الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات

مجلة مدارات سياسية

مجلة دورية دولية أكاديمية محكمة
تعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية

الإيداع القانوني: جوان 2017 / EISSN : 2710-8341 ISSN :2588-1825
المجلد (05)، العدد (01)، جوان 2021

موقع المجلة: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/429

The Journal of Political Orbits
(MADARATE SIASSIA)
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825

مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825

مجلة مدارات سياسية

The Journal of Political Orbits (MADARATE SIASSIA)

مجلة دورية دولية أكاديمية محكّمة تعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية

تصدر عن مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، الجزائر

الإيداع القانوني: جوان 2017
الترقيم الورقي الدولي ISSN 2588-1825 والترقيم الدولي الإلكتروني EISSN 2710-8341

المجلد رقم (05)، العدد رقم (01)، عدد جوان 2021

ترسل جميع المراسلات إلى مديرة ورئيسة هيئة تحرير مجلة مدارات سياسية
د. شريفة كلاع
على العنوان الإلكتروني: madarate.politique@gmail.com

حساب المجلة في المنصة الجزائرية للمجلات العلمية (ASJP) على الرابط التالي:
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/429
العنوان البريدي للمركز: تعاونية السنابل الذهبية العقارية، سكن رقم 52، المنطقة الحضرية الجديدة رقم 02، تبسة، الجزائر
نشر وتوزيع مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات

وصف المجلة

مجلة مدارات سياسية؛ هي مجلة علمية دولية محكمة فصلية ومجانية، تصدر عن مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات - الجزائر، تهتم المجلة بمجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، توفر منصة أكاديمية للباحثين للمساهمة في نشر البحوث والدراسات الأصلية والرصينة ذات القيمة العلمية العالية، المعروضة بدقة وموضوعية بشكل علمي بما يطابق مواصفات المقالات المحكمة، فيما يدخل ضمن نطاق تخصص المجلة وما يواكب التطورات العلمية، بما يسهم في خلق الظروف الفكرية الملائمة لتكوين المعارف العلمية الأكاديمية، يتم نشر المجلة في كل من الإصدارات المطبوعة والإلكترونية، وهي متاحة للقراءة والتحميل، كما تفتح فضاء لجميع أصحاب القدرات العلمية بالمساهمة في أعدادها بأحد المواضيع المستجدة المتعلقة بمجال تخصصها.

The Journal of Political Orbits (MADARATE SIASSIA), is an international, double-blind peer-reviewed, Quarterly and free of charge, open-access journal published the Al-Madar Knowledge Center for Research and Studies - Algeria, The journal focuses on the following topics: Political Science and International Relations, It provides an academic platform for professionals and researchers to contribute innovative work in the field, The journal carries original and full-length articles that reflect the latest research and developments in practical aspects of Economics, society and human behaviors, The journal is published in both print and online versions, The online version is free access and download. All papers around the world are very welcome in our International Journal.

تخلي هيئة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية
لا تعبر الآراء الواردة في هذا العدد بالضرورة عن رأي المجلة
يخضع ترتيب الموضوعات بالمجلة لاعتبارات فنية لا ترتبط برتبة الباحث ولا مكانته العلمية

جميع الحقوق محفوظة لمركز المدار المعرفي
للأبحاث والدراسات
عدد جوان 2021

مديرة المجلة ورئيسة التحرير
د. شريفة كلاع

سكرتير التحرير:
د. خليفة كريفار، جامعة وهران 2 - الجزائر

المحررون المساعدون

أ.د .ناجي محمد عبد الله الهتاش (العراق)	أ.د. أنور جمعاوي (تونس)
أ.د. رضوان شافو (الجزائر)	أ.د. علي الحجامي (العراق)
أ.د. عبد الوهاب المعمري (الأردن)	أ.د. محمد السويطي (العراق)
أ.د. رابح لعروسي (الجزائر)	أ.د. الشريف بحماوي (الجزائر)
د. عبد الوهاب كريم حميد (سلطنة عمان)	د. كَوكخان بوزناش (تركيا)
د. سالم خلف (تركيا)	د. رضوان سلامن (الجزائر)
د. أحمد الرشيد (ليبيا)	د. بن لحسن بدران (قطر)
د. محمد الداه عبد القادر (موريتانيا)	د. محمد نفاد (المغرب)
د. بشير بن لحبيب (الجزائر)	د. يوسف محمود البياتي راجي (العراق)
د. فتحي المراغي (السعودية)	د. زهير النامي (المغرب)
د. النذير محمد التوم شاع الدين (السودان)	د. ليلى الرطيمات (المغرب)
د. بشرى حساني (المغرب)	د. حنان أبو سكين (مصر)
د. عبد القادر التايري (المغرب)	د. بكير بوعروة (الجزائر)
د. فاطمة بقدي (الجزائر)	د. ليندة بورايو (الجزائر)
د. هدى عماري (الجزائر)	

الهيئة العلمية الاستشارية:

الاسم	الجهة والدولة
أ.د. جمال محمد السيد ضلع	معهد البحوث الدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة - مصر
أ.د. عبد القادر عبد العالي	جامعة سعيدة – الجزائر
أ.د. عبد السلام فيلالي	جامعة باجي مختار– عنابة – الجزائر
أ.د حمدي عبد الرحمن حسن	جامعة زايد – دبي – الإمارات العربية المتحدة
أ.د. عامر مصباح	جامعة الجزائر3 – الجزائر
أ.د .ناجي محمد عبد الله الهتاش	كلية العلوم السياسية – جامعة تكريت – العراق
أ.د. محمد عاشور	جامعة زايد، أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة
أ.د. عمراني كربوسة	جامعة بسكرة - الجزائر
أ. د. النذير محمد التوم شاع الدين	جامعة إفريقيا العالمية - السودان
أ.د. عصام عبد الشافي عبد الوهاب	جامعة صقاريا – تركيا
أ.د. الهادي بووشمة	المركز الجامعي - تمنراست - الجزائر
أ.د. علي الحجامي	جامعة واسط - العراق
أ.د. محمد السويطي	جامعة واسط - العراق
أ.د. عبد الوهاب المعمري	جامعة الإسراء - الأردن
أ.د. رابح لعروسي	جامعة الجزائر3 - الجزائر
أ.د. علي قابوسة	جامعة الوادي - الجزائر
أ.د. سالمي العيفة	جامعة الجزائر3 - الجزائر
أ.د. عبد المالك حطاب	جامعة خميس مليانة – الجزائر
أ.د. علي بقشيش	جامعة الأغواط - الجزائر
د. عبد الوهاب كريم حميد	جامعة السلطان قابوس – سلطنة عُمان
د. كَوكخان بوزناش	جامعة صقاريا – تركيا
د. منصور لخضاري	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية – الجزائر
د. لقمان مغراوي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية – الجزائر
د. سالم خلف	Çanakkale Onsekiz Mart üniversite ، تركيا
د. رضوان سلامن	المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام - الجزائر
د. صورية فريمش	جامعة قسنطينة 3 - الجزائر
د. صليحة كبابي	جامعة قسنطينة 3 - الجزائر
د. أحمد الرشيد	جامعة بنغازي - ليبيا
د. شريفة كلاع	جامعة الجزائر3 - الجزائر

الهيئة العلمية الإستشارية:

الاسم	الجهة والدولة
د. سعيد قاسمي	المركز الجامعي – تمنراست – الجزائر
د. سليم شيخاوي	جامعة الجزائر3 – الجزائر
د. خلود محمد راشد الدعجة	الجامعة الأردنية، الأردن
د. مصطفى خواص	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية – الجزائر
د. فاطمة بقدي	جامعة الجزائر3 – الجزائر
د. ليندة بورايو	جامعة الجزائر3 – الجزائر
د. صوريا تريمة	جامعة باجي مختار- عنابة - الجزائر
د. عبد القادر التايري	جامعة محمد الأول – وجدة – المغرب
د. راجي يوسف محمود البياتي	كلية الكتاب الجامعة - العراق
د. محمد جعبوب	جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف – الجزائر
د. بكير بوعروة	جامعة غرداية – الجزائر
د. وداد سعدي	جامعة الجزائر3 – الجزائر
د. سارة دباغي	جامعة الجزائر3 – الجزائر
د. بدران بن لحسن	جامعة حمد بن خليفة - قطر
د. ليلى الرطيمات	جامعة سطات – المغرب
د. حنان أبو سكين	المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية - مصر
د. سميركيم	جامعة العربي التبسي، تبسة - الجزائر
د. عبد المالك عزوزي	جامعة عبد الحق بن حمودة – جيجل - الجزائر
د. عمارغرايسة	جامعة الوادي – الجزائر
د. فتحي المراغي	المعهد الدولي للدراسات الايرانية - الرياض - السعودية
د. بشرى حساني	جامعة السلطان مولاي سليمان – خريبكة - المغرب
د. لخضر رابحي	جامعة الأغواط - الجزائر
د. محمد لمين بن عودة	المركز الجامعي – تمنراست – الجزائر
د. لمين هماش	جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف - الجزائر
د. نذير شوقي	جامعة غرداية – الجزائر
د.عبد القادر عزام عوادي	جامعة الوادي – الجزائر
د. سمير بو عبدالله	جامعة الجزائر3 – الجزائر
د. العيد هدفي	جامعة برج بوعريريج - الجزائر
د. لخضر حبيطة	جامعة الأغواط - الجزائر

قواعد النشر

ترحب مجلة مدارات سياسية بنشر الأبحاث والدراسات الرصينة ذات المستوى الأكاديمي الراقي بمختلف اللغات العربية، الفرنسية، الإنجليزية، ولذلك يسرنا دعوة كافة الأساتذة والباحثين في المؤسسات الجزائرية والأجنبية للمساهمة في ثراء المجلة، على أن يلتزم أصحابها بالقواعد التالية:

1 – أن لا يكون قد سبق نشره، وأرسل إلى مجلة أخرى.

2 – أن يرفق بملخصين أحدهما بلغة المقال والآخر بإحدى اللغتين المتبقيتين، كما يرفق المقال باللغة الأجنبية بملخص باللغة العربية، وأن لا يتجاوز الملخص حدود 150 كلمة، وأن يتضمن على الأقل خمس كلمات مفتاحية.

3 – أن يكتب بخط Traditional Arabic مقاسه 14 بالنسبة للمتن، وخط Traditional Arabic مقاسه 10 بالنسبة للهامش، وبالنسبة للغة الأجنبية يكتب بخط Times New Roman مقاسه 12 بالنسبة للمتن، 10 بالنسبة للهامش.

4 – أن يتم الإشارة إلى الهامش والإحالات أسفل كل صفحة، على أن تعرض قائمة المصادر والمراجع في نهاية المقال مرتبة هجائيا بحسب اسم الشهرة.

5 – أن تترك مسافة 1 سم بين الأسطر، وتكون هوامش الصفحة 2 سم من كل الجهات، وحجم الورقة عادي (A4).

6 – تكتب كل العناوين بخط Traditional Arabic مقاسه 14 غامق، وتكتب مع بداية السطر ولا يوجد فراغ قبلها، وتكتب قائمة المراجع في نهاية البحث بخط Traditional Arabic مقاسه 12 بالنسبة للمراجع باللغة العربية أو الأجنبية على حد سواء، وأن تتم كتابة العناوين بالغامق وفي بداية السطر وعدم ترك فراغ قبلها كما لا يجب تسطيرها.

7 – تتضمن الورقة الأولى لمادة النشر المعلومات الشخصية للباحث: اسمه ولقبه، رتبته الأكاديمية، تخصصه، الهيئة التي يتبع لها، رقم هاتفه وبريده الإلكتروني.

8 – مادة النشر تكون موثقة وفق النموذج المرجعي المعروف بـ"نموذج شيكاغو"، وإلا فلن يتم قبولها وإرسالها للتقييم أو النشر، ويكون التوثيق أسفل كل صفحة وبترتيب جديد، على أن تكون قائمة المصادر والمراجع آخر المقال.

9 – أن يتم وضع الصور، الخرائط، الجداول والرسوم البيانية في متن المقال، على أن تتضمن مصادرها والروابط المشيرة لها.

10– المقالات المنشورة في المجلة لا تعبر إلا عن رأي صاحبها.

11– كل مقال لا تتوفر فيه الشروط لا ينشر مهما كانت قيمته العلمية.

12 – إخضاع مادة النشر للتدقيق اللغوي قبل إرسالها للمجلة، وإلا فلن يتم قبولها وإرسالها للتقييم.

13 – يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة متى لزم الأمر دون المساس بالموضوع.

14– المقالات المرسلة لا تعاد إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.

15– يحكم البحوث أساتذة مختصون في الجامعات ومراكز البحوث والدراسات.

16 – في حالة إبداء ملاحظات من طرف المحكمين، ترسل الملاحظات إلى الباحثين لإجراء التعديلات اللازمة خلال مدة أقصاها أسبوعان.

17 – يتلقى صاحب المقال المنشور نسخة من العدد، إضافة إلى شهادة نشر.

18 – يسمح بالنقل أو الاقتباس مما تنشره المجلة، شريطة الإشارة إلى ذلك حسب القواعد العلمية المعمول بها في هذا الشأن.

19 – في مرحلة ما بعد قبول المقال بصفة نهائية، يلزم على الباحث إدخال قائمة المراجع الخاصة بمقاله عبر حسابه في البوابة الإلكترونية الجزائرية للمجلات العلمية المحكمة، وفي حالت عدم إدخال المراجع في الوقت المحدد يستثنى تقائيا ذلك المقال من النشر، وفي حالة الإطالة في إدخال المراجع، وفي حالة ما حدث إستهتار يمنع الباحث من النشر مرة ثانية في المجلة.

20 – يمكن التوصل مع المجلة للإستفسار عبر العنوان الإلكتروني التالي: madarate.politique@gmail.com

21 – ترسل المقالات عبر البوابة الإلكترونية للمجلات العلمية الجزائرية (ASJP) من خلال حساب المجلة على الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/429

كلمة العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

بعون من الله وتوفيقه يصدر العدد الأول من المجلد الخامس لشهر جوان 2021 من مجلة مدارات سياسية، وهو أول عدد يصدربعد أن تم ترقية المجلة وتصنيفها ضمن قائمة المجلات المصنفة صنف (ج) الصادروفقا للقرارقم (442) الصادربتاريخ 22 أفريل 2021، وقد تناولت مقالاته والتي قد وصلت المجلة من داخل وخارج الجزائر،؛مختلف المواضيع ذات الشأن بتخصص المجلة وتوجهاتها الأكاديمية، كمثل: التمويل الخارجي المشروط سياسيا وأثره على المنظمات غير الحكومية الفلسطينية ما بعد اتفاق أوسلو 1993م، التطورات السياسية المعاصرة في العلاقات التركية– الروسية وعوامل التقارب وعوائقه، تجربة العدالة الإنتقالية بالجزائر، أسس مشروعية النظام السياسي الجزائري، التنافس الصيني-الأميركي حول تكنولوجيا الجيل الخامس، إضافة إلى مواضيع تخص المجتمع المدني وكذا الإدارة المحلية وتأثيرات جائحة كورونا ومواضيع أخرى ليختتم العدد بمقال باللغة الإنجليزية والذي اهتم بالإرهاب المتفاعل مع التغير البيئي في إفريقيا من خلال دراسة حالة حوض بحيرة تشاد، حيث أثرت كلها محتوى هذا العدد ولقد تم الحرص على إستقبال المقالات كالعادة عبر البوابة التابعة للوزارة الوصية، فبعد تقييم المقالات من حيث الشكل تم إسنادها للمراجعين بعد حذف معلومات صاحب كل مقال، مع الحرص على إلتزام الباحثين بتعليمات المراجعين ومن ثم إدخال قائمة مراجع مقالاتهم في البوابة وإرسال نعهد الملكية الفكرية، مما ساهم في إخراج العدد في وقته، وهو إنجاز تفتخربه أسرة المجلة للمضي قدما إلى الارتقاء بها، وكذا إدخالها في قواعد البيانات الدولية الخاصة بالمجلات، وحتى تكون من المراجع المهمة في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ونسأل الله التوفيق والسداد.

رئيسة تحرير المجلة

د. شريفة كلاع

فهرس العدد (01)، المجلد (05)، (2021)

الرقم	عنوان المقال	الصفحة
1	التمويل الخارجي المشروط سياسياً و أثره على المنظمات غير الحكومية الفلسطينية ما بعد اتفاق أوسلو 1993م Politically Conditional External Funding and its Impact on Palestinian NGOs After the 1993 Oslo Agreement نضال ماجد أبو عيشة، جامعة القدس المفتوحة (فلسطين)	32 - 12
2	التطورات السياسية المعاصرة في العلاقات التركية– الروسية ... بين عوامل التقارب وعوائقه Contemporary political developments in Turkish-Russian relations ... between factors of convergence and obstacles عارف محمد خلف البياتي، جامعة الامام جعفر الصادق، كركوك (العراق)	55 - 33
3	تجربة العدالة الإنتقالية بالجزائر في سياق مطالب التغيير الشعبوي فبراير 2019 The experience of transitional justice in Algeria in the context of demands for populist change February 2019 محمد السعيد حجازي، جامعة وهران 2 (الجزائر)	69 - 56
4	أسس مشروعية النظام السياسي الجزائري Principles of Algerian Political System مليكة فريمش، جامعة قسنطينة 3 (الجزائر)	86 - 70
5	التنافس الصيني-الأميركي حول تكنولوجيا الجيل الخامس: الأسباب والأبعاد The Sino-American rivalry over the fifth generation technology: Causes and dimensions عزيز نوري، جامعة عباس لغرور، خنشلة (الجزائر)	105 - 87
6	الآثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لجائحة كورونا بالمغرب: مساهمة في تصور النموذج التنموي الجديد The economic, social and psychological impacts of the Corona pandemic in Morocco: a contribution to the perception of the new development model يوسف عاشي، جامعة مولاي إسماعيل، مكناس (المغرب) أسام كناش، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس (المغرب)	121 - 106
7	منهجية تكوين وصنع الرأي العام الفعال Methodology for the Formation and Making of Effective Public Opinion المسعود عينة، جامعة زيان عاشور، الجلفة (الجزائر)	134 - 122

الرقم	عنوان المقال	الصفحة
8	التكريس الدستوري لمبدأ الأمن القانوني ضمانة لتجسيد دولة القانون الحديثة في الجزائر The Constitutional consecration of the principle of legal security is a guarantee for the embodiment of the modern state of law in Algeria الهواري عامر، جامعة برج بوعريريج (الجزائر) العيد هادفي، جامعة برج بوعريريج (الجزائر)	150 - 135
9	جودة أداء الإدارة المحلية في ظل ممارسات الإدارة الإلكترونية في الجزائر The Quality of the Performance of the Local Administration Under the Practices of Electronic Administration in Algeria محمد لعربي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان (الجزائر) بن عمر عواج، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان (الجزائر)	163 - 151
10	الرقابة البرلمانية على الحروب والعمليات العسكرية الخارجية: دراسة حالة الكونغرس الأمريكي والبرلمان الفرنسي The Parliamentary control of wars and foreign military operations: Case study of the US Congress and the French Parliament محمد خليفي، جامعة الجزائر3 (الجزائر)	190 - 164
11	تحديات و آفاق الأمن المجتمعي بالجزائر في ظل التحولات السياسية 2011-2020 Challenges and prospects for community security in Algeria under the political changes 2011-2020 مراد حجاج، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس(الجزائر)	208 - 191
12	عقبات الإدارة المحلية ومشكلة التعقيد الإداري في الجزائر The Obstacles to local administration and the problem of administrative complexity in Algeria حنان مجاد، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان (الجزائر) طاشمة بومدين، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان (الجزائر)	230 - 209
13	الكايزن...ضرورة حتمية للحد من سلوكيات العمل السلبية Kaizen: an imperative to limit negative work behaviors وداد سعدي، جامعة الجزائر3 (الجزائر)	249 - 231
14	وضعية التربية والتعليم في المؤسسات الدينية الجزائرية The Education Situation in Algerian Religious Institutions شوقي نذير، جامعة غرداية (الجزائر) سيف الدين هيبة، جامعة غرداية (الجزائر)	267 - 250

الرقم	عنوان المقال	الصفحة
15	تداعيات جائحة كورونا على اقتصاد روسيا وعلاقاتها الدولية: دول منطقة الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي نموذجا The repercussions of the Corona pandemic on Russia's economy and its international relations: the countries of the Middle East and the European Union as a model جديد خميس، جامعة باجي مختار، عنابة (الجزائر) نورالإيمان قلاتي، جامعة باجي مختار، عنابة (الجزائر)	281 - 268
16	السياسات العامة المحلية بالجزائروإشكالية تفعيل قدرات الفواعل المحليين: رؤية في الواقع والتحديات Domestic public policies in Algeria and the problem of activating the capabilities of local actors: A Vision in Reality and Challenges خالد تلعيش، جامعة الجلفة (الجزائر) رشيد جلود، جامعة الجلفة (الجزائر)	297 - 282
17	مظاهر قوة الرّقمنة في زمن الجائحة: تحديات التغيير الرّقمي المغاربي Aspects of Power of Digitization in times of Pandemic: Challenges of Maghreb digital change فاطمة بقدي، جامعة الجزائر3 (الجزائر) فطيمة بوهاني، جامعة الجزائر3 (الجزائر)	315 - 298
18	دور منظمة الإيكواس في تسوية النزاعات في غرب إفريقيا: دراسة في الآليات والإنجازات The ECOWAS role in conflict resolution in West Africa: Study in mechanisms and achievements محمد الشريف شيباني، جامعة الجزائر3 (الجزائر)	330 - 316
19	آليات تفعيل المجتمع المدني تكريسا للمشاركة السياسية الواعية Enhancing Political Participation through activating the Role of Civil Society دباغي سارة، جامعة الجزائر3 (الجزائر)	353 - 331
20	دورفواعل المجتمع المدني في الجزائر: دراسة تحليلية لتداعيات الحراك الشعبي في الجزائرعلى آداء وفاعلية المجتمع المدني: 1989 – 2020 The role of civil society in Algeria: an analytical study of the impact of the popular movement in Algeria on the performance and effectiveness of civil society لقمان مغراوي، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)	369 - 354
21	بناء السلام الديني في مناطق النزاعات في العالم Religious Peace Building in Conflict Areas of the World عبد الوهاب عمروش، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس (الجزائر)	381 - 370

جميع الحقوق محفوظة لمركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات

مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (05) / العـدد: (01)، (2021) ص 12 - 32

التمويل الخارجي المشروط سياسيا و أثره على المنظمات غير الحكومية الفلسطينية ما بعد اتفاق أوسلو 1993

Politically Conditional External Funding and its Impact on Palestinian NGOs After the 1993 Oslo Agreement

نضال ماجد أبو عيشة

جامعة القدس المفتوحة، (فلسطين)، nisheh@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2020/09/28 تاريخ قبول النشر: 2020/11/26 تاريخ النشر: 2021/06/07

الملخص:

تهدف الدراسة بشكل رئيس لتحليل أثر التمويل الخارجي المشروط سياسياً على المنظمات غير الحكومية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو 1993م، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي. وتتبعت الدراسة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والتمويل الخارجي الغربي وشروطه، وموقف المنظمات غير الحكومية من التمويل المشروط وأثره عليها، وقد خلصت الدراسة إلى أنّ التمويل الخارجي المشروط سياسياً له أجندات خاصة استجابت له المنظمات غير الحكومية المتساوقة مع الشروط السياسية للممولين، أكثر من تلبيتها لاحتياجات وأولويات تنمية المجتمع الفلسطيني، مما أثر على طبيعتها ودورها ومهامها ومجالات عملها.

الكلمات مفتاحية: المنظمات غير الحكومية؛ المجتمع المدني؛ التمويل الخارجي؛ شروط التمويل؛ الممولون.

Abstract:

The study mainly aims to analyze the impact of politically conditional external funding on Palestinian NGOs after the 1993 Oslo Agreement. The study relied on the descriptive, analytical and historical method. The study tracked Palestinian NGOs and Western external financing and its conditions, and the NGOs' position on conditional funding and its impact on them.

The study concluded that politically conditional external funding has special agendas, to which NGOs that are consistent with the political conditions of the funders have responded more than they meet the needs and priorities of the development of Palestinian society, which has affected its nature, role, tasks and fields of work.

Keywords: Non-Governmental Organizations; Civil Society; External Financing; Financing Conditions; Funders.

1. مقدمة:

يعتبر التكامل بين أداء الحكومة والمنظمات غير الحكومية ضرورة حتمية، في ظل قيام المنظمات غير الحكومية بالدور التنموي في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتهدف المنظمات غير الحكومية لإحداث تحول إيجابي في المجتمع، وتتعدد مصادر تمويلها سواء من الأفراد والحكومات والوكالات أو ذاتياً[1].

تدهورت الصورة الإيجابية، حينما أظهرت العديد من الدراسات أن المنظمات غير الحكومية الممولة من الجهات المانحة م تكن قادرة على تلبية هذه التوقعات. علاوة على ذلك، ربطوا هذا الفشل بطبيعة نظام المساعدة، إذ لا تعبّر المنظمات غير الحكومية بالضرورة عن احتياجات المجتمع وقيمه وأولوياته في الدول النامية، ولكن في كثير من الأحيان تعكس الاحتياجات والقيم والبرامج التي تم التعبير عنها في مؤتمرات المانحين[2]. ويجادل البعض بأن التمويل الخارجي يعرّض استقلال المنظمات للخطر، إذ يعتبر غير محايد؛ كونه يمتد إلى محاولة للسيطرة على سلوكها[3]، وأسهم بإضعاف المجتمع المدني، وشجع ظهور منظمات تفتقر للقاعدة الشعبية وغير ممثلة للقطاعات التي يعملون لصالحها. وأنشئ العديد منها كأولويات البقاء للطبقة المتوسطة المهنية[4].

تشير نظرية ما بعد التطوير في معالجة أسئلة السلطة داخل نظام المساعدة الدولية، فوفقا لإسكوبار (Escobar)، فإن مصطلح "التنمية" هو استمرار للخطاب الاستعماري الذي يميز بين عالم متطور حديث وآخر متخلف غير متطور. هذا الشكل من الاستعمار الجديد يخدم بشكل خاص في فرض المفاهيم والأيديولوجيات الغربية على الدول النامية. ويخفي خطاب التنمية "حقبة تدخل أكبر من جانب الوكالات الدولية في الشؤون الداخلية للدول النامية" من خلال برامج ليست ذات أولوية للدول النامية[5].

ظهرت قضية المنظمات غير الحكومية الفلسطينية بعد توقيع اتفاقية أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م، حيث بدأت عملية ضخ التمويل، وأسهمت بمهننة بُناها، وزادت من اعتماد هذه المنظمات على الوظائف والرواتب[6]، حيث يمثل التمويل الخارجي وتحديداً الغربي للمنظمات غير الحكومية عصب وجودها وديمومتها، وتخضع عمليات التمويل لشروط ومعايير الممولين.

تتحدد **مشكلة البحث** في قضية التمويل الخارجي الغربي المشروط سياسياً للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية بعد اوسلو، مما كان له الأثر في الاعتماد عليه كمصدر رئيس لتنفيذ برامجها وأنشطتها، وارتباطها باستراتيجيات وأهداف الممولين الخارجيين المتمثلة بدفع عملية السلام، وليس تحقيق التنمية بكافة مجالاتها، وهذا بدوره انعكس على طبيعتها ومهامها. وللإحاطة بموضوع البحث تحاول الدراسة الإجابة على سؤال كيف أثر التمويل الخارجي المشروط سياسياً على المنظمات غير الحكومية بعد أوسلو؟، وما هو حجم التمويل الخارجي المقدم للمنظمات غير الحكومية؟، وما هي مصادره؟.

وينطلق الباحث **من فرضية** مفادها: للتمويل الخارجي المشروط سياسياً المقدم من الجهات المانحة أجندات خاصة تستجيب لها المنظمات غير الحكومية أكثر من تلبيتها لاحتياجات وأولويات تنمية المجتمع الفلسطيني، وتغيب البرامج الوطنية تجاه أولويات التمويل من برامج المنظمات غير الحكومية مما أثر على طبيعتها ودورها ومهامها ومجالات عملها".

وتعود **أهمية البحث** كونه يعالج قضية محورية ملازمة لركيزة من ركائز المجتمع المدني متمثلة في المنظمات غير الحكومية التي ينظر اليها كشريك في عملية التنمية، فتبني هذه المنظمات لأجندات الممولين يحرفها عن مسارها الوطني المناط بها، لذلك برزت ضرورة دراسة التمويل الخارجي المشروط سياسياً للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية، وتحليل أثر هذا التمويل على تلك المنظمات، في ظل شروط التمويل السياسية التي وضعها الاتحاد الأوروبي نهاية العام 2019م.

وانسجاماً مع كوْن الدراسة تنتمي إلى الدراسات الوصفية التحليلية سيتم الاعتماد على **المنهج** الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، كما لجأ الباحث إلى استقراء نتائج بعض الدراسات العلمية السابقة للإجابة عن التساؤلات التي طرحتها الدراسة.

2. واقع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية

1.2 نظرة تاريخية:

نشأت منظمات المجتمع المدني في ظل الدولة، في حين أن المجتمع المدني الفلسطيني تكوْن خارج سياق الدولة وفي ظل غياب الاستقلال والسيادة الوطنية. ويؤرّخ نشوء العمل الأهلي الفلسطيني لمنتصف القرن التاسع عشر، حيث تم تأسيس (15) جمعية فلسطينية خيرية وأدبية. وفي ظل الاحتلال البريطاني شهدت نمواً وانتشاراً ونشطت في المجال السياسي وتعزيز الوعي الوطني ومقاومة الاستعمار البريطاني والمشروع الاستيطاني الصهيوني[7]. ونتاج تهجير الشعب الفلسطيني عام 1948م انقطعت عملية التراكم للمراحل الماضية، وانحلت أو جمد نشاط المؤسسات تلقائياً التي ظهرت قبل عام 1948م لغياب القاعدة المجتمعية لوجودها[8]. ومع تأسيس منظمة التحرير وانطلاق الثورة الفلسطينية، أولت المنظمة أهمية للاتحادات والنقابات كنوع من ترسيخ الهوية الوطنية وحماية الشعب من الاندثار، واستطاعت الحركات الفلسطينية بدعم منها من تحويل المنظمات الأهلية إلى مكاتب سرية لها تمارس من خلالها عملها التنظيمي وحملت على اكتافها المهمة الوطنية[9].

بحلول عام 1991م وتزامناً مع مؤتمر مدريد للسلام أنشئت المراكز الممولة من الخارج والموجهة نحو التنمية، بالإضافة إلى عشرات المراكز البحثية التي تدعمها الجهات المانحة[10]. ومع إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م تدفقت المساعدات الدولية إلى الأراضي الفلسطينية وشكلت المنظمات غير الحكومية قناة هامة لجلبها، وبدأت أعدادها في التزايد بوتيرة سريعة[11]، مما استدعى ضرورة تنظيم هذا

القطاع، وصدر قانون رقم (1) لسنة 2000م بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية لتنظيم قطاع المنظمات غير الحكومية[12]، وتبعه قرار مجلس الوزراء رقم (9) لسنة 2003م بشأن اللائحة التنفيذية للقانون المذكور. وأنشأت السلطة في العام 2012م هيئة شؤون المنظمات الأهلية للمساهمة في وضع وتحديد الأولويات الوطنية بالمشاركة بين المنظمات الأهلية وكافة الجهات الحكومية. كما تم إنشاء "مفوضية منظمات المجتمع المدني" عام 2014م بهدف تحسين التواصل بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني[13]. من جانب آخر عمدت أكثر من (200) منظمة غير حكومية على إعداد "مدونة سلوك" للمنظمات حددت فيها المبادئ التي يتوقع من المنظمات غير الحكومية الامتثال لها ومنها: رفض التمويل المشروط سياسياً[14].

2.2 عدد المنظمات غير الحكومية

بلغ عدد المنظمات غير الحكومية في العام 2020م حوالي (3400) مؤسسة مسجلة لدى وزارة الداخلية الفلسطينية[15]، وفي العام 2016م بلغت (3600) منظمة، تتوزع ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة بواقع (2800) و(800) منظمة على التوالي[16]. أما عام 1999م بلغ عددها (261) منظمة. وتنتشر في المناطق الحضرية الفلسطينية كرام الله والقدس وغزة، لقربها من مكاتب ومقرات المانحين ومكاتب السلطة الفلسطينية، ويقع في مدينة رام الله وحدها تقريباً (25%) من المنظمات المسجلة[17].

3.2 قطاعات وبرامج العمل للمنظمات غير الحكومية

حسب قرار مجلس الوزراء الفلسطيني رقم (9) لسنة 2003م تعرّف المنظمات غير الحكومية بالآتي: "الجمعية: شخصية معنوية مستقلة تنشأ بموجب اتفاق بين عدد لا يقل عن سبعة أشخاص لتحقيق أهداف مشروعة تهم الصالح العام دون استهداف جني الربح المالي بهدف اقتسامه بين الأعضاء أو لتحقيق منفعة شخصية. ويدخل ضمن تعبير الصالح العام أن تهدف الجمعية إلى خدمة شريحة أو فئة اجتماعية أو مهنية معينة، ويشمل تعبير الجمعية الهيئة الأهلية والجمعية الخيرية والهيئة غير الحكومية"[18].

ينصب اهتمام المنظمات غير الحكومية في فلسطين على تقديم الخدمات الاجتماعية، في ظل تضاؤل التدخل في قضايا السياسة العامة. وتتسم بهوية غير واضحة المعالم، ويلاحظ أن هناك فجوة ما بين رسالتها وأهدافها ووظيفتها وبين دورها الفعلي، وباتت التخصصية الفعلية لهذه المنظمات محدودة. وتتنوع البرامج والقطاعات التي تقوم بها، وتعمل بأكثر من برنامج في ذات الوقت[19]. وتمارس المنظمات عملها في غالبية القطاعات كالتعليم والثقافة، والشباب والرياضة، والطفولة، والنوع الاجتماعي، والصحة، والحوكمة، وحقوق

الإنسان والديمقراطية وغيرها. ويلاحظ الانتشار الواسع للندوات والمؤتمرات والمحاضرات التي تعقدها غالبية المنظمات في المجالات المختلفة، حيث تستحوذ تلك القطاعات والبرامج اهتمام الممولين.

3. التمويل الخارجي للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية

تعتبر قضية التمويل من أهم العوامل التي تعيق عمل المنظمات وتحد من نشاطها. ويلعب التمويل المالية دوراً محورياً في تحديد اتجاهاتها، وتتأثر قضية الحصول على التمويل بجدول أعمال الجهات المانحة واستراتيجيتها وأهدافها، التي تحرص على تقديم الدعم الفني والمالي للمنظمات غير الحكومية[20].

1.3 حجم التمويل ومصادره

مع إنشاء السلطة الفلسطينية واهتمام المانحين بدفع عملية السلام تضاعف تدفق الأموال في الأراضي الفلسطينية سواء للسلطة أو المنظمات. وحصلت المنظمات غير الحكومية خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2015م وفقاً لتقديرات حكومية رسمية على تمويل أجنبي مقداره (800) مليون دولار، وحسب تقديرات هيئة شؤون المنظمات الأهلية الفلسطينية تحصل تلك المنظمات سنوياً على (1.6) مليار دولار[21]، ويقدّر ما قدمه الممولون بحوالي (34) مليار دولار لمؤسسات فلسطينية خلال الفترة بين 1994م و2017م[22]. وتموّل (80%) من ميزانية المنظمات الفلسطينية غير الحكومية من قبل الجهات المانحة، ولا سيما الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية[23].

وتتعدد مصادر تمويل المنظمات غير الحكومية، حيث لا تستطيع الحفاظ على ديمومتها بدون المصادر المالية، ويمكن إجمالها بثلاثة مصادر: التمويل الذاتي باعتماد المنظمة على ذاتها، والتمويل الحكومي الذي تقدمه الحكومة للمنظمات، والتمويل الخارجي سواءً كانت الجهة المانحة دولاً أو منظمات.

وتتنوع مصادر التمويل الخارجي الغربي للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية من دول ومنظمات، ومنها: دول الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، والمنظمات الأوروبية، والوكالات الحكومية الغربية الرسمية كالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، والمفوضية الأوروبية للاتحاد الأوروبي (EC)، إلخ[24]. وتتلقى المنظمات تمويلها من أكثر مصدر في آن واحد، فقد ارتفعت النسبة المئوية للمنظمات التي تتلقى الدعم من صناديق خارجية من (38.9%) عام 2000م إلى (46.8%) في العام 2008م، وانخفضت حصة تمويل السلطة للمنظمات غير الحكومية من (29.2%) في العام 2000م إلى (13.4%) في العام 2006م[25].

2.3 معايير التمويل وشروطه:

يخضع التمويل الأجنبي لمجموعة من المعايير والشروط التي يضعها الممولون وفقاً للتشريعات القانونية الناظمة، والبرامج التمويلية، لتعبّر عن مصالحهم وأهدافهم وبما يتلاءم وتوجهاتهم. ويقدم التمويل وفق شروط تهدف إلى التنفيذ السليم للمشروع الممول وتحقيق الشفافية والمحاسبة، وترسيخ ثقافة التبعية.

وتتفاوت معايير التمويل وشروطه ما بين ممول وآخر، إلا أنها تتطابق ويمكن حصرها بالآتي[26]:

- معايير إدارية مالية: وتتمثل في آليات واجراءات كتابة مقترح المشروع، ومنهجية التوظيف، والنماذج الإدارية المستخدمة، وتولي الجهة الممولة اهتماماً أساسياً بهذه الجوانب.
- معايير فنية: وهي الشروط التي يطلب الممول تواجدها في السلعة/الخدمة المقدمة للمستفيد، كأن يشترط الممول مواصفات محددة سالفاً في الخدمة المقدمة، بهدف ضمان رجوع العائد إليه.
- معايير سياسية وقطاعية: وتتخذ هذه المعايير عدة أشكال منها: تحديد الفئة المستهدفة كالانتماء السياسي، وتضمين بند "نبذ الإرهاب" وتجريم المقاومة وفصائلها، وتحديد مجالات وقطاعات ومناطق للعمل دون غيرها: كمنع التمويل عن أنشطة معينة في مناطق (ج) الخاضعة للسيطرة الأمنية والإدارية الإسرائيلية، ومنع إقامة مشروعات بنية تحتية في مخيمات اللاجئين، ورفض تمويل مشاريع ومؤسسات تدعم حركة مقاطعة إسرائيل، واشتراط التعاون مع مؤسسات دولية تعمل في نفس المجال، كما حدث في مشروعات التعاون مع مؤسسات إسرائيلية بهدف تسريع وتشجيع التطبيع، والتركيز على قطاعات محددة كالدمقرطة، وتمكين المرأة، وغيرها.

ويرتبط تحقيق هذه الشروط بتنفيذ أهداف الممول المتمثلة في دفع "عملية السلام" والتركيز على الأنشطة غير التنموية. فمعيار قبول أو رفض شروط ومعايير التمويل يتحدد بمدى ملاءمتها وانسجامها مع الحاجات والحقوق والمصالح المتبادلة بين الممولين ومتلقي التمويل، فالشروط والمعايير الإدارية والمالية التي تنظم العلاقة ما بين كلا الجهات تعتبر مقبولة كونها لا تفرض شروطاً سياسية وأخلاقية على المنظمات غير الحكومية، وتتحدد من قبيل تقديم تقارير تنفيذ المشاريع والمتابعة لضمان الشفافية، بعكس الشروط السياسة التي تنزع عن المنظمات غير الحكومية سمة الوطنية وتجريم العمل النضالي والوطني ضد الاحتلال الإسرائيلي[27].

وتنسجم شروط التمويل الأمريكية والأوروبية، فالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) تشترط تقديم المنح والتمويل بعدم دعم المنظمات المتلقية للإرهاب[28]، وكذلك شروط الاتحاد الأوروبي للتمويل المعدلة الصادرة في كانون الأول عام 2019م، والتي تقيّد متلقي التمويل بسياسات الاتحاد الأوروبي، ولا يمكن الاستفادة من المنح إلا بالموافقة المسبقة على تلك الشروط الواردة في اتفاقيات التمويل. فقد نصت تلك الشروط في الملحق (G) ملحق (II) بند (1.5) مكرر على أنه: "يجب على المستفيدين من المنح

والمقاولين ضمان عدم استفادة أو اشراك متعاقدين من الباطن والأشخاص الطبيعيين، بمن فيهم المشاركون في حلقات العمل و/أو التدريب والمستفيدون من الدعم المالي لأطراف ثالثة، في قوائم التدابير التقييدية للاتحاد الأوروبي". كما نص الملحق (G) ملحق (IV) بند (1): "يكون المستفيد مسؤولاً عن احترام التدابير التقييدية للاتحاد الأوروبي في منح العقود"[29].

وتتعلق التدابير التقييدية للاتحاد الأوروبي التي تم تبنيها من مجلسه بتاريخ 2009/6/15م، بمكافحة الإرهاب، إذ حددت الأشخاص والكيانات والجماعات الذين تورطوا في أعمال إرهابية. وأدرجت فصائل من المقاومة الفلسطينية وأذرعها العسكرية ضمن قوائم الكيانات الإرهابية وهي: كتائب شهداء الأقصى (الجناح العسكري لحركة فتح)، حركة المقاومة الاسلامية حماس وذراعها العسكري كتائب الشهيد عز الدين القسام، وجبهة التحرير الفلسطينية، والجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة[30].

فدعم "الإرهاب" مرفوض من الممول ويستوجب وقف وسحب التمويل من الجهة المتلقية، فقد قررت الحكومة الهولندية وقف دعم اتحاد لجان العمل الزراعي الفلسطيني إثر اعتقال موظفان من الاتحاد اتهما بمقاومة الاحتلال الإسرائيلي، علماً أن الحكومة الهولندية دعمت الاتحاد بـ 20 مليون دولار في العام 2017م [31].

3.3 موقف المنظمات غير الحكومية من التمويل المشروط

يتعارض التمويل المشروط مع قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية للعام 2000م، المادة (32) التي تنص على أنه: "يحق للجمعيات والهيئات تلقي مساعدات غير مشروطة لخدمة عملها". إلا أن ردود فعل المنظمات غير الحكومية تباينت على الشروط السياسية للاتحاد الأوروبي للدعم، إذ أظهرت بعضها مرونة في مواجهة التمويل المشروط، مبررة بأن الاتحاد الأوروبي يعد أكبر جهة مانحة لها، ورفض التمويل سيؤدي إلى انهيارها. في مقابل المنظمات الرافضة للتمويل المشروط، كؤن هذه الشروط تجرّم كفاح الشعب الفلسطيني وينزع الشرعية الدولية والقانونية عن طبيعة حقه في المقاومة[32].

فقد وقعت (132) مؤسسة نهاية عام 2019م على رسالة موجهة للاتحاد الأوروبي، عبّرت فيها رفضها لتلك الشروط، وإعلانها عن حملة رفض التمويل المشروط[33]. وأصدرت الحملة الوطنية الفلسطينية في 2019/12/30م بياناً أكدت فيه أن التمويل المشروط سياسياً مرفوض مبدئياً جملة وتفصيلاً، مهما بلغ حجمه ومهما كانت مبرراته حتى لو ادّى ذلك إلى انهيار المؤسسات وتوقفها عن أداء عملها الحيوي[34]، كما جمّد المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل) مشروعاً مع الاتحاد الأوروبي بقيمة

(1.2) مليون يورو مع بداية العام 2020م، بعد رفض المركز شرطاً للاتحاد يتعلق بمكافحة الإرهاب[35]. كما عبرت منسقة الائتلاف الفلسطيني للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية "عدالة"، إنّ (400) مؤسسة كلها رافضة للتوقيع على الشروط الأوروبية للدعم وغالبيتها ستخسر القيمة المالية من الاتحاد[36].

أما شبكة المنظمات الأهلية (تضم الشبكة في عضويتها 133 مؤسسة)، فقد أكدت على ضرورة التفاوض والجلوس والحوار بين الاتحاد الأوروبي والمجتمع المدني كوْن مسألة الشروط تقتصر على البعد المالي في العقود، وليس السياسي. وأشارت أن الشروط موجودة من العام 2001م، والذي تغير وضعها في الملحقات الفنية للعقد، التي تتضمن الشروط المالية للمنحة نفسها، بمعنى أنه يمنع تحويل الأموال للأحزاب السياسية[37]. كما قامت الشبكة بمراجعة الشروط الأوروبية ودراستها، وتم التوصل إلى الحد الأدنى المقبول مرحلياً. وأكدت أن هناك رسالة توضيحية وصلت من الاتحاد الأوروبي تؤكد على المبادئ الرئيسية للشعب الفلسطيني، وتطلب أن لا يذهب التمويل المالي للأحزاب، وقامت الشبكة بتخيير المؤسسات بقبول التمويل أو رفضه[38].

فمواقف المنظمات غير الحكومية تجاه التمويل المشروط ثلاثة؛ الأول: يرفض التساوق بشكل مبدئي وقاطع للشروط ويدعو إلى مقاومتها وإبطالها، يتمثل في الحملة الوطنية الفلسطينية لرفض التمويل المشروط كوْن الشروط سياسية في المقام الأول؛ والثاني يدعو للتفاوض والجلوس والحوار بين الاتحاد الأوروبي والمجتمع المدني كوْن الشروط تقتصر على البعد المالي وليست ذات علاقة بالشأن السياسي ويمثله شبكة المنظمات غير الحكومية، والثالث يتمثل بموقف المنظمات المتساوقة مع شروط التمويل سواء كانت أميركية أو أوروبية، ويمثل قلة قليلة في المجتمع المدني الفلسطيني[39].

وطالبت السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية الاتحاد الأوروبي بإعادة النظر في شروط التمويل الجديدة التي وضعها على مؤسسات المجتمع المدني[40].

4.3 أثر التمويل على المنظمات غير الحكومية

أثّر اعتماد المنظمات غير الحكومية على التمويل الخارجي المشروط سياسياً في تمويل برامجها وأنشطتها عليها، ووضعها في دائرة الاتهام، فالبرامج التي تنفذها والقطاعات التي تعمل فيها تأتي امتثالاً لبرامج الممولين وشروطها، ولا تأتي استجابة لحاجة المجتمع الفلسطيني ولا تقع ضمن أولويات التنمية الفلسطينية، ويُضعف علاقات وروابط تلك المنظمات بالمجتمع المحلي. ولا نضع كافة المنظمات غير الحكومية في سلة واحدة، إنما التركيز على المنظمات التي تقبل التمويل السياسي المشروط. وسنبيّن فيما يأتي أثر التمويل الخارجي على المنظمات غير الحكومية الفلسطينية من حيث علاقاتها مع البيئة الداخلية والخارجية وأدوارها ومهماتها:

أ. علاقة المنظمات غير الحكومية بالبيئة الداخلية والخارجية

1) على مستوى العلاقة مع السلطة الوطنية الفلسطينية

أسهم التمويل الخارجي وتنافس الحصول عليه على علاقة المنظمات مع السلطة الوطنية الفلسطينية، خاصة أن كلاهما يعتمد على التمويل الخارجي كمصدر أساسي لتمويل برامجه وأنشطته. وقد تعددت أشكال العلاقة فيما بينهما وفقا لتعدد أنماط ووظائف المنظمات فمن التكامل والتنسيق والتعاقد بين أنشطة المنظمات والوزارات المختلفة، إلى المواجهة التي اتخذت أوجه عدة كالضغوط والانتقاد والتصارع، خاصة منظمات حقوق الإنسان[41]، والتنافسية على الدور والمجال وتقديم الخدمات، وسببها الصراع على التمويل[42].

وتمثل أزمة عام 1999م بين المنظمات والسلطة مثالاً على الصراع بخصوص التمويل أدت لإنشاء وزارة المنظمات الأهلية[43]. وكمثال على العلاقة المتوترة، شنت بعض الجهات الموالية للسلطة في الصحافة المحلية في النصف الثاني من تسعينيات القرن المنصرم حملة ضد المنظمات غير الحكومية والتشهير بها وأطلقت عليها ألقاب من قبيل "القطط السمان" تحت ذريعة استغلال أموال المانحين للثراء الخاص وعلى حساب السكان المعوزين، واعتبرت السلطة الفلسطينية منظمات حقوق الإنسان التي تنشر معلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان على أنها خدش وتهديد لصورتها محلياً وخارجياً[44].

2) على مستوى العلاقة مع الممولين

في ظل غياب الأولويات التنموية، شكّل تلاقي المصالح سبباً مهماً في تقديم التمويل، مما خلق تبعية للممول وبروز شريحة "وكلاء محليين" للممولين وتؤثر على بقاء واستدامة المنظمات نفسها وتجعلها مرتهنة لمواقف الممولين[45]، وشكل الازدياد في عدد المنظمات عامل إضعاف أمام الممولين، كؤن رفض منظمة ما لبرنامج ممول لا يعني رفضه فلسطينياً، بل هناك منظمات عدة ستقوم بتلقيه من الممول[46].

3) على مستوى العلاقة مع المجتمع المحلي

يسهم التمويل الخارجي وتحديداً من الجهات الغربية كمصدر رئيس لتنفيذ البرامج والأنشطة، في تقليل اعتماد المنظمات غير الحكومية على قاعدتها المحلية، مقابل تقوية روابطها مع الممول. وبيّنت نتائج استطلاع للرأي أجري عام 2006م حول المنظمات غير الحكومية الفلسطينية الآتي[47]: 57% من المستطلعة آراؤهم يعتقدون بوجود فساد في المنظمات الأهلية الفلسطينية، و95% يعتقدون بوجود الواسطة والمحسوبية في التوظيف، و94% يعتقدون بوجود محاباة في تقديم المساعدات والخدمات للأقارب والمعارف، و89% يعتقدون بأن القائمين على المؤسسات يستخدمون موارد وممتلكات المؤسسة لأغراضهم واحتياجاتهم، و86% يعتقدون بأن كبار الموظفين في المنظمات الأهلية يتقاضون رواتب مالية عالية لا تتناسب مع الوصف الوظيفي وما يتطلبه من جهد، و83% يعتقدون بأن القائمين على المؤسسات يكتسبون امتيازات مالية مخالفة للقانون.

ويتشكل رأي المجتمع تجاه المنظمات الكبيرة التي تمارس نشاطها على نطاق مكاني واسع، ولديها حجم نشاط كبير نسبيا، وبرامج متعددة، وتدخل في علاقات واسعة مع جهات ممولة مختلفة، وهي تتفاعل مع التغيرات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بعمل المنظمات الأهلية، وربما كانت انطباعات الجمهور حول المنظمات الأهلية موجهة بالأساس إلى هذه المنظمات المرتبطة بأجندات خارجية مع الممولين، والمبتعدة عن النضال الفلسطيني، وعدم اتخاذها موقف واضح بشأن القضايا المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي[48].

4) على مستوى العلاقة فيما بينها

عملت المنظمات في أجواء ترهل العمل الحزبي بعد اوسلو، وفي ظل النمو الكبير في التمويل الخارجي، فقد استمر التنافس بين المنظمات ووجود الازدواجية في البرامج التي جرت محاولات لتجاوزها، وترافق معها تطور كبير على شكل وطبيعة العلاقات في أوساط المنظمات، وبلورت أنماطا متباينة من العلاقات، التي تميزت بتنوعها الغني من جهة، والحاجة الماسة إلى تطويرها، إلا أن التنافس على التمويل الخارجي للمنظمات شوّه العلاقة بين هذه المنظمات[49]، وخاصة تلك التي امتازت بمهننة بناها واتقنت مخاطبة قطاع الممولين واستجابت لأجندته، وتلك المنسجمة مع القاعدة الشعبية وتعاني من شح التمويل لعدم استجابتها لأجندات الممولين أو عدم اقتناعه بها[50]. وعلى الرغم من تكوين الشبكات التي تضم عدداً من المنظمات غير الحكومية مما أسهم في تنسيق برامجها، إلا أن التنسيق والتشبيك فيما بينها بقي ضئيلا لتفادي التداخل والتكرار في تنفيذ النشاطات[51]، وقد غلب على هذه العلاقة روح المنافسة غير الشريفة والتسابق إلى المصادر التمويلية المتوفرة، فالخلاف على العمل سمة للمنظمات غير الحكومية، وتصارع واضح على التمويل الخارجي، ولا يوجد بين المنظمات المختلفة اتفاق حول طبيعة العمل المجتمعي وكشفت عن ضعف التعاون بين المنظمات على مستوى التخطيط أو بناء البرامج[52]. وأسهم تمويل المانحين إلى مزيد من الانقسامات، وحتى تغذية الاختلافات الموجودة بينها.

ب. أدوار ومهمات المنظمات غير الحكومية

تعمل المنظمات غير الحكومية التي توصف بالمهنية والاحترافية والكفاءة الإدارية والتنظيمية، كوسيط بين المستويين العالمي والمحلي، ويؤثر التمويل في أجندات المنظمات غير الحكومية لأن المانحين يأتون بأجنداتهم وأولوياتهم. وكان للتمويل الخارجي المشروط سياسياً أثره على المنظمات التي استجابت لشروط الممولين مما شكل خطورة التمويل الأجنبي، ويمكن تناول ذلك من حيث:

1) البرامج المعولمة

انعكست سياسات المانحين الغربيين الليبرالية على المنظمات غير الحكومية، من خلال أنواع الأنشطة التي تشارك فيها وامتثالها لأجنداتهم، بحيث أصبحت المنظمات جزءاً منها وبما يتناقض مع الثقافة الوطنية.

تمثل عمل المنظمات غير الحكومية ما قبل اوسلو في تدعيم صمود الشعب الفلسطيني في أرضه وترسيخ الهوية الوطنية، وشكّلت البرامج الوطنية الرافعة لعملها. وبعد اوسلو وتدفق أموال المانحين، أفضت إلى توجهات جديدة كجزء من جهود المانحين لدعم وبناء عملية السلام[53]، وغدت البرامج والقطاعات التي تعمل وفقها المنظمات غير الحكومية استجابة لأهداف المانحين المشروطة ولكي تتوافق مع إطار عمل أوسلو. وغيرت تلك المنظمات برامجها لخدمة "عملية السلام"، فأخذت تنفذ طائفةً متنوعةً من المشاريع الأكثر ملاءمةً لسياقات ما بعد النزاع التي أثَّرت في البرامج الوطنية تأثيرًا بالغًا[54]. وبدا واضحاً غياب الإرادة الفلسطينية في تحديد أولويات الدعم، حيث رسم الممولون سياسات الدعم وتحديد المشاريع دون استشارة الجهة المستهدفة ودون الأخذ بعين الاعتبار الحاجات الحقيقية للمجتمع الفلسطيني وأولوياته[55].

ولعبت شروط الممولين وخاصة المتعلقة منها بنبذ الإرهاب، وتنفيذ البرامج وفق المسوغات الخارجية دورا بانقطاع الصلة بين المنظمات غير الحكومية والحركات الشعبية في فلسطين، وتحديداً مع انتفاضة عام 2000م، وتبين أن النشطاء فيها غير قادرين على التوفيق بين الحاجات المهنية والتنموية وأهداف منظماتهم وبين البرامج الوطنية، ومن جانب آخر تقترب برامج معظم المنظمات غير الحكومية من البرامج المعولمة في اختيار الأولويات ضمن قطاعات العمل فتركز على الأسرة والسياسات الجندرية دون التركيز على خدمات القطاع الصحي والتعليمي، والتمحور حول الفرد على حساب المجتمع[56]. وبالتالي مقابل المؤسسات التي كانت تحافظ على هويتها الوطنية نشأت منظمات تعمل وفق أجندة الممولين وفي كافة المجالات التي يتوفر فيها التمويل، وهذا الموضوع يندرج في عملية "اللاّتَسْييس" للمجتمع والإنسان الفلسطيني، ولذلك نشأت مؤسسات لا علاقة لها بالأجندة الوطنية[57].

2) المهننة والاحترافية

وفَّر التمويل الخارجي رواتب عالية وامتيازات لقادة معظم المنظمات غير الحكومية، وبات بمقدور هؤلاء القادة أن ينسجوا علاقات مع الفاعلين المحليين والدوليين[58]، مما أدى لبروز مفهوم "النخبة المعولمة"[59]، فتحول قادة المنظمات من مناضلين يمثلون الفصائل في اللجان الشعبية إلى موظفين مهنيين يمثلون منظمات غير حكومية قطاعية، فعملية إنشاء المنظمات تفرض الحدود الجديدة لعمل هؤلاء المناضلين وتشكل المشهد الجديد وتعطي معنى لنشاطاتهم، حتى باتت بعض المنظمات تعرف باسم رئيسها لا بذاتها[60]. وأضحت سمة تلك المنظمات الاحترافية وإضفاء الطابع المهني المتجسد في قدراتها التنظيمية والكادر المهني، والمهارة في كتابة مقترحات المشاريع وتنفيذها، لتصبح جهات فاعلة في سعيها للحصول على التمويل.

3) اللاسياسية

أسهم التمويل الخارجي المشروط، في خلق هوة بين المدني والسياسي، فتقدم المساعدات المشروطة سياسياً للمنظمات غير الحكومية بهدف الإذعان والخضوع لبرامج مفروضة عليهم من الممولين[61]، ويتم التساوق مع هذه البرامج والقبول بها لإعادة إنتاج الرسائل السياسية والمناهضة للتنمية التي يبعثها الممولون، وإعادة نشرها تحت مزاعم وطنية وقومية لتعزيز مجتمع مدني فلسطيني من خلال عملية موجهة لإعادة التأهيل الثقافي لجيل جديد من المنظمات غير الحكومية الإدارية المجردة من التوجهات السياسية[62]، فالبرامج والأنشطة والمشاريع التي نفذت في مجال تعزيز الديمقراطية كمثال شكلت خطراً على الديمقراطية ذاتها ويكمن ذلك بقيام الممولين بدعم المنظمات غير الحكومية على حساب الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات، وانسجام هذه المشاريع بالسياسات النيوليبرالية التي انطلقت من كؤن السوق محور التغيير وساحة الدفاع عنه، والذي أدى بالنهاية الى تراجع العمل السياسي مجتمعياً وسيادة مفهموم "التمكين" واضعاف الأحزاب والانخراط المدني في العمل السياسي[63]. وغالبية تقارير هذه المنظمات الموجهة إلى الجهات الخارجية المانحة المكتوبة باللغة الانجليزية يغلب عليها الطابع المهني والفني وغياب الايديولوجيا والشأن السياسي.

4) التغيير في الهوية

شكل نمو أعداد المنظمات غير الحكومية، وتساوقها مع أجندات الممولين في تحول الإنتاج المعرفي جذرياً لينسجم والمعارف التي تروجها المؤسسات الغربية الليبرالية، وتقوم هذه الأشكال الجديدة من المعرفة على مفاهيم الاستعمار الجديد التي تهدف إلى تغيير الهياكل والعلاقات الاجتماعية بغرض الهيمنة والسيطرة عليها[64]، وتسهم المنظمات غير الحكومية الفلسطينية بشكل كبير في نقل المعرفة وتسويقها واستهلاكها، وهي بذلك تدفع باتجاه التغريب الذي يمثل صورة من صور الاستشراق بهدف إعادة تكوين الهوية والوعي الفلسطيني ببذر مفاهيم الديمقراطية والعقلانية والحداثة والحكم الرشيد والحوكمة واللاعنف. ويتم ذلك بالتناغم مع المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في فلسطين[65]. فأضحت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية نتاج التبعية المالية غريبة عن المجتمع الذي تمثله أو تسعى إلى خدمته فيما نسجت علاقة حسنة ومتينة مع عواصم التمويل[66].

5) جمع المعلومات

انسجاما مع صيغ عقد التمويل الموقع ما بين الممول ومتلقي التمويل أضحت المنظمات غير الحكومية بما تنتجه من أبحاث ودراسات واستطلاعات رأي تتناول الظروف المعيشية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية

والصحية وغيرها للمجتمع الفلسطيني، إلى جانب المؤتمرات وورش العمل، مصدراً رئيساً للمعلومات حول الواقع الفلسطيني وتوجه تلك المعلومات إلى مجتمع الممولين.

ويستخدم الممولون تلك المعلومات في رصد حركة الشارع الفلسطيني ومعرفة اهتماماته وتوجهاته ورسم سيناريوهات مستقبله وتشخيص مواطن قوته وضعفه[67].

6) التطبيع

تعد التغيرات الأبرز في أدوار ومهام المنظمات غير الحكومية تجاوز الحدود الوطنية والتشبيك مع المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الإسرائيلية. والتي تؤدي الى التطبيع مع إسرائيل، وذلك من خلال مؤسسات تتعاون في المجالات البيئية أو الصحية وغيرها[68]، ومن خلال إقامة مشاريع وبرامج مشتركة كالمؤتمرات والندوات وتشكيل الوفود المشتركة، كبرامج قيادات شابة تجمع بين شباب فلسطينيين وإسرائيليين، ومسيرة نداء السلام النسوية في أريحا تشرين أول 2017م التي شارك فيها نسوة إسرائيليات وفلسطينيات التي نظمتها حركة "نساء يصنعن السلام" الإسرائيلية. وغيرها من البرامج الممولة خارجياً والتي تقوم أساساً على تدعيم عملية السلام، وإعادة إنتاج الهوية الفلسطينية وتقبّل اسرائيل في المنطقة، ليصبح التطبيع جزءاً أساسياً من برامج التمويل والذي تتساوق معه المنظمات غير الحكومية، انطلاقا من قاعدة الحوار والتسامح والتطبيع[69].

وفي هذا السياق يبيّن مدير المركز الفلسطيني لحقوق المواطنة واللاجئين "بديل" إلى أن الممولون الأوربيون يحاولون في بعض الأحيان فرض التطبيع مع الاحتلال عن طريق تصميم وتمويل مشاريع مشتركة مع الإسرائيليين وتشجيع مؤسسات مندمجة في التطبيع، ومتورطة في مشاريع عنوانها الكبير النيولبرالية التي يتم تحتها ضرب الأحزاب السياسية وفكرة المقاومة[70].

7) التبعية والهيمنة

أدى الامتثال والاستجابة لشروط التمويل لتبعية المنظمات غير الحكومية الفلسطينية للجهات المانحة، وشكّل ذلك تغيرا بالمفاهيم التي تتداولها المنظمات غير الحكومية من خلال تركيزها على أولويات المانحين التي تسوّق على أنها برامج فلسطينية والنضال من أجلها نضال وطني.

ومع محاولات تلك المنظمات أن تنأى بنفسها عن الارتباط بأية جهة داخلية فلسطينية، أسهم التمويل والمنح الأجنبية لتنفيذ الأنشطة والبرامج وتسيير أعمال تلك المنظمات، وفقاً لأجندات وأهداف وشروط الممولين، لتجد نفسها منغمسة في مشكلة التبعية[71]، وأضحت عملية ذاتية التعزيز يحفزها السعي للحصول على التمويل وفق أجندات الممولين، وكلما كانت المنظمة أكثر امتثالاً لمعايير المانحين، كلما أصبحت منظمة "جديرة بالثقة"[72].

4. الخاتمة

تضاعف عدد المنظمات غير الحكومية في فلسطين خلال فترة زمنية وجيزة، وترافق معه بروز قضية تمويلها، والمصادر التي تقدم الدعم لها، والتي كان النصيب الأكبر منها للممول الخارجي إلى جانب تراجع التمويل الرسمي وغير الرسمي الفلسطيني، وأثير حول التمويل الخارجي المشروط سياسياً الشكوك في ظل إعلان الممولين بشكل صريح دعم البرامج والقطاعات التي تخدم العملية السلمية، إلى جانب اشتراط بعض الممولين التوقيع على وثيقة مكافحة ونبذ الإرهاب، ونتج عن التنافس على التمويل علاقات متوترة ما بين المنظمات ذاتها التي غاب عنها التنسيق في البرامج والأنشطة التي تنفذها، إلى جانب توتر العلاقة مع السلطة الفلسطينية بسبب التمويل الخارجي وأجنداتها والتي نظر اليها بعين عدم الرضى مجتمعيا. وللتمويل الخارجي المشروط سياسياً أجندات خاصة استجابت لها بعض المنظمات غير الحكومية أكثر من تلبيتها لاحتياجات وأولويات تنمية المجتمع الفلسطيني، في ظل غياب البرامج الوطنية تجاه أولويات التمويل من برامج المنظمات غير الحكومية مما أثر على طبيعتها ودورها ومهامها ومجالات عملها.

وعلى الرغم من الآثار المترتبة على التمويل الخارجي المشروط سياسياً إلا أنها ليست حتمية، ويمكن تجاوزها من خلال مجموعة من الإجراءات ومنها:

- تحديد الموقف من التمويل الخارجي واشتراطاته بحيث يتم اعتماد سياسة رسمية حول التمويل الخارجي، يشارك في صياغتها الجانب الرسمي والمنظمات غير الحكومية.
- اعتماد استراتيجية وطنية تحدد الأولويات الوطنية للتنمية وبالتنسيق والشراكة ما بين الجانب الرسمي وغير الرسمي.
- التحول نحو المنظمات العربية والإسلامية والدولية المناصرة للقضية الفلسطينية لطلب التمويل.
- إعادة النظر في شكل وأسلوب علاقات التمويل الأجنبي جنباً إلى جنب مع المنظمات غير الحكومية، وبناء شكل حقيقي من الشراكة مع الممولين بتصميم وتخطيط ومتابعة الأنشطة الثنائية حسب الأولويات الوطنية.
- الاستثمار في المشاريع الإنتاجية والقادرة على توفير فرص الاستدامة الذاتية.
- البحث في آليات دمج المنظمات غير الحكومية المتشابهة والتي تمارس ذات البرنامج، والتركيز على تنفيذ المشروعات طويلة الأمد التي تساهم في تحقيق التنمية.

5. الهوامش:

[1] BS HOLLA, "NGOs and Foreign Funding - Unchallenged Breaking India Forces," NGOs and Foreign Funding-Unchallenged Breaking India Forces", 2019, 3.

[2] Jelmer Kamstra& Schulpen Lau, "Worlds apart but much alike: Donor funding and the homogenization of NGOs in Ghana and Indonesia", Studies in comparative international development 50.3,2015, 332.

[3] Ketola Markus,"EU democracy promotion in Turkey: funding NGOs, funding conflict?", The International Journal of Human Rights, 15:6, 787-800.2011.DOI: 10.1080/13642987.2011.572551, 15.

[4] Anthony Bebbington, Riddell. Roger, "The direct funding of Southern NGOs by Donors: New Agendas and Old Problems", Journal of International Development: Vol. 7, No. 6, 1995, 882.

[5] Kamstra & Schulpen, "Worlds apart" , 339 .

[6] صبيح صبيح، "المنظمات غير الحكومية الفلسطينية: تهجين المشروع الوطني مقابل التمويل الدولي"، جريدة حق العودة، العدد 51. كانون أول 2012، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/3/15، https://cutt.us/h7nEc ، 14.

[7] حسن لدادوة وجبريل محمد و جابر عزام، *علاقات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية فيما بيها ومع السلطة الوطنية الفلسطينية والممولين* (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية "ماس"، 2001)،1.

[8] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية– وفا، "المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تأسيس الدولة"، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/2/23، https://cutt.us/8CuMa.

[9] عاطف أبو سيف، *المجتمع المدني والدولة، قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني* (ط1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005)، 143-146.

[10]Rema Hammami, "Palestinian NGOs Since Oslo: From NGO Politics to Social Movements?", Middle East Report, no. 214, 2000, 16 –17.

[11] جيان فرانسيسكو كوستانيني واسطفان سلامة وماهر عيسى، *دراسة مسحية تحليلية لمنظمات المجتمع المدني في فلسطين–تحديث 2015، التقرير النهائي (فلسطين: مكتب الاتحاد الأوروبي في الضفة الغربية وقطاع غزة،* 2015)، 16.

[12]المقتفي، معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/2/23، https://cutt.us/Isi7V

[13]كوستانيني وسلامة وعيسى، *دراسة مسحية*، 43.

[14]مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، "مدونة سلوك المؤسسات الأهلية الفلسطينية، 2008، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/2/23، https://cutt.us/7mGtd.

[15] الجزيرة نت، "الاتحاد الأوروبي.. شرط تمويلي جديد يغضب الفلسطينيين"، 30/1/2020، https://cutt.us/cTkUd.

[16] بكر اشتية، "فوضى الـ NGOs في فلسطين"، 2016/1/26، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/3/1، https://cutt.us/SKUB8.

[17]كوستانيني وسلامة وعيسى، *دراسة مسحية*، 16–17.

[18] مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، *الدليل الإرشادي حول قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية* (رام الله: مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية ، 2015)، 26.

[19] مجدي المالكي وياسر شلبي وحسن لدادوة، *تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 2007* (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية "ماس"، 2008)، 63.

[20] ناهض محمود أبو حماد، التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة 2000م-2011م (دراسة ميدانية). (رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأزهر، غزة، 2011). ص96.

[21] اشتية، "فوضى الـ NGOs".

[22] الجزيرة نت، "الاتحاد الأوروبي".

23 Karin A.Gerster& Helga Baumgarten, Palestinian NGOs and their cultural, economic and political impact in Palestinian society. Rosa Luxemburg Foundation in Palestine, 30 December 2011, 2.

[24] خليل نخلة، *فلسطين: وطن للبيع* ،ترجمة عباب مراد (ط1، رام الله:مؤسسة روزا لوكسمبورغ، 2011)، 247.

[25] المالكي وشلبي ولدادوة، *تعداد المنظمات*، xi–xiii.

[26]عمر شعبان إسماعيل، "حول التمويل المشروط، التنمية البشرية والاستقلال"، دنيا الوطن،2014/9/7، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/3/20، https://cutt.us/UiTDv.

[27] مركز بديل، "ورقة موقف: لماذا يرفض الفلسطينيون التمويل المشروط سياسياً؟"، 2020/1/20، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/3/20، https://cutt.us/nxMqP.

[28] أبو سيف، *المجتمع المدني*، 172-173.

[29]European Commission website: https://cutt.us/HGVVN.

[30] COUNCIL COMMON POSITION 2009/468/CFSP of 15 June 2009. updating Common Position 2001/931/CFSP on the application of specific measures to combat terrorism and repealing Common Position 2009/67/CFSP, Official Journal of the European Union.. 16.6.2009.https://cutt.us/SOiWw.

[31] سما الاخبارية، "هذا السبب..هولندا توقف دعم اتحاد لجان العمل الزراعي"،2020/7/22، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/7/22، https://cutt.us/pRyrI

[32]وكالة وطن للأنباء، "الثلاثاء يوم الحسم: عودة الجدل حول التمويل الأوروبي المشروط، 2020/6/28، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/7/1، https://cutt.us/uQ0t .

[33]عرب 48، "العزة: الاتحاد الأوروبي يدين المقاومة ويحاول تحويلنا لعملاء على أنفسنا"، 2020/1/25، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/7/1، https://cutt.us/KILKD.

[34]مركز بديل، "30 كانون أول 2019 ضد الإرهاب وضد التمويل المشروط: بيان الحملة الوطنية الفلسطينية لرفض التمويل المشروط"، 2019/12/30، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/7/1، https://cutt.us/iQlAS.

[35]الجزيرة نت، "الاتحاد الأوروبي".

[36]وكالة وطن للأنباء، "التمويل المشروط وتجريم النضال الوطني ومحاولات تشويه دور مؤسسات المجتمع المدني"، 2020/5/30، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/7/1، https://cutt.us/CC2eq.

[37]وكالة وطن للأنباء، "التمويل الأوروبي المشروط يعصف بخلافات داخل مؤسسات المجتمع المدني"، 2020/4/12، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/7/1، https://cutt.us/iW5Jt.

[38]المصدر السابق.

[39]عرب 48 ، "العزة".

[40]وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا، "عريقات يطالب الاتحاد الأوربي بالتراجع عن شروط التمويل الجديدة والاعتراف بفلسطين"، 2020/1/3، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/7/1، https://cutt.us/TTzzT.

[41] لدادوة ومحمد وعزام، *علاقات المنظمات*، 70-75.

[42] أبو حماد، التمويل الدولي، 87.

[43] نخلة، فلسطين: وطن، 197.

[44]Rema," Palestinian NGOs",16-17

[45] لدادوة ومحمد وعزام، *علاقات المنظمات*، 98.

[46] ساري حنفي ولينا طبر، *بروز النخبة الفلسطينية المعولمة، المانحون والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية* (رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، القدس: مؤسسة الدراسات المقدسية، 2006)، 170.

[47] الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، مشروع نزاهة، "استطلاع الرأي العام حول أوضاع المنظمات الأهلية الفلسطينية ومدى مراعاتها لقيم ومبادئ الشفافية والمساءلة"، حزيران 2006، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/4/17، https://cutt.us/8HpWQ.

[48] صبيح، "المنظمات غير الحكومية"، 15.

[49] لدادوة ومحمد وعزام، *علاقات المنظمات*، 46.

[50] فرسخ، "الترويج للديمقراطية"، 22.

[51] ماهر عيسى، أثر التمويل الخارجي للمنظمات الأهلية الفلسطينية على دورها في التأثير في السياسات العامة للسلطة الفلسطينية (1998م–2008 م) (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2012)، 56.

[52] أبو سيف، *المجتمع المدني*، 171.

[53] حنفي وطبر، *بروز النخبة*، 58-59.

[54] طارق دعنا، "المجتمع المدني الفلسطيني: أين العِلّة" الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية. 2013/4/14، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/4/21، https://cutt.us/ARWXK.

[55] أبو سيف، *المجتمع المدني*، 175.

[56] ساري حنفي و ليندا طبر، "النخبة الفلسطينية الجديدة المعولمة"، مجلة الدراسات الفلسطينية (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين، مج17، ع67، صيف (2006)،73، 82.

[57]عرب 48 ، "العزة".

[58] دعنا، "المجتمع المدني".

[59] حنفي وطبر، *بروز النخبة*، 19.

[60] صبيح صبيح، *مقاتلو التنمية: بين خرافة التطبيق وعقائدية الخطاب والتصوير* (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2011).27.

[61] نخلة، فلسطين: وطن، 24.

[62] المصدر السابق ، 148.

[63] فرسخ، "الترويج للديمقراطية"، 6.

[64] دعنا، "المجتمع المدني".

[65] صلاح الزرو، "الاختراق الصامت "الوجه الآخر للمنظمات الدولية غير الحكومية في مناطق الصراع فلسطين نموذجاً"، مجلة العلوم الاجتماعية (جامعة الكويت، الكويت، مج42، ع40، 2014)، 167.

[66] أبو سيف، *المجتمع المدني*، 176.

[67] الزرو، "الاختراق الصامت "، 163.

[68]بلال الشوبكي، "المعيقات المؤسسية لعمل المجتمع المدني الفلسطيني"، دنيا الوطن،2005/10/21، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/4/23، https://cutt.us/wlXtX

[69] اشتية، "فوضى الـ NGOs".

[70]عرب 48 ، "العزة".

[71] الشوبكي،"المعيقات المؤسسية".

[72]Kamstra & Schulpen, "Worlds apart", 349-350.

6. قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية

1) جيان فرانسيسكو كوستانيني واسطفان سلامة وماهر عيسى، *دراسة مسحية تحليلية لمنظمات المجتمع المدني في فلسطين-تحديث 2015، التقرير النهائي (فلسطين: مكتب الاتحاد الأوروبي في الضفة الغربية وقطاع غزة*، 2015).

2) حسن لدادوة وجبريل محمد و جابر عزام، *علاقات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية فيما بينها ومع السلطة الوطنية الفلسطينية والممولين* (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية "ماس"، 2001).

3) خليل نخلة، *فلسطين: وطن للبيع* ،ترجمة عباب مراد (ط1، رام الله:مؤسسة روزا لوكسمبورغ، 2011).

4) ساري حنفي ولیندا طبر، *بروز النخبة الفلسطينية المعولمة، المانحون والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية* (رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، القدس: مؤسسة الدراسات المقدسية، 2006).

5) صبيح صبيح، *مقاتلو التنمية: بين خرافة التطبيق وعقائدية الخطاب والتصوير* (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء،2011).

6) عاطف أبو سيف، *المجتمع المدني والدولة، قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني* (ط1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005).

7) ليلى فرسخ، "الترويج للديمقراطية في فلسطين: المساعدات الخارجية ودمقرطة الضفة الغربية وقطاع غزة"، سلسلة أوراق عمل تنموية، (مركز دراسات التنمية جامعة بير زيت، فلسطين، 2012).

8) مجدي المالكي وياسر شلبي وحسن لدادوة، *تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 2007* (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية "ماس"، 2008).

9) مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، *الدليل الإرشادي حول قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية* (رام الله: مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية ، 2015).

الأطروحات الجامعية

10) ماهر عيسى، أثر التمويل الخارجي للمنظمات الأهلية الفلسطينية على دورها في التأثير في السياسات العامة للسلطة الفلسطينية (1998م–2008 م) (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2012).

11) ناهض محمود أبو حماد، التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة 2000م– 2011 –م (دراسة ميدانية). (رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأزهر، غزة، 2011).

الدوريات

12) ساري حنفي و ليندا طبر، "النخبة الفلسطينية الجديدة المعولمة"، مجلة الدراسات الفلسطينية (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين، مج17، ع67، صيف (2006).

13) صلاح الزرو، "الاختراق الصامت "الوجه الآخر للمنظمات الدولية غير الحكومية في مناطق الصراع فلسطين نموذجاً"، مجلة العلوم الاجتماعية (جامعة الكويت، الكويت، مج42، ع40، 2014).

المنشورات الإلكترونية ومصادر الانترنت

14) الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، مشروع نزاهة، "استطلاع الرأي العام حول أوضاع المنظمات الأهلية الفلسطينية ومدى مراعاتها لقيم ومبادئ الشفافية والمساءلة"، حزيران 2006، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/4/17، https://cutt.us/8HpWQ.

15) بكر اشتية، "فوضى الـ NGOs في فلسطين"، 2016/1/26، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/3/1، https://cutt.us/SKUB8.

16) بلال الشوبكي،"المعيقات المؤسسية لعمل المجتمع المدني الفلسطيني"، دنيا الوطن،2005/10/21، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/4/23، https://cutt.us/wlXtX .

17) الجزيرة نت، "الاتحاد الأوروبي.. شرط تمويلي جديد يغضب الفلسطينيين"،30/1/2020، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/3/1، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/3/1، https://cutt.us/cTkUd.

18) سما الاخبارية، "هذا السبب..هولندا توقف دعم اتحاد لجان العمل الزراعي"،2020/7/22، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/7/22، https://cutt.us/pRyrI.

19) صبيح صبيح، "المنظمات غير الحكومية الفلسطينية: تهجين المشروع الوطني مقابل التمويل الدولي"، جريدة حق العودة، العدد 51. كانون أول 2012، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/3/15، https://cutt.us/h7nEc .

20) طارق دعنا، "المجتمع المدني الفلسطيني: أين العِلّة" الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية. 2013/4/14، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/4/21، https://cutt.us/ARWXK.

21) عرب 48، "العزة: الاتحاد الأوروبي يدين المقاومة ويحاول تحويلنا لعملاء على أنفسنا"، 2020/1/25، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/7/1، https://cutt.us/KILKD.

22) عمر شعبان إسماعيل، "حول التمويل المشروط، التنمية البشرية والاستقلال"، دنيا الوطن،2014/9/7، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/3/20، https://cutt.us/UiTDv .

23) مركز بديل، "ورقة موقف: لماذا يرفض الفلسطينيون التمويل المشروط سياسياً؟"، 2020/1/20، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/3/20، https://cutt.us/nxMqP.

24) مركز بديل، "30 كانون أول 2019 ضد الإرهاب وضد التمويل المشروط: بيان الحملة الوطنية الفلسطينية لرفض التمويل المشروط"، 2019/12/30، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/7/1، https://cutt.us/iQlAS .

25) مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، "مدونة سلوك المؤسسات الأهلية الفلسطينية، 2008، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/2/23، https://cutt.us/7mGtd.

26) المقتفي، معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/2/23، https://cutt.us/Isi7V.

27) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية– وفا، "المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تأسيس الدولة"، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/2/23، https://cutt.us/8CuMa.

28) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية– وفا، "عريقات يطالب الاتحاد الأوربي بالتراجع عن شروط التمويل الجديدة والاعتراف بفلسطين"، 2020/1/3، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/7/1، https://cutt.us/TTzzT

29) وكالة وطن للأنباء، "الثلاثاء يوم الحسم: عودة الجدل حول التمويل الأوروبي المشروط، 2020/6/28، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/7/1، https://cutt.us/uQ0t .

30) وكالة وطن للأنباء، "التمويل المشروط وتجريم النضال الوطني ومحاولات تشويه دور مؤسسات المجتمع المدني"، 2020/5/30، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/7/1، https://cutt.us/CC2eq.

31) وكالة وطن للأنباء، "التمويل الأوروبي المشروط يعصف بخلافات داخل مؤسسات المجتمع المدني"، 2020/4/12، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/7/1، https://cutt.us/iW5Jt.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1) Anthony Bebbington, Riddell. Roger, "The direct funding of Southern NGOs by Donors: New Agendas and Old Problems", Journal of International Development: Vol. 7, No. 6, 1995.
2) COUNCIL COMMON POSITION 2009/468/CFSP of 15 June 2009. updating Common Position 2001/931/CFSP on the application of specific measures to combat terrorism and repealing Common Position 2009/67/CFSP, Official Journal of the European Union.. 16.6.2009.https://cutt.us/SOiWw.
3) European Commission website: https://cutt.us/HGVVN.
4) Rema Hammami, "Palestinian NGOs Since Oslo: From NGO Politics to Social Movements? ", Middle East Report, no. 214, 2000. https://www.jstor.org/stable/1520188?seq=1
5) Karin A.Gerster& Helga Baumgarten, Palestinian NGOs and their cultural, economic and political impact in Palestinian society. Rosa Luxemburg Foundation in Palestine, 30 December 2011.
6) BS HOLLA, "NGOs and Foreign Funding - Unchallenged Breaking India Forces, 2019. https://cutt.us/oi8LH
7) Jelmer Kamstra& Schulpen Lau, "Worlds apart but much alike: Donor funding and the homogenization of NGOs in Ghana and Indonesia", Studies in comparative international development 50.2015. DOI 10.1007/s12116-014-9169-8
8) Ketola Markus, "EU democracy promotion in Turkey: funding NGOs, funding conflict?", The International Journal of Human Rights, 15:6, 787-800.2011.DOI: 10.1080/13642987.2011.572551.

مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (05) / العـدد: (01)، (2021) ص 33 - 55

التطورات السياسية المعاصرة في العلاقات التركية – الروسية: بين عوامل التقارب وعوائقه

Contemporary political developments in Turkish-Russian relations: between factors of convergence and obstacles

عارف محمد خلف البياتي
جامعة الامام جعفر الصادق (ع)، كركوك، (العراق)، Dr.arifalbyati50@barid.com

تاريخ الاستلام: 2020/07/04 تاريخ القبول: 2020/07/09 تاريخ النشر: 07/ 06/ 2021

ملخص:

تناول البحث التطورات السياسية المعاصرة في العلاقات التركية – الروسية بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة عام 2002 وتسلم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الحكم ورغبة صانعي القرار في انقرة وموسكو في تطوير علاقاتهما الثنائية في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية وقد حاول البحث تحليل عوامل التقارب والتعاون ودوافعه كما تناول استكشاف العوامل التي تعيق هذا التقارب إضافة الى محاولة استشراق مسارات واتجاهات هذه العلاقة في المستقبل.

الكلمات المفتاحية: العلاقات؛ السياسية؛ التركية؛ الروسية؛ التقارب.

Abstract :

The research dealt with contemporary political developments in Turkish-Russian relations after the Justice and Development Party came to power in 2002 and Russian President Vladimir Putin assumed power and the decision-makers' desire in Ankara and Moscow to develop their bilateral relations in the economic, political and military fields. The research attempted to analyze the factors of rapprochement and cooperation and its motives as addressed Exploring the factors that hinder this convergence, in addition to trying to explore the paths and trends of this relationship in the future .

Keywords: Turkish; Russian; Russian relations; rapprochement.

1. المقدمة:

تميزت العلاقات التركية الروسية على مدار السنوات الأخيرة الماضية بالتحولات الإيجابية وبخاصة بعد تولي حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا عام 2002 وانتهاجه سياسة خارجية قائمة على الانفتاح وتصفير المشاكل مع دول الجوار ومنها روسيا الاتحادية على الرغم من حالة التنافر والعداء التاريخي والصراع المستمر بين القوتين وذلك في اطار رؤية جديدة مشتركة ومنطق عقلاني تجسد في شخصية كل من الرئيس التركي رجب طيب اردوغان والرئيس الروسي فلاديمير بوتين وعزمهما على البدء في بناء علاقات جيو سياسية مدفوعة بمصالح اقتصادية بالدرجة الأولى تعزز من إمكانية التقارب والتفاهم السياسي المشترك حول مختلف القضايا الدولية والإقليمية التي تهم مصالح البلدين المتجاورين.

1.1. أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في معرفة التطورات السياسية المعاصرة في العلاقات التركية – الروسية لما تمثله تلك التطورات من تداعيات مختلفة على تلك العلاقات الثنائية كقوتين اقليميتين كبيرتين ومتجاورتين تخللت علاقاتهما العديد من النواحي الإيجابية في السنوات الأخيرة، مثلما شابت تلك العلاقات الكثير من معوقات التقارب تستدعي الوقوف عندها واستقصائها.

2.1. إشكالية البحث:

إن الإشكالية التي يمكن أن نثيرها في البحث هو الإجابة على السؤال المركزي هو كيف كان تطور العلاقات السياسية التركية – الروسية المعاصرة ولماذا؟

3.1. فرضية البحث:

تنطلق الفرضية من أن تطور العلاقات التركية الروسية يحصل إيجاباً عندما يعتمد على التقدم في عوامل التقارب وتحقيق المصالح المتبادلة والرؤية المشتركة الموحدة، وتتأثر تلك العلاقات سلباً في ضوء ازدياد التناقض والتباين في المواقف والاتجاهات.

4.1. منهجية البحث:

تم اعتماد كل من المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي لمعرفة تفاصيل العلاقات التركية – الروسية واتجاهاتها.

2. خلفية تاريخية:

اتسمت العلاقات التركية – الروسية تاريخياً بالصراع الطويل والعداء اذ شهدت هذه العلاقات منذ القرن السادس عشر نحو 17 حرباً لحين قيام الثورة البلشفية في روسيا عام 1917 والتي أدت من نتائجها المباشرة انسحاب روسيا من الحرب بعد ان كانت قد كبدت القوات العثمانية خسائر كبيرة واحتلت الكثير من أراضيها

لتتراجع عنها لاحقاً، وفي واقع الامر فان سبب تلك الحروب الدائرة بينهما الى طبيعة المنافسة الجيوستراتيجية بين الامبراطوريتين العثمانية والروسية في البحر الأسود والبحر المتوسط، كما أدى اهتمام روسيا بتوسيع نفوذها في البحر الأسود والوصول الى المياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط الى العديد من الصراعات والحروب مع الإمبراطورية العثمانية، وكانت القرم احدى تلك المواقع الجيوستراتيجية في العلاقات التاريخية بين روسيا والدولة العثمانية، وقد أدت الحرب الروسية – التركية 1768 – 1774 الى انتصارات كبيرة بما في ذلك شبه جزيرة القرم وإعادة تأسيس روسيا من خلال الحق في حرية الملاحة في البحر الأسود[1]، كما استطاعت روسيا ان تضم القرم في عام 1783 وبحلول عام 1812 تمكنت ايضاً من السيطرة على الساحل الشمالي للبحر الأسود بأكمله.

زد على ذلك فان روسيا سعت للسيطرة على شرق البحر الأبيض المتوسط لعدة قرون، وعرقلت من قبل الإمبراطورية العثمانية وفي وقت لاحق من قبل تركيا والقوة البحرية البريطانية والأمريكية في جميع انحاء ما يسمى بالمسألة الشرقية التي كانت تنطوي على التنافس بين القوى العظمى وروسيا وبريطانيا للتأثير على الإمبراطورية العثمانية دون ان تسبب حرباً عظمى يعود تاريخها الى القرن التاسع عشر، ومع ذلك فقد شهدت العلاقات بين روسيا والدولة العثمانية نوعاً من الاستقرار بعد قيام الثورة البلشفية عام 1917 ونهاية الدولة العثمانية وقيام الجمهورية التركية عام 1923 بزعامة مصطفى كمال اتاتورك، ولم يستمر الوضع طويلاً اذ سرعان ما عاد التأزم في العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي مجدداً بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة لانضمام تركيا الى حلف الناتو ففي آذار 1947 مع اعلان عقيدة ترومان قامت الولايات المتحدة الامريكية باكتتاب حدود تركيا وكذلك اليونان واستمرار وجود الحكومات غير الشيوعية في البلدين وطلب تركيا المساعدات الاقتصادية من الولايات المتحدة وبالتالي فانها اصبحت احد أعضاء حلف الأطلسي عام 1952 [2].

وبانتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وتفكك الأخير الى جمهوريات عدة تباينت المواقف التركية والروسية إزاء العديد من القضايا الإقليمية وعلى رأسها مسألة إقليم ناغورنا كرباخ وجورجيا والتقارب الروسي – الإيراني المثير لقلق تركيا، ومع ذلك فان تحسن العلاقات التركية – الروسية قد بدأ مرة أخرى مع بداية القرن الواحد والعشرين بوصول فلاديمير بوتين للرئاسة في روسيا ووصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا عام 2002 وانتهاجه سياسة تصفير المشاكل مع دول الجوار ومن ضمنها الدول المطلة على البحر الأسود كروسيا مدفوعة بمصالح اقتصادية بالدرجة الأولى طبقاً لعوامل القرب الجغرافي وفي ضوء المصالح والاحتياجات المتبادلة بين الجانبين، وعلى الرغم من الاختلاف التركي– الروسي الحاصل في العلاقات الثنائية بسبب وجود عدداً من المسائل الموروثة طبقاً للعامل التاريخي والجغرافي والنفوذ والأدوار الإقليمية والدولية فإن هذه العلاقات قد أخذت طابع التقارب المتزايد منذ عام 2004 متأثراً بالجانب

الاقتصادي وبخاصة في مجال الطاقة واختفاء قضايا خلافية بينهما مثل الشيشان والاكراد والتقارب في المواقف الروسية والتركية والإيرانية بشأن الأزمة السورية ودول أخرى في الشرق الأوسط وبشمال افريقيا قبيل الربيع العربي، فضلاً عن زيادة التجارة والسياحة بين البلدين، ولا ريب فان تمتع العلاقات التركية – الروسية في حقبة ما بعد الحرب الباردة بتاريخ طويل من الصعود والهبوط في التسعينيات من القرن الماضي وفي عام 2015 – 2016 فان هذا يعني اكتساب الدبلوماسيون الروس والأتراك خبرة كبيرة في إدارة الازمات لسنوات طويلة والذي أدى الى تغطية تطوير وتقوية التجارة الثنائية واختلافات جيوستراتيجية في جنوب القوقاز وقبرص والشرق الأوسط. ولكن عندما ظهرت هذه الظروف أدركت كلا من موسكو وانقرة انهما لا يستفيد أي منهما في تصعيد الخلافات وهذا ما سمح للحد من المواجهة والبحث عن حلول واقعية ترضي الطرفين [3].

وقد واجهت العلاقات التركية – الروسية التي اعتمدت التعاون الثنائي اختباراً خطيراً نتيجة العمليات العسكرية المتعلقة بالأزمة السورية بعد اسقاط الطائرة الروسية أواخر عام 2015 ومع ذلك تماشياً مع الرغبة المشتركة للشعبين الروسي والتركي تم اطلاق عملية التطبيع، وفي هذا السياق تم إعادة تأسيس حوار سياسي تنائي مكثف منذ النصف الثاني من عام 2016، وتشكل العلاقات الاقتصادية والتجارية القوة الدافعة وراء العلاقات التركية – الروسية فروسيا تعد واحدة من أهم الشركاء التجاريين لتركيا اذ بلغ حجم التجارة بين الدولتين 26,39 مليار دولار عام 2019 كما تشكل الطاقة اهم عناصر العلاقات بين تركيا وروسيا لمحطة Akkuyu و Turkstream من خلال مشاريع الطاقة النووية، كما يمثل التعاون في مجال السياحة بين تركيا وروسيا جانباً مهماً آخر للعلاقات الثنائية مع اكثر من 7 ملايين سائح روسي عام 2019 [4].

3. دوافع التقارب التركي – الروسي:

سيتم في هذا الإطار بحث عدد من الدوافع المهمة التي تشكل حافزاً لكلا البلدين في تطوير علاقاتهما الثنائية المشتركة وبالاتجاه الذي يخدم الكثير من المصالح المتبادلة بينهما.

1.3. التوازن:

تسعى كل من تركيا وروسيا في اعتماد سياسة التوازن في العلاقات الدولية لتحقيق مصالح بلديها فتركيا اتجهت نحو التقارب مع روسيا نتيجة الإحباط من سياسة الولايات المتحدة فحواها بعدما ازدادت حاجة التفاقم بينهما نتيجة للسياسة الانفرادية للرئيس الأمريكي الأسبق بوش الابن وبخاصة بعد غزو العراق عام 2003 وتأثر العلاقات التركية مع الاتحاد الأوربي بسبب التباطؤ الحاصل في المفاوضات حول انضمام تركيا للاتحاد الأوربي لتردد فرنسا وجيرانها في قبول تركيا لهذا الانضمام. كما تسعى انقرة من جانب آخر الاستفادة من علاقاتهما مع موسكو في تعزيز مكانتها بين دول اسيا الوسطى والقوقاز ومع المجموعات الإسلامية لمواجهة تطور النفوذ الإيراني[5].

وفي واقع الامر فان اتجاه تركيا لمزيد من التقارب مع روسيا انما ينطلق من رؤية صانع القرار التركي بان ذلك يمكن أن يمنح تركيا أهمية كبرى لدى الولايات المتحدة والغرب كقيمة جيوستراتيجية لا يمكن التفريط بها وبالتالي محاولة الاستجابة لطالبيها بشكل او بآخر إزاء الكثير من القضايا المتعلقة بها وبالمقابل فان روسيا قد سعت في تعزيز علاقاتها مع تركيا لتحقيق قدر من التوازن في اطار المنافسة مع الولايات المتحدة والغرب بإيجاد شرخ في التحالف الغربي ضدها ومحاولة سحب تركيا الى جانبها كدولة عضو مهم واستراتيجي وفاعل في الوقت نفسه. كما تحاول روسيا الاستفادة من الموقع الجغرافي لتركيا بكونه ممراً اجبارياً لموسكو نحو المياه الدافئة وطريقاً برياً لصادراتها الى دول الشرق الأوسط واوربا على وجه الخصوص ولاسيما الغاز الطبيعي اذ ان نحو 50 بالمئة من تجارة روسيا الخارجية تمر عبر المضائق التركية، وفي اطار سياسة التوازن التي اعتمدتها موسكو فان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد اعطى بعض الانتصارات الجزئية لتركيا على الساحة السورية لكي لا يذهب الرئيس التركي رجب طيب اردوغان بعيداً عن روسيا ويعود الى حضنه الحقيقي حلف الناتو والولايات المتحدة[6].

ويبدو ان إعادة التوازن بين تركيا وروسيا تتقدم بشكل اسرع في الجانب السياسي ولكن يبدو ان المشاركة مع اطراف ثالثة تؤثر على الزخم بشكل غير مباشر وكما يقول هنري باركي ((إن تقارب انقرة مع موسكو قد وقع وسط من التوترات مع الولايات المتحدة)) [7]، وذلك في اطار رؤية تركيا بانها ترى في روسيا كمثل متوازن ضد الغرب.

3.2. العامل الاقتصادي:

ساهم الواقع الاقتصادي في تحسين العلاقات التركية– الروسية بشكل كبير والمتمثل في التبادل التجاري اذ وأصبحت تركيا في عام2008 الشريك التجاري الأهم لدى روسيا، وبلغت القيمة الاجمالية للعقود الممنوحة للشركات التركية بين عامي1989 و2008 ما يقارب نحو 25 مليار دولار [8]، وتعد الطاقة من وجهة النظر الروسية اكثر أهمية في ان تكون لها توقعات سياسية أخرى ان يعد التعاون مع شركة غاز بروم المملوكة للدولة الروسية جانباً مهماً آخر من العلاقات الثنائية وتعد تركيا ثاني اكبر مستهلك لهذه الشركة في اوربا بعد المانيا وتعتزم الشركة توسيع عملياتها في تركيا عام 2020 فصاعداً وتستقبل تركيا من12–14مليار متر مكعب من الغاز الروسي عبر أوكرانيا سنوياً[9]

كما تعد تركيا ثاني أكبر منفذ للغاز الطبيعي واحد المنافذ الرئيسية للنفط، وهي جزء من الطريق التجاري المهم جداً لروسيا وفي اطار السياحة تعد تركيا من افضل البلدان التي يؤمها السواح الروسي اذ يزور تركيا اكثر من 3 ملايين سائح روسي أي اكثر من عشرة بالمئة من جميع السياح تأتي اكبر مجموعة بعد المانيا [10].

ولذلك فإن السلطات التركية قد عدت روسيا دائماً موازناً للغرب وان العلاقات الثنائية التركية الروسية تقوم اساساً على الاقتصاد ويرى صناع القرار الاتراك روسيا اما داعماً للامن القومي التركي الإقليمي أو كعائق [11]، وعلى هذا الأساس فان الاقتصاد يلعب دوراً رئيسياً في احكام انقرة بتجنب عودة التوترات مع موسكو اذ ان روسيا مهمة للاقتصاد التركي،ومن الناحية الأخرى فان تركيا ترى في تقاربها الاستراتيجي مع موسكو تعويضاً اقتصادياً نتيجة ربيع الثورات العربية وتدهور السياحة على خلفية الركود الاقتصادي العالمي، ويتركز هذا التعويض على تبادل تجاري متنام وتدفق سياحي كبير وتنسيق على مستوى مجال امن الطاقة ومشروعاتها اللوجستية العابرة للقارات، والمشروع الأهم والأخطر يتمثل بمشروع مرور انابيب الغاز الطبيعي الروسي الى البحر المتوسط عبر الأراضي التركية بما يطلق عليه بـ (السيل التركي)، وبالمقابل فان روسيا تنظر الى تركيا بوصفها رئة تنفسها الاقتصادي وطوق نجاة استراتيجياً لتقليص التداعيات السلبية والموجهة للعقوبات الغربية منذ حين 2014 جراء الازمة الأوكرانية وبخاصة بعد رفض تركيا مشاركة الدول الاوربية في فرضها وتطبيقها على روسيا، ويفهم من كل ما تقدم فان تركيا وروسيا تحتاجان لبعضهما البعض اقتصادياً كعامل فاعل في تقريب مواقفهما السياسية بشكل او بآخر تبعاً لذلك[12].

3.3. العامل الجغرافي والأمني:

إن تركيا وروسيا قوتين اورواسيوتين متجاورتين تتمتعان بخصائص جيوستراتيجية مهمة ومعطيات مشتركة مؤثرة على توجهات السياسة الخارجية لكلا الدولتين منها الموقع الجيوستراتيجي الذي يربط القارات العالمية القديمة (إفرو–آسيا) والمصالح المشتركة والارث التاريخي السابقة كامبراطوريات وادى ذلك الى خلق تنافس جيوبوليتيكي بين القوتين ابان العقود الماضية، وجغرافياً لا تنتمي تركيا الى أي فئة جغرافية محددة وتسيطر على المدخل المؤدي الى البحر الأسود وعلى المدخل الشرقي للبحر المتوسط وهي تطل على اسيا وافريقيا واوربا ولإطلالة هنا ليست بالمعنى الجغرافي وانما بالمعنى الموقع الحيوي، كما هي ممر بحري وجوي وبري بين هذه القارات [13].

هذا الموقع الجغرافي الحيوي الذي تتوسط فيه تركيا لثلاث قارات مهمة والمفتوحة على انتماءات حضارية عدة ومختلفة جعلت تركيا تعيش حالة جذب على الدوام نحو هذه الدائرة الجغرافية المحيطة أو تلك وفقاً للمصالح والامن وعوامل التاريخ والثقافة والى بلورة خيارات جديدة تبعاً لهذه العوامل [14]، ومن الواضح فان نشاط تركيا قد ازداد في المناطق التي تشكلت منها الجمهوريات التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي وبخاصة في القوات الأخيرة، ومع ذلك فان إمكانات تركيا في هذا الجزء من اوراسيا هي نتيجة للموقف الجيوستراتيجي اذ تسيطر تركيا على مضيق البسفور والدردنيل المدخل البحري الوحيد لمنطقة البحر الأسود فهي ستراتيجية ذات أهمية قصوى للمنطقة بأسرها وبخاصة لدى روسيا، وتدرك تركيا جيداً مدى حاجة روسيا

الجيوسياسية بان تكون تركيا الى جانبها لا الى جانب الولايات المتحدة وبخاصة في منطقة البحر الأسود الذي تعد تركيا فيه من الدول القادة، وهناك مصلحة مشتركة في تلك المنطقة بالحد الأدنى منها هي الالتزام باتفاقية مونترو التي تضع قيوداً على الحقوق الملاحية الخاصة بالدول غير الساحلية في البحر، كما لعبت المخاوف الأمنية التركية دوراً رئيسياً في تقارب انقرة من موسكو وبخاصة بعد تزايد احباط الحكومية التركية حيال سياسة الولايات المتحدة والغرب في سورية بسبب عدم رغبة الولايات المتحدة في مواجهة النظام السوري بشكل مباشر وتركيزها على مواجهة داعش والتعاون الغربي مع وحدات الشعب الكردي YPG من خلال قوات الدفاع السورية [15].

وتنطلق المخاوف الأمنية التي تواجهها تركيا حول إمكانية منطقة كردية مستقلة ذاتياً على طول حدودها الجنوبية مع سورية وتعزيز قوات حزب العمال الكردستاني PKK كحافز لأنقرة على العمل مع موسكو وكذلك مع واشنطن بشأن الأزمة السورية، وبالمقابل فان روسيا تحتاج الى الموقع الجغرافي لتركيا كممر حيوي مهم لها ودائم للوصول الى المياه الدافئة وكذلك فانها تحرص الى دوامة التواصل وتعزيز علاقاتها مع الجارة تركيا طالما يحقق ذلك مصالحها الحيوية ومنافعها الاقتصادية ومكانتها الدولية ونفوذها العالمي، كذلك فان روسيا الاتحادية تحاول استعادة مكانتها وتحقيق استراتيجيتها الأمنية كوريث للاتحاد السوفيتي وتعزز تعاونها في فضاءها الإقليمي مع جميع دول الجوار وبما يقلص عن سياسة الانفراد الأمريكي على الساحة الدولية، كذلك فقد شكل التمدد العسكري لحلف الناتو ومحاولته المستمرة لضم بعض من دول اوربا الشرقية الحزام الأمني لروسيا لإحكام الخنق الاستراتيجي والأمني حولها وبالتالي شلها عسكرياً واقتصادياً [16].

4. ابعاد التقارب التركي – الروسي:

هنالك عدد من الأبعاد التي كان لها الأثر في تعميق حالة التقارب والتطور في العلاقات الثنائية لما لها من دور مهم وفاعل في تعزيز تلك العلاقات ومن أهمها هي ما يأتي:

1.4. البعد الاقتصادي:

يعد التعاون الاقتصادي احد المرتكزات المهمة في تعزيز التقارب التركي– الروسي اذ يمثل الواقع الاقتصادي الوثيق والذي يحقق منافع مشتركة هذا لما له من دور في توجه البلدين للابتعاد عن التجاذبات السياسية المرتبطة بسورية على مبدأ فصل السياسات وبمعنى آخر فصل الجوانب الاقتصادية عن الجوانب السياسية والاعتماد على صيغ توافقية تعمل على تخفيف حدة أي خلاف سياسي حفاظاً على استمرار العلاقة المرتبطة بالجانبين الاقتصادي والسياسي، ووصلت حصة العلاقات التجارية والاقتصادية التي تشكل أساس العلاقات مع روسيا الاتحادية وبخاصة بعد استلام حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا في 19 تشرين الثاني 2002 الى 38 مليار دولار وهو أعلى حجم تجاري لتركيا في التداول مع أي دولة أخرى، وبهذا المعنى

أضحت روسيا اهم شريك تجاري لتركيا في تطور العلاقات وتشكل الطاقة اهم العناصر الفاعلة في العلاقات التركية الروسية،ونقلت مشروعات مد الخطوط الجديدة والمفاعل النووي العلاقات الى مستوى متقدم وان محطة آق قويو النووية ومشروع التدفق التركي بشكل خاص من الأمثلة البارزة في هذا الشأن، كما بلغت استثمارات الشركات التركية في روسيا الاتحادية حوالي 10 مليارات دولار. وبالمقابل بلغت الاستثمارات الروسية التي تنشط في مجالات السياحة والخدمات واعمال النفط والغاز الطبيعي والتخزين في تركيا حوالي 10 مليارات دولار. كما ان المقاولين الاتراك نقدوا في قطاع الانشاءات حوالي الفي مشروع بكلفة اجمالية تقدر بأكثر من 60 مليار دولار [17].

ومن الناحية الأخرى فانه الى جانب العلاقات التجارية المذكورة أعلاه فان النشاطات السياحية التي توفر المدخولات في المقام الأول لمصلحة تركيا، البعد الآخر للعلاقات القائمة بين البلدين اذ تزايد عدد السائحين الروس الى ما يقارب 5 ملايين سائح سنوياً، وعلى صعيد التبادل التجاري فقد تم التخطيط بين البلدين ليرتفع من 33 مليار دولار عام 2014 الى 100 مليار دولار عام 2023. كما ان هناك تعاون نشط في مجالي بناء سفن الشخص والنقل البحري والتوقيع على اكثر من 60 اتفاقية في مجالات التعاون المختلفة [18].

وفيما يتعلق بحصول تركيا على الغاز الروسي فانها تزيد ضمانات على استمرار تدفق الغاز دون تخفيض الكمية كما تزيد تخفيض سعر المتر المكعب. وفي هذا السياق فقد تم تخفيض كمية الغاز من أحد الحقول خلال تشرين الثاني 2014 من 24 – 28 مليون متر مكعب وهذا ما أدى الى قلق تركيا غير انه سرعان ما عاد الى وضعه الطبيعي بعد زيارة بوتين لتركيا نهاية 2014 ويذكر ان تركيا تستورد 16 مليار مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً من روسيا عبر الخط البحري[19].

وبعد تأسيس مجلس التعاون التركي – الروسي عام 2012 نقلة نوعية في اطار التعاون الثنائي المشترك على اعلى المستويات وبخاصة في ميدان تعزيز العلاقات الاقتصادية على الرغم من تباين الرؤى السياسية لصناع القرار الاتراك والروس في العديد من القضايا الإقليمية والدولية.

2.4. البعد السياسي:

لم يقل البعد السياسي تلك الأهمية التي احتلها البعد الاقتصادي في تعزيز العلاقات الثنائية المشتركة بين تركيا وروسيا وذلك بسبب المخاوف الروسية من الأنشطة التركية التي شكلتها النشاطات العسكرية التركية في البحر الأسود في اعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي، ومع ذلك فقد تم التوصل الى إرساء علاقات جديدة بين تركيا وروسيا في بداية التسعينيات من القرن الماضي على أساس مبدأ حسن الجوار اذ تم التوقيع على منتجات العلاقات السياسية في عام 1992 فمن خلال ((معاهدة المبادئ السامية للعلاقات بين الجمهورية التركية

والاتحاد الروسي بعضهما دولتين صديقتين، وابدتا إرادة لبناء العلاقة وفقاً لقواعد حسن الجوار والصداقة والتعاون والثقة المتبادلة)) .ولاشك ان ما زاد من تحسن العلاقات بين تركيا وروسيا هو وصول رجب طيب اردوغانالى السلطة وتسنمه منصب رئيس الوزراء عام 2003 وموقف المجلس الوطني التركي الكبير من احتلال الولايات المتحدة للعراق عام 2003 برفضه السماح للقوات الامريكية باستخدام الأراضي والأجواء التركية بالعبور لغزو العراق والذي تطابق مع موقف روسيا برفضها لغزو العراق، كذلك فقد شهدت السنوات اللاحقة تحسناً واضحاً في العلاقات السياسية من خلال الزيارات المتبادلة لقيادتي البلدين وبأرفع المستويات وما اسفر عنها من نتائج. ففي كانون الأول 2004 قام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بزيارة رسمية الى تركيا وكانت الزيارة الأولى لرئيس الروسي من نوعها وتركزت تلك الزيارة والمباحثات التي اجراها مع اردوغان رئيس وزراء تركيا على تعزيز العلاقات الثنائية وتقارب وجهات نظرها بخصوص الأمن في البحر الأسود، وتوجهت تلك الزيارة بالتوقيع على الإعلان المشترك الذي اكد على ضرورة تكثيف الشراكة التركية–الروسية متعددة الجوانب وتعزيز روابط الصداقة بينهما[20]

ويُعد تأسيس مجلس التعاون الاستراتيجي والقمة الروسية – التركية التي عقدت في كانون الأول 2014 خطوة مهمة في عملية تسارع وانفتاح علاقات الدولتين حيال بعضهما البعض الآخر اذ كرست هذه القمة الشراكة الاستراتيجية في مجالات عديدة ومنها تطوير القدرات القضائية التركية، وبناء مفاعلها النووي الأول واعتمادها ناقلاً وحيداً للغاز الروسي الناوربا وزيادة حجم التبادل التجاري بينهما الى 100 مليار دولار في المدى القريب [21].

وتهدف تركيا من وراء هذا التقارب مع روسيا الى تجسير الفجوة مع القوى الإقليمية المنافسة مثل ابران وإسرائيل، وتعزيز وصفها التفاوضي مع الاتحاد الأوربي لنيل عضويته وزيادة مكانتها الغربية والاطلسية. وأما روسيا فانها تطمح في ان يساعدها هذا التعاون في مواجهة المخاطر الاقتصادية المترتبة على العقوبات الغربية التي فرضت عليها بسبب الأزمة الأوكرانية، وإيجاد شركاء كبار ضمن التحالف الغربي بغية استقطابهم وتحييدهم عن اية خطة غربية تستهدف احتواءها مجدداً. فضلاً عن محاولتها التأثير في السلوك التركي حيال القضايا المتعلقة بمصالحها في المنطقة [22] .

ويرى وزير الخارجية التركي مولود جاويشاوغلو في مؤتمر السفراء في آب 2018 بأنه ((ستبقى علاقة تركيا بالاتحاد السوفيتي المجاور احد العناصر الأساسية لسياستنا الخارجية))، وكذلك قوله ((ان تركيا لن تتراجع عن معالجة قضايا الخلاف)) [23].

أما الرئيس التركي اردوغان فيرى بأن العلاقات بين انقرة وموسكو ليست بديلاً عن العلاقات مع الحلفاء الآخرين بل العكس فهي مكملة لبعضها البعض، وأشار ايضاً الى ان روسيا لاعب مهم على الساحة السياسية

العالمية [24]، ويبدو ان العلاقات التركية – الروسية قد نمت بشكل كبير لتكون اكثر أهمية خلال السنوات الأخيرة، ويعود سبب ذلك الى التحولات الجيوسياسية في المنطقة، وهذا ما أدى الى زيادة التواتر في عملية الاتصال بين بوتين واردوغان سواء كان ذلك في الاتصال الهاتفي او الزيارات أو اللقاءات الثنائية لتلافي الاختلاف في وجهات النظر أو لمعالجة بعض القضايا الإقليمية المهمة التي تنعكس سلباً على علاقاتهما الثنائية المتصاعدة.

4.3. البعد العسكري والأمني:

يعد التعاون العسكري والأمني بين تركيا وروسيا بعد انتهاء الحرب الباردة أحد المجالات المهمة في ميادين التعاون الثنائي بينما لوجود تقارب في وجهات النظر فيما يتعلق بالمشكلات الأمنية على الصعيدين الإقليمي والدولي [25]، وازداد التعاون العسكري والتقني بين الدولتين اذ ركزت روسيا الاتحادية في بداية الأمر على بيع أسلحة ومواد ومصانع انتاج هذه الأسلحة في تركيا، فضلاً عن ذلك فقد كان الإنتاج المشترك للأسلحة والأدوات العسكرية التقنية وإنتاج مروحيات (كاموف2– 50– KamovKa) وبيعها الى دول عالم الجنوب احد الأهداف التي كان يطمح اليها التعاون بين البلدين في الجانب العسكري، وتعد الزيارة التي قام بها اردوغان عام 2005 كخطوة جديدة نحو تعزيز التعاون الثنائي اذ اتفق الطرفان على النضال المشترك ضد الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة إضافة الى مناقشة العلاقات الثنائية والإقليمية [26]، وتم في الجلسة الرابعة للمجموعة الرفيعة المستوى عام 2008 بانقرة تم التطرق الى مسائل التعاون الثنائي في البلقان والتسوية القبرصية وتطورات الأوضاع في كل من العراق وأفغانستان ومنطقة البحر الأسود والقوقاز، وتقدم اردوغان بمبادرة انشاء منظمة الاستطراء والتعاون في القوقاز وإيجاد التعاون الإقليمي تضم تركيا وروسيا وجورجيا وأرمينيا وأذربيجان [27].

وتدرك تركيا وروسيا جيداً بأن لغة الحوار التي تقوم على أساس المصلحة الجيوسياسية بينهما بعيداً عن التدخلات الخارجية من جهة الولايات المتحدة او حلفائها الذين يلعبون ادواراً بالوكالة لصالح واشنطن افضل لكلا الطرفين في الاستمرار بالتعاون بدلاً من التصعيد والمواجهة التي قد تصل الى مرحلة خطيرة وتتنوع فيها سبل المواجهة وعلى سبيل المثال وجود المسلحين في روسيا الذين يصل عددهم 28 مليون من ((التتار، الأنغوش والشيشان)) فضلاً عن الشعوب المسلحة المجاورة لروسيا، اذ تخشى موسكو ان تستخدمهم تركيا ضدها اذا ساءت الأمور الى حد الصراع المسلح. أما في تركيا فيبلغ عدد الاكراد فيها حوالي 15 مليون. والملف الكردي يعد ملف ازمة الدولة التركية تتمثل في حزب العمال الكردستاني الذي يخوض معارضة مسلحة ضد الدولة ومدى صلتهم مع اكراد العراق وايران وسورية وهذا ما تخشاه تركيا في استخدامهم روسيا كورقة ضغط ضد تركيا وهذا ما حصل خلال الازمة بين البلدين على الساحة السورية [28]. زد على ذلك فان هناك عامل اساسي يتمثل بمحاربة ما يسمى بالإرهاب والتطرف وما يمثله من تهديد امني على الداخل الروسي، إذ تشير

تقارير متفاوتة بوجود ما بين الفين الى خمسة الآف ((جهادي)) يحملون الجنسية الروسية وينتمون الى صفوف تنظيم الدول الإسلامية (داعش) او التنظيمات الجهادية الأخرى. وهناك قناعة روسية بأن انتشار التطرف الإسلامي يعزز النزاعات الانفصالية داخل روسيا ويشكل ثغرة يمكن ان يستغلها الغرب لتهديد الامن القومي الروسي [29] .

وفي مجال التعاون العسكري فقد شهد عام 2007 تعاوناً تركياً روسياً في مجال شراء الأسلحة، وهذا ما أدى الى استعادة الثقة في تجارة الأسلحة الروسية وذلك بمنح تركيا وروسيا الاتحادية مشروعاً بلغت قيمته نحو 80 مليون دولار تضمن شراء (800) صاروخ متوسط المدى وصواريخ مضادة للدبابات. وفي عام 2008 شاركت تركيا في محادثات سرية مع شركة (روسوبوروناكسبورت) الروسية لشراء (32) طائرة مروحية عسكرية حربية من طراز (هافوك ميل مي – 28) لاستخدامها في القتال ضد حزب العمال الكردستاني من قبل الجيش التركي بمبلغ حوالي مليار دولار [30]، وهكذا فقد بدأ التعاون بين تركيا وروسيا يتحول بشكل متزايد الى الصناعات والمناطق التي تخلق تبعيات المسار. اذ لم يعد البناء والسياحة والمنتوجات والفواكه او الخضراوات يحدد الروابط الاقتصادية التركية الروسية. وبدلاً من ذلك فانه بدأ التعاون يتجه الى الصناعات الاستراتيجية التي تخلق تبعيات متبادلة طويلة الأمد من مشروع خط انابيب بحلول الوقت التي يتم بناء محطة للطاقة النووية وشراء نظام الدفاع الجوي الروسي والمتمثل بصواريخ S-400 المثيرة للجدل. ومن المتوقع ان تحصل روسيا على اكثر من 13 المئة من حصة سوق الأسلحة في تركيا، لذا فان تركيا وطموحات روسيا الإقليمية المتنافسة والمخاوف الأمنية المختلفة قد وضعت سقفاً لعلاقاتها على الجانب الآخر من المعادلة فان معنى عضوية تركيا في الانيدة الغربية يتغير بشكل كبير اذ لم تعد هذه المؤسسات توفر الاطار المناسب – أو حتى نقطة مرجعية – لخيارات السياسة الخارجية التركية، ولكن على الرغم من الازمة في العلاقات التركية الغربية فان عضوية تركيا في المؤسسات الغربية الكبرى بما فيها الناتو لن تنتهي في وقت قريب [31].

5. معوقات التقارب التركي – الروسي:

سيتم في هذا الإطار بحث عدد من العوامل المهمة التي كانت تقف حائلاً امام التقدم الحاصل في العلاقات التركية – الروسية ومن أهمها ما يأتي:

1.5. الموقع الجغرافي لتركيا:

لقد فرض الجوار التركي– الروسي واقعاً متغيراً في تحديد سلوك كلا من تركيا وروسيا إزاء بعضهما البعض الآخر، فقد كانت الطبيعة الجغرافية المترامية لروسيا (الاراسية) تفرض واقعاً حكمياً بان تكون منافساً امبراطورياً تقليدياً لغيرها من الامبراطوريات ذات الطبيعة التوسعية على مر التاريخ فالتحولات التاريخية والسياسية والاجتماعية التي مرت على تلك البلاد أبان فترات حكم الإمبراطورية القيصرية ثم الاتحاد السوفيتي وصولاً الى

روسيا الاتحادية سواء ضعفت شوكتها أو قوت بسبب ظروف معينة انما تبقى تلك الحقيقة قائمة ومؤكدة فقد شكلت العلاقة العدائية والتنافسية الدافع الأساسي وراء انضمام تركيا الى حلف الأطلسي للدفاع عن اوربا الغربية ضد السوفيت وحلفائهم طيلة الحرب الباردة فضلاً عن حماية الولايات المتحدة لتركيا عندما طالب ستالين باراض من الأخيرة وعلى قاعدة في مضيق البسفور عام 1945 [32] .

وطبقاً لهذه الحقيقة الجغرافية فان تحديد تركيا لاعدائها والجهات التي تأتي منها التهديدات الاستراتيجية وليست الأمنية تجعل من روسيا وايران والأرمن واليونان والاكراد من بين مصادر التهديدات الاستراتيجية، وعليه فان خيارات تركيا السياسية والحضارية والأمنية هي التي وفرت لها مكتسبات ديمقراطية وتشريعية والتي لن تجدها في منظمة شنغهاي ولا في موسكو وبكين. وقد يكون هذا الخيار عامل صد يصد عنها المخاطر في ضوء حاجة الغرب الى تركيا في صراعه مع روسيا وايران [33]، لاريب فان المتغيرات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة بعد انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي الى جمهوريات متعددة لم يبقَ لروسيا سوى شريط ساحلي صغير على البحر الأسود وذلك في ضوء استقلال كلاً من أوكرانيا ودول القوقاز وبذلك فقد حرم روسيا من موقعها المحكم في البحر الأسود وبحر البلطيق في الوقت الذي تعاظم نفوذ الولايات المتحدة والغرب من خلال المناورات البحرية والساحلية المشتركة بين أوكرانيا وحلف الناتو والدور التركي المتعاظم في منطقة البحر الأسود [34]، وعلى هذا الأساس فان التطلعات الجيوستراتيجية للولايات المتحدة بمد نفوذها في منطقة البحر الأسود وبالتالي محاولة خنق روسيا قد أدى بالأخيرة الى البحث عن مخارج لها وتوسيع مجالها الحيوي وذلك طبقاً لما يسمى بـ ((الاوراسية الجديدة)) التي جاء بها الكسندر دوجين واكتسبت شعبية اذ ساهمت في التوجه الأيديولوجي لبحث بوتين عن الإمبراطورية الروسية الجديدة وينظر اليه على انه القوة المفاهيمية الدافعة وراء اقدام روسيا على ضم شبه جزيرة القرم حلم دوجين بتحالف استراتيجي روسي مع دول اوربية ودولية في الشرق الأوسط ومنها ايران وتعزيز وجودها البحري في قاعدة طرطوس بتدخلها العسكري المباشر في الأزمة السورية، وبذلك فقد بدأت التحديات في العلاقات التركية – الروسية في ضوء دعم تركيا للمعارضة السورية على نحو متزايد مع قرار تركيا باستضافة نظام الدفاع الصاروخي لحلف الناتو، وموقف تركيا الرافض لضم روسيا شبه جزيرة القرم إضافة الى الدعم الروسي للأكراد وبخاصة حزب الاتحاد الديمقراطي ذو الصلة بحزب العمال الكردستاني واسقاط الطائرة الروسية من قبل تركيا، واخيراً المواجهات المسلحة غير المباشرة في ادلب[35].

2.5. الانتماء التركي الاطلسي:

من نافلة القول ان عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي قد شكل احد نقاط التقاطع والاختلاف بين تركيا وروسيا اذ لا تستطيع تركيا الابتعاد عن المظلة العسكرية الذي امنته عضويتها في هذا الحلف بأي شكل

من الاشكال فهو السند الأساسي الذي تستمد تركيا منه في مواجهة الطموحات العسكرية لجارتها في مختلف الظروف والمراحل بعد الحرب العالمية الثانية وبخاصة ذلك السند الاستراتيجي الذي نما بين الولايات المتحدة وتركيا الى حد كبير كمنتج ثانوي للحرب الباردة اذا راقبت الحكومة التركية بفارغ الصبر مطالبة الاتحاد السوفيتي بمطالب إقليمية بتركيا، وتوصلت مع النظام الدولي الليبرالي الناشيء، والتحالف الأطلسي في المقام الأول لتنجب طموحات ستالين، وفي المقابل حمل الرئيسان الامريكيان هاري اس ترومان وداويت د. ايزنهادر تركيا الى حضيرة حلف الناتو بشكل رئيسي لمنع انتشار النفوذ السوفيتي في البحر الأبيض المتوسط [36].

ومن المعلوم ان تركيا قد شكلت خط المواجهة لحلف الناتو ابان الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي وإذا كانت قد فقدت احدى وظائفها الأساسية بانتهاء الحرب الباردة إلا انها بقيت تحتفظ باهميتها الاستراتيجية نظراً لموقعها الجغرافي المتمركز على مفترق القفقاس والبلقان والشرق الأوسط وهي منطقة جذب ونفوذ فهي دولة شرق أوسطية ودولة مطلة على البحر الأسود وبحر قزوين والبحر الأبيض المتوسط وتهتم بتوفير الأمن ليس لنفسها وانما للمناطق المجاورة [37].

ولذا فان تركيا بصفة عضويتها في حلف الناتو وتمتعها بقوة عسكرية ضخمة وعدد سكانها يمكن ان تؤدي دوراً فاعلاً ومؤثراً في منطقة الشرق الأوسط تحقيقاً لمصالحها وزيادة نفوذها الإقليمي ولمصالح خارجية تتعلق بالتحالف الغربي وخصوصاً وان هذا الدور استمرت تركيا في ممارسته خلال الحرب البادرة. وفي المقابل فان روسيا بزعامة بوتين قد سعت الى استعادة إيجاد روسيا القديمة وفرض وجودها على الساحة الدولية انطلاقاً من التحولات القائمة المؤدية الى نشوء عالم متعدد الأقطاب وقد تعاظم هذا الاتجاه في السلوك الروسي الخارجي رداً على قرارات الولايات المتحدة نشر عناصر الدرع الصاروخية الامريكية وتأسيس قواعد عسكرية في دول اوربا الشرقية وتوسيع الناتو شرقاً باتجاه الدول السوفيتية السابقة التي تعدها روسيا مناطق حيوية بالنسبة لها، إضافة الى محاولات الاتحاد الأوربي تطوير التعاون مع هذه الدول، ولذا فان توسيع حلف شمال الأطلسي واقتراب بنيته من حدود روسيا الاتحادية قد عدته روسيا عملاً عدائياً ضدها وانطلقت المعارضة الروسية لهذا التوسيع من عدة اعتبارات واهمها عدم وجود مبرر لاستمرار الحلف بعد انهيار الشيوعية، وان توسيع الحلف دون ضم روسيا سيجعل الهدف الأساسي منه هو تطويق روسيا وعزلها عن اوربا. أضافة الى ان توسيع الحلف بدعوى حماية دول شرق ووسط اوربا من أي تهديد روسي مستقبلي لا أساس له من الصحة، وبالقدر الذي يخص عضوية تركيا في حلف الأطلسي فان الاستجابة لمطالبات الحلف بشأن التحرك العسكري الروسي في المنطقة المجاورة لتركيا كالذي حصل في الازمة السورية قد أدى الى مزيد من التوترات في العلاقات التركية – الروسية. وما الاستجابة للمطالبة الامريكية الخاصة بمراقبة المجال الجوي السوري من اجل منع تسريبات الأسلحة الروسية على الحكومة السورية وذلك بقيام انقرة بتفتيش طائرة سورية قادمة من موسكو الى دمشق

واعلانها عن وجود عتاد عسكري على متنها إلا خير مثال على ذلك ..، وقد أدى الفعل التركي هذا الى حصول توتر في العلاقات التركية الروسية، ثم جاءت الموافقة الأطلسية على نصب صواريخ باتريوت على مقربة من الحدود التركية – السورية وبعمق 10 – 15 كيلومتر في الأراضي التركية نتيجة القصف السوري لبعض المدن التركية وسقوط ضحايا مدنيين اتراك بمثابة استفزاز لروسيا فقد كان رد الفعل الروسي اشد وأكثر تعبيراً من الخطوة التركية. واخيراً فقد التضامن من قبل حلف الناتو في معارك ادلب اذ صرح مسؤولون امريكيون ان الولايات المتحدة تناقش مع شركائها في حلف الناتو ما يمكن ان يقدموه لتركيا مساعدة عسكرية في ادلب وتناقش الإجراءات التي قد تتخذ اذا انتهكت روسيا والحكومة السورية وقفاً لإطلاق النار. وقال المبعوث الأمريكي الخاص الى سورية جيمس جيفري للصحفيين خلال مؤتمر صحفي عبر الهاتف من بروكسل حيث يجري محادثات مع الحلفاء ((نبحث ما يمكن لحلف شمال الأطلسي فعله، وأضاف كل شيء مطروح على الطاولة))[38].

وعلى هذا الأساس فان عضوية تركيا في حلف الناتو قد تكون احدى عوامل الاختلاف والاقتران في تطورات العلاقات التركية الروسية والتي قد تنعكس سلباً على التقدم الحاصل في تلك العلاقات تبعاً للتباين في المواقف والتجاذبات الإقليمية والدولية.

5.3. التنافس على مناطق النفوذ:

على الرغم من عدم اشتراك تركيا وروسيا في الحدود بعد انتهاء الحرب الباردة الا ان كلا البلدين يتنافسان في بعض المناطق المهمة في الشرق الأوسط والقوقاز واسيا الوسطى وقد تكون تلك المنافسة الجيوسياسية حتمية اكثر من المتوقع في ظل تزامن استراتيجية الرئيس الروسي فلاديمير بوتين منذ عام 2000 لاستعادة روسيا قوتها الاقتصادية ومكانتها كقوة عالمية على الساحة الدولية مع استراتيجية حزب العدالة والتنمية عام 2002 لإحياء المكانة الإقليمية والدولية لتركيا، ويتمركز التنافس الإقليمي بين تركيا وروسيا على ابعاد ذات طبيعة جيوسياسية وجيواقتصادية تعد بالنسبة الى احدهما عوامل قوة وتعزيز نفوذ ومكانة بينما تعد للاخرى عوامل ضعف وتهديد للمصالح الاستراتيجية اذ يمثل الفضاء الجيوسياسي للشرق الأوسط الذي يشهد حالات مضطربة وتفاعلات ديناميكية تؤدي الى خلق تنافس قوي بين البلدية [39]، كما أن لدى تركيا وروسيا مجالات أخرى للتنافس على النفوذ في منطقة البحر الأسود والقوقاز واسيا الوسطى كما ذكرنا. وتشكل الظروف الجغرافية الحساسة في الشرق الأوسط كمنطقة تصادم بين انقرة وموسكو وكان لتركيا نشاطها المعادي لروسيا سواء كان من خلال العناصر الشيشانية المناوئة لها ام من خلال المساعي لتوطيد العلاقات مع الدول الناطقة باللغة التركية جنوبي روسيا (أذربيجان واوزبكستان وكازخستان وقيرغيزيا وتركمانستان) ،وهي المساعي اخذتها موسكو بكثير

من القلق[40]، زد على ذلك فهناك الصراع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم كاراباخ اذ تقف موسكو مع حليفتها أرمينيا وشريكتها في منظمة الامن الجماعي في حين تقف تركيا الى جانب حليفتها أذربيجان[41].

وعلى الرغم من حرص تركيا خلال الأعوام الماضية وبما يسمى سياسة تصفير المشاكل مع عمقها الاسترتيجي وضبط علاقتها مع روسيا ضمن هذه المقاربة فان بعض السياسات والمواقف الروسية المتناقضة احياناً والمضرة بالمصالح التركية قد تؤدي الى تأزم العلاقات بين انقرة وموسكو، ومنها على سبيل المثال العلاقة التركية بالجمهوريات الإسلامية في القوقاز او تجاه جورجيا والملف الأرميني وبخاصة حضورها الثقافي والديني والاقتصادي في هذه الجمهوريات، ذلك لأن روسيا تخشى من ان يتحول هذا النشاط الى تحالفات سياسية وتعده مدخلاً محتملاً للأمريكان لاختراق المنطقة والهيمنة عليها أو تعزيزاً لتمدد حلف الناتو، ولذلك فان المصالح المتضاربة بين البلدين في منطقة الشرق الأوسط وجنوب القوقاز تشكل الجانب الأضعف للعلاقات بين تركيا وروسيا وقد اثارت التطورات الدراماتيكية للازمة السورية وأوكرانيا فترة كان يمكن فيها إعادة تعبئة الخطوط الهشة وإعادة اكتشاف ابعاد العلاقات بين انقرة وموسكو من جديد [42]، ويزداد التنافس بين روسيا وتركيا اكثر في المناطق الواقعة بين البلدين وبخاصة منطقة البحر الأسود وجنوب القوقاز، فقد أدى التواجد العسكري لموسكو في شبه جزيرة القرم واسقاط القوة عبر البحر الأسود الى زيادة اعتماد انقرة على منظمة حلف شمال الأطلسي في تلك المنطقة حتى عندما كانت علاقات تركيا مع دبابات القوى الغربية تزيد المنافسة التركية – الروسية في القوقاز حدة إضافية من المخاطر الى العداء بين أرمينيا وأذربيجان. ويبدو ان عمل موسكو وانقرة لحل النزاعات الإقليمية امراً غير مرجح على الأقل في الأمد القريب، لاريب فان ضم روسيا لشبه جزيرة القرم عام 2014 قد مكنها من توسيع قدرتها البحرية واسقاط قوتها جنوباً وتحويل التوازن الاستراتيجي لصالحها. وهذا الضم قد أثار مخاوف انقرة بشأن محنة التتار القرم الذين يتمتعون بعلاقات وثيقة تاريخياً مع تركيا وبالتالي كان التحرك العسكري التركي بالانتشار في البحر الأسود ومدعوماً من الناتو ليتم بذلك احياء الروابط المتوترة بين انقرة والعواصم القريبة في البحر الأسود على الأقل[43].

وفي واقع الامر فان الغزو الروسي لشبه جزيرة القرم وضمها اليها بالقوة كانت أول إشارة خطيرة تظهر وجود خلافات سياسية بين تركيا وروسيا قد تعمق من شرخ العلاقات التركية – الروسية بكون الاحتلال الروسي غير معترف به من قبل تركيا.

4.5. التداخل العسكري في الازمة السورية:

لقد شكلت الساحة السورية منذ بداية الازمة عام 2011 اهتماماً كبيراً لدى تركيا وروسيا بل وربما تعد القضية الأساسية العليا بين البلدين، فقد فشلت كل من انقرة وموسكو في إيجاد مقبول للحرب في سورية التي اندلعت عام 2012 وذلك في المناقشات الرفيعة المستوى خلال المدة 2012 – 2015 اذ ظلت فكرة

انقرة مكرسة لتغيير النظام في دمشق واستمرت في دعمها لجماعات المعارضة على طول حدودها، في حين ان روسيا كانت عازمة على عدم السماح لسورية بأن تصبح ليبيا أخرى، ومن الناحية الأخرى فان سورية هي القضية الأمنية الأولى للسياسة الخارجية التركية ليس فقط بسبب عواقبها المباشرة على العلاقات الدبلوماسية والأمنية في انقرة مع الغرب وروسيا ولكن ايضاً على الموقف التركي الإقليمي، وهكذا فقد بدأ التناقض يبدو واضحاً بين الموقفين التركي والروسي ويحمل بذور الخلافات بين البلدين فتركيا التي كانت تربطها علاقات وثيقة مع الحكومة السورية قبيل اندلاع الازمة السورية أصبحت الآن تقف ضدها متهمة إياها بقمع الشعب السوري بل وداعمة لاحقاً للمعارضة السورية المسلحة تارة لوجستياً وسياسياً تارة أخرى. في حين وقفت روسيا الى جانب نظام الرئيس بشار الأسد مع بداية الاحداث ودعمته سياسياً وعسكرياً سواء كان في منع صدور أي قرار من مجلس الامن الدولي عبر استخدام حق النقض (الفيتو) وصولاً الى التدخل العسكري المباشر في أيلول 2015 (44).

لقد أربك التدخل العسكري الروسي في سورية السياحة الخارجية التركية بوجود قوة عسكرية كبيرة في شمال سورية يعد انذاراً قوياً للتغيير المقبل في الموازين الاستراتيجية بعيدة المدى في المنطقة وان فكرة انشاء منطقة آمنة في جنوبي تركيا وجعلها منطقة خطر طيران أصبح اكثر صعوبة (45).

ولذلك فان الأولوية التركية في المسألة السورية مبنية على مصالحها وعلى أمنها القومي الذي بات مهدداً بعد إقامة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي (PYD) في سورية كانتونات كردية في الشمال السوري مدعوماً من الولايات المتحدة وروسيا ومن ثم فان تركيا تريد من روسيا وقف دعمها لها (46).

وجاء اسقاط الطائرة الروسية من طراز سوخوي 24 في تشرين الثاني 2015 من قبل الطائرات المقاتلة التركية لتحدث ازمة كبيرة في العلاقات التركية الروسية وقد وصف الرئيس الروسي هذا الحادث بانه يشكل طعنة في الظهر وما تبع ذلك من تعليق موسكو للآليات القائمة بين البلدين مثل اللجنة الرفيعة المستوى ونشرها أنظمة الدفاع الجوي S 400 في الأراضي السورية. واكتسبت العمليات الروسية زخماً على حساب المعارضة السورية والتركمان على الأرض. وأدى ذلك الى تقويض النفوذ السياسي لانقرة في سورية مع خلق ثغرات امنية خطيرة لتركيا (47).

وبدأ التعاون الاقتصادي يفقد زخمه الذي كان قبيل تشرين 2015 وبين عامي 2012 و 2014 اذ انخفض حجم التجارة بين روسيا وتركيا تدريجياً من 33 مليار الى 2 و 31 مليار دولار وفي عام 2015 بلغ حجم التجارة 24 مليار دولار وهو ما يعادل تقريباً مستوى الازمة المالية في عام 2009، إضافة الى انخفاض عدد السياح الروس وحدهم بنسبة 90 بالمئة (48).

وعلى الرغم من عودة العلاقات الثنائية بين تركيا وروسيا بعد تقديم الرئيس التركي اردوغان الاعتذار العلني وتعويض الاضرار والتحقيق في مقتل الطيار الروسي فقد بات من المعلوم مدى تراجع التأثير التركي في الملف السوري ليس فقط بسبب التدخل العسكري الروسي وحالة اللامبالاة من حلف الناتو والولايات المتحدة وخشية انقرة من التورط في حرب مع موسكو، بل ايضاً بسبب السياسات الامريكية وضلوع واشنطن في خلق فيدرالية كردية في شمال سورية على الحدود مع تركيا [49].

لاريب فان التداخل العسكري بين تركيا وروسيا قد بدأ يتزايد بشكل ملحوظ بعد اطلاق عملية درع الفرات من قبل الجيش التركي في 24 آب 2016 لتأمين الحدود ومنع القوات الكردية للحصول على أراضي إضافية فكانت تركيا تسعى الى قبول روسيا للعملية العسكرية لتجنب المواجهات مع القوات الروسية وكانت النتيجة الدبلوماسية لهذا العرض العسكري هو دور تركيا في محادثات السلام في استانا عام 2017 [50] ثم جاءت عملية غصن الزيتون في 26 كانون الثاني 2018 لتقوم القوات التركية بتطهير الجماعات التابعة لحزب العمل الكردستاني و PYD، YPG من منطقة عفرين من اجل تحسين الامن القومي التركي وإقامة منطقة آمنة بعمق 30 كم وبتلك العملية فان العلاقات التركية – الروسية قد شهدت اختياراً آخر لحدود التفاهم بينهما، إذ على الرغم من التفاهمات التي حصلت بين تركيا وروسيا وايران في محادثات استانا وسوتشي فيما يتعلق بسورية وبالأخص بين موسكو وانقرة فان التناقضات الاستراتيجية والاختلافات الجيوسياسية بين روسيا وتركيا حول سورية وخارجها على نفس القدر في اعقاب عملية استانا كما كانت قبل [51].

ولذلك فان خرق القوات الحكومية السورية والروسية لاتفاقية استانا لمناطق خفف التصعيد في سورية بما في ذلك محافظة ادلب قد عدتها انقرة انتهاكاً لاستانا اذ صرح الرئيس التركي اردوغان بقوله ((انه لم يعد هناك شيء مثل عملية استانا)) [52]، وجاء رد الفعل الروسي بتصريح اليكسيكليبنيون خبير الشرق الأوسط ومحلل الشؤون الدولية الروسي بأن انقرة فشلت في تلبية مطالب استانا مثل فصل المقاتلين المتعدلين المدعوين من تركيا عن المتطرفين أو منع الهجمات على قاعدة جوية روسية، ان مقتل العشرات من الجنود الاتراك في منطقة أدلب والتوغل العسكري التركي المكثف قد أدى الى زيادة تبادل الاتهامات بين انقرة وموسكو والى حالة من التصعيد بينهما اذ ترى انقرة ان روسيا تطعنها في الخلف لتمكين قوت الأسد في ادلب، أما روسيا فانها تشكو من ان تركيا لم تحترم منطقة التصعيد في ادلب، وبناءاً على ما تقدم فانه يمكن القول أن احداث ادلب والتي راح ضحيتها 33 جندياً تركياً من جراء القصف الروسي للقوات التركية المتواجدة في منطقة ادلب قد عمق من هذه التناقضات والاختلافات السياسية بين انقرة وموسكو بشأن الازمة السورية وازدادت التوترات بينهما الى حد حافة الهاوية، وهذا ما يعد اختباراً حقيقياً لواقع العلاقة بين البلدين.

6. المسارات المستقبلية للعلاقة التركية – الروسية:

1.6. المسار الأول:

تطور العلاقات التركية الروسية الى آفاق أوسع في ضوء تلاقي رؤية صانعي القرار في انقرة وموسكو على تعزيز العلاقات الثنائية في المجالات الإقتصادية والأمنية والتفاهمات السياسية والتنسيق المشترك لحل الإشكالات والاختلافات في المواقف السياسية والتداخلات في الازمات الإقليمية وبالأخص الأزمة السورية، إذ على الرغم من التوترات التي حصلت في العلاقات التركية – الروسية من جراء اسقاط الطائرة الروسية والتي استمرت سبعة اشهر فانه سرعان ما تم الاتفاق بين الجانبين على ضرورة حل المشاكل في الشرق الأوسط وبخاصة المسألة السورية والتطبيع المستمر للعلاقات الثنائية، ويعد العامل الاقتصادي هو الأبرز على مدى رغبة البلدين في تطوير علاقاتهما بشكل أوسع اذ تحتاج تركيا الى روسيا في كثير من الجوانب الاقتصادية وبالأخص قطاع الطاقة والسياحة والتبادل التجاري في مقابل حاجة روسيا الى تركيا في توريد الغاز وكممر لأنابيب الغاز الاوربا وغير ذلك من الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تخدم البلدين على حد سواء،الى جانب ذلك فان المخاوف الأمنية لتركيا لتداعيات الازمة السورية وتأثيرها السلبي على الامن القومي التركي من جراء اقتراب القوات الكردية من الحدود التركية قد يدفع تركيا الى مزيد من التعاون مع روسيا بوصفها القوة العسكرية المتنفذة على الساحة السورية. وفي هذا الصدد يرى البروفسفور مايكل تانتشوم في المعهد النمساوي للسياسة الاوربية ((أن انقرة يجب ان تتعاون مع موسكو للحفاظ على مصالح تركيا الأكبر في سورية وان انقرة لن تتسامح مع الجماعات المعارضة التي تعطل تعاونها مع موسكو)). ولذلك فان أولوية تركيا هي ضمان موافقة روسيا على تأكيد تركيا لنفوذها في توباني وغيرها من المناطق التي يسيطر عليها الأكراد في شمال سورية، وكجزء من هذا الهدف فان مشاريع البناء التركية في المنطقة ضرورية، زد على ذلك فان استمرار التوترات في العلاقات التركية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي فانه يشكل حافزاً لاستمرار التطور الإيجابي في العلاقة التركية – الروسية الى ابعد مدة ممكنة[53].

2.6. المسار الثاني: التوتر والصراع في العلاقات التركية – الروسية:

يزداد التوتر والصراع بينهما في ضوء التناقض والاختلاف في توجهات السياسة الخارجية للبلدين حيال العديد من القضايا الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط كالمسألة السورية والليبية وبخاصة في حالة ازدياد التداخل العسكري والاحتكاك المباشر بين القوات التركية والقوات الروسية كما حصل في منطقة ادلب السورية والذي كاد ان يؤدي الى حرب شاملة بين الطرفين، كما وان اتفاق اطلاق النار الذي تم التوصل اليه الرئيسان اردوغان وبوتين في موسكو بتاريخ 2020/3/5 سيبقى هشاً طالما هناك سعي للحكومة السورية وروسيا بضرورة بسط السيطرة على الأراضي السورية ومنها منطقة ادلب وهذا ما يتعارض مع مطالب تركيا بجعل وقف

اطلاق النار بشكل دائم وهذا واضح في تصريح وزير خارجية تركيا تشاويشاوغلو بقوله ((نعمل مع روسيا على وقف اطلاق النار دائم وملزم في ادلب)) [54].

لا ريب فان تطويق النقاط التركية في منطقة خفض التصعيد طبقاً لاتفاق عام 2018 يعد مهيناً لتركيا كدولة عضو في حلف الناتو الا ان المواجهة المباشرة بين القوات التركية والروسية هو السيناريو الأسوأ، وكما يرى اليكسكليبنيوف محلل الشرق الأوسط في مجلس الشؤون الدولية الروسي الذي أسسه الكرملن اذ قال ((انا الأولوية الفورية لروسيا ليست إعادة دمشق الى ادلب بالكامل، بل ان يكون الطريقان الاستراتيجيان M5 و M4 تحت سيطرة الجيش)) [55]. وأضاف قوله ((حتى الآن تظهر جميع المؤشرات ان البلدين ستعدان لخفض التصعيد، الا ان مخاطر التصعيد العرضي اعلى بكثير الان قد يحدث تصعيد ولا يمكننا استبعاده)).

لذا فان مسألة ادلب وما حصل من تداعيات في المواجهة الدموية وما اسفر من نتائج غير مرضية بعد وقف اطلاق النار وبخاصة للجانب التركي قد تصبح بمثابة برميل بارود وسرعان ما ينفجر في اية لحظة في ضوء الإصرار التركي والروسي في التمسك بمواقفهما المتعارضة بشأن إيجاد حلول سياسية للأزمة السورية، وان احتمالية المواجهة العسكرية بين الطرفين واردة بشكل كبير وخطير في حالة تلقي انقرة دعماً عسكرياً جدياً من الولايات المتحدة وحلف الناتو، واذا كانت القضية السورية التي قد تحدث توترات أخرى في العلاقات التركية الروسية على المدى القريب، فان قضايا عديدة قد تشكل تهديداً لتلك العلاقات ومنها الانغماس التركي والروسي في المسألة الليبية في ظل التواجد والامداد العسكري التركي للحكومة الليبية المؤقتة من جهة والدعم الروسي للجيش الليبي بزعامة المشير خليفة حفتر. إضافة الى ذلك هناك المواقف المتعارضة بشأن جنوب القوقاز وآسيا الوسطى والنزاع بين أذربيجان، وأرمينيا حول إقليم ناغور في كارباخ، والرفض التركي للاحتلال الروسي لشبه جزيرة القرم ودعمها لأوكرانيا في هذا الاتجاه، لذا فان كل هذه المصالح المتضاربة والتباينات في المواقف التركية والروسية قد تزيد من حالة التوترات والصراعات بينهما بشكل او بآخر على اقل تقدير.

3.6. المسار الثالث: المحافظة على التوازن في العلاقات التركية – الروسية:

لاشك ان استمرار التوتر في علاقة تركيا مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي بشأن الانقلاب العسكري الذي حصل في تركيا في 15 تموز 2016. وعدم تسليم الولايات المتحدة لـ (فتح الله غولن) الذي تتهمه انقرة بانه يقف وراء التخطيط لهذا الانقلاب والدعم العسكري والسياسي الذي تقدمه الولايات المتحدة لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ممثلة بقوات سوريا الديمقراطية، وحزب العمال الكردستاني منذ بداية الازمة السورية قد دفع تركيا الى إيجاد صيغ من التعاون المشترك مع روسيا، لتلبية المصالح الأمنية الأساسية لها في اطار محاولة انقرة على إيجاد مسافة واضحة مع التوجهات والسياسات الامريكية والغربية في المنطقة والاعتماد على الذات في تحسين العلاقة مع دول الشرق الأوسط بعيداً عن العباءة الغربية [57]، وان تركيا تحتاج الى روسيا

لتعزيز قوتها الاقتصادية في مجال تحسين الطاقة والتعاون الاقتصادي وتدعيم قدرة الدفاع الجوي من خلال شراء صواريخ S 400.

ولطالما اذا ما استمرت العلاقات التركية مع الولايات المتحدة والغرب في اطار عدم الاستجابة لحلف الناتو لمطالبة انقرة في تعزيز رؤيتها ومساندتها العسكرية في الازمة السورية فان صانع القرار التركي يسعى الى تجنب الاضرار بعلاقاته مع موسكو، كصفة توازنية مطلوبة من ناحية واشعار الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي بمدى الأهمية الجيوسياسية لتركيا بشأن عدم التفريط من ناحية ثانية، وإعادة التواصل والتفاهم والمساندة من ناحية ثالثة، وبعيداً عن القضية السورية فان الرئيس التركي اردوغان يرى بأن روسيا تعد موازنة مفيدة للعلاقات مع الغرب في حين أعربت الحكومات الامريكية والاوربية عن قلقها المتزايد بشأن تناقض احترام الحكومة التركية لحقوق الانسان وسيادة القانون [56].

ويبدو ان الرؤية المشتركة التي يجملها صانعي القرار في انقرة وموسكو والتي تتجسد في الاتفاق على الحد الأدنى من التفاهم والتنسيق في القضايا المختلف عليها هي الحافز على إبقاء العلاقات التركية الروسية في حالة من الاستقرار والتوازن بعيداً عن التقاطعات والضغوط الهائلة من قبل الولايات المتحدة والقوى الغربية كشكل من اشكال الهيمنة والتفرد في علاقات التفاعل على الساحة الدولية بشكل أو بآخر تبعاً لذلك، ولذا فان روسيا تسعى الى إدامة علاقاتها الطبيعية مع تركيا بعيداً عن اية مواجهة عسكرية محتملة بينهما وذلك في اطار المحافظة على إبقاء تركيا كعضو مهم في حلف الناتو خارج نطاق الطوق المفروض عليها من قبل الحلف والولايات المتحدة، كما ان روسيا على المستوى الإقليمي وبخاصة ما يتعلق بالأزمة السورية نجد في الوجود التركي في شمال الأراضي السورية كعامل توازن مهم للوجود الإيراني المتعاظم في سورية وتحجيم دوره على اقل تقدير.

7. الخاتمة:

وبناءاً على كل ما تقدم فان هناك تغيراً كبيراً في العلاقات التركية – الروسية نحو تحقيق فريد من التعاون الثنائي المشترك في مجالات عديدة. وكان التقارب في المصالح الاقتصادية هو الدافع الأقوى في تعزيز العلاقات وتوطيدها بين انقرة وموسكو منطلقاً للارتقاء بالجوانب الأخرى والوصول الى صيغ مشتركة من التعاون والتفاهم السياسي والتي كان من شأنها ان تحد الكثير من الإشكالات السياسية والتباعد في المواقف السياسية والتداخل الإقليمي والتسابق على النفوذ. ذلك لأن التشابك الذي حصل في العلاقات الاقتصادية وبخاصة في مجال الطاقة والغاز والتبادل التجاري الواسع والسياحة قد اوصلا العلاقات الثنائية بينهما الى حالة من الاعتماد المتبادل الى درجة يستحيل من خلالها التفريط بها او التخلي عنها لأن من شأن ذلك الحاق الخسائر الكبيرة لكلا الطرفين تبعاً لذلك.

لذا فان صانعي القرار في تركيا وروسيا قد ادركا هذه الحقيقة جيداً وكان ذلك منطلقاً لهما بضرورة المحافظة على سياسة التوازن في تلك العلاقات والحرص عليها بأي شكل من الاشكال. والاعتماد على سياسة اكثر واقعية تجاه بعضهما الآخر وتقديم تنازلات في بعض القضايا المختلف عليها بين الطرفين دون ان يؤثر ذلك على مجمل التطور الإيجابي في سير العلاقات الثنائية .

ومع ذلك فان مسار العلاقات التركية – الروسية لا تخلو من بعض المعوقات التي قد تنعكس سلباً عليها اذا ما أضحت هي السائدة والمتحكمة وبخاصة في ظل انعدام الثقة والتضارب في المصالح والتسابق على مناطق النفوذ بين الطرفين.

8. الهوامش

1-Aylin UnverNoi, Turkey and Russia: Days of Future past ? Huff posthttp://www.huffingpost.com.

2 Soviet Union – Turkey relations – Wikipedia http.llen.wikipedia.org.

3 DEBATE , What Are The Implications of the Russian Turkish http://besacenter.org.onlinedebates.

4 Relations between Turkey and the Russian .www.mfa.gov.tr.

5 استعادة الدور: المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية www.acrseg.org.

6 Hasan SalimOzertem , (Turkey and Russia: A Fragile Friend ship – Turkish Policy. Tuesday March 14. 2011.

7 The Future of Turkish – russianrelations ,opcit.

8 Hassan Selim ,opcit.

9 The Future of Turkish – russianrelations ,opcit.

10 10Mitat Celikpala , Russia's policies in the middle east and pendulum of Turkish – Russian Relations.

11 Way Turkey needs Russia/Wilson center.https://www.wilsoncenter.org.

12 ميشيل نصير، محددات العلاقات الروسية – التركية وافاقها. مركز هرمون للدراسات المعاصرة. انظر ذلك على الرابط :https://geroun.net/ar.

13 خورشيد حسين ولي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، الرابط :www.politics dz.com.

14محمد الياسين، الجيوستراتيجية في العلاقة الروسية– التركية،https://www.sasapost.com.

15 Why Turkey needs russia ,opcit .

16 امجد إسماعيل الأغا، العلاقة الروسية – التركية من منظور جيوستراتيجي الميادين، انظر ذلك على الرابط: opinion,articles,m.almayadeen.net.

17 العلاقات التركية الروسية ومعضلة ثنائية التعاون والأزمات، مجلة رؤية 1 يونيو 2018، انظر ذلك على الرابط: https://rouyaturkiyyah.com.

18 محمود سمير الرنتيسي، العلاقات التركية – الروسية: مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي، انظر ذلك على الرابط: https://studies.aljazeera.net.

19 العلاقات التركية – الروسية ومعضلة ثنائية التعاون والأزمات، مصدر سبق ذكره.

20 حنا عزوبهتان، العلاقات التركية – الروسية (1997 – 2009)، https://www.iasj.net .

21 روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة **العربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. انظر ذلك على الرابط :https://www.dohainstitute.org.

22 Turkey's International relations Chr. Michelsen Institute.

23 Erdogan Says that Russian – Turkish relations are no alternative to ties with ..https://www.tass.com.

24 Turkey's International relations .chr.Opcit.

25 لقمان عمر محمود النعيمي، البعد الأمني والعسكري في العلاقات التركية – الروسية بعد انتهاء الحرب الباردة 1992 – 2008، انظر ذلك على الرابط :https://www.iasj.net.

26 عبد الحق حجاب، العلاقة التركية – الروسية بين الاستقرارية والتغيير 2002 – 2017 انظر الرابط: dspace.uiv.msila.dz

26 اتجاهات المصالح الجيو استراتيجية في العلاقة الروسية–التركية، https://www.sasapost.com

27 محسن محمد صالح، آفاق الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط، انظر ذلك على الرابط: https://m.facebook.com

28 لقمان عمر محمود النعيمي، مصدر سبق ذكره.

29 After The S 400 purchase: where are Turksh – Russian relastios heading. https://www.swp-berlin.org

30 اتجاهات المصالح الجيوستراتيجية في العلاقة الروسية – التركية، www.sasapost.com

31 اتجاهات المصالح الجيوستراتيجية في العلاقة الروسية – التركية، مصدر سبق ذكره.

32 Aylin onverNoi, opcit .

33 The U.S and Turkey Go their separate ways. worldview.startfor.com

34 عارف محمد خلف، الدور التركي الإقليمي، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 30، العدد 5، 2010، ص3.

35 محمد سعد أبو عامود، روسيا، حضور جديد في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 181، يوليو 2010، ص209.

36 نورهان الشيخ، طموحات روحية، قراءة سياسية في العقيدة العسكرية الروسية، مجلة السياسة الدولية، العدد 181، يوليو، 2010، ص191.

37 عارف محمد خلف، الدور الروسي في الازمة السورية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، السنة (5)، العدد (22) حزيران 2014، ص187 .

38 وحيد انعام غلام، تركيا وروسيا: التنافس الجيوبولتيكي والتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط، انظر ذلك على الرابط: https://www.jasj.net

39 الازمة الروسية – التركية: محددات التاريخ والجغرافيا والتطلعات لادوار جديدة، مركز الجزيرة https://studies .aljazeera.net.

40 محمد كوتساك، العلاقات التركية – الروسية، https://rouyaturkiyyah.com

41 Russia and Turkey in the black sea and South Caucasus , crisis group. https://www.crisisgroup.org.

42 مستقبل العلاقات الروسية التركية في سورية (خلافات تبددها المصالح)، https://barq

43 Hasan SelimOzertern , Turkey and Russia: AfragileFrendship – Turkish policy. Tuesday March 14 2017 .

44 عامر راشد، العلاقات الروسية التركية، خصومة على أرضية المصالح، انظر على الرابط: 7/7/2016www.aljazeera.net.knowledgegate/opinion

45 Mitat Celikpala,opcit.

46 Turkey Russua re-rapprochement after Afrin effensive .
https://www.dailysabah.com

47 Galip Dalay. The Idlib debacle is a reality check for Turkish- Russian relations / Middle East .https://www.middleeasteye.net

48 بموجب اتفاق تم التوصل اليه مع روسيا عام 2019 فان تركيا لديها 12 نقطة مراقبة عسكرية منتشرة حول ادلب وقد وقعت بعضها في حصار من قبل القوات الحكومية السورية كذلك وقع قتلى لجنود اتراك وعددهم 33 جندياً بالقرب من سراقب اذ نشرت تركيا قوات إضافية.

49 could the killing of Turksh troops damage ,انظر في ذلك:

50 Turkey-Russia ties ?! Syria News .https://www.aljazeera.com

51 Syria Tests Russia – Turkey Relations ,

52 وللمزيد من التفاصيل حول الاتهامات لمسؤولي البلدين، https://www.memri.org

53 Civilian protests hamper new joint patrols in Idlib .arab.news/6sty4

54 STUART WILLIAMS , could Russia go to war with Turkey in Syria ?
https://www.timesofisrael.com

55 العلاقات الامريكية التركية – المعرفة، https://www.m.marefa.org

56 Why Turkey needs russia, opcit .

مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (05) / العـدد: (01)، (2021) ص56 - 69

تجربة العدالة الانتقالية بالجزائر في سياق مطالب التغيير الشعبوي فبراير2019

The experience of transitional justice in Algeria in the context of demands for populist change February 2019

محمد السعيد حجازي
كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2 (الجزائر)، med-hadjazi@outlook.fr

تاريخ الإستلام: 2020/09/25 تاريخ قبول النشر: 2020/12/03 تاريخ النشر: 2021/06/07

ملخص:

تمثل دراسة العدالة الانتقالية في الجزائر أهمية متزايدة لدى المختصين بقضايا التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، وهذه الدراسة ما هي إلا محاولة لتوضيح تجربة العدالة الانتقالية بالجزائر في مسار التغيير الذي عرفته البلاد منذ فبراير 2019، مع تسليط الضوء على المرحلة الجديدة للدولة بعد انتخابات ديسمبر 2019. وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن العدالة الانتقالية تطورت في اتجاهات جديدة لترتبط بجملة من المسائل كالتنمية والحكم الرشيد. ويصبح المفهوم أولوية بالنسبة للجزائر التي تعرف مرحلة انتقالية وموجة من الإصلاحات السياسية والدستورية تلبية لمطالب الشعب نحو مسار العدالة بعيدا عن الفساد.

الكلمات مفتاحية: الجزائر؛ العدالة الانتقالية؛ حقوق الإنسان؛ التغيير؛ الديمقراطية.

Abstract:

The study of transitional justice in Algeria is of Increasing importance to specialists in democratization and human rights issues, this study is only an attempt to clarify the experience of transitional justice in Algeria in the path of change that the country has known since February 2019, with the highlight of the new stage of the country after last december's elections. The study found that the concept has envolved in new directions that is related to a rang of issues such as development, good governance. The concept has become a priority for Algeria that defines a transitional phase and wave of political and constitutional reforms in response to the demands of the people towards a path of justice away from corruption and tyranny.

Keywords: Algeria; transitional justice; human rights; change; democracy.

1. مقدمة:

لقد حظيت العدالة الانتقالية باهتمام أكاديمي كبير في أجزاء كبرى من العالم مع التركيز حول الأنظمة الاستبدادية التي تتجه نحو الديمقراطية، وهناك مجموعة غنية من الأدبيات حول هذا الموضوع في حين كان هناك اكتشاف محدود للعدالة الانتقالية في المنطقة العربية سواء في الشرق الأوسط أو شمال أفريقيا، لكن الأحداث الأخيرة أعادت تنشيط الاهتمام بالمسألة، كانت العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مواضيع رئيسية أثارها المتظاهرون خلال الانتفاضات عبر الدول العربية لتضع القضية على عاتق جدول الأعمال الوطنية وأطلقت آليات العدالة الانتقالية.

إن فحص الموضوع في سياق دول المغرب العربي عامة والجزائر بالخصوص يأتي في الوقت المناسب كضرورة ملحة، حيث أن الانتفاضات الاجتماعية و السياسية في منطقة المغرب العربي بما يسمى الربيع العربي كانت من بين التمزقات الأكثر بروزا وظهورا عام 2011، حيث لفتت انتباه العالم ليس فقط لأنهم قدموا احتجاجات سياسية واسعة النطاق ضد الأنظمة الراسخة منذ أمد بعيد سواء كانت استبدادية أو ملكية، بل كانت أحداثا بارزة لأنها أدت إلى عزل العديد من رؤساء الدول ودفع الأنظمة إلى مناقشات الإصلاح المؤسسي، ومن الجدير بالذكر أنها انتفاضات تنطوي على مجموعة واسعة من مطالبات حقوق الإنسان سواء تلك المتعلقة بالحقوق المدنية و السياسية أو الاجتماعية والاقتصادية، باختصار لم يضعوا فقط العدالة الانتقالية على جدول الأعمال السياسية في المنطقة حيث كانت مسألة نادرا ما تناقش على الرغم من التجارب المحدودة في المغرب العربي، انتفاضات طرحت وجهة نظر أوسع للعدالة الانتقالية مع تلك التي تم تنفيذها تقليديا ومع ذلك وقفت العديد من التحولات منذ ذلك الحين إما بترك العدالة الانتقالية متوقفة أو تم التلاعب بها لتحقيق أهداف سياسية أو تحولا محدودا. الدراسة ستعتمد على الانتفاضات الحراك الجزائري منذ فبراير 2019ومحاولات التغيير واستخدام آليات العدالة الانتقالية، دولة لها تاريخ متنوع ومؤسسات وخبرات المساءلة المتنوعة، وتسليط الضوء على حدود هذه الآليات والبحث عن الغرض من العدالة الانتقالية ونطاقها في الجزائر، لنطرح إشكالية الدراسة كالآتي: إن العدالة الانتقالية أبعد ما تكون إلى الاكتمال وتواجه الكثير من التحديات ففي أي مسار تتجه المرحلة الانتقالية بالجزائر بعد موجة التغيير التي شهدتها مؤخرا وبعد الانتخابات الرئاسية التي عرفتها في ديسمبر 2019 ؟

ومنه نطرح الفرضية التالية: يمكن القول أن الجزائر شهدت في الفترة الأخيرة حراكا شعبيا تجسد بمطالب اجتماعية واقتصادية وسياسية، لتعرف مرحلة انتقالية توجت بانتخابات رئاسية في ديسمبر لتتجه البلاد نحو مسار الانتقال الديمقراطي وتحقيق العدالة والحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان.

وتكمن أهمية الدراسة في محاولة إبراز أبعاد ومستويات تطبيق مفهوم العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان في الجزائر في سياق موجة التغيير والحراك الشعبي ضد الفساد والانتهاكات على مر العشرين سنة الماضية.

وفي محاولة للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار مدى صحة الفرضية تم تقسيم البحث إلى محورين كالآتي:

- المحور الأول: الإطار النظري للعدالة الانتقالية.
- المحور الثاني: العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان في الجزائر.

2. الإطار النظري للعدالة الانتقالية

أصبحت العدالة الانتقالية مجالا يتزايد باستمرار للدراسة والممارسات الأكاديمية وبصفة عامة ينطوي على مجموع التدابير لمعالجة الانتهاكات الجسيمة السابقة لحوق الإنسان في أعقاب الانتقال عادة من حكم استبدادي أو صراع عنيف. بينما يمكن تحديد آليات العدالة الانتقالية وبشكل أكثر شيوعا بعد الحرب العالمية الثانية حيث أصبحت عنصرا أكثر توترا في السياسة الانتقالية إلى درجة محدودة في جنوب أوروبا أواخر السبعينات وعلى نطاق أوسع من خلال التحولات في أمريكا الوسطى والجنوبية في الثمانينات والتسعينات وثورات ما بعد الشيوعية بأوروبا الشرقية سنة 1990. في حين تم تطبيق العدالة الانتقالية في البداية إلى حد كبير في مجتمعات ما بعد الاستبداد إلا أنها أصبحت شائعة بشكل متزايد في البلدان الخارجة من الصراعات الداخلية وفي البلدان مع الصراعات المستمرة الديمقراطية المحدودة في أجزاء من آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي منطقة الشرق الأوسط. بينما اتسعت آليات العدالة الانتقالية بشكل كبير لا سيما فيما يتعلق بأنشطة بناء السلام والتنمية وتنفيذها شكّل تحدي في الأدبيات الأكاديمية والجهات الفاعلة[1].

تشمل الطلبات الانتقالية الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والإنصاف كما يلاحظ المؤلفون أن إجراءات المساءلة غير المكتملة إلى جانب الإصلاح الفاشل أو غير الكامل يخلق مخاطر عدم الاستقرار في المستقبل أو يمكّن المؤسسات القمعية من الصمود أكثر. إن العدالة الانتقالية مجال واسع ويبدو أنه يتوسع باستمرار، كما أن نطاق الأسئلة يتوسع للموضوع من كيفية التعامل مع الفظائع الماضية إلى أسئلة أوسع حول كيفية تعزيز منع الصراعات وبناء السلام وسيادة القانون والديمقراطية وعمليات العدالة الاجتماعية والاقتصادية[2].

1.2 مفهوم العدالة الانتقالية:

العدالة الانتقالية مفهوم مركب من كلمتين في المصطلح هما في الأصل غامضين وقابل للمناقشة وهذا مهم لأنها مسألة تؤثر على كيفية تعريف الفرد لمعايير العدالة الانتقالية.

أولا: مصطلح "انتقالي" هو إشكالية في حد ذاته لأنه تم إدخال آليات متزايدة في البلدان التي لم تخضع لتغيير كبير (الديمقراطية وإنهاء الحرب). فهل من المهم أن تتم العدالة الانتقالية في سياق المرحلة الانتقالية، وإذا كان الأمر كذلك فماذا يجب أن تحدد الميزات لمثل هذا الانتقال وكيف يمكن للمرء أن يتأكد من أنها موجودة فعليا، وأثيرت مسألة المساءلة لكن تم تأطيرها كعدالة انتقالية في أعقاب ما يسمى بالربيع العربي حيث تطلب الأمر إجراءات بعد الربيع العربي اهتماما وثيقا حيث تم في بعض الحالات إزالة القادة أو مع إبقاء شخصيات

رئيسية في السلطة واستخدام عمليات العدالة الانتقالية لإشارة إلى الانتقال ولكن للسيطرة على عمليات بناء الدولة، علاوة على ذلك هناك جدل حول النطاق الزمني المناسب لأي جهود فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية، كالانتهاكات خلال الانتفاضة لفترة قصيرة أو طويلة. فالتجارب للعدالة الانتقالية قد أعقبها صراعات عنيفة وفي حالات أخرى انتهاكات لحقوق الإنسان.

ضمن مفهوم العدالة الانتقالية نلتمس مصطلح المصلحة كأساس لحماية وتعزيز حقوق الإنسان من خلال مكافحة الإفلات من العقاب وهنا يندرج أيضا مصطلح التوفيق والتصالح أيضا، فالمصالحة عملية جماعية تنطوي من وقت لآخر على حد أدنى من الحوار، هي أخلاقية من ناحية أخرى حيث أنها تمر من فعل شخصي، مغفرة وغفران بإظهار التوبة، لتعتبر لجان الحقيقة والمصالحة في العديد من البلدان الخارجة من أزمات كحق في إنشاء مثل هذه اللجان ومهمتهم جمع الدلائل لفهم آليات القمع العنيف[3].

يمكن اعتبار العدالة الانتقالية عدالة انتقالية نحو شيء آخر، نحو استقرار في مكان آخر حيث نجد الحياة الطبيعية للعدالة التقليدية في منطقها المؤسسي كما هو الحال في إجراءاتها يمكن القول أنها استثنائية وعدالة خاصة تمليها الأحداث. فكيف يتم التوفيق بين البحث عن السلام ومكافحة الإفلات من العقاب؟ ما هي كيفية التوفيق في سياق الصدمة أو ما بعد صدمة الصراع المسلح والسلام والعدالة؟[4]

إن العدالة الانتقالية في مفهومها معيار يشير إلى سلسلة من العمليات والآليات التي تهدف إلى العلاج في أعقاب الانتهاكات الواسعة النطاق التي ارتكبت في الماضي لضمان المقاضاة وإقامة العدل والمصالحة. مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في سنة 2004 قدم تعريفا للعدالة الانتقالية: تشير إلى تنفيذ ممارسات مختلفة تهدف في نهاية المطاف إلى تهيئة الظروف للمصالحة الوطنية والاستقرار الديمقراطي في البلدان الخارجة من صراع[5].

لقد أصبحت العدالة الانتقالية اليوم مبدأ أو عملية أساسية للتعامل مع عواقب الصراع أو الحكم الاستبدادي واستخدمت الدول المفهوم بأشكال مختلفة من أجل مواجهة الماضي وبناء المستقبل لنظام مشترك للحكم الديمقراطي والتنمية الشاملة. بالإضافة إلى ذلك العديد من الدول لا تزال تعاني نشاطات الصراعات وأعمال العنف لتصبح الحاجة إلى العدالة الانتقالية ضرورة لتحقيق السلام، ليعرف الاتحاد الأفريقي العدالة الانتقالية بأنها: "تدابير و آليات سياسية متنوعة رسمية أو تقليدية أو غير رسمية من خلال عملية استشارية شاملة للتغلب على الانتهاكات والانقسامات وعدم المساواة وتهيئة الظروف للتحول نحو الأمن والديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية، هدفها إنهاء العنف والظلم في المجتمعات نحو تطوير نظام سياسي واجتماعي واقتصادي شامل يقوم على قواعد حماية حقوق الإنسان والشعوب، تعتمد على مجموعة من التدابير مما يضمن الانسجام الاجتماعي من خلال تنفيذ إصلاحات مؤسساتية ودمج العوامل الاجتماعية والاقتصادية"[6].

2.2 الطبيعة المتعددة الأوجه للعدالة الانتقالية ومكانتها في العلاقات الدولية

مع تزايد القضايا الناشئة خلال العقود الماضية، أصبحت العدالة الانتقالية مصطلحا شائعا في الصراع وقرار بناء السلام وتطوير أوسع للتعاون، مصطلح يربط بين عناصر مختلفة للأمن البشري والتنمية البشرية والحكم الديمقراطي. بذلك فإن العدالة الانتقالية مفهوم متعدد الأوجه وتتناقض في كثير من الأحيان، يشير المصطلح إلى مفهومين متميزين ومعقدين الانتقال والعدالة. والعلاقة المعيارية بين هذين لا تزال غير واضحة بينما مفهوم العدالة الانتقالية ليس مستمدا مباشرة من أي إطار نظري معياري بل له قيما متأصلة ضمن العقد الاجتماعي الليبيرالي وخاصة فيما يتعلق بالانتقال المتوقع تحقيقه. لأن مفهوم وممارسة العدالة الانتقالية يسيران تاريخيا يدا بيد مع نهج حقوق الإنسان والآن هناك موافقة دولية غامضة تتفاعل فيها العدالة الانتقالية مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية.

ثانيا، في حين أن مصطلح العدالة الانتقالية تم طرحه مؤخرا نسبيا فتظل مناقشات الدولة على نطاق واسع بشأن التعاون والتعاون الإنمائي، وشروط العدالة الانتقالية والتنمية كانت دائما قريبتين من الناحية النظرية، كلاهما يرجع إلى التغيير من مرحلة إلى أخرى، هذا التغيير له طبيعة معيارية ينظر إليه على أنه خطوة من حالة أسوأ إلى حالة أفضل، من نظام استبدادي نحو ديمقراطي، من انتهاكات حقوق الإنسان إلى سيادة القانون، من الفقر والتهميش للعدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية. تمس الأمن البشري ونوعية الحياة وتقدم الديمقراطية وتنمية المجتمع.

العدالة الانتقالية والمفاهيم ذات الصلة

تبحث هذه النقطة في العلاقة بين العدالة الانتقالية ومفاهيم الأمن والحوكمة والتنمية والحكم الرشيد، التي غالبا ما تتم مناقشتها تحت مفهوم العدالة الانتقالية، وتحليل كيفية تطور طبيعة مفهوم العدالة الانتقالية وتوسع أبعادها المعيارية التي تؤثر على تعزيز الديمقراطية، فما المقصود بالعدالة الانتقالية في سياقات مختلفة؟ ما هو نوع العدالة المطلوبة خلال فترات معينة من التغيير الاجتماعي والسياسي؟

لقد أصبح مفهوم العدالة الانتقالية واسعا وغامضا للغاية مما جعله مفتوحا أما النقد السياسي، هذا الغموض المفاهيمي يجعل التقييم يتأثر بأدوات العدالة الاجتماعية في حين أن الأمن البشري وحقوق الإنسان والتنمية والحكم الرشيد مترابطان بشكل واضح، ومنه أصبحت العدالة الانتقالية مصطلحا شاسعا في الصراع وبناء السلام وإعادة الإعمار بعد الصراع وتطوير أوسع لأطر التعاون. مفهوم يوفر إطار عمل جديد لسياسة التنمية الذي يربط بين العناصر المختلفة للأمن البشري والتنمية البشرية والحكم الديمقراطي[7].

لقد أصبح بناء السلام أحد برامج الحل مؤخرا من خلال المساعدات الإنمائية في ظل متطلبات الحكم الراشد الحديثة، فاقتصاد السوق هدف النمو الاقتصادي لا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق العدالة الاقتصادية والحد

من الفقر والجوع وتضييق الفجوة بين الأغنياء و الفقراء بل يتم جنبا إلى جنب جلب كل هذا تحت مفهوم العدالة الانتقالية، كما وينظر إلى الحكم الراشد كوضع جديد وشرط للمساعدة الإنمائية وحتى الحكم الجيد في حد ذاته مصطلح غامض يترك مجالا أوسع للتفسيرات يستخدم بشكل عام على عكس الحكم السيء والضعيف وقد يؤدي الحكم الضعيف إلى الفساد وسوء الإدارة في استخدام موارد الدولة، إن الحكم السيء يشير بشكل مباشر أكثر إلى الافتقار للإرادة السياسية والإفلات من العقاب والديكتاتورية وإساءة الاستخدام المتعمد للموارد العامة وانتشار الفساد الكبير على نطاق واسع. لهذا فإن الانتقال من الحكم السيء إلى الجيد يتطلب التغييرات في القيادة المطلوبة بالقبض على القادة السيئين في الدولة والنخب السياسية في دائرتهم الداخلية، كما يبدو الحال في الانتفاضات الأخيرة لما يسمى الربيع العربي وحتى في حالة الجزائر. ثورات ضد الحكم السيء لتكون الاتجاهات الجديدة والبديلة في التحولات السياسية تحديا في إطار العدالة الانتقالية في سياسة التنمية[8].

3. العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان في الجزائر

1.3 خلفية العدالة الانتقالية في الجزائر:

لقد كانت الجزائر السباقة إلى اعتماد العدالة الانتقالية في أعقاب موجة العنف التي عرفتها البلاد منذ 1990، باعتمادها قانون الوئام المدني المصادق عليه في 1999، كطريق لتجاوز الإشكاليات الأمنية والسياسية التي شهدتها البلاد ليتم تعزيزه بخطوة نحو الأمام بالإعلان عن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية القاضي بإلغاء المتابعة القضائية في حق الأفراد الذين يبادرون إلى تسليم أسلحتهم.

ليستحدث المشرع الجزائري مجموعة قوانين أكدها كل من قانون استعادة الوئام المدني رقم 99-08 المؤرخ في 13 جويلية 1999، ثم ميثاق السلم والمصالحة الوطنية بموجب القانون رقم 06-01 المؤرخ في 27 أكتوبر 2006.

تقوم العدالة الانتقالية الجزائرية على الخبرة المكتسبة خلال فترة العشرية السوداء والحرب على الإرهاب. حيث أن الاستراتيجية المتبعة من قبل الحكومة خلال المرحلة الأولى (1992-1997) كانت في "كلها أمنية at all safe" في مضمونها القضاء عسكريا على الجماعات الإسلامية المسلحة النشطة في البلاد، مرحلة عرفت عنفا شديدا وشهدت عشرات الآلاف من القتلى، استراتيجية ضعفت الجماعات المسلحة لكن فشلت في القضاء على الإرهاب.

المرحلة الثانية (1997-2000) تشاركية، حيث بدأت بالحوار مع الجماعات المسلحة و أدت في عام 1997 لوقف إطلاق النار مع الجيش الإسلامي للإنقاذ (AIS "l'armée islamique du salut") والرابطة الإسلامية للدعوة والقتال (LIDC « la ligue islamique pour la dawaa et le combat »)، ليليها قانون الوئام المدني "the law on civil concord" في سبتمبر 1999 بالعفو على جميع المقاتلين

وتعهدهم بنبذ العنف[9]، قانون رقم 99-08، يتعلق باستعادة الوئام المدني المؤرخ في 13 جويلية 1999، يتضمن مجموعة من التدابير المتمثلة في: الإعفاء من المتابعات في المادة 3 من الفصل الثاني، كذلك الوضع رهن الإرجاء والمقصود هنا التأجيل المؤقت للمتابعات خلال فترة معينة بغرض التأكيد من الاستقامة الكاملة للشخص، كما وتضمن القانون في الفصل الرابع تخفيف العقوبات في المادة 27 التي تخص الأشخاص الذين توقفوا عن كل نشاط إرهابي أو تخريبي في أجل 3 أشهر ابتداء من صدور القانون[10].

المرحلة الثالثة (سبتمبر 2005) لتنتهي نحو "الميثاق من أجل السلم والمصالحة والوطنية" " charter on peace and national reconciliation" كامتداد لقانون 1999، بفتح أبواب الغفران النهائي والتوبة للمقاتلين وغير المذنبين في ارتكابهم الجرائم[11]. "ليصدر قرار التنفيذ بموجب الأمر رقم 06-01 في 28 فبراير 2006، الذي جاء فيه: ضرورة تنفيذ الميثاق المعبر عن إرادة الشعب لاستقرار الأمة، في مضمونه تنفيذ **الإجراءات الإلزامية لاستتباب السلم** باستصدار أحكام عامة، لتنص المادة 16 منه بالعفو على الأشخاص المحكوم عليهم نهائيا، إجراءات رامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية في القسم الأول: تخص الأشخاص الذين استفادوا من القانون المتعلق باستعادة الوئام المدني. كما وتناول الأمر في القسم الثالث من الفصل الثالث: إجراءات الوقاية من تكرار المأساة الوطنية في المادة 26. إضافة إلى إجراءات مختلفة كدعم سياسة التكفل بملف المفقودين، تعويض ذوي حقوق ضحايا المأساة الوطنية وكذلك إجراءات رامية إلى تعزيز التماسك الوطني"1.

كنتيجة، لقوانين 1999 و2005 أدت إلى إفراغ جماعات التمرد من حوالي 7000 رجل والعديد من قادة الجماعات المسلحة وأيضا الحد من التجنيد. وخلال نفس هذه الفترة، ملاحقة ومتابعة ومكافحة الإرهاب من خلال الوسائل العسكرية -أجريت بالموازاة مع سياسة المصالحة الوطنية – سمحت للسلطات الجزائرية من تفكيك شبكات الجماعات الإسلامية المسلحة (GIA) والقضاء على العديد من المتمردين، لكن انتشار (GSPC) خارج الجزائر بداية 2003 عقّد أكثر فأكثر مهمة السلطات الجزائرية حيث امتدت نشاطات المجموعة على المستوى الإقليمي نحو الساحل الإفريقي في منطقة صحراوية واسعة ذات حدود يسهل اختراقها.

في الحالة الجزائرية جاءت تجربة الوئام المدني تحت ضغط الأحداث المرتبطة بالعشرية السوداء التي أدخلت البلاد في متاهات وصراعات مسلحة خطيرة لكن السؤال المطروح يركز حول مدى نجاعة التجربة الجزائرية في تحقيق عدالة انتقالية فعالية دون انتهاك حقوق الإنسان، ما مدى نجاحها في دعم التحول السياسي وبناء مؤسسات واستباب الاستقرار ومكافحة التطرف وبناء دولة مدنية وديمقراطية.

---

[1]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 11، المؤرخ في 28 فبراير 2006، ص ص 3-7.

2.3 التجربة الانتقالية بالجزائر في ظل الحراك الشعبي:

كان عام 2019، عاما مميزا من الأحداث في الجزائر حيث حطمت وهم النظام المستقر لمدة عشرين سنة، نظام مغلق واستبدادي مع المواطنين، في فبراير 2019 اندلعت احتجاجات سلمية ضد إعلان الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة منذ 1999 لدرجة أنه لم يتحدث علنا منذ سنة 2013 للبحث عن ولاية خامسة، بعد أسابيع انضم الملايين إلى الاحتجاجات في جميع أنحاء البلاد الذين تجمعوا في شكل حركة شعبية سلمية تحت شعار "لا للولاية الخامسة"، نمت المظاهرات بتنحي بوتفليقة أخيرا في 2 أفريل 2019 تحت ضغط من الجيش الذي يعتبر مركز قوة النظام منذ استقالة بوتفليقة لينتقل إلى الواجهة. وردا على الظروف التي تلت ذلك زادت التعبئة الشعبية السلمية للحراك الجزائري ليتظاهر المتظاهرون كل يوم جمعة ومعظم أيام الثلاثاء ضد الفساد والهيمنة السياسية والطبقة السياسية السائدة بأكملها، حراك من أجل التغيير الشامل في شكل دولة مدنية ديمقراطية تمنح الحريات والعدالة والإصلاحات.

في غضون ذلك، يمضي النظام قدما في انتخابات رئاسية في 12 ديسمبر 2019 مع الحفاظ على تيار النظام السياسي والسماح للجيش بالعودة إلى الخلفية، لتكون النتيجة دعوة الحراك إلى المقاطعة معتبرا أن النظام الحالي يجب أن ينتهي وينبغي إصلاحات تحدث قبل إجراء انتخابات، لنطرح التساؤل التالي: هل يعتبر الانتقال الحقيقي للديمقراطية نتيجة محتملة للأحداث في الجزائر منذ شهر فيفري 2019؟ وإذا لم يكن كذلك لماذا؟ إذا كان نعم فما هو العامل الأكثر أهمية في الأشهر المقبلة التي ستؤثر على مسار الجزائر في تجاه الديمقراطية؟

منذ تأسيس الجمهورية الجزائرية اعتمد معنى الديمقراطية على الذي حددها: بالنسبة للجزائريين الذين يحتجون سلميا منذ فبراير تتطلب الديمقراطية الإزالة الكاملة للسلطة (الشبكة غير الرسمية للمسؤولين العسكريين والأمنيين والسياسيين ورجال الأعمال الذين يديرون النظام) واستبداله بشخصيات مستقلة التي تمكنهم من تنفيذ إصلاحات اجتماعية وسياسية لازمة. أما بالنسبة للجيش القوة الرئيسية للبلاد فإن احترام الديمقراطية يعني إجراء انتخابات في أقرب وقت ممكن أما الجزائريون المعارضون يعتقدون أن إجراء الانتخابات في 12 ديسمبر تغيب فيه شروط التصويت الحر والعادل وأن الفترة الانتقالية والإصلاحات السياسية العميقة يجب أن تأتي أولا. إن الجيش والمؤيدون يصورون هؤلاء أعداء لتقدم الأمة وعلى هذا الأساس يبرز قمع العديد من الشخصيات البارزة في الحراك.

حسب المعارضون في الحقيقة لا يمكن القيام بخطوة حقيقية نحو الديمقراطية طالما بقي الجيش والوجود الدائم في المجال السياسي حيث يرونه وجودا ضارا للمجتمع المدني وهو يتعارض مع المطالب الديمقراطية الشعبية والمادتين 7 و8 من الدستور التي تنص على أن السيادة تقع على عاتق الشعب فقط وبالتالي هو يقرر من يحكم. لأن الدور السياسي في نظرهم للجيش يشوه هذه السيادة وبهذا الكثير من الجزائريين يرون في

صندوق الاقتراع لانتخابات ديسمبر ليس ضامنا للديمقراطية بل للسلطة والنخبة الدائمة التي استخدمت مواقفهم كمتابعة لمصالحهم المادية. وبالتالي كما هو الحال الآن، من غير المرجح أن نرى نتيجة إيجابية بعد 12 ديسمبر باستمرار الحراك ليسجل قمعا أكثر بتدابير وتجريم العديد من الأنشطة مما يجعل التنظيم والتعبئة مستحيلا.

لقد استمر الحراك لأزيد من 11 شهرا من الاحتجاجات الجماهيرية ومع انسداد مواقف النظام تصاعدت الأزمة السياسية الجزائرية، فالثقة بين النظام والمعارضة الشعبية تعتبر الشرط الحاسم لحل الأزمة وبدء التحول للديمقراطية الغائبة حيث ينبع الشك الطويل الأمد بين الحاكم والمحكومين. وحقيقة الأمر إجراء انتخابات مع الحفاظ على النظام السياسي لم تفعل شيئا سوى تعميق الشك العام. كان لابد أولا من إجراء بناء الثقة قبل إجراء انتخابات وتأخيرها ليتوافق ذلك مع اللجنة المستقلة ومراجعة القوائم الانتخابية ووصول الإعلام لجميع المرشحين على قدم المساواة ومنه إنها الحملة ضد الحراك وإطلاق سراح السجناء كخطوات في بناء الثقة التي فقدت صراحة عند العام، كل هذا لسدّ الفجوة بين الحراك والمؤسسة العسكرية، وبإمكان الحراك تعيين قيادة للتفاوض مع النظام. ومنه وقف الاحتجاجات الجماهيرية سيقطع شوطا طويلا في كسب ثقة الجيش ومنه يصبح شريكا في المرحلة الانتقالية[12].

في الوقت الحالي، من الصعب رؤية كيف يمكن للرئيس الجديد تغيير النظام بأكمله في وقت قصير خصوصا وبعض أفراد الحراك يرفض شرعية الرئيس الجديد هذا هو جوهر تحدي الجزائر، فالحراك لا يقبل بالأصل التفاوض مع النظام الحالي لسبب أنه لا يثق في تقاسم السلطة معه. متظاهرون جاؤوا بشرط مسبق وهو إزالة رئيس الوزراء والرئيس المؤقت وقبول حكومة انتقالية، الحراك كان يحوم عليه دائما الشك لكن الانتقاد الموجه للحراك هو أن ليس لديه برنامج مفصل ولا حتى قائمة بالأشخاص المقبولين للانتقال الحكومي، كان على الحراك التفاوض مع الجيش ورموزه المدنية لكن لم تظهر أي قيادة للمتظاهرين يمكنها أن تحقق موافقة الشارع للتنازلات التي لا مفر منها في المفاوضات.

حقيقة الأمر يصعب تصور الانتقال الحقيقي إلى الديمقراطية في ظل الظروف الحالية. بالنسبة للأشهر الماضية على الرغم من بعض الإنجازات الملموسة للحراك فقد أكدت الأزمة مرونة النظام القائم والهيمنة السياسية للجيش التي كانت تشكل وتجرب عدالة الانتقال منذ فبراير.

إن التطور الوحيد الأكثر أهمية الذي يمكن أن يحرك الجزائر نحو عدالة انتقالية وديمقراطية هي الدخول في مفاوضات حقيقية مع الحراك بتنازلات كالإفراج عن المعتقلين السياسيين والنشطاء والصحفيين وتعديل الدستور. كما أن الحراك يحتاج بشكل عاجل إلى اتخاذ قرار بشأن نهاية اللعبة ووقت انتهائها ولا يمكنه الذهاب إلى ما لا نهاية كما كان يفعل منذ شهور، يجب أن يقدم إجابة لسؤال حاسم: ما الذي يشكل في هذه المرحلة انتصارا؟ ما هي الأهداف على المدى القريب؟

1,2,3 الحراك الشعبي الجزائري لفيفري 2019 كسبب مباشر في انتخابات ديسمبر

أصبح الحراك أهم حركة سياسية في التاريخ الجزائري الحديث وقد أجبرت التعبئة الجماهيرية المتواصلة على استقالة بوتفليقية وتهميش بعض شخصيات النظام التي ينظر إليها منذ فترة طويلة على أنها تضعف النظام الحاكم.

يواجه النظام الآن الحراك في مواجهة مباشرة أصبحت أكثر رسوخا كل يوم، بالتالي السبيل الوحيد لتجنب أزمة وطنية كاملة ولإطلاق الانتقال الديمقراطي المطلوب هو التفاوض مع الحراك، هذا الانتقال يجب أن يتضمن تعديلات تمنح الشعب الجزائري السيادة على السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية للدولة. لكن مثل هذه المفاوضات ستتطلب من الحراك أن ينظر بطريقة مختلفة على ما هو عليه حتى الآن حيث ظل الحراك بلا قيادة. في هذه المرحلة يحتاج أن يثبت أنه قادر على إنتاج بديل مدني ويجب إجراء حوار داخل الحرك لتوضيح مطالب قابلة للتنفيذ ويجب أن ينظم نفسه من خلال لجان إقليمية ووطنية. تمثيل من أسفل إلى أعلى ومنه طرح خارطة طريق انتقالية. لكن على ما يبدو أن آفاق الديمقراطية الحالية للجزائر لا تبدو مواتية، مظاهرات مستمرة حتى الآن وفشل في الدخول في عملية انتقال تعطي الشعب كلمة مستقبلهم. انتقال تم تعطيله من خلال بعض الشخصيات السابقة من وزراء ورجال أعمال بتهم الفساد وحتى الآن هذه الاعتقالات لم تلب الطلب الشعبي على العمل ضد الكسب غير المشروع. فسوء الإدارة الاقتصادية لا يزال منتشرا لا سيما في قطاع النفط الذي يوفر 95% من الدخل القومي و 60% من الإيرادات الحكومية، بالإضافة إلى ذلك يبدو التضامن من العالم الخارجي غائبا. لكن في حقيقة الأمر زرع الحراك بذورا لديمقراطية كبيرة، الحراك متعدد الأجيال ومتنوع اجتماعيا ويتمتع بدعم على الصعيد الوطني وأبرز ما جاء فيه أنه جاء في صورة احتجاجات سلمية تماما متجنبا للعنف وهذا مهم للغاية لمستقبل الجزائر.

إن الانتقال الديمقراطي في الجزائر ممكن لكن سيتطلب خطوات إضافية، احتجاجات نجحت في إسقاط النظام السابق والعديد من الشخصيات لكن لم يفرض ما يكفي لفرض انتقال حقيقي، انتقال من شأنه نقل السلطة الحقيقية إلى برلمان أو رئيس منتخب بحرية كاملة. والملاحظ أن رفض الحراك التفاوض مع النظام بشروط مسبقة معينة، يعتبر دينامية ساهمت في خلق الجمود الحالي مع استمرار الاحتجاجات. إن استمرار الحراك حتى بعد الانتخابات مع احتجاجات أسبوعية متواصلة يعتبر حقيقة مؤشرا لديمقراطية الجزائر. كما أن العامل الوحيد للعدالة الانتقالية في الجزائر في الوقت الحالي هو تنظيم الحركة الاحتجاجية والشروع في مفاوضات بانتقال متوازن مع الرئيس المنتخب حديثا[13].

لقد أدت انتفاضات المواطن الشعبي في الجزائر إلى تحول كبير ديمقراطي وكان السبب الرئيسي هو أن النظام السياسي القائم قد وصل إلى حدود مواتية، فمن جهة لم تستطع السلطات استخدام الموارد الرمزية و المادية للإبقاء على النظام بشكل فعال حيث أن أحد هذه الموارد الرمزية خطاب الأمن الذي يشغل مخاوف

الجزائريين عن تجدد العنف، خطاب فقد الكثير من فعاليته مع جزء كبير من السكان وخاصة الشباب، أما المصادر المادي لمرونة النظام تقليديا هو الإيرادات المكتسبة من صادرات الموارد البترولية لكن استنزاف احتياطات النقد الأجنبي قامت بإلحاق العجز في الميزانية وانتشار الفساد على حد سواء وخفضت قدرة الدولة على توزيع الإيرادات بين الجزائريين.

الانتقال واضح فسابقا طبيعة الانتفاضات الشعبية مارست ضغطا لكن النظام كان قادرا على التغلب على المطالب الاجتماعية والاقتصادية التي تم التعبير عنها من خلال الاضطرابات، العكس مع الحراك اليوم مطالب تحقق جزء منها لتتجه الجزائر خطوة بخطوة نحو العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي.

لقد شهدت الجزائر سابقا آلاف المظاهرات معظمها احتجاجات بمطالب اجتماعية واقتصادية لكن كان مردّ النظام هو تجنب العنف التصاعدي في حين وافق على تنازلات سياسية واقتصادية طفيفة. وحقيقة تشبه احتجاجات الحراك الحالي احتجاجات عام 1988، من حيث الحجم والنطاق لكن الفرق هو تحقيق الحراك نتائج واقعيا.

إن الانتقال الحقيقي إلى الديمقراطية ليس نتيجة محتملة للأحداث الجارية في الجزائر فالحركة الشعبية المعروفة باسم الحراك ليست حامل مشروع وظيفي للديمقراطية ولا قوة ذات أوراق اعتماد ديمقراطي لها تأثير اجتماعي وقدرة سياسية لتنفيذ مثل هذا المشروع، حيث كانت مواقف الحراك:

-الرفض لولاية خامسة لبوتفليقة ورفض انتخابات رئاسية بموجب القواعد الحالية.

-حركة الاحتجاج التي تبلورت أوائل 2019 من بين أقوى الحركات، حراك وضع نفسه في المعارضة للنظام القائم، لقد استعاد اللغة والرمزية التي اعتمدت عليها شرعية الدولة تاريخيا، الجزائر والنضال ضد الاستعمار والقومية واستطاع الحراك تحقيق تآكل السلطة. حتى وإن لم تستطع الجزائر أن تشهد انتقالا ديمقراطيا هذا العام ستخضع لعدالة انتقالية وتحول غير مسبوق في الثقافة السياسية وهو أمر مهم لتتبلور الديمقراطية باعتبارها الحل نحو السلم. كما قام الحراك بتفكيك حاجز الخوف بإعادة تشكيل السلطة ليأخذ الجزائر في تجاه جديد[14].

نتائج الحراك:

في الحقيقة لقد قطع الحراك شوطا كبيرا من التغيير والانتقال السياسي لكن في الواقع ما يقلق الجزائريين اليوم هو استمرار التضييق على الحريات باعتقال النشطاء السياسيين في الوقت الذي يعلن النظام عن تمسكه بالحوار كخيار استراتيجي لإدارة المرحلة المقبلة. لتشكل بذلك مسألة تزعزع الثقة بين السلطة والحراك. أما عن استمرار مسيرات الحراك بعد رئاسيات ديسمبر ليومنا هذا فإنه صراحة الأمور تسير نحو التهدئة وأدرك الشعب الجزائري أنه وإصلاح ما تم تدميره خلال العقد الماضي يتطلب فترة زمنية ومرحلة انتقالية والنظام يتقبل مطالب الجزائريين الذي أثبت رغبته في التغيير. وقد حقق الحراك ما كان يصبو إليه ومطالبه فعليا، فمنع العهدة الخامسة

وأوقف تمديد الولاية الرابعة، وفرض الاستقالة على الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، كما وحصل على ذهاب رموز النظام السابق وتم اعتقال رجال أعمال وشخصيات ومحاسبتهم ضد أولئك من دمروا الاقتصاد[15].

ليشكل تغيير الدستور أولوية قصوى ويتم إعطاء توجيهات للنخب المختصين بغرض إعداد مقترحات تغييره بما لا يمس الهوية والوحدة الوطنية. وفيما يخص الشعارات التي رفعت خلال الحراك نجد "مدنية لا عسكرية"، ووفق ما جاء عن الرئيس الحالي فإن الجيش أكمل مهمته الدستورية ولم يتدخل في السياسة ولا الاستثمار والاقتصاد بل موجود لصون البلاد وحماية الدستور والجزائريين من كل الاختراقات الإرهابية ومحاولات ضرب الاستقرار، كما وأن الجيش رافق العملية الانتخابية، وعن قضية الفساد وتكديس المال الفاسد فإن المال مازال متداولا حيث كل يوم مسؤولون جدد ورجال أعمال يقفون أمام العدالة وأشار أن أسس الدولة الجزائرية يجب أن تكون سليمة، فالآن الدولة في إعادة البناء حيث سيأخذ المنعطف وقتا لبدء تشكيل الحكومة الجديدة في بناء الدولة الجزائرية على المستوى الدستوري ثم المؤسساتي ليعقبها الاقتصادي، من الملامح السلبية للحراك في عامه الأول هو غيابه للقيادة الموحدة والمشروع الجامع والمطالب المتفق عليها ما جعله ضعيفا أمام السلطة التي أخذت زمام المبادرة وفرضت خارطتها وأجندتها. وقد أكد الحراك الدليل الملموس وإمكانية التغيير السلمي وكسر رموز الفساد مهما بلغوا من النفوذ والقوة بسلمية أبهرت العالم والمجتمع الدولي بعيدا عن العنف[16].

لتعيش الجزائر في تاريخها خلال الشهور من العام الماضي 2019 مرحلة مفصلية، شهدت انتفاضات شعبية سلمية غير مسبوقة أطاحت بنظام الرئيس السابق بوتفليقة بعد عشرين سنة من الحكم، كما وزجّ بأقوى رموز عهده من مسؤولين ورجال أعمال في السجن لتشهد البلاد محاكمات تاريخية في حقهم. لينتهي الشوط الطويل من الأزمة بانتخاب رئيس جديد في 12 ديسمبر بين مؤيد ومعارض رافض لشروط الانتخاب حيث لا يزال جزائريون مصرين على الاحتجاج. لكن المرحلة الانتقالية التي تشهدها الجزائر بعد الانتخابات أبقت البلاد على شبكة الشرعية الدستورية، ليركز الرئيس الحالي "عبد المجيد تبون" على ضرورة فكّ عقدة الحراك وجمعه على طاولة التفاوض وتحقيق المطالب المرفوعة حيث حاول تشكيل حكومة نظيفة بتغيير الوزراء ودعا إلى فتح الإعلام وإطلاق الحوار تجنبا للعودة إلى الوراء والمواجهة العنيفة وفتح باب التدخل الخارجي، ومنه لقد أدرك الشعب الجزائري أن ما حدث من فساد واستبداد كان مدمرا للحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأن أمام الرئيس الجديد فرصة تاريخية لحل أزمة الشرعية والمشروعية من خلال التفاوض مع الشخصيات الحراكية وهو الأمر الذي نادى به منذ وصوله للحكم[17].

4. الخاتمة:

استنادا إلى أهمية موضوع العدالة الانتقالية وعلاقته بمسارات الانتقال الديمقراطي في الجزائر نستنتج من خلال الدراسة النقاط التالية:

– أصبح مفهوم العدالة الانتقالية يردّ إلى آليات قانونية، قضائية وغير قضائية ضف لاتجاهات جديدة مرتبطة بقطاع الأمن والحكم الرشيد والتنمية وحقوق الإنسان، ما يثير مسائل بناء الجماعة الوطنية وهويتها وكشف طمس حقوق الإنسان ومجموع الانتهاكات.

– ترتبط أسس العدالة الانتقالية للتجربة الجزائرية في أعقاب التحول والتغيير منذ عام 2019 بمجموعة من المفاهيم كحقوق الإنسان والمطالب الشعبية، التحول الديمقراطي، شرعية النظام...

– إن العدالة الانتقالية في الجزائر تتجه نحو المسار الصحيح من خلال آليات وتدابير الرئيس في إعادة بناء ديمقراطية البلاد على أسس سليمة قائمة على معايير الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان والمساواة وتحقيق المطالب الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، ضف إلى محاسبة المسؤولين من رجال المال والأعمال والوزراء في النظام السابق بمحاكمات تحقيقا للعدالة، لتقترح الدراسة التوصيات التالية:

– ضرورة انخراط الحراك الحالي في مسار التغيير عبر أدوات جديدة تسهم في العدالة الانتقالية واستكمالا لمسار الانتقال الديمقراطي وفي حال حدوث حوار ديمقراطي حقيقي وحر ستخطو الجزائر أمام مسار بناء الديمقراطية.

– تحقيق المطالب المرفوعة خلال المظاهرات الشعبية من اجتماعية واقتصادية وسياسية وتجسيدها على أرض الواقع.

–إشراك النخبة من المجتمع الجزائري في قاطرة التغيير وتحقيق المطالب التي تجسد مسعى وأهداف الحراك.

– ضرورة إعادة زرع الثقة في النسيج المجتمعي الجزائري من خلال آليات وإجراءات تنفذ ميدانيا.

5. الهوامش:

[1] Transitional justice in the Middle East and North of Africa, Summary report, Center for international and regional studies, N° 16, 2017, P 1.

[2] Transitional justice in the Middle East and North of Africa, **Op.Cit**, PP 2-3.

[3] La justice transitionnelle dans le monde francophone : état des lieux, Conférence paper, 2/ 2007, Centre international pour la justice transitionnelle, Département fédéral des affaires étrangère (DFAE), Suisse, P 3-4.

[4] Ibid, P 33.

[5] GOBE ,Eric, Introduction de la circulation des standards et des modèles internationaux : justice transitionnelle et justice ordinaire en Maghreb et en Egypt, Revue HAL archives, 26 décembre, 2019, P 2.

[6] Etude sur la justice transitionnelle et les droits de l'homme et des peuples en Afrique , Commission africaine des droits de l'homme et des peuples (CADHP), The Gambia, 2019, PP 5-7.

[7] K. HELLSTEN, Sirkku, Transitional justice an Aid, Working paper, N° 06, United Nations University, University of Helsinki and University of South Florida, 2012, PP 1-2.

[8] K. HELLSTEN, Sirkku, **Op.Cit**, PP 9-10.

[9] LOINNAS, Djallil, "La stratégie Algérienne face à AQMI", Politique étrangère, Institut française des relations internationales (IFRI), 03/2013, P 148.

[10] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46، المؤرخ في 13 جويلية 1999، ص ص 3–6.

[11] LOINNAS, Djallil, **Op.cit**, P 148.

[12]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 11، المؤرخ في 28 فبراير 2006، ص ص 3-7.

[13] Is a democratic transition possible in Algeria?, Project on Middle East Democracy, December 2019,P1-2.

[14] Is a democratic transition possible in Algeria?, **Op.Cit**, PP 3-7.

[15] Is a democratic transition possible in Algeria?, **Op.Cit**, PP 8-12.

[16]بودهان ياسين، الحراك الشعبي الجزائري...عام من السلمية والتمسك بالتغيير، المجلة، 23 فبراير 2020، تاريخ التصفح: 6 جويلية 2020، على الرابط التالي: https://arb,majalla.com

[17]حذاقة عبد الحكيم، الجزائريون يستشرفون 2020...أيهما سيتنصر الرئيس تبون أم الحراك؟، 30-12-2019، تاريخ التصفح: 6-7-2020، على الرابط التالي: www.aljazeera.net

6. قائمة المراجع:

1. المراجع باللغة العربية:

الوثائق الرسمية:

. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46، المؤرخ في 13 جويلية 1999.

. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 11، المؤرخ في 28 فبراير 2007.

المواقع الإلكترونية:

. بودهان ياسين، الحراك الشعبي الجزائري...عام من السلمية والتمسك بالتغيير، المجلة، 23 فبراير 2020، تاريخ التصفح: 6 جويلية 2020، على الرابط التالي: https://arb,majalla.com

. حذاقة عبد الحكيم، الجزائريون يستشرفون 2020...أيهما سيتنصر الرئيس تبون أم الحراك؟، 30-12-2019، تاريخ التصفح: 6-7-2020، على الرابط التالي: www.aljazeera.net

2. المراجع باللغة الأجنبية:

. GOBE ,Eric, Introduction de la circulation des standards et des modèles internationaux : justice transitionnelle et justice ordinaire en Maghreb et en Egypt, Revue HAL archives, 26 décembre, 2019.

. K. HELLSTEN, Sirkku, Transitional justice an Aid, Working paper, N° 06, United Nations University, University of Helsinki and University of South Florida, 2012.

. LOINNAS, Djallil, "La stratégie Algérienne face à AQMI", Politique étrangère, Institut française des relations internationales (IFRI), 03/2013.

. Etude sur la justice transitionnelle et les droits de l'homme et des peuples en Afrique , Commission africaine des droits de l'homme et des peuples (CADHP), The Gambia, 2019.
. Is a democratic transition possible in Algeria?, Project on Middle East Democracy, December 2019.
. La justice transitionnelle dans le monde francophone : état des lieux, Conférence paper, 2/ 2007, Centre international pour la justice transitionnelle, Département fédéral des affaires étrangère (DFAE), Suisse.
. Transitional justice in the Middle East and North of Africa, Summary report, Center for international and regional studies, N° 16, 2017.

مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (05) / العـدد: (01)، (2021) ص 70 - 86

أسس مشروعية النظام السياسي الجزائري

Principles of Algerian Political System

مليكة فريمش
جامعة قسنطينة 3، (الجزائر)، Malika.frimeche@univ-constantine3.dz

تاريخ الإستلام: 2020/11/29 تاريخ قبول النشر: 2020/ 12/18 تاريخ النشر:07 /2021/06

ملخص :

نحاول من خلال هذا المقال تسليط الضوء على مرتكزات مشروعية النظام السياسي الجزائري باعتبارها عامل مهما بل مصيري وحيوي في مدى استمراريته وبقائه، من حيث أنها لا تقف فقط عند مسألة خضوعها وامتثالها للقانون، بل تتعدى ذلك إلى كل ما يمكنه ضمان رضا وقبول المحكومين لهذا النظام، غير أن ما تعرفه الجزائر من أحداث تكاد تكون دورية تجلت في شكل هبات شعبية أو إضرابات ذات مطالب جماهيرية أو فئوية كان أخرها حراك 22 فيفري 2019 والذي استمر في الميدان أكثر من سنة إلى غاية تفاقم وباء الكورونا، كل هذا يوحي بوجود مشاكل داخلية يعبر عنها ب أزمة مشروعية النظام السياسي.

الكلمات المفتاحية: مشروعية؛ أزمة؛ نظام سياسي جزائري؛ مطالب شعبية .

Abstract:

This article strives to clarify the most basic elements of Algerian political system's legitimacy, as it is considered a vital factor for the continuity and sustainability of this system. However, this concept does not rely only on legality which means the respect of rules and laws, but requires also people's acceptance and satisfaction of the out put of this political system. Moreover, what Algeria has known as quasi regular events illustrated in many forms as well as popular uprisings and general or specific demonstrations lead by some social classes. And the last popular Hirak that has lasted from 22nd of February 2019 to Corona Virus pandemic crises, proves the existence of big problems inside this system called generally legitimacy' crises.

Key words : Legitimacy; crises; Algerian political System; popular grievances .

مقدمة :

عرفت الجزائر منذ 22 فيفري2019 حراك شعبي تصاعدت مطالبه من رفض للعهدة الخامسة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى ضرورة تغير شامل في النظام السياسي"A Total Change تحت شعار "يتنحاو قاع " بمعنى فليذهبوا جميعا، حيث اعتبره البعض تعبيرا عن رفض الشعب له وعدم الرضا بكل قراراته بدأ باستقالة الرئيس، والامتثال لدستوره ولا حتى قبول الجلوس في مرحلة معينة على طاولة للحوار والاتفاق على حل لهذه الأزمة التي باتت تثقل كاهل الدولة وتهدد أمنها، وإن كانت الانتخابات الرئاسية مخرجا بالنسبة للعديد من المهتمين بالشأن الجزائري ،فإن استمرارية الخروج للشارع في كل جمعة ولمدة قياسية من طرف نسبة ولو أقل من الشعب تعد مؤشرا واضحا عن استدامة رفضه وعدم قبوله لمخرجاته تأكدت أكثر مع الأزمة الصحية التي تعرفها البلاد نتيجة تداعيات تفشي وباء الكورونا عالميا والارتفاع المستمر لعدد الإصابات والوفيات.

يعبر عن هذا الرفض في العلوم السياسية التي هي فرع من فروع العلوم اجتماعية، تعنى بالاهتمام إلى جانب مواضيع عديدة بدراسة السلطة وأشكال ممارستها تعبيرا على قدرة التأثير في سلوكيات وقرارات ومعتقدات الآخرين، بأزمة مشروعية النظام، خاصة وأن هذه العلوم تفرق بين هذا المصطلح أي السلطة Authority والقوة Power، اللذان كثيرا ما يتداخلان في المعنى وليس المحتوى من حيث أن السلطة ما هي إلا قوة مشروعة " Legitimate power"، بمعنى أنها تتميز بقبول المحكومين لقرارات وسلوكيات حكامهم ،فيتوجب وفقا لذلك خضوعهم لقوة إكراهها الشرعية، التي هي نفسها تستند لمجموعة من الأسس قد تختلف من نظام إلى أخر، بل من مرحلة لأخرى داخل نفس النظام .

من خلال ما سبق نسعى من خلال هذه الورقة البحثية محاولة الإجابة على التساؤل الأساسي الذي يمكن تلخيصه في: ما هي مرتكزات مشروعية النظام السياسي الجزائري ؟ وهل هي تمر بأزمة ؟

نعتقد أن الإجابة على هذا السؤال ذات أهمية علمية وعملية متعلقة بالدراسة الأكاديمية لموضوع طبيعة النظام السياسي ومحاولة الكشف عن خصوصية الأسس والمرتكزات التي يستمد منها مشروعيته وأسباب قوتها التي تجعل منه ثابتا صامدا أمام مختلف أشكال الأزمات بالإضافة إلى محاولة الكشف أيضا على أسباب ودرجات ضعفها التي قد تصل إلى شبه الانعدام، فتظهر كل صور ومظاهر هذا الرفض من حين لأخر.

1: النظام السياسي الجزائري والأزمات المركبة:

تعد دراسة الأنظمة السياسية عموما والنظام السياسي الجزائري خصوصا من أصعب الدراسات في حقل العلوم السياسية وذلك لتعدد وتشعب العناصر المكونة والمتفاعلة والمشكلة له، أضف إلى ذلك الخصوصية والطبيعة المعقدة له، فكثيرا ما تعارض النظام السياسي الجزائري في مراحله بين واقعة وخصوصياته وأهدافه، و نقصد بذلك خصخصة السلطة وشخصتها في فرد أو مجموعة اجتماعية صغير. وعليه فإن الدراسة المعمقة في

طبيعة النظام السياسي التي لا تقف أساسا عند دراسة مؤسساته السياسية والإدارية وكيفية عملها وسيرها، إلا أنها غير كافية لفهم المكانيزمات التي يقوم عليها هذا النظام ولهذا لا بد من أن تكتمل بدراسة سياسية اجتماعية حتى تضفي الضوء على الديناميكية العامة التي يتطور بها.

إن للنظام السياسي الجزائري هيكلة وديناميكية خاصة به، حيث قام في تأسيسه قصد أداء مهمة تاريخية محددة تتمثل في بناء الأمة والوطن في محتوى يتميز بضعف العوامل الضرورية لتحقيق اندماج وتحديث وطني داخلي، وتبعية خارجية، نتيجة لمخلفات الاستعمار الثقيلة و المروعة، فبعكس التجارب الأوروبية للقرن 19، لم تكن عملية البناء الوطني قائمة على محددات حركية اقتصادية وإنما عن طريق جهاز سياسيي يريد من خلال البحث عن أسس تضفي عليه مشروعية البقاء فيحقق هذا الاندماج. ومن هذا المنطلق ربط "فرونتز فانون" بين الاتجاه نحو تسلطية الدول المستقلة حديثا وبين غياب العوامل الاقتصادية والاجتماعية المحفزة لاندماج الاجتماعي، فرغم أن هدف كل الأنظمة السياسية هو البحث عن تحقيق الاندماج بين أفراد مجموعة اجتماعية في إطار فضاء معين إلا أنه مطلوب وقومي ومقترن بالعنف في نفس الوقت بالنسبة للدولة القومية، ولهذا فأن الأنظمة السياسية لا تختلف عن بعضها بوجود العنف من عدمه وإنما تختلف انطلاقا من الكيفية التي تهيكل بها هذا العنف وتديره[1].

لقد أراد النظام السياسي الجزائري الناشئ عن حرب التحرير تحقيق نموذج لاندماج متميز بعلاقات مغايرة لتلك التي كانت سائدة في النظام الاستعماري، إلا أن هذه العلاقة الاندماجية والتهميشية في نفس الوقت كانت موجودة في النظام الاستعماري نفسه ولم تختفي بسرعة مباشرة بعد الاستقلال، فلقد أدت سياسة الدولة المستقلة إلى تعويض نقص الهياكل الاقتصادية والاجتماعية بمبالغة في إعطاء القيمة للهياكل السياسية والأيديولوجية، ة بالتالي بات الاستقلال لوحده غير كفيل بتحويل المشروع الوطني إلى مشروع جديد للمجتمع، الذي لم يكن بإمكان تحقيقه بمفرده، ولهذا أخذته الدولة على عاتقها، ولكن باستعمال مفرط للإكراه والقهر. ويعتقد الأستاذ عبد قادر بن سعدة أن غموض مشروع جبهة التحرير الوطني يكمن في أنها اختصرت المجتمع ككل في الأمة، من حيث أن الدولة لا تنشأ فقط الأمة ولكنها تنشأ المجتمع بحجم الدولة، الذي حتى وإن كان الأكثر قومية، إلا أنه لا يمكن أن يكون أمة لأنهما وحدتين مختلفتين تماما، ولهذا فقد خنق الثراء التصارعي للمجتمع الجزائري إلى غاية أحداث أكتوبر 1988، كما أن تسلطية النظام غطت هيمنة مجموعات مسيطرة أخذت السلطة بعد الاستقلال بغطاء إيديولوجي شعبوي: فإن كانت التجربة الأوروبية في القرن 19 قد غطت أوروبا بغطاء اجتماعي برجوازي، فإن ذلك مختلف في الدول المستقلة حديثا، لأن القومية ألبست لباسا اجتماعي شعبي. صحيح أن عملية البناء الوطني بعد الاستقلال أرادت أن تكون بعيدة عن الديمقراطية

البرجوازية، لكن ذلك لم يضمن حماية للعملية الثورية من خطر هيمنة بيروقراطية أدت إلى احتكار للسلطة من طرف جماعة اجتماعية متسلطة، إذ وبحجة بناء نظام نضالي كانت فيه جبهة التحرير الوطني المصدر الرمزي للسلطة، التي سيطرت عليها مجموعة اجتماعية ذات أصل عسكري تدريجيا ثم التحقت بها مجموعة أخرى ذات أصل بيروقراطي وتقنوقراطي، منها من عارض مشروع الإصلاح السياسي والاقتصادي خوفا من فقدانها لمصالحها السياسية والاجتماعية المكتسبة والمحفوظة مند فترة الاشتراكية التي لم تستطيع تحقيق المساواة الاجتماعية[2].

ومع هذا يعتقد الكاتب الجزائري محمد إلياس مصلي أنه يجب أن التفرقة بين ديكتاتور محافظ وديكتاتور ثوري حتى وإن استعمل كليهما الوسائل القهرية للحفاظ على السلطة، فبينما نجد الديكتاتور الثوري يريد تحويل النظام الاجتماعي القائم عن طريق القضاء على اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية، نجد الديكتاتور المحافظ يسعى إلى معارضة التقليل من خصومه الاجتماعيين، بما أن كل المجتمعات البشرية تتميز بالصراع الدائم بين ذوي الامتيازات وبين المهمشين، إذ لا نستطيع مقارنة نظام جمال عبد الناصر بنظام بينوشي في الشيلي ولا مقارنة ديكتاتورية لينين بديكتاتوريه ستالين، ولا نظام بومدين بنظام فرانكو. ولهذا فقد عرف التاريخ البشري بعض الديكتاتوريات ذات الطبيعة التقدمية وأخرى رجعية، إذ يقبل هذا الطرح عند التيار الفكري الذي يعتقد بضرورة استعمال جميع الوسائل حتى الغير أخلاقية منها في حالة بناء دولة ووجود خطر يهددها، رغم معارضته للقانون الطبيعي الخاص باحترام الأشخاص. ومع أن البعض يعتبر الديمقراطية على أنها نظام قائم على العلاقة بين الأفراد لا تتناقض مع مبدأ حرياتهم التي لا تعني عدم امتثالهم لأي مسؤولية قانونية، وإنما تعني استقلاليتهم والمساواة بينهم بمعنى إمكانية الجميع التمتع بهذه الاستقلالية.[3] بينما يعتبرها الآخرون أنها لا تقف عند شكل تنظيم سياسي معين وإنما هي طريقة وجود للمؤسسات والأفراد. إذ تفهم على أنها ضرورة أخلاقية، وفي هذه الحالة قد تكون سابقة لمجتمع مازال يحافظ على سلوكيات بدائية، كما أن النظام التسيير الديمقراطي ليس ثابتا في كل الأزمنة والأمكنة، إذ لا يمكن تطبيق ديمقراطية أثينا اليوم مثلا، ولا ديمقراطية أمريكا في الجزائر إذ أنها مرتبطة بحراك الحياة الاجتماعية. ولكن تؤدي الديمقراطية إلى إقامة دولة القانون التي تتميز بامتثال الحكام الطوعي للقانون، واحترام الإدارة لتلك القواعد القانونية التي تسير المجتمع، الأمر الذي لم يزل لم يتحقق بعد في الجزائر والذي يقترب أكثر من الدولة الشرطي التي تناقض دولة القانون، والذليل على ذلك كثرة قضايا الفساد وتهم التزوير في الانتخابات وغيرها.[4] وتعقد الأمور أكثر عندما يكون من الضروري الخروج من دولة القانون بأسباب يعتقد أنها قهرية وأن متطلبات بقاء الدولة يتطلب تدخل الجيش، مثل ما حدث بعد

أحداث أكتوبر 1988 وتطبيق الحالة الاستثنائية وحالة الطوارئ مند 1992 إلى غاية 2011.

وكثيرا ما تعارض النظام السياسي الجزائري في مراحله بين واقعه وخصوصياته وبين الأهداف المسطرة، وأحسن مثال هو سياسة التصنيع في الجزائر القائمة على الصناعة المصنعة التي استقطبت تكنولوجيا عالية كانت بعيدة عن للمجتمع الجزائري فلاحي ويعاني من نسبة كبيرة من الأمية، كما يلتقي مع باقي الأنظمة العربية خاصة والدول النامية عامة في مسألة الأزمات التنمية السياسية التي تميزها والتي يصنفها العلماء إلى:أزمة المشروعية والمعبرة عن الأسس اتخاذ الحكومة لقراراتها ودرجة قبول المجتمع له، ثم أزمة المشاركة وهي تعبير عن من يملك التأثير في عملية صنع القرار، فأزمة الاختراق الإداري التي تعبر عن مشكلة كيفية إحراز الحكومة المركزية رقابة أكثر فاعلية عن طريق جهازها الإداري،

- يلتقي مع باقي الأنظمة العربية والدول النامية في مسألة أزمات التنمية السياسية المصنفة إلى:
  - ✓ أزمة المشروعية والمعبرة عن الأسس اتخاذ الحكومة لقراراتها ودرجة قول المح له؛
  - ✓ أزمة المشاركة: وهي تعبير عن من يملك القدرة في التأشير عن عملية صنع القرار؛
  - ✓ أزمة الاختراق الإداري Administratif Penetralion التي تعبر عن مشكلة كيفية إحراز الحكومة المركزية رقابة عن طريق حصارها الإداري.

2: مرتكزات مشروعية النظام

تعرف المشروعية بأنهاقبول المحكومين لسلطة نظام معين، إذ تعتبر الخيارات والقرارات مشروعة إن عادت إلى إرادة الشعب فنقول إن مخرجات أي نظام هي مشروعة إذا توفرت على شرط تسبيق وتفصيل رفاهية الجماعة Le bien-être collectif. إذن مشروعية أي نظام سياسي تقوم بالأساس على مدى الأخذ بعين الاعتبار المصلحة المشتركة للمحكومين من طرف الحكام بمعنى قدرتهم على إنتاج الإجماع أو احترام المشاركة عن طريق القنوات المؤسساتية للمطالب الشعبية ونتيجة لخضوعهم للمساءلة Accomtability، فالمشروعية تعبير عن قدرة الحكام على معالجة وحل المشاكل التي تواجههم وتقديم النتائج القائمة على الرضا الاجتماعي وفعالية النشاط العمومي. إذ يصعب على أي حاكم أو نظام أو حكومة إن تسير الصراعات (مما يضمن لها حكم أطول واستقرار لفترة أطول بسب الخوف أو الاجتياح، أو العرف). سيما أن أحسن العلاقات بين الحكام والمحكومين وأكثرها انسجاما هي تلك المبنية على قبول المحكومين صحة وسمو سلطة الحكام كما يؤكد ذلك العالم Max Weber. يقول Ted Gurr يمكن اعتبار الأنظمة ذات مشروعية انطلاقا من مدى اعتبار مواطنيها لأنفسهم أنهم على أحقية وفقا للقانون[5]. فهي درجة مدى وعي النخبة وعامة الشعب على أن القادة والأنظمة تتوافق مع المعتقدات الأساسية للمجتمع ويعتبر

البعض أن النظام و القائد اللذان يتمتعان بمشروعية هما الأكثر وطنية وإخلاصا، وإنها جزء من التاريخ الوطني يعملان وفق لقيم المجتمع ويحمي حدوده، حتى وإن بدت بعض القرارات غير حكيمة وإن بعض القادة لا يتسمون بشعبية كثيرة، فالحكومة أو القيادة التي لا تتسم بالمشروعية لا يمكنها أن تستمر في السلطة.

يقول دافيد استن David Euston أن كل جماعة حاكمة التي لها الجرأة على جمع صلاحيات و امتيازات لصالحها عليها الاستناد إلى مبدأ مقبول من طرف هذه الجامعة فتبرير لأدائها السلطوي حيث تسمى هذه المبادئ المذهبية بأسس المشروعية من الصعب على أي حاكم أو نظام أو حكومة أن تسير الصراعات بداخلها الأمر الذي يضمن لها حكم أطول واستقرار أكثر الذي قد يتحقق داخل الأنظمة لفترة من الزمن بسبب الخوف أو الاجتياح أو العرف، بينما أحسن العلاقات بين الحكام والمحكومين وأكثرها انسجاما هي تلك المبنية على قبول المحكومين صحة وسمو سلطة الحكام ، كما يؤكد ذلك ماكس وبير [6] Max Weber. فبعدما أعطيت عدة تعاريف للمشروعية مثل الجماعة السياسية، الخرافة السياسية، الدعم وتأثير على النظام، يقول Ted Gurr يمكن اعتبار الأنظمة ذات مشروعية انطلاقا من مدى اعتبار مواطنيها لأنفسهم أنهم على أحقية وفقا للقانون وعلى استحقاق للدعم، فهي درجة ومدى وعي النخبة والعامة على أن القادة والأنظمة تتوافق مع المعتقدات الأساسية للمجتمع، فالنظام والقائد الذي يتمتع بمشروعية هو ذلك الذي يتميز بالوطنية الحقيقة، وهو يمثل جزء من تاريخها الوطني يعمل وفق لقيم المجتمع ويحمي حدودها، حتى وإن بدت بعض القرارات غير حكيمة وكان بعض القادة لا يتسمون بشعبية كبيرة، إذ أن العملية الحكومية أو القيادية التي لا تتسم بالمشروعية لا يمكنها أن تسير أو تستمر في السلطة[7]. كما دافيد إيستن أن السلطة هي نوع من القوة السياسية معترف بها على أساس أنها مشروعة ومقبولة من طرف الدين يخضعون لها على أساس أنها تتوافق والقيم والإجراءات المقبولة من طرفهم، وقد وصف هذه العملية بـ: "إن كل جماعة حاكمة والتي لها الجرأة على جمع الصلاحيات والامتيازات لصالحها، عليها الاستناد على مبدأ مقبول من طرف هذه الجماعة كتبرير لأدائهم السلطوي... إن هذه المبادئ المذهبية تسمى بأسس المشروعية". [8]

وتفتقد معظم الأنظمة العربية المعاصرة للمشروعية ويرجع ذلك للطبيعة الغير مستقرة والمتغيرة لهذه الأنظمة واحتكار السلطة من طرف شخص واحد، وإلى جانب عدم استقرار هذه الأنظمة كميزة الأساسية فيها، يصعب التنبؤ بمستقبلها كذلك، إذ تغذيها الإشاعات ونقص المعلومات الأمر الذي يجعل من العملية السياسية

غامضة ومن القادة السياسيين مسكنون بشبح عدم الاستقرار والخوف من المجهول، ومع انعدام أو قلة درج مشروعية لأنظمة العربية نجد الكثير من السلوكيات الغير رشيدة كالاغتيالات والانقلابات العسكرية والقمع التي قد تبدو نتيجة لحسابات عقلانية، الأمر الذي خلق نوع من الشك وعدم الارتياح الشعبي وفقدان الثقة في العملية السياسية فيجعل من عملية التنمية السياسية بعيدة التحقيق.

ولا يخرج النظام السياسي على هذه القاعدة، إذ ورغم أسس المشروعية التي تبناها في مرحلته الأولى أي في مرحلة الاشتراكية والقائمة أساسا على مرتكزات خمس وهي التاريخ والدين وتحقيق الاندماج والتنمية والسياسة الخارجية[9]، إلا أنه وفي فترات عديدة نجده قد فقد هذه الأسس أو لم يستطيع تحقيق أهمها خاصة المتعلقة بتحقيق التنمية الأمر الذي عرضه لغضب شعبي ظهر لاسيما في 5 أكتوبر 1989، ثم ما واكب ذلك من أحداث متعاقبة ليصل إلى أحداث 22 فيفري 2019 والتي ورغم تجربته التي لا يمكن الاستهانة بها في إدارة حوار وطني كان مخرجا في سنوات التسعينيات بعد ندوات حوار سنتي 1994 و1996.

3 : أسباب ضعف مشروعية النظام السياسي الجزائري :

افتقد النظام إلى الجزائر في العديد من محطاته إلى مقومات عديدة كانت لتكون أسس يبني عليها مشروعية التي أظهرت الأحداث في كثير من المرات هشاشتها وضعفها ويرجع ذلك لــما يلي :

- الطبيعة غير المستقرة والمتغيرة واحتكار سلطة من شخص واحد.
- صعوبة التنبؤ بمستقبل هذا النظام الذي يعد نظام مغلقا صعب الدراسة والتحليل بصعوبة وزئبقية الظاهرة السياسية نفسها.
- يمكن وصفه بأنه نظام قاتم السواد (A VERY DARK BOX) وليس (BLACK BOX) ، كما وصف إستن David Euston كل الأنظمة السياسية بأنها علبة سوداء على عكس الأنظمة الديمقراطية التي من المفروض أن تكون رمادية (GRIS BOX) بمعنى أنها أكثر انفتاحا ووضوحا الأمر الذي يسهل عملية المساءلة
- كثيرا ما يشوب ويحيط بالنظام الجزائري نقص المعلومات والإشاعات (fake news) التي أصبحت هذه تستعمل كإستراتيجية لجس النبض واستباق القرارات، الأمر الذي جعل من العملية السياسية جد غامضة وأصبح القادة السياسيون مسكنون بشبح الخوف من المجهول.
- تفشي ظاهرة الفساد السياسي من القمة إلى القاعدة واختلاط المال بالسياسية (أو ما يطلق عليه في مصطلح الشكارة) مما خلق ضبابية في العملية السياسية.

- غياب الشفافية وازدواجية الخطاب والممارسة السياسية بين القانون والممارسة (النصوص القانونية جيدة لكنها لا تطبق).
- انعدام الثقة في العملية السياسية، مما احدث ظاهرة العزوف السياسي، لاسيما بالنسبة لطبقة الشباب الذين ابعدوا وابعدوا أنفسهم عن العملية السياسية.
- وجود فجوة كبيرة بين الحكام والمحكومين لضعف عملية الاتصال السياسي الناجحة، بحيث أن النظام مازال يسير (who Governs) بآليات أقول قديمة وبعيدة تماما على هذه المرحلة المعولمة (لاسيما من حيث استعمال(I.I.C) تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- عدم احترام القوانين والتلاعب في قراءتها.
- سيطرة الأقلية على الحكم رغم أن المنظومة القانونية والدستورية قائمة على أسس الديمقراطية (مساواة، فرص، مشاركة وانفتاح...الخ) غير أن هذه الديمقراطية هشة بل هي ديمقراطية الواجهة.

4: المشروعية الانتخابية المفقودة:

مع أن نسبة المشاركة في الانتخابات، باتت محتشمة في جميع أنحاء العالم وهذا إنما يدل على عزوف عالمي عن المشاركة السياسية والاهتمام بالصالح العام، غير أن الانتخابات في الجزائر ومع اختلاف العهد الرئاسية والمراحل المتميزة لتاريخها كثيرا ما وصفت بعدم النزاهة والمبالغة سواء في نسبة مشاركة المشاركة أو في نتائج التصويت لصالح هذا أو ذاك. وربما سنتوقف في هذا البحث المتواضع عند محطتين انتخابيتين مهمتين متباعدتين تاريخيا ومختلفتين في السياق والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى الصحية داخليا وخارجيا، لنجد الكثير من نقاط التشابه والتقارب بين النتائج والأثر.

4-1:الانتخابات التشريعية التعددية الأولى ونتائجها:

فإن كانت1990 سنة أول تجربة انتخابية تعددية في الجزائر، فقد تميزت سنة 1991 بالمظاهرات التي قامت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS، خاصة الإضراب الغير محدود ابتداء من 25 ماي 1991 ثم قيامه بالاعتصام الذي تحول إلى عصيان مدني، مطالبة بتغير الأوضاع ورفضهم لها، وتغير قانون الانتخابات والقانون الخاص بتقسيم الدوائر الانتخابية وبانتخابات تشريعية ورئاسية قبل نهاية السنة والذي توقف بتدخل[10] الجيش وإعلان رئيس الجمهورية عن حالة الحصار التي دامت أربعة أشهر من 5 جوان 1991 إلى سبتمبر 1991[11]، وهي ثاني مرة يعلن فيها هذه الحالة منذ أحداث أكتوبر 1988، ومع استقالة حكومة حمروش خلفه أحمد غزالي على رأس حكومة جديدة بتاريخ 10 جوان 1991 التي أخذت على عاتقها ضمان

انتخابات نظيفة ونزيهة فكانت الانتخابات التشريعية في 26 ديسمبر 1991 بالنسبة للدور الأول، أما الدور الثاني فقد تقرر في 1992/01/16. ودخلت الأحزاب في هذه التجربة التشريعية ولأول مرة في تاريخ الجزائر وكانت الجبهة الإسلامية الأكثر حضورا بعدد مترشحين موزعين على كل التراب الوطني أمام الآفلان الذي أصبح يبدو قد أضعف واستنزفت قواه.

جدول رقم (01): يمثل النتائج التي تحصلت عليها بعض الأحزاب في الانتخابات التشريعية ل1991

الحزب	عدد المترشحين	عدد المقاعد المتحصل عليها	النسبة المئوية
الجبهة الإسلامية لإنقاذ	430	188	43,72
جبهة التحرير الوطني	429	16	3,72
جبهة القوى الاشتراكية	322	25	5,81
حزب التجديد	381	00	00
حماس	380	00	00
الحركة الديمقراطية الجزائرية	334	00	00
التجمع من أجل التفافة والديمقراطية	295	00	00
الحزب الوطني الاشتراكي الديمقراطي	243	00	00
حركة النهضة الإسلامية	208	00	00
حركة مجد	199	00	00

المصدر: تصريح المجلس الدستوري. الجريدة الرسمية رقم 1 الصادرة في 1992/1/4

ومن بين 5794 مرشحا نجد 1089 مرشحا حرا و77 امرأة فقط لا يزيد عدد المترشحين النساء في القوائم الحزبية على12امرأة مما يبرز المشاركة الضعيفة جدا للنساء نتيجة لعقلية ا لمجتمع الأبوي الجزائري وحدود ثقافة استقطاب النساء في الأحزاب بصفة عامة والأحزاب الإسلامية بصفة خاصة، وأفرزت نتائج الدور الأول على حصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ Fis على 188 مقعدا من أصل 430 أي بنسبة 43.72%، ثم جبهة القوى الاشتراكية FFS الذي تحصل على 25 مقعد أي بنسبة 5.81%. ثم حزب التحرير الوطني FLN تحصلت على 16 مقعد، ثم الأحرار الذين أحرزوا على 03 مقاعد.

وكما كانت نسبة المشاركة في الانتخابات المحلية لجوان 1990 ضعيفة، حيث وصلت نسبة الامتناع إلى 35% والتي أرجعها البعض إلى دعوة المقاطعة التي دعت إليها بعض الأحزاب كجبهة الاشتراكية والحركة من أجل الديمقراطية، استمرت نسبة المقاطعة كبيرة مع الانتخابات التشريعية ل 1991 حيث وصلت إلى 41 % الأمر الذي قد يوحي بوجود رفض للتعددية أو للأسلوب الذي مورست به الديمقراطية في الجزائر أو وجود عدم اهتمام بالسياسة والإصلاحات التي بدأت وإنما الانشغال كان بضرورة تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

ومن نتائج الانتخابات التشريعية كذلك تراجع شعبية الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي فقدت أكثر من مليون وربع صوت بحوالي 28% من الأصوات التي تحصلت عليها في جوان 1990، بسبب الانحرافات التي حدثت أثناء تجربة تسيير المجالس المحلية كما فقدت جبهة التحرير الوطني 26 % من الأصوات، حيث لم تتحصل سوى على 1600000 مقابل 2161000 صوت في جوان 1990، كما يمكن من خلال نتائج هذا الدور الأول من تقسيم الناخبين الجزائريين إلى ثلاثة فئات أساسية:

- ✓ الفئة الأولى: والتي تشكل الأغلبية 41 % والتي امتنعت عن التصويت بسبب رفضها إما العملية السياسية بأكملها وانشغالها بمطالب اقتصادية واجتماعية أو رفضها للأسلوب الذي طرحت من خلاله الإصلاحات السياسية أو رفضها للتعددية التي لم تكن تعتقد أنها جاءت في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة؛
- ✓ الفئة الثانية: والتي تشكل نسبة 30 % وتمثل التيار الديمقراطي والوطني الذي كان يدعو إلى تحقيق نظام ديمقراطي يقوم على مبدأ التداول على السلطة، إلا أن هذا التيار لم يكن يشكل مجموعة متجانسة ومتحالفة بل كان يسوده التشتت بسبب عرضها لسياسات متعارضة وبعيدة عن بعضها البعض؛
- ✓ أما الفئة الثالثة: والتي كانت تتكون من ناخبي الجبهة الإسلامية للإنقاذ وتشكل حوالي 28,5 % والذي كان يحلم بتغيير شامل في أركان الدولة ويدعو إلى إقامة دولة دينية.[12]

لقد كان نظام الانتخابي المعتمد وقتها يحفز نجاح جيل جديد من الساسة، حيث أن أغلب الوجوه القديمة والمعروفة وقتها لم تستطع الصمود أمام مترشحين شباب غير معروفين مثال على دلك عدم قدرة رجل الأعمال جيلالي مهري ولا على بن فليس أمام مترشحين عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ رغم أنهما من أعيان المنطقة وينتمون إلى عائلات متجذرة فيها. غير أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ ورغم فقدانه لحوالي مليون صوت كنتيجة لأزمة ماي وجوان 1991، وأحداث قمار حيث تحصل على 3260222 مقابل 4331472 في

للانتخابات البلدية، مع ذلك يبقى الحزب المهيمن مع حصوله على 188 مقعدا وكان يعتقد أنه سيحصل على الأقل على 3/2 من المقاعد، ويرجع ذلك إلى الإرادة القوية للناخبين للتعبير بقوة كبيرة في التغير ورفض ما هو قديم والمسبب لما وصلت إليه الجزائر من سوء الأوضاع، الأمر الذي مكن الجبهة الإسلامية للإنقاذ من حصد أغلبية المقاعد في كل الولايات ماعدا في منطقة القبائل أين هيمن جبهة القوى الاشتراكية، وحزب التحرير الوطني في كل من الطارف، تمنراست، بجاية، خنشلة مع أنه أخفق حتى في منطقة الصحراء والولايات الكبرى كالعاصمة، قسنطينة ووهران [13].

وقد تفاجئت الطبقة السياسية والمجتمع المدني بتأكيد النتائج الانتخابية، حيث صرح العربي بلخير وزير الداخلية لجريدة المجاهد في 28 ديسمبر 1991، بأنه راضي على الأجواء التي جرت فيها الانتخابات، وأن الحكومة قد إلتزمت بوعودها الخاصة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وفي الأوقات المحددة. ولعل التناقضات التي وقع فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ يكمن في المسألة المتعلقة بأي نوع من الدول يريد أن يحول مستقبل الجزائر إليها وهذا باستناد إلى التناقضات التي جاءت في تصريحات قادتها حيث صرح رابح كبير المسئول عن العلاقات الخارجية مطمئنا كل الطبقات الاجتماعية الجزائرية بأن "المشروع الإسلامي هو مشروع الخير والكرم للجميع، أما عبد القادر موغني إمام مسجد الأمة فقد أكد بأن حزبه سيترك لكل التيارات مكانا لإبداء الرأي، بينما الإسلام لا يعترف بالنظام الرئاسي وإنما فقط بالمجلس الشعبي الذي سيقرر في كل الأمور ابتداء بالدستور"[14]. وصرح عبد القادر حشاني المسؤول المؤقت للمكتب التنفيذي للجبهة الإسلامية بأن الأغلبية التي تحصل عليها حزبه تعكس إرادة الشعب الجزائري لتأسيس جمهورية إسلامية وفية لمبادئها وأن الجبهة ستفتح أبوابها لكل الكفاءات الوطنية مهما كان انتماءها، الحزبي ويضيف بأنه لن تكون أية مشاكل مع رئيس الجمهورية.كما دعا رابح كبير إلى دولة إسلامية مستوحاة من التجربة الإيرانية والسعودية والسودان[15]. ونتيجة لهذه التصريحات والممارسات الغير ديمقراطية لها[*16] لم تستطيع فئة كبيرة من الطبقة السياسية والمجتمع المدني استيعاب فكرة حكم الجبهة الإسلامية للإنقاذ وقد انضم إليها النخبة العسكرية التي لم تبدي ارتياحها كذلك واعتبرت أن مستقبل التعددية بل الجمهورية في خطر، وقد كان حزب الطليعة الاشتراكية من أولى الأصوات التي أشارت إلى التجاوزات التي لوحظت في العملية الانتخابية فدعا إلى إقامة مسيرة وطنية تظم كل

* إن تصريحات علي بلحاج الرجل الثاني في الجبهة الإسلامية للإنقاذ والممثل للتيار السلفي فيها وموقفه من الديمقراطية التي كان يعتبرها ابتكارا فكريا ضار وتخفي معتقدات فاسدة تضر بروح الإسلام. أما عن الحرية المطلقة التي تدعو إليها تتناقض مع العبودية لله، فالديمقراطية تقر ببناء الإنسان لمصيره بعيدا عن خالقه وفصل الدين عن الدولة المبدأ الذي لا يمكن تبنيه من طرف الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

الأحزاب يوم 2 جانفي 1992 تطالب بحماية الديمقراطية ، ثم توالت الأصوات المطالبة بعدم السماح للجبهة الإسلامية للوصول إلى الحكم وعلى رأسها أصوات عدة نقابات تقودها المركزية النقابية للإتحاد العام للعمال الجزائريين وأرباب العمل مشكلة في 30 ديسمبر 1991 اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر انضم لها أكثر من 47 جمعية اجتماعية ومهنية ونقابية في شكل جمعية غير سياسية تطالب بإلغاء نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية التي تعتبره قد أتاح الفرصة لنجاح قوة سياسية معادية للديمقراطية والدستور[17]. ومن هنا بدأت الحركات الاحتجاجية ا لكبرى وعلى رأسها السعيد سعدي رئيس التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي دعا إلى الاعتصام من أجل إلغاء نتائج الدور الأول لأن قيم الجمهورية والديمقراطية مهددة من قيل الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذي يجب التشكيك في جزء كبير من نجاحه.

ومقابل تلك الأصوات التي تتعالى مؤكدة على وجود تزوير في الدور الأول من الانتخابات تعالت أصوات مناهضة لها تدعوا إلى ضرورة احترام نتائجها تمثلت خاصة في الأحزاب الإسلامية وأخرى ديمقراطية مثل حزب التجديد وجبهة القوى الاشتراكية وحتى حزب جبهة التحرير الوطني، الذي دعا مكتبه السياسي إلى احترام العملية الانتخابية وأن أي محاولة لإيقافها ستكون عملا خطيرا يهدد التطور الطبيعي للمجتمع والاستقرار الوطني[18]، ومع كل هذا الغليان السياسي والاجتماعي، عرفت الجزائر مرحلة جد معقدة من تاريخها قادتها إلى ما سماه البعض بحرب أهلية، دامت أكثر كن 10 سنوات راح ضحيتها أكثر من 20000 قتيل[19] والعديد من الضحايا الذين لم يستطيعوا أن يتجاوزوا أثارها النفسية لحد الآن.كما دخلت الجزائر في منطقة تذبذبات جد خطيرة كادت تمس بأسس الدولة وسلطتها إلى أن تم لاسترداد الصرح المؤسساتي مع الانتخابات الرئاسية لسنة 1995، والتعديل الدستوري لسنة 1996، ثم للانتخابات التشريعية سنة 1997، ومجيء عهد جديد مع الانتخابات الرئاسية لسنة 1999، والاسترجاع التدريجي للمكانة الخارجية للدولة وعودتها في المحافل الدولية•. غير أن هذه المرحلة التي امتدت عشرين سنة من 1999إلى2019. ورغم إيجابياتها والعديد من الانجازات التي افتخر بها كثيرا القائمون عليها، غير أنها وصفت بالفساد المالي والإداري أدى إلى محاسبة كبار مسئولي الدولة وعلى رأسهم وزراء مسئولي الأجهزة الأمنية .

4-2: الاستفتاء حول التعديل الدستوري ل01 نوفمبر 2020:

لقد جاء التعديل الدستوري الأخير في ظروف داخلية وخارجية جد متميزة، بل قد تكون منفردة، حيث عرفت الجزائر منذ إعلان الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة عن ترشحه للعهدة الخامسة غضبا شعبيا،

•مشاركة الجزائر في عدة مشاريع ومحافل دولية كالنيباد والدور الذي قامت به في حل بعض المشاكل الإقليمية (ليبيا، النيجر ...الخ)

يماثل ذلك الذي حدث في 05 أكتوبر 1988، حتى وإن أختلف عنه في طريقة هيكلته والتعبير عنه وحتى في مدة استمراره وكيفية احتوائه والتعامل معه من طرف السلطة.

لم يكن هذا الغضب واضحا إلا بعد مرض الرئيس وأواخر العهدة الثالثة إذ أعتقد الكثير من المحللين السياسيين وحتى عامة الشعب أن عهدا جديدا قادما سيرجع فيه الحكم للشباب ويعمل فيه على القضاء على آفة الفساد التي تنخر في جسد النظام ومؤسسات الدولة، حيث احتلت الجزائر المرتبة 108 من بين 176 دولة ليستقر مؤشر الفساد في نفس الفترة عند درجة 306 من أصل[20] 10. ومع أن خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في سطيف سنة 2012 قد أوحى بهذا التغير، غير أن الواقع بعد ذلك كان عكس المتوقع وفاز بعهدة رابعة وكادت الخامسة أن تكون واقعا حتميا. كما أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية[21] نتيجة لانخفاض سعر البترول وإفلاس خزينة الدولة باعتراف الوزير الأول وقتها أحمد أويحي بعدم قدرته الجزائر تسديد الأجور المتدنية أصلا للفئات الهشة من المواطنين[22]، رغم ما تزخر به البلاد من ثروات باطنية وبشرية تمكنها من أن تكون على الأقل من الدول الصاعدة state emergent على غرار ما كان منتظر من خلال مختلف السياسات الوطنية التنموية وتعاقب سلسلة الإصلاحات السياسية والاقتصادية وحتى التسييرية التي تزامنت مع مختلف حكومات والفترات الزمنية.

تكتسي العملية الانتخابية بالنسبة لتقوية مشروعية النظام السياسي الجزائري أهمية كبيرة، حتى وإن وصفت في كثير من الأحيان بالصورية والشكلية واتهمت بالتزوير وعدم الشفافية رغم الضمانات القانونية والمؤسساتية والدولية التي تصاحب كل استحقاق انتخابي تعرفه الجزائر، وهذه القاعدة لا تستثني الاستفتاء الدستوري الأخير الذي ورغم الظروف الصحية التي يعرفها العالم مند نهاية 2019 والمتمثل في جائحة الكوفيد 19، غير أن السلطة لم تستطع الصبر إلى نهاية الأزمة وزوال الوباء أو على الأقل إيجاد دواء أو لقاح له، بل أنه أجرى في ظروف صعبة جدا متجاهلين الوباء وأخطاره• مما كان عاملا من العوامل الأخرى التي تسببت في زيادة عدد الإصابات إلى أعداد قياسية لم تسجل مند بداية أللأزمة الوبائية . وكانت نسبة المشاركة ضعيفة جدا بل الأضعف قدرت حسب إعلان رئيس السلطة الوطنيّة المستقلّة للانتخابات محمد شرفي بـ 23,7 %"،

• والدليل على ذلك ارتفاع عدد الإصابات التي وصلت إلى أرقام قياسية تجاوزت 1000 إصابة منتصف في شهر نوفمبر 2020 حسب تصريحات الهيئة الوطنية لمتابعة تطور وباء الكوفيد19

ما يُعادل تصويت 5,5 ملايين ناخب من أصل 23,5 مليون مسجّل بالجزائر[23]، حيث تمثل أقل بكثير من النسبة المسجلة في الانتخابات الرئاسية 39.93% والتي فاز بها رئيس الجمهورية الحالي.

والسؤال الذي نريد طرحه: هل أن هذا التعديل الدستوري بهذه النسبة سيعمق فعلا من مشروعية النظام السياسي إلى درجة أنه سيلغي أو على الأقل يقلل من الغليان الشعبي الذي دام لعدة شهور، وتوقف الشعب عن الخروج للشارع فقط بفعل تداعيات جائحة فيروس الكوفيد19، أم أن الأمر سيبقى على حاله ،إن لم نقل قد يتفاقم وتزيد الهوة والفجوة بين الحكام والمحكومين رغم الخطوات الهامة التي جاء بها هذا التعديل الدستوري الذي أحتوى على الآليات الفعالة لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

الخاتمـة:

إن أي سلطة أو نظام سياسي يهدف بالأساس إلى الاستمرارية والبقاء إلى أطول مدة ممكنة، ولعل الطريق الأنسب لذلك هو تحقيق رضا المحكومين وفقا لمرتكزات قانونية وغير قانونية يعمل على تقويتها ودعمها من حين لأخر، مستعملا في ذلك كل ما أتيح له من أسس وإمكانيات وفرص. وقد تفطن النظام السياسي الجزائري إلى هذه النقطة منذ الاستقلال، حيث وظف التاريخ والمشروعية الثورية والدين كمرتكزات مشروعيته ودعمها بمختلف السياسات التنموية، وتحقيق الوحدة الوطنية عن طريق التعليم والخدمة الوطنية إلى جانب السياسة الخارجية، غير أن ذلك لم يكن كافيا لضمان قوة هذه المشروعية، حيث كان لابد من تغير تلك المشروعية التاريخية بأخرى دستورية وانتخابية. هذه الأخيرة التي كثيرا ما طعن في صحتها وشكك في نتائجها رغم الضمانات القانونية والمؤسساتية التي تدعم في كل مرة وفقا لمبادئ الشفافية والمشاركة وخاصة المحاسبة.

وعليه، أعتقد أنه على النظام السياسي الجزائري أن يعزز ويقوي من أسس مشروعية، ويركز أكثر على ما يمكن أن يضمن إلى جانب ديمومته الرفاهية والعيش الكريم للمواطن، مع احترام الحريات والحقوق الأساسية وجميع قواعد الديمقراطية والحكم الراشد.ويتأتى هذا الأمر عن طريق العمل وبجد على تحقيق ما يلي:

– التنمية بمختلف أصنافها ونقصد بذلك التنمية الاقتصادية والسياسية والإنسانية وخاصة المستدامة باعتبارها الضامنة للحق الأجيال المستقبلية في بيئة سليمة وفي ثروات الحاضر وكل هذا هدفه الإنسان وتحسين مستوى معيشته ورفاهيته.

– العمل على تجسيد الديمقراطية التشاركية واقتراب السلطة من المواطن والتفكير في آليات وطرق المشاركة الفعالة من خلال تفعيل دور المجتمع المدني واستقلاليته في التسيير والنشاط والدور إلى جانب فتح قنوات الاتصال الفعال والفعلي ورفع جميع الحواجز بين الحكام والمحكومين من خلال تقوية دور الأحزاب السياسية

وقيامها بأدوارها في هذا المجال والاعتماد على تكنولوجيات الإعلام والاتصال التي أصبح لا يمكن التخلي عنها في هذا الميدان سواء في تسهيل العملية الاتصالية أو تسريع تقديم الخدمة وجودتها.

– محاربة الفساد بجميع أنواعه، وذلك من خلال إرساء قيم العدالة و المساواة عن طريق تطبيق القانون ومساواة الجميع أمامه والصرامة في العقاب واستقلالية القضاء ونزاهته.

– مواكبة خصوصية الفترة التي يعيشها المواطن والسرعة في الاستجابة للمطالب الآنية التي تعبر عن حاجات ملحة تفرضها الضرورة قد تكون في غالب الأحيان مطالب متعلقة بحياة أو موت VITAL خاصة، وما يعيشه العالم من تغيرات متسارعة، ومن مستجدات تفرضها الأوبئة أو الحروب أو البيئة ...الخ. وعليه بات من ضروري تغير آليات الحكم وفقا لهذه الخصوصيات والتحلي بالمرونة في تطبيق القرارات، وقبل ذلك الاعتماد على الفكر الاستراتيجي القائم على استباق المشاكل واستشراف المستقبل والاستعداد له.

– تحقيق الاندماج والوحدة الوطنية باعتبارها رمز من رموز الدولة ودعامة من دعائم قوتها، وفي هذا الإطار، أعتقد عليها أن تسخر جميع وسائلها المادية والمعنوية قصد تحقيق هذا الهدف الأسمى كالتعليم، وغرس قيم المواطنة والتعايش السلمي وقبول الاختلاف وخصوصية الأقلية وتوازن الجهوي والمساواة بين الجهات في مخرجات التنمية.

– الارتكاز في الحكم على احترام الخصوصية التاريخية والثقافية للمجموعة من خلال العمل على تقوية الشعور، والاعتزاز بالانتماء الحضاري والثقافي الجزائري وحماية كل ما يتعلق بالموروث المادي واللامادي وتطويره، بل لابد من العمل على التعريف به محليا ودوليا وتجنيد كل الوسائل والإمكانيات للحفاظ عليه وترقيته .

– تقوية السياسة الخارجية الجزائرية في إطار مبادئها الأساسية وعقيدتها الأمنية، وتوجيهها نحو خدمة وحماية المصلحة الوطنية وذلك من خلال استغلال جميع الإمكانيات والقدرات المادية والبشرية، تحقيقا لهذا الهدف الذي يضمن المكانة الحقيقية التي تستحقها الجزائر ضمن المجموعة الدولية.

– العمل على تقوية الثقة بين الحكام والمحكومين، الأمر الذي أراه ضروري جدا في الخروج من هذه الأزمة، ويكون ذلك بتأسيس لمرتكزات الحكم الراشد، وتعزيز قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وخاصة تجسيد العدالة والمساواة بين المواطنين.

الهوامش:

[1]- Mohamed Tahar ben Saada.**Le Régime Politique Algérien : de La Légitimité Historique à la Légitimité Constitutionnelle** .Alger .ANA.1992. p 8

[2]- Mohamed Tahar ben Saada. Op-cit. p 12.

[3]- René Capitant. **démocracie et Participation Politique**. Paris: bordas. 1972. p 7

[4]- Mohamed ElyesMesli. **L'Algerie en Question**. Alger: Editions Houma. 2000. p p 173-176.

[5]- Jean Yves Dormagen et Daniel Mouchard.**Introductiona la Science Politique**.Bruxelle : de Boeck.2010 .pp 18-20

[6]- Max Weber. **The Theory of Social and Economic Organization**(translated by A. M 7-Henderson and Talcot Parson). new York: Oxford University Press. 1947. pp124-126. P 1

[7]- Michael C. Hudson. **Arab Politics theSearch For Legitimacy**. London: YaleUniversity Press. 1977. P 2
[8]- Mohamed Tahar Ben Saada. Op-cit. P 108.
[9]- Ibid. p 109.
[10]– قانون الانتخابات رقم 91 – 18 الصادر في 15 أكتوبر 1991(الجريدة الرسمية ص 1550) الذي كرس نظام الانتخابي بالأغلبية في دورتين للمنافسة على 430 مقعدا بعدما خفض العدد من 541 الذي كان محددا في قانون حمروش والذي حدده قانون 91-07 ل 3 أفريل 1991.
[11]– المرسوم الرئاسي رقم 196/91 المؤرخ في 4جوان 1991. المتضمن تقرير حالة الحصار. الجريدة الرسمية رقم 29. المؤرخة في 12 جوان 1991.
[12]- Mohamed Boussoumah**. La Parenthèse des Pouvoir Publics Constitutionnels de 1992A 1998**. Alger: OPU. 2005. P. 31.
[13]- Mohamed Boussoumah**.** Op.cit. P. 22
[14]- Le Quotidien d'Oran. le 27-28 décembre 1991. Tirer du ibid. P 33
[15]- El Watan le 05 Janvier 1992.
[17]- Mohamed Boussoumah. op-cit. P. 35.
18- El Moudjahid du 02 janvier 1992.
[19]- https://www.djazairess.com/akhbarelyoum/206516
•مشاركة الجزائر في عدة مشاريع و محافل دولية كالنيباد و الدور الذي قامت به في حل بعض المشاكل الإقليمية (ليبيا، النيجر ...الخ)
[20]-http://www.trasparency.org/news/feature/corruption_perception_indzx_2016 .
[21]- https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20191230/187744.html

22- الجزائر1 . هل سيلجأ أويحي إلى الاقتطاع من رواتب العمال.
-https://aljazair1.com/%d8%aa%d8%ad%d9%88%d9%8a%d9%84-%d9%85%d9%83%d8%aa%d8%aa%d8%a8%d9%8a-%d8%b9%d8%af%d9%84-2-/%d8%a5%d9%84%d9%89-lpa
بتاريخ 16 سبتمبر 2016
23-http://www.aps.dz/ar/algerie/95176-2020-11-02-14-52-40

قائمة المراجع :

– الأعرابي عاصم، **نظريات التطور والتنمية الإدارية، بغداد،** وزارة التعليم العالي، 1988.

– الدودين أحمد يوسف، **أساسيات التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي،** عمان، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014.

– الصائغ محمد ناصر، **الإصلاح الإداري في الجزائر،** دار البهجة للنشر والتوزيع، 2019.

– ومليت آسيا، **دور القيادة في إصلاح الإدارة العمومية في الجزائر في العشرة الأخيرة،** رسالة مقدمة لنيل الماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2011.

– Ben Saada, Mohamed Tahar.**Le Régime Politique Algérien : de La Légitimité Historique à la Légitimité Constitutionnelle** .Alger .ANA.1992.

- Boussoumah, Mohamed**. La Parenthèse des Pouvoir Publics Constitutionnels de 1992A 1998**. Alger: OPU. 2005.
- Dormagen, Jean Yves et Daniel Mouchard.**Introductiona la Science Politique**.Bruxelle : de Boeck.2010
- Capitant, René. **Démocracie et Participation Politique**. Paris: bordas. 1972.
Hudson, Michael C.**. Arab Politics theSearch For Legitimacy**. London: Yale University Press. 1977
-Mesli,Mohamed Elyes. **L'Algerie en Question**. Alger: Editions Houma. 2000.
- Weber ,Max. **The Theory of Social and Economic Organization**(translated by A. M Henderson and Talcot Parson). new York: Oxford University Press. 1947..

- دستور 1989، المؤرخ في 28 فبراير 1989، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 09.
- دستور 2016، المؤرخ في 7 مارس 2016، الجريدة الرسمية، العدد 14.
- القانون رقم 01/06، المتعلق **بالوقاية من الفساد ومحاربته**، المؤرخ في 21 محرم 1427 الموافق لـ 20 فبراير 2006، الجريدة الرسمية، العدد 14.
- قانون الانتخابات رقم 91 – 18 الصادر في 15 أكتوبر 1991 (الجريدة الرسمية
- قانون 91-07 ل 3 أفريل 1991
- المرسوم الرئاسي رقم 196/91 المؤرخ في 4جوان 1991. المتضمن تقرير حالة الحصار. الجريدة الرسمية رقم 29. المؤرخة في 12 جوان 1991

المجلات:

- البرادعي ليلى مصطفى، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة الإصلاح الإداري**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، العدد 20، 2004.
- رميني جمال، **إصلاح منظومة الوظيفة العمومية في الجزائر خيار تنظيمي أم حتمية اجتماعية–سياسية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 31، ديسمبر 2017.
- ايططاحين غانية، الفساد الإداري "الجزائر نموذج"، عن الموقع: http://www.asjpds/en/article/25879

الجرائد:

-Le Quotidien D'Oran. le 27-28 décembre 1991.

-El Watan le 05 Janvier 1992

مواقع الانترنت:

- http://www.trasparency.org/news/feature/corruption_perception_indzx_2016 .
-https://aljazair1.com/%d8%aa%d8%ad%d9%88%d9%8a%d9%84-%d9%85%d9%83%d8%aa%d8%aa%d8%a8%d9%8a-%d8%b9%d8%af%d9%84-2-/%d8%a5%d9%84%d9%89-lpa

-https://www.djazairess.com/akhbarelyoum/206516
-https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20191230/187744.html

مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (05) / العـدد: (01)، (2021) ص 87 - 105

التنافس الصيني-الأميركي حول تكنولوجيا الجيل الخامس: الأسباب والأبعاد

The Sino-American rivalry over the fifth generation technology: Causes and dimensions

عزيز نوري
جامعة عباس لغرور خنشلة، (الجزائر)، nuri.aziz@univ-khenchela.dz

تاريخ الإستلام: 2020/09/29 تاريخ قبول النشر: 2020/11/13 تاريخ النشر: 2021/06/07

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تكنولوجيا الجيل الخامس التي تعتبر نقلة نوعية في الشبكات اللاسلكية كمرحلة جديدة كليًا في مجال التكنولوجيا والاتصال بشكل خاص، كما تركز الدراسة أساسا على محاولة تحليل وتفكيك أسباب التنافس الحاد بين الصين والولايات المتحدة حول هذه التكنولوجيا، وذلك بدراسة أهداف وأبعاد هذا التنافس لكلا الطرفين، حيث خلصت الدراسة إلى الأسباب الرئيسية وراء الحرب التكنولوجية التي تشنها الولايات المتحدة على الصين وعلى الشركات الصينية المتخصصة أساسا في تطوير تكنولوجيا الجيل الخامس، حيث تبتعد الصين كثيرا على الولايات المتحدة في هذا المجال، وهذا ما أدى إلى ظهور أبعاد أخرى للتنافس الذي قد يتحول إلى صراع إذا ما استمرت سيطرة الصين على سوق تكنولوجيا الجيل الخامس الذي تعتبره الولايات المتحدة تهديدا أمنيا.

الكلمات مفتاحية: تكنولوجيا الجيل الخامس؛ التنافس التكنولوجي؛ الحرب التجارية.

Abstract:

This study aims to shed light on the fifth generation technology, which is considered a qualitative leap in wireless networks as a whole new stage in the field of technology and communication in particular, and the study mainly focuses on trying to analyze and deconstruct the causes of the sharp competition between China and the United States over this technology, by studying the objectives and dimensions of This competition is for both parties, as the study concluded the main reasons behind the technological war being waged by the United States against China and on Chinese companies specialized mainly in developing fifth generation technology, as China is far away from the United States in this field, and this is what led to the emergence of other dimensions of competition Which may turn into a conflict if China continues to dominate the 5G technology market, which the United States considers as a security threat.

Keywords: Fifth generation technology; technological competition; trade war.

1. مقدمة:

إن هيمنة الصين غير المحدودة على تكنولوجيا الاتصالات حول العالم في الأعوام الماضية جعلت الولايات المتحدة الأميركية تصنف هذه الهيمنة كتهديد أمني متعدد الأبعاد، خاصة بسبب تأخرها في تطوير تقنية الجيل الخامس، في الوقت الذي تسير فيه بكين بأقصى سرعتها لتوزيع هذه التكنولوجيا حول العالم وتحت سيطرتها بشكل عام، إضافة إلى أنظمة الأمن والدفع الصينية المرتبطة بها، والتي قد تنتشر بسرعة فائقة في العديد من البلدان وتترجم لاحقاً إلى نفوذ اقتصادي – سياسي مستقبلاً قد يخرج عن السيطرة.

حيث أصبحت العلاقات بين العملاقين الاقتصاديين متوترة بشكل متزايد منذ عام 2017، فالصين والولايات المتحدة الأميركية ومع استمرار الخلافات التجارية والمنافسة التكنولوجية بينهما، شنت إدارة الرئيس الأميركي "دونالد ترامب" حربًا تكنولوجية ضد الصين، والتي ستؤثر على الأرجح بشكل عميق على تطور العلاقات الثنائية وحتى الاتجاهات المستقبلية للسياسة والاقتصاد العالميين، فخلال أكثر من عام عقدت الصين والولايات المتحدة الأميركية 11 جولة من المحادثات رفيعة المستوى في محاولة لتسوية خلافاتهما التجارية، وقد كانت الولايات المتحدة الأميركية تتهم الجانب الصيني بالتراجع عن نقاط تم الاتفاق والتفاهم بشأنها، فيما كان رد الصين بأن الوفد الأمريكي طرح خلال المفاوضات مطالب غير واقعية تنتهك سيادة الصين وكرامتها الجيوسياسية والاقتصادية.

كما تحاول الإدارة الأميركية الحالية استخدامها نفوذ العلوم والتكنولوجيا المتقدمة لتعظيم الفوائد للولايات المتحدة الأميركية في التجارة مع الصين، وتشمل محاولاتها في الحرب التكنولوجية على الصين بشكل أساسي العقوبات التجارية، ومراقبة الاستثمار، ومراقبة الصادرات، والقيود المفروضة على تبادل الموظفين التقنيين، غير أن هذا السلوك يضر كل من الصين والولايات المتحدة الأميركية بشكل أكبر، وكذلك العلاقات الأمنية والتعاون العلمي والتكنولوجي وتقويض الوضع الإقليمي والحوكمة العالمية للعلوم والتكنولوجيا، فمن أجل تعزيز التنمية العالمية المستدامة والاستقرار الاستراتيجي، يحتاج كلا الطرفين إلى بذل المزيد من الجهود الفعالة لإدارة المنافسة الاستراتيجية بينهما.

لهذا الغرض تحاول الدراسة تقديم مفهوم مبسط لتكنولوجيا الجيل الخامس وخصائصها والفرص التي تقدمها والتحديات التي تفرضها، كون موضوع الدراسة مرتبط بصراع تكنولوجي بين عملاقين في كل المجالات خصوصا الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية منها، لهذا وجب تقديم إحاطة بأبعاد وأسباب التنافس الذي قد يتحول إلى صراع بين الصين والولايات المتحدة الأميركية حول تكنولوجيا الجيل الخامس، حيث يعالج المقال الإشكالية التالية:

* ما أسباب وأبعاد الصراع الصيني-الأميركي حول تكنولوجيا الجيل الخامس؟

كما ترتكز الدراسة على فرضية مركزية متعلقة بكون تكنولوجيا الجيل الخامس تمثل منطلقا أساسيا لفهم الصراع بين الصين والولايات المتحدة الأميركية في المجال التكنولوجي الذي يتعدى إلى المجالات الأوسع والأكثر خطورة وهما المجالين الجيوسياسي والاقتصادي.

ولدراسة هذا الموضوع تم الاعتماد على المنهج التاريخي لإبراز تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والولايات المتحدة الأميركية للإحاطة بالعناصر المرتبطة بتكنولوجيا الجيل الخامس وتطبيقاتها، وكذا الاعتماد على المنهج الإحصائي وذلك عبر تحليل البيانات الإحصائية المرتبطة بالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والولايات المتحدة الأميركية بغرض الإحاطة بالأسباب الحقيقية للصراع بين العملاقين الاقتصاديين حول تكنولوجيا الجيل الخامس.

2. مدخل عام لفهم تكنولوجيا الجيل الخامس

تعتبر تكنولوجيا الجيل الخامس أحدث التكنولوجيات اللاسلكية التي تمثل نوعا من التحول الكامل لشبكات الاتصالات، من خلال الجمع بين التكنولوجيا والبنية التحتية القديمة والجديدة، حيث تبني تكنولوجيا الجيل الخامس على الأجيال السابقة في تطور سيحدث على مدار سنوات عديدة باستخدام البنية التحتية والتكنولوجيا الحالية.

كما تعتمد تكنولوجيا الجيل الخامس على البنية التحتية للاتصالات الحالية من خلال تحسين عرض النطاق الترددي والقدرة والموثوقية لخدمات النطاق العريض اللاسلكي، غير أن هذا التطور سيستغرق عدة سنوات، ولكن الهدف هو تلبية متطلبات استخدام البيانات والاتصالات المتزايدة بما في ذلك عشرات المليارات من أجهزة الاتصال الذكية التي تشكل ما يسمى (IoT)إنترنت الأشياء[1]، وكذلك سرعات أكبر لدعم التقنيات الناشئة، فاعتبارًا من جوان 2019 تطوير شبكات وتقنيات تكنولوجيا الجيل الخامس بشكل محدود من مدن معينة حول العالم.[2]

كما تعتبر شبكات اتصال الجيل الخامس تقنية لاسلكية تنقل البيانات عبر الهواء من أبراج خلوية إلى الهواتف وأجهزة أخرى بسرعات أكبر بكثير من التي نملكها اليوم، وقد أشار الكاتب "توم نولز"،" "Tom Nols""في تقريره الذي نشرته صحيفة "تايمز" "The Times" البريطانية إلى أن تقنيات الجيل الخامس للشبكات اللاسلكية التي ستحل في نهاية المطاف محل الاتصالات السلكية في جميع المنازل، وحتى في كافة أنحاء العالم الخارجي، تمثل مجموعة من تقنيات الشبكات التي من شأنها أن تعمل معا على ربط كل الأجهزة مع بعضها البعض، انطلاقا من الحاسوب المحمول إلى الثلاجة الذكية، وصولا إلى المركبة ذاتية القيادة.

كما لا تنحصر فوائد شبكة الجيل الخامس باتصال بياني أسرع على الهواتف، بل تتعدّاه إلى تزويد المستهلكين بسرعة أكبر أثناء استعمال الإنترنت في المنزل، ولا سيّما من هم مقربون من نطاق الإرسال،

فعندما يقرر الأفراد الاشتراك بخدمة الواحد غيغابايت في المنزل، يتوجّب عليهم التواصل مع الشركة المزوّدة لخدمات الهاتف أو الكابل لطلب تمديد سلك جديد، ولكن كم سيكون الأمر مقنعا إذا رأينا أربع أو خمس شركات تتنافس بين بعضها لبيع خدمة اتصال الجيل الخامس وتشغيلها في المنازل دون الحاجة إلى تركيب أي جهاز جديد، والاكتفاء بنقطة لاسلكية ساخنة للحصول على الخدمة.

وهنا، يتحدّث الخبراء أيضاً عن احتمال استخدام هذه التقنية في قطاع العناية الصحية (في العمليات الروبوتية التي تُجرى عن بعد)، والسيارات الذاتية القيادة (التي تحتاج إلى كمّ كبير من البيانات للتحرّك على الطرقات)، وحتّى في البنى التحتية الذكية التي قد تتيح التواصل بين إشارات السير في المدينة.[3]

شكل رقم 01: مواصفات شبكات الجيل الخامس

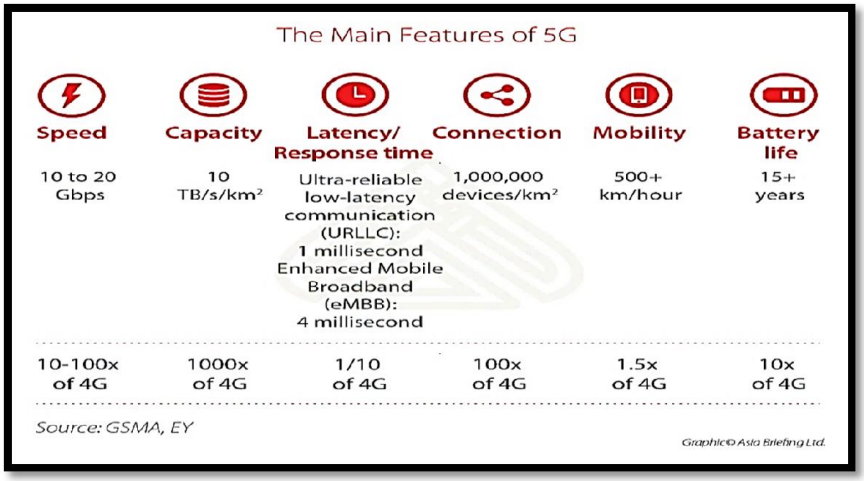

المصدر: https://bit.ly/2BIGq8v

1.2 كيفية عمل تكنولوجيا الجيل الخامس:

تقوم الاتصالات اللاسلكية بنقل البيانات بشكل تقليدي عبر ترددات الراديو منخفضة النطاق، وخاصية الموجات في هذه الترددات منخفضة النطاق هي الاختراق (يمكن أن تمر عبر الجدران والمواد الأخرى) ويمكن أن تنتقل لمسافات طويلة، وبالتالي يمكن استخدام الأبراج الخلوية الكبيرة لتغطية منطقة جغرافية أكبر، وهنا سيقوم النظام اللاسلكي للجيل الخامس بإرسال واستقبال إشارات الراديو فوق الترددات الراديوية المنخفضة والمتوسطة والعالية النطاق.

كما سيساعد توسيع نطاق الترددات اللاسلكية التي تستخدمها الأجهزة على تقليل الازدحام اللاسلكي عن طريق زيادة السعة، وتلبية المتطلبات المتزايدة لزيادة الإنتاجية ووقت استجابة أقل وسرعات أعلى، والذي يتراوح (من المحتمل بين مئات الأمتار بدلاً من كيلومترات)، وهو ما يستدعي توفير مجموعة كاملة من ترددات الطيف (منخفضة ومتوسطة وعالية) لأن كل نوع تردد يقدم مزايا وتحديات فريدة.[4]

في كثير من الحالات، ستعتمد تكنولوجيا الجيل الخامس على بنية مادية جديدة بمكونات مبنية على نظام من الأبراج الخلوية الكلية التقليدية وعمليات النشر الأصغر غير التقليدية، مثل الخلايا الصغيرة والخلايا الدقيقة والأبراج الخلوية المصغرة التي ترسل إشارات راديو قصيرة المدى، بالإضافة إلى الاتصال المباشر بمحطات القاعدة ستتمكن الأجهزة الخلوية اللاسلكية من الاتصال بالخلايا الصغيرة المحلية، والتي ستقوم بعد ذلك بترحيل البيانات من خلال خلايا صغيرة إضافية إلى الأبراج الخلوية الكبيرة، كما تعتمد البنية المطلوبة لدعم الجيل الخامس على الجغرافيا ونطاقات الطيف المستخدمة لتقديم الخدمة.

وفي كثير من الحالات، ستحتاج الخلايا الصغيرة إلى الانتشار على نطاق واسع عبر المدن لدعم اتصال الجيل الخامس، الذي يرسل ويستقبل الإشارات من مواقع مثل مصابيح الشوارع وإشارات الشوارع والمنازل والمركبات والشركات.

شكل رقم 02 : تقنيات الاتصال بشبكة الجيل الخامس

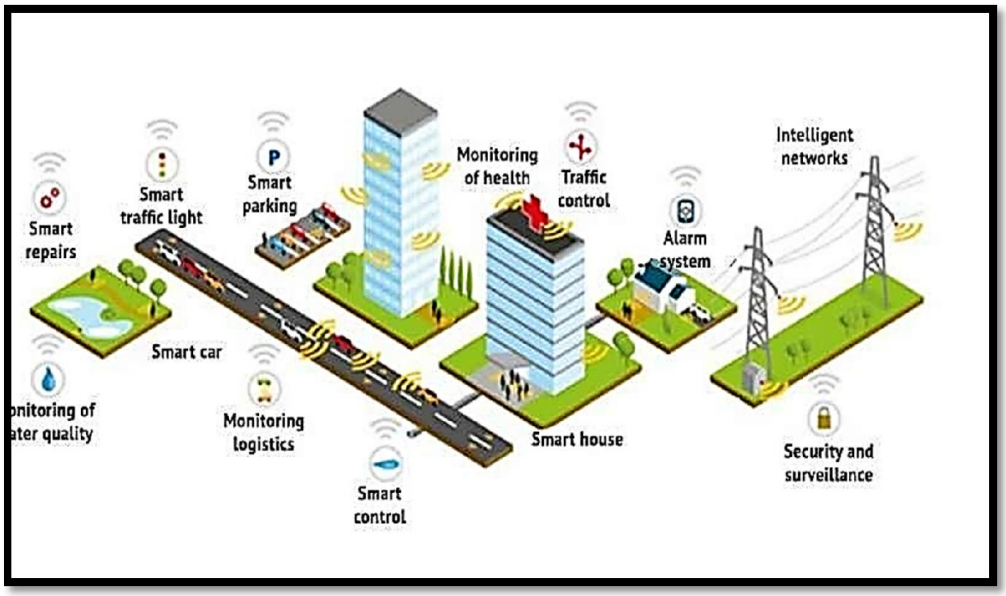

المصدر: http://www.mawhopon.net/?p=19145

كما أن شبكات الجيل الخامس تؤمّن إرسال واستقبال بيانات أكبر بكثير من التي تؤمنها تقنية الجيل الرابع، وأن تكون قادرة على ضمّ عددٍ أكبر من المستخدمين دون المراهنة على سرعة أو جودة الاتصال —كما هي الحال الآن في التجمعات الكبيرة للمستخدمين في الملاعب والمسارح الضخمة — إذ تنخفض سرعة الاتصال بنسبة كبيرة وذلك بهدف تأمين الاتصال لجميع المستخدمين.

كما يجب على تقنية الجيل الخامس أن تستهلك قدرًا أقل من الطاقة مقارنةً مع تكنولوجيا الجيل الرابع G4، لذا ومن المفترض أن يتحسّن عمر البطاريّة في هاتفك النقّال، وعليها أن تندمج بسلاسةٍ مع

أجهزة إنترنت الأشياء Internet of things والتي يزداد عددها بشكل كبير يومًا بعد يوم، وهذا بفضل انخفاض أسعار الحساسات المدمجة فيها، يضمّ ذلك جميع السيارات الذكية والطائرات بدون طيّار وحتّى الأبواب الذكيّة.

إنّ كل ذلك مجرد بداية فقط، إذ تمتلك تقنية الجيل الخامس إمكانيات أكبر بكثير، ولفهمها علينا أن نستعرض بشكل مختصر آليّة عمل الهواتف الخلويّة، فالهواتف الخلويّة عبارة عن أجهزة اتصال راديويّة باتجاهين، فهي تحوّل صوتك –بيانات تماثليّة– إلى شكل بيانات رقميّة وترسلها عبر الموجات الراديويّة، وبالطبع يمكن للهواتف الذكية أن ترسل وتستقبل بيانات الإنترنت أيضًا ما يمكّنا من تصفح الإنترنت أثناء تنقلنا في شوارع المدينة، وبسبب كون عدد الترددات الراديويّة محدودًا، وعدد المستخدمين كبيرًا جدًا، تُقسِّم الأنظمة الخلويّة المناطق الجغرافيّة إلى خلايا تتداخل مع بعضها البعض، بحيث أنّ ركوبك في السيارة وسيرك بها سينقل هاتفك الخلويّ من برج لآخر، وبهذه الطريقة يمكن إعادة استخدام نفس التردد ضمن المدينة أكثر من مرة دون نفاذ الترددات المستخدمة وحرمان بعض المستخدمين من الاتصال أو خفض جودة اتصالهم.

في سياق متصل، من حيث المنشأ وإمكانات التحكم في هذه التكنولوجيا كانت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان وكوريا الجنوبية اللاعبين الرئيسيين في تعريف وتطوير الأجيال السابقة "1-2-3-4"، فإن الصين اليوم تقود الثورة التكنولوجية على الرغم من أنه من غير الممكن تحديد من الفائز في سباق الجيل بطريقة كمية، وهنا يتفق معظم المحللين على حقيقة أن الشركات الصينية لديها ميزة صافية مقارنة بشركات الدول الأخرى.[5]

3. الإطار العام للتنافس الاستراتيجي الصيني– الأميركي

أصبح التنافس بين الولايات المتحدة الأميركية والصين نموذجًا للعلاقات الدولية على مدى العامين الماضيين، فهو يشكل مناقشات استراتيجية وديناميكيات وسياسية وعسكرية واقتصادية حقيقية، ومن المرجح أن يستمر لبعض الوقت، وهذا لا يعني أن المنافسة بين واشنطن وبكين أو حتى التنافس بين القوى العظمى بشكل عام هي التي تحدد جميع المشاكل والصراعات الدولية الأخرى، لكن التنافس غالبًا ما يشكل العدسة التي ينظر من خلالها الفاعلون الآخرون إلى التطورات والأحداث المهمة، ويمكن القول على الأقل بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية، أن التنافس الاستراتيجي مع الصين قد هزم نموذج "الحرب على الإرهاب" الذي ساد منذ عام 2001.

في سياق متصل، أثرت أزمة فايروس كورونا مثل أي أزمة عالمية على أنماط الحوكمة والتعاون الدوليين، وربما على هياكل النظام الدولي، من الممكن – ولكن ليس من المؤكد بأي حال من الأحوال – أن تداعيات الأزمة قد تشهد في الواقع تعزيز هياكل الحوكمة العالمية في مجالات السياسة المنفردة، لا

سيما فيما يتعلق بالصحة العالمية، ولا يمكن أن يحدث هذا بدون موافقة معظم إن لم يكن كل القوى الكبرى، ولكن حتى مع زيادة التعاون في بعض مجالات السياسة، فمن المرجح أن يظل التنافس بين الولايات المتحدة الأميركية والصين – إن لم يكن هو – قضية حاسمة في العلاقات الدولية لبعض الوقت في المستقبل، في بعض المناطق قد يؤدي الوباء بالفعل إلى تأجيج المنافسة، ويظهر هذا بالفعل في المجال الأيديولوجي حيث تسلط الصين بعد أن تعرضت لأول مرة لانتقادات بسبب الطريقة التي تعاملت بها مع تفشي الفيروس الضوء على مزايا نظام الحكم الخاص بها – السلطوي – في الاستجابة لمثل هذه الأزمات، كما قد تشهد مرحلة تفشي الوباء أيضًا اكتساب بعض الدول القوة الناعمة من خلال إظهار التضامن، بينما يفقد البعض الآخر بعضًا منها لعدم القيام بذلك.

حيث أنه منذ عام 2017، تم التعامل مع الصين على أنها "منافس استراتيجي طويل الأجل" في وثائق الحكومة الأمريكية الرسمية"strat-egy"، وفي "إعلان لندن الصادر في ديسمبر 2019"، تحدث الناتو لأول مرة عن التحديات والفرص التي يمثلها نفوذ الصين وسياساتها الدولية[6]، كما أن النخبة السياسية في الصين مقتنعة بأن الولايات المتحدة الأميركية تسعى على أقل تقدير لمنع أي توسع آخر للنفوذ الصيني، وبينما تبرز الخلافات حول السياسة التجارية والتوازنات التجارية بشكل بارز في تصريحات رئيس الولايات المتحدة وتؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد العالمي إلا أنها في الواقع تعرب عن استيائها ولكن جانبًا واحدًا من التنافس وليست الأهم بأي حال من الأحوال فالصراع متعدد الأبعاد وليس له بعد واحد.[7]

1.3 البعد التكنولوجي للتنافس الصيني –الأميركي:

يعتبر البعد التكنولوجي للمنافسة أعمق وأخطر وسوف يستمر حتى بعد أي حل مفترض للنزاعات التجارية، كون الامتيازات المطلقة والنسبية على المحك، كمسألة من الذي سيؤمن أكبر من السوق العالمي على المدى الطويل، على سبيل المثال من خلال تحديد المعايير الفنية ودائما ما تكون المنافسة التكنولوجية مسألة أمنية ولا يوجد تفسير آخر معقول لتعقد المنافسة وانعدام الثقة المتزايد الذي أدى في الوقت نفسه إلى تقييد التبادل والتعاون بشكل ملحوظ في المجال التكنولوجي، كما ترتبط هذه المنافسة أيضًا بالمسائل الجيوسياسية بالمعنى التقليدي أي "مجالات التأثير السياسية التقنية" المبنية على المنتجات والخدمات الرقمية ولم تعد إقليمية بحتة، ولكنها لا تزال تسمح بإبراز القوة الجيوسياسية والدولية التي توجب ترسيخ التبعيات.

في هذا الصدد، ترتبط مسائل تطوير واستخدام التقنيات بشكل متزايد بالجوانب السياسية والأيديولوجية، لتصبح جزءًا من معارضة نظام أو منافسة منهجية تتعلق بالنظام الداخلي والعلاقة بين الدولة والمجتمع وبين الحكومة والمحكومين، كعلاقة بين البعدين السياسي/ الأيديولوجي، الذي يقع في منافسة عالمية بين الليبراليين والنماذج الديمقراطية من جهة والسلطوية من جهة أخرى، وفي كل مكان، بما في ذلك

أوروبا قد يكون هذا نقاشًا داخليًا ظاهريًا، لكن يتم تحديده من خلال الاستقطاب بين الولايات المتحدة الأميركية والصين، ومن الواضح أن الدفاع عن القيم الديمقراطية والعناصر الليبرالية في النظام العالمي ليس أولوية بالنسبة لرئيس الولايات المتحدة الأميركية الحالي "دونالد ترامب"،"Donald Trump"، لكن بالنسبة للكونغرس فإن هذه المخاوف هي في مقدمة ومركز التنافس الصيني الأمريكي، ويعمل كلا المجلسين على تعزيز سياسات أكثر حسما في هذا الصدد كان آخرها قانون هونغ كونغ لحقوق الإنسان والديمقراطية في نوفمبر2019.[8]

في السياق ذاته، يتسم الجدل الدائر في الولايات المتحدة الأميركية بالخوف من صعود الصين واحتمال تجاوزها للولايات المتحدة كما أن النخب الصينية لا تزال تشعر أيضًا بعدم الأمان والتهديد من القيم الليبرالية ووجهات النظر العالمية، ولا يزال هذا هو الحال على الرغم من أن الصين دحضت التوقعات الليبرالية للغرب بأن الديمقراطية وسيادة القانون ستظهر تلقائيًا بشكل أو بآخر إذا تطورت الدولة اقتصاديًا وولدت ازدهارًا متزايدًا، كما كان نموذج التنمية الصيني ناجحًا لا تزال القيم الليبرالية جذابة خاصةً للشباب المتعلمين جيدًا والناشطين في المجتمع الصيني، وهذا ما يفسر توتر القيادة الصينية بشأن هونج كونج وخوفها المبالغ فيه على ما يبدو من الثورات الملونة وجهودها الشاملة لتأمين قبضتها على السلطة وإنشاء مجتمع متناغم بشكل مثالي من خلال الوسائل التكنولوجية[9].

4.مداخل فهم التنافس الصيني–الأميركي حول تكنولوجيا الجيل الخامس

1.4 المدخل الاقتصادي:

شرعت الولايات المتحدة الأميركية في تطوير علاقاتها الاقتصادية مع الصين عبر سياق شكلته ثلاثة اتجاهات، حيث ينحصر الاتجاه الأول في التصالح الأمريكي – الصيني الذي انطلق في جويلية 1971 بزيارة "هنري كسينجر"،"Kissinger Henry" لبكين التي تلاها في أكتوبر من العام نفسه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بالاعتراف بالصين الشعبية وحصولها على مقعد الصين الدائم في مجلس الأمن، وأعقبت ذلك زيارة "ريتشارد نيكسون" "Nixon Richard" لبكين 1972 وإقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما في 1979، والثاني في سياسات الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها الصين في أعقاب وفاة "ماو تسي تونج" 1976، والتي استهدفت تفكيك ملكية الدولة وتبني عناصر من اقتصاد السوق في إطار سيطرة الدولة على العملية الإنتاجية والانفتاح على السوق العالمي، وقد بدأت تحولات مترددة في الثمانينات التي عرفت تدفقات للاستثمارات الأجنبية في حدود 2.2 بليون دولار فقط فيما بين 1984–1989، وفى عام 1986 تقدمت الصين بطلب الانضمام لاتفاقية التجارة والتعاريف الجمركية – الجات، وفي التسعينات أطلق "دينج" عملية إعادة هيكلة داخلية وتسريعا للعولمة واندماجا في النظام الاقتصادي العالمي، وفي إطارها تدفقت الاستثمارات الخارجية حتى وصلت إلى 30 بليون دولار.[10]

أما الاتجاه الثالث ويتعلق برؤية واشنطن السياسية للصين، حيث كان العالم في مطلع التسعينات يبدو مطواعا للإرادة الأمريكية، وفي هذا السياق اتجهت واشنطن صوب الصين مسلحة بعدة مفاهيم ساهمت في تشكيل توجهاتها، منها "إجماع واشنطن" الذي ولد عبر توافق الإدارة الأمريكية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حول السياسات التي ينبغي على دول الجنوب اتباعها، والتي تتنبأ بأن الحزب الشيوعي الصيني ما إن يشرع في مسيرة التحديث الاقتصادي والإصلاح السياسي المؤسسي، حتى يحل به ما حل بقرينه السوفييتي ويأخذ في الانهيار لتنفتح أبواب الصين بلا قيود، وهي قناعة دعمتها نظريات للتحول الديمقراطي طرحت تلازم الإصلاحين الاقتصادي والديمقراطي، وهكذا انطلقت الولايات المتحدة الأميركية متخيلة قدرتها على توجيه المسيرة الصينية.

على ذلك، انطلاقا من العقد الأخير من القرن الماضي والأول من الجديد، لن تجد الولايات المتحدة الأميركية مشاكل كبرى في التطور الاقتصادي المكثف لعلاقاتها الصينية، فيما بين عامي 1986 – 2019 ازداد حجم صادرات بضائعها للصين من 3.106 مليار دولار إلى91.011 مليار، مقابل ارتفاع حجم وارداتها من 4.771 مليار إلى 345. 204 مليار، وارتفعت استثماراتها المباشرة من 11.14 مليار دولار عام 2000 إلى 116.52 مليار عام 2018 للدولة في المجال الاقتصادي، ولا تبدو قابلة للالتزام الحرفي بنمط دور الدولة الذي تسعى المؤسسات الأمريكية والدولية لفرضه عليها، في بلد وصلت فيه نسبة البحث العلمي من الدخل القومي إلى 2% عام 2016، بعد أن كانت 0.6% فقط عام 1996، أي أقل بنسبة 0.74 % من أمريكا، وبلد تمكن من تطوير فروع صناعية متقدمة تقنيا وتماثل قرينتها الأمريكية، ورغم كونه لا يزال متخلفًا عن أمريكا في قطاعات متعددة، يعيش حالة اليابان في السبعينات التي تخطتها سريعا، كما شرعت في تحديث عميق لقواتها العسكرية، وتمكنت من بناء قوة بحرية متطورة رافقتها تطلعات توسعية في بحر الصين الجنوبي، واطلاقها مشروعا ضخما للتوسع الاقتصادي "مبادرة الحزام والطريق"، بنى في إطارها شبكة طرق برية ضخمة وخط سكك حديدية يمتد من غرب الصين إلى غرب أوروبا عبر أوراسيا، وقام ببناء أو تشغيل 42 ميناء في 34 دولة يرتبط بالكثير منها بمناطق حرة[11].

شكل رقم 03: توقعات إيرادات سوق الجيل الخامس

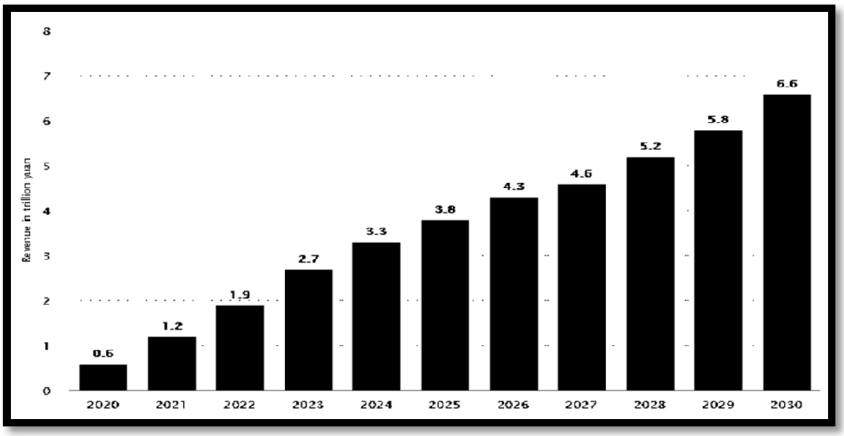

المصدر:https://www.statista.com

في عام 2020، قدرت إيرادات سوق الجيل الخامس في الصين بحوالي 0.6 تريليون يوان، والتي كان من المتوقع أن ترتفع إلى 6.6 تريليون يوان بنهاية العقد المقبل، من المتوقع أن تنمو عائدات السوق بأكبر قدر في عام 2021، لتضاعف الإيرادات في العام الثالث فقط منذ إدخال الجيل الخامس في الصين، فإلى جانب التقدم السريع لتكنولوجيا الإنترنت عبر الهاتف المحمول في العقد الماضي طال انتظار إدخال اتصال الجيل الخامس في السنوات القليلة الماضية، ومن المتوقع أنه في السنوات الخمس المقبلة سيرتفع عدد اشتراكات الهاتف المحمول الجيل الخامس في جميع أنحاء العالم بشكل كبير من 37 مليون إلى ما يقرب من ملياري شخص، من بينها شمال شرق آسيا وحدها كان من المتوقع أن يمثل ما يقرب من مليار شخص، أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف مثيله في أمريكا الشمالية.

في النفس السياق، ومنذ طرح الهواتف الذكية من الجيل الخامس في الربع الثالث من عام 2019، ارتفعت المبيعات في الصين من 0.4 مليون وحدة إلى أكثر من 14 مليون وحدة في ثلاثة أرباع فقط، نظرًا لأن هذه الطرازات عادةً ما تكون أحدث الموديلات الرئيسية للبائعين، فإن هذه الهواتف الذكية تميل إلى أن تكون أغلى ثمناً، ومع ذلك يبدو أيضًا أن الأسعار تتناقص بمرور الوقت مع تزايد المنافسة في السوق.[12]

شكل رقم04: إيرادات شركة هواوي الصينية "2009-2018"

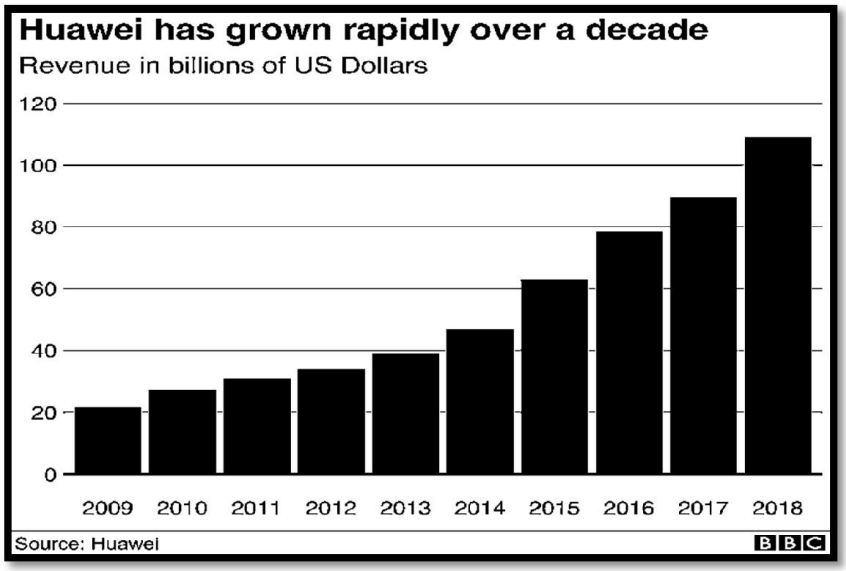

المصدر: -https://www.bbc.com/news/business

استنادا إلى ما سبق، نجد أن إيرادات "هواوي" "Huawei" الصينية وصلت نهاية عام 2018 إلى 108.5 مليارات دولار، لتحقق بذلك قفزة سنوية بمعدل الربح السنوي يبلغ 21%، وتتمتع "هواوي" اليوم

بعضوية في أكثر من380 مؤسسة متخصصة في صناعة الجيل الخامس حيث تشغل أكثر من 300 منصب رئيسي وتقدّم ما يزيد على 6000 مقترح سنوياً وتسبق غيرها من الشركات في عدة مجالات منها شبكات اتصالات البيانات اللاسلكية والضوئية والأجهزة الذكية.[13]

كما قالت الشركة إن إيراداتها للعام بأكمله ستقفز على الأرجح بنسبة 18% في عام 2019 إلى 850 مليار يوان (121.72 مليار دولار)، أي أقل من توقعاتها السابقة، حيث أدى حظرها في الولايات المتحدة إلى كبح النمو وتعطيل قدرتها على الحصول على أجزاء رئيسية، كما كانت "هواوي" قد شحنت 240 مليون هاتف ذكي في 2019بزيادة 20% عن عام.2018[14]

2.4 المدخل التقني:

يعد نظام الجيل الخامس النظام الأحدث للاتصالات اللاسلكية، ولا توفر هذه الخدمة حالياً إلا خمس شركات، هي هواوي و ZTE (الصينيتان) ونوكيا (الفنلندية) وسامسونغ (الكورية الجنوبية) وأريكسون (السويدية)، وقد دخل النظام الجديد حيز الاستخدام في أبريل/نيسان 2019 في كوريا الجنوبية.[15]

وعليه، تؤكد الولايات المتحدة الأميركية إن "هواوي" منخرطة في أنشطة مضادة للأمن القومي أو مصالح السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية، وبالتالي منعت الشركات الأمريكية من التزود بأجهزتها إلا بعد موافقة الحكومة، لكن الخبراء التقنيون يؤكدون أن شبكات الجيل الخامس هي أحد الأسباب الرئيسية للتوتر بين الصين والولايات المتحدة الأميركية، هذه الأخيرة وجدت نفسها متأخرة عن تلك التقنية، بينما تصدرت فيها الصين، وصنعت لنفسها موطئ قدم لإمداد التقنيات الخاصة بشبكات الجيل الخامس لعدد من دول العالم، منها دول أوروبية حليفة للولايات المتحدة الأميركية، وكان الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" أعلن عن مبادرات جديدة لدفع تقنيات الجيل الخامس في الولايات المتحدة الأميركية وقال إن الأمر يتعلق بسباق وبلاده يجب أن تربحه، وقال في حديث بالبيت الأبيض "لا يمكننا السماح لأي دول أخرى أن تتفوق على الولايات المتحدة الأميركية في هذه الصناعة القوية المستقبلية، إننا الرواد في كثير من الصناعات من هذا النوع وببساطة لا يمكننا أن نسمح بحدوث ذلك."

ويبدو أن الصين تتربع على رأس قائمة "الدول الأخرى" التي أشار إليها الرئيس الأمريكي، والتي تعتبر واحدة من الدول الرائدة في تقنيات الجيل الخامس، من خلال العملاق الصيني "هواوي"، الذي استهدفته العقوبات الأمريكية الأخيرة.

كما تستثمر "هواوي" كل عام ما بين 10 و15% من عائدات مبيعاتها على البحث والتطوير، وأنفقت 13.8 مليار دولار على البحث والتطوير في 2017، و15 مليار دولار العام الماضي، وبدأت هذه الاستراتيجية تؤتي ثمارها، فوفقاً للبيانات الرسمية الصادرة من "المنظمة العالمية للملكية الفكرية"، سجلت الشركة قرابة 5 آلاف و400 براءة اختراع في مؤسستها في العام 2018، لتحل في المرتبة الأولى عالمياً،[16]

كما تحولت "هواوي" الصينية بكل هدوء إلى أحد أبرز مورّدي المعدات التي تشكل عصب شبكات الاتصال اللاسلكية، تحديداً في الأسواق النامية بفضل أسعارها المنافسة، ومكنت معدات المتطورة "هواوي" من اختراق أسواق الدول المتقدمة مثل بريطانيا وألمانيا.

وعلى الرغم من الضغوط الأميركية نجحت الشركة في توقيع 40 عقداً تجارياً لتركيب شبكات، وشحن أكثر من 70 ألف محطة اتصالات أساسية لشبكات الجيل الخامس إلى العملاء في جميع أنحاء أوروبا والشرق الأوسط ودول في آسيا، وتعد أوروبا أكبر سوق لهواوي خارج الصين، وتعتبر معداتها جزءاً أساسياً من البنية التحتية اللاسلكية في القارة.

كما عمل الصينيون طويلا على أن يصبحوا مستقلين في مجال التكنولوجيا بموجب خطة الصين 2025، ولكن الطريقة التي تعامل بها الأمريكيون مع شركة "هواوي" وغيرها من الشركات الصينية عجّلت من مساعي الصين للحصول على الاستقلال الكامل في التكنولوجيات الرئيسية، وقد أعلن الصينيون عن خطط لإنشاء نظام تشغيل خاص بهم بحلول عام 2022، وأغلق هذا الباب على شركة IBM وMicrosoft وDell وشركات أمريكية أخرى.

علاوة على ذلك، تخطط الصين لبناء رقائق السيليكون الخاصة بها، وضاعفت من رواتب الآلاف من مهندسي الرقائق التايوانيين والانتقال إلى الصين على مدى السنوات القليلة الماضية، ويتوقع المحللون الأمريكيون أن الصين ستحقق خلال خمس إلى سبع سنوات استقلالاً في صناعة الرقائق، ومن خلال اتباع هذه الإجراءات، ستحقق الصين مكاسب ضخمة من الاقتصاد الجديد للذكاء الصناعي.[17]

3.4 المدخل التجاري:

منذ تولي الإدارة الأمريكية الحالية الحكم وهي ترفع شعار "أمريكا أولا"، وتتخذ من العجز في الميزان التجاري، وحقوق الملكية الفكرية، والأمن القومي الأمريكي كخلفية لإثارة الاحتكاكات التجارية مع الصين وشركاتها، وقد أظهرت أمريكا تناقضا صارخا بين أقوالها وأفعالها مرارا وتكرارا، و ما فتئت تُمارس ضغوطاً متزايدة على الجانب الصيني بل إن أمريكا لم تنتظر نتيجة المفاوضات التجارية الثنائية وكانت المبادرة إلى رفع الرسوم الجمركية من 10% إلى 25 % على واردات صينية بقيمة 200 مليار دولار، كما قامت بالإعداد لفرض رسوم على سلع صينية إضافية بقيمة 300 مليار دولار مشعلة بذلك شرارة أكبر حرب تجارية في تاريخ الاقتصاد العالمي، هذا بالإضافة إلى استخدام أمريكا كل قوتها كدولة لتشويه سمعة شركة "هواوي" الصينية الخاصة، والتي يشكل عدد العاملين في مجال البحث والتطوير حوالي 45% من 180 ألف موظف مجموع عمالها على المستوى العالمي، وتستثمر الشركة حوالي 15٪ من إيرادات مبيعاتها في البحث والتطوير، وتخطط مستقبلا لاستثمار 10–20 مليار دولار أمريكي سنويًا في البحث والتطوير، وتتقدم هواوي في مجال تقنيات الاتصالات على منافسيها بسنتين على الأقل في هذا المجال ،كما حافظت شركة

"هواوي" على تعاون جيد مع الحكومات والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في أكثر من 170 دولة حول العالم.[18]

استنادا إلى ما سبق يمكن تصنيف الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأميركية إلى خمس مراحل رئيسة على النحو التالي:

- **الجولة الأولى** من التعريفات فرضت يوم 6 جويلية 2018 على ما قيمته 34 مليار دولار من كل جانب.
- **الجولة الثانية** من التعريفات يوم 23 أوت 2018 وفرضت فيها 16 مليار دولار من كل جانب.
- **الجولة الثالثة** من التعريفات يوم 17 سبتمبر 2018، وفرضت واشنطن فيها تعريفة مقدارها 10% على ما قيمته مئتا مليار دولار من واردات صينية، بدورها فرضت الصين تعريفات مماثلة على ما قيمته ستون مليار دولار من منتجات أميركية.

واتفقت الدولتان على فترة هدنة من بداية ديسمبر 2018 الماضي وحتى نهاية مارس 2019، على أن يحاول الطرفان التوصل لاتفاق جديد ينظم التجارة بين الدولتين.

- **الجولة الرابعة** من فرض التعريفات بدأت يوم 10 ماي 2019 وبمقتضاها فرضت واشنطن تعريفات بنسبة 25% على ما قيمته 200 مليار دولار من واردات صينية، وردت الصين في الأول من جوان 2019 بفرض 25% على ما قيمته 60 مليار دولار من المنتجات الأميركية.
- **الجولة الخامسة** انتهت مؤقتا يوم 11 أكتوبر 2019، وشملت إعلان "ترامب" شراء الصين ما تتراوح قيمته من أربعين إلى خمسين مليار دولار من المنتجات الزراعية سنويا، ومراعاة شروط وقوانين الملكية الفكرية، وإصدار تشريعات لضبط العملة الصينية.[19]

شكل رقم 05: تجارة السلع بين الصين والولايات المتحدة

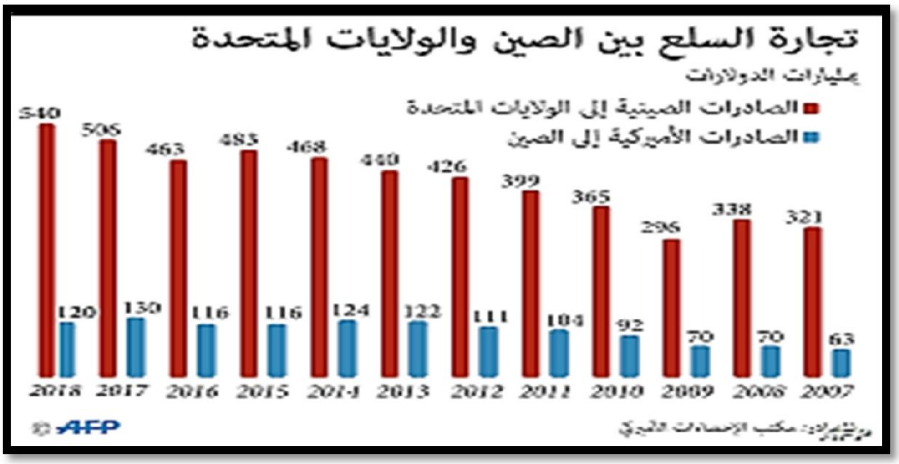

المصدر: https://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5700.html

حيث توضح هذه البيانات الرسمية من مكتب الإحصاء الأميركي أن الميزان التجاري بين البلدين يميل لصالح الصين، إذ بلغت الواردات الأميركية من الصين خلال الربع الأول من العام 2019 نحو 106 مليارات دولار، فيما بلغت قيمة الصادرات الأميركية للصين بحدود 26 مليار دولار.

وبلغت قيمة الواردات الأميركية من الصين نحو 540 مليار دولار في 2018، أي أن الولايات المتحدة الأميركية تستورد بضائع بما قيمته 1.5 مليار دولار يوميا من الصين، فيما كانت الصادرات الأميركية للصين أكثر من 120 مليار دولار وبنحو بضائع قيمتها 330 مليون دولار سنويا.[20]

شكل رقم06: الرسوم الجمركية الأميركية على السلع الصينية

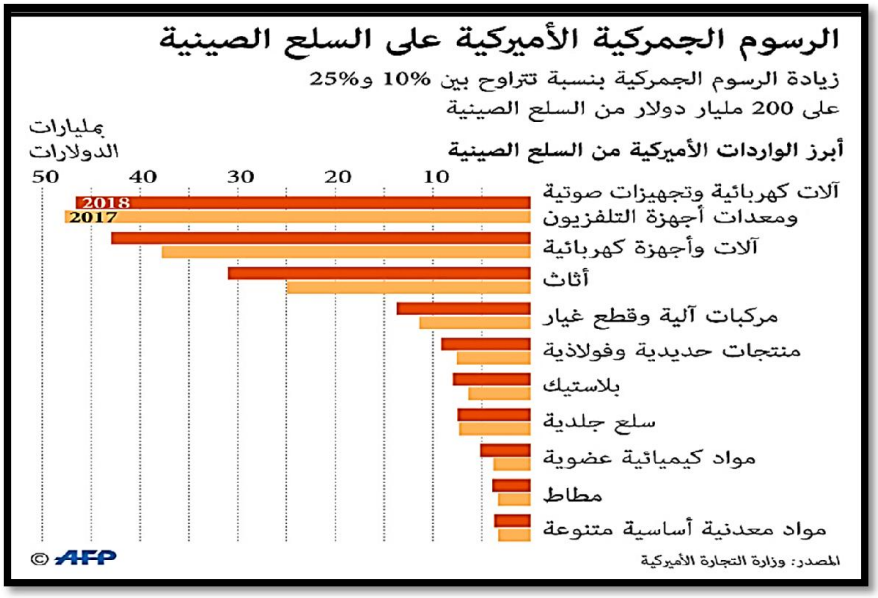

المصدر:https://arbne.ws/3h7OvCR

من الملاحظ أن الولايات المتحدة الأميركية تبذل قصارى جهدها لتقييد قدرة الصين على تولي زمام المبادرة في مجال الصناعات التكنولوجية وخصوصا أنظمة الذكاء الاصطناعي التي ستبنى تلقائيا على تكنولوجيا الجيل الخامس[21]، وذلك لأن هذه التقنية مهمة تماماً مثل محرك البخار والكهرباء ورقاقة السيليكون، وهذه التقنيات هي المحركات للإنتاج وللنمو الاقتصادي، وهكذا فإن الحرب التجارية الحالية هي أكثر من مجرد حرب تجارية لمواجهة التوازن التجاري بين أمريكا والصين، بل فوق ذلك هي حرب تقنيات وخاصة الجيل الخامس، ومن المرجح حسب المعطيات الحالية أن يصبح للعالم نظام تكنولوجي ثنائي القطب، الغرب بقيادة أمريكا، وبقية العالم بقيادة الصين، وإذا هيمن النظام التكنولوجي الصيني على أوراسيا، فإن احتمالية تهديد الصين للأولويات الأمريكية في هذا المجال ستزداد بشكل أوسع.

كما يتوقع أن ترفع الرسوم الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة الأميركية على البضائع الصينية إنفاق العائلة الأميركية بـ 767 دولار سنويا، وفقا لدراسة أعدتها شركة الاستشارات الاقتصادية " trade partnership"، وتشير الدراسة التي أعدها اقتصاديون أميركيون إلى أن الدولار الأميركي سيخسر 0.37 في المئة من قيمته من الناتج المحلي الإجمالي، فيما ستخسر الولايات المتحدة نحو 935 ألف وظيفة.

ووضعت الدراسة عدة سيناريوهات للحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأميركية والصين، والتي تتضمن رسوما جمركية عقابية على البضائع من كلا الطرفين.

كما تتوقع الدراسة أنه في حال فرضت الولايات المتحدة الأميركية رسوما عقابية على جميع الواردات الصينية بنسبة 25 في المئة فإن العائلة الأميركية ستتكبد نحو 2294 دولار سنويا، فيما سيخسر الدولار الأميركي 1.01 في المئة من قيمته من الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن خسارة الاقتصاد 2.1 مليون وظيفة.[22]

5. الخاتمة:

تضمنت هذه الدراسة التركيز على نمط جديد من التكنولوجيا التي ستغير وتوسع من مفهوم الأمن ولو جزئيا، باعتبار تكنولوجيا الجيل الخامس مجالا غير معرف بشكل واضح لأغلب دول العالم بغض النظر عن الشعوب، وعلى الرغم من الامتيازات والفوائد الكبيرة التي تقدمها هذه التكنولوجيا فهي تخفي العديد من الجوانب الخفية التي تمثل تهديدا مباشرا أو غير مباشر سواء على الأفراد أو المجتمعات أو الدول بشكل عام، غير أن التهديد الأكبر هو إمكانية بروز صراع واسع بين العملاقين الاقتصاديين –الصين والولايات المتحدة الأميركية –، على أساس من سيتحكم في تكنولوجيا الجيل الخامس مستقبلا، وقد بدأت إرهاصات هذا الصراع انطلاقا من الحرب التجارية الكبيرة بين العملاقين، كما أنها تجاوزت التكنولوجيا وصولا إلى أبعاد متعددة قد تؤثر بشكل كبير على جيوسياسية العلاقات الدولية كون هذا التنافس يمس كل دول العالم تقريبا.

وقد خلصت هذه الدراسة في هذا المجال إلى عدة نتائج يمكن تحديدها فيما يلي:

1- تكنولوجيا الجيل الخامس تعتبر أعقد تكنولوجيا اتصال توصل إليها العالم بفضل الأبعاد التي ستتدخل فيها سواء التكنولوجية أو الاقتصادية أو التجارية أو الجيوسياسية.

2- تكنولوجيا الجيل الخامس تمثل أحد المجالات التي قد تعتبر مستقبلا كمجال للدراسات الأمنية نظرا للتهديدات الأمنية الكبيرة التي يطرحها الاعتماد عليها، وكذا الإنكشافات الأمنية على المستوى الشخصي والحكومي والمجتمعي في كل دول العالم.

3- التنافس بين الصين والولايات المتحدة الأميركية أصبح خلال الفترة الأخيرة نموذجا للعلاقات الدولية، حيث يشكل مناقشات استراتيجية وسياسية وعسكرية واقتصادية متشعبة ومترابطة بشكل قد يحدد ولو بشكل جزئي ملامح الفترة المقبلة من مسار العلاقات الدولية.

4- يمثل البعد التكنولوجي أعمق وأخطر الأبعاد في التنافس بين الصين والولايات المتحدة الأميركية كونه يتشعب إلى باقي الأبعاد الأخرى وخصوصا الاستراتيجية والأمنية والتجارية والاقتصادية، وهي الأبعاد التي تمثل محرك العلاقات الدولية المعاصرة.

5- التخوف الأساسي للولايات المتحدة الأميركية هو الصعود السريع للصين في النظام الدولي، وما يدعمه حاليا هو الفجوة الكبيرة بين الصين الولايات والمتحدة في سرعة التطور في مجال تكنولوجيا الجيل الخامس حيث تعتبر الصين متقدمة بشكل واسع عن الولايات المتحدة الأميركية في إنتاج واستخدام وكذلك ترويج هذه التكنولوجيا في العالم.

6- الهدف الأساسي للولايات المتحدة الأميركية حاليا هو إبطاء هذه السرعة الصينية المخيفة في مجال تكنولوجيا الجيل الخامس حتى تتسنى مجاراتها، أو كون هذه التكنولوجيا ستتيح للصين السيطرة أو على الأقل التحكم في جانب كبير من الحياة الشخصية للأفراد والحكومات والشركات كونها المسيطر الرئيسي على هذه التكنولوجيا.

7- الهدف الأساسي للصين من وراء تطوير تكنولوجيا الجيل الخامس أو السيطرة عليها ليس فقط مرتكزا على الجوانب التقنية أو التجارية أو التكنولوجية، بل يتعداه إلى الجوانب الجيوسياسية حيث تعتبر الصين نفسها نموذج مغايرا للولايات المتحدة الأميركية بإمكانها قيادة العالم أو على الأقل منافسة الولايات المتحدة الأميركية في هذا المجال، باعتبار الصين قد تجاوزت الاعتبارات القيمية التي كانت تستخدمها الولايات المتحدة الأميركية ضدها خصوصا مسألة الديموقراطية وحقوق الإنسان، وذلك عبر الجوانب الاقتصادية وهجرة الشركات الأميركية أو فروعها إلى الصين قصد تقليل كلفة الإنتاج، وهو ماساهم في تقوية الصين أمام الولايات المتحدة.

8- استمرار التنافس بين الصين والولايات المتحدة الأميركية حول تكنولوجيا الجيل الخامس قد يتحول إلى صراع متعدد الأبعاد نظرا للتوقيت الذي أطلقت فيه هذه التكنولوجيا خصوصا بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية التي تشهد العديد من الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فترة حكم " دونالد ترامب"، الذي يعتبر وإدارته من أهم الأسباب التي عقدت العلاقات بين الولايات المتحدة الأميركية والصين، غير أن تكنولوجيا الجيل الخامس قد تتعدى قوة الولايات المتحدة الأميركية في مواجهة الصين كونها ستتوجه مباشرة إلى المواطن والمجتمع الأميركي، وهو الأمر الذي كان مستبعدا في كل الصراعات التي شهدتها الولايات المتحدة الأميركية سابقا.

6. الهوامش:

1.إنترنت الأشياء Internet Of Things هو مفهوم متطور لشبكة الإنترنت بحيث تمتلك كل الأشياء في حياتنا قابلية الاتصال بالإنترنت أو ببعضها البعض لإرسال و استقبال البيانات لأداء وظائف محددة من خلال الشبكة الإنترنت فهي تمثل

العالم الذي بدأنا نعيش بعض من جوانبه حالياً حيث أن بعض الأشياء التي نستخدمها أصبح لديها قدرة الاتصال بالإنترنت، مثلاً الساعات ، التلفزيونات، إسوارات اليد، النظارات و غيرها.

2.Cyber security And Infrastructure Security Agency, Overview Of Risks Introduced By 5g Adoption In The United States , Washington ,The Department of Homeland Security, 2019,p3.

3. روسمان جيم، **ما هي شبكات الجيل الخامس؟** https://bit.ly/2CSc0Bl ، (تاريخ التصفح: 2020/05/15).

4. Cyber security And Infrastructure Security Agency, Op.Cit P3

5.Mariani Lorenzo and Bertolini Micol, The US–China 5G Contest: Options for Europe, Istituto Affari Internazionali, IAI PAPERS 19 | 16 - SEPTEMBER 2019, P06.

6. "London Declaration Issued by the Heads of State and Government Participating in the Meeting of the North Atlantic Council in London 3–4 December 2019", press release 115, 4 December 2019, https://bit.ly/3lncxMK (accessed 9 June 2020).

7.Lippert Barbara and Volker Perthes, Dimensions of Strategic Rivalry: China, the United States and Europe's Place, Berlin, German Institute for International and Security, SWP Research Paper 4 April 2020, p5.

8. يقول القانون إن هونغ كونغ جزء من الصين، لكن لديها نظام قانوني واقتصادي منفصل إلى حد كبير، وتضمن أيضا وجوب إجراء "المراجعة السنوية لتقييم ما إذا كانت الصين قد قلصت من الحريات المدنية وسيادة القانون في هونغ كونغ وهي الأشياء التي يحميها القانون الأساسي لهونغ كونغ"، وينص القانون أيضا على أنه ينبغي السماح لسكان هونغ كونغ بالحصول على تأشيرات دخول إلى الولايات المتحدة، حتى لو صدرت ضدهم مذكرات اعتقال لمشاركتهم في الاحتجاجات غير العنيفة.

9. Ibid, p7

10. صلاح أبو النار، **أبعد من سياسات ترامب: مسارات الصراع الأمريكي – الصيني**، على الرابط: https://bit.ly/2E70YIm (تاريخ التصفح: 2020/08/23).

11.المرجع نفسه.

12.Estimated revenue of 5G market in China from 2020 to 2030, retrieved from: https://bit.ly/3atqTX1 (accessed: 13/08/2020)

13. اللبابيدي وائل، **الجيل الخامس تشعل صراع هيمنة بين الصين وأمريكا**، جريدة البيان، العدد 14123، 17 فبراير 2019، ص08.

14. **رغم أزمتها هذا العام.. هواوي تكسر التوقعات**، على الرابط: https://bit.ly/3fX3qPa (تاريخ التصفح:2020/09/03).

15.Springborg Morten, The new Tech War and the geopolitics of 5G, Copenhagen, White Paper C World Wide Asset Management, 2019,P02

16.**شبكات الجيل الخامس.. هل هي عقدة التوتر بين الصين والولايات المتحدة؟**، على الرابط: https://bit.ly/3i7GSfx (تاريخ التصفح: 2020/08/13).

17. الاتفاق التجاري بين أمريكا والصين، جريدة التحرير، على الرابط: https://bit.ly/2Fjvob0 (تاريخ التصفح : 2020/08/15).

18. زهانغ جيان غو، **حقيقة الحرب التجارية الأمريكية الصينية، منتدى التعاون الصيني العربي**، على الرابط: https://bit.ly/316vgUV (تاريخ التصفح:2020/08/15)

19.محمد المنشاوي، **6 خطوات تشرح الحرب التجارية الأميركية الصينية وتستشرف مستقبلها**، على الرابط: https://bit.ly/3aBw5bp ، (تاريخ التصفح: 2020/08/07).

20. U.S Census Bureau, Trade in Goods with China, retrieved from: https://bit.ly/2Q3I7Ry (Accessed on.(:

21.Sun Hai yong, U.S.-China Tech War Impacts and Prospects, China Quarterly of International Strategic Studies Vol. 5, No. 2, 2019,P203

22. **حرب التجارة بين أميركا والصين**، على الرابط: https://arbne.ws/30eRL98 (تاريخ التصفح: 2020/08/25)

7. قائمة المراجع:

1. باللغة العربية:

1. أبو النار صلاح، **أبعد من سياسات ترامب: مسارات الصراع الأمريكي – الصيني**، على الرابط: https://bit.ly/2E70YIm، (تاريخ التصفح: 2020/08/23).

2. **الاتفاق التجاري بين أمريكا والصين، جريدة التحرير**، على الرابط: https://bit.ly/2Fjvob0 آخر اطلاع: 2020/08/15)

3. زهانغ جيان غو، **حقيقة الحرب التجارية الأمريكية الصينية، منتدى التعاون الصيني العربي**، على الرابط: https://bit.ly/316vgUV، (تاريخ التصفح:2020/08/15).

4. **حرب التجارة بين أميركا والصين**، على الرابط: https://arbne.ws/30eRL98 (تاريخ التصفح: 2020/08/25).

5. المنشاوي محمد، **6 خطوات تشرح الحرب التجارية الأميركية الصينية وتستشرف مستقبلها**، على الرابط: https://bit.ly/3aBw5bp ،(تاريخ التصفح: 2020/08/07).

6. اللبابيدي وائل، **الجيل الخامس تشعل صراع هيمنة بين الصين وأمريكا**، جريدة البيان، العدد 14123، 17 فبراير 2019.

7. روسمان جيم، روسمان، جيم، **ما هي شبكات الجيل الخامس؟ ستدخل تغييرات كبرى على الحياة والأعمال**، على الرابط: https://bit.ly/2CSc0Bl ، (تاريخ التصفح: 2020/05/15).

8. **رغم أزمتها هذا العام هواوي تكسر التوقعات**، على الرابط: https://bit.ly/3fX3qPa ، (تاريخ التصفح:2020/09/03).

9. **شبكات الجيل الخامس.. هل هي عقدة التوتر بين الصين والولايات المتحدة؟**، على الرابط: https://bit.ly/3i7GSfx (تاريخ التصفح: 2020/08/13).

2. باللغة الأجنبية:

1. Cyber security And Infrastructure Security Agency, Overview Of Risks Introduced By 5g Adoption In The United States , Washington ,The Department of Homeland Security, , 2019.
2. Estimated revenue of 5G market in China from 2020 to 2030, retrieved from: https://bit.ly/3atqTX1
3. London Declaration Issued by the Heads of State and Government Participating in the Meeting of the North Atlantic Council in London 3–4 December 2019", press release 115, 4 December 2019, retrieved from: https://bit.ly/3lncxMK .
4. Lippert Barbara and Volker Perthes, Dimensions of Strategic Rivalry: China, the United States and Europe's Place, Berlin, German Institute for International and Security, SWP Research Paper 4 April 2020.
5. Mariani Lorenzo and Bertolini Micol, The US–China 5G Contest: Options for Europe, Istituto Affari Internazionali, IAI PAPERS 19 | 16 - SEPTEMBER 2019.
6. Springborg Morten, The new Tech War and the geopolitics of 5G, Copenhagen, White Paper C World Wide Asset Management, 2019.
7. Sun Hai yong, U.S.-China Tech War Impacts and Prospects, China Quarterly of International Strategic Studies Vol. 5, No. 2, 2019.
8. U.S Census Bureau, Trade in Goods with China, retrieved from: https://bit.ly/2Q3I7Ry

مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (05) / العـدد: (01)، (2021) ص 106 - 121

الآثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لجائحة كورونا بالمغرب: مساهمة في تصور النموذج التنموي الجديد

The economic, social and psychological impacts of the Corona pandemic in Morocco: a contribution to the perception of the new development model

يوسف عاشي [1*]، أسام كناش [2]

[1] جامعة مولاي اسماعيل مكناس، (المغرب)، youssefachi1992@gmail.com

[2] جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس، (المغرب)، oussamgy@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2020/11/19 تاريخ قبول النشر: 2020/12/16 تاريخ النشر: 2021/ 06/07

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى مقاربة موضوع تجليات انتشار وباء كوفيد 19 في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، وفي مستوياتها المجالية من خلال تتبع انتشار الوباء عبر الزمان والمجال، والكشف عن وضعية المواطنين الاقتصادية ومدى تأثرهم بالجائحة وأشكال تكيفهم مع، ويسعى إلى الإسهام بمقترحات عملية في تصور النموذج التنموي الجديد انطلاقا من الدروس المستخلصة من حالة الحجر الصحي نتيجة تفشي الوباء، وذلك اعتمادا على مقاربة إحصائية ترتكز على معطيات استمارة إلكترونية، لما تتيحه من إمكانيات فيما يخص سرعة جمع المعطيات، وكذا ملاءمتها لوضعية الحجر الصحي.

الكلمات مفتاحية: وباء كوفيد 19؛ النموذج التنموي الجديد؛ الاقتصاد الاجتماعي؛ الإدارة الرقمية.

Abstract:

This article approaches the topic of the manifestations of the spread of the epidemic Covid 19 in its social, economic and psychological dimensions, and in its domain levels by tracking the spread of the epidemic through time and field, and to reveal the economic status of citizens and the extent of their vulnerability and the forms of their adaptation to the pandemic. It also seeks to contribute practical proposals in visualizing the new development model based on lessons learned from the state of quarantine as a result of the epidemic, through a statistical approach based on the data of an electronic form, because of the capabilities it provides with regard to the speed of data collection, as well as its relevance to the quarantine situation.

Keywords: Epidemic of Covid 19; the New Development Model; the Social Economic; Digital Management.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يعيش العالم اليوم على إيقاع مختلف مرتبط بظرفية استثنائية في ظل ظهور وانتشار وباء كوفيد 19 أو ما يسمى بجائحة كورونا المستجد بالمفهوم التداولي للظاهرة، هذا الوباء الذي فرض على الدول كما على الشعوب إقامة جبرية كونية[1]. فمع الظهور المفاجئ لهذا الفيروس ستظهر معه أسئلة حارقة، ارتبطت في البداية بأصل ومنشأ الفيروس والمسؤول عنه وكيفية انتشاره، ثم أسئلة حول مصير العالم في ظل تزايد الضغط على القوى العظمى التي بدأت تبني تصورا لخسائرها المرتقبة، وصولا إلى السؤال الراهن حول تكييف نمط العيش والتعايش مع أزمة جائحة كورونا التي يبدو أنها ماتزال مستمرة.

وبالنسبة للمغرب، فقد سجل أول حالة له يوم 2 مارس 2020، ونظرا لموقعه المنفتح على أروبا، فقد عملت السلطات الحكومية منذ البداية على سن سياسة احترازية تجنبا لسنياريو أوروبا (إيطاليا، إسبانيا...) من خلال الإعلان عن حالة الطوارئ الصحية بشكل مبكر كسياسة وقائية استباقية تفاديا للأخطار الناجمة عن انتشار الوباء.

ترتب عن هذه الوضعية انخراط جميع الفعاليات وانطلاق مسلسل من الأبحاث حول سبل تكيف المجتمع مع الظرفية الراهنة المتسمة بانتشار فروس فتاك، وكذلك مع قرارات السلطات الحكومية القاضية بتطبيق الحجر الصحي كإجراء مرحلي لتدبير الظرفية العصيبة التي يشهدها العالم.

فتأثير الحجر الصحي على مختلف الفئات الاجتماعية يبدو متفاوتا وذلك حسب تراتبيتها وظروف عيشها وسكنها وطبيعة أسرتها. لكن يبدو أن الفئات الهشة أكثر تضررا من تطبيق الحجر الصحي، هذه الفئة التي تشتغل سواء في قطاعات اقتصادية مهيكلة أو غير مهيكلة والتي تأثر مدخولها بتداعيات الجائحة. كما أدى الهلع والارتباك المصاحبين لظهور وباء كورونا إلى الكشف عن عمق التضامن الاجتماعي. فبعد فرض الحجر الصحي ستظهر فئات عريضة تضامنا واسعا مع الأسر المعوزة والمتوقفة عن العمل على شكل مبادرات لأشخاص ذاتيين أو لهيئات وجمعيات، وذلك إلى حدود إحداث صندوق الدعم الخاص بجائحة كورونا كآلية لتقديم الدعم للفئات المتوقفة عن العمل.

ولقد رافق هذه الظرفية نقاش حول النموذج التنموي الجديد، خاصة وأن انتشار الجائحة قد كشف عن الهشاشة وانتشار الفقر والبطالة وأزمة السكن وأبان عن ضعف بعض القطاعات الحيوية وكذلك عن عدم وضوح الرؤية الاستراتيجية. فهي إذن محطة تاريخية لإعادة النظر في اختيارات النموذج التنموي الجديد وأولوياته، الذي يجب أن ينطلق من تشخيص الوضعية الراهنة المتسمة بالطوارئ كمدخل لبلورة نموذج تنموي يراعي جل الأبعاد ويأخذ بعين الاعتبار ما تم استنتاجه في الوضعية الراهنة خاصة مسألة الفوارق الاجتماعية والاختلالات المجالية.

أمام هذه الوضعية الاستثنائية وفي ظل تزايد تأثيرات الحجر الصحي وما بعده على الحياة اليومية للمواطنين، وسعيا لفهم أعمق لتداعيات الجائحة على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، ومن أجل الإسهام في تصور النموذج التنموي الجديد، سنحاول أن نجيب على التساؤلات التالية:

- ✓ كيف حاول المغاربة التعامل مع الظرفية الاستثنائية والتكيف مع إجراءات الحجر الصحي ؟
- ✓ ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من تفشي وباء كوفيد 19 والحجر الصحي ؟
- ✓ كيف يمكن لجائحة كوفيد 19 أن تساهم في إعادة تحديد أولويات النموذج التنموي الجديد ؟

لمقاربة هذا الإشكال، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي المقارن، وذلك لرصد ردود فعل المغاربة، وكيفية تعاملهم مع مرحلة الحجر الصحي، وأشكال تكيفهم مع نمط العيش الذي فرضته ظروف الجائحة، وذلك من خلال ملء استمارة إلكترونية لما تتيحه من إمكانيات فيما يخص سرعة جمع المعطيات، وكذا ملاءمتها لوضعية الصحي.

كما تم الاعتماد على البلاغات الصحفية الصادرة عن مختلف الوزرات في إطار تتبع الحالة الوبائية بالمغرب، إضافة إلى تقارير المندوبية السامية للتخطيط، واستعننا كذلك ببعض الأبحاث والدارسات الصادرة في هذا الشأن، وذلك من أجل مقاربة شمولية للموضوع.

واعتمدنا في هذه الدراسة على عينة تمثيلية مكونة من 520 مبحوثا من مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية والمهنية والعمرية للمغاربة، في المجالين الحضري والقروي، حيث شملت هذه العينة 71.7 ٪ من السكان الحضريين و 28.3 ٪ من القرويين، تمثل فيها نسبة الإناث 25.6 ٪.

2. تشخيص آثار الجائحة على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للمغاربة

1.2 الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن انتشار وباء كورونا

لا شك أن انتشار وباء كوفيد 19 قد أثر بشكل كبير على المنظومة الاقتصادية الوطنية، حيث أغلقت 6300 مقاولة أبوابها بشكل نهائي، وتوقفت 135000 مقاولة بشكل مؤقت، وبحكم أن النسيج الاقتصادي الوطني يتكون أساسا من المقاولات الصغرى والمتوسطة، فإن الجائحة أرغمت حوالي 98 ٪ من المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا على وقف أنشطتها بصفة مؤقتة أو نهائية، منها 72 ٪ من المقاولات الصغيرة جدا و26 ٪ من المقاولات الصغرى والمتوسطة[2]. مما أدى إلى تراجع الاستثمارات والصادرات وانهيار أرقام المعاملات والقيمة المضافة. نتج عن ذلك تسريح أزيد من 950000 مستخدم[3] وعامل، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على وضعية الأسر الاجتماعية والنفسية.

ولقد شرع المغرب في وقت مبكر لإحداث الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد 19" كآلية لدعم المتضررين من تداعيات الأزمة وفق شروط معينة، خاصة الفئات الهشة التي توقفت عن العمل ولا تتوفر على أي حماية اجتماعية، مع العلم أن عدد المشتغلين بالقطاع غير المهيكل يقدر بـ 4.3 مليون شخص[4]. والحال أن حدة التفاوتات وأعداد الفئات الهشة التي يعرفها المغرب تجعل معظم المغاربة عاجزين عن مواجهة أي أزمة محتملة، وهذا ما ظهر جليا لحظة زمن الوباء[5].

مبيان رقم 1: نسبة المسجلين بالضمان الاجتماعي أو التعاضدية أو المتوفرين على بطاقة الراميد RAMED

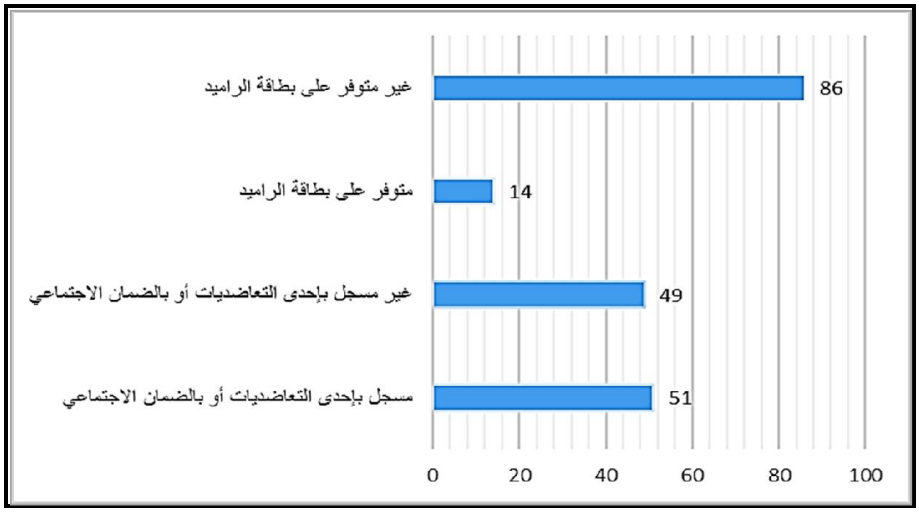

المصدر: البحث الميداني، ماي، 2020.

يبدو من خلال (المبيان رقم 1) أهمية المسجلين سواء بإحدى التعاضديات أو بصندوق الضمان الاجتماعي الذين تتجاوز نسبتهم 50 ٪ سواء من المشتغلين بالقطاع العام أو الخاص، لكن ما يثير الانتباه هو وجود فئة غير مسجلة سواء بالضمان الاجتماعي أو بإحدى التعاضديات، كما أن 86 ٪ لا يتوفرون على بطاقة الراميد[6]، كلها مؤشرات تعكس هشاشة الوضعية الاجتماعية والاقتصادية لدى فئة عريضة من المجتمع المغربي. خاصة وأن نسبة الأسر المسجلين بصندوق الضمان الاجتماعي يبلغ 6 ٪ فقط[7].

لقد عرى هذا الوباء هشاشة وضعف التغطية الاجتماعية لفئة عريضة من المغاربة سواء العاملين في القطاع المهيكل أو غير المهيكل أو العاطلين. فالأنظمة الاجتماعية بالمغرب لا تؤطر حالة الطوارئ الصحية ما طرح مجموعة من التساؤلات في بداية الأزمة[8].

مبيان رقم 4: طبيعة القطاعات التي يشتغل فيها المبحوثين

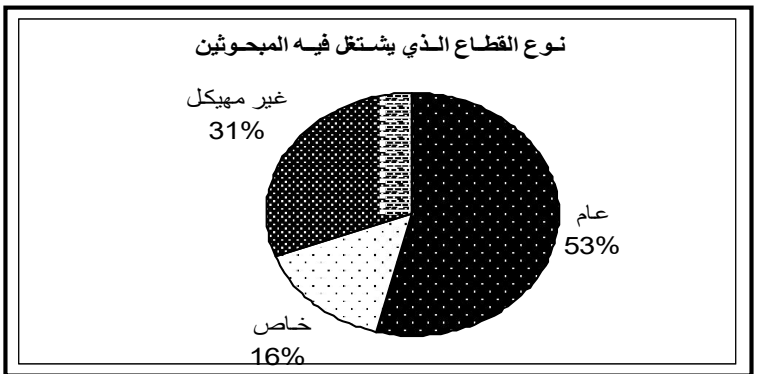

طبيعة القطاعات التي يشتغل فيها المبحوثين

مبيان رقم 5: المهن والوظائف المتأثرة بالتداعيات الاقتصادية للحجر الصحي

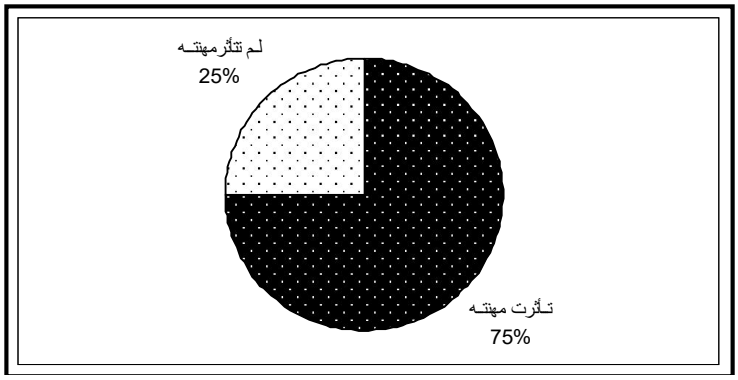

المصدر: البحث الميداني، ماي، 2020.

يبدو أن جائحة كورونا قد أثرت بشكل كبير على جل القطاعات الاقتصادية الحيوية والاستراتيجية سواء بالعالم القروي أو بالمجال الحضري، ويعتبر القطاع التجاري والخدماتي بما فيها القطاعات غير المهيكلة الأكثر تأثرا بقرار الطوارئ الصحية، حيث تأثرت مهنة 75 ٪ من المبحوثين، ولقد عملت الجائحة على تعميق الفوارق السوسيومجالية، إذ ازدادت نسبة الفئة الفقيرة بفقدان الفئة الهشة لمصادر دخلها، بسبب إجراءات الحجر الصحي وفرض حالة الطوارئ الصحية، إذ توقف الكثير من الحرفيين والعمال والتجار عن ممارسة عملهم بصفة مؤقتة أو نهائية. فإذا كانت الفوارق الاجتماعية والمجالية مقلقة قبل جائحة كورونا، فإن زمن الجائحة زاد في تعميقها بشكل صارخ[9].

مبيان رقم 6: نسبة الأشخاص الذين توقف مدخولهم والمستفيدين من الدعم

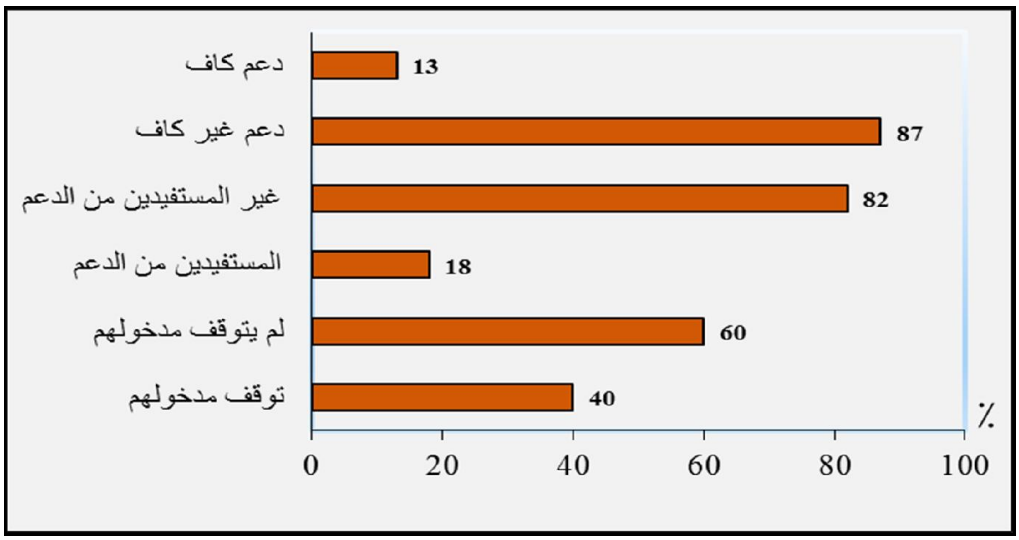

المصدر: البحث الميداني، ماي، 2020.

لقد توقف دخل 40 ٪ من المبحوثين، لكن 82 ٪ لم يستفيدوا من الدعم المخصص للمتضررين من جائحة كورونا، الذي لم يشمل جميع الفئات المهنية والعمرية، حيث لم تستفد من الدعم بعض الفئات كالعازبين والمطلقات والأرامل بالرغم من توقفهم عن العمل في القطاعات غير المهيكلة باعتبارهم ليسوا بأرباب الأسر.

وبالنسبة للمستفيدين من الدعم، فقد أكد 87 ٪ منهم عدم كفاية الدعم الذي توصلوا به حيث يتراوح بين 800 و 1200 درهم، وذلك بفعل سياق شهر رمضان الذي يتسم بتعدد المصاريف في ظل تعدد أفراد الأسرة، إضافة إلى واجبات الكراء وفواتير الماء والكهرباء والهاتف، والأدوية. ويمكن تفسير ذلك بهشاشة القطاعات الاقتصادية التي لم تستطع التصريح بالمستخدمين وتسجيلهم وإدماجهم لضمان تأمينهم الاجتماعي والصحي. ويبرز ذلك أيضا استمرار أزمات السكن والقطاع غير المهيكل والحماية الاجتماعية في المغرب، وحسب المندوبية السامية للتخطيط فإن 34 ٪ من الأسر قد صرحت بعدم توفرها على أي مصدر للدخل بسبب توقف أنشطتها خلال فترة الحجر الصحي[10].

2.2 تداعيات الحجر الصحي على حياة المواطنين

تسبب وباء كورونا في ارتباك وخوف وقلق الأسر المغربية بالرغم من ظهور فيروس كوفيد 19 بالمغرب بشكل متأخر، إذ عمل المغرب على اتخاذ اجراءات وقائية بشكل استباقي من خلال توقيف الدراسة وتبني العمل الإداري عن بعد، ثم فرض الحجر الصحي ومنع التنقل.

مبيان رقم 2 : شعور المبحوثين أثناء تسجيل للحالات الأولى بالمغرب

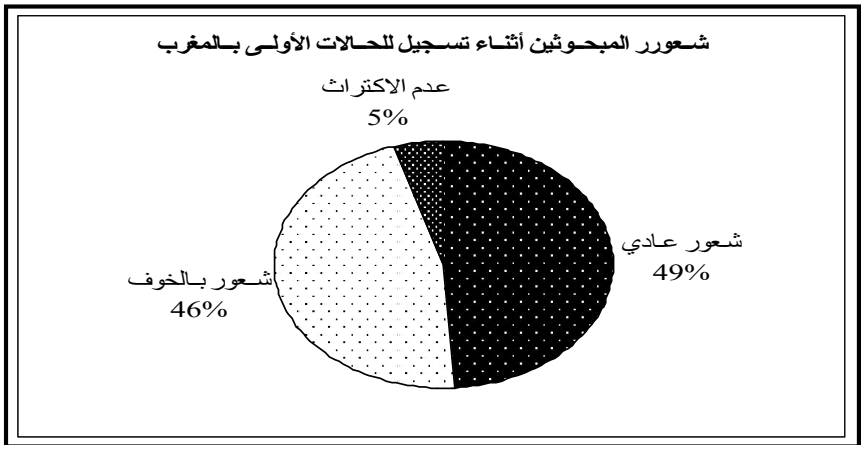

المصدر: البحث الميداني، ماي، 2020.

مبيان رقم 2 : أشكال تعامل المبحوثين مع إجراءات الحجر الصحي

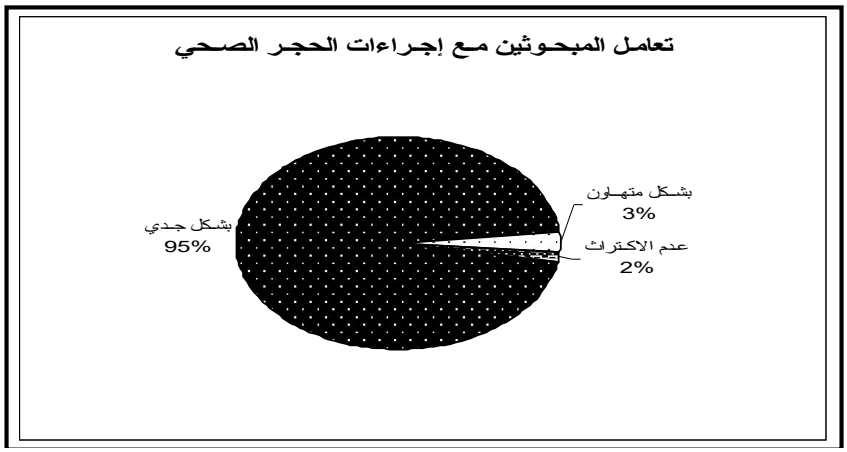

المصدر: البحث الميداني، ماي، 2020.

يتضح أن نفسية المغاربة قد تأثرت أثناء تسجيل الحالات الأولى المصابة بفيروس كوفيد 19، حيث عرفت الأسابيع الأولى من انتشار الجائحة انتشار القلق والخوف واضطراب النوم والملل والاكتئاب[11]. ولقد أحدثت هذه الجائحة وطريقة الإعلان عن الإجراءات المصاحبة لها، خاصة ما تعلق منها بالحجر الصحي، حالة من الصدمة عند الكثير من الأشخاص، وأدى ذلك إلى ظهور مجموعة من الضغوط والأعراض النفسية، مما أحدث خللا في التوازن النفسي والاجتماعي لفئة عريضة من المواطنين. لكن بالمقابل فإن نصف المبحوثين لم يعبروا عن أي قلق وذلك لأن الفيروس لم يصل إلى المغرب إلا بعد مرور أكثر من ثلاثة أشهر من ظهوره بالصين، إضافة إلى الدور الذي لعبه الخطاب الرسمي المطمئن والذي أعاد نوعا من الثقة المفقودة بين المواطن والسلطة. عملت بعض الأسر على تنظيم الوقت وممارسة الأنشطة الرياضية والاقتراب أكثر من العائلة. أما بالنسبة لتعاملهم مع إجراءات الحجر الصحي، فإن 95 ٪ قد تعاملوا بشكل جدي. ويعكس ذلك وعي المغاربة بخطورة الجائحة ومساهمتهم في محاربتها عن طريق الالتزام. ويرجع السبب في ذلك إلى التعبئة الإعلامية التي رافقت ظهور وانتشار الجائحة سواء على المستوى الوطني أو الدولي، هذا بالإضافة إلى إسهامات السلطات العمومية ومنظمات المجتمع المدني في التعريف بالفيروس ومخاطره ثم المساهمة في محاربته.

مبيان رقم 7: مدى فعالية إجراء ات الحجر الصحي

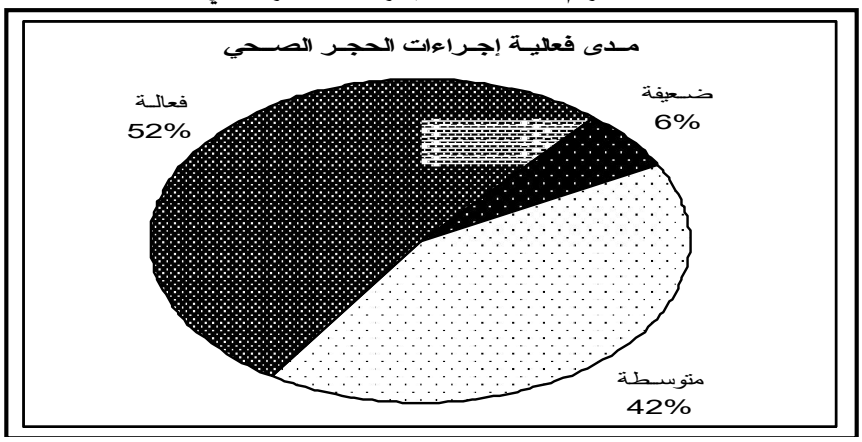

المصدر: البحث الميداني، ماي، 2020.

مبيان رقم 8: مدى التزام المغاربة على تطبيقها

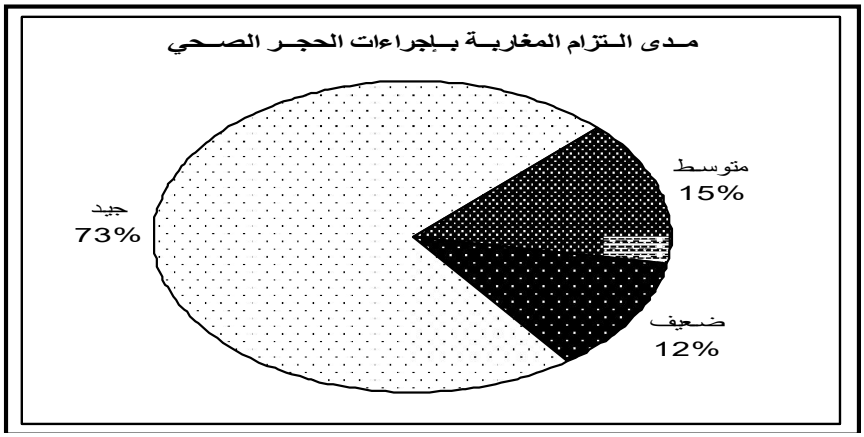

المصدر: البحث الميداني، ماي، 2020.

لقد عبر 52 ٪ عن رضاهم عن إجراءات الحجر الصحي. فالمغرب من بين الدول التي اتخذت تدابير احترازية استباقية لمواجهة مخاطر الجائحة، ويبدو أنه قد تجنب الأسوأ بالمقارنة مع محيطه الإقليمي والدولي. وفيما يخص التزام المغاربة بالتدابير الاحترازية فإن 73 ٪ من الأسر طبقت إجراءات الحجر الصحي بشكل صارم خوفا من نقل العدوى لأسرهم بشكل يتماشى مع التدابير الوقائية المتمثلة في ارتداء الكمامات والحرص على التطهير بانتظام والتقليل من الخروج المتكرر والحفاظ على التباعد الجسدي بين الأشخاص. وحسب تقرير المندوبية السامية للتخطيط فإن 51 ٪ من الأسر لا تتوفر على مواد مطهرة، و 36٪ من هذه الأسر غير قادرة على اقتناء هذه المواد، وهو ما يعكس خطورة الوضع الاقتصادي المزري لفئة عريضة من المجتمع المغربي.

3. مساهمة كوفيد 19 في إعادة تحديد أولويات النموذج التنموي الجديد

1.3 القطاعات الاجتماعية منطلق للنموذج التنموي الجديد

إن تحقيق التنمية المندمجة والشمولية بالمغرب، مطلب عرف مجموعة من الإكراهات المتراكمة منذ فجر الاستقلال، والناتجة عن سياسات عمومية قطاعية أحادية الرؤية، ساهمت إلى حد بعيد في تعميق الاختلالات السوسيواقتصادية والمجالية، وهذا ما أكده العاهل المغربي في خطابه السامي أمام البرلمان بتاريخ 13 أكتوبر 2017 و12 أكتوبر 2018، حيث دعا إلى إعادة النظر في نموذجنا التنموي لمواكبة التطورات التي تعرفها البلاد ومحيطها الإقليمي والعالمي، وفي هذا الصدد كلفت لجنة ملكية لصياغة نموذج تنموي جديد، يلبي تطلعات المغاربة ويهدف إلى اللحاق بالدول الصاعدة، وقد مددت المهلة المخصصة للجنة النموذج التنموي، لستة أشهر إضافية، من أجل أخذ تبعات كورونا بعين الاعتبار. فقد كان يفترض أن تسلم اللجنة تقريرها في يونيو 2020.

نظرا لتزامن إعداد النموذج التنموي الجديد مع انتشار وباء كوفيد 19 وفرض الحجر الصحي، الذي يعد محطة حاسمة أكدت مدى عمق الاختلالات التي تقف أمام تحقيق التنمية المنشودة، كما أدت إلى

التفكير من جديد لإعادة ترتيب الأولويات في رسم سياسة تنموية جديدة ترتكز على القطاعات الاجتماعية، من خلال العمل على تأهيل قطاع الصحة والتعليم والاقتصاد المحلي والرفع من منسوب التضامن الاجتماعي، فقد أكد 38,8% (مبيان رقم 9) من المبحوثين على ضرورة تنظيم الاقتصاد غير المهيكل كأولوية قصوى في صياغة نموذج تنموي جديد، إذ يبلغ عدد أرباب الأسر (المياومين) المشتغلين في هذا القطاع حسب آخر بلاغ صحفي حكومي 4.3 مليون، لم يتوصل 400000 رب أسرة منهم بمستحقاته الزهيدة[12]. فالملايين من وحدات الإنتاج في القطاع غير المنظم لا توفر أي حماية اجتماعية لا لفائدة مستغلي هذه الوحدات ولا لأجرائها، سيما فيما يتعلق بالتقاعد والتعويض عن فقدان الشغل[13]. كما أن نشاط بعض المقاولات في القطاع غير المهيكل يفوت على الدولة الاستفادة من عائدات الضرائب ويساهم في الإثراء غير المشروع وانعدام العدالة الاقتصادية والمنافسة الشريفة مع المقاولات المنضبطة التي تساهم في دفع الضرائب وتوفر الحماية الاجتماعية للأجراء.

مبيان رقم 9: القطاعات ذات الأولوية في صياغة النموذج التنموي الجديد

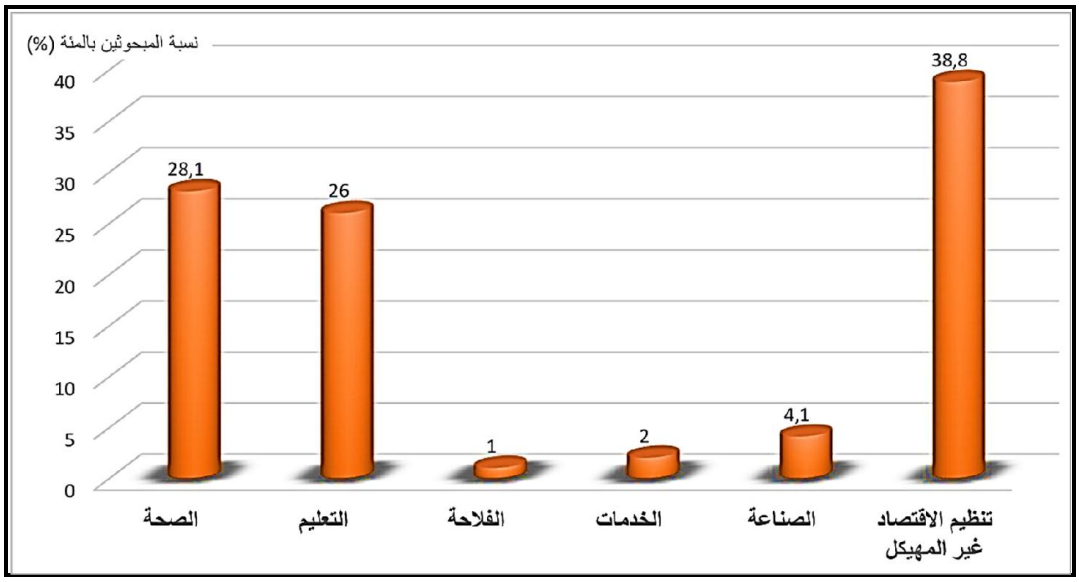

المصدر: البحث الميداني، ماي، 2020.

يتضح من خلال (مبيان رقم 9) أن 28,1% من المبحوثين أشاروا إلى ضرورة إصلاح القطاع الصحي الهش الذي يعاني من العطوبة. فقد بلغت نسبة الساكنة المغربية غير المشمولة بأي نظام من أنظمة التغطية الصحية 38% سنة 2018[14]، حيث سجل معدل التأطير الطبي بها حوالي 7.3 أطباء لكل 10.000 نسمة. وهو معدل يبقى جد منخفض مقارنة مع ما توصي به منظمة الصحة العالمية (16طبيبا لكل 10.000نسمة)، وإلى جانب القطاع الصحي تظهر أهمية التعليم. فقد عبر 26% من المبحوثين على أن نجاح أي نموذج تنموي رهين بمدى قوة ومتانة البحث العلمي، ففي اللحظة التي كانت الدول المتقدمة تتسابق مع الزمن لإيجاد لقاح لفيروس كوفيد 19، كانت معظم الدول المتخلفة تنتظر بكل يأس أن تستغاث من السماء !!. ولعل هذه الجائحة تعطي درسا في ضرورة إيلاء البحث العلمي ما يستحق من ميزانيات مالية قوية، لأن البحث العلمي هو المدخل الاستراتيجي لتقدم الإنسان ورفاهيته، كما أن اعتماد التعليم عن بعد من أجل ضمان الاستمرارية البيداغوجية يعتبر خيارا إيجابيا. وقد كان الرهان الأكبر بالنسبة للوزارة هو تمكين 10 ملايين تلميذ وطالب ومتدرب من مواصلة تحصيلهم الدراسي والأكاديمي وفق نفس التدرج البيداغوجي المقرر في التعليم الحضوري[15]، لكنه مع ذلك أبانت هذه العملية عن فوارق صارخة بين فئة تستفيد، وأخرى أقصاها الفقر والهشاشة، وعدم ملاءمة الوسط لمتابعة الدروس عن بعد خاصة بالمجال القروي. فحوالي 85.4% من الأشخاص المعنيين بالفقر متعدد الأبعاد يعيشون في الوسط القروي [16].

مبيان رقم 10: مدى فعالية التعليم عن بعد أثناء فترة الحجر الصحي

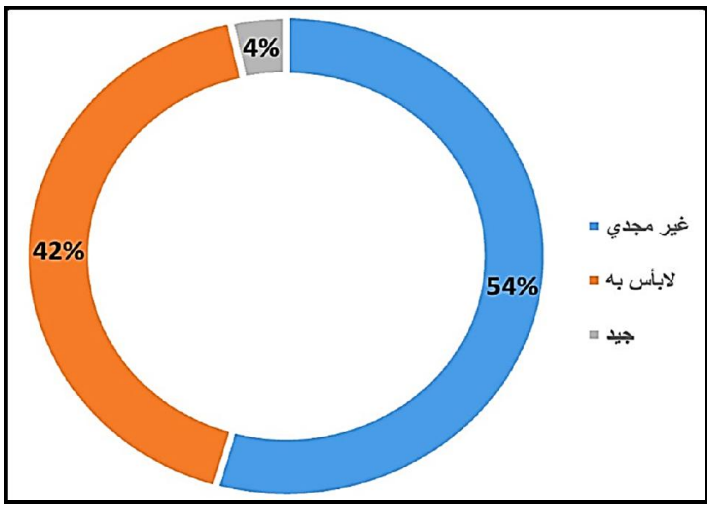

المصدر: البحث الميداني، ماي، 2020.

يلاحظ من خلال (المبيان رقم 10) أن 54% من المبحوثين صرحوا بأن عملية التعليم عن بعد غير مجدية، وهذا راجع بحسب أرائهم إلى عدم توفر معظمهم على الموارد الضرورية من حواسيب ولوحات رقمية، وهواتف ذكية بالإضافة إلى ضعف تغطية شبكة الإنترنت. إلا أن حوالي 42% أكدوا على أن المجهودات التي بذلتها الدولة (Taalimtice، بث الدروس عبر القنوات التلفزية) من أجل ضمان الاستمرارية البيداغوجية لابأس بها نظرا للوضعية الاستثنائية التي تمر منها البلاد، بالإضافة إلى انخراط الأساتذة في إنتاج الموارد والدروس الرقمية وحشدهم لجميع الوسائل الرسمية والشخصية (WhatsApp) التي يتوفرون عليها من أجل إنجاح عملية التعليم عن بعد الذي اتضحت أهميتها اليوم وضرورة إرسائها مستقبلا. فلا يمكن للعملية التربوية أن تبقى كما كان الأمر قبل الثورة الرقمية[17]. ولقد أظهرت الجائحة الدور الريادي للمدرس كعنصر أساسي لا يمكن التخلي عنه في عملية بناء الإنسان، والتي تعتبر الرّكن الأساسي لكل نموذج تنموي غايته خدمة المصالح العليا للأفراد وللمجتمع على حد سواء[18]. فزمن كورونا قد يكون فاتحة دعم مستمر للهشاشة الاجتماعية في المغرب كفاتحة نحو التقدم والتنمية وفاتحة أيضا نحو محاربة التسول والانحرافات الاجتماعية المرتبطة بالبطالة المباشرة والمقنعة[19].

أظهرت جائحة كوفيد 19 على أن القطاعات التي تشكل قوة ومناعة الدولة أمام الأزمات، هي الصحة والأمن والتعليم الذي يعتبر الحجر الأساس لتحقيق تنمية شمولية ومستدامة، بالإضافة إلى ذلك، تشكل هذه الأزمة الصحية مناسبة لإعادة النظر في النموذج الاقتصادي المبني على الفكر الليبرالي والتبعية للخارج، والتوجه نحو تقوية الاقتصاد المحلي لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتقليل من حجم الواردات والرفع من قيمة حجم الصادرات.

2.3 الاقتصاد الاجتماعي والرقمنة من أولويات النموذج التنموي الجديد

أصبح الاهتمام بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني يكتسي أهمية بالغة بعد تنامي سياسة الخوصصة وتنحي الدولة عن دورها النظامي في جل القطاعات الاجتماعية، بحيث لم تعد إرادات الموازنة العامة للدول، حتى المتقدمة منها، قادرة على دعم شبكات الأمن الاجتماعي إزاء تنامي معدلات البطالة والفقر وتدهور موارد الطبقات الضعيفة ماليا وصحيا ومعرفيا، وبالمغرب عرف مفهوم الاقتصاد الاجتماعي و التضامني تطورا ملحوظا بعد تزايد الاهتمام الدولي وتخصيص استراتيجية وطنية للاقتصاد الاجتماعي و التضامني للفترة ما بين 2010 و 2020، لكن نتائج هذه الاستراتيجية لم تحقق الأهداف المرجوة، خاصة فيما يتعلق بالمشاركة في خلق الشغل والمساهمة في الاقتصاد الوطني، ليتم مراجعتها وتعويضها باستراتيجية جديدة وبرنامج عمل للفترة ما بين 2018 و 2028.

فالاقتصاد التضامني أو الاجتماعي، هو مجموع الأنشطة الإنتاجية للسلع والخدمات التي تنتظم في شكل بنيات مهيكَلة ومستقلة (جمعيات، تعاونيات، تعاضديات...) تخضع لتدبير ديمقراطي وتشاركي، ويكون الانخراط فيها حرا. وتتميز هذه الأنشطة عن غيرها بمحورية الغايات الاجتماعية والمجتمعية (التنمية المستدامة، التشغيل، التجارة العادلة، محاربة الفقر والإقصاء...) في مقاصدها، ويكون علاقات التضامن بين الأعضاء، تكتسب صبغة الأولوية على حساب المصلحة الفردية أو الكسب المادي، وفي هذا السياق عبر 83,3% من المبحوثين (مبيان رقم 11) على أن الاهتمام بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني يعتبر من الأولويات التي يجب أن ينبني عليها النموذج التنموي الجديد، لتقليص الفوارق الاجتماعية وتحسين مستوى العيش ومحاولة الحد من التفاوتات المجالية بين الجهات وبين المدن والأرياف.

مبيان رقم 11 : نسبة تطلعات المغاربة بعد جائحة كوفيد 19

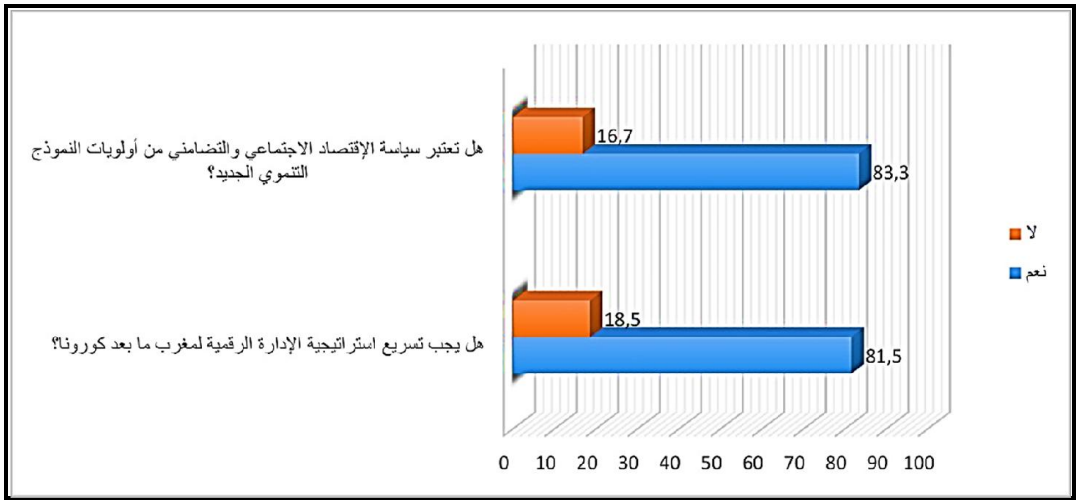

المصدر: البحث الميداني، ماي، 2020.

ويلاحظ من خلال (المبيان رقم 11)، أن 81,5 %من المبحوثين أكدوا على ضرورة تسريع استراتيجية اعتماد الإدارة الرقمية، فقد أظهرت جائحة كوفيد 19 الأهمية القصوى لتوظيف التكنولوجية وخدمات الإنترنت من أجل ضمان استمرارية الخدمات والمرافق. فالإدارة الإلكترونية هي تكنولوجيا أكثر منها إدارة، وتكنولوجيا موجهة للإدارة أكثر منها إدارة موجهة للتكنولوجيا[20]. وبالتالي فهي رؤية هندسية تقوم على إمكانية نمذجة العمليات أو الخدمات المختلفة وتحويلها إلى برمجية تطبيق تمكن من إنجاز تلك العمليات والخدمات بطريقة قياسية وآلية بالاعتماد على قاعدة بيانات مفصلة، وقد ساهم توظيف نظم المعلومات الجغرافية إلى حد بعيد في رصد الانتشار المجالي لبؤر وباء كوفيد 19، وعملية تتبع الأشخاص ناقلي العدوى ومخالطيهم، مما ساعد على الحد من انتشار الوباء، وعليه فإن توظيف التكنلوجيا والتسريع من وتيرة رقمنة

الإدارة مستقبلا أصبح ضرورة ملحة بعد ما تبين أهميتها في ضمان الاستمرارية البيداغوجية عبر تفعيل التعليم عن بعد، وكذلك الاستفادة من الخدمات الإدارية عبر الإنترنت.

لذلك يجب تطوير قاعدة تكنولوجية وبنية تحتية متطورة لصناعة وطنية معتمدة على مزايا الثورة الصناعية الرابعة والرقمنة، والعمل على استثمار الثقافة التضامنية التي أبان عنها المغاربة، لوضع نموذج اقتصادي جديد مبني على التضامن والإنتاج المحلي، وعلى فلاحة مستدامة وخضراء، وعلى تثمين الموروث الثقافي المحلي. كما وجب على النموذج التنموي المنتظر، أن يجعل من العمل الاجتماعي- التطوعي سياسة فعلية قوامها التأسيس لحماية اجتماعية للفئات المهمشة، تضمن لهم الحد الأدنى من العيش الكريم[21]، وينهض بتنمية الفرد ويعزز قدراته في ظل مجتمعٍ مزدهرٍ ومتضامن، يحتل فيه المواطن مكانة مركزية.

4. الخاتمة:

توصلنا من خلال تحليل العناصر المرتبطة بتداعيات وباء كورونا على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للمغاربة إلى الخلاصات التالية:

- ضرورة وضع تقييم أولي لحصيلة نتائج وباء كورونا للاستفادة من الدروس المستخلصة، ولإعادة برمجة وترتيب أولويات بلادنا ضمن النموذج التنموي الجديد؛
- الاستمرار في دعم الفئات الهشة المتضررة جراء انتشار وباء كورونا، ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة؛
- تقوية آليات الإدارة الرقمية و تعميمها على جميع القطاعات، ومسايرة التطور التكنولوجي مع العمل على ضمان مرونة المساطر الإدارية وتسهيل الولوج إلى الخدمات؛
- تأهيل وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع الاقتصاد التضامني والاجتماعي وتنظيم الاقتصاد غير المهيكل، وتشجيع الابتكار ودعم الكفاء ات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني.

5. الهوامش

[1] الشراك أحمد، (2020)، كورونا والخطاب: مقدمات ويوميات (فاس: منشورات مؤسسة مقاربات، ط 1، 2020)، ص: 13.

[2] المندوبية السامية للتخطيط، 2020، "النتائج الرئيسية للبحث الظرفي حول تأثير كوفيد 19 على نشاط المقاولات"، ص: 1.

[3]عطوش هشام، "الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا المستجد وإعادة التموقع الاقتصادي بالمغرب"، جائحة كورونا والمجتمع المغربي: فعالية التدخلات وسؤال المآلات، تنسيق الرحالي ميلود، (منشورات المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، ط 1، 2020)، ص: 7.

[4]بلاغ وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، بتاريخ 12 ماي 2020 المتعلق بالمرحلة الثانية لدعم الأسر العاملة بالقطاع غير المهيكل.

[5]بولوح ابراهيم، "أزمة كوفيد 19 والمجتمع: قراءة في بعض ملامح الثابت والمنبعث"، جائحة كورونا والمجتمع المغربي: فعالية التدخلات وسؤال المآلات، تنسيق الرحالي ميلود، (منشورات المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، ط 1، 2020)، ص: 101.

6المندوبية السامية للتخطيط، 2020، "النتائج الرئيسية لخريطة الفقر المتعدد الأبعاد لسنة 2014: المشهد الترابي والدينامية"، ص: 14.

[7]بطاقة للاستفادة من التغطية الصحية خاصة بالفئات الهشة في إطار نظام للمساعدة الطبية

[8]الحنين الحسين، "الحماية الاجتماعية بالمغرب وأزمة كورونا"، جائحة كورونا والمجتمع المغربي: فعالية التدخلات وسؤال المآلات، تنسيق الرحالي ميلود، (منشورات المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، ط 1، 2020)، ص: 178.

[9]اربوح امحمد، "التفاوتات الاجتماعية والمجالية زمن الجائحة: انكشاف كامل وتعميق صارخ"، جائحة كورونا والمجتمع المغربي: فعالية التدخلات وسؤال المآلات، تنسيق الرحالي ميلود، (منشورات المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، ط 1، 2020)، ص: 166.

10المندوبية السامية للتخطيط، 2020، "بحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر"، ص: 7.

11المرجع نفسه، ص: 27.

12بلاغ وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، بتاريخ 12 ماي 2020 المتعلق بالمرحلة الثانية لدعم الأسر العاملة بالقطاع غير المهيكل.

13المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2020، "النموذج التنموي الجديد: مساهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي"، ص: 90.

14المرجع نفسه، ص: 54.

15الشراك أحمد، (2020)، مرجع سابق، ص: 52.

16 المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2020، مرجع سابق، ص: 54.

17اوريد حسن، من أجل ثورة ثقافية بالمغرب، (الدار البيضاء، المطبعة النجاح الجديدة، 2018)، ص: 65.

18المصطفى الشكدالي، "جائحة كورونا و البحث عن النموذج التنموي الجديد بالمغرب، الإدراك الاجتماعي المعطوب"، في(10/06/2020):https://ahdath.info/586157

[19] الشراك أحمد، مرجع سابق، ص: 172.

[20] نجم عبود نجم، "الإدارة والمعرفة الإلكترونية، الإستراتيجية، الوظائف، المجالات"، (بيروت، مطبعة رشاد برس، الطبعة العربية، 2017)، ص: 143.

[21] المصطفى الشكدالي، مرجع سابق، في:(10/06/2020) https://ahdath.info/586157

6. قائمة المراجع

- اربوح امحمد، "التفاوتات الاجتماعية والمجالية زمن الجائحة: انكشاف كامل وتعميق صارخ"، في: جائحة كورونا والمجتمع المغربي: فعالية التدخلات وسؤال المآلات، تنسيق الرحالي ميلود، منشورات المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، ط 1، 2020.
- الحنين الحسين، "الحماية الاجتماعية بالمغرب وأزمة كورونا"، في: جائحة كورونا والمجتمع المغربي: فعالية التدخلات وسؤال المآلات، تنسيق الرحالي ميلود، منشورات المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، ط 1، 2020.
- الشراك أحمد، كورونا والخطاب: مقدمات ويوميات، منشورات مؤسسة مقاربات، ط 1، 2020.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، النموذج التنموي الجديد: مساهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2019.
- المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، المرحلة الثانية لدعم الأسر العاملة بالقطاع غير المهيكل، بلاغ صحفي، بتاريخ 12 / 05 / 2020.
- المندوبية السامية للتخطيط، النتائج الرئيسية لخريطة الفقر المتعدد الأبعاد لسنة 2014: المشهد الترابي والدينامية، 2020.
- اوريد حسن، من أجل ثورة ثقافية بالمغرب، الدار البيضاء :مطبعة النجاح الجديدة، ط 1، 2018.
- تقرير لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب، أكتوبر 2019.
- بولوح ابراهيم، "أزمة كوفيد 19 والمجتمع: قراءة في بعض ملامح الثابت والمنبعث"، في: جائحة كورونا والمجتمع المغربي: فعالية التدخلات وسؤال المآلات، تنسيق الرحالي ميلود، منشورات المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، ط 1، 2020.
- جواب السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي على سؤال محوري حول حصيلة تجربة التعليم عن بعد وأفاق استكمال السنة الدراسية، مجلس المستشارين، الثلاثاء 12 ماي 2020
- عطوش هشام، "الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا المستجد وإعادة التموقع الاقتصادي بالمغرب"، في: جائحة كورونا والمجتمع المغربي: فعالية التدخلات وسؤال المآلات، تنسيق الرحالي ميلود، منشورات المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، ط 1، 2020.

- نجم عبود نجم، الإدارة والمعرفة الإلكترونية، الإستراتيجية، الوظائف، المجالات، بيروت: مطبعة رشاد برس، الطبعة العربية، 2017.
- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، أشغال الندوة الموضوعاتية حول "الفوارق المجالية وتحديات التضامن بين الجهات"، مقر جهة الدار البيضاء سطات بتاريخ 3 يوليوز 2019.
- https://ahdath.info/586157

مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (05) / العـدد: (01)، (2021) ص 122 - 134

منهجية تكوين وصنع الرأي العام الفعال

Methodology for the Formation and Making of Effective Public Opinion

المسعود عينة
جامعة زيان عاشور- الجلفة، (الجزائر)، ainamessaoud@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/17 تاريخ قبول النشر: 2021/06/03 تاريخ النشر: 2021/06/07

ملخص:

تطرقت هذه الورقة البحثية إلى منهجية تكوين وصناعة الرأي العام الفعال، حيث يتلخص هدفها من تبيان المنهجية الحقيقية في تكوين ومراحل الرأي العام، لأن الرَّأي العّام الراهن هو قاضيا لقضايا من واجبه توجيه أقصى درجات الدقة والتحليل والاعتماد على أساليب خبرته في مواجهة المواقف والمعضلات التي تتطلب رأياً عاماً.

كما خلص موضوع هذه الورقة إلى عدة نتائج أهمها: تتميز العلاقة بين تجميع مصالح الرأي العام والتعبير عن مصالح الرأي العام بضعف التفرقة، يشعر الرأي العام بأهمية العمل والرأي الذي يقوم به اتجاه نظامه، وكذلك عدم وجود نظام يحدد ثقافة الرأي العام، تعتمد على معايير موضوعية ممنهجة.

الكلمات مفتاحية: منهجية الرأي العام؛ تكوين الرأي؛ صناعة الرأي؛ ثقافة الرأي العام.

Abstract:

This paper deals with public opinion-making and how to form it, as its goal is to clarify the stages of public opinion-making and the real methodology in its formation, because the current public opinion is a judge of issues whose duty is to direct the utmost accuracy, analysis and reliance on the methods of its expertise in facing situations and dilemmas that require public opinion.

The topic of this paper also concluded with several conclusions, the most important of which are: The relationship between grouping the interests of public opinion and expressing the interests of public opinion is characterized by weak discrimination, the public opinion feels the importance of the work and the opinion it carries out towards its own system, as well as the absence of a system that defines the culture of public opinion based on objective criteria Characteristic

Keywords:

Methodology of public opinion; Opinion formation; Opinion making; The culture of public opinion.

1. مقدمة:

في غمرة الحديث المتزايد على الرأي والرأي الآخر، أصبح الرَّأي العّام في عصرنا الحالي موضوعاً هاماً من موضوعات علم السّياسة بصفة عامة، وعلم السِّياسات الإعلامية بصفة خاصة، فالرأي العّام هو رأي جماهير الشّعب التي تكون ركناً أساسياً من أركان الدولة، وقد يكون عالمياً، وقد يكون إقليمياً، وقد يكون محلياً، كما قد يكون داخل إقليم محلي بالدولة الواحدة رأياً عاماً.

إن المتتبع للوقت الراهن الذي يعيشها العالم، يدك أن ثمة قوة عظمى واحدة تتحكم وتأثر في الأنظمة السياسية والحكومية للدول، وبهذا فقد أصبح الرَّأي العّام يلعب دوراً أساسياً في تحديد طبيعة النّظام وفي تشكيل الأفكار المتنوعة والمتباينة، وفي توجيه السِّياسات والقرارات الحكوميّة للبلاد، فلقد تزايدت القوى التي تهيمن على الجماعة، ولم تعد هذه القوى تقتصر على تلك القوى التي أقامها الدستور وأعطاها حق ممارسة السّلطة، فوراء الحكام والرؤساء الذين تبوؤا الحكم، وفقاً للأوضاع الدستورية والتشريعيّة توجد قوى هامة، لها أثرها الفعال في تسيير أمور وشؤون الدولة مهما كان نظامها.

ومن ثم فقد تبلورت لنا إشكالية البحث بهذا الموضوع، وصغنا تساؤل جاء كالتالي: ما هي آليات تكوين ومراحل صنع الرَّأي العّام الفعال؟.

وعلى هذا الأساس نقدّم فرضيّة جاءت شاملة للموضوع هي: هناك خطوات فعَّال في صناعة الرَّأي العّام ومساهمة في تكوينه، وأن تراجع ضعف هذه الخطوات يضعف آليات تكوينه وتشكيله في أي نظام مهما كان نمط حكم الدولة.

إن تحليل هذا الموضوع يقودنا إلى استعمال المنهج الوصفي، إذ سأصف ظاهرة الرَّأي العّام ضمن تنظير ينقلها من أنشطة وعمليات إلى إطار مرحلي نظري، ثم ألجأ إلى تحليل الرَّأي العّام من خلال آليات والإجراءات والحيثيات النظرية، ولعل استعمال الصراحة مع أنفسنا والشفافية في أعمالنا يجعلنا نتقدم نحو ومراحل وآليات علاج لتكوين رَّأي عّام رشيد، تكون حثيثة خصوصاً إذا دعمت ذلك إرادة سياسية من جهة وغاية اجتماعية من جهة أخرى.

سنلجأ في مقالنا هذا إلى تقسيم موضوعنا إلى عنصرين، الأول يتناول مراحل عملية صنع الرَّأي العّام، في حين الثاني أشرنا فيه: الآليات والعوامل المؤثرة في منهجية تكوين الرَّأي العّام، ثم نختتم المقال بخاتمة بها أهم النتائج التي توصلنا إليها.

2. الآليات المؤثرة في منهجية تكوين الرأي العام:

يتشكل الرَّأي العّام اعتماداً على التفاعل بين جماعات من الأفراد حول قضية أخلاقية، أو موضوعاً جدلياً تتعارض فيه الآراء، فالرأي العّام هو عملية التفاعل التي تحدث بين أفراد مجتمع ما، حول إحدى القضاياَ المطروحة، بحيث يتكون رأي الجماعة كتعبير عن ذلك التفاعل بين جميع المواقف.

ويتفق باحثوا الاتصال والرأي العّام على أن الرَّأي العّام هو: الحكم الّذي تصل إليه الجماعة في قضية ما ذات أهمية بالنسبة لها بعد مناقشات وافية حول القضية المطروحة، وبالتالي تتجلى عدّة عوامل تؤثر في الرَّأي العّام وتساعد على تعبئته وخلقه، وتتأثر به أيضاً، ويلخص الباحثون هذه العوامل كمؤثرات حقيقية على عملية تكوين وصنع الرَّأي العّام في النقاط التي نستعرضها الآن:

1.2 معادن المجتمع وفئاته:

وهو الّذي يتكون من المجتمع بفئاته، وطبقاته، ومستوياته المتباينة، حيث لا يتكون الرَّأي العّام ولا ينتشر إلا بوجود جمهور، وبالتالي فالجماعة مقوم هام من المقومات الرئيسية للرَّأي العّام، بخصائصها وصفاتها، ونوعها، وتاريخها، وعاداتها، وقيمها، وتقاليدها، وتراثها، وأهدافها، ومصالحها، والجو السيكولوجي السائد فيها، ونوع القيادة والأوضاع العامّة فيها، وطبيعة أفرادها، واتجاهاتهم، وجنسهم، ودينهم، وميولهم، واهتماماتهم، ويؤدي الانتماء الاجتماعي للأفراد لعائلة، أو عشيرة، أو بلد، أو منظمة أو جمعية، أو كيان ما يكتسب من خلاله بعض القيم، والعادات، ويرى ما يكتسب من خلالها، حيث يرى (جيمس برايس) أن مدى نجاح الحكومات المنتخبة بإرادة الشّعب وتميزها بأداء بأعمالها، لا يرجع دائما إلى الحكمة التي تتصف بها تلك الحكومات، وإنما يعود إلى ما تتمتع به من قوة، وتكمن تلك القوة عادة في سياستها، التي تبنيها على أساس موافقة شعوبها عليها فتؤيدها الغالبية العامّة إما صراحة، أو ضمناً في أعمالها، وإجراءاتها المختلفة[1] .

2.2 التنشئة الاجتماعيّة:

هي عملية تعلم وتعليم وتربية، قوامها التفاعل الاجتماعي، تهدف إلى إكساب المرء طفلا فمراهقا فراشدا فشيخا سلوكا ومعايير واتجاهات ملائمة لأدوار اجتماعية معينة، تمكنه من مسايرة جماعته وموافقتها، وتكسبه الطابع الاجتماعي، وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعيّة، وهذا وفق مؤسّسات متعددة، فالأسرة هي الجماعة الأولى التي تسهم في تنشئة الأفراد كما للمؤسّسات الاجتماعيّة كالنوادي الرياضية، والدينية والإعلامية إسهاماتها المؤثرة في تنشئة أبناء المجتمع وأعضائه، وصياغة أنماط سلوكهم الجماعي في حال مواجهتهم للقضايا، أو المشاكل التي تقتضي اتخاذ رأي معين، حيث تفضي تلك التفاعلات إلى بلورة وتشكيل الرَّأي العّام [2].

3.2 العادات والتقاليد:

إن احترام العادات والتقاليد يعود إلى التاريخ العريق للشعوب، حيث تتعلّق بها وغالبا ما تكون عصبة على التغيير الشعوب بشرها وخيرها على أساس أنّها حقائق وبديهيات لا تقبل الجدل، أو إبداء الرَّأي، ويعتبر التراث الحضاري الثقافي كل أمة من أهم العوامل التي تؤثر في تكوين الرَّأي العّام وكثيرا ما يستلهم الفرد تكوين رأيه من القيم، والعادات والتقاليد [3] .

4.2 القيم والأعراف المحلية:

وللقيم أهميتها في حياة المجتمعات والأفراد، فهي التي تحدد معالم الإيديولوجية أو الفلسفة العامّة للمجتمع، فالقيم السائدة في المجتمع الرأسمالي تختلف عن القيم السائدة في المجتمع الاشتراكي، والقيم السائدة في المجتمع الديني تختلف عن القيم السائدة في المجتمع العلماني، لأن القيم انعكاس للطريقة التي يفكر بها أبناء المجتمع[4]، وبالتالي فهي مصدر لتشكيل سلوك الفرد وتعامله الاجتماعي، فهي المعايير التي يستخدمها أفراد الجماعة في الحكم على السلوك السوي وغير السوي، كما أنّها تحدد معايير ما هو مقبول، أو مرفوض في المجتمع نفسه.

5.2 اللبنة الأولى بالمجتمع:

وهي الأسرة، حيث تسهم كإحدى المؤسّسات الاجتماعيّة المهمة في تكوين الرَّأي العّام، لأن الفرد ينشأ في كنفها، وفيها تبدأ عملية غرس العادات، والتقاليد، والقيم الدينيّة، والاجتماعيّة، والاقتصاديّة، والسّياسيّة[5]، من خلال عملية الاتصال المباشر، إذ أن التأثيرات المكتسبة في المراحل الأولى من العمر تكون ذات تأثير قوي وشبه دائم، وهذا ما يجعله يمتاز برأي شخصي فريد ومغاير لآراء الآخرين لأن الشخصية هي حصيلة البيئة الأسرية.

6.2 التعاليم الدينية:

يعد الدين من العناصر الحضارية الراسخة التي لا تقبل أساسياتها الجدل، وقد اهتم الدين الإسلامي بالرأي العّام، ونشطت الدعوة الإسلامية لكسب الرَّأي العّام نحو الإسلام في مشارق ومغارب الأرض، ويعتبر الدين عنصراً أساسياً في تكوين الرَّأي العّام، ويشكل مصدراً من مصادره، ويساهم الدين بتعاليمه وتقاليده وما يتضمنه من قيم، وأوامر، ونواهي فضلاً عن الجوانب الروحية والوجدانية التي يشبعها للفرد في إثبات الرَّأي داخل الجماعة، أو النفر أو تغييره، لذلك من الصعوبة إقناع الإنسان الّذي يتمسك بمعتقداته الدينيّة الراسخة، على قبول فكرة، أو دعوة تتعارض مع معتقداته الدينيّة[6] .

7.2 الانتماء والشعور الوطني:

وهو الشعور الّذي يرتبط بالرأي العّام الوطني، أي على مستوى الوطن كله دون التخصيص على قضية محلية، أو نوعية ما، كأن يؤثر الشعور الوطني في تشكيل الرَّأي العّام تجاه القضايا ذات الصبغة الوطنية، ففي حال تعارض المواقف مع المصلحة الوطنية يتحول الرَّأي العّام بسرعة نحو الأهداف، والمصالح الوطنية، لأن الشعور بالحس الوطني يؤثر ويتأثر بالقضايا الوطنية والتي تؤثر بمجملها على اتجاهات الرَّأي العّام ككل[7].

8.2 الإرث الثقافي العلمي:

فهو تلك التوجيهات والاتجاهات الغالبية العظمى من أفراد المجتمع صوب النّظام الاجتماعي في كيانه وجزيئاته، وكذا رؤية الفرد لدورة في النّظام الاجتماعي، حيث تحتوي الثقافة على الأفكار والاتجاهات العامّة المقبولة والمتوقعة، التي يتعلمها الفرد من اتصاله بالواقع الاجتماعي، ليكون أكثر فاعلية في محيطه الاجتماعي، لذلك فإنها تلعب دورا مهما في إعادة وبلورة أفكاره، ومواقفه واتجاهاته إزاء القضايا والمشاكل في المجتمع، وتسهم في تكوين الرَّأي العّام كذلك، حيث أن كل جيل جديد لا يبدأ من فراغ، ولكنه يستفيد ممن حوله، وما تعلمه من الماضي، وما أضافه أفراد المجتمع إلى هذا الكل الثقافي، إن الثقافة نتاج الإنسانية ويمكن دراستها، لأنها الهيكل الخاص وأشكال السلوك التي لها صفة الاستمرار.

9.2 الميول والمشاعر:

والتي يحس بها الفرد نحو موضوع أو قضية ما، وهي استجابات داخلية واضحة لها أثر بتكوين الرَّأي العّام، وتلعب المشاعر دورا بالغ الأهمية في بلورة الرَّأي العّام وذلك حسب الظروف السائدة، فاللاشعور يؤثر في توجيه أفكارنا وآرائنا، بصدد عمل، أو حادثة، أو فكرة، وذلك تبعا لخبراتنا السابقة، وما مر بنا من انفعالات وصدمات وميولات.

10.2 القيمة المعرفية:

وهي حصيلة الفرد أو الجماعة من المعارف والخبرات المتنوعة الموروثة والمكتسبة من تقاليد وممارسات المجتمع الذي يعيش فيه[8] .

11.2 المؤسّسات التعليمية:

إن مؤسّسات التعليم تعد من وسائل نقل المعرفة، والتراث، والخبرة، وتكوين المواطن الصالح، وبالتالي تساهم في ترسيخ مبادئ تؤثر تأثيرا كبيرا في تكوين الرَّأي العّام، وتشكيله سواء من حيث مضمونه المعرفي، أو من حيث اتجاهه وقوته، حيث تؤثر في سلوك الأفراد وآرائهم واتجاهاتهم، ومن المؤكد أن تأتي المدرسة بعد العائلة في ترتيب أهمية المؤسّسات المؤثرة على أفكار التلاميذ والطلاب ويعتبر التعليم المدخل الطبيعي لنجاح أي تغيير في الميادين السّياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والإدارية.

12.2 الشائعات والأقاويل:

هي الأقوال والأحاديث والروايات التي يتناقلها الناس دون التأكد من صحتها بل دون التحقق من صدقها، حيث تهدف إلى تزييف الحقائق وتتحرك بالكلمة المنطوقة بين الأفراد، متعمدة بث الشقاق وتوسيع شقة الخلاف بين الخصم وحلفائه في الداخل والخارج وإجباره على تغيير خططه وبرامجه، رغم أنّها قد لا تحمل دليلاً على صحتها وتتغير تفاصيلها من فرد لآخر، وعند انتقالها تتعرض أثناء حركتها إلى عملية تحوير، وهذا التحوير أو ما يسمى بالتطعيم يستفيد منه مروجو الإشاعات[9]، لأن عملية التحوير تخدم الهدف الّذي من أجله تم إطلاق الإشاعة السوداء وهي تحمل طابع التشاؤم وتكون سريعة الانتشار والهدف منها إرباك الخصم، أما الإشاعات البيضاء، فهي تدعوا إلى التفاؤل وتثبيت الثقة في النفوس وتقوية العزائم والإرادات.

13.2 الإعلام الإخباري:

فهو تلك العمليات التي يترتب عليها نشر معلومات وأخبار معينة تقوم على أساس الصدق والصراحة واحترام عقول الجماهير وتكوين الرَّأي العّام عن طريق تنويره[10] .

14.2 وسائل الاتصال الجماهيري:

وهي التي تتم بها عملية الاتصال الجماهيري المتميزة بالمقدرة على توصيل الرسائل في اللحظة نفسها وبسرعة، إلى الجمهور عريض متباين اتجاهات والتوجيهات والمستويات، مع قدرتها على نقل الأخبار، والمعلومات والترفيه، والآراء، والقيم، والمقدرة على خلق رأي عام وتنمية اتجاهات وأنماط من السلوك غير موجودة لدى الجمهور، وهذه الوسائل هي: الصحافة، الإذاعة، التلفزيون، السينما، الكتاب، التسجيلات المسموعة والمرئية، الانترنيت، يقول في هذا الصدد (ويلبر شرام) أحد أهم رواد الاتصال الجماهيري [11] : (أنّها تتشكل من منظمات كبيرة الحجم تستخدم واحداً أو أكثر من الوسائط التكنولوجية للاتصال بأعداد كبيرة من الناس).

15.2 الأحداث الجارية:

إن مجمل الأحداث والتغيرات وظروف البيئة وطبيعة سلوك الناس في المجتمع، والتحديات، والحاجات والمشكلات كلها ذات تأثير في الرَّأي العّام، لذا فإن الناس وأوضاعهم الاجتماعيّة، والثقافية، والاقتصاديّة، والسّياسيّة، والإدارية عامل تغيير في الرَّأي العّام إذ أن تلك العناصر تؤثر في الرَّأي العّام ويؤثر الرَّأي العّام فيها، وفي حياة المجتمع عامة[12]، حيث أن الأحداث تشكل تنبيهات معقدة للأفراد وتؤدي في النهاية إلى ردود أفعاله تظهر في الرَّأي العّام.

16.2 الاتصال المواجهي:

والتي تتمثل باللقاءات، والمؤتمرات، والمحاضرات، والزيارات، والمعارض، والاحتفالات المحترمة والمناسبات وغيرها، من أنماط الاتصال المواجهي المباشر، لكن في العالم المتخلف لا يجب أن نؤمن به لأننا

وبكل صراحة أصبح الرَّأي العّام لا يبالي بتلك الجلسات العلميّة التي تساعده على كسب المعلومات والقدرة على التمييز وبث الوعي بل على تكوين رأيه الرشيد[13] .

17.2 النسق السّياسي العام:

لا يتواجد النّظام السّياسي في فراغ، وإنما في بيئة يتأثر بها ويؤثر فيها، وبرغم تناوله كنظام مستقل، إلا أنه يتفاعل مع النظم المجتمعية الأخرى، الاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والطبيعية، والثقافية، وهو يتفاعل أيضاً مع البيئة الخارجية، والإقليمية، والعالمية، حيث أصبح الرَّأي العّام يؤدي دوراً أساسياً في تحديد طبيعة النسق وفي تشكيل الأفكار السّياسيّة، وذلك نتيجة انتشار الديمقراطيّة وازدياد قوة وفعالية وسائل الإعلام وانتشار التعليم والثقافة[14]، مما أدى إلى ظهور الرَّأي العّام كعامل فعال في اتجاهات الفكر السّياسي، وفي اتخاذ القرارات السّياسيّة، وتعددت مجالات الرَّأي العّام وتشعبت اتجاهاته، وذلك في النظم السّياسيّة المعاصرة سواء على المستوى المحلي، والإقليمي، أو العالمي، إن الرَّأي العّام وسيلة من وسائل ممارسة السّلطة السّياسيّة، وكل حكومة بمعنى أو بآخر هي حكومة رأي.

18.2 الجماعات الضاغطة:

قد تضغط من أجل الحصول على مكاسب مادية لأعضائها، وقد تعارض سياسة أو قرارا ما إذا رأت فيه ما يضر بمصالح أعضائها، وقد تعبر عن رأي قطاع من الرَّأي العّام حيال القضايا العامّة، وقد تقوم بعمل دعاية لسياسات معينة، وفي المقابل هناك قادة بارزون للرَّأي العّام يعملون على التأثير في تبلور الرَّأي العّام بأشكاله المختلفة لخدمة أجنداتهم السّياسيّة، وذلك كون قوة الرَّأي العّام بمثابة سلطة قائمة بالفعل[15] ، إن هؤلاء القادة بمستطاعهم تنوير الجمهور، أو تضليله، أو تحذيره، أو إلهائه عن قضاياه المصيرية، ولكن لا يمكن تجاهل رأي هذا الجمهور طويلاً.

19.2 الأحزاب السّياسيّة:

وبتطور المؤسّسات الديمقراطيّة وآلياتها أصبحت الأحزاب السّياسيّة من بين المنظمات الرئيسية لتنمية الرَّأي العّام والتعبير عنه في القضايا الرئيسية، ومن ثم لا ديمقراطية من دون أحزاب سياسيّة، ولا حرية سياسيّة من دون أحزاب، لأن الأحزاب ذات أهمية بالغة، حيث أن تعدد الأحزاب يجسد وينظم الأفكار والاتجاهات ويؤكد حرية الفكر والرأي وينشط الحياة السّياسيّة داخل الدولة التي تقوم فيها الأحزاب، لا ينفصل عن دور ومهم تقوم به في صنع وتكوين الرَّأي العّام وتوجيهه، وذلك من خلال نشر الوعي الثقافي والثقافة السليمة بين الجماهير ضمن إطار عملية التنشئة السّياسيّة التي تمارس الأحزاب السّياسيّة في مختلف الدول لتأثيراتها على تشكيل اتجاهات الأفراد وجذبهم لمساندتها وتأييدها، فالأحزاب السّياسيّة تمثل مدارس فكرية مختلفة، تطرح أفكارها

عن طريق وسائل الإعلام المختلفة من صحف ومجلات، وإذاعات، وقنوات فضائية، أو مواقع إلكترونية على الانترنيت، للتأثير في تشكيل اتجاهات الرَّأي العّام[16] .

20.2 ريادة الرَّأي:

تتمثل في التشخيص القادر على التأثير في الآخرين بصورة غير رسمية في اتجاهاتهم وفي سلوكهم الظاهر بطريقة متكررة، وقد حددا خصائص قادة الرَّأي في أنهم الأكثر تعرضاً لوسائل الإعلام، ولهم مكانة اجتماعية أعلى لأنهم أكثر اطلاعاً على العالم الخارجي، كما أن مشاركتهم الاجتماعيّة أكثر من أتباعهم، فهم الخبراء والعلماء والباحثين وصفوة المثقفين والمفكرين والصحفيين وبعض الزملاء، والأصدقاء، والجيران، ويلعب قادة الرَّأي دوراً مهماً في تشكيل الرَّأي العّام وتوجيهه والتأثير فيه إزاء قضايا ومسائل وموضوعات مختلفة متصلة بمجال تأثيرهم.

21.2 القادة والزعماء:

يترتب على القائد أن يتصف بالقدرة على الإقناع وكسب الثقة والتجارب مع الآمال، والمخاوف، والنبوغ والتوجيه، وتحديد الأهداف وتجسيمها أو رسم الخطط لبلوغها، وهكذا تؤدي الزعامة دوراً أساسيا في بلورة الرَّأي العّام، وهذا الأخير هو الّذي يخلق الزعماء السياسيين، فهو يمنحهم الثقة والقبول ويتيح لهم التحدث بصورة الجماهير، والقيادة قد تتميز عن النخبة السّياسيّة باعتبارها ظاهرة فردية أكثر منها جماعية.

لكن هذه الظاهرة الفردية لا تخلو من طابع جماعي، فالواقع المحيط بالقائد يضغط عليه ويضطره إلى ترجمة تفضيلات، ومطالب الشّعب، والجماهير، وحسن التعبير عنها، لأن الرَّأي العّام هو الّذي يوفر الفرص المواتية لتطور شخصية الزعيم السّياسي ويمنحها هالة من الجاذبية والحضور عند الجماهير، ويوفر لها المكان والشهرة والمنزلة العالية، كما أنه يكشف القيادات الزائفة والأنانية ويقوم بإسقاطها ووضعها موضعا مهينا، وخصوصاً عندما يثبت إخفاقها أو تآمرها لإبعاد صوت الجماهير عن الحياة السّياسيّة والانفراد بالسّلطة لصالح فئة محدودة أو إهدار مصالح المجتمع صالح قوى الاستغلال الأجنبية[17]، والقائد الناجح هو الّذي يتميز بالقدرة على استكشاف اتجاهات الرَّأي العّام والتعبير عن هذه الاتجاهات وتصبح خطابات ومظاهر سلوكه معبرة عن مطالب الجماهير واهتماماته، وقد يتجاوز دور القائد السّياسي هذا الإطار ليصبح أكثر إيجابية، فهو رمز لإمالة شعبه ومؤيديه، وهو يستمد قوته من ثقة الناس به ومن فهمه لإدراكهم، ونفسياتهم، ولقيمهم، وعاداتهم وتطلعاتهم.

3. مراحل صناعة الرَّأي العّام:

إن الرَّأي أو حكم الرأي لا يصدره الرَّأي العّام، إلا إذا كان سبباً بأسباب مقبولة، حيث إذا كانت عملية اتخاذ القرار الموحد، هو الرَّأي الموحد، فهو محور وظائف الرَّأي العّام التي يمارسها يومياً وفقاً للمواقف، لذلك نعتبر الرَّأي العّام قاضيا لقضيته وحاكماً لمعضلته، من واجبه توجيه أقصى درجات الدقة والتحليل والاعتماد على الأساليب العلميّة وعلى خبرته السابقة في مواجهة المواقف والمعضلات التي تتطلب رأياً عاماً، لأن الرَّأي الخاطئ قد يترتب عليه مجموعة من النّتائج السلبية على أهداف ومستقبل الجماعات والفئات، لذا فإن المشكلة الأساسيّة ليست باتخاذ رأي معين لمواجهة موقف معين، إنما جوهر المشكلة هو الانعكاس السلبي للرَّأي الخاطئ والذي قد تكون التكلفة العامّة لآثاره أكبر بكثير من بقاء الموقف على حاله، وهذا ما يحدث في غالب الأمر[18] .

وعلى ما تقدم وللوصول إلى الرَّأي الصحيح في المواقف المختلفة، تنطوي عملية اتخاذ الآراء على مجموعة من الخطوات تشكل مخرجات كل خطوة مدخلات الخطوة التّالية، وصولاً إلى المخرج النهائي أي الرَّأي الرشيد، ويمكن حصر خطوات ومراحل اتخاذ الرَّأي العام في النقاط التّالية:

1.3 بوادر ظهور وتحديد نطاق قضية الرأي:

إن تحديد المشكلة – القضية، موضوع – يعتبر من أهم خطوات أو مراحل عملية اتخاذ الرَّأي، لأن الخطأ في التحديد المشكلة سيؤثر دون أدنى شك على سلامة مخرجات كل الخطوات التّالية، وبالتالي سيكون الرَّأي في هذه الحالة غير ملائماً للمشكلة الحقيقية[19] .

إن المدخل الرئيسي لهذه الخطوة هو البحث عن المشكلة الأساسيّة، وليست التركيز على ظواهرها، وإن البحث عن المشكلة يبدأ بالبحث عن مجموعة الأسباب، وتحديد أبعادها الحقيقية التي أدت إلى إحداث التغيرات عن المسار المتفق عليه وسببت المشكلة الحقيقية.

وحالما يتمّ تصنيف المشكلة يصبح من السهل نسبيا على أفراد المجتمع تشخيصها، وتعريفها، ما الّذي يحدث؟، ما الّذي له علاقة بما يحدث؟، ما هو مفتاح الموقف؟، إن مثل هذه الأسئلة التي يطرحها المواطنين تجعلهم يدركون بأن هذه الخطوة لا تكمن في التعريف الخاطئ للمشكلة، بل في التعريف الّذي يلقى استحسانا، أي تصنيف ذلك في مجالات الحياة المختلفة الاجتماعيّة، السّياسيّة، الاقتصاديّة، وغيرها، من الكثير من القضايا المرشحة لجلب الاهتمام، مما تحتل وسائل الإعلام المرتبة الأولى بتركيز الانتباه على القضية أو المشكلة الجديرة بذلك[20] .

2.3 إدراك غاية المشكلة:

ويرتكز ذلك على مدى أهمية القضية للمجتمع، وعلى كيفية تقديمها للناس من خلال وسائل الإعلام، ويبرز في هذه المرحلة أيضا قادة الرَّأي الذين يقومون بشرح القضية ومناقشتها من خلال المنابر المختلفة

ووسائل الإعلام[21]، وهذا يعني أن إدراك المشكلة عملية معقدة، وهي محصلة مجموعة كبيرة من العوامل الموضوعية التي تتمثل في الأشكال الخارجية ومجموعة أخرى من العوامل الذاتية، التي تتبع من خبرات الرَّأي العّام السابقة، وفي حدود إطاره الدلالي ومجموعة القيم، والاتجاهات، والمعايير المختلفة التي اكتسبها الرَّأي العّام من البيئة الثقافية والاجتماعيّة، لأن عملية الإدراك تتوقف على طبيعة اتجاهات الرَّأي العّام وقيمه وثقافاته في البيئة المجتمعية.

3.3 حوارات ومشاورات موضوع الرأي:

وهنا تظهر التساؤلات حول مدى خطورة وعواقب المشكلة أو القضية، حيث في هذه المرحلة تبدأ بمحاولة التعرف عليها، ووضع الأمل في إيجاد حل في صورة فعلية، ويتبع هذا مناقشة أكثر تفصيلا وكلها تظل في مرحلة تفسيرية وأولية، ويجرى فحص السمات المختلفة للمشكلة، مثل مدى خطورتها وانعكاساتها المحتملة الوقوع على السمات الأخرى للحياة الاجتماعيّة، ويتطلب كذلك في إثارة المناقشات الجادة والفاعلة للمشكلة موضوع البحث، وهذه المناقشات تقوم على الفهم والدرس والموضوعية وعدم إتباع الأهواء، وتحقيق ذلك بإطار التفاعل الاجتماعي الحر، إذ تظهر وجهات النّظر المختلفة، والنقد البناء وتتبلور الآراء والوجهات المختلفة، ويتم اتفاق جوهري والتقاء وجهات النّظر، كل هذا في إطار المصالح المشتركة للجماعة وقيمها من أجل الوصول إلى أحد الحلول المطروحة لحل المعضلة، وهذا لن يتأتّى إلا إذا كانت المشكلة تخضع فيما يلي:

- أن يكون اتجاه الجماعة منسقا مع القيم والأفكار العامّة للناس.
- أن تكون هذه القضية (أو المشكلة) هامة تمس مصالح الجمهور.
- أن تكون جميع الحقائق مثارة ومطروحة للرَّأي العّام.
- أن تتوافر مناقشات حرة وواقية لهذه القضية.

4.3 ضبط المقترحات وتصنيف البدائل لحل موضوع الرأي:

تعتبر هذه الخطوة من أصعب وأدق خطوات عملية اتخاذ الرَّأي، لأنها تعتمد على تفكير متخذ الرَّأي الّذي لا يكون مدركا لكافة البدائل والحلول المرتبطة بالحل الخاص بالمشكلة، فالتفكير العادي لا يساعد على خلق البدائل، إنما تتطلب هذه الخطوة تفكيراً ابتكاري يساعد على توفير مجموعة من البدائل الابتكارية لعلاج المشكلة[22] .

لأن واقع الأمر يعتبر أن كل بديل في هذه الخطورة هو البديل الأوفر حظاً لاختياره كبديل أفضل، حيث تعتمد هذه العمليّة على خلق المناقشات والآراء المعارضة كوسيلة فعالة للوصول إلى البديل الصائب، فالقاعدة

الأساسيّة هو أن الرَّأي العّام لا يمكنه اتخاذ رأياً ماَ، ما لم تكن هناك معارضة لخلق نوع من التوازن بين كافة الأطراف الاجتماعيّة المعنيّة باتخاذ الآراء اتجاه قضية ما.

5.3 احتدام الصراع في الآراء المقترحة في الرأي:

وقد تتبلور آراء متباينة حول القضية تؤدي إلى اتجاهين أو أكثر حول القضية لدرجة الصراع، وتلعب الإشاعات والتهكمات في هذه المرحلة دوراً هاماً، لأن فيها تدور المناقشة، والحوار، والجدل الّذي يصل إلى حد الصراع بين رأي الفرد وآراء الأفراد الآخرين في نطاق جماعة معينة أو جمهور ما، ممن لديهم اهتمام بالموضوع وكل منهم يحاول الدفاع عن رأيه مستخدما في ذلك كل ما يتوافر لديه من معلومات وتلعب وسائل الاتصال دورا حيويا في ذلك عن طريق عرضها للآراء المتباينة الجادة.

6.3 اختيار الرَّأي العام الأمثل والصالح:

إن مرحلة الموازنة بين نقاط القوة والضعف لكل بديل، لا تنطوي فقط على احتمالات النجاح فحسب، بل تنطوي أيضاً على احتمالات الفشل، لذا لابد من عملية اختيار للرَّأي الصارم، لأن متخذ الرَّأي في هذه المرحلة لابد وأن يأخذ في اعتباره كافة الاحتمالات المحيطة ببديل الرَّأي، وأن يوازن بينها حتى يصل في النهاية إلى التفكير إلى قناعة موضوعية ذاتية ومنطقية مفادها؛ بأن ما توصل إليه هو الأنسب للموقف وللمؤسسة[23]، بالإضافة إلى ذلك هناك بعض المعايير يمكن للجماعة أن تسترشد بها في اتخاذ رأي الاختيار، وهي ما يلي:

أن يكون الرَّأي مقبولاً: بمعنى قبوله من قبل كافة الأطراف المعنيّة بالمجتمع سواء المنفذين للرَّأي أو المتأثرين به، لأن هذا القبول سيشكل إحدى أقوى نقاط القوة التي ستؤخذ في الاعتبار في الخطوة التّالية لعملية اتخاذ الآراء، وعلى عكس ذلك فمقاومته واردة إذا لم يكن مقبولاً، لذا على الفرد أن يشرك الآخرين في عملية اختيار البديل لضمان استقرار الأوضاع[24] .

درجة المخاطرة: في الخطوة التي يتمّ فيها اختيار البديل، على المجتمع ألا يأخذ في اعتباره احتمالات النجاح فقط، فالعملية تستند على الموازنة بين المخاطر المحتملة، والمنافع المتوقعة من الرَّأي المتفق عليه نحو قضية ما، أو مشكلة ما.

ألا يتعارض الرَّأي مع تحقيق الأهداف: ينبغي أن يكون الحل المعتمد قادراً على تحقيق أهداف المجتمع وأهداف أفراده.

7.3 ترجمة الرَّأي العام وتنفيذه:

وتعني الحكم على كفاءة وفاعلية الرَّأي نفسه، ولضمان ترجمة الرَّأي إلى سلوك الجماعة لابد من التخطيط لكيفية التنفيذ، والاستفادة من المعلومات المرتدة للمراحل المختلفة لتنفيذ الرَّأي، والتأكد من مساره الصحيح والمتفق عليه[25].

4. الخاتمة:

وفي خاتمة هذا المقال اتضح لنا جلياً أن الرَّأي العّام يرعى المثل الإنسانية، والقيم الاجتماعيّة، والمبادئ الأخلاقية السائدة في مجتمع معين، يقوم بدور الرقيب على مجمل السِّياسات والسلوكيات القانونيّة والإجراءات التي تمارس من قبل السّلطة الحكوميّة والنظامية، ويسهم في تثقيف الأفراد من خلال إثارة الموضوعات والمعضلات، وكذلك ينبغي أن نستصحب في قراءتنا للواقع –ورؤيتنا للمستقبل– حقيقة مهمة وهي أن مناخ كل تقسيمات الرَّأي العّام ليست بالشيء الثابت والمتفق عليه بين علماء الإعلام والسياسة بصفة نهائية، وإنما تختلف باختلاف الأشخاص والمجتمعات والأزمنة، فهي مختلفة من مكان لأخر بحسب الزمان والمكان والمفكرين.

إلى جانب ما سبق ذكره؛ فإن الرَّأي العّام في الدول المتخلفة والتي يطلق عليها تسمية (الدول النامية) يعتبر أرضاً خصبة يجب العناية بها، ويجب على قادة هذه الدول، يسارعوا في عملية التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، حتى يمكن أن يلحقوا بركب الحضارة، وأن يعقدون العزم على السير في سبيل الرَّأي العّام المتقدم.

وبالطبع، فإن أشكال الرَّأي العام الخاطئ يترتب عليه مجموعة من النّتائج السلبية على أهداف ومستقبل الجماعات، لذا فإن المعضلة الجوهرية ليست باتخاذ رأي معين لمواجهة موقف معين، وإنما جوهر المعضلة هو الانعكاس السلبي للرَّأي الخاطئ والذي قد تكون التكلفة العامّة لآثاره أكبر بكثير من بقاء الموقف على حاله، خاصة إذا تعلق الأمر بالنسق السّياسي العّام للدولة.

إنّ تنمية وصناعة الرَّأي العّام تستند على مرتكز هام، وهو اعتبار هذه التّنمية محوراً استراتيجياً في رؤية الرَّأي العّام من جهة، وبيئته من جهة أخرى، وآليّة من آليات التّحسين المستمرّ للأداء والتّطوير المتنامي للممارسات والسياسات، مما يحقق الرضا المطلوب، إذ أنّ الإنسان هو محورها الأساسيّ وجوهرها.

6. تهميش:

[1] مجاهد جمال، الرَّأي العّام وقياسها والأسس النّظريّة والمنهجية، (الأزاريطة: دار المعرفة الجامعيّة، 2003)، ص 34 .

[2] خطاب سمير، التنشئة السياسيّة والقيم، (القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر، 2004)، ص 41 .

[3] عسيلة صبحي، الرَّأي العّام، (القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2006)، ص 55 .

[4] خطاب سمير، مرجع سابق، ص 40.

[5] الهيتي هيثم هادي، الرَّأي العّام بين التحليل والتأثير، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012)، ص 204 .

[6] زهير الأعرجي، الرَّأي العّام الإسلامي ومحتوى التحريك، (بيروت: أدر التعارف للمطبوعات، 1982)، ص 187 .

[7] أبو عامود محمد سعد، الرَّأي العّام والتحول الديمقراطيّ، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعين 2010)، ص 80 .

[8] زهير الأعرجي، مرجع سابق، ص 188.

[9] فتحي الإبياري، الإعلام والرأي العّام، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعيّة، 1985)، ص 99 .

[10] فرج كمال، بحوث الإعلام والرأي العّام تصميمها إجراؤها وتحليلها، (القاهرة: دار النشر للجامعات، 2001)، ص 105 .

[11] فتحي الإبياري ، مرجع سابق، ص 124.

[12] قويسي حامد عبد الماجد، دراسات في الرَّأي العّام مقاربة سياسيّة، (مصر: مكتبة الشروق الدّوليّة، 2003)، ص 69 .

[13] محمد الجبور سناء، الإعلام والرأي العّام العربي والعالمي، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006)، ص 44 .

[14] ايرفنغ كرسبي، الرَّأي العّام استطلاعات الرَّأي والدّيمقراطيّة، (عمان: دار سندباد، 1998)، ص 205 .

[15] مدكور صلاح، الرَّأي العّام المدخلات المؤشرات المحصلات، (مصر: دار النهضة العربيّة، 2006)، ص 77 .

[16] محمد مضوي الترابي، معوقات ومهددات الديمقراطيّة في السودان، (السودان:مركز التنوير المعرفي، 2009)، ص 41 .

[17] القليني فاطمة، علم الاجتماع الإعلامي، (القاهرة: دار القاهرة، 2001)، ص 80 .

[18] محمد الجبور سناء، الإعلام والرأي العّام العربي والعالمي، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006)، ص 53 .

[19] عبد الوهاب كحيل، الرَّأي العّام والسياسات الإعلامية، (القاهرة: مكتبة المدينة، 1987)، ص 121 .

[20] محمد نصر مهنا، مدخل إلى الإعلام العربي في عالم متغير، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2007)، ص 59 .

[21] عبد الوهاب كحيل، الرَّأي العّام والسياسات الإعلامية، (القاهرة: مكتبة المدينة، 1987)، ص 154 .

[22] عادل حسن، العلاقات العامّة، بيروت: دار النهضة العربية، 1984)، ص 77 .

[23] صادق الأسود، الرَّأي العّام ظاهرة اجتماعية وقوة سياسيّة، بغداد: دار الحرية للطباعة والنشر، 1993)، ص 111 .

[24] محمد الجبور سناء، الإعلام والرأي العّام العربي والعالمي، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006)، ص 97 .

[25] سميسم حميدة، نظريّة الرَّأي العّام: مدخل، (بغداد: دار الشؤون الثقافية، 2005)، ص 227.

7. قائمة المراجع:

- عسيلة صبحي، الرَّأي العّام، (القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2006).
- فرج كمال، بحوث الإعلام والرأي العّام تصميمها إجراؤها وتحليلها، (القاهرة: دار النشر للجامعات، 2001).
- خطاب سمير، التنشئة السياسيّة والقيم، (القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر، 2004).
- قويسي حامد عبد الماجد، دراسات في الرَّأي العّام مقاربة سياسيّة، (مصر: مكتبة الشروق الدّوليّة، 2003).
- مجاهد جمال، الرَّأي العّام وقياسها والأسس النّظريّة والمنهجية، (الأزاريطة: دار المعرفة الجامعيّة، 2003).
- مدكور صلاح، الرَّأي العّام المدخلات المؤشرات المحصلات، (مصر: دار النهضة العربيّة، 2006).
- القليني فاطمة، علم الاجتماع الإعلامي، (القاهرة: دار القاهرة، 2001).
- سميسم حميدة، نظريّة الرَّأي العّام: مدخل، (بغداد: دار الشؤون الثقافيةن 2005).

- أبو عامود محمد سعد، الرَّأي العّام والتحول الديمقراطيّ، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعين 2010).
- الهيتي هيثم هادي، الرَّأي العّام بين التحليل والتأثير، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012).
- عبد الوهاب كحيل، الرَّأي العّام والسياسات الإعلامية، (القاهرة: مكتبة المدينة، 1987).
- محمد نصر مهنا، مدخل إلى الإعلام العربي في عالم متغير، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2007).
- عادل حسن، العلاقات العامّة، بيروت: دار النهضة العربية، 1984).
- صادق الأسود، الرَّأي العّام ظاهرة اجتماعية وقوة سياسيّة، بغداد: دار الحرية للطباعة والنشر، 1993).
- محمد الجبور سناء، الإعلام والرأي العّام العربي والعالمي، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006).
- الأعرجي زهير، الرَّأي العّام الإسلامي ومحتوى التحريك، (بيروت: دار التعارف للمطبوعات، 1982).
- فتحي الإبياري، الإعلام والرأي العّام، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعيّة، 1985).
- ايرفنغ كرسبي، الرَّأي العّام استطلاعات الرَّأي والدّيمقراطيّة، (عمان: دار سندباد، 1998).
- محمد مضوي الترابي، معوقات ومهددات الديمقراطيّة في السودان، (السودان:مركز التنوير المعرفي، 2009).

مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (05) / العـدد: (01)، (2021)، ص 135 - 150

التكريس الدستوري لمبدأ الأمن القانوني ضمانة لتجسيد دولة القانون الحديثة في الجزائر

The Constitutional consecration of the principle of legal security is a guarantee for the embodiment of the modern state of law in Algeria

ط.د. الهواري عامر [1*]، د. العيد هدفي [2]

[1] جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج، (الجزائر)، houari.ameur@univ-bba.dz

مخبر العلوم السياسية الجديدة - جامعة محمد بوضياف - المسيلة

[2] جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج، (الجزائر)، laidnadir@Yahou.fr

تاريخ الاستلام: 2021/05/03 تاريخ قبول النشر: 2021/05/29 تاريخ النشر: 07/ 06 /2021

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن السبل والآليات التي تعمل على تكريس مبدأ الأمن القانوني ضمن النظام القانوني الجزائري، حتى يضمن الأشخاص استقرارا لأوضاعهم القانونية، من خلال تمكينهم من التصرف باطمئنان وفق نظام قانوني واضح ومعلوم مسبقا، دون التعرض لتصرفات مباغتة تصدر عن السلطات العمومية في الدولة، يكون من شأنها زعزعة هذا الاستقرار والطمأنينة.

وقد خلصـــنا إلى أن التكريس الدســـتوري لمبدأ الأمن القانوني في التعديل الدســـتوري الأخير لســـنة 2020، مع توفير الضمانات اللازمة لحمايته، ستمنحه قوة إلزامية ستساعد حتما على بناء نظام قانوني فعال، يجسد نموذج دولة القانون الحديثة في الجزائر، التي تضمن الحماية المثلى لحقوق الانسان وحرياته الأساسية.

الكلمات مفتاحية: مبدأ الأمن القانوني؛ التكريس الدستوري؛ دولة القانون الحديثة؛ حقوق الانسان؛ الحريات الأساسية.

Abstract:

This study aims to search for ways and mechanisms that work to consecre the principle of legal security within the Algerian legal system, in order for people to ensure the stability of thier legal status, by enabling them to act with reassurance in accordance withe a clear and pre-known legal system, without being exposed to sudden actions by the public outhorities in the state, would destabilize this stability and tranquility.

We concluded that the constitutional consecration of the principle of legal security in the last constitutional amendment of the year 2020, while providing the necessary capabilities to protect it, will give it a mandatory force that will invitably help build an effective legal system, embodying the model of the modern state of law in Algeria, which guarantees the optimal protection of human rights and fundamental freedoms.

Keywords: the legal security; the constitutional consecration; the modern state of law; the human rights; the fundamental freedoms.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

إن الدولة المدنية الحديثة تضع من بين أولوياتها تكريس فكرة دولة القانون، والتي تعمل على تحقيق الأمن داخل المجتمع، ومصطلح الأمن ملازم لكل مجالات الحياة، ومن بين هذه المجالات يأتي المجال القانوني والذي يعتبر أهمها على الإطلاق، حيث يعتبر مبدأ الامن القانوني أحد أهم الأسس التي يقوم عليها بناء دولة القانون الحديثة، التي لا يقتصر دورها على الحماية ضد الفوضى والتعسف فحسب، بل إنها تكفل كذلك بنا نظام قانوني منسجم، خال من الاختلالات والعيوب الشكلية والموضوعية.

ترسخت فكرة الأمن القانوني كمبدأ دستوري مستقل أول مرة في ألمانيا سنة 1961، حيث أكدت المحكمة الدستورية الفدرالية بألمانيا دستوريته، وتم الاعتراف به دوليا من قبل محكمة العدل للمجموعة الأوروبية إبتداءً من القرار الصادر سنة 1962، كما أشارت إليه المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان عام 1981 من خلال تأكيدها على ضرورة احترام التوقع المشروع كأساس للأمن القانوني.

إن عدم استقرار القواعد القانونية، وتناقض أحكام هذه الأخيرة فيما بينها، وغيرها من العيوب التي تمس النظام القانوني داخل الدولة، أثارت مخاوف رجال القانون في الجزائر، هذا ما دفعهم إلى المطالبة بارتقاء مبدأ الأمن القانوني إلى مصاف المبادئ العامة للقانون والنص عليه في صلب الدستور، وهذا ما تم تكريسه في التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020.

ومما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

***إلى أي مدى يمكن اعتبار التكريس الدستوري لمبدأ الأمن القانوني كآلية لتحقيق دولة القانون الحديثة في الجزائر؟**

للإجابة على هذه الإشكالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتوضيح مفهوم مبدأ الأمن القانوني وبيان أهميته، واستعراض القيمة الدستورية للمبدأ في بعض الأنظمة الأوروبية والنظام القانوني الجزائري، كما استعملنا المنهج التحليلي لتحليل بعض المواد الدستورية والقرارات القضائية، وعليه تم تقسيم موضوع البحث إلى مبحثين، سيتم التطرق من خلال المبحث الأول لمفهوم مبدأ الأمن القانوني وأهميته، في حين سنخصص المبحث الثاني لدراسة القيمة الدستورية لمبدأ الأمن القانوني ودور السلطات الثلاث في حمايته.

2. مفهوم مبدأ الأمن القانوني وبيان أهميته:

الأمن القانوني وإن كان مصطلحًا حديثًا نسبيًا، إلا أن تطبيقاته الواقعية لها جذورها التاريخية وامتداداتها الفلسفية[1]، ولقد اختلف في معنى الأمن القانوني، نظرا لاختلاف الحاجات والتطورات داخل المجتمع سواء على الصعيد الاجتماعي أو الاقتصادي أو الحقوقي[2].

1.2 مفهوم مبدأ الأمن القانوني:

يواجه مبدأ الأمن القانوني جدلا واسعا في الوسط القانوني والأكاديمي، وهذا بسبب غموض وضبابية مضمونه، وللبحث في مفهوم هذه الفكرة يتوجب علينا توضيح محتوى هذه الفكرة، وكذا دراسة مقتضياتها.

1.1.2 تعريف مبدأ الأمن القانوني:

رغم الاستعمال الشائع لفكرة الأمن القانوني، إلا أنه قلما يتم الاهتمام بتعريفها، إذ غالبا ما تقدم كإطار عام لمجموعة كبيرة من المبادئ والحقوق المرتبطة بها، أو كغاية محورية لكل نظام قانوني ومطلبا أساسيا لدولة القانون[3]، وعليه سنتطرق إلى المعنى الاصطلاحي لمبدأ الأمن القانوني (أولاً)، ثم نعرج على التعريف القضائي لهذا المبدأ (ثانياً).

أولا: التعريف الاصطلاحي لمبدأ الأمن القانوني

إن الباحث في تعريف الأمن القانوني على المستوى التشريعي، لن يجد تعريفا صريحا وواضحًا لمضمون هذه الفكرة، هذا الإعراض فتح المجال للفقه لبذل مجهودات حثيثة في هذا الموضوع.

والفقه بدوره يقر بصعوبة الأمر، فيعتبر أن استيعاب مفهوم الأمن القانوني قد يكون أسهل من صياغة تعريف له، فهذا المصطلح بالنسبة للعديد منهم ذو هندسة متغيرة ومتعددة وغير دقيقة[4].

لقد ورد تعريفا موجزا للأمن القانوني في قاموس المصطلحات القانونية المنشور تحت إشراف M. Cabrillac، بأنه: "الحالة المثالية التي يهدف إليها القانون، من خلال سن قواعد متماسكة، ومستقرة نسبيا، ويمكن الوصول إليها، حتى يتسنى للأفراد بناء توقعاتهم"[5].

في حين ركز جانب من الفقه على هدف الأمن القانوني، فعرف بأنه: "تحقيق قدر من الثبات النسبي للعلاقات القانونية، وحد أدنى من الاستقرار للمراكز القانونية المختلفة بهدف إشاعة الأمن والطمأنينة بين أطراف العلاقات القانونية من أشخاص قانونية عامة وخاصة، بحيث تتمكن هذه الأشخاص من التصرف باطمئنان على هدى من القواعد والأنظمة القانونية وقت قيامها بأعمالها وترتب أوضاعها في ضوء منها، من دون التعرض لمفاجئات أو تصرفات مباغته صادرة عن السلطات العامة، يكون من شأنها زعزعة هذه الطمأنينة"[6].

ثانيا: التعريف القضائي لمبدأ الأمن القانوني

أما فيما يخص التعريف القضائي لمبدأ الأمن القانوني فينبغي التذكير بما جاء في التقرير السنوي لمجلس الدولة الفرنسي الصادر سنة 2006، والذي جاء فيه: "يعني مبدأ الأمن القانوني أن يكون المواطنين قادرون على تحديد ما هو مسموح وما هو محظور عنهم بموجب القانون المعمول به، دون أن يستدعي ذلك من جانبهم بذل مجهودات غير محتملة، ولتحقيق هذه النتيجة، يجب أن تكون القواعد التي يتم سنها واضحة ومفهومة، وألا تخضع بمرور الوقت إلى تغييرات متكررة لا يمكن التنبؤ بها"[7].

ومن خلال التقرير المذكور أعلاه نستطيع تقسيم مضمون الأمن القانوني إلى محورين:

1 – المحور الشكلي ويتعلق بنوعية القانون، فيعتبر أن القانون وجد ليأمر، ليمنع، ليعاقب، ...، ولم يوجد ليثرثر أو لينشأ أوهاما ويغذي الغموض، فالغموض وجب أن يكون معياري، فمن شأن القانون غير المعياري أن يضعف القانون ويخلق الشك حول الأثر الحقيقي لأحكامه.

2 – أما المحور الزمني فيتعلق بقابلية القانون للتوقع، فمبدأ الأمن القانوني يفرض أن يكون القانون قابلًا للتوقع، وأن تبقى المراكز القانونية مستقرة نسبيا[8].

2.1.2 عناصر مبدأ الأمن القانوني:

إن فكرة الأمن القانوني تشمل صور متعددة ويتفرع عنها عدد من المبادئ، بعضها له قيمة دستورية وبعضها الآخر ليست له قيمة دستورية[9]، حيث يتضمن مبدأ الأمن القانوني عند الأستاذ M.Forment طائفتين من المبادئ، الطائفة الأولى تشترط فكرة اليقين القانوني (أولا)، أما الطائفة الثانية فهي تهدف إلى ضمان استقرار نسبي للمراكز القانونية من حيث الزمان[10]، والتي يمكن حصرها في مقتضيين هما: تحقيق الاستقرار القانوني (ثانيا) والتوقع المشروع (ثالثا).

أولا: اليقين القانوني

يفرض اليقين القانوني أن تتوافر في النظام القانوني الأساليب المناسبة لكفالة العلم بالقانون للمخاطبين بأحكامه، وكذلك أن تتوافر في القاعدة القانونية خصائص تمكن الأشخاص من العلم بمضمونها[11]:

أ – الوصول المادي للقانون: حيث يجب أن يشهر وينشر القانون حتى يكون في متناول مواضيع القانون وأشخاصه ، فالنشر يلزم المخاطب بالقاعدة القانونية، والعبرة ليست دائما بالعلم اليقيني، فقد تكون بالعلم الحكمي الذي يتحقق إذا كان باستطاعة الشخص العلم به أو كان من المحتمل أن يعلم به، والحاصل أن القانون لا يصبح ملزما إلا بعد نشره، فالقانون لابد أن يكون ساريًا، وهذا الالزام يقع على عاتق الدولة[12].

ب – الوصول الفكري للقانون: وهو ما يقصد به مفهومية واستيعاب معاني هذه القواعد[13]، ويكون ذلك من خلال وضوح القاعدة القانونية وسهولة قراءتها وفهمها، ففكرة الوضوح تعد عنصرا مهمًا لتحقيق اليقين القانوني، وعليه يجب استخدام لغة واضحة وسهلة في القانون حتى تسمح للمواطن من ادراك حقوقه وواجباته دون أي تأويل، لأن الإكثار من التأويل يجعل من القاضي مشرعا وناطقا بالقانون وهو غير مختص بذلك[14].

إن صعوبة الوصول إلى القانون بات أمرا غير مقبول، ويستمد موضوع إتاحة القانون اهميته اليوم من سمو حقوق الانسان، وهو ما يقود إلى تأكيد الحق في القانون الذي يحتوي ويتجاوز مسألة الوصول المادي والفكري للقاعدة القانونية، وهذا ما يجعلنا نقول بأن المعرفة لم تعد واجبا بل حقا بكل بساطة[15].

ثانيا: تحقيق الاستقرار القانوني

إن استقرار المجتمع واستتباب الأمن فيه أمر لازم، فكل نظام قانوني يهدف إلى تحقيق الثبات والاستقرار داخل المجتمع[16]، كما أن القواعد القانونية تكتسب جزءا كبيرا من قيمتها من خلال استقرارها، وهذه فكرة شائعة وجد منتشرة، فعنصر الوقت يمنح القواعد القانونية السلطة والنفوذ[17].

ومما سبق فمصطلح "الاستقرار" لا يقصد به عدم التغيير أو التعديل، وإنما المقصود هو ألا يكون مجال تطور القانون وتعديله مصدرا للصدمات غير المتوقعة[18]، وهو ما يوجب على المشرع أن يضع القوانين بعد دراسة مستفيضة من طرف الخبراء والمتخصصين، فاستمرار قوانين قديمة لا تتفق مع العصر واحتياجاته يعتبر مظهرا من مظاهر اللا أمن قانوني.

ثالثا: التوقع المشروع

تعتبر فكرة التوقع المشروع من الأفكار الحديثة في القوانين الأوروبية، وتعد هذه الفكرة صورة من صور الأمن القانوني، وتعني فكرة التوقع المشروع أو الثقة المشروعة أن القواعد العامة المجردة التي تصدر من قبل السلطة التشريعية في صورة قوانين أو التي تصدر من قبل السلطة التنفيذية في صورة لوائح أو تعليمات أو قرارات إدارية، يجب ألا تصدر بطريقة فجائية مباغتة تصطدم مع النتائج التي يتوقعها الأفراد من وراء تصرفاتهم المبنية على أسس موضوعية مستمدة من القواعد والأنظمة القانونية سارية المفعول[19]، لهذا أصبح من الضروري على الدولة وأجهزتها إعطاء الأشخاص شواهد وإشارات عن نيتها في إصدار قواعد قانونية جديدة.

2.2 أهمية مبدأ الأمن القانوني:

من أجل معرفة الأهداف الأساسية لمبدأ الأمن القانوني، يجب توضيح جوانب الارتباط والتأثير بين الأمن القانوني ومختلف المجالات التي يتدخل فيها القانون كضابط، وسنركز في هذه الورقة البحثية على المجال الاجتماعي والحقوقي، وكذا الاقتصادي.

1.2.2 الأهمية الاجتماعية لمبدأ الأمن القانوني:

يعتبر موضوع الضبط الاجتماعي من المباحث الأساسية في علم الاجتماع، حيث أنه يشير إلى الآليات المجتمعية والسياسية التي تنظم سلوك الفرد والجماعة بهدف الحفاظ على النظام الذي يحظى بقبول المجتمع، بما يحفظ عليه استقراره وتماسكه واستمراره، ويصنف القانون من بين أقوى وسائل الضبط الاجتماعي، إذ يحقق استقرار التنظيمات الاجتماعية وأمن علاقات الأشخاص ببعضهم[20]، والأمن القانوني لا يوفر فقط الأمن للنظام القانوني، وإنما يعود بالنفع والايجاب على استقرار المجتمع والحفاظ على نظامه العام، وبالتالي استقرار الحقوق والمراكز القانونية للأشخاص على اختلافهم[21]، حيث يحقق الأمن القانوني التمكين القانوني لكل فئات المجتمع، من خلال ازالة كل العراقيل التي تحول دون استقرار القانون، ودون نفاذ مادي وفكري فعال وسهل إلى الاحكام

القانونية، وهذا ما يجعل القانون معلوما من قبل كافة أطياف المجتمع لاستعماله كوسيلة للمطالبة بالحقوق والحريات والدفاع عنها[22].

كما أن الأمن القانوني لا يمنع التحول والتطور داخل المجتمع، وإنما يتعين أو يفرض على دولة القانون اتباع اجراءات شكلية محددة ودقيقة تضمن الاستقرار والأمن للحقوق والحريات داخل المجتمع، وذلك من خلال نشر وإعلام كل ما يتعلق بالقانون من تعديل أو تغيير، مع مراعاة كل ما يضمن من جهة ثانية معيارية النص القانوني وتبسيطه وايضاحه لعامة الأشخاص، مع عدم مباغتتهم بقواعد لم تكن متوقعة وتفادي كل ما يعيق صحة وسلامة النظام القانوني[23].

2.2.2 الأهمية الحقوقية لمبدأ الأمن القانوني:

إن حقوق الانسان متأصلة بجميع البشر مهما كانت جنسيتهم، أو مكان إقامتهم، أو جنسهم أو أي وضع آخر، فهي حقوق يتمتع بها كل شخص لكونه إنسان، وهذا يعني أن جميع الناس متساويين في التمتع بها وضمان حمايتها[24].

إذا كان الاعتراف بالحق في الأمن القانوني يمكن أن يكون محل نقاش، فإن الدور الذي تلعبه مقتضيات هذه القيمة في حماية الحقوق المقررة للإنسان تعد نقطة اتفاق لدى كل من الفقه والقضاء[25]، حيث إن إرساء منظومة قانونية واضحة ومستقرة وغير قابلة للتعديل والتغيير الفجائي، لا شك أنها عوامل فعالة ومهمة تدخل ضمن إطار الأمن القانوني الذي بدوره يساهم في حماية حقوق الانسان على المستوى الداخلي والخارجي.

فعلى مستوى الدولة الواحدة يحقق الأمن القانوني ثبات العلاقات بين الأفراد من جميع النواحي الاقتصادية والسياسية والفكرية، كما يضمن تمتع جميع المواطنين بالحقوق بصورة متساوية وتحترم حرياتهم الأساسية، بينما إذا اختل عنصر من عناصره المذكورة سالفا، فإن الحقوق ستنتهك والحريات الأساسية ستضيع ولا يتحقق بذلك الأمن الانساني داخل الدولة الواحدة.

ونفس الشيء بالنسبة للتعامل الدولي والاقليمي، فإن استقرار العلاقات القانونية بين الدول سيؤدي حتما إلى استقرار العلاقات الدولية، واحترام وصيانة جميع حقوق الانسان كما صورته مختلف المواثيق العالمية الدولية والاقليمية[26].

3.2.2 الأهمية الاقتصادية لمبدأ الأمن القانوني:

يعد مبدأ الأمن القانوني ضمانة لحماية الأفراد ومصالحهم وهو من الضروريات التي يستلزمها النشاط الاقتصادي، فالمشرع يلتزم عند وضع القوانين المحافظة على استقرار المراكز القانونية وقيام الثقة في العلاقات القانونية والقدرة على توقع الأمور مسبقا[27]، والنشاط الاقتصادي يتمخض في نهاية الأمر على تحديد المراكز القانونية للأفراد والمشروعات، وبقدر ما تكون هذه المراكز القانونية واضحة ومحددة ومعترف بها، وتحظى

بالاحترام من الدولة والمجتمع، بقدر ما يمكن أن تتم الأعمال بسلاسة، وبقدر ما يشوب هذه الأمور من غموض أو خلط أو عدم يقين بقدر ما ترتبك الأعمال[28].

وعليه فالأمن القانوني يساهم في توفير المناخ القانوني السليم للاستثمار وإيجاد الآليات القانونية المحفزة على الاستثمار، وسيادة دولة القانون في ميدان الأعمال، لأن المستثمر الوطني أو الأجنبي يبحث دائما على الفعالية والسرعة والأمن والثقة في انجاز المعاملات التجارية، وفي حالة وقوع نزاع بشأنها فإن هناك آليات قانونية واضحة تضمن حماية حقوقه، ولهذا فالمستثمر قبل القيام بأي مبادرة استثمارية يبحث عن المعطيات الآتية:

-القوانين المنظمة لقطاع الاستثمار ومدى استقرارها[29].

-الضمانات القانونية والقضائية الممنوحة للمستثمر في حال وقوع خلاف.

3. القيمة الدستورية لمبدأ الأمن القانوني وحمايته:

على اعتبار أن قيمة وقوة أي مبدأ تأتي من قوة مرجعه ومصدره[30]، فإن مبدأ الأمن القانوني أصبح مطلباً أساسيًا في دولة القانون المعاصرة، وحتى يحقق هذا المبدأ الأهداف المرجوة منه، لا بد من توفير الحماية اللازمة له.

1.3 الأساس الدستوري لمبدأ الأمن القانوني:

لقد نشأت فكرة الأمن القانوني كمبدأ دستوري، من حاجة المجتمع لتوفير الأمن والحماية لأصحاب المراكز القانونية داخل المجتمع، إلا أن الأنظمة القانونية لم تتخذ موقفا موحدا بخصوص موضوع التكريس الدستوري للمبدأ[31]، بسبب عدم وجود اتفاقية دولية راعية له[32].

1.1.3 الاعتراف الضمني لمبدأ الأمن القانوني:

إن غالبية الدساتير في العالم لا تخلو من الإشارة إلى بعض مظاهر وصور مبدأ الأمن القانوني، فمنها ما يقدمه كإطار عام لمجموعة كبيرة من المبادئ والحقوق المرتبطة به، في حين يعتبره البعض الآخر كغاية محورية لكل نظام قانوني ومطلبا أساسيا لدولة القانون[33].

في فرنسا مثلا، مرت عملية استقبال فكرة الأمن القانوني بمرحلتين، لعب فيهما مجلس الدولة دورًا فاصلًا، فالمرحلة الأولى تبدأ سنة 1991 بالتقرير السنوي لمجلس الدولة[34]، الذي حذر فيه من التعقيد القانوني المترتب عن التضخم المعياري، وعدم استقرار القواعد وتردي نوعية القوانين[35]، أما المرحلة الثانية فقد بدأت بصدور تقرير آخر هام لمجلس الدولة الفرنسي سنة 2006، تحت عنوان: " الأمن القانوني وتعقيد القانون"، وما لحقه من اعتراف صريح بالمبدأ بمناسبة النظر في قضية شركة KPMG[36].

أما فيما يخص المجلس الدستوري الفرنسي فنجده مترددا في الاعتراف بمبدأ الأمن القانوني، ومع ذلك فإن الفقه الفرنسي يردد بأن المجلس يتوجه نحو الاعتراف بالطابع الدستوري للمبدأ، من خلال تأكيده على أهمية وضوح القانون والوصول إليه وسهولة فهمه[37].

بالرجوع إلى التجربة الدستورية الجزائرية قبل التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020، نجد أن المؤسس الدستوري لم ينص صراحة على مبدأ الأمن القانوني، وإنما جاء الاعتراف به ضمنيا، من خلال الإقرار لبعض المبادئ التي تعود للمبدأ، والتي من بينها الحماية القانونية في الديباجة، والنص على مبدأ المساواة أمام القانون، وعلى وجوب فتح المجال أمام المواطنين للاطلاع على المعلومات والوثائق، كما تم التنصيص لمبدأ شرعية العقوبات وكذلك على مبدأ عدم رجعية القوانين[38].

أما عن الجانب القضائي في الجزائر، فمن التطبيقات التي تحث على احترام عناصر ومقومات مبدأ الأمن القانوني، نجد قرار محكمة التنازع الذي أصدرته بتاريخ 2012/01/09 تحت رقم 000114، حيث يعد أول اجتهاد قضائي جزائري عالج فكرة الأمن القانوني، ومما جاء فيه: "لئن كانت القاعدة المنصوص عليها في المادة 02 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية تنص على أن أحكامه تطبق فور سيرانه واستثنت منها ما تعلق بالآجال التي بدأ سريانها في ظل القانون القديم، فإن لهذه القاعدة استثناءات أخرى لم تتضمنها المادة 02 السالفة الذكر وتدخل في تطبيق عدم رجعية القوانين، إذا ما كانت رجعية القانون تهدد الاستقرار والأمن القانونيين أو تمس بالحقوق والمراكز القانونية المكتسبة للمتقاضي، ما يجعله يفقد الثقة في النظام القانوني والقضائي"[39].

2.1.3 الاعتراف الدستوري الصريح لمبدأ الأمن القانوني:

إن فكرة الأمن القانوني ليست حديثة العهد لكن ألمانيا كانت سباقة في تكريسها كمبدأ سنة 1961، حيث أكدت المحكمة الدستورية فيها على هذا المبدأ وأصبح منذ ذلك الوقت مبدئا دستوريا مستقلا[40]، سرعان ما انتقلت فكرة الأمن القانوني إلى قانون المجموعة الأوروبية، ونظراً لتأثير القانون الأوروبي على القوانين الداخلية للدول الأعضاء، فقد تم استقبال فكرة الأمن القانوني من قبلهم، ولكن بشكل متفاوت في الزمن والتطبيق[41]، فقد حرصت بعض الدساتير الأوروبية على تكريس مبدأ الأمن القانوني في صلبها، مثل دستور اسبانيا لعام 1978 المعدل[42]، ودستور البرتغال لعام1976 الذي أشار لمبدأ الأمن القانوني عند حديثه عن أثر الحكم بعدم الدستورية[43]، وتجدر الإشارة إلى أن استقبال المبدأ لدى غالبية الدول الأوروبية كان على المستوى القضائي[44].

أمام الانتشار الواسع لمبدأ الأمن القانوني وارتباطه الوثيق بدولة القانون الحديثة، وتعدد الدراسات والنقاشات حوله، استجاب المشرع الجزائري في التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020، لمطلب ارتقاء مبدأ الأمن القانوني لمصاف المبادئ الدستورية، وتم التنصيص عليه في صلب الدستور.

وقد ورد ذكر مبدأ الأمن القانوني في التعديل الدستوري الأخير في مناسبتين:

– الأولى كانت في الديباجة، والتي نصت على: " يكفل الدستور الفصل بين السلطات والتوازن بينها واستقلال العدالة والحماية القانونية ورقابة عمل السلطات العمومية وضمان الأمن القانوني والديموقراطي".

– والثانية في المادة 34 الفقرة 04 حيث جاء فيها: " تحقيقا للأمن القانوني تسهر الدولة، عند وضع التشريع المتعلق بالحقوق والحريات، على ضمان الوصول إليه ووضوحه واستقراره".

مما سبق، إن المؤسس الدستوري الجزائري بهذا التكريس نجده قد خطى خطوة كبيرة نحو تعزيز سبل وآليات تجسيد نموذج دولة القانون المعاصرة، التي تضمن حماية أفضل لحقوق الانسان وحرياته الأساسية، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال توفير الضمانات والحماية اللازمة لهذا المبدأ.

2.3 دور السلطات الثلاث في حماية مبدأ الأمن القانوني:

إن الأمن القانوني كفكرة دستورية نشأت من حاجة المجتمع إلى توفير الأمن والحماية لأصحاب المراكز القانونية داخل الدولة، ذلك أن المراكز القانونية التي تكونت واستقرت يجب عدم المساس بها، ويجب أن توفر لها الحماية على الدوام، لذلك سنتكلم عن دور السلطات الثلاث في حماية مبدأ الأمن القانوني[45].

1.2.3 دور السلطة التشريعية في حماية مبدأ الأمن القانوني:

وفقا لتقسيم Montesquieu لسلطات الدولة والذي تبنته جميع دول العالم، فإن السلطة التشريعية هي احدى السلطات الثلاث الأساسية في الدولة، ووظيفتها الرئيسية هي التشريع والذي ينصرف أساساً إلى وضع القوانين، التي من خلالها يتم تنظيم العلاقات بين الاشخاص في المجتمع، وتحقيقا للأمن القانوني يتوجب عند وضع التشريع ضمان الوصول إليه ووضوحه واستقراره[46].

ينبغي على هذه السلطة أيضا عند ممارسة اختصاصاتها التشريعية، أن تهدف إلى تحقيق العدالة في تشريعاتها من الناحية الشكلية والموضوعية، لأن عدالة التشريع تحقق الاستقرار القانوني للمجتمع، وعدالة التشريع لا تقتصر على مضمون النص التشريعي فقط، بل تتضمن أيضا الشكل الخارجي لهذا النص، من حيث الصياغة السليمة له بما لا يدع مجالا للشك حول مفهوم النص[47].

كما تعمل السلطة التشريعية على تكريس مبدأ الأمن القانوني من خلال مراعاة عدة متطلبات من الواجب توافرها في القاعدة القانونية، بدءا من جودة إعدادها وتحريرها إلى تنفيذها وتطبيقها على الوجه المطلوب، ويتحقق ذلك عن طريق سهولة الرجوع إليها، وتطبيق مبدأ التدرج في التشريع والذي نعني به اتخاذ التدابير والإجراءات الانتقالية عند إلغاء أو تعديل قانون، وهذا لعدم مفاجأة المخاطبين بأحكامه وحماية لتوقعاتهم المشروعة، كما يجب تفادي تنفيذ القوانين بأثر رجعي، لأن ذلك يؤثر سلبا على الحقوق المكتسبة للأشخاص ومراكزهم القانونية، ويفقدهم الثقة بالتشريعات ومن ثمة الإخلال بمبدأ الأمن القانوني[48].

إضافة إلى ما سبق وتحقيقا للأمن القانوني، فإنه يمكن لأعضاء السلطة التشريعية استجواب الحكومة عن حال تطبيق القوانين، ويجب على هذه الأخيرة أن تجيب على ذلك في أجل أقصاه ثلاثون(30) يوما، ويمكن أن ينجر على ذلك التصويت على ملتمس الرقابة الذي ينصب عليه مسؤولية الحكومة[49].

2.2.3 دور السلطة التنفيذية في حماية مبدأ الأمن القانوني:

إن السلطة التنفيذية هي الهيئة التي تمارس وتهيمن بصورة فعلية في الدولة، فتقوم بإصدار المراسيم والأوامر، كما تقوم بحفظ الأمن والنظام في الدولة، وتشرف على سير العمل في كل دوائر الدولة.

كما تقوم السلطة التنفيذية بتنفيذ كافة القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية عن طريق المراسيم التنفيذية[50]، ويكمن التحدي في هذا الشأن كون السلطة الأولى التي مهمتها التشريع ليست هي نفس السلطة التي تنفذ، لذا فوجب على السلطة المخولة بإصدار التنظيم التنفيذي أن تولي العناية والاهتمام عند إعداده، ويجب ان لا يحيد عن منطق التبعية في إطار العلاقة التدرجية الكامنة بين النص التشريعي والنص التنفيذي له[51].

إذا كان دور السلطة التشريعية بشكل عام هو سن القواعد القانونية، فإن السلطة التنفيذية يمكن أن تساهم في توفير الأمن القانوني عندما تستدعي الضرورة الإسراع في اتخاذ تدابير تشريعية لا تحتمل التأخير[52]، مما يبرر تدخل السلطة التنفيذية في مجال التشريع عن طريق أوامر تكون لها قوة القانون بعد المصادقة عليها من قبل البرلمان[53].

مما سبق فإن حماية السلطة التنفيذية لمبدأ الأمن القانوني تتطلب عدة مقتضيات نذكر منها:

- وضوح التنظيمات لاستيعابها من قبل المخاطبين بها لا سيما هيئات ومؤسسات الدولة.
- الحرص على مبدأ المساواة أمام القانون.
- الاستقرار النسبي للنصوص التنظيمية.
- عدم رجعية القانون إلا لضرورة قصوى ويجب النص الصريح على ذلك.
- الشفافية وتلافي تناقض النصوص التنظيمية.
- حماية التوقعات المشروعة للأشخاص[54].
- يجب على التنظيم ان لا يحيد عن منطق التبعية مع النص التشريعي.
- ضرورة إصدار التنظيمات الكفيلة بتنفيذ القانون في آجال معقولة.

3.2.3 دور القضاء في تحقيق الأمن القانوني:

ينظر إلى الأمن القانوني بأنه تطبيقي أكثر منه نظري، لذلك هناك من يرى أن الأمن القانوني لا يتجسد دون وجود هيئة قضائية فعالة تسهر على التطبيق السليم للنص القانوني، ومن هذا المنطلق فإنه توجد علاقة متينة بين الأمن القانوني والقضاء[55].

تتجلى أهمية دور القضاء في حماية مبدأ الأمن القانوني من خلال تعبئة القضاء بمختلف فروعه، عاديا وإداريا ودستوريا[56]، ومما لا شك فيه أن فعالية القضاء بمختلف فروعه لا تكتمل إلا بتوافر مقومات حسن سيره كالاستقلالية، وسهولة الولوج إليه وحسن إدارته وجودة أحكامه.

إن انعدام استقلال القضاة يحول دون ممارسة سلطته في الرقابة على تصرفات السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية، الأمر الذي ينعكس على حقوق وحريات الأشخاص، ولأن هدف القضاء هو توفير الحماية والقدر اللازم من الاستقرار لحقوق الأشخاص التي اكتسبوها في ظل قانون قائم، فلا يجوز سلب هذه الحقوق بذريعة تعديل القانون أو إلغائه[57].

هذا ما دفع المؤسس الدستوري في التعديل الدستوري الأخير التأكيد عليه، من خلال الإشارة إلى استقلالية السلطة القضائية، وأن القاضي مستقل ولا يخضع إلا للقانون، وقد تم تحصين هذه الاستقلالية بمعاقبة كل من يمس بها، من خلال اخطار القاضي المجلس الأعلى للقضاء عن أي مساس باستقلاليته.

تعززت استقلالية القضاء من خلال عدم إمكانية نقل قضاة الحكم، وكذلك على عدم إمكانية عزل القضاة ولا إيقافهم عن العمل أو اعفاؤهم، ولا تسليط عقوبة تأديبية عليهم أثناء ممارسة مهامهم أو بمناسبتها، إلا في الحالات وطبق الضمانات التي يحددها القانون بموجب قرار معلل من المجلس الأعلى للقضاء، ويعتبر هذا الأخير الضامن الوحيد بعد القانون في استقلالية القضاة، من خلال متابعة مسارهم الوظيفي من التعيين حتى التقاعد[58].

إضافة إلى ما سبق، لا شك أن صلاحيات القضاء الدستوري في إرساء الشرعية الدستورية تخوله إلغاء النصوص القانونية المخالفة لأحكام الدستور[59]، إلا أن هذا لا ينقص من دور القضاء الدستوري في حماية مبدأ الأمن القانوني، ابتداء من دوره في المساهمة في جودة النصوص القانونية إلى مراعاة تقيد كل سلطة بمجالها التشريعي، بل حتى أن اجتهاد القضاء الدستوري امتد إلى تقييد الأثر الرجعي لأحكامه التي تصدر بعدم الدستورية، لأن ضمان الاستقرار للمراكز والعلاقات القانونية واحترام الحقوق المكتسبة للأفراد، لا تقل أهمية عن إرساء دعائم المشروعية الدستورية التي يسعى لأجلها القضاء الدستوري[60]، ولقد عالج المؤسس الدستوري هذه المسألة بموجب المادة 198 من التعديل الدستوري الأخير، حيث نصت على: "...اذا قررت المحكمة الدستورية عدم دستورية أمر أو تنظيم، فإن هذا النص يفقد أثره، ابتداء من يوم صدور قرار المحكمة الدستورية.

إذا قررت المحكمة الدستورية أن نصا تشريعيا أو تنظيميا غير دستوري على أساس المادة 195 أعلاه، يفقد أثره ابتداء من اليوم الذي يحدده قرار المحكمة الدستورية...".

إن المستفيد من دور القضاء في حماية مبدأ الأمن القانوني هو المتقاضي بصفة خاصة والنظام القانوني بصفة عامة، ومن أهم تجليات هذه الفائدة هي شيوع الثقة واستقرار المعاملات والاطمئنان إلى فعالية النصوص القانونية، والوثوق بالقضاء في النهاية[61].

4. الخاتمة:

ختاما لهذه الدراسة، نستنتج أن التكريس الدستوري الصريح لمبدأ الأمن القانوني في التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020 في الجزائر، مع توفير الضمانات اللازمة لحمايته، سيساعد حتما على بناء نظام قانوني سليم وفعال، لأن هناك علاقة تناسبية بين مبدأ الأمن القانوني ودولة القانون، وبهذا نجد أن المؤسس الدستوري الجزائري في التعديل الدستوري الأخير قد عمل على تعزيز سبل وآليات تجسيد دولة القانون الحديثة، والتي تمثل النظام الأمثل الضامن لحقوق الانسان وحرياته الأساسية.

مما سبق سنحاول تلخيص أهم النتائج والمقترحات المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة في الآتي:

النتائج:

– إن مصطلح الأمن القانوني بالرغم من حداثته وصعوبة الوصول إلى تعريف شامل له، بسبب طابعه المركب، إلا أن مضمونه قديم ومرتبط بنشأة القاعدة القانونية والغاية منها.

– من متطلبات الأمن القانوني الاستقرار النسبي للقواعد القانونية، إلا أن هذا لا يعني الجمود وعدم التعديل، لأن استمرار العمل بقوانين قديمة لا تتفق مع متطلبات واحتياجات العصر يعتبر مظهراً من مظاهر اللاأمن قانوني.

التوصيات:

– لعل أهم نص قانوني يعمل على تكريس مبدأ الأمن القانوني داخل الدولة هو النص الدستوري، لذا يجب أن يتميز هذا النص بقدر من الثبات والاستقرار والسمو، حفاظًا للمراكز القانونية التي يمكن أن تتأثر جراء التشريعات المنبثقة عنه.

– يتطلب تجسيد مبدأ الأمن القانوني في الجزائر، التكريس السليم لمقومات دولة القانون، والتي تقوم أساسا على ارساء فصل حقيقي بين السلطات للتخلص النهائي من هيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات.

– ضرورة التقيد بالعلاقة التدرجية الكامنة بين النص التشريعي والنص التنفيذي له، كما يجب أن تصدر التنظيمات الكفيلة بتنفيذ القانون في آجال معقولة.

5. الهوامش:

[1] أوراك حورية، مبادئ الأمن القانوني في القانون الجزائري وإجراءاته، أطروحة دكتوراه منشورة، (جامعة الجزائر-1، 2018)، ص 37.

[2] أوراك حورية، نفس المرجع، ص 25.

[3] العماري زكرياء، "تراجع الأمن القانوني للقاعدة العقابية في القانون الجنائي للأعمال"، مجلة القضاء التجاري المغرب، العدد 10 (2018)، ص 110.

[4] آيت عودية بلخير محمد، الأمن القانوني ومقوماته في القانون الإداري (الجزائر: دار الخلدونية، 2018)، ص 19.

[5] Thomas piazzon, La sécurité juridique (Paris: éditions Defrénois , 2009), p 61.

[6] ليو راضي مازن، حماية الأمن القانوني في النظم القانونية المعاصرة، الطبعة الأولى (مصر: المركز العربي للنشر والتوزيع، 2020)، ص 18.

[7] Conseil d'Etat, Rapport public 2006, sécurité juridique et complexité du droit (Paris: la documentation francaise, 2006), p.281.

[8] آيت عودية بلخير محمد، المرجع السابق، ص 22.

[9] دويني مختار، "مبدأ الأمن القانوني ومقتضيات تحقيقه"، مجلة الدراسات الحقوقية لجامعة سعيدة، الجزائر، العدد الخامس (جوان 2016)، ص 29.

[10] محمد عبد اللطيف محمد، مبدأ الأمن القانوني، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية لجامعة المنصورة، العدد 36 (2004)، ص89.

[11] محمد عبد اللطيف محمد، نفس المرجع، ص 104.

[12] أوراك حورية، المرجع السابق، ص 74.

[13] دويني مختار، المرجع السابق، ص 30.

[14] بوزيان عليان، "أثر فعلية القاعدة الدستورية في تحقيق الأمن القانوني والقضائي للحق في العدالة الاجتماعية"، مداخلة قدمت للملتقى الوطني السابع حول الأمن القانوني في الجزائر، (جامعة يحيى فارس– المدية، 11و12 نوفمبر 2014)، ص 09.

[15] Thomas piazzon, op.cit.p.26.

[16] بوزيد صبرينة، الأمن القانوني لأحكام قانون المنافسة، الطبعة الأولى (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2018)، ص 43.

[17] دويني مختار، المرجع السابق، ص 32.

[18] سويلم محمد، بوحادة محمد السعيد، "المنظومة القانونية في الجزائر أساس تكريس الأمن القانوني للموظف العام"، مجلة دراسات في الوظيفة العامة لجامعة غرداية، العدد الخامس (ديسمبر 2018)، ص 32.

[19] العكيلي علي مجيد، علي الظاهري لمى، فكرة التوقع المشروع دراسة في القضاء الدستوري والإداري، الطبعة الأولى (مصر: المركز العربي للنشر والتوزيع، 2020)، ص ص 09-14.

[20] آيت عودية بلخير محمد، المرجع السابق، ص 61.

[21] غميجة عبد المجيد، "مبدأ الأمن القانوني وضرورة الأمن القضائي"، مداخلة قدمت للمؤتمر الثالث عشر للمجموعة الافريقية للإتحاد العالمي للقضاة، (المغرب، الدار البيضاء، 28مارس 2008)، ص 13.

[22] بلحمزي فهيمة، الأمن القانوني للحقوق والحريات الدستورية، أطروحة دكتوراه منشورة، (جامعة مستغانم، 2018)، ص 40.

[23] آيت عودية بلخير محمد، المرجع السابق، ص 67.

[24] أوراك حورية، المرجع السابق، ص 65.

[25] آيت عودية بلخير محمد، المرجع السابق، ص 74.

[26] لخذاري عبد الحق، "مبدأ الأمن القانوني ودوره في حماية حقوق الانسان"، مجلة الحقيقة لجامعة أدرار، العدد 37 (2016)، ص 237.

[27] علوي فاطمة، "دور الأمن القانوني في دعم مشاريع الاستثمار في الجزائر"، مجلة البشائر الاقتصادية لجامعة بشار، العدد 04 (2016)، ص 150.

[28] جبار جميلة وآخرون، تحقيق الأمن السياسي ضمان لقيام دولة القانون في الجزائر (الجزائر: جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، 2020)، ص 57.

[29] علوي فاطمة، المرجع السابق، ص 150.

[30] بوزيد صبرينة، المرجع السابق، ص 82.

[31] العكيلي علي مجيد، مبدأ الأمن القانوني بين النص الدستوري والواقع العملي، الطبعة الأولى (مصر: المركز العربي للنشر والتوزيع، 2019)، ص 109.

[32] غميجة عبد المجيد، المرجع السابق، ص 12.

[33] ليو راضي مازن، المرجع السابق، ص 82.

[34] آيت عودية بلخير محمد، المرجع السابق، ص 17.

[35] Conseil d’etat, op.cit, p 230.

[36] آيت عودية بلخير محمد، المرجع السابق، ص 18.

[37] بوزيد صبرينة، المرجع السابق، ص 85.

[38] أنظر المواد: 32-51-58-78 من القانون رقم 01/16 المتضمن التعديل الدستوري، المؤرخ في 2016/03/16، الجريدة الرسمية، عدد 14، بتاريخ 2016/03/07، الجزائر.

[39] محكمة التنازع، القرار رقم 000114 بتاريخ 2012/01/09، مجلة المحكمة العليا، الجزائر، العدد الثاني، 2012، ص 472.

[40] جابو ربي اسماعيل، "أسس فكرة الأمن القانوني وعناصره"، مجلة تحولات لجامعة ورقلة، العدد الثاني(جوان 2018)، ص 192.

[41] آيت عودية بلخير محمد، المرجع السابق، ص 16.

[42] نص الدستور الاسباني لعام 1978 المعدل في الفصل (9) الفقرة (3) على أنه: "يضمن الدستور مبدأ الشرعية وتراتبية التشريعات ونشر القوانين وعدم رجعية القوانين العقابية...كما يضمن الأمن القانوني...".

[43] نص الدستور البرتغالي لعام 1976 المعدل في المادة (282) الفقرة (4) على أن: "يمكن للمحكمة الدستورية أن تحد من آثار الحكم بعدم الدستورية أو عدم القانونية...إذا كان ذلك لازمًا لأغراض اليقين القانوني...".

[44] آيت عودية بلخير محمد، المرجع السابق، ص 16.

[45] العكيلي علي مجيد، علي الظاهري لمى، فكرة التوقع المشروع دراسة في القضاء الدستوري والإداري، المرجع السابق، ص 115.

[46] أنظر: المادة 34 من المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المؤرخ في 30ديسمبر2020، الجريدة الرسمية، عدد 82، بتاريخ 30ديسمبر2020، الجزائر.

[47] العكيلي علي مجيد، علي الظاهري لمى، فكرة التوقع المشروع دراسة في القضاء الدستوري والإداري، المرجع السابق، ص 117.

[48] شورش حسن عمر، خاموش عمر عبد الله، "دور العدالة التشريعية في تحقيق الأمن القانوني- دراسة تحليلية"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية لجامعة الأغواط، العدد الثاني(ديسمبر 2019)، ص 346.

[49] أنظر المواد: 160-161 من الدستور.

[50] أنظر المواد: 112-141 من الدستور.

[51] الصامت فؤاد، "دور القاعدة القانونية في توفير الأمن القانوني"، مجلة المتوسط للدراسات القانونية والقضائية المغرب، العدد الثاني (2016)، ص 280.

[52] شورش حسن عمر، خاموش عمر عبد الله، المرجع السابق، ص 347.

[53] المواد 142-146 من الدستور.

[54] العكيلي علي مجيد، مبدأ الأمن القانوني بين النص الدستوري والواقع العملي، المرجع السابق، ص 61-62.

[55] الصامت فؤاد، المرجع السابق، ص 281.

[56] العكيلي علي مجيد، مبدأ الأمن القانوني بين النص الدستوري والواقع العملي، المرجع السابق، ص 65.

[57] أوراك حورية، "مدى مساهمة القضاء الإداري في تحقيق الأمن القانوني"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية للمركز الجامعي لتمنراست، العدد 11(2017)، ص 262.

[58] أنظر المواد: 163 – 172 - 178- 180- 181 من الدستور.

[59] أنظر: المادة 198 من الدستور.

[60] محمد سالم كريم، "دور القضاء الدستوري في تحقيق مبدأ الأمن القانوني"، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية لجامعة القادسية، العدد الثاني(2017)، ص ص 332-335.

[61] غميجة عبد المجيد، المرجع السابق، ص 17.

6. قائمة المراجع:

أولا: القوانين والاجتهادات القضائية

- **الدساتير الجزائرية:**

1. القانون رقم 01/16 الصادر بتاريخ 2016/03/06، المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، عدد 14، بتاريخ 2016/03/07.
2. المرسوم الرئاسي رقم 20/442، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، الجريدة الرسمية، العدد 82، بتاريخ 30 ديسمبر 2020.

- **الدساتير الأجنبية:**

1. الدستور الاسباني 1978 المعدل سنة 2011.
2. الدستور البرتغالي 1976 المعدل سنة 2005.

- **الاجتهاد القضائي:**

1. محكمة التنازع، القرار رقم 000114 بتاريخ 2012/01/09، مجلة المحكمة العليا، العدد الثاني، 2012.

ثانيا: المؤلفات

- **الكتب:**

1. آيت عودية بلخير محمد، الأمن القانوني ومقوماته في القانون الإداري (الجزائر: دار الخلدونية، 2018).
2. العكيلي علي مجيد، مبدأ الأمن القانوني بين النص الدستوري والواقع العملي، الطبعة الأولى (مصر: المركز العربي للنشر والتوزيع، 2018).
3. العكيلي علي مجيد، علي الظاهري لمى، فكرة التوقع المشروع دراسة في القضاء الدستوري والإداري، الطبعة الأولى (مصر: المركز العربي للنشر والتوزيع، 2019).
4. بوزيد صبرينة، الأمن القانوني لأحكام قانون المنافسة الطبعة الأولى (مصر: مكتبة الوفاء القانونية، 2018).
5. جبار جميلة وآخرون، تحقيق الأمن السياسي ضمان لقيام دولة القانون في الجزائر (الجزائر: جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، 2020).
6. ليو راضي مازن، حماية الأمن القانوني في النظم القانونية المعاصرة، الطبعة الأولى (مصر: المركز العربي للنشر والتوزيع، 2020).

- **المقالات:**

1. أوراك حورية، "مدى مساهمة القضاء الإداري في تحقيق الأمن القانوني"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية للمركز الجامعي لتمنراست، العدد 11(2017).
2. جابو ربي اسماعيل، "أسس فكرة الأمن القانوني وعناصره"، مجلة تحولات لجامعة ورقلة، العدد الثاني(2018).
3. دويني مختار، "مبدأ الأمن القانوني ومقتضيات تحقيقه"، مجلة الدراسات الحقوقية لجامعة سعيدة، العدد الخامس(2016).
4. سويلم محمد و بوحادة محمد السعيد، "المنظومة القانونية في الجزائر أساس تكريس الأمن القانوني للموظف العام"، مجلة دراسات في الوظيفة العامة لجامعة غرداية، العدد الخامس(ديسمبر 2018).

5. شورش حسن عمر، خاموش عمر عبدالله، "دور العدالة التشريعية في تحقيق الأمن القانوني- دراسة تحليلية"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية لجامعة الأغواط، العدد الثاني(2019).
6. الصامت فؤاد، "دور القاعدة القانونية في توفير الأمن القانوني"، مجلة المتوسط للدراسات القانونية والقضائية للمغرب، العدد الثاني(2016).
7. العماري زكرياء، "تراجع الأمن القانوني للقاعدة العقابية في القانون الجنائي للأعمال"، مجلة القضاء التجاري للمغرب، العدد 10(2018).
8. علوي فاطمة، "دور الأمن القانوني في دعم مشاريع الاستثمار في الجزائر"، مجلة البشائر الاقتصادية لجامعة بشار، العدد 04(2016).
9. لخذاري عبد الحق، "مبدأ الأمن القانوني ودوره في حماية حقوق الانسان"، مجلة الحقيقة لجامعة أدرار، العدد 37(2016).
10. محمد سالم كريم، "دور القضاء الدستوري في تحقيق مبدأ الأمن القانوني"، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية لجامعة القادسية، العدد الثاني(2017).
11. محمد عبد اللطيف محمد، "مبدأ الأمن القانوني"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية لجامعة المنصورة، العدد 36(2004).

- **الأطروحات:**

1. أوراك حورية، مبادئ الأمن القانوني في القانون الجزائري وإجراءاته، أطروحة دكتوراه منشورة، (جامعة الجزائر-1، 2018).
2. بلحمزي فهيمة، الأمن القانوني للحقوق والحريات الدستورية، أطروحة دكتوراه منشورة، (جامعة مستغانم، 2018).

- **المداخلات:**

1. بوزيان عليان، "أثر فعلية القاعدة الدستورية في تحقيق الأمن القانوني والقضائي للحق في العدالة الاجتماعية"، مداخلة قدمت للملتقى الوطني السابع حول الأمن القانوني في الجزائر، (جامعة يحيى فارس- المدية، 11و12 نوفمبر 2014).
2. غميجة، عبد المجيد، "مبدأ الأمن القانوني وضرورة الأمن القضائي"، مداخلة قدمت للمؤتمر الثالث عشر للمجموعة الافريقية للإتحاد العالمي للقضاة، (المغرب، الدار البيضاء، 28مارس 2008).

- **المراجع باللغة الأجنبية:**

- **Ouvrages :**

1. Thomas piazzon, La sécurité juridique (Paris: éditions Defrénois, 2009).

- **Rapports :**

1. Conseil d Etat, Rapport public 2006, sécurité juridique et complexité du droit (Paris: la documentation francaise, 2006).

مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (05) / العـدد: (01)، (2021)، ص 151 - 163

جودة أداء الإدارة المحلية في ظل ممارسات الإدارة الإلكترونية في الجزائر

The Quality of the Performance of the Local Administration Under the Practices of Electronic Administration in Algeria

د/ بن عمر عواج [1*]، ط.د/ محمد لعربي [2]
[1] جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، (الجزائر)، benamar.aouedj@univ-tlemcen.dz
مخبر الحقوق والحريات العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، جامعة تلمسان
[2] جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، (الجزائر)، mohamed.larbi@univ-tlemcen.dz

تاريخ الاستلام: 2021/04/30 تاريخ قبول النشر: 2021/05/24 تاريخ النشر: 2021/06/07

ملخص:

في إطار حتمية الاعتماد على ممارسات الإدارة الإلكترونية بالمنظمات المعاصرة، وفي ظل سعي الحكومات إلى الاستجابة إلى رغبة المواطن في حصوله على أفضل الخدمات من جهة، أو إلى مواكبة التطور التكنولوجي العالمي في هذا المجال من جهة أخرى. هدفت هذه الدراسة إلى إثراء المجال المعرفي لتشخيص السبل المنوطة بضبط الأسس المعتمدة لتحديد الاتجاهات الحديثة في تسيير شؤون الوحدات المحلية بما يتماشى ومتطلبات المجتمع، وذلك من خلال الاعتماد على متغير الإدارة الإلكترونية وما له من مزايا لتحسين الأداء بالإدارة المحلية، مع دراسة أهم متطلبات تطبيق هذه التكنولوجيا وأهم التحديات التي تواجهها بالإدارة المحلية بالجزائر.

الكلمات مفتاحية: الإدارة الإلكترونية؛ الإدارة المحلية؛ تحسين الأداء؛ جودة الأداء؛ الجزائر.

Abstract:

In the framwork of the imperative to rely on electronic management practices in contemporary organizations, as governments seek to respond to the citizen's desire for better services, and keeping up with the global technological development in this field. This study aimed at enriching the field of knowledge to diagnose the means entrusted with adjusting the approved foundations for identifying modern trends in conducting the affairs of local units in line with the requirements of society, this is through relying on the electronic management variable and its advantages to improve performance in the local administration, and studying the most important requirements for the application of this technology and the most important challenges facing the local administration in Algeria.

Keywords: Electonic Management; Local Administration; Performance Improvement; Performance quality; Algeria.

.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

لقد كان للعولمة أثرا بالغا في ظهور اتجاهات حديثة تعنى بدراسة الوحدات المحلية وتفاعلاتها لمواكبة التطور اللامتناهي في طرق التسيير الإداري العالمي والوطني والمحلي؛ وعلى هذا الأساس، سعت الحكومات في وقتنا المعاصر إلى إرساء آلية الاعتماد على الإدارة الإلكترونية وما تتضمنه من أسس ومتطلبات من شأنها تعزيز أداء الإدارة المحلية بإجراءات وضوابط تتكيف مع المستجدات البيئية المتماشية ومتطلبات المجتمع المحلي من خلال وضع استراتيجيات وسياسات تطور من خلالها نشاطات الإدارة المحلية.

من ذلك، تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة إثراء المجال المعرفي لتشخيص السبل المنوطة بضبط الأسس المعتمدة لتحديد الاتجاهات الحديثة في تسيير شؤون الوحدات المحلية بما يتماشى ومتطلبات المجتمع، كما نسعى من خلال جزئيات هذا البحث التطرق إلى الجانب المهم في سلم أولويات التنمية المحلية والمتمثل أساسا في متغير ممارسات الإدارة الإلكترونية – الناتجة عن التطور التكنولوجي المستمر– وما لها من تأثير على تعزيز وتحسين الأداء في الإدارة المحلية.

وتأسيسا على ما سبق، وبغية إبراز أهمية تفعيل إطار عام للإدارة الإلكترونية وفق نمط ممارسات يتضمن في ثناياه تعزيز وتحسين أداء الإدارة المحلية، ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

ما هي الأسس والمستلزمات التي يمكن من خلالها ضبط ممارسات الإدارة الإلكترونية بما يضمن تحسين أداء الإدارة المحلية الجزائرية؟

وسنحاول الإجابة على الإشكالية من خلال التطرق إلى المحاور التالية:

- مفهوم الإدارة الإلكترونية؛
- الإدارة المحلية في الجزائر بين التنظير والواقع؛
- تحسين أداء الإدارة المحلية في ظل تحديات ممارسات الإدارة الإلكترونية.

2. مفهوم الإدارة الإلكترونية:

لقد اضطرت الحكومات المعاصرة لاعتماد مفاهيم ومناهج وفلسفات إدارية حديثة تدعو إلى التكيف والتأقلم مع البيئة الخارجية بما تحمله من متغيرات مستمرة، ومن بين هذه المصطلحات "الإدارة الإلكترونية" التي تم انتهاجها في معظم بلدان العالم كسياسات إصلاح أو استراتيجيات تنموية أو كسياسات عامة لمتطلبات المجتمع المدني الذي يعرف تطورا ملحوظا في المجال الرقمي، وسوف نتطرق إلى هذا المتغير من خلال دراسة تعريف الإدارة الإلكترونية وتحديد أهدافها بالإضافة إلى مختلف الممارسات المطبقة عليها، وكوظيفة إدارية مكملة سوف نعرّج على مفهوم التنظيم الإلكتروني.

1.2 تعريف الإدارة الإلكترونية:

تعرف الإدارة الإلكترونية بأنها: "مجموعة الأنشطة الحكومية التي تعتمد على الانترنت والاتصالات الإلكترونية عبر جميع طبقات ومستويات الحكومة، لتقديم جميع الخدمات والمعاملات للأفراد والحصول على المعلومات في شتى المجالات بيسر وسهولة[1].

كما تشير الإدارة الإلكترونية إلى ذلك التعامل مع الموارد المعلوماتية التي تعتمد على الانترنت وشبكات الاتصال، وتميل إلى تجريد الأشياء وما يرتبط بها إلى الحد الذي أصبح رأس المال المعلوماتي المعرفي الفكري هو العامل الأكثر فاعلية في تحقيق أهدافها والأكثر كفاية في استخدام مواردها[2].

كما تعرف على أنها استخدام وسائل اتصال تكنولوجية متنوعة والمعلومات في تسيير سبل أداء الإدارات الحكومية لخدماتها العامة الإلكترونية، ذات القيمة والتواصل مع طالبي الانتفاع من خدمات المرفق العام بمزيد من الديمقراطية من خلال تمكينهم من استخدام وسائل الاتصال الإلكترونية عبر بوابة واحدة[3].

كما عرفت بأنها: "عملية إدارية قائمة على الإمكانيات المتميزة لشبكة الانترنت وشبكات الأعمال في التخطيط والتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للمؤسسة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف المؤسسة"[4].

2.2 أهداف الإدارة الإلكترونية:

للإدارة الإلكترونية مجموعة من الأهداف يمكن إيجازها فيما يلي[5]:

- إدخال كافة الأنظمة الإلكترونية كأجهزة الحاسب الآلي، والآلات التكنولوجية الحديثة بدلا من الأوراق والدفاتر والأدوات التقليدية؛
- تطوير نظام العمل بالأقسام المختلفة الأمر الذي يؤدي في نهاية الأمر إلى انجاز كافة المهام والوظائف المطلوب أدائها في الوقت المحدد لها؛
- إتاحة الفرصة أمام الموظفين للنقاش والترابط وتبادل الآراء عبر شبكة الإنترنت؛
- التخلص من النفقات الزائدة التي تتحملها الإدارة العليا نتيجة لإتباع الأساليب التقليدية؛
- اعتماد الموظفين على شبكة الإنترنت في استجلاب الأفكار والطرق الحديثة وطرحها للتطبيق على أرض الواقع؛
- سهولة الحصول على المعلومات فبدلا من تخزينها بالطرق التقليدية أصبحت متاحة من خلال شبكة الإنترنت؛ إضافة إلى زيادة قدرة الشركات على التنافس مع غيرها و تحسين مستواها الاقتصادي.

3.2 ممارسات الإدارة الإلكترونية:

تستخدم المنظمات المعاصرة مجموعة من الممارسات في مجال الإدارة الإلكترونية وذكر بعضاها في النقاط التالية[6]:

– **التوظيف الإلكتروني**: بدأت المنظمات في استعمال أجهزة الكمبيوتر كأداة للتوظيف عن طريق الإعلان عن الوظائف، حيث أصبحت العديد من المواقع الإلكترونية المتاحة لأصحاب للمؤسسات والمرشحين للوظائف وذلك لنشر الوظائف ومراجعة السير الذاتية للمتقدمين.

– **التدريب والتطوير الإلكتروني**: يشير التدريب الالكتروني إلى مجموعة من برامج التدريب والتعليم الإلكتروني، إذ يتم استعمال الأجهزة الإلكترونية والتطبيقات والعمليات لإنشاء المعرفة وإدارتها، والتعليم الإلكتروني.

حيث أن ممارسة الإدارة الإلكترونية بشكل فعال يتطلب تكوين الكفاءات وفق متطلبات التطور التكنولوجي وما تشمله من تطبيقات وبرامج رقمية على الكمبيوتر بذاته أو على شبكات الإنترنت أو الأنترنت.

– **تقييم الأداء الإلكتروني**: يسمح نظام الإدارة الإلكترونية بإجراء تقييم الأداء بالكامل عبر الانترنت، حيث تستفيد المنظمات من كمية المعلومات المتاحة لها بشكل رقمي، والذي يتيح لها تحليل سهل لمختلف المسائل مثل احتياجات التدريب والأداء وكفاءة نتائج الأداء.

4.2 التنظيم الإلكتروني:

يعتبر التنظيم الإلكتروني وظيفة إدارية مكملة لوظيفة التخطيط حيث يحوله إلى واقع قابل للتنفيذ، ونتيجة للتغييرات والتطورات الكبيرة في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات أصبحت عملية التنظيم تتم بشكل أكثر كفاءة وفعالية وقادر على مسايرة مختلف المستجدات، حيث أصبح هذا التنظيم يعرف بالتنظيم الإلكتروني ويمكن توضيح مدى مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير عملية التنظيم من خلال النقاط التالية[7]:

- التنظيم الإلكتروني هو تنظيم مرن يسمح بالاتصال والتعاون بين مختلف الأفراد؛
- الربط الواسع بين جميع العاملين عن طريق الشبكة الداخلية وهذا ما يحقق الصلات القائمة في الوقت الحقيقي وفي كل مكان في المؤسسة؛
- تحقيق متغيرات مهمة في قوة العمل مما ينعكس بشكل كبير على المؤسسة ويتجسد في جانبين:
  - استخدام عمال ذوي تخصصات ومهارات عالية؛
  - استخدام العاملين عن بعد على أساس الحاسوب.

3. الإدارة المحلية في الجزائر بين التنظير والواقع:

تمثل الإدارة المحلية صورة من صور اللامركزية الإدارية ونظام الجماعات المحلية، وتنقل إلى هذه المنظمات بعض صلاحيات الأجهزة الحكومية في المجال التنفيذي، مع عدم تمتعها بصلاحيات التشريع، كما تتميز بقدر من الاستقلال التنظيمي والإداري والمالي في مجال التنفيذ.

وعلى غرار باقي دول العالم، سعت الجزائر إلى عصرنة الإدارة ومواكبة التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا الحواسيب والاتصال، وبالتالي رسم مجموعة من السياسات الإصلاحية لتطوير نظم خدماتها المحلية ما يتماشى ومتطلبات المجتمع.

وسنتطرق في هذا المحور إلى دراسة الإطار المفاهيمي لمتغير الإدارة المحلية وكذا والواقع الذي تشهده الجزائر في مجال الوحدات المحلية، وذلك من خلال النقاط التالية:

1.3 مفهوم الإدارة المحلية:

ضمن هذه النقطة سوف نتطرق لبعض التعريفات والخصائص التي شملها مفهوم الإدارة المحلية، بالإضافة إلى دراسة الوظيفتين الأساسيتين للإدارة المحلية والمتمثلتين في الوظيفة التنموية والوظيفة السياسية.

– تعريف الإدارة المحلية:

تعرف الإدارة المحلية على أنها شخصية اعتبارية قانونية ذات ذمة مالية مستقلة، وتملك أجهزة إدارية ومالية وصلاحيات لها مدى من الاستقلال تحدده الحكومة المركزية[8].

ومن الباحثين من عرف الإدارة المحلية بأنها أسلوب من أساليب العمل الإداري الذي ينصب على توزيع اختصاصات الوظيفة بين السلطة المركزية وبين هيئات أو مجالس منتخبة أو مستقلة عن السلطة المركزية، ولكنها تباشر اختصاصها في هذا الشأن تحت إشراف ورقابة الدولة المتمثلة بسلطتها المركزية[9].

وقد انتهت هيئة الأمم المتحدة إلى تعريف الإدارة المحلية بأنها مجموعة الأجهزة المحلية الفنية والتنفيذية أيا كانت صورتها أو على اختلاف مستوياتها الموجودة في إطار الدولة وفي مستوى أدنى من الحكومة المركزية القومية في الدولة الموحدة أو أدنى من حكومة الولاية في الدولة الفدرالية، وتتولى إدارة الشؤون والخدمات العامة ذات الطابع المحلي فيه سلطة محلية منتخبة كلها أو معظمها، وتمارس اختصاصاتها عن طريق النقل أو التفويض في الاختصاصات المخولة لها بموجب الدستور أو القوانين[10].

– خصائص الإدارة المحلية:

تتميز الإدارة المحلية بمجموعة من الخصائص، وسنذكر أهمها على النحو التالي[11]:

- منطقة النشاط محددة جغرافيا؛

- وجود الشخصية المعنوية لهذه المنطقة لمزاولة نشاطاتها المحلية؛
- وجود هيئات منتخبة تمثل السكان المحليين؛
- الرقابة والإشراف المركزيين.

– وظائف الإدارة المحلية:

للإدارة المحلية وظيفتين أساسيتين وهما[12]:

– الوظيفة التنموية: وهي المسؤولة عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال إدارة عملية التنمية المحلية، ويمكن تقسيمها إلى:

- وظائف مرتبطة باحتياجات السكان المباشرة؛
- وظائف مرتبطة بالتخطيط المستقبلي والتنمية.

– الوظيفة السياسية: وتتمثل أساسا فيما يلي:

- تحقيق الديمقراطية السياسية محليا عن طريق التمثيل العادل لأفراد المجتمع في المؤسسات السياسية؛
- دفع السكان المحليين إلى المساهمة والمشاركة الفعالة في أداء وممارسة دورهم السياسي؛
- تدريب القيادات السياسية على مستوى المجتمع.

2.3 تنظيم الإدارة المحلية في الجزائر:

من أجل تحقيق الوظائف التنموية والسياسية للإدارة المحلية بالجزائر قام المشرع بالاعتماد على وحدتين إداريتين هما الولاية والبلدية.

– الولاية:

ورد تعريف الولاية في قانون الولاية بأنها "جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتشكل مقاطعة إدارية للدولة[13]، فالولاية إذن هي وحدة إدارية من وحدات الدولة، وهي في ذات الوقت شخص من أشخاص القانون الإداري.

والولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة، وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين[14].

للولاية هيئتان هما المجلس الشعبي الولائي، والوالي، وتتوفر الولاية بصفتها الجماعة الإقليمية اللامركزية، على ميزانية خاصة بها لتمويل الأعمال والبرامج المصادق عليها من المجلس الشعبي الولائي ولاسيما تلك المتعلقة بما يأتي:

- التنمية المحلية ومساعدة البلديات؛
- تغطية أعباء تسييرها؛
- المحافظة على أملاكها وترقيتها.

كما تكلف الولاية بصفتها الدائرة الإدارية، بالأعمال غير الممركزة للدولة وتساهم في تنفيذ السياسات العمومية ضمن الإطار المحدد لتوزيع صلاحيات ووسائل الدولة بين مستوياتها المركزية والإقليمية[15].

– البلدية:

البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي القاعدة الإقليمية للامركزية، ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية، وتساهم مع الدولة، بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه[16].

وبشكل عام، فإن للبلدية مجموعة من الأهداف تتمثل أساسا في النقاط التالية[17]:

- تساهم البلدية في تخفيف الأعباء الملقاة على عاتق السلطة المركزية والارتقاء بالدولة وتقوية بنيانها الاقتصادي والسياسي؛
- يعمل نظام البلدية على تطوير التنظيمات الإدارية، وخاصة في الوقت الحاضر الذي تعقدت فيه الوظيفة الإدارية، وتنوعت فيه المرافق العامة تحت تأثير السياسات التي تتبعها الدول المعاصرة؛
- البلدية هي حلقة الوصل بين السلطة المركزية والهيئات المحلية ممثلة الشعب؛
- يعمل نظام البلدية إلى منح الوحدات المحلية الاستقلال في إدارة المشروعات والمرافق المحلية المتصلة اتصالا مباشرا بالحاجات العامة، وهذا الاستقلال للوحدات المحلية يسهم من دون شك في تبسيط الإجراءات، وتجنب التعقيد والأنظمة الروتينية والبطء في صدور القرارات المتعلقة بالمصالح والشؤون المحلية؛
- يحقق نظام البلدية العدالة في توزيع النفقات العامة فلا تطغى مرافق العاصمة والمدن الكبرى على مرافق الأقاليم كما هو الحال لو أخذ بنظام المركزية الإدارية؛
- توفر البلدية تشكيلة واسعة من الخدمات العامة تشمل شق الطرقات وتعبيدها وتخطيط المدن، والصحة العامة، والتخلص من النفايات، ومنح التراخيص ...الخ.

4. تحسين أداء الإدارة المحلية في ظل تحديات ممارسات الإدارة الإلكترونية:

إن توظيف تكنولوجيا الإعلام والاتصال في ممارسات الأجهزة المحلية في الجزائر يعتبر نقطة الانطلاق نحو عصرنة الإدارة المحلية، غير أن ما يمكن أن نشير إليه هو أن الجزائر بقيت بعيدة في مجال استعمال التكنولوجيات الحديثة خصوصا في قلب مؤسسات الدولة، حيث احتلت المرتبة 129 عالميا وفق الترتيب العالمي حول تكنولوجيا المعلومات لسنة 2014 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وبالتالي تكون الجزائر أمام تحد كبير لمواكبة التطور الحاصل في تكنولوجيا الاعلام والاتصال؛ ما يستدعي الحاجة لإعداد بيئة مناسبة تسهم في التمكين وإطلاق قدرات التكنولوجيا وتسخيرها لتعزيز الثقة، بما يتضمن ذلك من دعم التقنيات على غرار الانترنت فائق السرعة والاتصال اللاسلكي وإطار العمل الملائم لمعالجة مسائل الأمن والخصوصية والقدرة على الاتصال[18].

من أهم الإنجازات في هذا المجال عمل الحكومة الجزائرية على تحسين المرافق العمومية وجعلها تتميز بالفاعلية والشفافية بتجسيد عدة مشاريع بهدف عصرنة المرفق العام وجعلها إدارة إلكترونية من خلال إدخال التكنولوجيات الحديثة مما يوفر خدمات راقية للمواطن وكذلك التقليص من حجم البيروقراطية التي كثيرا ما كانت عائقا يؤثر في مصداقية المرفق العام؛ ولعل من أهم الإنجازات في هذا المجال يمكن ذكر رقمنة سجلات الحالة المدنية على المستوى الوطني ووحدات السجل الوطني الآلي للحالة المدنية وربط البلديات وملحقاتها الإدارية[19].

1.4 العوامل المؤثرة على الأداء:

باعتبار أن الأداء يشير إلى محصلة قدرة المؤسسة على استغلال مواردها وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المنشودة، فالأداء هو انعكاس كيفية استخدام المؤسسة لمواردها المادية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها[20].

هناك العديد من العوامل والمؤثرات التي من شأنها التأثير على أداء الإدارة المحلية باعتبارها مؤسسة من المؤسسات، وفيما يلي نقدم أهم هذه العوامل[21]:

– العوامل التقنية:

وهي مختلف القوى والمتغيرات التي ترتبط بالجانب التقني في المؤسسة وتضم ما يلي:

- نوع التكنولوجيا سواء المستخدمة في الوظائف الفعلية أو المستخدمة في معالجة المعلومات؛
- نسبة الاعتماد على الآلات بالمقارنة مع عدد العمال؛
- تصميم المؤسسة من حيث المخازن، الورشات، التجهيزات والآلات؛

- الموقع الجغرافي.

– **العوامل البشرية:**

وهي مختلف القوى والمتغيرات التي تؤثر على استخدام المورد البشري في المؤسسة وتضم:

- التركيبة البشرية من حيث السن والجنس؛
- مستوى تأهيل الأفراد؛
- التوافق بين مؤهلات العمال والمناصب التي يشغلونها والتكنولوجيا المستخدمة؛
- نظامي المكافآت والحوافز؛
- الجو السائد بين العمال والعلاقة السائدة بين المشرفين والمنفذين.

– **العوامل التكنولوجية:** وتتمثل فيما يلي[22]:

- مدى المواكبة للتقدم التقني؛
- أثر التقنية على أداء المؤسسة؛
- مدى الاهتمام في توظيف التقنية لحياة أفضل.

2.4 مزايا جودة الأداء بالإدارات المحلية:

إن أداء تحسين الخدمة ليس مفهوما جديدا، فشركات ومؤسسات ومنظمات كثيرة حول العالم قد باشرت تطبيقه منذ سنوات لتحسين أداء العمل فيها ويعتبر تحسين أداء الخدمة مقوم أساسي للإدارة الحديثة يهدف إلى تحسين إجراءات العمل من خلال تحديد الغايات والأهداف وتعريف الاستراتيجيات، وإزالة جميع العقبات الموجودة التي تؤثر على سير العمل، وذلك باستخدام أحدث الوسائل التكنولوجية لتطوير الإدارة بشكل يستجيب لاحتياجات المستفيدين من خدماتها، خاصة بعد أن أصبح تحسين أداء الخدمة ضرورة حتمية في الإدارة الحديثة، وينعكس دور الإدارة الإلكترونية في تحسين أداء الخدمة في المزايا التي تتمتع بها الإدارة الحديثة بعد نجاحها فيما يلي[23]:

- رضا المستفيدين من الخدمات بتحسين أداء الخدمات؛
- الحلول القطعية للمشاكل في العمل سواء بالنسبة للموظفين أو لطالبي الخدمات؛
- استخدام إجراءات ودورات عمل جديدة؛
- بناء وتدريب مهارات جديدة ذات كفاءة عالية؛
- اختصار الوقت والجهد والمال سواء بالنسبة للموظفين أو المستفيدين من أداء الإدارة للخدمات.

5. الخاتمة:

تمثل الإدارة الإلكترونية مرحلة مهمة وحاسمة لتطور المرفق العام في الجزائر، حيث أأضحت ضرورة من ضرورات العصر نظرا للدور الكبير لهذه التكنولوجيا في تحسين خدمات المرافق المختلفة، فهو مطلب فرضته التحولات التي عرفتها المجتمعات المعاصرة من أجل الارتقاء بالخدمات التي تقدمها المرافق العمومية الجزائرية. من هنا كان لزاما على المشرع الجزائري سن مجموعة من السياسات الحكومية، لاسيما على المستويات المحلية وذلك من خلال بعض البرامج والتطبيقات التي كان أثرها واضحا سواء بالنسبة للعاملين في هذا القطاع، أو بالنسبة للمستفيدين من هذه الخدمات، حيث أصبحت معظم الوثائق الإدارة المستخرجة من البلدية تقدم بشكل سريع وفق جودة عالية.

وعليه، فإن ممارسات الإدارة الإلكترونية بالإدارة المحلية كالبلدية والولاية استطاعت أن تخفف من انتشار الكثير من المظاهر السلبية مثل البيروقراطية والرشوة والمماطلة في إصدار وثائق الحالة المدنية، وبالتالي فإن تحسين أداء الإدارة المحلية وفق ممارسات الإدارة الإلكترونية يشمل العديد من المتطلبات كالهياكل القاعدية والتجهيزات الإلكترونية والربط بمختلف الشبكات الداخلية (Intranet) منها والخارجية (Internet)، بالإضافة إلى أهم عنصر ألا وهو تكوين المورد البشري على هذه التكنولوجيا وتحسين المستوى لتفعيل هذه السياسات.

وكاقتراحات لهذه الدراسة ارتأينا تقديم دراسة الأمم المتحدة حول الحكومة الإلكترونية والمتضمنة مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في خلق بيئة مشاركة الكترونية ناجحة، ويمكن للإدارة المحلية في الجزائر أن تحذو حذو ذلك من أجل تحقيق التنمية الشاملة المستدامة[24]:

- وضع أطر عمل قانونية ومؤسسية لتمكين حرية المعلومات والخصوصية وحماية البيانات من أجل ضمان بيئة آمنة للمشاركة الإلكترونية؛
- تمكين الأفراد عبر تنمية القدرة من أجل المعرفة بوسائل التواصل الرقمي لتعليم المواطنين ودعم تطوير المهارات ونقل المعرفة والامتداد الذي يساهم فيه الجمهور العام؛
- إكمال مبادرات الحكومة الإلكترونية الحالية والبرامج والقنوات التي يستخدمها المواطنون فعليا لإظهار مدى الرؤية وإنشاء علاقة أقوى وثقة الجمهور العام بأقل تكلفة؛
- تعزيز استخدام تقنيات الإعلام والاتصال وأدوات التواصل الرقمي والاجتماعي لتدعيم انتشار المعلومات وإشراك المواطن.

6. الهوامش:

[1]– محمد المتولي، إدارة الموارد البشرية لتطبيق الحكومة الإلكترونية في الدول العربية. بحث قدم إلى المؤتمر العلمي الأول الذي نظمته شرطة دبي في الفترة من 24 إلى 26 أفريل 2003، ص.180.

[2]– حسين محمد الحسن، "الإدارة الإلكترونية: المفاهيم، الخصائص، المتطلبات". عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2011، ص.42.

[3]– حماد مختار، "تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرافق العامة وتطبيقاتها في الدول العربية"، مذكرة ماجستير غير منشورة. قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2006-2007، ص.05.

[4]– كافية عيدوني، بن حجوبة حميد، "الإدارة الإلكترونية في العالم العربي وسبل تطبيقها (واقع وآفاق)"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية. جامعة عباس لغرور خنشلة، ع.2، ديسمبر 2017، ص.221.

[5]– محمد أحمد سمير، الإدارة الإلكترونية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2008، ص.64.

[6]– غني دحام الزبيدي، محمد حسين ناظم عباس، "دور ممارسات إدارة الموارد البشرية الإلكترونية في استدامة رأس المال المعرفي، بحث ميداني في جامعة بابل"، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية. ع.25، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، 2019، ص.30.

[7]– موسى عبد الناصر ومحمد قريشي، "مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي، دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة بسكرة"، مجلة الباحث. ع.09، الجزائر،2001، ص.94.

[8]– محمد محمود الطعامنة، "نظم الإدارة المحلية: المفهوم والفلسفة والأهداف"، ورقة مقدمة في الملتقى العربي الأول حول نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي. سلطنة عمان: صلالة، 18-20 أوت 2003، ص.08.

[9]– حسين مصطفى حسين، الإدارة المحلية المقارنة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص.17.

[10]– صبحي محرم، نظام الحكم المحمي. القاهرة: سلسلة المنظمة العربية للعلوم الإدارية،1961، ص.5.

[11]– أحمد رشيد، نظرية الإدارة العامة، السياسة العامة والإدارة. ط.5، الجزائر: دار المعارف، 2006 ، ص.44.

[12]– حسام قضب، "تقييم كفاءة وفاعلية الآليات المحلية لصناعة القرار في إدارة العمران الحضري"، المؤتمر العربي الإقليمي حول موضوع: تحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية المستدامة. ديسمبر، 2000، ص.52.

[13]– عذراء عيواج ، "واقع العلاقات العامة في الإدارة المحلية الجزائرية: دراسة ميدانية ببلدية قسنطينة"، مذكرة ماجستير غير منشورة. قسنطينة: جامعة منتوري، 2008-2009، ص.136.

[14]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، قانون الجماعات الإقليمية، قانون رقم 12-07 مؤرخ في 21 فبراير 2012 يتعلق بالولاية. المادة:1، ص.5.

[15]– المرجع نفسه. المواد من 2؛ 3؛ 4، ص.5.

[16]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، قانون الجماعات الإقليمية، قانون رقم 11-10 مؤرخ في 22 يونيو 2011 يتعلق بالبلدية. المادة: 1؛ 2؛ 3، ص.5.

[17]– خالدة سمارة الزعبي، تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفايتها (دراسة مقارنة). الإسكندرية: منشأة المعارف، 1984، ص.60.

[18]– وفاء معاوي، "نحو تفعيل أداء الإدارة المحلية في الجزائر، في ظل مقاربة الحوكمة الإلكترنية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية. ع. 10، جانفي 2015، ص.102.

[19]– حكيمة جاب الله، "تطبيقات الإدارة الإلكترونية للمرفق العام في الجزائر"، مداخلة مقدمة لدى المؤتمر العلمي الدولي حول موضوع: النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني واقع وتحديات. جامعة محمد بوضياف المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 26-27 نوفمبر 2018، ص.14.

[20]– عريوة محاد، "دور بطاقة الأداء المتوازن في قياس وتقييم الأداء المستدام بالمؤسسات المتوسطة للصناعة الغذائية"، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة فرحات عباس سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2019، ص.2.

[21]– عبد المالبك مزهودة، "مفهوم الأداء بين الكفاءة والفاعلية"، مجلة العلوم الإنسانية. ع.01، 2001، ص.93.

[22]– أحمد شمس الدين بوعرار ،" مدى فعالية مراجعة العمليات في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الدكتور يحي فارس المدية: معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2007 ، ص.6.

[23]– سليمة بن حسين، "دور الإدارة الإلكترونية في تحسين أداء الخدمات الإدارية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية. ع.07، 2014، ص.223.

[24]– منظمة الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية، دراسة الأمم المتحدة حول الحكومة الإلكترونية، حكومة الكترونية من أجل المستقبل الذي نتطلع إليه". نيويورك: الأمم المتحدة، 2014، ص.90.

7. قائمة المراجع:

– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، قانون الجماعات الإقليمية، قانون رقم 12-07 مؤرخ في 21 فبراير 2012 يتعلق بالولاية.

– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، قانون الجماعات الإقليمية، قانون رقم 11-10 مؤرخ في 22 يونيو 2011 يتعلق بالبلدية.

– الحسن، حسين محمد. "الادارة الإلكترونية: المفاهيم، الخصائص، المتطلبات". عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2011.

– الزبيدي، غني دحام، محمد حسين ناظم عباس. "دور ممارسات إدارة الموارد البشرية الإلكترونية في استدامة رأس المال المعرفي، بحث ميداني في جامعة بابل"، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية. ع.25، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، 2019.

– الزعبي، خالدة سمارة. تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفايتها (دراسة مقارنة). الإسكندرية: منشأة المعارف، 1984.

– الطعامنة، محمد محمود. "نظم الإدارة المحلية: المفهوم والفلسفة والأهداف"، ورقة مقدمة في الملتقى العربي الأول حول نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي. سلطنة عمان: صلالة، 18-20 أوت 2003.

– المتولي، محمد. إدارة الموارد البشرية لتطبيق الحكومة الإلكترونية في الدول العربية. بحث قدم إلى المؤتمر العلمي الأول الذي نظمته شرطة دبي في الفترة من 24 إلى 26 أفريل 2003.

– بن حسين، سليمة. "دور الإدارة الإلكترونية في تحسين أداء الخدمات الإدارية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية. ع.07، 2014.

– بوعرار، أحمد شمس الدين. "مدى فعالية مراجعة العمليات في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الدكتور يحي فارس المدية: معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2007.

– جاب الله، حكيمة. "تطبيقات الإدارة الإلكترونية للمرفق العام في الجزائر"، مداخلة مقدمة لدى المؤتمر العلمي الدولي حول موضوع: النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني واقع وتحديات. جامعة محمد بوضياف المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 26-27 نوفمبر 2018.

– حسين، مصطفى حسين. الإدارة المحلية المقارنة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.

– رشيد، أحمد. نظرية الإدارة العامة، السياسة العامة والإدارة. ط.5، الجزائر: دار المعارف، 2006.

– سمير، محمد أحمد. الإدارة الإلكترونية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2008.

– عبد الناصر، موسى ومحمد قريشي. "مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي، دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة بسكرة"، مجلة الباحث. ع.09، الجزائر،2001.

– عيدوني، كافية، بن حجوبة حميد. "الإدارة الإلكترونية في العالم العربي وسبل تطبيقها (واقع وآفاق)"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية. جامعة عباس لغرور خنشلة، ع.2، ديسمبر 2017.

– عيواج، عذراء. "واقع العلاقات العامة في الإدارة المحلية الجزائرية: دراسة ميدانية ببلدية قسنطينة"، مذكرة ماجستير غير منشورة. قسنطينة: جامعة منتوري، 2008-2009.

– قضب، حسام. "تقييم كفاءة وفاعلية الآليات المحلية لصناعة القرار في إدارة العمران الحضري"، المؤتمر العربي الإقليمي حول موضوع: تحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية المستدامة. ديسمبر، 2000.

– محاد، عريوة. "دور بطاقة الأداء المتوازن في قياس وتقييم الأداء المستدام بالمؤسسات المتوسطة للصناعة الغذائية"، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة فرحات عباس سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2019.

– محرم، صبحي. نظام الحكم المحمي. القاهرة: سلسلة المنظمة العربية للعلوم الإدارية،1961.

– مختار، حماد. "تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرافق العامة وتطبيقاتها في الدول العربية"، مذكرة ماجستير غير منشورة. قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2006-2007.

– مزهودة، عبد المالك. "مفهوم الأداء بين الكفاءة والفاعلية"، مجلة العلوم الإنسانية. ع.01، 2001.

– معاوي، وفاء. "نحو تفعيل أداء الإدارة المحلية في الجزائر، في ظل مقاربة الحوكمة الإلكترنية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية. ع. 10، جانفي 2015.

– منظمة الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية، دراسة الأمم المتحدة حول الحكومة الإلكترونية، حكومة الكترونية من أجل المستقبل الذي نتطلع إليه". نيويورك: الأمم المتحدة، 2014.

مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (05) / العـدد: (01)، (2021)، ص 164 - 190

الرقابة البرلمانية على الحروب والعمليات العسكرية الخارجية: دراسة حالة الكونغرس الأمريكي والبرلمان الفرنسي

The Parliamentary control of wars and foreign military operations: Case study of the US Congress and the French Parliament

محمد خليفي
جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، Khelifi71@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2021/04/27 تاريخ قبول النشر: 2021/05/18 تاريخ النشر: 2021/06/07

ملخص

لقد أصبحت بعض الدول الديمقراطية التي تمتلك قوة عسكرية كبيرة تلجأ منذ بداية تسعينات القرن الماضي إلى الحروب والتدخلات العسكرية الخارجية بشكل كبير في تنفيذ سياستها الخارجية. ونظرا للأهمية الاستراتيجية لهذه التدخلات العسكرية وخطورتها وتكلفتها المادية والبشرية وجدت برلمانات هذه الدول نفسها مجبرة لتلعب دورا حيويا باستعمال كل الأدوات الدستورية والقانونية المتاحة لفرض رقابتها على السلطة التنفيذية في هذا المجال ومحاولة التدخل في صنع قرار السياسة الخارجية والدفاع الوطني. ويعتبر الكونغرس الأمريكي والبرلمان الفرنسي من أهم النماذج البرلمانية العالمية التي فرضت على السلطة التنفيذية رقابة فعالة في هذا المجال وأثرت على رسم السياسة الخارجية وهذا بالنظر إلى الصلاحيات الدستورية التي تتمتع بها والممارسة الفعلية التي كرستها على مر السنين.

الكلمات مفتاحية:

الرقابة البرلمانية؛ الحروب والعمليات العسكرية الخارجية؛ الكونغرس الأمريكي؛ البرلمان الفرنسي؛ السلطة التشريعية.

Abstract:

Since the early 1990s, some democratic countries with large military forces have resorted to wars and military interventions abroad to implement their foreign policy. Given the strategic importance of these military interventions, their seriousness and their material and human costs, the parliaments of these countries have been forced to play a key role in imposing their control over the executive branch in this area and in participating in the decision-making process in matters of foreign policy and national defense, using all the constitutional and legal tools at their disposal. The U.S. Congress and the French Parliament are considered to be the most important parliamentary m@~odels in the world that have imposed effective control over the executive branch in this area and influenced foreign policy decision-making, given the constitutional powers they enjoy and the practice that has enshrined them over the years.

Keywords:

Parliamentary control; Wars and military operations; US Congress; French Parliament; legislative power.

1. مقدمة

لقد تضاعف عدد الحروب والتدخلات العسكرية الخارجية في مختلف مناطق العالم منذ بدية التسعينات مما أدى إلى تزايد اهتمام البرلمانات بقضايا السياسة الخارجية وتكثيف دورها الرقابي على استعمال القوة العسكرية في الخارج استنادا على مبدأ خضوع الجيش للسلطة المدنية. وتعتبر قرارات استعمال القوة العسكرية في الخارج من بين أهم القرارات التي تتخذها الدول في مجال السياسة الخارجية، وهذا بالنظر لما تحققه هذه التدخلات من أهداف استراتيجية ومصالح وطنية عليا من جهة، غير أنها تستهلك ميزانية كبيرة من جهة ثانية، وتزج بالقوات العسكرية خارج التراب الوطني وتعرض حياة الجنود للمخاطر.

تتمثل الرقابة البرلمانية على استعمال القوة العسكرية في الخارج في ترخيص السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية بإعلان الحرب أو إرسال القوة العسكرية خارج الوطن، ومتابعة تطورات الأوضاع ميدانيا ومدى تحقيق أهداف العمليات العسكرية وتكاليف العمليات العسكرية المادية والبشرية والموارد المالية الضرورية لمواصلتها، وكذا تطور موقف الرأي العام الداخلي والخارجي بخصوصها. ويختلف دور البرلمانات في صناعة قرارات التدخلات العسكرية الخارجية ورقابتها من دولة إلى أخرى حسب طبيعة النظام السياسي والدستوري والآليات القانونية المتوفرة للبرلمان للقيام بمهامه في هذا المجال وكذا الممارسة البرلمانية الفعلية لهذه الرقابة.

تتطرق هذه الدراسة لدور كل من الكونغرس الأمريكي والبرلمان الفرنسي باعتبارهما نموذجين للمؤسسة التشريعية القوية في النظام الرئاسي الأمريكي والنظام شبه الرئاسي الفرنسي في دولتين تمتلكان قوة عسكرية كبيرة عادة ما تستخدم في تنفيذ سياستهما الخارجية، وهذا من خلال دراسة دور كل منهما في أهم الحروب والتدخلات العسكرية الخارجية منذ نهاية الحرب الباردة ابتداء من حرب الخليج سنة 1991 ثم التدخل العسكري في البلقان خلال فترة التسعينات انتهاء بالتدخل العسكري في ليبيا سنة 2011. **فما هو دور الكونغرس الأمريكي والبرلمان الفرنسي في الرقابة على الحروب واستعمال القوة العسكرية في الخارج، وهل الآليات الدستورية والقانونية التي يتوفران عليها كافية لتنفيذ هذه الرقابة بكل فعالية؟**

2. دور الكونغرس الأمريكي في الرقابة على الحرب واستعمال القوة العسكرية في الخارج

لقد عمل الكونغرس منذ مأساة حرب الفيتنام على تشديد الرقابة على السلطة التنفيذية في مجال الحروب والتدخلات العسكرية الخارجية من خلال تبني قانون سلطات الحرب سنة 1973وممارسة صلاحياته بصفة فعلية منذ بداية التسعينات بالمشاركة في قرارات الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب الباردة ورقابتها، ابتداءً من حرب الخليج سنة 1991، والتدخل العسكري في البلقان سنة 1995، ثم ما سمي بالحرب على الإرهاب واحتلال العراق بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والتدخل العسكري في ليبيا سنة 2011.

1.2 قانون سلطات الحرب وتقييد سلطة الرئيس

لقد تبنت الحكومات الأمريكية المتعاقبة القوة العسكرية كأهم أداة لتنفيذ سياساتها الخارجية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، فالعلاقة بين الحرب والسياسة في الولايات المتحدة الأمريكية علاقة قوية ومتلازمة وقائمة على ثنائية القوة والمصلحة ويؤكد ذلك قرارات الرؤساء الأمريكيين بإرسال القوات العسكرية إلى ما وراء البحار أكثر من مائتي (200) مرة[1]، وقد ظل الكونغرس بموجب الفقرة الثامنة من المادة الأولى من الدستور يمارس صلاحياته في إعلان الحرب والرقابة على التدخلات العسكرية الخارجية منذ تأسيس الولايات المتحدة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. غير أنه مع بداية الحرب الباردة تعززت مكانة الرئيس الذي كان يقود الصراع مع الاتحاد السوفياتي ومحاربة الشيوعية في العالم حماية للمصالح الأمريكية والغربية في العالم وهذا ما دفع الكونغرس إلى دعمه والوقوف خلفه وبالمحصلة لذلك، أصبح الرئيس الأمريكي يتصرف كالإمبراطور[2]، مما أدى به بالانحراف بالسلطة في بعض الأحيان والتدخل عسكريا في عدة مناطق من العالم دون تصريح من الكونغرس بحجة الدفاع عن المصلحة الوطنية[3]، حيث تدخلت الولايات المتحدة عسكريا في كوريا سنة 1950والفيتنام سنة 1964 وغرينادا سنة 1983 وبنما سنة 1989، ولم يُبلغ الرئيس الكونغرس بهذه التدخلات إلا بعد بدء العمليات العسكرية[4].

وبعد المأساة التي أحدثتها حرب الفيتنام التي هزت الرأي العام الأمريكي عمل الكونغرس على استرجاع صلاحياته والحد من سلطة الرئيس في مجال الحرب والتدخلات العسكرية الخارجية من خلال إصدار قانون سلطات الحرب سنة 1973الذي يجبر الرئيس على إعلام المؤسسة التشريعية بإرسال القوات العسكرية إلى الخارج في غضون ثماني وأربعين (48) ساعة، وإعادة استدعائها إلى البلاد في غضون **ستين** يوما في حالة عدم موافقة الكونغرس على التدخل العسكري[5]. وقد لقي هذا القرار معارضة كبيرة من الرؤساء الذين اعتبروه غير دستوري وغير حكيم ويجبرهم على سحب القوات العسكرية من المعركة بصفة عشوائية[6]. ويرى الكثير من الخبراء بأن هذا القرار لم يحل المشكلة لأن النقاش حول سلطة إعلان الحرب والتدخلات الخارجية لا يزال مطروحا لحد الأن[7]، وهناك من ذهب إلى اعتبارمساعي الكونغرس في تلك الفترة عابرة وغير متواصلة ومحاولة منه لإسماع صوته فقط دون السعي إلى إضعاف سلطة الرئيس الذي يحكم البلاد بالتعاون معه[8].

ولازال النقاش حول مدى دستورية وفعالية قانون سلطات الحرب لسنة 1973 متواصلا ويثار بحدة بمناسبة أي حرب أو تدخل عسكري تقوده الولايات المتحدة بسبب غموض الدستور الذي يقسم صلاحيات الحرب بين الرئيس بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة والكونغرس بصفته صاحب صلاحية إعلان الحرب، ومازال الكونغرس يحاول في كل مناسبة في إطار صراعه مع الرئيس التعزيز من صلاحياته من خلال محاولة

تعديل هذا القانون، حيث اقترحا وزيرا الخارجية الأسبق جيمس بيكر ووارن كريستوفر تعديل هذا النص سنة2008[9].

2.2 دعم الكونغرس لحرب الخليج سنة 1990

بعد الاجتياح العراقي للكويت في 2 أوت 1990أرسل الرئيس الأمريكي جورج بوش ما يقارب 230 ألف جندي إلى المملكة العربية السعودية لحمايتها من أي عدوان محتمل من طرف الجيش العراقي[10]،وأطلع الكونغرس خلال الكلمة التي ألقاها أمامه بتاريخ 11 سبتمبر 1990على تطورات الأوضاع في منطقة الخليج والقرارات التي اتخذه الحماية المصالح الاستراتيجية والحيوية الأمريكية في المنطقة والحلف الذي يعمل على تشكيله من أجل تحرير الكويت والمساعي التي قام بها لاستصدار قرارات دولية بفرض عقوبات اقتصادية على العراق في إطار الأمم المتحدة[11]وإرسال جنود أمريكيين إلى المنطقة بطلب من السعودية والكويت.

وبالرغم من الضغوطات الذي كان يمارسها تيار المحافظين في البيت الأبيض بقيادة وزير الدفاع آنذاك ديك تشيني على الرئيس لخوض الحرب على أساس القرارات الأممية فقط[12]دون طلب الترخيص من الكونغرس[13] إلا أن الرئيس جورج بوش أبدى في تلك الفترة تعاونا كبيرا مع الكونغرس لأنه كان يدرك أهمية المؤسسة التشريعية في دعم الحرب وإقناع الرأي العام الأمريكي بها وإضفاء الشرعية على قراراته وأثناء مناقشته قرار الحرب بتاريخ 12 جانفي 1991 ظهر اتجاهان داخل الكونغرس، الأول يدعم استعمال القوة العسكرية ضد الرئيس صدام حسين لأنه يهدد المصالح الأمريكية في الخارج والثاني يعارض الحرب ويرفض الزج بالجنود الأمريكيين في حرب خارج البلاد بتكلفة مالية وبشرية عالية دون وجود خطر حقيقي يهدد المصالح الحيوية الأمريكية، مفضلا إعطاء الوقت الكافي للعقوبات الاقتصادية الأممية لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت. ودعمت الأغلبية في الكونغرس قرار الحرب ورخصت للرئيس باستخدام القوة العسكرية ضد العراق بموافقة 52 عضوا ومعارضة 47 عضوا في مجلس الشيوخ[14]، وموافقة 250 عضوا ومعارضة 183 عضوا في مجلس النواب[15]. وأكد الرئيس في كلمته للشعب الأمريكي بتاريخ 17 يناير 1991 بمناسبة بدء العمليات العسكرية بأن هذه الحرب تجري في إطار قرارات الأمم المتحدة وبموافقة الكونغرس. وبعد انتهاء الحرب عاد الرئيس وألقى خطابا مطولا أمام الكونغرس بتاريخ 6 مارس 1991 أعلن من خلاله نجاح العملية العسكرية "عاصفة الصحراء" وانتهاء الحرب وتحرير الكويت.

وبالرغم من انتهاء الحرب وتولي الديمقراطي بيل كلينتون الرئاسة، واصل الكونغرس ضغوطاته على الرئيس لإجباره على تبني سياسة أكثر حزما مع نظام صدام حسين[16]، حيث بادر في أكتوبر 1998 بمشروع قانون تحرير العراقالذي تمت المصادقة عليه في مجلس النواب بأغلبية 360 صوتا مقابل 38 صوتا معارضا وصادق

عليه مجلس الشيوخ بالإجماع، مما أدى بالرئيس بيل كلينتون لإعطاء الأوامر للجيش الأمريكي للقيام بعملية قصف كبرى على العراق لمدة أربعة أيام سميت بعملية "ثعلب الصحراء".

3.2 دور الكونغرس في التدخل العسكري الأمريكي في منطقة البلقان

اعتبر الرئيس بيل كلينتون الأزمة في الإتحاد اليوغوسلافي في بدايتها شأنا أوروبيا ولامصلحة للولايات المتحدة بالتدخل فيها،بينما كان موقف الكونغرس ذو الأغلبية الجمهورية مؤيدا لاستقلال البوسنة والهرسك وعمل على الضغط على الرئيس لتغيير موقفه من خلال قانون رفع الحظر عن تصدير الأسلحة للبوسنة[17] الذي تبناه بعد الجرائم التي ارتكبها الجيش الصربي في سراييفو في فبراير 1994.كمااستغل الكونغرس مجزرة سريبرينيتشا التي راح ضحيتها حوالي 7000شخصا لتوحيد الموقف الأمريكي تجاه هذه الأزمة ودعم إستقلال جميع الجمهوريات اليوغوسلافية، مما دفع الرئيس بيل كلينتونإلى طلب تدخل الأمم المتحدة لمساعدة المقاومة البوسنية ورفع حظر بيع الأسلحة عنها ثم قرر استعمال القوة العسكرية في البوسنة والهرسك وضرب المواقع الصربية في إطار منظمة الحلف الأطلسي[18]. وقد أجبرت هذه الضربات الصرب على الدخول في مفاوضات مع البوسنيين والكروات التي أفضت إلى توقيع اتفاق دايتون للسلام في 14 ديسمبر 1995تحت رعاية الإدارة الأمريكية. وفي هذا الصدد، أكد ريتشارد هولبروك، المكلف بملف يوغوسلافيا بالخارجية الأمريكية آنذاك بأن الكونغرس تدخل منذ البداية في هذا الملف وأن الإدارة الأمريكية أخذت بعين الاعتبار كل ما طرحته السلطة التشريعية[19]. كما تواصل التنسيق والتشاور بين الإدارة والكونغرس، بعد انتهاء المفاوضات حيث زار 70 عضوا من الكونغرس (15% من أعضاء الكونغرس) البوسنة خلال النصف الأول من شهر ديسمبر 1995.

واستمر الكونغرس في ضغطه على الإدارة من خلال لجان الميزانية لضمان تمويل عملية إرسال الجنود الأمريكيين إلى البوسنة للسهر على احترام تنفيذ اتفاق دايتون للسلام، حيث قام الكونغرس بتنظيم 16 جلسة سماع لمسؤولين مدنيين وعسكريين في الإدارة الأمريكية خلال الثلاثي الأخير من سنة 1995، وتم الاتفاق إثر ذلك على تمويل العملية بملياري (02) دولار من ميزانية البنتاغون وصادق الكونغرس يوم 13 ديسمبر 1995 على قرار الموافقة على إرسال قوات أمريكية إلى البوسنة في مجلس الشيوخ ب96 صوتا مقابل 30 صوتا مع بعض الشروط المتمثلة في تسليح وتدريب البوسنيين وإرسال تقارير دورية إلى الكونغرس. بالنسبة لمجلس النواب كانت الأمور أصعب من مجلس الشيوخ وتمت الموافقة على توصية بدعم الجنود الأمريكيين في البوسنة وليس الرئيس وتم إرسال 4500 جندي أمريكي إلى البوسنة[20].

أما بالنسبة للأزمة في كوسوفو سنة 1999، فقد تبنّى الرئيس بيل كلينتون نفس السياسة التدخلية[21]المدعومة من طرف الكونغرس الذي بادر في 11 مارس 1999 بمناقشة الوضع في كوسوفو ورخص

مجلس النواب للرئيس باستخدام القوة العسكرية الأمريكية في إطار عملية حفظ السلام لحلف شمال الأطلسي في كوسوفو بـ219 صوتا مقابل 191 صوتا مع تحديد مجموعة من الشروط لمراقبة العملية[22]ومن أهمها إرسال تقرير مفصل لمجلس النواب عن المصالح الأمريكية في المنطقة والموارد المالية والبشرية والمعدات العسكرية الأمريكية المخصصة للعملية، والطريقة التي يتم بها سحب القوات العسكرية في حال انتهاء التدخل وعدد الجنود الأمريكيين والقواعد التي تحكم سيرهم أثناء هذه العملية وأثارها المالية على الميزانية.كما طلب المجلس تزويد زعماء مجلس النواب ولجنتي الاستخبارات والقوات المسلحة بتقارير سرية عن الأخطار التي يمكن أن تواجه الجنود خلال هذه العملية العسكرية والإجراءات المتخذة لصدها وتزويد المجلس بالتقرير الكامل الذي تعده وزارة الخارجية بخصوص هذه العملية. وقد صادق مجلس الشيوخ بتاريخ 23 مارس 1999 على نفس القرار بـ58 صوتا مقابل 41 صوتا[23].

4.2 رقابة الحرب على الإرهاب والاحتلال الأمريكي للعراق

بالرغم من الدعم الكبير الذي قدمه الكونغرس للرئيس في الحرب على الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وترخيصه باستخدام القوة الضرورية والمناسبة ضد كلمن يثبت تورطه في الهجمات الإرهابية ومنع أي أعمال للإرهاب الدولي ضد الولايات المتحدة في المستقبل[24]، إلا أن المؤسسة التشريعية لم توافق على قانون مكافحة الإرهاب، المثير للجدل، والمعروف بقانون باتريوت (*US Patriot Act*) [25]إلا بعد مناقشته وإدخال تعديلات كبيرة عليه من أجل خلق توازن بين حماية الأمن الوطني الأمريكي والحفاظ على الحرية الشخصية لأن المشروع الذي بادرت بهالإدارة منح مكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة الاستخبارات المركزية صلاحيات واسعة تمس بالحياة الشخصية للمواطنين وتضيق حريتهم. وفي هذا الصدد، صرح السيناتور الديمقراطي باتريك ليهي بأن الكونغرس أمضى وقتا طويلا في دراسة المشروع لإزالة الأقسام غير الدستورية التي تنتهك حريات الأمريكيين[26]. وصادق مجلس النواب على المشروع بـ357 صوتا مقابل 66 صوتا (83%)ووافق عليه مجلس الشيوخ بالإجماع (98 – 1)[27]، وقد أكد الرئيس جورج بوش في مذكراته بأنه استمد سلطته لإدارة الحرب على الإرهاب من مصدرين أحدهما المادة الثانية من الدستور التي تعهد له صفة القائد الأعلى للقوات المسلحة والثاني متمثل في قرار الكونجرس[28].غير أنه ابتداءً من سنة 2004 تلاشى دعم الكونغرس لقانون باتريوت ولميتمكن الرئيس جورج بوش من تمديد فترة سريانه بسهولة، كما واجه قانون إنشاء وزارة الأمن القومي صعوبات كبيرة لتمريره[29].

أما بالنسبة لقرار الحرب على العراق، فبالرغم من المحاولات التي قام بها المحافظون الجدد داخل البيت الأبيض[30]والضغوطات التي مارسوها على الرئيس بهدف تجاوز سلطة المؤسسة التشريعية والانفراد بالقرار إلا أن الكونغرس فرض نفسه وفتح نقاشا حول الموضوع ودعم استعمال القوة العسكرية في العراق، حيث رخص

مجلس النواب في 10 أكتوبر 2002للرئيس باستخدام القوة العسكرية ضد العراقب296 صوتا مقابل 133 صوتا[31]، ومن جهته صوت مجلس الشيوخ في اليوم الموالي بنسبة كبيرة لصالح القرار الذي دعمه 77 عضوا مقابل معارضة 23 عضوا، مما دعم موقف الرئيس أمام الرأي العام الداخلي والدولي[32].

ولكن بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ومرور الوقت طالت مدة الحرب وارتفعت الخسائر البشرية وزادت التكلفة المالية في العراق مع تزايد الفوضى وتسرب فضائح الجيش الأمريكي في العراق ومن أهمها "فضيحة سجن أبو غريب" وتسبب ذلك في تراجع دعم الرأي العام الأمريكي لهذه الحرب مما سجل تراجع شعبية الرئيس والجمهوريين، وانعكس ذلك علىنتائج الانتخابات التشريعية الأمريكية سنة 2006 التي كانت حرب العراق أهم رهاناتها والتي كانت نتائجها بمثابة زلزال في واشنطن، حيث عبر الأمريكيون من خلالها عن معارضتهم لسياسة الرئيس جورج بوش في العراق،وتعالت أصوات في الكونغرس من الحزبين الجمهوري والديمقراطي تطالب الرئيس بطلب ترخيص جديد لاستعمال القوة في العراق[33].وقد انتقدرئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ، السيناتور جو بايدن بشدة سياسة الرئيس جورج بوش في العراق كما عارض رفع عدد القوات الأمريكية[34] واعتبر قرار الحرب على العراق قرارا خاطئا كلف أمريكا الكثير بشريا وماديا. وبالرغم من هذا النقد تردد الكونغرس في قطع تمويل الحرب على العراق خوفا من أن يعرض حياة الجنود الأمريكيين للخطر[35].

5.2 الصراع بين الكونغرس والرئيس حول التدخل العسكري في ليبيا

لقد طالب أبرز الجمهوريين والديمقراطيين في الكونغرس منذ بداية الأزمة وعلى رأسهم زعيم الجمهوريين في مجلس الشيوخ السيناتور جون ماكين[36]ورئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ السيناتور جون كيري، ورئيس لجنة الاستخبارات بمجلس النواب، والنائب مايك روجرز، الرئيس باراك أوباما بالتطبيق الفوري لمنطقة الحظر الجوي في ليبيا وحماية المدنيين ودعم المعارضة بالسلاح، وفتح مجلس الشيوخ نقاشا حول الأوضاع في ليبيا في الفاتح من مارس 2011إنتهى بإصدار قرار[37] أدان فيه انتهاكات حقوق الإنسان والاعتداءات ضد المحتجين في ليبيا ودعا لتوقيف العنف والاستجابة لمطالب الشعب ودعم قراري مجلس الأمن رقم 1970و1973. وتنفيذا لقانون سلطات الحرب لسنة 1973 أبلغ الرئيس باراك أوباما في 21 مارس 2011 رئيس مجلس النواب رسميا بأنه أمر بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة بعملية عسكرية في ليبيا تنفيذا لقرارات مجلس الأمن وتحقيقا لمصالح السياسة الخارجية الأمريكية والأمن الوطني[38].وكان الرئيس باراك أوباما إلتقى بثمانية عشرة عضوا من كبار المسؤولين في الكونغرس في البيت الأبيض قبل بداية العملية العسكرية في ليبيا في 19 مارس2011من أجل إستشارتهم بخصوص هذا التدخل العسكري. غير أن بعض أعضاء الكونغرس انتقدوا هذا اللقاء حيث اعتبروه مجرد إبلاغ بقرار الرئيس وليس استشارة بالمفهوم الحقيقي وأن المعلومات المقدمة لهم لم تكن كافية لاطلاعهم عن تفاصيل العملية[39].

ومع مرور الوقت وعدم تمكن قوات التحالف من إسقاط النظام الليبي مع استمرار الهجمات ضد المدنيين وضعف المعارضة وسوء تنظيمها، إضافة إلى اقتراب موعد الشهرين المحددين للرئيس بموجب قانون سلطات الحرب لطلب الترخيص من الكونغرس لمواصلة العملية أو سحب القوات العسكرية خلال شهر من ميدان المعركة، برزت مواقف جديدة في الكونغرس وتكثفت المبادرات المعارضة لسياسة الرئيس والطريقة التي خاض بها الحرب في ليبيا. وكان مشروع القرار الذي تقدم به النائب الديمقراطي دينيس كوسينيتش في نهاية شهر ماي 2011من أهم المبادرات التي طرحت في تلك الفترة للضغط على الرئيس لسحب القوات الأمريكية من ليبيا، لكنه لم يتحصل على الأغلبية المطلوبة، حيث تم التصويت عليهب148 صوتا (87 جمهوري و 61 ديمقراطي) مقابل 265 صوتا معارضا (144 جمهوري و121 ديمقراطي)[40]، واقترح بعد ذلك تعديلا في قانون المالية لسنة 2012 يمنع استعمال ميزانية البنتاغون لدعم العملية العسكرية في ليبيا[41].

وتوجت جهود الكونغرس في الضغط على الرئيس باراك أوباما ومعارضة سياسته في ليبيا بمصادقة مجلس النواب بتاريخ 3 يونيو 2011على قرار بأغلبية 268صوتا مقابل 145 صوتا أدان فيه فشل الرئيس أوباما في تبرير مهمة التدخل العسكري في ليبيا ومنعه من نشر القوات الأمريكية على الأرض وفرض عليه التشاور معه والرجوع إليه في كل ما يخص هذه العملية العسكرية مستقبلا مع تزويد المجلس بتقرير مفصل عن المصالح الأمريكية في ليبيا يبين فيه أهداف العملية وتكاليفها ونشاطات القوات المسلحة الأمريكية في ليبيا، وقوة المعارضة والجماعات المسلحة التي تشكلت إلى جانبها ومساهمة الدول العربية في العملية إلى جانب قوات حلف الناتو. ورفض الكونغرس تمويل أية عملية عسكرية لم يرخص بها بما فيها التدخل العسكري في ليبيا[42]. كما طلب مجلس النواب من وزيري الخارجية والدفاع تزويده بنسخ من التقارير الرسمية وكل المراسلات المتعلقة بهذه العملية منذ بدايتها.

وتعرض الرئيس باراك أوباما لانتقادات شديدة في تلك الفترة لتجاوزه سلطة الكونغرس واعتماده على قرار مجلس الأمن كأساس شرعي للتدخل في ليبيا[43]، حيث راسله رئيس مجلس النواب جون بونير في 15 جوان 2011 لتذكيره باحترام الدستور وقانون سلطات الحرب والرجوع إلى الكونغرس الذي يعتبر السلطة الوحيدة التي ترخص بالحرب في الولايات المتحدة وليس مجلس الأمن الدولي[44]. واستمرت المبادرات والضغط على إدارة الرئيس باراك أوباما حتى انتهاء العملية العسكرية بعد مقتل القذافي وإعلان المجلس الوطني الانتقالي من بنغازي في 23 أكتوبر 2011 تحرير ليبيا، حيث انتهت العملية العسكرية رسميا في 27 أكتوبر 2011 بصدور قرار مجلس الأمن رقم 2016 الذي أنهى التدخل الدولي في ليبيا وألغى القرار رقم 1973.

3. رقابة البرلمان الفرنسي على العمليات العسكرية الخارجية

يتمتع البرلمان الفرنسي بعدة آليات دستورية تسمح له بفرض رقابته على أعمال الحكومة في كل مجالات السياسة العامة كسحب الثقة أو إيداع ملتمس الرقابة أو توجيه أسئلة واستجوابات لأعضاء الحكومة بناء على مبدأ مسؤولية الحكومة أمام البرلمان الذي يعتبر من أهم مبادئ النظام السياسي الفرنسي. غير أن حدة هذه الرقابة وفعاليتها تختلف في مجال السياسة الداخلية عن مجالي السياسة الخارجية والدفاع اللذان يهيمن عليهما رئيس الجمهورية بشكل كبير بصفته قائد الجيوش ورئيس المجالس واللجان العليا للدفاع الوطني. فالنظام السياسي الفرنسي يتميز بازدواجية السلطة التنفيذية المتمثلة في رئيس الجمهورية المنتخب مباشرة من طرف الشعب والذي يتمتع بمركز مهم في النظام السياسي وصلاحيات واسعة ولكن نشاطاته تخرج عن نطاق الرقابة البرلمانية، بينما الحكومة التي تشكل القطب الثاني للسلطة التنفيذية هي المسؤولة الوحيدة أمام البرلمان الذي يمكن له مساءلتها وإسقاطها.

فما هي الأدوات الدستورية التي يتوفر عليها البرلمان الفرنسي للرقابة على السلطة التنفيذية في مجال الحروب والتدخلات العسكرية الخارجية وما مدى فعاليتها؟ وهل السلطة التنفيذية مجبرة على طلب ترخيص من السلطة التشريعية للمشاركة أو استشارتها قبل إرسال القوات العسكرية إلى الخارج؟

سنتطرق في هذا المبحث للآليات الدستورية للرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية في مجال الحروب والتدخلات العسكرية الخارجية خاصة بعد التعديل الدستوري سنة 2008، والممارسة الفعلية لهذه الرقابة من خلال دراسة حالة دور البرلمان في حرب الخليج لسنة 1991 وفي حرب كوسوفو سنة 1999 والمشاركة في الحرب على الإرهاب في أفغانستان سنة 2008 والتدخل العسكري في ليبيا سنة 2011.

1.3 الإطار الدستوري للرقابة البرلمانية على إعلان الحرب والعمليات العسكرية الخارجية

1. الرقابة على الحرب: لا يمكن إعلان الحرب في النظام الدستوري الفرنسي دون موافقة ممثلي الشعب. فنظرا لخطورة هذا القرار، اشترط الدستور الفرنسي منذ تأسيس الجمهورية الخامسة سنة 1958 توافق إرادتي السلطتين التشريعية والتنفيذية لصدور هذا القرار. فإذا كانت السلطة التنفيذية هي من تقرر الحرب فإن فالبرلمان بموجب الفقرة الأولى من المادة 35 من الدستور هو صاحب الاختصاص للترخيص بها، وهذا ما أكدت عليه المادة 131 من نظام الجمعية الوطنية التي تنص على أن إعلان الحرب يكون بناء على مشروع نص أو بيان تقدمه الحكومة ويتم مناقشته من طرف الجمعية الوطنية من خلال مداخلات يقدمها رؤساء الكتل البرلمانية ويصوت عليها النواب. كما نصت الفقرة الأولى من المادة 73 من نظام مجلس الشيوخ[45] على أن مجلس الشيوخ يمنح الترخيص بالحرب حسب الفقرة الأولى من المادة 35 من الدستور بموجب تصويت علني.

ولكن بالرغم من تنظيم قرار الحرب في الدستور ووضوحه مثلما نصت عليه دساتير أغلب الدول الديمقراطية[46] إلا أن البرلمان الفرنسي لم يرخص بالحرب ولم يمارس هذه الصلاحيات ولو مرة واحدة في تاريخ الجمهورية الخامسة. فمفهوم الحرب لا يتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة الذي يحرمها ولا يعترف بها ويصفها في ديباجته بالويلات، فهي فينظر القانون الدولي عملية غير شرعية، فالفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة تمنع اللجوء إلى استعمال القوة أو حتى التهديد بها ضد دولة أخرى باستثناء حالة الدفاع الشرعي المنصوص عليها في المادتين 50 و51 من الميثاق، وحالة الدفاع المشترك بناء على الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وعادة ما تتفادى السلطة التنفيذية إعلان الحرب أو إضفاء صفة الحرب على عملياتها العسكرية أو تدخلاتها الخارجية تفاديا لطلب الترخيص من البرلمان، وقد أثار إعلان الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند أمام البرلمان بتاريخ 16 نوفمبر 2015 بأن فرنسا في حالة حرب ضد داعش نقاشا كبيرا وصفه البعض بأنه منح صفة الدولة لمنظمة إرهابية على أساس أن الحرب تعلن بين الدول وليس بين الدول والمنظمات الإرهابية[47].

2. الرقابة على العمليات العسكرية الخارجية: لم يتوفر البرلمان الفرنسي على أدوات دستورية فعالة لممارسة الرقابة على العمليات العسكرية الخارجية إلا بعد التعديل الدستوري سنة 2008[48]. الذي منح للبرلمان صلاحيات واسعة في مجال الرقابة على العمليات العسكرية الخارجية ومنها صلاحية الاستعلام وسلطة القرار. بالإضافة إلى الترخيص بالحرب، يميز الدستور الفرنسي بين حالتين لاستخدام القوة العسكرية في الخارج تحت رقابة السلطة التشريعية نصت عليهما المادة 35 من الدستور الفرنسي وهما: تدخل القوات العسكرية في الخارج لمدة تقل عن أربعة أشهر، وتمديد التدخل العسكري في الخارج لأكثر من أربعة أشهر. ففي الحالة الأولى يفرض الدستور على الحكومة إبلاغ البرلمان فقط دون طلب الترخيص، ويكون هذا الإبلاغ خلال الثلاثة أيام الأولى من بدء العمليات العسكرية مع توضيح الأهداف المرجوة من العملية. فيما يخص شكل هذا الإبلاغ فيتم عن طريق بيان يقدمه الوزير الأول عادة أمام غرفتي البرلمان كل على حدة، ويمكن أن يكون هذا البيان محل مناقشة ولكن دون تصويت من طرف نواب الجمعية الوطنية[49] وأعضاء مجلس الشيوخ[50].

غير أنه إذا تجاوزت فترة التدخل العسكري أربعة أشهر فيستوجب على الحكومة طلب ترخيص من البرلمان من أجل تمديد هذه الفترة لأنه بقدر ما تطول مدة التدخل العسكري في الخارج تصبح هذه العملية بمثابة حرب[51]، حيث فصل النظامان الداخليان لكل من الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ الطريقة التي يتم بها تمديد التدخلات العسكرية الخارجية في حالة تجاوزها مدة أربعة أشهر والتي تكون بناء على بيان تقدمه الحكومة وعادة ما يتلوه الوزير الأول ويتم المصادقة عليه من طرف الغرفتين بعد مناقشته من طرف نواب الجمعية الوطنية[52] وأعضاء مجلس الشيوخ[53]. ففي حالة إذا ما طالت هذه المدة تتعقد عملية التدخل وتصبح أكثر

صعوبة وتعقيدا وبالتالي تحتاج السلطة التنفيذية إلى دعم السلطة التشريعية التي لا يمكن لها التراجع، حيث يخضع النواب للأمر الواقع ويوافقون على العملية لأن الجنود في الميدان ويحتاجون إلى دعم ومساندة من طرف ممثلي الأمة[54].

2.3 طلب التصويت بالثقة ورقابة المشاركة الفرنسية في حرب الخليج سنة 1991

قبل التعديل الدستوري لسنة 2008 كانت الجمعية الوطنية تمارس رقابتها على أعمال الحكومة المتعلقة بالتدخلات العسكرية الخارجية أثناء مناقشة البرنامج الحكومي أو تقديم بيان السياسة العامة من طرف الوزير الأول بناء على الفقرة الأولى من المادة 49 من الدستور، حيث أنه لا يخلو أي برنامج حكومي من قضايا السياسة الخارجية والدفاع، كما يستوجب على الوزير الأول إعلام البرلمان بمناسبة أي تدخل عسكري فرنسي في أي منطقة من العالم بتقديم بيان أمام غرفتي البرلمان والذي يكون محل مناقشة من طرف ممثلي الشعب. وتتوقف ممارسة هذه الآلية على طلب الحكومة وليس بمبادرة من السلطة التشريعية كما تقتصر على الجمعية الوطنية دون مجلس الشيوخ[55].

ففي إطار المشاركة الفرنسية في حرب الخليج سنة 1991 بعد الاجتياح العراقي للكويت، عقد البرلمان الفرنسي جلسة طارئة بتاريخ 16 يناير 1991بناء على طلب من رئيس الجمهورية، ناقش خلالها بيان الوزير الأول حول السياسة الفرنسية في الشرق الأوسط وإرسال قوات فرنسية إلى شبه الجزيرة العربية والخليج[56]، حيث وافقت الجمعية الوطنية على قرار المشاركة في الحرب بـ 523 صوتا مقابل 43 صوتا ووافق كذلك مجلس الشيوخ بـ 290 صوتا مقابل 25 صوتا[57] على أساس المادة 49 من الدستور ومناقشة بيان السياسة العامة المقدم من طرف الوزير الأول.

وفي هذا الصدد، أكدت رئاسة الجمهورية بأن تصويت البرلمان لا يوقف قرار مشاركة القوات الفرنسية في الحرب، وأوضحت الحكومة بأن هذه المشاركة لا تعتبر بمثابة إعلان حرب طبقا للمادة 35 من الدستور الفرنسي وإنما تطبيق لقرارات مجلس الأمن وعملية أمنية (بوليس) دولية، وأن السلطة التنفيذية لم تطلب من البرلمان ترخيص بالمشاركة في الحرب بل تصويت بالثقة طبقا للفقرة الأولى من المادة 49 من الدستور[58]. وفي نفس السياق، صرح مستشار الوزير الأول بأن رئيس الجمهورية والوزير الأول لم يريدا سوى تصويتا فحسب، إذ لم يكن الهدف الحصول على رخصة من البرلمان ولكن طلب ثقة بخصوص موضوع محدد، فالبرلمان لم يصرح للرئيس باستعمال القوات العسكرية في الخارج بل مجرد إشراك للبرلمان في القرار الرئاسي[59]. وكانت هذه المرة الوحيدة التي وافق فيها البرلمان على إرسال قوات عسكرية إلى الخارج قبل بدء العملية العسكرية، وكانت عبارة عن حالة استثنائية بمبادرة من رئيس الجمهورية. كما أن حرب الخليج لسنة 1991 كانت عبارة عن عملية بوليس دولي شرعية قامت على أساس قرار من مجلس الأمن بناء على الفصل السابع وكانت تغذي أملا في إقامة نظام أمني جماعي[60].

لقد أثارت المشاركة الفرنسية في حرب الخليج النقاش بين القانونيين والسياسيين والخبراء حول دور السلطة التشريعية في الرقابة على إرسال القوات الفرنسية إلى الخارج. فاللجنة الاستشارية التي كلفت من طرف رئيس الجمهورية باقتراح تعديل الدستور أوردت في تقريرها المؤرخ في 15 فبراير 1993[61] بأن إرسال قوات فرنسية إلى خارج التراب الوطني لا يخضع لأية رقابة برلمانية، ولتصحيح هذا الوضع اقترحت إضافة فقرة في المادة 35 تتضمن إجبار الحكومة على تقديم بيان أمام البرلمان ثمانية أيام على الأكثر من بدء العملية العسكرية، يكون متبوعا بمناقشة فقط دون تصويت. وبالرغم من الإضافة التي قدمها هذا المشروع لكنه لم يكن جريئا إلى درجة منح البرلمان سلطة ترخيص العمليات العسكرية طويلة المدة، إلا أن ذلك المقترح لم يؤخذ بعين الاعتبار.

3.3 الرقابة البرلمانية من خلال مناقشة بيانات السياسة العامة حول التدخل العسكري في كوسوفو

تعتبر الحرب التي اندلعت في منطقة البلقان خلال فترة التسعينات من القرن الماضي من أكبر الحروب التي قامت في قلب أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، مما دفع البرلمان الفرنسي إلى الاهتمام أكثر بهذه الحرب ومناقشة المواقف الفرنسية بخصوصها ومراقبة كل الخطوات التي قامت بها السلطة التنفيذية للمشاركة فيها.

فبعد يومين من بدء العمليات العسكرية الجوية للحلف الأطلسي في كوسوفو في 24 مارس 1999، وبهدف حشد الدعم الداخلي للمشاركة الفرنسية في هذه العملية، تقدم الوزير الأول ليونال جوسبان بثلاثة بيانات أمام الجمعية الوطنية لاطلاع النواب على تطورات الأوضاع في كوسوفو[62]، حيث تقدم بالبيان الأول بتاريخ 26 مارس1999[63]والثاني بتاريخ 27 أبريل 1999[64] والثالث بتاريخ 8 ماي 1999 [65]. وحرص الوزير الأول في بياناته على التطرق بالتفصيل لأسباب المشاركة الفرنسية في العملية العسكرية مع حلفائها في الحلف الأطلسي والأهداف المرجوة منها مع الإشارة إلى جوانبها القانونية وتطور الأوضاع ميدانيا والمساعدات الاقتصادية والإنسانية التي رافقت العملية العسكرية، ومسار المفاوضات الذي تبع هذه العملية والمجهودات التي قامت الدبلوماسية الفرنسية في هذا الصدد. ولإقناع النواب بدعم العملية، أوضح الوزير الأول بأن الخيار العسكري حتمي وجاء بعد فشل الحلول السياسية لهذه الأزمة مركزا في كل مداخلاته على فشل الحلول السلمية والدبلوماسية مع تقديم تفسيرات وتوضيحات حول شرعية هذا التدخل بناء على قرارات مجلس الأمن الصادرة بخصوص الأزمة، فضلا عن بعض التفاصيل الخاصة بالقوات العسكرية الفرنسية المشاركة في العملية العسكرية وتعدادها وأهدافها.

وأثناء المناقشات أكد نواب الموالاة دعمهم لسياسة الحكومة في كوسوفو الهادفة إلى وقف المخطط الإجرامي للرئيس ميلوزوفيتش بالرغم من عدم وجود ترخيص صريح من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للتدخل العسكري واستعمال القوة في كوسوفو، بينما أبدى نواب المعارضة عدم اعتراضهم على العملية

العسكرية في حد ذاتها بل على الطريقة التي تم بها اتخاذ قرار مشاركة القوات الفرنسية فيها دون إذن مسبق من طرف البرلمان الذي أخذ نوابه علما بالموضوع من خلال وسائل الإعلام بما فيهم أعضاء لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في خرق صارخ للمادة 35 من الدستور التي تمنح للبرلمان وحده حق الترخيص بالحرب. وبخصوص مشاركة القوات الفرنسية في حرب برية محتملة في المنطقة ركز رئيس الكتلة البرلمانية للمعارضة على ضرورة طلب ترخيص صريح من البرلمان قبل المشاركة في أية عملية عسكرية برية في كوسوفو وهذا ما أكده الوزير الأول[66]، والذي أوضح للنواب في كل مناسبة بأن المادة 35 التي تنص على موافقة البرلمان على الحرب لا تنطبق على الوضع الحالي، بل إن تصويت البرلمان يتم على أساس المادة 49 من الدستور وهذا بسبب تطور الوضع الدولي وطبيعة الأزمة الحالية.

وبقي الوزير الأول ليونال جوسبان على تواصل مباشر مع رؤساء الكتل البرلمانية، رؤساء وأعضاء لجنة الشؤون الخارجية والأوروبية بالجمعية الوطنية ولجنة الشؤون الخارجية والدفاع والقوات المسلحة بمجلس الشيوخ لاطلاعهم على تطورات الوضع العسكري والإنساني بالموازاة مع العمليات العسكرية والمساعدات الاقتصادية التي قدمتها فرنسا للدول المجاورة المتضررة من الحرب كألبانيا ومقدونيا[67].

وفي هذا السياق، أكد رئيس لجنة الدفاع الوطني والقوات المسلحة بالجمعية الوطنية بول كويليس بأنه منذ 26 مارس 1999 قامت كل من لجنة الدفاع ولجنة الشؤون الخارجية بسماع كل من وزير الدفاع ووزير الخارجية أربع مرات، مما سمح لها بالاطلاع على تطور الأوضاع ومراقبتها، بشكل سيكون له تأثير كبير على مصداقية منظمة شمال الحلف الأطلسي والسلم في منطقة البلقان والمستقبل السياسي للاتحاد الأوربي. وعلى مستوى المراقبة الميدانية للقوات العسكرية الفرنسية في الخارج، أرسلت اللجنة عدة مهام إلى جمهورية مقدونيا للاطلاع عن كثب على أماكن إيواء الفرق العسكرية الفرنسية في المنطقة والاستمرار في الاستعلام عن تطورات الوضع طيلة فترة العملية العسكرية وعن الأمن الأوروبي ومستقبل الحلف الأطلسي.

أما رئيس لجنة الشؤون الخارجية جاك لانغ، فبالرغم من دعمه للحرب بسبب فظاعة الجرائم التي ارتكبها الرئيس سلوبودان ميلوزوفيتش في كوسوفو والذي وصفه بآخر الدكتاتوريين في البلقان وإشادته بالدعم الفرنسي الاقتصادي والإنساني للشعب الكوسوفي ولدول الجوار التي تضررت من الحرب كمقدونيا وألبانيا والجبل الأسود للتخفيف من الأثار السلبية التي خلفتها الحرب، إلا أنه تأسف لعدم إشراك البرلمان في اتخاذ قرار الحرب قبل بدء العمليات العسكرية ومنحه الفرصة لتقديم آرائه وأفكاره حول هذه العملية العسكرية خاصة وأن مواقف أغلب النواب بخصوص هذه الحرب منسجمة مع قرارات السلطة التنفيذية.

أما على مستوى مجلس الشيوخ، فقد نظمت لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والقوات المسلحة عدة جلسات سماع لأهم المسؤولين عن تنفيذ السياسة الخارجية والدفاع وكبار الباحثين في هذا المجال في تلك

الفترة، وهم وزير الخارجية ووزير الدفاع والأمين العام لوزارة الدفاع الوطني ومدير المعهد الفرنسي للعلاقات الخارجية ومدير معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية.

وخلال جلسات سماع وزير الدفاع ألان ريشارد ركز أعضاء اللجنة وفي أسئلتهم على الاستفسار حول الوضع العسكري الميداني وسير العمليات العسكرية والجانب التكتيكي وتحركات القوات الصربية في الميدان والهجمات التي قامت بها ضد المدنيين والمقاومة المسلحة في كوسوفو والضربات الجوية العسكرية التي قامت بها قوات حلف "الناتو" ضد القوات الصربية والأهداف التي حققتها خلال العملية العسكرية.

وفي رده، قدم الوزير معلومات لأعضاء اللجنة حول القوات الفرنسية المشاركة في العملية وعددها وتجهيزاتها وأماكن تواجدها، والوضع الإنساني في المنطقة ومدى احتمال لجوء حلف الناتو إلى التدخل البري لمرافقة وتنفيذ أي اتفاق دبلوماسي مع السلطات الصربية في حالة الوصول إليه، ومدى جاهزية الحلف للتدخل العسكري البري في حالة تبني هذا الخيار من طرف السياسيين مؤكدا بأن الخيار العسكري ليس هدفا في حد ذاته بل مجرد وسيلة لتحقيق أهداف سياسية وأن الوصول على حل سياسي سيؤدي حتما إلى إنهاء العمليات العسكرية[68]. كما ناقش أعضاء اللجنة كذلك مع الوزير الدور الروسي والأمريكي في كوسوفو وفكرة إنشاء قوة أوروبية مشتركة مستقبلا بهدف حل النزاعات الأوروبية المشابهة في إطار أوروبي ومستقبل حلف الناتو ودور فرنسا المستقبلي داخل الحلف وتكاليف المشاركة الفرنسية في كوسوفو وتطوير القوات العسكرية والأجهزة الاستخباراتية الأوروبية والدروس المستخلصة من حرب كوسوفو[69].

كما ركزت اللجنة خلال جلسات السماع التي خصصتها لوزير الخارجية، هوبير فيدرين على تطور المفاوضات والدروس المستخلصة من هذه الأزمة، وتطور الوضع الداخلي في كوسوفو بعد إنهاء العمليات العسكرية والاتصالات والتنسيق الجاري بين كل من الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا حول التواجد الدولي المدني والعسكري في كوسوفو وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة من أجل إعادة الاستقرار في المنطقة والموقف الفرنسي الرافض لاستقلال كوسوفو. وتمحورت ردود وزير الخارجية حول إعادة إعمار كوسوفو والدور الروسي وحجم قواته وموقفه من التدخل العسكري لحلف الناتو في كوسوفو، والتكاليف المالية للعملية العسكرية على ميزانية الدفاع ودور القوات العسكرية في كوسوفو بعد انتهاء العمليات العسكرية وتأثير التدخل العسكري في كوسوفو على العلاقات الفرنسية الروسية ومستقبل فرنسا داخل حلف الناتو والموقف الفرنسي من دور مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في كوسوفو[70].

زيادة على هذه الجلسات نظمت اللجنة ثلاثة جلسات حول الدروس المستخلصة من أزمة كوسوفو، استمعت خلالها إلى كل من الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني، جون كلود مالي ومدير معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية باسكال بونيفاس[71]، ومدير المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية تيري دو منتبريال[72]. وبعد 79 يوما

من العمليات العسكرية والاستماع إلى كبار المسؤولين والخبراء قدم رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والقوات المسلحة كسافيي دو فيلبان عرضا حول الدروس الأولى المستخلصة من أزمة كوسوفو تحت عنوان "الدروس المستخلصة من عملية القوة المتحالفة في يوغوسلافيا"، انتقد خلالها سلبية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي اقتصر دوره على إضفاء الشرعية على القرارات التي اتخذت خارج إطار الأمم المتحدة، وأشاد في نفس الوقت بالدور الذي لعبه فريق الاتصال[73] ومجموعة الثمانية ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والدور الاستراتيجي الجديد لهذه المنظمة وبروز فكرة الهوية الأوربية للأمن والدفاع (IESD) ومستقبل السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي، ومستقبل العلاقات بين فرنسا وحلف الناتو، وتقييم نقاط القوة والضعف في الجيش الفرنسي والجيوش الأوربية على ضوء أزمة كوسوفو وضرورة تطوير هذه الجيوش والعمل على تطوير احترافيها في إطار سياسة أوروبية دفاعية مشتركة.

4.3 آلية ملتمس الرقابة ومشاركة القوات الفرنسية في الحرب في أفغانستان سنة 2008

تتمتع الجمعية الوطنية في إطار صلاحياتها الرقابية على السلطة التنفيذية بحق المبادرة بتقديم ملتمس رقابة لمساءلة الحكومة بخصوص أية قضية من قضايا السياسات العامة بناء على الفقرتين الثانية والثالثة من المادة 49 من الدستور، حيث يمكن لأي نائب في الجمعية الوطنية المبادرة بملتمس رقابة لمساءلة الحكومة وإسقاطها. ولا يمكن المبادرة بملتمس الرقابة إلا إذا وقع عليه عشر (10/1) النواب على الأقل والموافقة عليه بأغلبية أعضاء الجمعية الوطنية، وإذا تمت المصادقة عليه يستوجب على الوزير الأول تقديم استقالته إلى رئيس الجمهورية[74].

لقد استعملت هذه الآلية الدستورية خمسة وخمسون مرة في تاريخ الجمهورية الخامسة ولم تسقط سوى حكومة واحدة فقط وهي حكومة جورج بومبيدو بتاريخ 5 أكتوبر 1962 خلال فترة رئاسة الجنرال شارل دوغول، حيث تم التصويت على ملتمس الرقابة بـ 280 صوتا مقابل 200 صوتا. ولكن بالرغم من هذا التصويت وتمرير ملتمس الرقابة إلا أن رئيس الجمهورية شارل ديغول لم يقبل استقالة الوزير الأول وقام بحل الجمعية الوطنية وتنظيم انتخابات تشريعية مسبقة فاز فيها حزبه وعين جورج بومبيدو وزيرا أولا من جديد.

كما بادر نواب الحزب الاشتراكي بالجمعية الوطنية بإيداع ملتمس رقابة بتاريخ 3 أبريل 2008 لمساءلة الحكومة بسبب مشاركة القوات الفرنسية في العمليات العسكرية في أفغانستان دون الرجوع إلى البرلمان والتشاور معه. حيث تقدم بالمبادرة النائبان جون مارك أيرو وفرانسوا هولاند مدعمين من طرف 226 نائبا من الحزب الاشتراكي ضد حكومة الوزير الأول فرانسوا فيون، وتم تخصيص جلسة بتاريخ 8 أبريل 2008 لمناقشة ملتمس الرقابة والتصويت عليه بناء على الفقرة الثانية من المادة 49 من الدستور. وأثناء المناقشات أوضح فرانسوا هولاند بأن قرار رئيس الجمهورية نيكولا ساركوزي الذي أعلن عنه نهاية شهر مارس 2008 أمام البرلمان

البريطاني وفي بداية شهر أبريل خلال قمة حلف الناتو في بوخارست بالموافقة على مشاركة القوات الفرنسية في العمليات العسكرية في أفغانستان يتطلب عرضه على البرلمان الفرنسي لمناقشته والتصويت عليه نظرا لخطورته وأهميته وتأثيره على أمن الجنود الفرنسيين ومكانة فرنسا في العالم واستقلالية قرارها[75]. كما انتقد عدم وضوح طبيعة مهمة القوات الفرنسية في أفغانستان ومدتها وتعقيداتها بعد سبع سنوات من التدخل العسكري الأمريكي في المنطقة. غير أن هذه المبادرة باءت بالفشل، ورفض ملتمس الرقابة بسبب عدم موافقة الأغلبية، حيث وافق عليه 227 نائبا فقط وكان يستوجب موافقة 288 نائبا لتمريره. وبعد دخول التعديل الدستوري لسنة 2008 حيز التنفيذ وافق البرلمان الفرنسي بتاريخ 22 سبتمبر 2008 على تمديد التدخل الفرنسي في أفغانستان بالموافقة على القرار ب343 صوتا مقابل 213 صوتا في الجمعية الوطنية و209 صوتا مقابل 119 صوتا في مجلس الشيوخ.

5.3 الرقابة على التدخل العسكري في ليبيا بعد التعديل الدستوري سنة 2008

بعد قمع الاحتجاجات الشعبية في ليبيا من طرف نظام العقيد معمر القذافي في بداية سنة 2011 على خلفية أحداث ما يسمى "الربيع العربي"، بادرت فرنسا بالاعتراف بالمعارضة الليبية ودعمها وسارعت لاستصدار قرار من مجلس الأمن الدولي بالتعاون مع شركائها الغربيين لإقامة منطقة حظر جوي في ليبيا. وبعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 1973 بتاريخ 17 مارس2011[76] بناء على الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة الذي يمنح للدول الأعضاء في الأمم المتحدة الحق في استعمال كل الوسائل الضرورية لحماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان المعرضين لخطر الهجمات، قامت فرنسا مع قوات التحالف الدولي بقيادة حلف شمال الأطلسي بتاريخ 19 مارس 2011 بالتدخل العسكري في ليبيا بموجب هذا القرار، وقرر رئيس الجمهورية نيكولا ساركوزي بصفته قائدا للجيوش تدخل القوات الفرنسية في ليبيا. فما هو الدور الذي قام به البرلمان الفرنسي في رقابة السلطة التنفيذية بخصوص التدخل العسكري في ليبيا؟

بتاريخ 22 مارس 2011، أي بعد ثلاثة أيام من بدء العمليات العسكرية، قدم الوزير الأول بيانا حكوميا أمام الجمعية الوطنية ثم أمام مجلس الشيوخ[77] أبلغ من خلاله ممثلي الشعب بقرار رئيس الجمهورية التدخل العسكري في ليبيا بناء على الفقرة الثانية من المادة 35 من الدستور المعدلة في يوليو 2008، وتطرق فيه لأهداف العملية وتفاصيلها منذ بدايتها والمهام الموكلة للقوات الفرنسية التي تتلقى الأوامر من القيادة العسكرية في باريس، حيث أوضح بأنها تقتصر على اللجوء الشرعي للقوة بهدف حماية السكان المدنيين تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1973 ولا تعتبر بمثابةإعلان حرب مؤكدا بأن فرنسا لن تتدخل بريا في ليبيا بأي حال من الأحوال. كما تطرق الوزير الأول للإجراءات المتخذة على المستوى الوطني لحماية الأمن الداخلي، والدور

الذي ستلعبه فرنسا مستقبلا في إطار الاتحاد الأوروبي سياسيا واقتصاديا لدعم الديمقراطية في كل من تونس ومصر وليبيا وفي حوض البحر الأبيض المتوسط.

وبالرغم من دعم هذا القرار من طرف المعارضة إلا أن رئيس كتلة اليساريين في الجمعية الوطنية جون مارك أيرو انتقد تماطل الحكومة في اتخاذ موقف إيجابي مع دول "الربيع العربي" في بداية الاحتجاجات خاصة في تونس ومصر، مشددا في نفس الوقت على التمسك بالشرعية الدولية في الحالة الليبية والتدخل في إطار ما ينص عليه قرار مجلس الأمن رقم 1973 الذي حدد للقوات الدولية ومنها القوات العسكرية الفرنسية مهمة حماية المدنيين فقط دون تجاوز هذه المهمة إلى تغيير نظام القذافي الذي يعتبر شأنا داخليا ليبيا يخص الشعب الليبي وحده. كما طالب النائب السلطات الفرنسية بتحمل مسؤوليتها بما يتوافق مع القيم الفرنسية ودعم المسار الديمقراطي والتنموي في كل دول "الربيع العربي" ومرافقتها لمواجهة أي تطرف أو إرهاب، وانتقد النائب اليساري رولاند موزاي الاندفاع الفرنسي نحو الحرب في ليبيا وعدم إشراك البرلمان في هذا القرار منذ البداية، موضحا بأنه لا يوجد إجماع دولي حول هذا الموضوع ومذكرا في هذا الصدد بمواقف كل من روسيا والصين وألمانيا ودول أمريكا اللاتينية وبعض الدول العربية ومنها تونس الرافضة لهذا التدخل العسكري. كما انتقد النائب نرجسية رئيس الجمهورية الفرنسي نيكولا ساركوزي الذي حاول الظهور كزعيم يقود العملية العسكرية في ليبيا بينما هو ينفذ رغبة وإرادة أمريكية فقط.

فيما يخص المناقشات على مستوى مجلس الشيوخ، أجمع كل الأعضاء سواء من المعارضة أم الموالاة على دعم قرار رئيس الجمهورية بإرسال قوات عسكرية إلى ليبيا لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1973، ويرجع هذا الدعم الكبير للقرار لصورة نظام العقيد معمر القذافي السيئة في مجال حقوق الإنسان لدى الرأي العام الغربي الذي تابع تطورات قضية لوكربي وقضية الممرضات البلغاريات لمدة عقدين كاملين. وبالرغم من الدعم الذي أبداه السيد جون لويس كارير، رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي ورئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والقوات المسلحة بمجلس الشيوخ للعملية العسكرية، إلا أنه انتقد تأخر العملية العسكرية وأثار عدة تساؤلات وإشكالات بخصوص هذا التدخل ومن أهمها الأهداف الحقيقية والاستراتيجية المراد تحقيقها من هذه العملية العسكرية؟ هل تكتفي بحماية المدنيين من قمع نظام العقيد معمر القذافي أم تهدف إلى إسقاط النظام وتغييره وتنصيب حكومة تمثل المجلس الوطني الانتقالي مكانه؟ وهل يهدف هذا التدخل إلى وضع ليبيا تحت الوصاية الدولية؟ هل يمكن أن يؤدي إلى تقسيم ليبيا؟ ما هي القوات المحلية التي يمكن الاعتماد عليها للمساهمة في إنجاح العملية العسكرية واستمرارية الدولة الليبية وضمان تحول ديمقراطي؟ قام النائب بالمطالبة بتكييف العملية العسكرية على أنها حرب تستوجب مصادقة البرلمان على أساس الفقرة الأولى من المادة 35 من الدستور، كما طالب من جهة ثانية إعلام البرلمان بتطورات الأوضاع في ليبيا وإشراكه في أي قرار يخص التزام فرنسا بهذا الخصوص في الوقت المناسب[78].

وأثار عضو المجلس ووزير الدفاع الأسبق، اليساري جون بيار شوفانمون أثناء مناقشاته إشكالية التفسير الواسع لقرار مجلس الأمن رقم 1973 الذي يمنح للدول الأعضاء مهمة حماية المدنيين دون إسقاط نظام العقيد معمر القذافي من طرف دول الحلفاء، مما يمكن أن يؤدي إلى خلق فوضى في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل، مطالبا باحترام الشعوب العربية وترك المجال للشعب الليبي أن يقرر مستقبله بنفسه وأخذ زمام الأمور بيده لإرساء تحول ديمقراطي وعدم فرض خيارات سياسية خارجية عليه[79]. وقد اعترف فرانسوا فيون الوزير الأول الفرنسي في تلك الفترة في 23 يوليو 2017 بأنه وقع خطأ في تقدير الموقف وبأن الحلفاء (فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة) تجاوزوا ما هو مسموح لهم بموجب قرار مجلس الأمن وأن هذا التدخل العسكري كان بمثابة كارثة[80]. وقد أثار التدخل العسكري في ليبيا نقاشا كبيرا حول شرعية التدخل العسكري في الشؤون الداخلية لليبيا بغرض حماية المدنيين[81]، وذهب أغلب الفقهاء إلى أن قرار مجلس الأمن رقم 1973 لم يرخص للحلفاء بقلب نظام الحكم في ليبيا بل الاقتصار على حماية المدنيين فقط[82].وبعد أربعة أشهر من بدء العمليات العسكرية، قام البرلمان بتاريخ 12 جويلية 2011 وفق الفقرة الأولى من المادة 35 من الدستور بالموافقة على قرار التمديد للتدخل العسكري الفرنسي في ليبيا.

لقد عززت التعديلات الدستورية لسنة 2008 من دور البرلمان في الرقابة على استعمال القوة العسكرية في الخارج، حيث أصبح رئيس الجمهورية مجبرا على إبلاغ البرلمان رسميا بقرار التدخل العسكري الخارجي، وطلب موافقة البرلمان على هذا القرار إذا تجاوزت مدة التدخل أربعة أشهر. غير أنه بالرغم من هذه التعديلات يبقى دور المؤسسة التشريعية ضعيفا في هذا المجال[83]، لأنه يصعب على البرلمان طلب سحب القوات العسكرية من ميدان القتال في مهمة لم تكتمل بعد[84]. وبالرغم من أن الدستور لا يمنح للبرلمان سلطة الترخيص بالتدخل العسكري في الخارج أو الاعتراض عليه إلا بعد أن تتجاوز مدة التدخل أربعة أشهر، إلا أن الممارسة الفعلية أثبتت بأنه للنواب دور مؤثر وفعال في رقابة العمليات العسكرية الخارجية.

4. خاتمة

يتمتع الرئيس في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا بصلاحيات دستورية واسعة في مجال الحروب والتدخلات العسكرية الخارجية باعتباره محور النظام السياسي، وبصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة والفاعل الأساسي في صناعة قرار السياسة الخارجية ومجسد وحدة الأمة في الداخل وممثلها في الخارج. وقد تعززت هذه الصلاحيات أكثر فأكثر بزيادة عدد التدخلات العسكرية الخارجية منذ نهاية الحرب الباردة وخاصة مع بداية الحرب على الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مما عزز من مكانة الرئيس على حساب مكانة البرلمان، خاصة في هذا المجال الذي يخضع لمنطق القوة والمصالح العليا للدول أكثر مما يخضع لمنطق دولة

القانون، ويقتضي السرعة في التنفيذ والسرية في التخطيط وهذا ما يتعارض مع العمل البرلماني الذي يتميز بالشفافية وبالبيروقراطية والمناقشات العلنية.

غير أنه بالرغم مما سبق، عملت السلطة التشريعية في البلدين منذ بداية التسعينات على ممارسة صلاحياتها واستغلال كل الأدوات الدستورية والقانونية المتاحة لها لخلق ممارسات تعزز من مكانتها لفرض رقابة فعلية على السلطة التنفيذية في هذا المجال الاستراتيجي في تنفيذ السياسة الخارجية للدولة لتحقيق مصالحها الحيوية. فالكونغرس الأمريكي الذي يعتبر أقوى سلطة تشريعية في العالم عمل على تعزيز صلاحياته القانونية منذ تبني قانون سلطات الحرب سنة 1973وإثارته في مواجهه الرئيس في كل مناسبة مما عزز أكثر فأكثر مكانته التي لم تقتصر على الرقابة فقط بل وصلت إلى المساهمة في رسم السياسة الخارجية الأمريكية وصناعة قرار الحرب. فالسلطة المالية التي يتمتع بها الكونغرس تفرض على الرئيس التشاور مع قادة الكونغرس حتى قبل بدء العمليات العسكرية وطلب الترخيص إذا تجاوزت مدة التدخل ستين يوما. ومن جهته عمل البرلمان الفرنسي على استغلال كل الأدوات الدستورية المتاحة له لمناقشة الحكومة في كل قضايا السياسة الخارجية ومن أهمها التدخلات العسكرية لفرض رقابة فعلية عليها، والتي تعززت كثيرا بعد التعديل الدستوري لسنة 2008الذي فرض على الحكومة إبلاغ نواب الشعب بقرار الحرب ثلاثة أيام على الأقل بعد بدأ العمليات العسكرية وطلب الترخيص إذا تجاوزت فترة التدخل أربعة أشهر.

وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى أن التعديل الدستوري الجزائري سنة 2020[85] عرف تطورا ملحوظا حيث منح للبرلمان صلاحيات أكبر وأوسع في هذا المجال من خلال إخضاع قرار رئيس الجمهورية بإرسال قوات عسكرية إلى الخارج إلى موافقة ثلثي أعضاء البرلمان وهذا بالنظر إلى خطورة هذا القرار وتكاليفه الكبيرة وتأثيراته المحتملة على المستويين الداخلي والخارجي.

5. الهوامش

[1]أنمار موسى جواد، **الحرب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة**، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الملكة الهاشمية الأردنية، الطبعة الأولى 2019، ص 8.

[2] Maya Kandel, ***Les Etats-Unis et le monde, de George Washington à Donald Trump***, PERRIN, Paris, 2018, p 135.

[3]Jasmine Farrier, ***Constitutional dysfunction on trial, Congressional Lawsuits and The Separation of Powers***, Cornell University Press, Ithaca and London, London 2019, p.p.37-38.

[4]توماس كرونر، الرئيس والكونغرس والسياسة الخارجية، في تشارلز كيجلي ويوجين ويتكوف، **السياسة الخارجية الامريكية ومصادرها الداخلية (رؤى وشواهد)**، ترجمة عبد الوهاب علوب، المشروع القومي للترجمة، المجلس الاعلى للثقافة، الجزيرة، القاهرة، الطبعة الاولى، 2004، ص 255

[5]CongressionalResearch service, ***The WarPowersResolution: Concepts and Practice,*** Updated March 8, 2019, CRS report, R42699, p 2, online: https://fas.org/sgp/crs/natsec/R42699.pdf (تم تصفح الموقع بتاريخ في 2 جانفي 2021)

[6]توماس كرونر، **المرجع السابق**، ص 267

[7] Frederick Gagnon, ***les sénateurs qui changent le Monde,*** Presse de l'Université de Laval, 4ème trimestre 2013, p 3.

[8]توماس كرونر، **المرجع السابق**، ص 274

[9]James A. Baker and Warren Christopher, ***Put WarPowers Back WhereTheyBelong***, July 8, 2008, Opinion, The new York Times, online:https://www.nytimes.com/2008/07/08/opinion/08baker.html (تم تصفح الموقع بتاريخ في 2 يناير 2021)

[10]كان الديمقراطيون في تلك الفترة يتمتعون بأغلبية الأعضاء في المجلسين في الكونغرس: 58% مقابل 42% للجمهوريين في مجلس الشيوخ و61% مقابل 39% للجمهوريين بالنسبة لمجلس النواب.

[11]القرار 660 الصادر في 2 أوت 1990 والقرار 661 الصادر في 6 أوت 1990 الذي فرض عقوبات اقتصادية على العراق ثم القرار رقم 665 الصادر في 25 أوت 1990 لاستكمال الحصار البري والبحري على العراق.

[12]القرار 660 الصادر في 2 أوت 1990 والقرار 661 الصادر في 6 أوت 1990 .

[13] Charles-Philippe David, ***Au sein de la Maison Blanche, de Truman à Obama, La formulation de la politique étrangère des Etats-Unis***, 3ème édition, Presses de Sciences Po, 2015, P 694.

[14]Congressional Record Archive, Senate, January 12, 1991,***Authorizing use of U.S. Armed forces pursuant to U.N. Security Council resolution,*** p S 484, online:https://webarchive.loc.gov/congressional-record/20160321123419/http://thomas.loc.gov/cgi-bin/query/C?r102:./temp/~r102NpeCv8 (تم تصفح الموقع بتاريخ في 3جانفي 2021)

[15]Congressional Record Archive, House of Representatives, January 12, 1991, ***The situation in the Middle East,*** p H 485, online:https://webarchive.loc.gov/congressional-record/20160321164014/http://thomas.loc.gov/cgi-bin/query/C?r102:./temp/~r102ymsO98 (تم تصفح الموقع بتاريخ في 3جانفي 2021)

[16]عبادو محمد التامر، سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الداخلية (إيران، العراق، سوريا، لبنان، أنموذجا)، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، الدوحة، قطر، الطبعة الأولى 2015، ص 161.

[17] Maya Kandel, **le rôle du Congres américain dans le processus de décision en politique étrangère : les accords de Dayton** (1995), ***Critique Internationale,*** 2016/2 (n°71), p.p.116-118

[18]مكسيم لوفابفر، **السياسة الخارجية الأمريكية**، ترجمة حسين حيدر، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2006، ص 78-79

[19] Maya Kandel, ***le rôle du Congres américain dans le processus de décision en politique étrangère***, Op Cit, p 117

[20]Ibid, p.p.124-119

[21] Charles-Philippe David, Op Cit, p 784.

[22]Congressional Record, 106thCongress, First session, March 11th 1999, House section, Vol 145, N 39, page H1179, ***Peacekeeping Operations in Kosovo Resolution***, online :

https://www.congress.gov/106/crec/1999/03/11/CREC-1999-03-11.pdf,
(تم تصفح الموقع بتاريخ في 9جانفي 2021)

[23] Congressional Research Service (CRS), ***Foreign Policy Role of the President and Congress***: 1 June 1999, CRS-14, The library of Congress, online: https://www.everycrsreport.com/files/19990601_RL30193_2046177bbad4fcb65cba6f9025d53bf6479d2afd.pdf
(تم تصفح الموقع بتاريخ في 9جانفي2021)

[24]Congressional Record, 107th Congress, First session, Vol 147, N 118, September 12th , 2001**,** ***Terrorist Attacks Against The United States,*** online : https://www.congress.gov/crec/2001/09/12/CREC-2001-09-12.pdf
(تم تصفح الموقع بتاريخ في 10جانفي 2021)

[25]Congressional Record, 107th Congress, First session, Vol 147, HR 3162, Public law, 107-56, October 26th , 2001, ***Uniting and Strengthening America by Providing Appropriate Tools Required to Intercept and Obstruct Terrorism (USA Patriot Act),***online :https://www.congress.gov/107/plaws/publ56/PLAW-107publ56.pdf
(تم تصفح الموقع بتاريخ في 10جانفي 2021)

[26]مذكرات جورج دبليو بوش، **قرارات مصيرية**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية،2013، ص 212.

[27]فرنك هارفي، **تفسير حرب العراق**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى 2014، ص 207

[28]مذكرات جورج دبليو بوش، المرجع السابق، ص 210.

[29]Frédérick Gagnon, ***le Congrès des Etats Unis*****,** Québec, Canada, Presse de l'université de Québec, 2006, P IX.

[30]انحصر صنع القرار في البيت الأبيض في تلك الفترة في فريق صغير يتكون من ديك تشيني، نائب الرئيس، وكوندوليزا رايس، مستشارة الأمن الوطني، وكولن باول، وزير الخارجية ودونالد رامسفيلد، وزير الدفاع وجورج تينت، مدير الوكالة المركزية للاستخبارات والجنرال ريشارد مايرز، رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية.

[31]Congressional Record, 107th Congress, October 16th , 2002, ***Authorisation For Use of Military Force Against Iraq Resolution of 2002***, Public Law 107-243, online : https://www.congress.gov/107/plaws/publ243/PLAW-107publ243.pdf تم تصفح الموقع بتاريخ في 10جانفي (2021)

[32]Clerk of The United States, House of Representatives, Final Vote Results for Roll Call 455, HJ RES 114, 10 October 2002, ***To Authorize the Use of United States Armed Forces Against Iraq***, online:https://clerk.house.gov/evs/2002/roll455.xml (تم تصفح الموقع بتاريخ 16جانفي 2021)

[33]Jonathan Masters, U.S. Foreign Policy Powers: Congress and the President, March 2nd 2017, ***Council on Foreign Relations***, p 4: https://www.cfr.org/backgrounder/us-foreign-policy-powers-congress-and-president (تم تصفح الموقع بتاريخ 16جانفي 2021)

[34] Frederick Gagnon, ***les sénateurs qui changent le Monde***, Op Cit, p1.

[35]Frédérick Gagnon, dans Charles-Philippe David, ***la politique étrangère des Etats-Unis, fondements, acteurs, formulation***, Presses de la fondation nationale des sciences politiques, 2ème partie, 3ème édition, 2015,P 421.

[36] Congressional Research Service,March 30, 2011, P 4, ***Operation Odyssey Dawn (Libya): Background and Issues for Congress***, online: https://fas.org/sgp/crs/natsec/R41725.pdf:

(تم تصفح الموقع بتاريخ 17جانفي 2021)

[37]Congressional record, Legislation, 112th Congress, SRes 85, march 1st, 2011, ***A Resolution Strongly Condemning The Gross And Systematic Violations Of Human Rightsin Libya, Including Violent Attacks on Protesters Demanding Democratic Reforms, and for Other Purposes***, online:
https://www.congress.gov/bill/112th-congress/senate-resolution/85/text
(تم تصفح الموقع بتاريخ 17جانفي 2021)

[38]The White House, Office of the PressSecretary, March 21, 2011, ***Letterfrom the Presidentregarding the commencement of operations in Libya*****,**
Online:https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2011/03/21/letter-president-regarding-commencement-operations-libya(2021)(تم تصفح الموقع بتاريخ 23جانفي

[39]Kathleen H. Hicks and Louis Lauter, Beyond the water's Edge, measuring the internationalism of the Congress, ***Center for Strategic and International Studies (CSIS),*** September 26, 2018, p 62, online : https://csis-website-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/publication/180926_Beyond_Waters_Edge4.pdf(2021)(تم تصفح الموقع بتاريخ 10 فبراير

[40]Jasmine Farrier, Op Cit, p 50.

[41]Kathleen H. Hicks and Louis Lauter,Op Cit, p 67.

[42]United States of America, Congressional Record, legislation, 112th Congress, H.Res 292, ***Declaring that the President shall not deploy, establish, or maintain the presence of units and members of the United States Armed Forces on the ground in Libya, and for other purposes,*** **,**
online:https://www.congress.gov/bill/112th-congress/house-resolution/292
(2021)(تم تصفح الموقع بتاريخ 10 فبراير

[43] Bruce Akerman, Obama's Unconstitutional War, *Foreign policy*, 24 mars 2011, online : https://foreignpolicy.com/2011/03/24/obamas-unconstitutional-war/
(2021)(تم تصفح الموقع بتاريخ 10 فبراير

[44]Jennifer Steinnhauer, Boehner Warns Obama on Libya Operations, ***New York Times***, 14juin 2011, online:
https://thecaucus.blogs.nytimes.com/2011/06/14/boehner-warns-obama-on-libya-operations/
(2021)(تم تصفح الموقع بتاريخ 11فبراير

[45] République Française, Sénat, Connaitre le Sénat, rôle et fonctionnement, règlement du Sénat, Reglement du Sénat et instruction générale du bureau, en ligne :
https://www.senat.fr/reglement/reglement_mono.html#toc179,
(2021)(تم تصفح الموقع بتاريخ 12فبراير

[46] Michel VOELCKEL, ***Faut-il encore déclarer la guerre***, Annuaire français de droit international, 1991, édition du CNRS, Paris, en ligne : https://www.persee.fr/doc/afdi_0066-3085_1991_num_37_1_3008
(2021)(تم تصفح الموقع بتاريخ 12فبراير

[47]Andrea Hamann, le statut juridique de la déclaration de guerre, *Jus Politicum, Revue de Droit Politique*, n°15,p 4, en ligne : http://juspoliticum.com/article/Le-statut-juridique-de-la-declaration-de-guerre-1086.html

[48]Delphine Deschaux-Dutard, Usage de la force militaire et contrôle démocratique: ***Le rôle des arènes parlementaires en France et en Allemagne***, Revue Internationale de Politique Comparée, 2017/3, Vol 24, p.214

[49]RépubliqueFrançaise, Assemblée Nationale, organisation et fonctionnement de l'Assemblée, article 131, en ligne, http://www.assemblee-nationale.fr/dyn/15/divers/texte_reference/02_reglement_assemblee_nationale
(تم تصفح الموقع بتاريخ 13فبراير 2021)

[50] RépubliqueFrançaise, Senat, connaitre le Sénat, rôle et fonctionnement, règlement du Sénat, article 73-1 en ligne,https://www.senat.fr/reglement/reglement_mono.html#toc179,
(تم تصفح الموقع بتاريخ 14فبراير 2021)

[51] Patrick Taillon, Louis-Philippe Lacombe, ***le rôle du Parlement dans le déroulement des opérations extérieures***, Annuaire Internationale de justice constitutionnelle, 2015, p 570. https://www.persee.fr/doc/aijc_0995-3817_2016_num_31_2015_2366
(تم تصفح الموقع بتاريخ 20 فبراير 2021)

[52]République Française, Assemblée Nationale, organisation et fonctionnement de l'Assemblée, article 131, en ligne, http://www.assemblee-nationale.fr/dyn/15/divers/texte_reference/02_reglement_assemblee_nationale
(تم تصفح الموقع بتاريخ 20فبراير 2021)

[53] République Française, Senat, connaitre le Sénat,rôle et fonctionnement, règlement du Sénat, article 73-1 en ligne,https://www.senat.fr/reglement/reglement_mono.html#toc179,
(تم تصفح الموقع بتاريخ 21فبراير 2021)

[54] Patrick Taillon, Louis-Philippe Lacombe, ***le rôle du parlement dans le déroulement des opérations extérieures***, Annuaire Internationale de Justice Constitutionnelle, 2015, P 572, en ligne : https://www.persee.fr/doc/aijc_0995-3817_2016_num_31_2015_2366,
(تم تصفح الموقع بتاريخ 21فبراير 2021)

[55] Philippe Ardent, les Institutions de la V République, 9eme édition, Hachette, Paris, 2004, p 118.

[56]شاركت فرنسا بقوات عسكرية عددها 12000 عسكري إلى جانب قوات التحالف المتكونة من 29 دولة تقودها الولايات المتحدة الامريكية.

[57] Journal Officiel de la République Française, Débats parlementaires, ***Politique Au Moyen-Orient***, jeudi 17 janvier 1991, N° 1S (C.R.) P5, en ligne : http://www.senat.fr/comptes-rendus-seances/5eme/pdf/1991/01/s19910116_0001_0023.pdf
(تم تصفح الموقع بتاريخ 27فبراير 2021)

[58] Andrea Hamann, Op Cit, P4.

[59] Marie –Christine Kessler, ***la politique étrangère de la France, Acteurs et processus***, presses de sciences PO, presse de la fondation nationale des sciences politiques, 1999, p.p.53-54

[60]Pascal Boniface, les opérations militaires extérieures, « Pouvoirs, 2008/2 n° 125 | p. 62, en ligne : https://www.cairn.info/revue-pouvoirs-2008-2-page-55.htm
(تم تصفح الموقع بتاريخ 27فبراير 2021)

[61] Georges Vedel, ***Propositions pour une révision de la Constitution du 15 février 1993***, Rapport du Comite consultatif pour la révision de la constitution, Journal Officiel de la République française, 16 février 1993, page 2545, en ligne ;https://mjp.univ-perp.fr/france/vedel1993.pdf
(تم تصفح الموقع بتاريخ 27فبراير 2021)

[62] Helene TOURARD, la France dans la crise du KOSOVO, Cohabitation et processus décisionnel, ***Annuaire Français de Relations Internationales*** AFRI 2000, volume I, Editions Bruylant, Bruxelles, P 199.

[63] Assemblée Nationale, Session ordinaire 1998-1999, séance du vendredi 26 mars 1999, ***déclaration du Gouvernement sur la situation au Kosovo 1***, en ligne : https://www.assemblee-nationale.fr/11/cra/1998-1999/99032611.asp

(تم تصفح الموقع بتاريخ 28فبراير 2021)

[64]Ibid. séance du vendredi 27 avril 1999.

[65]Ibid. séance du vendredi 8 juin 1999.

[66]Ibid. séance du vendredi 27 avril 1999.

[67]Ibid. séance du vendredi 27 avril 1999.

[68]Sénat, Commission des affaires étrangères, défense et forces armée, ***Situation au Kosovo*** - Audition de M. Alain Richard, Ministre de la défense, mardi 30 mars 1999, en ligne : http://www.senat.fr/commission/etr/d_etrg990403.html#toc1

(تم تصفح الموقع بتاريخ 5 مارس2021)

[69] Ibid. séance du jeudi 17 juin 1999.

[70]Ibid**.** séance de mardi 6 juillet 1999.

[71] Sénat, ***les comptes rendu de la commission des affaires étrangères, de la défense et des forces armées***, session 1998-1999, compte rendu de la semaine du 14 juin 1999, audition du mercredi 16 juin 1999, en ligne, http://www.senat.fr/commission/etr/d_etrg990621.html

(تم تصفح الموقع بتاريخ 6 مارس2021)

[72]Ibid. audition du 23 juin 1999.

[73]يتكون فريق الاتصال الذي تأسس خلال ندوة لندن في 25 ابريل 1995 من فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا والولايات المتحدة وروسي والذي كان يهدف إلى خلق إطار لتسوية الأزمة البوسنية سياسيا وتم تفعيله سنة 1998 بمبادرة من فرنسا.

[74] Marie –Christine Kessler, Op Cit, p.p 54 - 55.

[75] Assemblée Nationale,Compte rendu analytique officiel, séance du 8 avril 2008, Motion de censure, en ligne :https://www.assemblee-nationale.fr/13/cra/2007-2008/136.asp

(تم تصفح الموقع بتاريخ 6 مارس2021)

[76] الأمم المتحدة، وثائق، قرارات مجلس الأمن،2011، قرار مجلس الأمن رقم 1973 حول الحالة في ليبيا: https://undocs.org/ar/S/RES/1973(2011) (تم تصفح الموقع بتاريخ 6 مارس 2021)

[77]Assemblée Nationale, XIII[e] législature, Session ordinaire de 2010-2011, Compte rendu intégral, séance du mardi 22 mars 2011, ***Déclaration du Gouvernement sur l'intervention des forces armées en Libye et débat sur cette déclaration***, en ligne : https://www.assemblee-nationale.fr/13/cri/2010-2011/20110144.asp#P75_2766

(تم تصفح الموقع بتاريخ 7 مارس 2021)

[78] Sénat, Session ordinaire 2010-2011, compte rendu intégral, ***situation en Libye, déclaration du Gouvernement suivie d'un débat***, séance du mardi 22 mars 2011, N 265 (C.R), p 2103, en ligne : https://www.senat.fr/seances/s201103/s20110322/s20110322.pdf

(تم تصفح الموقع بتاريخ 7 مارس 2021)

[79] Ibid. p. 2105

[80]Seidik ABBA, François Fillon, ***la Libye, et le « Printemps arabe »***, Chronique du monde Afrique, le Monde, 21 juillet 2016, en ligne : https://www.lemonde.fr/afrique/article/2016/07/21/francois-fillon-la-libye-et-le-printemps-arabe_4972772_3212.html

(تم تصفح الموقع بتاريخ 13 مارس 2021)

[81] Barbara BELCOURT et Olivier CORTON, ***l'interventionmilitaire en Libye: uneavancée du droit international***?, Revue Politique, n°70, mai-juin, 2011 : https://www.revuepolitique.be/lintervention-militaire-en-libye-une-avancee-du-droit-international/ (تم تصفح الموقع بتاريخ 13 مارس 2021)

[82] Karim Emile Bitar, ***l'intervention en Libye à l'épreuve du principe de légalité***, dans « observatoire des mutations politiques dans le monde arabe », dirige par Beligh Nabli, Directeur de recherche a l'IRIS, Institut de Relations Internationales et Stratégiques, 75011 paris, France, p 1 : https://www.iris-france.org/wp-content/uploads/2011/06/L%E2%80%99intervention-en-Libye-%C3%A0-l%E2%80%99%C3%A9preuve-du-principe-de-l%C3%A9galit%C3%A9.pdf (تم تصفح الموقع بتاريخ 14 مارس 2021)

[83]Delphine Deschaux-Dutard, Usage de la force militaire et contrôle démocratique: Le rôle des arènes parlementaires en France et en Allemagne, Revue Internationale de Politique Comparée, 2017/3, Vol 24, p. 207

[84]Ibid, p.223

[85]مرسوم رئاسي رقم 20-442 مؤرخ في 30 ديسمبر 2020، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري، ***دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية***، جريدة رسمية رقم 82 سنة 2020.

6. قائمة المراجع:

أولا. المراجع باللغة العربية

1. التامر، عبادو محمد ، سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الداخلية (إيران، العراق، سوريا، لبنان، أنموذجا)، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، الدوحة، قطر، الطبعة الأولى، 2015.
2. بوش، جورج دبليو ، **قرارات مصيرية**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية، 2013.جواد، أنمار موسى ، **الحرب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة**، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الملكة الهاشمية الأردنية، الطبعة الأولى 2019.
3. كرونر، توماس، الرئيس والكونغرس والسياسة الخارجية، في تشارلز كيجلي و يوجين ويتكوف، **السياسة الخارجية الامريكية ومصادرها الداخلية (رؤى وشواهد)**، ترجمة عبد الوهاب علوب، المشروع القومي للترجمة، المجلس الاعلى للثقافة، الجزيرة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004.
4. مكسيم، لوفابفر، **السياسة الخارجية الأمريكية**، ترجمة حسين حيدر، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006.
5. هارفي، فرنك ، **تفسير حرب العراق**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2014.

ثانيا. المراجع باللغات الأجنبية

1. ABBA, Seidik, Fillon, François, la Libye, et le « printemps arabe », Chronique du monde Afrique, le Monde, 21 juillet 2016, en ligne : https://www.lemonde.fr/afrique/article/2016/07/21/francois-fillon-la-libye-et-le-printemps-arabe_4972772_3212.html
2. Akerman, Bruce, Obama's Unconstitutional War, Foreign policy, 24 mars 2011, see the link:
3. https://foreignpolicy.com/2011/03/24/obamas-unconstitutional-war/
4. Ardent, Philippe, les Institutions de la V République, 9eme édition, Hachette, Paris, 2004.
5. Assemblée Nationale, Compte rendu analytique officiel, séance du 8 avril 2008, Motion de censure**,** en ligne :https://www.assemblee-nationale.fr/13/cra/2007-2008/136.asp
6. Assemblée Nationale, XIII[e] législature, Session ordinaire de 2010-2011, Compte rendu intégral, séance du mardi 22 mars 2011, Déclaration du Gouvernement sur l'intervention des forces armées en Libye et débat sur cette déclaration, en ligne :https://www.assemblee-nationale.fr/13/cri/2010-2011/20110144.asp#P75_2766
7. Assemblée Nationale, Organisation et fonctionnement de l'Assemblée, article 131, en ligne : http://www.assemblee-nationale.fr/dyn/15/divers/texte_reference/02_reglement_assemblee_nationale
8. Assemblée Nationale, Session ordinaire 1998-1999, séance du vendredi 26 mars 1999, déclaration du Gouvernement sur la situation au Kosovo 1, en ligne: https://www.assemblee-nationale.fr/11/cra/1998-1999/99032611.asp

9. Baker, James A. and Christopher, Warren, Put War Powers Back Where They Belong, July 8, 2008, Opinion, The New York Times, see the link:https://www.nytimes.com/2008/07/08/opinion/08baker.html
10. Belcourt, Barbara et Corton, Olivier, l'intervention militaire en Libye: une avancée du droit international?, Revue Politique, n°70, mai -juin, 2011, en ligne : https://www.revuepolitique.be/lintervention-militaire-en-libye-une-avancee-du-droit-international/
11. Boniface, Pascal, les opérations militaires extérieures, Pouvoirs, 2008/2 n° 125, en ligne : https://www.cairn.info/revue-pouvoirs-2008-2-page-55.htm
12. Chirac, Jacques, Mémoires, Le temps présidentiel, Pocket, imprimé par Liberduplex, Barcelone, Espagne, 2012.
13. Clerk of The United States, House of Representatives, Final Vote Results for Roll Call 455, HJ RES 114, 10 October 2002, To Authorize the Use of United States Armed Forces Against Iraq, see the link: https://clerk.house.gov/evs/2002/roll455.xml
14. Congressional Record Archive, House of Representatives, January 12, 1991, The situation in the Middle East**,** see the link: https://webarchive.loc.gov/congressional-record/20160321164014/http://thomas.loc.gov/cgi-bin/query/C?r102:./temp/~r102ymsO98
15. Congressional Record Archive, Senate, January 12, 1991, Authorizing use of U.S. Armed forces pursuant to U.N. Security Council resolution, see the link*:* https://webarchive.loc.gov/congressional-record/20160321123419/http://thomas.loc.gov/cgi-bin/query/C?r102:./temp/~r102NpeCv8
16. Congressional Record, 106th Congress, First session, March 11th 1999, House section, Vol 145, N 39, Peacekeeping Operations in Kosovo Resolution, see the link: https://www.congress.gov/106/crec/1999/03/11/CREC-1999-03-11.pdf,
17. Congressional Record, 107th Congress, First session, Vol 147, N 118, September 12th , 2001, Terrorist Attacks Against The United States, see the link: https://www.congress.gov/crec/2001/09/12/CREC-2001-09-12.pdf

18. Congressional Record, 107th Congress, First session, Vol 147, HR 3162, Public law, 107-56, October 26th , 2001, Uniting and Strengthening America by Providing Appropriate Tools Required to Intercept and Obstruct Terrorism (USA Patriot Act), see the link:https://www.congress.gov/107/plaws/publ56/PLAW-107publ56.pdf
19. Congressional Record, 107th Congress, October 16th , 2002, Authorisation For Use of Military Force Against Iraq Resolution of 2002, Public Law 107-243, online :
20. https://www.congress.gov/107/plaws/publ243/PLAW-107publ243.pdf
21. Congressional Record, legislation, 112th Congress, H.Res 292, Declaring that the President shall not deploy, establish, or maintain the presence of units and members of the United States Armed Forces on the ground in Libya, and for other purposes, see the link: https://www.congress.gov/bill/112th-congress/house-resolution/292
22. Congressional Record Legislation, 112th Congress, SRes 85, march 1st , 2011, A Resolution Strongly Condemning The Gross And Systematic Violations Of Human Rightsin Libya, Including Violent Attacks on Protesters Demanding Democratic Reforms, and for Other Purposes, see the link: https://www.congress.gov/bill/112th-congress/senate-resolution/85/text
23. Congressional Research Service, The War Powers Resolution: Concepts and Practice, Updated March 8, 2019, CRS report, R42699, see the link: https://fas.org/sgp/crs/natsec/R42699.pdf
24. Congressional Research Service, March 30, 2011, Operation Odyssey Dawn (Libya): Background and Issues for Congress, see the link: https://fas.org/sgp/crs/natsec/R41725.pdf:
25. Congressional Research Service, Foreign Policy Role of the President and Congress: 1 June 1999, CRS-14, The library of Congress, see the link: https://www.everycrsreport.com/files/19990601_RL30193_2046177bbad4fcb65cba6f9025d53bf6479d2afd.pdf
26. David, Charles-Philippe, Au sein de la Maison Blanche, de Truman à Obama, La formulation de la politique étrangère des Etats-Unis, 3ème édition, Presses de Sciences Po, 2015.
27. Deschaux-Dutard, Delphine, Usage de la force militaire et contrôle démocratique: Le rôle des arènes parlementaires en France et en Allemagne, Revue Internationale de Politique Comparée, 2017/3, Vol 24.
28. Emile Bitar, Karim, l'intervention en Libye à l'épreuve du principe de légalité, dans « observatoire des mutations politiques dans le monde arabe », dirige par Beligh Nabli, Directeur de recherche à l'IRIS, Institut de Relations Internationales et Stratégiques, 75011 Paris, France, en ligne : https://www.iris-france.org/wp-content/uploads/2011/06/L%E2%80%99intervention-en-Libye-%C3%A0-l%E2%80%99%C3%A9preuve-du-principe-de-l%C3%A9galit%C3%A9.pdf
29. Farrier, Jasmine, Constitutional dysfunction on trial, Congressional Lawsuits and The Separation of Powers, Cornell University Press, Ithaca and London, London 2019.
30. Gagnon, Frederick, les sénateurs qui changent le Monde, Presse de l'Université de Laval, 4ème trimestre 2013.
31. Gagnon, Frédérick, dans Charles-Philippe David, la politique étrangère des Etats-Unis, fondements, acteurs, formulation, Presses de la fondation nationale des sciences politiques, 2ème partie, 3ème édition, 2015.
32. Gagnon, Frédérick, le Congrès des Etats Unis, Québec, Canada, Presse de l'université de Québec, 2006, P IX.
33. Hamann, Andrea, le statut juridique de la déclaration de guerre, Jus Politicum, *Revue de Droit Politique*, n°15, en ligne : http://juspoliticum.com/article/Le-statut-juridique-de-la-declaration-de-guerre-1086.html

34. Hicks, Kathleen H. and Lauter, Louis, Beyond the water's Edge, measuring the internationalism of the Congress, Center for Strategic and International Studies (CSIS), September 26, 2018, see the link: https://csis-website-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/publication/180926_Beyond_Waters_Edge4.pdf
35. Journal Officiel de la République Française, Débats parlementaires, Politique Au Moyen-Orient, jeudi 17 janvier 1991, N° 1S (C.R.), en ligne: http://www.senat.fr/comptes-rendus-seances/5eme/pdf/1991/01/s19910116_0001_0023.pdf
36. Kandel, Maya, Les Etats-Unis et le monde, de George Washington à Donald Trump, PERRIN, Paris, 2018.
37. Kandel, Maya, le rôle du Congres américain dans le processus de décision en politique étrangère : les accords de Dayton (1995), Critique Internationale, 2016/2 (n°71).
38. Kessler, Christine Marie, la politique étrangère de la France, Acteurs et processus, presses de sciences PO, presse de la fondation nationale des sciences politiques, 1999.
39. Masters, Jonathan, U.S. Foreign Policy Powers: Congress and the President, March 2nd 2017, Council on Foreign Relations, see the link: https://www.cfr.org/backgrounder/us-foreign-policy-powers-congress-and-president
40. Steinnhauer, Jennifer, Boehner Warns Obama on Libya Operations, New York Times, 14juin 2011, see the link:
41. https://thecaucus.blogs.nytimes.com/2011/06/14/boehner-warns-obama-on-libya-operations/

42. Sénat, Connaitre le Sénat, rôle et fonctionnement, règlement du Sénat, Règlement du Sénat et instruction générale du bureau, en ligne : https://www.senat.fr/reglement/reglement_mono.html#toc179,
43. Sénat, Commission des affaires étrangères, défense et forces armée, Situation au Kosovo - Audition de M. Alain Richard, Ministre de la défense, mardi 30 mars 1999, en ligne : http://www.senat.fr/commission/etr/d_etrg990403.html#toc1
44. Sénat, les comptes rendu de la Commission des affaires étrangères, de la défense et des forces armées, Session 1998-1999, compte rendu de la semaine du 14 juin 1999, audition du mercredi 16 juin 1999, en ligne : http://www.senat.fr/commission/etr/d_etrg990621.html
45. Sénat, Session ordinaire 2010-2011, compte rendu intégral, situation en Libye, déclaration du Gouvernement suivie d'un débat, séance du mardi 22 mars 2011, N 265 (C.R), p 2103, en ligne : https://www.senat.fr/seances/s201103/s20110322/s20110322.pdf
46. Taillon, Patrick, Louis-Philippe Lacombe, le rôle du Parlement dans le déroulement des opérations extérieures, Annuaire Internationale de justice constitutionnelle, 2015.
47. https://www.persee.fr/doc/aijc_0995-3817_2016_num_31_2015_2366
48. The White House, Office of the Press Secretary, March 21, 2011, Letter from the President regarding the commencement of operations in Libya, see the link : https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2011/03/21/letter-president-regarding-commencement-operations-libya
49. Tourard, Helene, la France dans la crise du KOSOVO, Cohabitation et processus décisionnel, Annuaire Français de Relations Internationales, AFRI 2000, volume I, Editions Bruylant, Bruxelles.
50. Vedel, Georges, Propositions pour une révision de la Constitution du 15 février 1993, Rapport du Comite consultatif pour la révision de la constitution, Journal Officiel de la République française, 16 février 1993 , en ligne :https://mjp.univ-perp.fr/france/vedel1993.pdf
51. Voelckel, Michel, Faut-il encore déclarer la guerre, Annuaire français de droit international, 1991, édition du CNRS, Paris: https://www.persee.fr/doc/afdi_0066-3085_1991_num_37_1_3008

مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (05) / العـدد: (01)، (2021)، ص 191 - 208

تحديات و آفاق الأمن المجتمعي بالجزائر في ظل التحولات السياسية 2011-2020

Challenges and prospects for community security in Algeria under the political changes 2011-2020

مراد حجاج
جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، (الجزائر)، m.hadjadj@univ-boumerdes.dz

تاريخ الإستلام: 21/ 2021/05 تاريخ قبول النشر: 2021/06/04 تاريخ النشر: 07/ 2021/06

ملخص:

يهدف هذا المقال الى توضيح تحديات الأمن المجتمعي في الجزائر، والذي يعتبر أحد أهم الأهداف المنشودة من عملية الإصلاح السياسي في الجزائر، وخاصة عقب التحولات السياسية التي شهدتها الجزائر بعد 2011، فالمقال يفسر أثر معالجة قضايا المرحلة الانتقالية والعملية الدستورية على الأمن المجتمعي في الجزائر.

كما يستشرف المقال مدى إمكانية تحقيق التماسك المجتمعي في الجزائر، لاسيما بعد الحراك السياسي بداية العام 2019، بالاعتماد على آليات الإصلاح السياسي، باعتباره مقاربة لتحقيق نظام مستقر، وإرساء دعائم الديمقراطية بهدف استعادة الأمن المجتمعي والاستقرار السياسي، من خلال تحليل مجمل الأسباب والظروف المؤدية الى ذلك.

الكلمات مفتاحية: الأمن المجتمعي؛ إصلاح سياسي؛ توافق اجتماعي؛ التنوع المجتمعي.

Abstract:

This article aims to clarify the challenges of social security in Algeria, which is one of the most important objectives of the political reform process in Algeria, especially after the political changes; after 2011 ; This article explained the impact of addressing transitional issues and the constitutional process on community security in Algeria.

The article also prospects the Possibility to achieve a real social cohesion in Algeria, after the political movement experienced by Algeria in the beginning of 2019by relying on the mechanisms of political reform, as an approach to achieving a stable system, and establishing democracy in order to restore social security and political stability by analyzing reasons and circumstances leading to it.

Keywords: Community Security; Political Reforms; Social Consensus; Community Diversity.

1. مقدمة :

تواجه الدول ذات الأنظمة السياسية غير المستقرة ضغوطا داخلية مردها التعقيد الاجتماعي الناجم عن التعدد والتنوع المجتمعي المتواجد فيها، فمسؤوليتها الكبرى تلزم عليها الاهتمام ببنيتها الداخلية، فالتحدي الذي يواجه هذه الدول هو خلق هوية مشتركة يشعر الجميع من خلالها بالانتماء والعدالة، فبعد التحولات السياسية التي حدثت في المنطقة العربية بعد 2011، والتي ادت لسقوط الأنظمة في تونس ومصر وليبيا بسبب احتكار النخب السياسية في هذه البلدان لكل المقدرات السياسية والاقتصادية وفشل هذه الأنظمة في تحقيق التنمية لشعوبها.

يعد الأمن المجتمعي أحد أهم الأهداف المنشودة والمطلوبة من عملية الإصلاح السياسي في الدول التي تشهد مرحلة انتقالية معقدة عقب الحراك السياسي الذي أطاح بعدد من الأنظمة السياسية، حيث يرجع تجدد الحديث عن التنوع المجتمعي وآثاره على الأمن المجتمعي وعلى استقرار النظم ا إلى التصعيدات التي عرفتها المرحلة التحولات السياسية الراهنة.

ومع تخوف النظام السياسي في الجزائر من انتقال موجة الاحتجاجات ظهرت مستجدات ايجابية، حيث بدا صانع القرار الجزائري بحزمة من الاصلاحات في سنة 2011 كان وراءها عدد من الجهات الفاعلة من داخل النظام، ناشدين الوصول الى استقرار مجتمعي آمن، لكن سرعان ما انخفضت وتيرة هذه الإصلاحات مع بداية سنة 2012 حتى توقفت بعد الاستقرار النسبي التي شهدته الجبهة الاجتماعية، الى غاية 22فيفري 2019، الذي شهد حراكا مجتمعيا أعاد فكرة ضرورة استكمال الاصلاحات، لذا تبرز أهمية الموضوع في كونه يرتكز أساسا على البحث في المتطلبات الرئيسية التي يستلزمها تحقيق أمن مجتمعي في الجزائر يحقق الاستقرار المنشود.

إنه لمن الضروري التحكم في الخطوط الأساسية للدراسة حيث نسعى من خلال هذا المقال للإجابة على تساؤل رئيس يشكل قلب المشكلة البحثية: كيف يمكن تفسير انعكاس معالجة السياسات الداخلية في مرحلة التحولات السياسية 2011-2020 على الأمن المجتمعي في الجزائر؟

وقد استندنا في تفسيرنا لهذه المرحلة اساسا على المنهج المقارن والذي من خلاله نحاول تفسير واقع ومستقبل الامن المجتمعي في الجزائر من خلال مقارنته ببلدان اخرى شهدت نفس الاحداث والتحولات وتنطلق هذه الورقة البحثية من فرضية أساسية: يرتبط تحقيق الامن المجتمعي بنجاح الإصلاحات السياسية في الفترة 2011-2020 ومدى قدرة النظام على بناء توافق اجتماعي عادل وإدارة رشيدة للتنوع المجتمعي في الجزائر.

على هذا الأساس سوف يتم معالجة الموضوع اعتمادا على التقسيم التالي:

- الامن المجتمعي بالجزائر، قراءة في المضامين.
- استراتيجية النظام السياسي تجاه التحديات المجتمعية في الجزائر.

- آفاق الامن المجتمعي من خلال عملية الإصلاح السياسي على في الجزائر.

2. الامن المجتمعي في المرحلة بالجزائر، قراءة في المضامين.

يعتبر هذا المبحث بمثابة المدخل الذي نحاول من خلاله فهم مختلف المفاهيم الاساسية المتعلقة بالدراسة والعلاقة بينهم وخاصة الامن المجتمعي والاصلاح السياسي، حيث يعتبر الأمن المجتمعي من أهم مستويات التحليل في الدراسات السياسية المعاصرة، حيث متجاوزا الصراع التقليدي الذي يعتبر المجتمع مجرد قطاع من قطاعات الدولة إلى اعتباره كيانا قائما بذاته وموضوع مرجعي للأمن، ويتمحور الأمن المجتمعي حول الهوية ومدى قدرة المجتمع على الحفاظ على سماته الخاصة في سياق ظروف ومتغيرات وتهديدات فعلية أو محتملة.

1.2 إطار مفاهيمي للأمن المجتمعي، الإصلاح السياسي، الحراك المجتمعي

1.1.2 مفهوم الامن المجتمعي:

يعني الأمن المجتمعي خلق توازن فعلي بين الخصوصية الثقافية، الدينية، اللغوية، العرقية وضرورة بناء منطق الاندماج القومي للمواطنين في بناء مجتمع تعددي وعادل أما الأمن المجتمعي من منظور الأمن البشري فيقصد به تحقيق الخصوصيات دون تهميش أو اضطهاد، من خلال تساوي الفرص بين المرأة والرجل وخلق آليات ضامنة لمنع إقصاء الذات، كذلك محاولة تعزيز المناعة المجتمعية ضد كل حركيات إضعاف التجانس.

الأمن المجتمعي "societal security" هو مفهوم طورته مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية وبالأخص المنظر في الدراسات الامنية باري بوزان "barry buzzan" الذي يشير إلى قدرة المجتمع على الاستمرار في طبيعته الأساسية في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة والفعلية، في حين أن الأمن المجتمعي بمفهومه الواسع يعني التقوية الذاتية لهوية الجماعات، والحفاظ على تنوعها وتميزها عبر الزمان والمكان.[1]

كما قدم "وايفر Waever" مفهومه للأمن المجتمعي، حيث يرى أن المجتمع مهدد أكثر من الدولة بسبب جملة من الظواهر كالعولمة، والظواهر العابرة للحدود وغيرها، هذه الظواهر تهدد هوية المجتمعات لأنها تنافس قيمها الأصلية على أساس أن رموز الحضارات المتطورة تدل على الرفاهية والتقدم، حتى أطلق على تبني هذه المظاهر مصطلح "تحديث modernization"، وحتى الحضارات الغربية تخاف من القيم التي تنقلها الجماعات المهاجرة الآتية من الدول المتخلفة لاسيما وأن هذه القيم —من منظور الدول المستقبلة لهذه الجماعات– هي مصدر للعنف واللا استقرار لذا فإنه في سياق العولمة، والاعتمادية بين الدول صار المجتمع مرجعية الأمن لا الدولة، هذا لا يعني أن الدولة فقدت مكانتها كمرجعية للدراسات الأمنية وإنما تراجعت.

في هذا السياق، يعتقد ويفر أنه يمكن استقاء مفهوم الأمن المجتمعي بالتمييز بينه وبين الأمن السياسي هذا الأخير نجده يعنى بالاستقرار التنظيمي للدول، نظم الحكومات والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها، في حين يعنى الأمن المجتمعي بالحفاظ على الهوية والانسجام المجتمعي.[2]

2.1.2 المأزق الامني المجتمعي

ويرى باري بوزان أن المأزق الأمني يدور حول الهوية Identity أو ما يسميه (المأزق الأمني المجتمعي، فعندما تشعر مجموعة ما بغياب لأمن إزاء السلطة أو المجموعات التي تشاركها نفس الإقليم يؤدي ذلك إلى المأزق المجتمعي، ومع تصاعد حدة المأزق الأمني المجتمعي فإن التنافس على الموارد والسلطة يتحول إلى محاولة إزالة الأطراف الأخرى، وغالبا ما تكون النزاعات الأمنية داخل المجتمع سببها فشل الدولة في إدارة وتسيير شؤون الحكم ويشتت ركائز الأمن والاستقرار الداخلي وهنا تصبح الدولة وسيلة لتحقيق الأمن وليس غاية الأمن في حد ذاتها.

2.2 الإصلاح السياسي.

هناك تداخل وخلط بين مفهوم التغيير السياسي والإصلاح السياسي، وهذين المفهومين يعبران عن التحول والتغير والحركة المستدامة إلى الأمام والتي تنعكس على بنية النظام السياسي، لذلك فإن تشخيص هذين المفهومين كل على حدة يعطينا تصوراً أكثر وضوحا لمفهوم الإصلاح السياسي.

1.2.2 تعريف الاصلاح السياسي

يعتبر التغير السياسي هو التحول في الأبنية أو العمليات أو الغايات بما يؤثر على توزيع وممارسة القوى السياسية بمضامينها مثل السلطة والنفوذ السياسي داخل الدولة، أو في علاقاتها الخارجية وهنا نخص التحولات التي تطرأ على تعامل السلطة مع القوى السياسية والتحولات الحاصلة على القوى ذاتها اما الإصلاح السياسي فهو عملية تعديل وتطوير جذرية أو جزئية في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم وبالوسائل المتاحة، وبمعنى آخر فإنه يعني تطوير كفاءة وفاعلية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخلياً وخارجياً.[3]

والإصلاح السياسي يجب أن يكون ذاتياً من الداخل وليس مفروضاً من الخارج ذو طابع شمولي يحمل في طياته صفة الاستمرارية، وواقعياً ينطلق من واقع الدولة وطبيعة الاختلالات القائمة المراد إصلاحها ويجب أن ينحى منحى التدرج مرحلة تلو الأخرى وألا يكون سريعاً ومفاجئاً، ويركز فيه على المضمون والجوهر لا الشكل، ويجب أن يتلازم مع البنى الفكرية القائمة بمعنى أن تكون مستوعبة ومدركة عقلياً من الخاصة والعامة على السواء.[4]

والأهم من ذلك مراعاة المتطلبات المادية والمعنوية للمكونات الاجتماعية لأن عامل الاستقرار السياسي المؤشر له بحالات الانتقال القانوني من حالة إلى أخرى مرتبط جذرياً مع مفهوم الشرعية السياسية والتي تعني تطابق قيم النظام السياسي مع قيم الناس وإلا فلا فائدة من الإصلاح حين يقود إلى تراجع الشرعية السياسية. 5

إن الإصلاح السياسي مهم لأي نظام سياسي يريد الاستمرار والبقاء، لعلاقته المباشرة مع التكيف السياسي واستيعاب المتغيرات السياسية والاجتماعية، وهو عكس الجمود إذ أن الأنظمة الجامدة التي لا تستطيع التكيف هي التي تنتج الجمود السياسي والاقتصادي وهي التي تؤدي إلى شبه الانهيار والذي هو نتيجة طبيعية لطريقة إدارة الدولة في ادارة المشاريع والتخطيط غير الفعال من قبل هذه الفئة او تلك.

2.2.2. مرتكزات الإصلاح السياسي

ان عملية الإصلاح السياسي ترتكز على عدة اليات يمكن من خلالها نجاح عملية الإصلاح ولعل من اهما نذكر ما يلي:

– الدستور وهو أساس قوانين الدولة، فلا يجوز أن تتناقض مواده مع نموذج النظام السياسي الذي ينشده المجتمع، ويجب أن تتوافق مع المواثيق الدولية، ويعني ذلك إزالة الفجوة بين نصوص الدساتير وأهداف المجتمع في التطور. [6]

– الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية فصلاً واضحاً يجعل منها تؤدي وظائفها بفعالية.

– حرية الصحافة ووسائل الإعلام السمعية والبصرية والإلكترونية.

– تحقيق أقصى قدر ممكن من اللامركزية التي تتيح للمجتمعات المحلية التعبير عن نفسها وإطلاق طاقاتها.

– إيلاء الأهمية للسلطة القضائية والاهتمام بتطويرها وحمايتها.[7]

3.2. مفهوم الحراك المجتمعي

يعني الحراك بشكل عام تغير في المركز، إما بشكل أفقي من الأمام إلى الخلف أو العكس، أو بشكل عمودي نحو الأعلى أو إلى الأسفل كما يعتبر الحراك المجتمعي من العوامل المؤثرة التي تسهم في إحداث تغيرات سياسية، ولكن الحراك كمفهوم نظري لم يتبلور بشكل كاف في أدبيات علم السياسة، حيث أن مفهوم الحراك المجتمعي كثيراً ما يختلط بمفهوم الحركات السياسية أو التحرك السياسي.

1.3.2. تعريف الحراك المجتمعي

يعني الحراك المجتمعي social Mobility تحرك الفرد أو الجماعة إلى أسفل أو أعلى في هرم البناء الطبقي، ويعتبر ظاهرة سياسية ترتبط بظاهرة التغير الاجتماعي، حيث يعني الحراك المجتمعي تغير في المراكز

الاجتماعية للأفراد أو الجماعات من طبقة اجتماعية لأخرى، أو داخل الطبقة نفسها، ويأخذ الحراك المجتمعي شكل الحراك الأفقي بمعني انتقال الفرد أو الجماعة من وضع اجتماعي معين إلى آخر بشرط عدم وجود تمايز طبقي بين الوضعين، أو يأخذ صورة الحراك الرأسي بمعنى انتقال الفرد أو الجماعة من طبقة اجتماعية لأخرى في سلم الهرم الطبقي.[8]

ويأخذ الحراك المجتمعي اشكالاً متعددة، حيث يمكن أن يكون في صورة إبداء الأطروحات والأفكار، أو يتصاعد في شكل الثورة والعصيان المدني، وقد يستمر الحراك المجتمعي فترات زمنية طويلة، وقد ينتهي في غضون فترة قصيرة. وتختلف دوافع الحراك المجتمعي وأهدافه حسب طبيعة الحراك، فقد تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، أو جملة هذه الدوافع مجتمعة، حيث عادة ما يؤدي تفرد النظام الحاكم في اتخاذ القرار، وانتشار الفساد في مؤسسات الدولة، وتفشي الفقر والبطالة وسوء إدارة موارد الدولة، إلى ظهور قوى وطنية وشعبية تقوم بعملية حراك مجتمعي تهدف إلى تحقيق الإصلاح والتغيير.[9]

وهناك تفسيرات عدة لظاهرة الحراك المجتمعي، فهناك التفسير المادي الماركسي، حيث يركز هذا التفسير على علاقات الانتاج والخلل في توزيع الثروة، وهناك التفسير الوظيفي الذي يرجع ظاهرة الحراك إلى ظهور خلل في وظائف أحد أو بعض الأنظمة في الدولة مثل النظام القانوني، الأمر الذي يحدث اضطراباً في المجتمع كما أن التعسف في استخدام السلطة يمكن أن يكون محركاً لظاهرة الحراك المجتمعي، كما ساهم انتشار المعرفة والتطور في وسائل الاتصال الحديثة في سرعة وصول المعلومات وانتشارها بمعناها الشامل في إحداث تغيرات ملحوظة في تطور ظاهرة الحراك السياسي في المجتمعات.[10]

وبصورة عامة، فإن ظاهرة الحراك المجتمعي تظهر بشكل أوضح في المجتمعات الديمقراطية، حيث تسمح المجتمعات والأنظمة الديمقراطية للفرد أو الجماعة بالانتقال من طبقة اجتماعية لأخرى، وكذلك بالمشاركة في العملية السياسية والتأثير في عملية صنع واتخاذ القرار السياسي.

2.3.2. علاقة الحراك المجتمعي بالتحولات السياسية والمشكلات المجتمعية

ان مسالة وجود حراك المجتمعي بشكل ديناميكي شبة مستمر ودائم يساهم بل ويضمن تقديم القوى البناءة والنخبة التي تقدم وتطرح نفسها امام جموع المواطنين الناخبين، تضمن ان يقدم النخبة والمرشحون افكارا ابداعية ورؤى جديدة ملائمة للقضايا التي يعاني منها المجتمع بشكل متجدد ومبتكر ويسهم في اختيار أفضل هذه الحلول والرؤى بما يحقق أفضل النتائج ويضمن الوصول الي الاهداف التي يرجوها اي مجتمع.

ان تقديم المرشحون والقوى السياسية جميعها لحلول جديدة ومبتكرة لجميع المشكلات المجتمعية، وعلى فترات قصيرة يضمن ان تكون الرؤى المطروحة لحل قضايا المجتمع هي رؤى جديدة وانها تقدم حلولا مبتكرة ووافية لاي مشكلات كانت قد ظهرت خلال الفترة السابقة بما يساهم في ايجاد حالة من الرضا العام نتيجة استيفاء اي عيوب او اخطاء كانت غير ظاهرة، وعلي مدى قريب وخلال فترات قصيرة، بما يحقق للمجتمع

الواقع المأمول، وايضا طرح برامج جديدة لها اهداف تستهدف تحقيق تنمية مجتمعية شاملة بحيث يضمن المجتمع اختيار البرامج والعناصر المرشحة التي تكون ملائمة للمرحلة التي يمر بها اي مجتمع وتلائم قضاياه.[11]

يرى علماء الاجتماع أن التحول السياسي يرتبط بفترات الاضطراب الاجتماعي، مثل الحرب والثورة وحركة الإصلاح السياسي والاجتماعي كما أن الاتجاه نحو الإصلاح الديمقراطي وترسيخ دعائم الحرية، يساعد على تحقيق تقدم الحياة الاجتماعية، بحيث يصبح الارتقاء والحراك الاجتماعي والانتقال من طبقة إلى أخرى أكثر سهوله، إذ تتميز المجتمعات الديموقراطية بشدة حراكها الرأسي، إذا قورنت بغيرها من المجتمعات، ففي المجتمعات الديموقراطية لا يُحدد وضع الفرد بمولده، بل تُترك كل الأوضاع الاجتماعية مفتوحة لكل فرد بحيث يستطيع الحصول عليها وشغلها، ولا توجد عوائق شرعية أو دينية للارتقاء أو الهبوط. [12]

كما تُعد التنشئة السياسية عاملاً موازنا في الحراك المجتمعي، لأنها توازن بين المطالب بحسب الأولويات والمقدرة على الاستجابة.

3. استراتيجية النظام السياسي تجاه التحديات المجتمعية في الجزائر

اعتبرت الجزائر نموذجا للاستقرار وللأمن المجتمعي في منطقة تتخبّط في الفوضى، فبعد ثمانية أعوام على اندلا ع انتفاضات الربيع العربي، أظهر النظام الجزائري قدراً كبيراً من المرونة والتكيّف، ويعكس السلام النسبي الذي عمّ البلاد وديمومة النظام قدرةَ النخب على توفير الموارد السياسية والاقتصادية بشكلٍ مدروس، الى غاية سنة 2019، حيث لم تقتنع شريحة كبيرة من الجزائريين بالإصلاحات التي قدمها النظام الجزائري.

1.3. تكيف النظام السياسي الجزائري

كان النظام الجزائري فائق السرعة في الاستجابة والتكيّف خلال انتفاضات الربيع العربي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في أواخر 2010 وأوائل 2011، وفعل ذلك مجدداً غداة هبوط أسعار النفط في أواسط 2014، كما كان حريصاً على تجنّب أخطاء الماضي وقدّم تنازلات اقتصادية وسياسية، فقد اتّخذت الحكومة في الوقت المناسب إجراءات سياسية لإعطاء الانطباع بأنها تشجّع المشاركة السياسية، وشمل ذلك حزمة إصلاحات دستورية ورفع حالة الطوارئ التي كانت مُطبّقة طيلة 19 عاما، علاوة على ذلك، وزّع النظام عطايا سخية على مختلف فئات السكان، خاصة منهم الشبان، لتهدئة المطالب الاجتماعية، ما أدّى ليس فقط إلى تعزيز شرعية النظام بل أعاق أيضاً جهود المعارضة لتعبئة الشعب ضد الحكومة.[13]

مكّنت هذه المقاربة النظام من تجنّب الاضطرابات التي اجتاحت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفي حين اندلعت بالفعل سلسلة من الاحتجاجات والمطالب الاجتماعية في مُختلف أنحاء الجزائر في الفترة بين 2010 و2012، إلا أنها لم تطمح لتغيير كامل للنظام، وأن المطالب بقيت غير جذرية، فقد طالب المحتجّون بظروف عمل أفضل، ومرتبات أعلى، وضرائب أقل، لكنهم لم يصلوا إلى حد الدعوة إلى تغيير النظام،

حيث كانت هذه الاحتجاجات عفوية وبالتالي، وفي خضم الاضطرابات الإقليمية، بقي النظام الجزائري ثابت الأركان وحافظ على استمراريته وتكيف مع الوضع الجديد والمطالب بشكل ناجح.[14]

يؤكد معظم دارسي إشكالية الانتقال الديمقراطي، أنه لا يوجد نموذج معياري شامل يمكن تطبيقه على جميع الحالات، فالدول التي سارت على هذا النهج، بدءا من إسبانيا، مرورا بدول أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، وصولا إلى تونس، كيّفت هذه المقاربة وفق خصوصياتها السوسيولوجية والأنتروبولوجية والسياسية.

ذلك أن الانتقال الديمقراطي، الذي يفهم على أنه مرحلة زمنية بين نظامين، ما هو إلا هندسة تتضمن مجموعة من الآليات وتفرض إيقاعا معينا يجب احترامه للوصول إلى الهدف المنشود. فالتجارب الناجحة إلى حد ما، ونخص بالذكر تونس، وبعض الدول الإفريقية، تعلمنا بأن نجاح الانتقال التعاقدي يستند إلى مرتكزات التفاوض، والتوافق، والتدرج، والسلمية.[15]

2.3. إصلاحات النظام السياسي:

–تطبيق الديمقراطية التوافقية: وتعتبر إحدى الاستراتيجيات لإدارة الازمات، سواء على المستوى المركزي للسلطة في الدولة أو المستوى المجتمعي، حيث قام النظام الجزائري بتطبيق الديمقراطية التوافقية مع ضمان الحقوق والحريات والهويات والفرص بالنسبة لكافة شرائح المجتمع،[16] والمقصود بتقاسم السلطة هنا هو المشاركة في السلطة أي صيغة حكم تقوم على ائتلاف حاكم ذي قاعدة عريضة تحتوي داخلها مختلف مكونات المجتمع، بحيث يحظى كل طرف بنصيب من المشاركة في الحكم على النحو الذي يخفف من مخاوف التميز في الجزائر، فباعتبار الدولة أنها الإطار السياسي الذي يستطيع الإنسان من خلاله تنظيم حياته وشؤونه، لذا لزم أن تأتي الحلول من الدولة، فهناك من الدول من تستوعب مطالب الفئات المجتمعية من خلال الديمقراطية والمساواة وتجري إصلاحات سياسية في صلب البنيان السياسي. [17]

ومنه تأتي الديمقراطية التوافقية من بين تلك الحلول والتي تستند إلى مجموعة من المبادئ وهي:

- التوزيع النسبي للموارد السياسية والاقتصادية.
- اعتماد نظام للانتخابات يقوم على القائمة النسبية.
- تشكيل حكومة تمتع فيها الجماعات المختلفة بمناصب سيادية. [18]

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك شرطين أساسيين مطلوبين لكي يعمل النموذج التوافقي:

– ألا تكون الجماعات المتعارضة لديها خطة بدمج الآخرين أو استيعابهم.

– على قادة الجماعات التحلي بثقافة وتفهم مزايا الحكم التوافقي والقدرة على والحوار.[19]

–تعديل الدستور 2020: بتاريخ 19 نوفمبر 2019 صرح عبد المجيد تبون بولاية بشار إنه وفور وصوله إلى الحكم سوف يعدل الدستور وتغيير النظام السياسي وصلاحيات الرئيس حيث صرح من ولاية بشار: «...في حال ما اذا انتخبتموني رئيسا للجمهورية سأغير الدستور الحالي لتقنين ما جاء به الحراك الشعبي وتفادي الحكم الفردي وتجاوز الاقتصاد القائم على اقصاء طرف على حساب طرف أخر...».[20] وتجسيدا لذلك، تم طرح مشروع التعديل الدستوري للاستشارة الشعبية بعد أن كان محل مشاورات واسعة مع الفاعلين في الحياة السياسية والمجتمع المدني وتمريره على غرفتي البرلمان للمصادقة، لتخرج الجزائر، غداة الاستفتاء، بدستور جديد جاء لـ"يصون البلاد من كل أشكال الانفراد بالسلطة ويضمن الفصل بين السلطات وتوازنها ويدعم أخلقة الحياة العامة ويحفظ حقوق وحريات المواطن"، كما أتى الدستور، في صيغته الجديدة، لإحداث القطيعة مع ممارسات سابقة كان قد ندد بها الحراك الشعبي "المبارك والأصيل" الذي كان جذوة هذا التغيير والمحرك الأساسي لحدوثه الى الاستفتاء الذي جاءت نتائجه لتؤكد "نزاهة وشفافية" العملية و"مصداقية مؤسسات الدولة" التي سهرت على مختلف مراحلها.

4. آفاق الامن المجتمعي من خلال عملية الإصلاح السياسي على في الجزائر

يمكن القول إن فكرة الإصلاح كانت ومازالت الهدف الأسمى للقادة والحركات السياسية والاجتماعية في مختلف أرجاء العالم، فضلاً عن كونها موضوعاً رئيسياً في النظريات السياسية للفلاسفة والمفكرين منذ العصور الوسطى حتى كارل ماركس في القرن العشرين.

1.4. خصوصية التنوع المجتمعي في الجزائر

لم تعرف الجزائر في ماضيها وحاضرها أي صراعات عرقية بمعنى الكلمة، فالجميع ينتمي إلى جزائر واحدة وغالبية الجزائريين تعتزّ بذلك الانتماء، مهما كانت الجهة أو الطبقة الاجتماعية أو اللسان المتداول، وما حدث في أربعينيات القرن الماضي فيما يُسمّى الحركة البربرية، وفي الثمانينات وبداية هذه الألفية يعود إمّا لأسباب سياسية أو اقتصادية، من بينها المطالبة بالديموقراطية أو التنمية المحليّة، وما كان من تطرف ضد الأمازيغية أو العربية طالما كان من فئات محصورة ومحدودة.

وتواجه الجزائر ضغوطا خارجية نابعة من البيئة الخارجية والمتمثلة في جملة التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وضغوطا داخلية مردها التوليفة الاجتماعية الناجمة عن التعدد والتنوع المجتمعي المتواجد ضمنها، فمسؤوليتها الكبرى يلزم عليها ايلاء اهتمام متزايد لبنيتها الداخلية من خلال وضع ادارة التعدد والتنوع المجتمعي في قمة جدول اعمالها، فالتحدي الذي يواجه الجزائر هو خلق هوية مشتركة يشعر الجميع من خلالها تعزيز الانتماء للوطن الواحد[21]، والإصلاح السياسي هو خطوات فعالة وجدية تقوم بها الحكومات والمجتمع المدني نحو ايجاد نظم ديمقراطية حقيقية تكون فيها الحرية القيمة العظمى والأساسية وأن يحكم الشعب نفسه

بنفسه من خلال التعددية السياسية التي تؤدي الى التداول على السلطة، وتقوم على احترام جميع الحقوق مع وجود مؤسسات سياسية فعالة على رأسها التشريعية المنتخبة، والقضاء المستقل والحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية.[22]

والإصلاح السياسي مرتبط بعملية التغيير وله أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي جاءت متضمنة في الكثير من المفاهيم الشائعة مثل: التنمية السياسية Political Development ، أو التحديث Modernization، أو التغيير السياسي، Political Change، أو التحول Transition، أو التغيير Changeوهي جلها مفاهيم مرتبطة بالعالم الثالث ومنه الوطن العربي، كما انه يوجد لديها تعريفات متعددة، دقيقة وواضحة، إلا أن مفهوم الإصلاح لا يزال يكتنفه الغموض وذلك لتداخله مع العديد من المفاهيم السابقة، وبالرغم من أن الإصلاح ضرورة ملحة إلا انه ما زال مثار جدل للكثيرين في العالم العربي سواء قادة أو مفكرين أو جماهير، فأهدافه ودوافعه لا يزال يكتنفها الغموض ويكثر حولها الخصام، الأمر الذي يعطل فرص تحقيق إصلاح سياسي حقيقي. [23]

فهنالك من يعتبر ان العالم حقيقة متغيرة لأن التغيير هو سنة الكون، لذلك فان الإصلاح السياسي هو عملية حضارية وطبيعية لابد من الدخول فيها من أجل تغيير الوضع الراهن بواقع أفضل، وهنالك فريق له نظرة أخرى خاصة بعد تبني الولايات المتحدة الأميركية لعدد من المبادرات والمشاريع الإصلاحية، حيث يرى أن الإصلاح المفروض من الخارج الذي نادي به الغرب هو حلقة جديدة من حلقات الهيمنة والتآمر على العالم العربي، وهو يهدف إلى تحقيق أجندة خفية خاصة بمصالح الدول الغربية، لذلك يؤمن هذا الفريق بان الإصلاح لابد وان يكون ذاتياً ولا يأتي من الخارج.

ولابد من توفر بعض الشروط حتى يمكن اعتبار أي تغييرات في وضع ما إصلاحاً:

1. أن يكون هناك وضع يحتاج إلى إصلاح، إذ أنه في ظل غياب الوضع الغير العادي فإنه لا مبرر للإصلاح، لأنه يصبح أقرب إلى الترف. فالعلة تساعد في تحديد موطن الخلل لكي يتم اختيار العلاج.
2. أن يكون التغيير نحو الأفضل، مثلاً تسود الحرية محل الاستبداد، أو العدالة محل الظلم.
3. أن يكون التغيير له صفة الاستمرارية ولا يتم التراجع عنه، فالتغيرات المؤقتة التي يمكن التراجع عنها لا يمكن اعتبارها إصلاحاً بالمعنى الحقيقي، فتحول نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي هش لا يعتبر إصلاحاً. [24]

ويمكن تلخيص أبرز التحديات التي يمكن أن تحد من اندفاع حركة الإصلاح خاصة في مجتمعات العالم الثالث التي تعاني من أزمات متعددة تعيق حركة الإصلاح بما يلي:

أولاً– العوامل السياسية: تتعدد العوامل السياسية التي تشكل عقبة في طريق الإصلاح ومنها:

– ضعف الإرادة السياسية لدى الفئة الحاكمة، فالإصلاح يحتاج إلى إرادة سياسية لديها الرغبة الصادقة والقدرة الأكيدة على العمل الجاد وإحداث تغييرات سياسية هامة.

– غياب المؤسسات الدستورية أو ضعفها وفقدانها سلطات التشريع والمراقبة أو اتخاذ القرار، وضعف وغياب مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات واتحادات وجمعيات.

– تدني نسبة المشاركة السياسية لدى الجماهير وخاصة المرأة وغياب الضغط الشعبي مع ضالة الوعي السياسي.

– عدم الاستقرار السياسي والتطرف والفوضى والإرهاب والأزمات والحروب الأهلية.[25]

ثانياً – العوامل الثقافية: حيث تلعب العوامل الثقافية دوراً بارزاً ومؤثراً على الإصلاح السياسي اما بدفع مسيرته إلى الأمام أو العكس بوقف وإعاقة عملية الإصلاح، ذلك أن تركيبة المجتمع ومؤسساته وقيمه وأنماط سلوكه، لها دور مباشر في التأثير على الإصلاح سلباً أو إيجاباً.

ويعتبر الدين في المجتمعات المحافظة من العوامل الثقافية التي تقف عقبة في طريق الإصلاح، حيث أن عدم دعم ومباركة رجال الدين للكثير من الإصلاحات والتغييرات يفقدها شرعيتها، وبالتالي يتم رفضها.

ثالثاً – العوامل الاقتصادية: تعاني معظم الدول والشعوب من الأزمات الاقتصادية مثل ضعف الموارد والإمكانيات وانتشار الأمية والفقر والبطالة وتفاقم الهوة بين الأغنياء والفقراء، وبالتالي هذه الأزمات تحول دون تحقيق الإصلاح السياسي الذي يصبح الحديث عنه اشبه بالترف الفكري.

ومن المؤكد أن بلدان الربيع العربي تسير في اتجاه الإصلاح السياسي بمواقف متنوعة، ولكن هنالك إشكاليات تظل ماثلة في الواقع العربي تتخذ مظهرين: –

1. إشكالية بناء مشروع الإصلاح والنهضة: حيث تعتبر قوى وتيارات التغيير داخل البلاد العربية المجزأة لا تملك مشروعا للإصلاح والنهضة يستجيب لحاجيات شعوبنا وأهدافها في التحرر والتنمية والنهضة.
2. إشكالية وجود قيادة: حيث تظهر الحاجة إلى قيادات وطلائع للإصلاح السياسي والنهضة العمرانية الشاملة، مشكل قيادات تكون قيادات طلائعية تكسب ثقة الجماهير.

والحقيقة إن الاصلاح السياسي يحتاج الى ارادة والى عمل يرافق هذه الارادة وان تكون هناك توجهات تجري في جو وفضاء المجتمع المدني والاستقلال بالنسبة الى الجهات المنوط بها اجراء تحديث واصلاح وبشكل علمي جدي وليس بشكل عاطفي يطور هنا ويستثني هناك وهكذا تكون العملية منقوصة وبالتالي لا يكون هناك أي نتائج مرجوه من هذا الإصلاح.

فمن تجربة الاصلاح السياسي في العالم الأوربي نجد هناك تلازما وتفاعلا بين عالم السياسة وعالم الاقتصاد والانساق الثقافية في التركيبة السياسية التي شاخت مع عملية تغير حتى لرجالات السلطة وهذا امر مهم جدا لأنه لكي يقتنع المجتمع بجدوى الاصلاح يجب استبعاد الاناس المسؤولين عن آثار التردي والفساد وهو ظاهرة مستشرية في العالم العربي ومحاسبتهم قانونيا، وحلول اناس وخبرات جديدة حديثة ويتولون عملية رسم آفاق جديدة لإصلاح ما فسد او ما أفسده غيرهم وهكذا تستمر الحياة ويتابع البلد والمجتمع مسيرته نحو الافضل.[26]

عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي في العالم العربي هي عملية ضرورية جداً وذلك ليس مجرد رغبة بل هي ضرورة لان انماط والأشكال السياسية الحالية السائدة في العالم العربي لم تعد تناسب المرحلة المعاصرة وهي بالتالي قد انتفت الحاجة لها ولان السبب الذي كان يضمن للنخب الحاكمة الاستمرار في الحكم وفي السلطة بهذا الشكل مثل ان تحتكر السلطة الحكم لثلاثة عقود او عقدين لم يعد مقبول في مرحلة العولمة وبعد انهيار المنظومة الاشتراكية والحكومات الشمولية وانتهاء الحرب الباردة ولان العالم بشكل اجمع يمر بمرحلة انتقالية جديدة من الحياة اذا ان التغيير السياسي والاقتصادي هو كالسيل الجارف سيجرف معه كل اشكال السلطات والتشكيلات التي لا تلائم نفسها مع معلم الحياة الجديدة.

2.4. أثر حراك 2019 على الأمن المجتمعي في الجزائر

نقصد في هذه الدراسة بالحراك المجتمعي كافة الفعاليات السياسية التي يشارك فيها أفراد المجتمع، من مسيرات واحتجاجات ومظاهرات وحراك طلابي، ونقاش سياسي وحوارات مفتوحة حول عدد من الموضوعات السياسية، مثل محاربة الفساد، والتعديلات الدستورية، ودور الجيش في السياسة، والانتخابات البرلمانية أو الرئاسية، وغيرها من الأمور التي تهم علاقة الدولة ونظامها بالمجتمع.

أن المتتبع لموضوع الامن المجتمعي في الجزائر لا يمكنه اغفال خصوصية المجتمع الجزائري والتي يحكمها التنوع في محاولة دراسة الأمن المجتمعي، ثم البحث والتنقيب عن الفاعلين المساهمين في إرساء الأمن المجتمعي، والدولة والسلطة الرمزية من سياسات وآليات الحفاظ على تماسك المجتمع وتوافقه، وتدخل الدول والفاعل السياسي لما لهذا الأخير من حمولة ايديولوجية تتعارض أحيانا مع مطالب حركات اجتماعية ما، مما يجعل الدولة تعمل على إعادة بناء توافق بين السلطة والمجتمع عن طريق الحفاظ على الأمن المجتمعي، تماشيا مع مواكبة تحولات عالم اليوم.

إن مفهوم السلطة غالبا ما يعرف على انه قوة مادية أو معنوية يمارسها البعض على البعض الآخر بهدف إجبارهم على القيام بأفعال ليست من إراداتهم، إن هذا التعريف هو ما يعرف في الأدبيات بالتعريف التقليدي – الكلاسيكي، يتبين من خلال هذا التعريف أن السلطة في البلدان العربية لا زالت تمارس وفق هذا التعريف، لكن مفهوم السلطة تغير وتطور عبر التاريخ ولم تعد السلطة تعني القوة، فالسؤال المطروح هنا هل الحراك المجتمعي الذي عرفته الجزائر في فيفري 2019 قادر على نقل السلطة من معناها التقليدي إلى المعنى الجديد، أي هل سيساهم في تغيير مفهوم السلطة أم سيساهم فقط في نقل السلطة من حزب إلى حزب آخر ومن شخص إلى شخص آخر. [27]

إن ممارسة السلطة لا تتم إلا من خلال مجموعة من الآليات والأدوات، وعند البحث في هذه الوسائل عبر التاريخ نجد أن السلطة ارتبطت في البداية بالعنف ثم بالثروة – المال وأخيرا بالمعرفة، في البداية كان من يمتلك القوة يمتلك السلطة ثم حدث تغيير فأصبحت السلطة مرتبطة بالثروة، أي من يمتلك الثروة يمتلك السلطة كما كان الأمر في العصر الإقطاعي، وهذا ما نجده اليوم في المجتمعات العربية حيث السلطة مرتبطة بالمال والثروة، فالسلطة الآن في الدول المتقدمة أصبحت مرتبطة بالمعرفة – مجتمعات المعرفة – الذي يمتلك المعرفة يمتلك السلطة.

يتبين أن هناك فرق بين التغيير في مفهوم السلطة ونقل السلطة، إن التغيير في مفهوم السلطة ينبغي أن يحدث في تلك العلاقات الخفية بين السلطة وأدوات ممارستها، إن العنف الشرعي والثروة والمعرفة هي أهم أدوات ممارسة السلطة، وإن كانت ليس هي الأدوات الوحيدة، فهذا الثالوث هو الذي يشكل مصدر السلطة، فالحراك السياسي سيساهم في نقل السلطة من حزب إلى حزب آخر ومن أشخاص إلى أشخاص آخرين، وهذا التحول لا يعني تحول من سيئ إلى حسن، بل قد يكون تحولا مصحوبا ومحملا بأزمات وألغام، فالجزائر ليست في حاجة إلى نقل السلطة من حزب إلى آخر بل نحن في حاجة إلى تغيير في مفهوم السلطة، لتصبح السلطة ليست قوة يمتلكها البعض دون البعض الآخر، ولتصبح السلطة محايدة.[28]

يحتاج المواطن الجزائري الى جرعات حقيقية من الحرية والديمقراطية ومن فرص تنمية المجال الجغرافي والارتقاء بكل المناطق في شتى المجالات الحيوية كالصحة والتعليم، والاستفادة من الثروات وتوفير فرص العيش الكريم والمساواة في الحصول على الوظائف وتدبير جيد وشمولي للسياسات العمومية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، أي ما يشبه الميثاق السياسي والاجتماعي الذي يحترم إرادة الفرد الجزائري، لكن بالمقابل فإن سيرورة الحصول على تعاقد اجتماعي متطور وتحقيق المصالحة بين الدولة الجزائرية والشارع يتطلب بناء جسور الثقة والحوار بين كل الفاعلين ويحتاج الى الاستغناء عن ادوات الاحتواء التقليدية التي ما فتئت الدولة تستعملها من خلال التعويل على المقاربة الأمنية واستخدام كائنات وسيطة تقتات من صراعات الهوية ولا تخدم سوى مصالحها الضيقة.

3.4. آفاق بناء أمن مجتمعي في الجزائر بعد 2020:

يمتلك النظام الجزائري من القدرة ما يمكنه بناء امن مجتمعي حقيقي، ومعالجة الاختلالات الناشئة من خلال دراسة الظواهر الاجتماعية السلبية وأسبابها، ووضع الحلول الناجحة لها، حيث يسعى النظام الجزائري جاهدا بما يملك من أجهزة وقدرات التصدي لكل الأخطار المجتمعية، بكل الوسائل والأساليب، ما يكفل معالجة الاختلالات عن طريق وضع خطط استراتيجية مستقبلية، وخطط تنموية ترصد الجوانب المعيشية، وتسعى إلى زيادة معدلات الدخل، والأخذ بيد الفئات المعوزة، ومن اجل تحقيق ذلك مستقبلا على الدولة الجزائرية ان تأخذ على عاتقها التكفل بالمحاور التالية:

1.3.4 مرافقة النظام السياسي للمجتمع عبر وسائل الاتصال الجديدة: اذ يمكن للنظام الجزائري استغلال الثورة الاتصالية الكبرى والتكنولوجيا الجديدة لوسائل الإعلام الإلكترونية وعلى رأسها الإنترنت في خلق فضاء عام مجتمعي يخضع لمثالية "هابرماس"، من خلاله يتم مرافقة المجتمع الجزائري والحرص على عدم استغلاله من جهات ذات أغراض غير بريئة، فالإنترنت تقدم إمكانيات جديدة مقارنة بوسائل الإعلام التقليدية، وتبادل الأفكار بين المواطنين فهي تجعل من السهل نشر المعلومات بشكل كبير بين الأفراد، وتؤكد نظرية المجال العام على أن وسائل الإعلام الإلكترونية تخلق حالة من الجدل بين الجمهور تمنح تأثيراً في القضايا العامة وتؤثر على الجهة الحاكمة، والمجال العام يُمكن رؤيته كمجال حياتنا الاجتماعية، والذي من خلاله يُمكن تشكيل الرأي العام، فضلاً عن التأثير السياسي للإنترنت بين الأفراد.[29]

أدت مواقع التواصل الاجتماعي دورها في الحراك الشعبي بالجزائر في تحقيق الديمقراطية، إذ بيّن الحراك الشعبي الذي شهدته الجزائر منذ 22 فيفري 2019 أهمية مواقع التواصل الاجتماعي، بحيث أنها أصبحت وسيلة فعالة في تغطية الأحداث وتعزيز الحرية والديمقراطية والتغيير السياسي، ونالت اهتمام عدد كبير من المواطنين، كما أتاحت الفرصة لنقل الأخبار والمساهمة في كشف الحقيقة لخلق وعي سياسي، وأصبحت مواقع التواصل الاجتماعي تشكل ظاهرة اجتماعية حديثة عرفتها المجتمعات العربية الإسلامية برّمتها وأولها الجزائر، وهي إعلام جديد أصبح يضرب بضلاله أعماق المجتمع، لأنها ما فتئت يتأثر بها الأفراد في أفكارهم وسلوكياتهم، وتساعد على بناء مواقفهم واتجاهاتهم في جميع الميادين والمجالات وأهمها المجال السياسي.

لذلك باتت الفضاء الأول لمناقشة ونشر الأفكار السياسية، وتنمية الوعي السياسي، وبث الروح الوطنية من خلال تنظيم وتفعيل الحراك الشعبي في الجزائر لأجل تحقيق التغيير الاجتماعي والسياسي المرغوب فيه، بحيث تمكنت هذه المواقع التواصلية وعلى رأسها الفيسبوك من تفعيل الوعي السياسي وتنظيم الشارع في حراك شعبي من أجل المطالبة بالتحول الديمقراطي والتغيير السياسي.[30]

إن ترميم العلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع المدني في خضم الحراك الاجتماعي، ليس بالأمر اليسير، ويحتاج الى إعادة النظر في مقومات عقد اجتماعي جديد بين المواطن والدولة الجزائرية من خلال بناء أمة جزائرية حديثة وجماعة سياسية متجددة متفاعلة ومتضامنة، ويجمع بينهم إرادة العيش المشترك وتأكيد الكرامة الانسانية وضمان الحريات الفكرية والسياسية، التي هي قاعدة المشاركة في الجماعة الوطنية والشعور بالمسؤولية وممارسة حقوق المواطنة، وهذا الأمر يقتضي التخلي عن كل المقولات الطائفية والدينية التي تهدد مكسب الدولة الوطنية في الجزائر.

2.3.4 تعزيز علاقة الامن المجتمعي بالأمن السياسي: حيث يدل الامن السياسي في مضمونه من وجود نظام سياسي قائم على بناء ديمقراطي، بما يضمن الاحترام الكُلي لحاجة المواطنين لتمكينهم من جميع حقوقهم الإنسانية، بعيد عن التعسف، القهر، التسلط، هو مرتبط أساسا بأداء هياكل الدولة السياسية، فإنه شكل بحق

المدخل الأساسي للتأثير الإيجابي أو السلبي على باقي الأبعاد الأخرى للأمن، وفي مقدمتها الأمن المجتمعي، فالدولة من خلال تحكمها في أداء هياكلها السياسية، يمكنها أن تؤثر بسهولة على أداء وعمل باقي هياكلها الأخرى.[31]

فيتوجب على النظام السياسي الجزائري توفير مجموعة من العوامل التي ترتبط أساسًا بقدرته على التوجه الى مزيد من الاسس الديمقراطية والحكم الراشد والمساواة بين المواطنين، خاصة إذا كانت الدولة توجد بها أكثر من جماعة مجتمعية، هذا على الصعيد الداخلي أما خارجيا فتشير الى سلوك الخارجي لدولة وفق ما يخدم مصلحة الدولة والمواطن، كما ان أي انتهاك يمس الجانب السياسي للأمن له أثار مباشرة على الامن المجتمعي، وقد يكون من أسباب نشوء معضلات أمنية، ويمكن للنظام السياسي تحقيق ذلك عبر تمكين المواطن من حقوق تدخل ضمن الامن السياسي نذكر منها:

– العمل على توفير نسبة من التمثيل السياسي في المناصب العليا للدولة قياسا بنسبة التوزيع الجغرافي.

–السماح بأنشاء احزاب سياسية وهيئات المجتمع المدني.

–الحق في الترشح لأي منصب سياسي دون تميز، وكذا الحق المكفول في الانتخاب.

فهذه الحقوق السياسية هي صمام أمان للأمن السياسي، الذي يؤدي إلى ضمان مستوى مقبول من الامن المجتمعي.

5. الخاتمة:

ختاماً، يمكن القول إن مواجهة وتجاوز التحديات التي يمر بها المجتمع الجزائري، يتطلب دوراً فاعلاً وحقيقياً من صانع القرار ينبع من دروس التاريخ الحقيقية التي علمتنا أن كل ازمة هي فرصة للزوال أو لتجديد البقاء، وينبغي أن يعد المعنيون هذه الازمات كفرص لبناء المجتمع والإنسان، ولتحقيق ذلك لا بد من العودة الى ثوابت المجتمع برصيده الحضاري وجوهره القيمي، إلى جانب العودة الى معطيات العقل العلمي والمعرفي، عندها سيكون الجميع قادراً على خلق قياسات النهوض بالأمن المجتمعي.

شكل الحراك المجتمعي محطة فارقة في الجزائر، لفتح المجال لحوار مجتمعي جاد عن الحلول الممكنة لتجاوز حالة الاحتقان السياسي، وتجاوز منطق رد الفعل لدى النظام السياسي باستعمال المقاربة الأمنية الضيقة، وتعويضها بمقاربة شمولية تستوعب كل التناقضات في هذ الحراك وتتفاعل إيجابيا مع المطالب في شكلها الاقتصادي والاجتماعي، رغم أن بعض العناصر تحاول استغلال الظروف السياسية الصعبة لتمرير خطابات تمييزية على أساس الانتماء الثقافي والهوياتي، كما يمكن اعتبار الحراك الشعبي في الجزائر فيفري 2019، فرصة تاريخية لإعادة الاعتبار للثقافة المدنية المجتمعية المطالبة بالحقوق والحريات داخل وحدة الوطن واندماج كل

مكوناته في بوثيقة واحدة مع احترام القوانين والمؤسسات الدستورية في البلاد والحيلولة دون الانزلاق في اتجاه العنف وتأجيج النعرات الطائفية والعرقية مع اعتبار أن قضية الحراك وسيرورته هي قضية كل الجزائريين ولا تشكل منطقة على حساب أخرى.

من خلال البحث في موضوع الأمن المجتمعي على مستوى التنظير والتأريخ، والبحث في المفهوم عن العناصر والأبعاد، وربطه بفترة 2011-2020 في الجزائر تم الوصول إلى النتائج الاتية:

-لا يمكن للأمن المجتمعي ان يتحقق ما لم تتضافر الجهود بين مؤسسات الدولة السياسية والأمنية مع فاعلي المجتمع المدني لمواجهة الفكر المتطرف، ويرسخ حب الوطن والدفاع عنه وحمايته من الأخطار.

-أن الطبقة الوسطي هي الحاضنة للديموقراطية المجتمعية، حيث أصبح النضال من أجل التحول إلى الديموقراطية واستمرارها، مرتبطاً بظهور ونمو الطبقة الوسطى بكل شرائحها.

-هناك علاقة بين شبكات التواصل الاجتماعي والامن المجتمعي، فتحولت هذه الفضاءات في فترة الحراك المجتمعي، من ميادين التواصل الشخصي لتبادل الأفكار والمعلومات، الى أدوات توعية حقيقية وفاعلة في الشارع السياسي، واستطاعت ان تمثل موقفا سياسياً بامتياز، وأسهمت في تشكيل قاعدة مناخ ديمقراطي حقيقي، وتحقيق المزيد من التعددية الفاعلة في الإطار السياسي والمشاركة المجتمعية في صنع القرار.

وعطفا على النتائج المتوصل عليها يمكن ادراج مجموعة اقتراحات مستنبطة من البحث كما يلي:

-ضرورة تطبيق السلطات، الآليات التي تضمن التماسك المجتمعي.

-السعي للاهتمام بالقطاعات الأمنية الأخرى حتى نضمن الأمن المجتمعي للدولة.

- توجيه مراكز البحث العلمي والمخابر والفرق البحثية لإيلاء مزيد من الاهتمام بدراسة الأبعاد الاجتماعية للأمن في الجزائر لاسيما في ظل التغيرات الراهنة.

- معالجة المشكلات المجتمعية الناشئة في وقتها وعدم ترك مجال لتفاقمها او استغلالها من أطراف أخرى.

6. الهوامش:

[1] إلياس أبو جودة، **الأمن البشري وسيادة الدول** (لبنان: الدار الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع)،ص8.،

[2] Barbara Delcourt **Theories de la securite**, (Annee academique 2007-2008), p 65.

[3] Barry Buzan and all, **Security: a new framework for analysis**, (CO, USA: Lynne Rienner Publishers, 1998), pp. 26.

[4] عبدالله بلقزيز،**أسئلة الفكر العربي المعاصر**، (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الأيوبية، 1998)، ص 13.

[5] **نفس المرجع**، ص 16.

[6] غسان سلامة، التحولات في النظام الدولي وأبعاده العربية،**مجلة المستقبل العربي**، (لبنان، العدد، 288،2003) ص ص . 10-11.

[7] عريب الرنتاوي، **أفكار في مسألة الإصلاح والتغيير الديمقراطي في العالم العربي**، في مؤلف: أوراق في الإصلاح والديمقراطية في العالم العربي،(عمان: مركز القدس للدراسات السياسية،2006)، ص51.

[8] احمد سعيد نوفل وآخرون، **التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية**،(قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص،113.

[9] غسان سلامة، **مرجع سابق**، ص 46.

[10] CRANE, Keith. & others. "Future Challenges for the Arab World the Implications of Demographic and Economic Trends". The RAND Corporation: Santa Monica, CA(2011).p 51.

[11] إسماعيل صبري ومحمد محمود ربيع، **موسوعة العلوم السياسية**،(الكويت: جامعة الكويت–1994)، ص 47.

[12] حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص324.

[13] المكان نفسه

[14]العياشي عنصر، **الحركات الاحتجاجية في الجزائر**، (موقع الجزيرة نت، 11 فبراير 2011) تاريخ الزيارة 20ماي2020، ص 11

[15]العربي صديقي، **إعادة التفكير في الدمقراطية العربية. انتخابات بدوت ديمقراطية**، (مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. أكتوبر2010)، ص 80.

[16]عبد الحافظ أحمد، **الدولة والجماعات العرقية، دراسة مقارنة للسياسة الروسية تجاه الشيشان وتتارستان** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005)، ص 4

[17]نيفين مسعد، **النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية (الإثنية) في الوطن العربي**، (مجلة المستقبل العربي، العدد/ 26 القاهرة، نوفمبر 2008)، ص 73 .

[18]جابر سعيد عوض، **مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة: مراجعة نقدية، بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي**، ا(لكويت، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، 1993)، ص15

[19] 14 John Rex, **Ethnic Minorities in the Modern nation State**, (Macmillan press Ltd, London, 1996), pp.15-17.

[20] وكالة الانباء الجزائرية، بون يعد من بشار بمراجعة الدستور وتغيير قانون الانتخاباتhttps://bit.ly/3wR8Nbl

[21]إسحاق عياش، **الهوية وإدارة التعدد والتنوع المجتمعي**،(القاهرة: المعهد المصري للدراسات،2018)، ص ص، 3-5.

[22] جاسم الصغير، لأنظمة العربية والإصلاح السياسي،(**الحوار المتمدن**، الجزائر، العدد 1221)تاريخ الزيارة 8 فيفري 2020، 2018، https://bit.ly/3vsnzFp

[23] أبي بكر بلقايد، ''العدالة خلال المراحل الانتقالية (تونس وليبيا أنموذجا)''، **المجلة الافريقية للعلوم السياسية**،2017/04/12.

[24] CRANE, Keith. & others, op.cit,.

[25] ناصر جابي، **وضع المعارضة الجزائرية ومساراتها المحتملة مركز الجزيرة للدراسات**، جانفي 2016،ص6. تاريخ الزيارة 2019/05/17، https://bit.ly/3wCMNR1

[26] عريب الرنتاوي، **مرجع سابق**، ص 66

[27] أبي بكر بلقايد، **مرجع سابق**.

[28]جابر سعيد عوض، **مرجع سابق**،ص32.

[29] أنطوان نصري مسره، إدارة التنوع في أنظمة الحكم العربية: التعددية السياسية والتعددية الاجتماعية, إطار نظري وتطبيق على الواقع العربي، في: ندوة التعددية السياسية في الوطن العربي، 24-1989/3/26، ص 6.

[30] نفس المرجع، ص 12.

[31] Roe Poul،Ethnic **Violence and the Societal Security Dilemma**. London and New York ، Taylor & Francis ،(2007).p36.

7. قائمة المراجع:

– باللغة العربية:

1. إلياس أبو جودة، **الأمن البشري وسيادة الدول** (لبنان: الدار الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2008).
2. عبدالله بلقزيز،**أسئلة الفكر العربي المعاصر**، (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الأيوبية، 1998).
3. غسان سلامة، التحولات في النظام الدولي وأبعاده العربية،**مجلة المستقبل العربي**، (لبنان،المجلد1 العدد، 288،2003).
4. عريب الرنتاوي، **أفكار في مسألة الإصلاح والتغيير الديمقراطي في العالم العربي**، في مؤلف: أوراق في الإصلاح والديمقراطية في العالم العربي،(عمان: مركز القدس للدراسات السياسية،2006).
5. احمد سعيد نوفل وآخرون، **التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية**،(قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).
6. إسماعيل صبري ومحمد محمود ربيع، **موسوعة العلوم السياسية**،(الكويت: جامعة الكويت-1994).
7. حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).
8. العياشي عنصر، **الحركات الاحتجاجية في الجزائر**، (موقع الجزيرة نت، 11 فبراير 2011، تاريخ الزيارة 20ماي2020).
   https://bit.ly/3hZBUVM
9. العربي صديقي، **إعادة التفكير في الدمقراطية العربية. انتخابات بدوت ديمقراطية**، (مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. أكتوبر 2010).
10. عبد الحافظ أحمد، **الدولة والجماعات العرقية، دراسة مقارنة للسياسة الروسية تجاه الشيشان وتتارستان** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005).
11. نيفين مسعد، **النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية (الإثنية) في الوطن العربي**، (مجلة المستقبل العربي، العدد/ 26
12. .القاهرة، نوفمبر 2008).
13. جابر سعيد عوض، **مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة: مراجعة نقدية، بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي**، ا(لكويت، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، 1993).
14. إسحاق عياش، **الهوية وإدارة التعدد والتنوع المجتمعي**،(القاهرة: المعهد المصري للدراسات،2018).
15. الأنظمة العربية والإصلاح السياسي،(**الحوار المتمدن**، الجزائر، العدد 1221)، 2018.

16. أبي بكر بلقايد، ''العدالة خلال المراحل الانتقالية (تونس وليبيا أنموذجا)''، **المجلة الافريقية للعلوم السياسية**،2017/04/12، متوفر على الرابط الإلكتروني:
http://maspolitiques.com/ar/index.php/fr/using-joomla
17. ناصر جابي، **وضع المعارضة الجزائرية ومساراتها المحتملة مركز الجزيرة للدراسات**، جانفي 2016.
18. أنطوان نصري مسره، **إدارة التنوع في أنظمة الحكم العربية: التعددية السياسية والتعددية الاجتماعية, إطار نظري وتطبيق على الواقع العربي**، (في: ندوة التعددية السياسية في الوطن العربي، 24-1989/3/26).
19. العمري منير، الامن المجتمعي المغاربي: بين الاخطار ومتطلبات التماسك. "دراسة حالة الجزائر والمغرب "، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، (مجلد 8، عدد 1، ص ص 156-18).

– باللغة الأجنبية:

1. Barbara Delcourt :« Theories de la securite»,policopie,sp, Annee academique 2008. https://bit.ly/3hXvaYp
2. Barry Buzan et al., Security: a new framework for analysis, CO, USA: Lynne Rienner Publishers, 1998.
3. CRANE, Keith. & others. “Future Challenges for the Arab World the Implications of Demographic and Economic Trends”. The RAND Corporation: Santa Monica, CA(2011).
4. brahim. S.E “Racism And Mismanagement Of Ethnic Diversity In The Arab World”. The International Council On Human Rights Policy, Racism: Trends and Patterns in Discrimination: Geneva.. (1999).
5. John Rex, **Ethnic Minorities in the Modern nation State**, (Macmillan press Ltd, London, 1996).
6. Buzan Barry ،Lene Hensen **The Evolution of International Security Studies** ،U k: Cambridge University press ،(2009).
7. Roe Poul،**Ethnic Violence and the Societal Security Dilemma**. London and New York ، Taylor & Francis ،(2007).

مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (05) / العـدد: (01)، (2021)، ص 209 - 230

عقبات الإدارة المحلية ومشكلة التعقيد الإداري في الجزائر

The Obstacles to local administration and the problem of administrative complexity in Algeria

ط.د مجاد حنان [1]*، أ.د طاشمة بومدين [2]
[1]مخبر الحقوق والحريات العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، (الجزائر)، Hanane.medjad@univ-tlemcen.dz
[2]جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، (الجزائر)، Boumediene.tachema@univ-tlemcen.dz

تاريخ الإستلام: 02/ 2021/05 تاريخ قبول النشر: 24/ 2021/05 تاريخ النشر: 07/ 06/ 2021

ملخص:

إن حتمية تطوير الإدارة المحلية أصبح ضرورة وحتمية أولى على جدول أولويات المجتمعات النامية وتعتبر الركن الأساسي في أي بناء هيكلي تنظيمي في الدولة، بل تعتبر واجهتها المفصلية التي تدور حولها كل عملية تنموية تطويرية، فتبسيط العمل الإداري هو الذي يستهدف أولا خلق إدارة إنمائية قادرة على مجابهة العقبات الإدارية كالبيروقراطية، الفساد الإداري، البطء والروتين الإداري. وإذا تابعنا الحديث عن التنمية الإدارية أو إدارة التنمية فإننا سنجد أن في خلق الإدارة المحلية المؤهلة خطوة أساسية على هذا الطريق، وبالطبع فإن بناء نظام متطور للإدارة المحلية لا يأتي بمجرد إصدار قوانين أو مراسيم خاصة بذلك، وإنما لابد من وجود تكامل بين ما تقدمه القوانين وبين ظروف ومتطلبات تحقيق تنمية الإدارة المحلية، ووفق نظرة استشرافية وفي إطار هياكل إدارية متطورة وناظمة لتسيير الشأن العام بسهولة ويسر.

الكلمات مفتاحية: الإدارة المحلية؛ التعقيد الإداري؛ الفساد الإداري؛ الإصلاح الإداري.

Abstract:

The imperative of the development of local administration has become a priority and a necessity on the agenda for development communities. It is considered the cornerstone of any structural and organizational structure in the State. It is also regarded as its articular interface around which all development process revolve; till streamlining administrative work is first aimed at creating a development administration capable of coping with administrative obstacles such as bureaucracy, administrative corruption, delay and administrative red tape. If we continue to talk about administrative development or management of development, we will find that the creation of qualified local administration is a fundamental step along this path. Of course, the building of a well-developed system of local administration does not simply result in the adoption of laws or special decrees. Rather, there must be complementarity between what laws provide and the conditions and requirements for the development of local administration, in a forward-looking manner and within the framework of well-developed administrative structures that regulate the easy and smooth conduct of public affairs.

Keywords: local administration; administrative complexity; administrative corruption; administrative reform.

* المؤلف المرسل

مقدمة:

شهدت السنوات الماضية اهتماما متزايدا بموضوع الإدارة المحلية، حيث تعتبر هذه الأخيرة أحد فروع الإدارة العامة التي تهتم بالشؤون المحلية للمواطن على المستوى الإقليمي، وبالتالي فهي تخضع لنفس التحولات والتغيرات التي يشهدها المجال النظري والتطبيقي للإدارة العامة خاصة مع مطلع الالفية الثالثة وما يعرفه العالم من تطورات تكنولوجية، ساهمت في طرح بدائل حديثة على صعيد تبسيط العمل الإداري لتحسين أداء الخدمات العمومية كميا، ونوعيا وزمانيا.

وتعد الجزائر إحدى هذه الدول التي تهدف من خلال إدارتها المحلية الى ترقية نوعية الخدمة العمومية في جميع المجالات، من خلال القضاء على الممارسات البيروقراطية، إلى جانب تعزيز الشفافية والفعالية، وتوسيع المشاركة الشعبية، وضمان الحقوق والحريات الفردية والجماعية، وإرساء دعائم منظومة قانونية وقيمية قادرة على تحقيق العدالة الاجتماعية، هذا من الناحية النظرية أما من الناحية الواقعية فإن تحقيق ذلك قد يصطدم بالعديد من العقبات التي تواجه تلك الإدارات في أداء وظائفها، مما يتطلب ضرورة البحث عن بعض الحلول لمعالجتها، ولعل أحسن تلك الحلول نجاعة تبسيط الإجراءات الإدارية، والتخلي عن التعقيدات الإدارية والممارسات التقليدية.

في إطار محاولة الأنظمة السياسية تقريب الإدارة من المواطن فقد سعت الى ضرورة العمل على الانتقال من الأسلوب المركزي الى الأسلوب اللامركزي ومن طابع الحكم الوطني الى طابع الحكم المحلي، ونتيجة لذلك فقد ازدادت أهمية الإدارة المحلية خاصة ما تلعبه من دور فعال في تحقيق التنمية المحلية، إذ تعد جزءا لا يتجزأ من الدولة، وهنا يصل بنا المقال الى طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن إصلاح الإدارة المحلية الجزائرية والانتقال بها من نمط الإدارة التقليدية الى نمط الإدارة العصرية لتخطي العقبات والمشكلات الإدارية التي تواجه الإدارة المحلية؟

وتتمحور الإشكالية حول الفرضية الأساسية التالية:

يرتبط تفعيل العمل الاداري وإصلاح الإدارة المحلية الجزائرية باتباع اليات واصلاحات ناجعة للحد من التعقيدات والمشاكل الإدارية التي تعيق تلبية حاجيات المواطنين وتحسين جودة الخدمات.

ولمعالجة الإشكالية اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي وهو مناسب لمثل هذه الدراسات، الهدف منه هو دراسة الظاهرة المتمثلة في عقبات الإدارة المحلية في الجزائر، وتحليل مشاكل التعقيدات الإدارية وتداعياتها على تحقيق تنمية الإدارة المحلية عموما. وتم تقسيم البحث الى ثلاث محاور أساسية هي:

1. الإطار المفاهيمي للدراسة.
2. التحديات التي تواجه تطور الإدارة المحلية الجزائرية.
3. اليات ناجعة للحد من استشراء الفساد الإداري في الجزائر.

ومن هنا فإن هذه الدراسة تنبع أهميتها من الناحية العلمية في القاء الضوء على بعض المفاهيم والأفكار التي تكاد تختلط ببعضها على نحو يصعب معه تميزها، أما من الناحية العملية فأهمية هذه الدراسة تنصب مباشرة على الاليات الناجعة للحد من استشراء الفساد الإداري والجهود الساعية للحد من مشكلة تعقيد العمل الإداري وتفعيل الإدارة المحلية.

1. الإطار المفاهيمي:

من الضروري تحديد بعض القضايا المفاهيمية التي مازالت تثير كثيرا من الجدل بين الباحثين المختصين في مجال العلوم السياسية والإدارة العامة والاقتصاد. ولذلك سوف نتعرض لأهمها كما يأتي:

1.1. مفهوم الإدارة المحلية:

عرف نظام الإدارة المحلية منذ زمن بعيد، غير أنه لم يأخذ شكله القانوني وسمته النظامي إلا بعد قيام الدولة الوطنية أو القطرية الحديثة، ذلك ان الدولة الحديثة ازدادت اعباؤها تجاه المواطنين، مما جعل نقل أو تفويض بعض هذه الأعباء الى وحدات محلية أمرا لا محيد عنه. إن الإدارة المحلية لم تحظ بالدراسات الاكاديمية إلا منذ وقت قريب. فقد بدأ الاهتمام بهذا الحقل العلمي من جانب رجال القانون والسياسيين أواخر القرن التاسع عشر، وبقيت دراسة الإدارة المحلية فرعا من دراسة القانون العام ليصبح علما قائما بذاته[2].

بناءً على ذلك فإن نظام الإدارة المحلية كظاهرة قانونية لا يرجع تاريخه التشريعي إلى أكثر من القرن التاسع عشر، ففي إنجلترا لم يكن للمدن مجالس محلية يشترك فيها المواطنون قبل عام 1835، ولعل أول تشريع صدر في هذا المجال هو قانون الإصلاح عام 1832. ثم توالى بعد ذلك ظهور التشريعات المنظمة للحكم المحلي بها. أما فرنسا فلم تنشأ بها المجالس المحلية إلا في عام 1833م ولم تعط تلك المجالس حق إصدار القرارات الإدارية الا عام 1884م[3].

هناك دراسات كثيرة تشير الى أن للإدارة المحلية مفهوم واسع يعني مجموع السلطات التي تباشر إدارة المرافق المحلية، أي أنها تشمل جميع العناصر الإدارية التي يعهد لها بالوظيفة الإدارية في إقليم من أقاليم الدولة على أساس مكاني بحث، في حين أن المفهوم الضيق للإدارة المحلية يعني الهيئات المعترف لها بالشخصية المعنوية الإقليمية لوحدها حيث يتولى سكان الإقليم اختيار ممثليهم بأنفسهم[4]

1.2. مفهوم التعقيد الإداري:

ان التعقيد الإداري في المجتمعات المتعثرة فله أسباب عدة، منها التردد في اتخاذ القرار المناسب بسبب الجهل بالقوانين النافذة في المؤسسة، ومنها الكسل والخمول وعدم الرغبة في القيام بالعمل، ومنها الضغط على المواطنين المراجعين لدفعهم الى دفع رشوات للموظف الفاسد، ومنها تعطيل مصلحة شخص أو أكثر عن قصد أو تسهيل مصالح شخص أخر نتيجة المحاباة والتحيز وتبادل المصالح الشخصية. ومتى وجدت مثل هذه الظواهر في إدارة من الإدارات أو في مجتمع من المجتمعات فإنها تترك أثارا سلبية كثيرة على تقدم المجتمع ونجاح مشاريع

التنمية فيه، ذلك أن الموظف الخامل أو الذي يجهل القوانين أو الذي يسعى للمحافظة على مصالحه الخاصة وامتيازاته المتحققة من خلال تعطيل مصالح المواطنين، لا يمكن له أن يرضى بمشاريع جديدة أو رؤى إصلاحية جديدة في مؤسسته، وسوف يعمل على مقاومة أي جديد أو أي تطوير ورفضه رفضا قاطعا وإقناع المسؤولين الذي يتعاقبون على مؤسسته بضرورة المحافظة على الوضع القائم.

ومن جهة المواطنين أو المراجعين الذين يحتاجون للتعامل مع مثل هذه الإدارات فإن توقع ما سوف يعانونه من تعقيد وتعطيل وإعاقة ومماطلة وتأجيل في انجاز معاملاتهم يضطرهم الى أحد أمرين: إما البحث عن وسيلة أخرى مشروعة أو غير مشروعة لإنجاز معاملاتهم أو التهرب من استحقاقاتها كاللجوء الى الواسطة أو دفع الرشوة، وإما الامتناع أساسا عن المغامرة في انشاء أي مشروع أو أي مصلحة تتطلب مراجعة هذه الإدارات تجنبا لما هو شائع في الواقع المجتمعي.

1.3. مفهوم الفساد الإداري:

يعتبر موضوع الفساد الإداري موضوعا معقدا ومتشعبا جعل الباحثين يختلفون حول تعريفه وكيفية تشخيصه، وكذا مظاهره واسبابه، واقتراح الحلول المناسبة للحد من اثاره، من جملة التعريفات التي أعطيت للفساد الإداري، نذكر ما يلي:

*عرفه عامر الكبيسي بانه: " سلوك بيروقراطي محترف يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة شرعية ويدون وجه حق".

*ويعرفه اخرون بأنه: " النشاطات التي تتم داخل جهاز اداري حكومي، والتي تؤدي فعلا الى انحراف ذلك الجهاز عن هدفه الرسمي لصالح اهداف خاصة سواء أكان ذلك بصفة متجددة أم مستمرة أمر لا، وسواء كان ذلك بأسلوب فردي أو جماعي منظم"[5].

*وفي تعريف أخر للفساد الإداري يذكر: " هو استعمال للوظيفة العامة لجميع ما يترتب عليها من هيبة ونفوذ وسلطة لتحقيق منافع شخصية مالية وغير مالية وبشكل مناف للقوانين والتعليمات الرسمية"[6].

*وقد عرفته المنظمة الدولية للشفافية بأنه: " إساءة استخدام السلطة التي أوتمن عليها الشخص لتحقيق مصالح شخصية".

من خلال التعاريف المذكورة يمكن تعريف الفساد الإداري بأنه سوء استخدام السلطة الممنوحة لتحقيق منافع ومكاسب خاصة، ويتجلى ذلك بمظاهر عديدة يمكن حصرها في الرشوة، المحسوبية، المحاباة، الوساطة، الابتزاز والتزوير، ونهب المال العام... إلخ

1.4. مفهوم الإصلاح الإداري:

رغم اختلاف وجهات النظر حول تحديد معنى ومحتوى مفهوم الإصلاح الإداري، إلا أن هناك اتفاقا عاما على الإطار العام له، فالإصلاح الإداري يعني للبعض تلك المجهودات ذات الإعداد الخاص التي تهدف إلى إدخال تغييرات أساسية في أنظمة الإدارة العامة، من خلال إصلاحات على مستوى النظام جميعه، أو على الأقل من خلال

وضع معايير لتحسين واحد أو أكثر من عناصره الرئيسة. او قد يعني للبعض الاخر اخضاع الواقع الاداري القائم لعملية تغيير تدريجي في ظل الظروف السياسية والاجتماعية والقانونية القائمة، بما يكفل تحسين مستويات اداء العملية الادارية ورفع كفاءة النظم الادارية القائمة.

في حين يرى اخرون ان الاصلاح الاداري هو الاستجابة للتغيير وذلك بوضع استراتيجية تثقيفية لتغيير المعتقدات والاتجاهات والقيم وهيكل التنظيم، وجعلها أكثر ملاءمة مع التطور التكنولوجي الحديث وتحديات السوق وتخفيض نسبة القلق من التغيير نفسه.

2. التحديات التي تواجه تطور الإدارة المحلية الجزائرية:

من أجل المعرفة العلمية لعلاقة تخلف البيئة السياسية والإدارية والاجتماعية والثقافية بعجز بناء الحكم الصالح للإدارة المحلية في الجزائر، يمكن مقاربة الموضوع من خلال التطرق الى خصائص الحكم السيئ أو غير الصالح، وهذا حتى يسهل علينا معرفة أسباب استمرارية العجز في التوصل الى عمل تنموي اداري شامل في الجزائر، ومن ثمة تحديد اليات ناجعة للحد من المشاكل والتعقيدات الإدارية هذه الخصائص تتمثل في:

- الحكم الذي يفشل في الفصل الواضح بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة، وبين المال العام والخاص، ويتجه بشكل دائم الى استخدام الموارد العامة أو استغلالها لصالح مصلحة خاصة.
- الحكم الذي ينقصه الإطار القانوني، ولا يطبق مفهوم حكم القانون.
- الحكم الذي لديه عدد كبير من المعوقات القانونية والاجرائية أمام الاستثمار الإنتاجي بما يدفع نحو أنشطة الربح الريعي والمضاربات.
- الحكم الذي يتميز بوجود أولويات تتعارض مع التنمية وتدفع نحو الهدر في الموارد المتاحة وسوء استخدامها.
- الحكم الذي يتميز بوجود قاعدة ضيقة ومغلقة وغير شفافة للمعلومات، ولعملية صنع القرار بشكل عام، وعمليات وضع السياسات بشكل خاص.
- الحكم الذي يتميز بوجود الفساد وانتشار الياته بما في ذلك القيم التي تتسامح مع الفساد[7].

ولعل أن هذه الخاصية الأخيرة وهي الفساد والذي يعتبر ظاهرة عالمية، فإن الجزائر شأنها في ذلك شأن غيرها من الدول النامية لم تلفت بدورها من هذه المعضلة التي أصبحت تمثل خطرا بارزا على أجهزتها، تعمل على نسف أسس المجتمع وتفويض أركان الدولة، وذلك من خلال ما تشهده من اختلاس للأموال ونهبها وتبذيرها، وتعاطي الرشوة، واستغلال للنفوذ، والمحسوبية، وتزوير الوثائق والمحررات الرسمية، والإهمال، إضافة إلى عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وعدم الإحساس بالمسؤولية، وانتشار مختلف أشكال التسيب والعراقيل البيروقراطية...وغيرها من المظاهر التي تعبر عن حقيقة معضلة الفساد في الإدارة الجزائرية.

إن للفساد الإداري ارتباط وثيق بالبيئة الداخلية للمنظمة، فله ظروف مشجعة ومحفزة وأخرى مقاومة أو رافضة، والمنظمات المتطورة في نظمها وأساليب عملها والتي تدار من قبل قيادة ذات كفاءة ومخلصة، أقدر على حماية ذاتها من التلوث بالفساد من المنظمة المتخلفة في إدارتها ونظمها.[8]

ولقد تناولت العديد من الدراسات أثر العوامل الإدارية على انتشار الفساد الإداري داخل المنظمات والمرافق العامة، وانتهت الى حصر الأسباب والمنافذ التي تعد مناخا مناسبا للفساد الإداري أو تبعث عليه أو تمهد له وذلك كما يلي[9]:

1.2. تضخم الجهاز الإداري:

عرفت معظم الدول العربية منذ التسعينات من القرن الماضي توسعا ملحوظا في القطاع الحكومي استجابة للزيادة المفرطة في حجم الطلب على الخدمات العامة، غير ان عملية التوسع هذه تجاوزت حدود المعقول، الامر الذي أدى الى تضخم الجهاز الإداري من خلال الزيادة الكبيرة في عدد الموظفين العموميين مع الثبات النسبي لحجم النشاط الذي تقوم به مما أدى الى أثار سلبية منها تداخل الاختصاصات.

ويرجع سبب التضخم لكون الحكومات العربية عامة والجزائر خاصة اتبعت سياسة التوظيف الاجتماعي الارتجالي، هذا بالإضافة الى اسراف بعض القيادات الإدارية والسياسية العليا في تعيين بعض الأنصار والتباع بصرف النظر عن كفاءتهم وحاجة المنظمة إليهم[10]، ثم زيادة العمالة عن متطلبات العمل الحقيقية.

ولظاهرة تضخم الجهاز الاداري اثار سلبية على سير العمل الإداري، بعض منها يدخل ضمن مظاهر الفساد الإداري كالإهمال والتكاسل والواسطة والمحاباة والمحسوبية والرشوة كوسيلة لإنهاء الخدمة أو الحصول على المكافأة والحوافز.

2.2. سوء التنظيم الإداري:

عندما تسوء الإدارة، ويفتقد التنظيم وتتضارب الاختصاصات، يصعب انجاز المهام والمعاملات الإدارية، مما يجعل الطريق مفتوحا أمام ظهور بعض الموظفين الفاسدين، ويعتبر عامل عدم تحديد الاختصاصات وتوزيعها بدقة بين الموظفين السبب الأهم للانحراف الاداري[11].

3.2. الميل نحو المركزية وعدم التفويض في صنع القرارات:

يعتبر تركيز السلطات والصلاحيات في قمة الهرم الإداري وقصور التفويض للمستويات الإدارية الدنيا أحد أهم الأسباب المباشرة للفساد الإداري في الدول النامية بما فيها الدول العربية عامة والجزائر بصورة خاصة.

فرغم أن الدول العربية أخذت بالنظام اللامركزي ونصت عليه الكثير من القوانين إلا أن الممارسة العملية أثبتت تركيز السلطة الإدارية الأخرى إلا تنفيذ هذه القرارات، والتي قد تكون غير سليمة أو غير واقعية بحكم بعد الموظف المتخذ للقرار عن موقع التنفيذ، فانشغال كبار المسئولين الإداريين بالأمور الصغيرة نظرا للمركزية الشديدة التي يحرصون

عليها، بحيث لا يبقى لديهم الوقت الكافي للالتفات الى الأمور الاستراتيجية المهمة وابعاد الكفاءات العلمية ذات الخبرة النظيفة ومنعها من الوصول الى سلطة القرار جعل الجهاز الإداري معرض ومهيأ الى انتشار الفساد فيه [12].

وتؤدي المركزية الشديدة وعدم تفويض السلطة وتعدد المستويات الإدارية الى بعض الاثار السلبية منها: اختناق العمل، بطء القرارات الإدارية، اضعاف الروح المعنوية للموظفين، انخفاض الأداء، الامر الذي يؤدي الى ظهور بعض الانحرافات الإدارية مثل النكوص، عدم تحمل المسؤولية والواسطة[13].

4.2. تعقد الإجراءات الإدارية وغلبة الطابع البيروقراطي في الإدارة:

ان تبسيط الإجراءات الإدارية وسيلة فعالة لتحقيق اهداف المنظمات الإدارية والافراد العاملين على السواء، فالاعتماد على القواعد والإجراءات المحددة ليس له خطورة في حد ذاته ولكن الخطورة الأساسية تكمن في تعقيد الإجراءات والاعتماد عليها اعتمادا مطلقا بلا أي تصرف والتذرع بها لعرقلة سير العمل الإداري[14].

فتعقيد الإجراءات والتمسك بحرفيتها وجمودها يؤدي الى التسويف والمماطلة والتأخير في قضاء المعاملات الإدارية، حيث يظل صاحب المعاملة الإدارية ينتقل بين أروقة المكاتب مكتظة بالموظفين والظروف مهيأة للعمل، ولكن عدم توزيع الاعمال بين الموظفين توزيعا عادلا وعدم انضباط كثير منهم وعدم التزامهم بمواعيد العمل الرسمية وخروجهم لأغراضهم الخاصة في اثنائها[15].

كل هذه الأسباب وغيرها تؤدي الى تعطيل العمل وتأخيره وتجبر أصحاب المعاملات على التردد والانتظار لساعات طويلة، مما يجعلهم يبحثون عن أيسر الطرق وأسرعها لإنجاز معاملاتهم حتى ولو كانت غير مشروعة، الامر الذي يؤدي الى تفشي صور من الفساد الإداري، كالرشوة، الهدايا، الواسطة...

وبناءً على هذه الخصوصيات التي يثبت واقع المجتمعات المستضعفة صحتها، فإنه لا يصعب على من يراقب العمل التنموي الإداري في الجزائر أن يلاحظ مدى فشل الحكومات المتعاقبة وعجزها منذ الاستقلال 1962 الى اليوم في تهيئة بيئة ملائمة لبناء حكم صالح، ومدى تخلف نسقها السياسي والإداري وعجزه في مواجهة الضغوطات الإنمائية، وفي تحقيق طموحات المواطنين وتلبية احتياجاتهم بالمستوى المطلوب.

على هذا الأساس، وفي محاولة لرسم إطار واضح ومحدد حول خصوصية بيئة الإدارة المحلية الجزائرية، يمكن أن أوضح أن جميع هذه الخصوصيات ترتبط أساسا بمشكلة التخلف السياسي والاداري[16]، وبطء عملية المشاركة الديمقراطية الامر الذي أدى الى وضع حدود للقوة والنفوذ النسبي للمؤسسات الديمقراطية كالمجالس الشعبية المنتخبة ومؤسسات المجتمع المدني. وفي ظل هذا الاختلال البنيوي الوظيفي في توازن السلطات وضعف النمو السياسي، نمت العديد من مظاهر الامراض المكتبية Bureau pathologie وبخاصة استشراء الفساد الإداري.

ونتيجة لبروز هذه الحقيقة فقد أصبحت قضية التعقيدات الإدارية والفساد في الجزائر من القضايا الهامة التي حظيت باهتمام الحكومات المتعاقبة، وأخذت حيزا كبيرا في برامج الأحزاب السياسية والدوائر الحكومية، وفي تصريحات الشخصيات الوطنية، فها هو رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة يصف حالة الدولة الجزائرية وما أصابها

من فساد خطير في أجهزتها الإدارية في خطاب وجهه للامة بتاريخ 29 ماي 1999 حيث قال:" إن الدولة مريضة معتلة، إنها مريضة بممارسة المحاباة، مريضة بالمحسوبية، والتعسف بالنفوذ والسلطة وعدم جدوى الطعون والتظلمات، مريضة بالامتيازات التي لا رقيب عليها ولا حسيب، مريضة بتبذير الموارد العامة ونهبها بلا ناه ولا رادع، كلها أعراض أضعفت الروح المدنية لدى الافراد والجماعات، وأبعدت القدرات، وهجرت الكفاءات ونفرت أصحاب الضمائر الحية والاستقامة، وحالت بينهم الاسهام في تدبير الشؤون العامة، وشوهت مفهوم الدولة وغاية الخدمة العمومية ما بعده تشويه..."[17].

كما قام بإلقاء خطاب أخر أمام ولاة الجمهورية والذي صدر في جريدة النصر ليومي 12-13 ماي 2000، حيث بين واقع الإدارة المحلية الجزائرية واصفا إياها :" ....بانها إدارة غير موصلة العرى بالمواطنين وبالأوضاع الحقيقية الملموسة، وغير مبالية برغبات الناس الذين تشرف عليهم ولا بحاجتهم ، إدارة عملت على تكوين منطق خاص بها يعاكس أحيانا ما هو بمثابة العمود الفقري للدولة، وهي تضاعف إجراءات الاكراه واشكال التقعر التي لا فائدة ترجى من ورائها بالنسبة لرعاياها، وهي تتسبب في تمييع المسؤوليات واعتماد التعتيم في مضمار اتخاذ القرارات. وتؤدي في غالبية الأحيان الى تشجيع اللاكفاءة وتعميم التفاهة، إدارة هي اميل ما تكون الى التبذير منها الى التسيير، إدارة متقادمة في مناهجها، ولا تكاد تلم بأسباب التقدم العلمي"[18].

وهذا ما اعترف به خطاب السلطة إذ جاء فيه:"...أن محاربة ما تفشى من ممارسات مثل الفساد والرشوة والمحاباة والتدخلات أضحى حتمية"، كون هذه الممارسات تشكل السبب الرئيسي لتباطئ الإدارة وسوء تنظيمها والتي تقوض أركان العمل التنموي السياسي الشامل وتأتي على ثقة المواطن. لذا فمن الضروري وضع حد للسلوكيات البيروقراطية التي تجمد المبادرات وتلحق وخيم الضرر باقتصاد البلاد والتنمية المحلية، وغياب الشفافية والتواصل، الذي يتناقض والحاجة الى إدارة ناجعة، في خدمة المواطنين والاصغاء لانشغالاتهم، فالكسل والرشوة والآفات الاجتماعية والضياع والتسيب، كلها تنتشر يوما بعد يوم، وتنتشر بخطورة..."[19]

هذا بالإضافة الى الامية الحاصلة في الإدارة المحلية الجزائرية سواء الامية العلمية فكم من أعضاء المجالس الشعبية البلدية لا يعرفون القراءة ولا الكتابة، إضافة الى الامية التي فرضتها الثورة التكنولوجية وهي الامية الالكترونية التي يعاني منها غالبية موظفي الإدارة المحلية، كذلك الاختلاف الواضح بين الجوانب النظرية والجوانب التطبيقية في تسيير الإدارة المحلية إذ نجد العديد من الشعارات التي تعبر أن المواطن هو الفاعل الرئيسي" من الشعب بالشعب وإلى الشعب" إلا أنه من الناحية الواقعية يبقى المواطن يعاني من بيروقراطية الإدارة المحلية الجزائرية حتى في استخراج أبسط الوثائق الشخصية كشهادة الميلاد التي قد تستغرق فترة زمنية طويلة رغم أننا في زمن الإدارة الالكترونية.

وكذلك هناك خصائص قد تتسبب في تعقيد العمل الإداري مثلا ضعف نظام الأجور الخاص بموظفي الإدارة المحلية، إذ مازال العديد من موظفي الجماعات المحلية يعانون في هذا الجانب ولذلك وجب على الدولة ضرورة تحسين أجورهم بغية تشجيعهم على تقديم خدمات ذات جودة عالية وتحقيق رضا المواطنين، وضعف الاطار القانوني

الخاص بشروط الترشح لعضوية المجالس الشعبية البلدية والولائية، إذ أن هناك العديد من رؤساء المجالس البلدية واعضاءها ممن لا تتوفر فيهم شروط المستوى العلمي الذي يعد ذا أهمية بالغة لتسيير الجماعات المحلية، خاصة وأن الجامعة الجزائرية تخرج العديد من الكفاءات والاطارات الذين بإمكانهم تسيرها على أحسن وجه، ولذلك يستحسن أن يضيف المشرع الجزائري شرط المستوى العلمي كأحد أهم الشروط الترشح لعضوية المجالس المحلية البلدية والولائية.

ومن خلال هذا يتضح أن الجزائر في حاجة الى إدارة محلية قوية، فعالة ورشيدة قادرة على تلبية وتحقيق رغبات واهداف المجتمع، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال القضاء على كل مظاهر الفساد والتعقيدات الإدارية من رشوة، اختلاس، تسيب، إساءة استعمال السلطة، الروتين والبطء الإداري... وغيرها، وبذلك يعتبر مطلب إصلاح الإدارة المحلية الجزائرية وتبسيط الإجراءات الإدارية ضرورات حتمية يمليها واقع الإدارة المزري.

كل هذا يدفعنا للتساؤل عن ماذا قدمت السلطات المحلية للمواطن؟ وما قيمة التكلفة التي دفعتها الخزينة العامة على تلك الخدمات؟ كم ضيعت الإدارة المحلية من فرص منذ الاستقلال سنة 1962 الى يومنا هذا للتنمية وفي مجالات مختلفة انعكست اثارها على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وعلى العلاقة بين المواطن وأجهزة الإدارة العامة؟ وهل تحولت السلطة والمسؤولية في الجزائر من اعتبار أنها تكليف فأصبحت ترقية وتشريف؟ ومن مسؤولية وواجبات الى حقوق وامتيازات؟ وفي كل ذلك لماذا لا تحاسب القيادة البيروقراطية على نتائج عملهم فتحسب لهم أو عليهم؟

كل هذه الأسئلة وغيرها التي يطرحها العام والخاص تحتاج الى إجابة علمية وعملية تصحح مسار العمل التنموي الإداري، وتنقية الجهاز البيروقراطي من الانحراف والفساد.

وما يعمق من شعور المواطنين بتفشي الفساد في الأجهزة الإدارية المحلية هو أن جل الخطابات الرسمية الصادرة عن المسؤولين لم تنفك بالاعتراف بالفساد، والوعود بالقضاء عليه، ولكن من دون جدوى، فاقتصرت حملات المكافحة على التضحية أحيانا ببعض الكوادر الإدارية الولائية والوزارية كوسيلة لامتصاص الغضب، مما يشكل اعترافا حكوميا ضمنيا بانتشار الفساد وتغلغله في رموز الحكم نفسه، وهذا ما تم ذكره سابقا في الخطاب الذي القاه رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة.

كذلك ما يعزز ادارك المواطن بوجود الفساد على مستوى الإدارة العامة بشكل عام والمحلية بشكل خاص، هو تردي واقع هذه الإدارة، والتي كانت في حد ذاتها هدفا لعمليات الإصلاح والتنمية الإدارية، فعلى الرغم من وجود دوافع القوى الداخلية والخارجية لإحداث التغيير في السياسات والقوانين حتى تتماشى والتحولات الاجتماعية الكبرى، إلا أن بيئة الإدارة المحلية مازالت تعتمد في تعاملها مع البيئات الأخرى الاجتماعية والاقتصادية بالإرث الإداري والتنظيمي الموروث، وسلوك القيادة البيروقراطية ما زال يستند على الأسلوب التقليدي القائم على سد الثغرات، واتخاذ

شكل رد الفعل في التعامل مع الأوضاع الجديدة، كل هذا أنتج الرداءة والفساد والتعقيد الإداري في واقع الإدارة المحلية، وهذا الواقع يتلخص في:

1.1. ضعف الرقابة والمساءلة الإدارية:

ان ضعف أنظمة الرقابة الإدارية والمالية والمساءلة وتعدد الأجهزة القائمة بها والأساليب التقليدية المستخدمة في الأجهزة الرقابية تعد من أهم أسباب الفساد الإداري خاصة في الجزائر.

حيث تعتمد الكثير من الإدارات على المتابعة المكتبية دون الميدانية، أو على معلومات غير كاملة مستقاة من مصادر مشبوهة، مما يجعل العملية الرقابية غير ذات جدوى، الامر الذي يساعد على فتح ثغرات ينفذ من خلالها الفساد[20]

والرقابة تمثل صمام الأمان للعملية الإدارية، فهي وظيفة مهمتها التثبت من صحة الاتجاه نحو الهدف وتقويم هذا الاتجاه إذا انحرف، فالرقابة تمثل الحصن المنيع الذي يحمي الإدارة العامة من أنواع الانحرافات الإدارية، لهذا فإن جميع دول العالم تحرص على جعلها قوية وصارمة وتعين لها الأشخاص الأقوياء والاكفاء المؤتمنين على هذا الجهاز[21]

1.2. عدم تناسب السلطة والمسؤولية في الجهاز الإداري:

رغم أن النمط الإداري المتبع في الدول العربية عامة والجزائر خاصة هو تركيز السلطة الإدارية في يد الإدارة المركزية إلا أن المسؤولية تحمل للمستويات الإدارية الأخرى الدنيا، مما يخلق ما يسمى بعدم التناسب بين السلطة والمسؤولية، فالكثير من القادة الإداريين يكونوا محملين بمسؤوليات كبيرة في حين السلطة الممنوحة لهم ضئيلة وغير كافية لتجسيد تلك المسؤوليات وتنفيذها على ارض الواقع[22]، فمثلا الجزائر: نجد المديرين التنفيذيين مسؤولين عن قطاعات كبيرة وعن تحقيق أهداف إنتاجية أو خدماتية، ومع ذلك سلطتهم في اتخاذ القرار التي يتطلبها حسن العمل محدودة للغاية، فهم ملزمون بالرجوع في كل صغيرة أو كبيرة للإدارة المركزية المتمثلة في الوزير، مما يحد من قدرتهم على التصرف في مواجهة مواقف العمل الأخرى، الامر الذي يؤدي الى ظهور الكثير من السلبيات في العمل مثل: عدم الرضا عن العمل، التهرب من المسؤولية، الإهمال في إدارة واجبات الوظيفة.

1.3. عدم موضوعية طرق التوظيف والترقية في الإدارة العامة:

من بين مظاهر انتشار الفساد الإداري هو وضع الانسان المناسب في المكان غير المناسب، لهذا فإن نجاح الإدارة في تنفيذ مهامها يتوقف الى حد كبير على مدى حسن اختيارها الموظف الكفء وتعيينه في الوظيفة التي تتلاءم ومؤهلاته وقدراته واستعداداته، إلا أن الشيء الملاحظ أن سياسات التوظيف والترقية في الدول النامية ومن بينها الجزائر لا تحترم المبادئ والمعايير الموضوعية في تعيين الموظفين وترقيتهم واحالتهم على التقاعد، الامر الذي يؤدي الى تفشي كثير من مظاهر الانحراف في العمل الإداري[23].

1.4. تخلف القيادات الإدارية وفسادها:

يرى الدكتور السيد علي شتا أن من بين الأسباب الكامنة وراء الفساد الإداري هو نقص المعرفة الوثيقة بالعمل الإداري لدى المديرين وتخلف القيادات الإدارية، حيث يكون العمل يتطلب معرفتهم ومهارتهم، الامر الذي ينعكس سلبا على أداء العمل، مما يؤدي الى تفشي أنواع مختلفة من الفساد.

هذه العوامل والمتغيرات مجتمعة ومنفردة من شأنها أن تمهد الطريق أمام العناصر المنحرفة لان تنشر بذور الفساد وتزيد من مشكلة التعقيد الإداري وتهيئة الأجواء المشجعة على المشاكل الإدارية وتوسيع دائرتها، وهذا ما يتلخص في بعض العناصر الاتية:

- تضخم حجم العمالة في الوحدات المحلية وانخفاض مستوى أدائها، ومن شأن هذا أن يعقد الإجراءات الإدارية، ويضعف التواصل مع المواطنين، مما يعرقل العلاقة بين الإدارة والمواطن، بالإضافة الى كونه يعد هدرا لموارد الدولة.
- ضعف التدريب الإداري وعدم انتظامه.
- تسيس موظفي الجهاز الإداري المحلي، الامر الذي أدى الى ضعف اهتماماتهم بتنمية قدراتهم ومعارفهم الإدارية.
- بطء حركة القوانين والتشريعات، وغياب المعايير العلمية مقارنة بالتغيرات والتطورات المجتمعية والعالمية والإدارية.
- عدم القدرة على تغيير السلوك والقيم السلبية نتيجة وجود قوى تقاوم التغيير، الامر الذي أدى الى شيوع الفساد في الوسط الإداري المحلي، وغلبة المصالح الشخصية على المصالح العامة.
- التهرب من المسؤولية، وانتشار أساليب الاتكال والتهرب من الواجبات لاعتقادهم بأنهم يعملون، وغيرهم يجني الثمار، وهذا ما يؤدي الى انعدام روح المبادرة والابتكار.
- التناقض الكبير بين الوضع الرسمي والواقع، ويتجلى هذا في الظهور بما يجب أن تكون عليه الأمور خلافا لما هو عليه في الواقع، والغريب أن يتم إخفاء هذه الفجوة بين التوقعات والحقائق عن طريق اصدار القوانين التي لا يتم تطبيقها، والعمل بتنظيمات تتعلق بشؤون التوظيف، ولكن يتم تجاوزها، والاعلان عن تفويض صلاحيات إدارية مع إبقاء رقابة المركز محكمة، وحصر حق اتخاذ القرار فيه، وإصدار التقارير بأن النتائج قد حققت الأهداف المرجوة بينما الحقيقة ان النتائج لم تتحقق إلا جزئيا.
- الاسراف والتسرع في إصدار تشريعات وتداخلها بما يسميه البعض بالتلوث القانوني، حيث تنطوي على عيوب الصياغة القانونية الشكلية والموضوعية كالتناقض والغموض والنقص والتعارض بين القوانين، وكذا كثرة التعديلات على هذه التشريعات رغم حداثتها، كل هذا يؤدي الى خلل في المنظومة القانونية وعجزها على المكافحة والحد من الفساد الإداري[24].

وعليه فإن مع اقتران هذا الكم الهائل من المظاهر السلبية للأجهزة الإدارية المحلية بضعف أجهزة الرقابة والمساءلة في المجالس الشعبية المنتخبة، ومع انتشار الفساد والمفسدين، فإن العمل الشريف الجاد يفقد قيمته بل ان القانون نفسه يفقد هيبته واحترامه، ولعل حجم مشكلة الفساد في الأجهزة الإدارية المحلية الجزائرية، ومخاطر تشعبها وتفاقمها تستدعي تفعيل اليات ناجعة للحد من استشراء الفساد والقضاء على تداعياته السلبية.

3. آليات ناجعة للحد من استشراء الفساد الإداري في الإدارة المحلية الجزائرية:

ان انتشار مختلف هذه المظاهر الفاسدة في المجتمع الجزائري وما خلفته وتخلفه من اثار واضرار خطيرة على الفرد والدولة والمجتمع جعل من عملية القيام بإصلاحات في شتى المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والقانونية عملية ضرورية من أجل التقليل من حدة هذه المظاهر.

فالمواطن الجزائري كثيرا ما عان من مشاكل البيروقراطية وكثرة الوثائق الإدارية وضياع للوقت والتكلفة والاخطاء التي تمس الوثائق الإدارية، على مستوى مؤسسات الوحدات المحلية بما فيها البلدية، الامر الذي جعل من التغيير والانطلاق في بوادر المكتب الالكتروني أمرا ضروريا من اجل تقديم خدمة عمومية ذات جودة وبتكلفة أقل، هذا ما أدى الى ادخال الإدارة الالكترونية الى الإدارة المحلية وفقا لآليات تتمثل في:

3.1. الآليات القانونية:

ان التحول من نظام الإدارة التقليدية الى نظام الإدارة الالكترونية يتطلب مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية الجديدة تتماشى مع هذا التحول، والتي تعتبر الأرضية التي يبنى عليها مشروع الإدارة الالكترونية، إضافة الى استخدام مفاهيم جديدة للقرارات الإدارية والعقود الإدارية، خصوصا مع ازدهار ما يسمى بالتجارة الالكترونية[25].

ولهذا كان ضمن برامج مشروع الجزائر الالكترونية 2013 برنامج تطوير التشريعات: والذي يتضمن اعداد قانون ينظم المعاملات الحكومية الالكترونية وتطوير التشريعات، حيث صدر قانون رقم 15-04 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق أول فبراير سنة 2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكتروني[26]، تتويجا للعديد من النصوص التنظيمية التي سبقت صدوره على مستوى قطاع وزارة الداخلية اين ظهرت عدة قوانين وتنظيمات خاصة بالوثائق البيو مترية ومنها:

- القانون رقم 03-14 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1435 الموافق ل 24 فبراير سنة 2014، يتعلق بسندات ووثائق السفر[27].
- القرار مؤرخ في 9 ذي القعدة عام 1431 الموافق 17 أكتوبر سنة 2010، يحدد المواصفات التقنية لمستخرج عقدا الميلاد الخاص باستصدار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر.
- القرار المؤرخ في أول صفر عام 1433 الموافق 26 ديسمبر سنة 2011، يحدد المواصفات التقنية لجواز السفر الوطني البيو متري الالكتروني.

- القرار المؤرخ في 22 جمادى الثانية عام 1432 الموافق 25 مايو سنة 2001 يتعلق بملف طلب بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر.

3.2. الآليات السياسية:

تتمثل في وجود الإرادة السياسية من طرف النخبة الحاكمة لتبني مشروع الإدارة الالكترونية، فإن التزام القيادة السياسية الحاكمة بالجهود الرامية الى الحد من مشكلة تعقيد العمل الإداري في الإدارة المحلية وعصرنتها تعتبر من العناصر الأساسية لنجاح الإدارة الالكترونية على مستوى هياكل الإدارة العامة[28]، وهذا ما جاء في سياق الإصلاحات السياسية والإدارية لسنة 2011، والتي باشرها رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة في ضرورة العمل على محاربة كل مظاهر البيروقراطية والإداري وتقديم خدمات ترقي لرضا المواطن ، من خلال عصرنة المرفق العام وتبسيط وتيسير تقديم الخدمة العمومية للمواطن.

3.3. الآليات البشرية:

يشكل المورد البشري مقوما أساسيا في التنظيم الإداري بحكم أنه العامل المحوري الذي يتأثر بالتغييرات التي تطرأ على التنظيم والمؤثر فيها على حد سواء، مما يستوجب أن يكون هذا المورد على مستوى الادرة جاهزا ومتلائما مع التطورات لاسيما مع التطور التكنولوجي في وسائل الاعلام والاتصال والذي اقتحم مجالات العمل الإداري.

فالمورد البشري هو المسؤول عن تحقيق الحكم المحلي الراشد والابتعاد عن الحكم الفاسد فلابد من اصلاح الانسان، ذلك أن اصلاح الهياكل الإدارية دون اصلاح الانسان يعتبر اصلاحا قاصرا ولن يؤدي الى الإصلاح الجذري المنشود. وفي هذا الصدد يقول Vermont gund "إن ما يفرق بين شركة ناجحة وأخرى فاشلة هو قبل كل شيء الرجال الذين يعتبرون المورد الأساسي والقاعدة الأساسية لكل ثراء داخل المؤسسة، اما ماي تبقى فبالإمكان شراؤه أو نقله"[29].

وبذلك فإن اصلاح الإدارة المحلية الجزائرية لن تنجح الامن خلال اصلاح النفس البشرية واحترام الاخلاقيات الوظيفية، وبناء الانسان الذي يعد أساس كل تطور وتقدم، كما قال محمود سفر:" إن الانسان هو الخلية الحضارية الأولى التي يجب تكوينها وبناؤها ورعايتها المتناغمة مع شروط النهضة وحيثيات الحضارة، إننا إذا اهتممنا بهذا الانسان ونمينا قدراته وصقلنا مواهبه، ونفضنا عن عزيمته غبار التخلف، وشحذنا فعاليته وفجرنا طاقاته، استيقظت روح العمل فيه وتدفق عطاؤه وغدا بإمكاناته الروحية والمادية مستعدا للتلقي والابداع وملاحقة العصر ومواكبة حضارته بنظرة ثاقبة وبصيرة نيرة وعزيمة ثابتة".

وهذا يتطلب التركيز على اخلاقيات الوظيفة، وذلك من خلال اصلاح الاسرة التي تعد النواة الأولى لتكوين القادة الاكفاء والموظفين النزهاء، إضافة الى وجود مناهج تعليمية في المدارس والمعاهد والجامعات تهتم بغرس القيم وتزويد الافراد بالمعارف التي تكسب لديهم خصائص المواطن الصالح، شريطة أن تكون مؤسستنا التربوية مصدرا للأخلاق والتربية والمعرفة، وأن تبتعد عن الفساد بكافة اشكاله.

بالإضافة الى ضرورة توفر الدعم السياسي، إذ تتوقف درجة نجاح برنامج اصلاح الإدارة المحلية على مدى دعم وتبني القيادة السياسية العليا في الدولة له، ويشترط في ذلك ارتكازه على مفاهيم واضحة للسياسات التي تريد الدولة اتباعها، بدل أن يكون مجرد حلول ترقيعية مؤقتة لازمات عاجلة، ولتحقيق ذلك يستلزم توفر القائد الرشيد القادر على التسيير العقلاني والشفاف والعادل للموارد المادية والبشرية للمجتمع بهدف القضاء على اشكال الفساد الإداري، وذلك بتشجيع اللامركزية والذي يستلزم بدوره فرض المسؤولية بالجزاء [30].

3.4. الإصلاحات القانونية والمؤسساتية التي باشرتها الإدارة المحلية الجزائرية:

نظرا لأهمية تنمية الإدارة المحلية، فانه من الضروري أن تعمل القيادة باستمرار على تجسيد الإصلاح الإداري الذي يعتبره الأستاذ الدكتور عمار بوحوش" عملية شاملة تتناول جميع جوانب العملية الإدارية واجراءاتها والجوانب السلوكية المرتبطة بها، كالجوانب التنظيمية والاجرائية، والقانونية، وتحسين إجراءات التوظيف، وتطبيق قواعد الجدارة والاستحقاق، وتكافؤ الفرص من أجل الابتعاد عن المحسوبية بكافة اشكالها، وتطوير خطة ووصف الوظائف وتحليلها[31].

إن نجاح سياسة اصلاح الإدارة المحلية يستوجب أيضا توفر الاستقرار السياسي، ورغم نجاح الجزائر في تحقيق نتائج إيجابية فيهذا المجال من خلال سياسة المصالحة الوطنية، الا أن ذلك يتطلب ضرورة الوقاية من تكوين منابع الإرهاب، وذلك من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين بعيدا عن التهميش، المحسوبية، الرشوة والاقصاء...وهذا ما أكد عليه رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة في خطاب له بتاريخ 08 يوليو 2000 قائلا: إن الفساد الذي فكك أواصر الدولة، وسفه قيم الحكم ، واريك مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وصرف مفاهيم العمل والكد والنزاهة والتفاني، قد ولد في النهاية ظاهرة الإرهاب البشعة المدمرة[32]"، ولذلك لابد من إرساء دعائم الحكم المحلي الرشيد الذي يكون فيه الجميع متساوون أمام القانون، لا فرق بين حاكمهم ومحكموهم، ولا بين غنيهم وفقيرهم.

ولكن السؤال الذي لابد أن يطرح هنا: هل يمكن أن يحدث ذلك؟ نعم إذا تم بناء الانسان، ذلك الكيان الذي يعد المفتاح الرئيسي لعلاج جميع المشاكل بما فيها المشاكل الإدارية، فالإدارة لا تتطور ولا تتغير إلا به، ولا تفسد إلا عن طريقه.

وحتى تحقق التنمية الإدارية فعاليتها ومسايرتها للأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية في المجتمع، فان على المهتمين أن يسلكوا سياسات جديد في عملية الإصلاح الإداري أخذين بعين الاعتبارات جانب تحسين وتطوير برامج التدريب، ووضع قواعد عملية وثابتة لنقل الموظفين، وتطوير سياسة الترقية واجراءاتها، كما يجب حماية الموظف من بعض الممارسات التي قد يتعرض لها، كالضغوط السياسية من قبل رجال السياسة، أو كبار موظفي الدول، مما يسبب في ظاهرة انتهاك الاخلاق الوظيفية، ومن بين هذه الإصلاحات نجد:

- **اصلاح الوظيف العمومي**: إذا كانت الإدارة العصرية تتطلب ضرورة الاستثمار في العنصر البشري الذي يعد أغلي الثروات جميعا، فإن هذا يتطلب ضرورة الاهتمام به من أجل استغلاله في تطويرها. وبذلك فإن تطوير الإدارة المحلية الجزائرية يتطلب اصلاح الوظيفة العمومية من خلال تطبيق مبدأ وضع الرجل المناسب في المكان المناسب في الوقت المناسب، وذلك وفق المؤهلات التي يتمتع بها من كفاءة، جدارة وامانة، بعيدا عن المؤثرات الشخصية والعلاقات والانساب والارتباطات السياسية، مع تفعيل أنظمة التدريب والتأهيل والاستفادة من المعلومات الجديدة في مجال العمل، ولذا وجب تعديل قانون الإدارة المحلية بترشيح من تتوفر فيهم المؤهلات العلمية والأخلاقية.
- **اصلاح نظام الأجور**: يعد اصلاح نظام الأجور أحد الاليات الرئيسية لأداء الموظفين لمسؤولياتهم بكل فعالية، ولذلك يجب أن يتماشى هذا النظام مع مستويات الأسعار وتكاليف المعيشة، وذلك من اجل أن يحقق الموظف الامن والأمان والعيش الكريم، وهذا ما يولد عنصر الانتماء والولاء للإدارة، مما يجعله يعمل على رفع أدائه وعدم قبول الرشوة أو قيامه باستغلال وظيفته، اما إذا فقد الامن وغاب العيش الكريم فإن ذلك يدفعه الى البحث عن سبل أخرى غير مشروعة من اجل تأمين تكاليف المعيشة.
- **ترشيد الإدارة وتكييفها مع التطورات التكنولوجية**: ان من أهم أسباب التخلف الإداري الذي تعرفه الإدارة الجزائرية هو عدم مواكبتها للتغيرات العالمية وفي مقدمتها استخدام التكنولوجية الحديثة التي تعد الية كفيلة بتحسين الأداء الإداري ورفع مستوى الفعالية، ولعل أهم معوقات استخدام هذه التكنولوجيا في الإدارة الجزائرية هو الامية الالكترونية التي يعاني منها العديد من الموظفين، وفي هذا السياق يؤكد Straussman.P أن خرافة هذا العصر هي اعتبار التكنولوجيا حلا لكل المشاكل لأنه من السهل اقتناء الأجهزة لكن تحويل المعطيات الى شيء مفيد يتطلب قدرا كبيرا من ذكاء وتركيز المورد البشري[33]، ولذلك فلابد من تحسين السياسات التعليمية والتكوينية بما يتلاءم ومتطلبات العصر التي باتت تؤكد أن الجهاز الإداري الجزائري في حاجة ماسة الى الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا الحاسبات الالكترونية، والاستفادة منها في مجال الإصلاح الإداري من اجل تحسين خدمات المواطنين، وبذلك فالإدارة المحلية الجزائرية بحاجة الى الانتقال من البيروقراطية وما يميزها من جوانب سلبية كالتقيد الإداري، المركزية، وعدم المرونة، والبطء في اتخاذ القرارات، وتحقيق المصالح الشخصية، فهي تصور لنا عالما مملوءً بالأوراق وبعدم المسؤولية إلى الإلكتروقراطية التي تسعى الى تقديم الخدمة في اسرع وقت بأحسن جودة واقل تكلفة وبأبسط الطرق.
- **تفعيل دور الرقابة الإدارية في اصلاح الإدارة المحلية الجزائرية**: حيث تعتبر أحد الاليات الرئيسية في نجاح السياسات الإصلاحية، فبدونها لا يمكن الحد من مظاهر الفساد في الإدارة الجزائرية

والتي تتطلب ضرورة عصرنتها وزيادة فعالية أدائها، فالرقابة لابد أن تستهدف أداء الافراد لرسالتهم، فتكشف أخطائهم وتصحح مسارهم ، وتوجههم الى الطريق السوي، وهي بذلك تحتاج الى قدر من الحكمة والفصاحة والالمام بالنواحي النفسية والإنسانية للعاملين، وتتوخى العدالة في تقويم أدائهم، فلا يكون فيها افراط يؤدي الى قتل الحافز في نفوسهم، كما لا يكون فيها افراط يؤدي الى قتل الحافز في نفوسهم، كما لا يكون تفريط يؤدي الى التسيب الإداري، وهذا ما يحول بين المنظمة الإدارية وبين تحقيق أهدافها وخططها[34].

3.5. تحسين الجهاز الهيكل الاداري وتبسيط الإجراءات الإدارية:

اضفاء الشفافية في التعامل مع الجمهور وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية والرد على الشكاوى التي يتقدم بها المواطنون، وكذا مشاركة المجتمع المدني من خلال اعتماد الشفافية في اتخاذ القرار وتعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، واعداد برامج تعليمية وتربوية وتحسيسية بمخاطر الفساد على الإدارة العمومية والمجتمع، وتمكين الجمهور من الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد عن كريق وسائل الاعلم مع مراعاة حرمة الحياة الخاصة وشرف وكرامة الأشخاص، وكذا مقتضيات الامن الوطني والنظام العام وحياد القضاء.[35]

ان إعادة النظر في هيكلية الجهاز الإداري من حيث التقسيم والتفريغ من شأنه تبسيط الإجراءات والكيفيات التي تتطلبها نوعية الخدمات، ذلك أن هذا الاجراء من شأنه التأسيس لمقاربة التحول اللامركزي، ومن تم استفادة القطاع العام من النجاحات والميزات التي حققها القطاع الخاص خدمة للمواطن، ولا يكون ذلك إلا من خلال تبسيط اداري من حيث الوحدات المشكلة له، حيث تعمل هذه الأخيرة على تقديم الأفضل والأبسط [36].

3.6. التوجه نحو التسيير العمومي الجديد:

ان اصلاح الإدارة المحلية في الجزائر ضرورة تمليها العديد من العوامل، ويهدف هذا التغيير الى عصرنة القطاع العام وتقديم خدمات ذات جودة للمواطن من خلال العمل على تفعيل نشاط الحكومات وجعله أكثر كفاءة، وتخطي مظاهر البيروقراطية، وترسيخ مبادئ الشفافية والمشاركة في تسيير منظمات القطاع العام، ولبلوغ ذلك لابد من تبني ما يعرف بالتسيير العمومي الجديد.

وعليه فإن التسيير العمومي الجديد سوف يغير من وضعية الإدارة العمومية بإعطائها صبغة جديدة تتضمن:

- التكيف المستمر مع المتغيرات البيئية: من خلال رصد مختلف هاته التغيرات ومحاولة التأقلم معها، بدلا من التمسك بالقواعد الثابتة والجمود، سوآءا كانت تكنولوجية، بيئية، اجتماعية.
- تحسين جودة الخدمة العمومية: من خلال توجيه مهام الإدارة العمومية في اتجاه جديد وسعيه نحو الفعالية، وتحقيق رغبات وطموحات المواطن بتقديم خدمات ذات نوعية جيدة، وهذا بالاعتماد على الكفاءة الإدارية، والاهتمام بالمورد البشري باعتباره حجر الزاوية من خلال اتباع استراتيجية

واضحة فيما يتعلق بتنمية وتطوير هذا المورد، مع إعطاء أهمية وأولوية للرقابة الأداء المالي والبشري وتعميم ظاهرة التشخيص وتقييم الأداء وذلك بتحديد أنماط ومعايير ومقاييس لذلك.

- التقرب من المواطن: وهذا من اجل استجابة أفضل لمتطلباته واحتياجاته، كما يجب اشراكه في عملية إدارة المنظمات العمومية.

وتجلى ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات التي تم اتخاذها من طرف الإدارة الجزائرية نذكر البعض منها تمثلت فيما يلي:

- طلب بطاقة التعريف الوطنية البيو مترية للأشخاص المتحصلين على جواز السفر البيو متري، حيث بإمكانهم طلبها مباشرة عبر موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية، دون التنقل الى مصلحة الوثائق البيو مترية، وهذا يدخل في إطار مشروع البلدية الرقمية التي تم احداثها في الجزائر مع مطلع2018، حيث تم اعتماد نظام رقمي يسمح للمواطن بتقديم طلبه المتعلق باستخراج بطاقة التعريف البيو مترية أو جواز السفر دون التنقل الى مصالح البلدية.
- كما شمل تحسين الخدمات العمومية وتقريب المرفق العمومي من المواطن جهاز العدالة أيضا حيث أصبح استخراج صحيفة السوابق العدلية رقم 3 وشهادة الجنسية عبر الانترنيت واستفاد من هذه الخدمات أيضا الجالية الجزائرية المقيمون بالخارج من خلال تمكينهم من سحب صحيفة السوابق العدلية وشهادة الجنسية الجزائرية من الممثليات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية بالخارج، تنفيذا لاتفاقية موقعة بين وزارتي العدل والشؤون الخارجية....

ومن خلال ما سبق يتضح أن نجاح أي استراتيجية لتفعيل الإدارة المحلية الجزائرية والقضاء على التعقيدات الإدارية يتوقف على توفر العناصر الأساسية التالية:

- عنصر بشري أمين ومؤهل.
- إرادة سياسية حازمة ومصممة على انجاز الإصلاح الإداري.
- راي عام مساند.
- أجهزة إدارية متطورة.

4. الخاتمة:

وخلاصة القول، ان تفعيل الإدارة المحلية الجزائرية والقضاء على معضلات الفساد الإداري صار احدى أولويات النظام السياسي الجزائري، ولكن نجاح العملية الإصلاحية لا تتم عن طريق تغيير النصوص القانونية بقدر ما تتم عن طريق مساهمة السلطة السياسية والجهود الشعبية المحلية وكل الفواعل الرئيسية، وذلك من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، وهذا يتطلب ضرورة اتباع اليات وأساليب المساءلة والشفافية ، والقضاء على المحسوبية والرشاوى والإجراءات البيروقراطية، وتوسيع المشاركة الشعبية، وإرساء دعائم منظومة قانونية وقيمية نابعة من البيئة الداخلية.

وهذا ما سعت اليه الجزائر في اطار عصرنة الإدارة المحلية من خلال تقديم خدمات للمواطنين على مستوى البلدية، حيث تتطلع لاهتمام المواطن المحلي وتخفف عليه عبء الإجراءات الإدارية وتحقق له جودة في الخدمات المقدمة، وهذا من شأنه تعزيز قيم المواطنة وتفعيل التنمية الإدارية التي تعد معيار الخدمة العمومية ومؤشرا هاما في تحديد مدى تحقيق هذه الأخيرة من عدمه ، وقد بلغت الجزائر خطوات مهمة في هذا المجال الا هناك مجموعة من العراقيل والعقبات التي تقف امام تحقيق تفعيل الإدارة المحلية الجزائرية وتحسين الخدمة العمومية.

التوصيات:

وحتى نصل الى أداء متميز لابد من ادخال إصلاحات عميقة وشاملة لمناحي تسيير الشأن العام، ولا يكون ذلك ناجحا الا باستهداف تطوير الإدارة المحلية الجزائرية، وعليه من خلال هذه الورقة العلمية سيتم اقتراح مجموعة من التوصيات التي نراها جديرة بتطوير الإدارة المحلية ولو بشكل يسير وتتمثل في:

- ضرورة التكوين المتواصل للإطارات العاملين بالإدارات المحلية(البلدية) لمواكبة لتكنولوجيا المعلومات، وذلك من خلال تعزيز الدورات التدريبية.
- وجوب التزام المرافق العمومية المحلية بتقديم الخدمة العمومية وفق النصوص القانونية ذات الصلة مثل: الوساطة، الاستقبال، التوجيه والاعلام والاتصال بالمواطنين.
- مراعاة البيئة العربية عند تطبيق الإدارة الالكترونية لضمان نجاحها.
- ضرورة قيام حملات توعية، وتقديم شرح للمواطن حول أي خدمة الكترونية جديدة تتم على مستوى البلدية، وذلك من قبل وسائل الاعلام والجمعيات الثقافية، أي الوعي الالكتروني.
- ضرورة مشاركة القطاع الخاص في تمويل والاستثمار من أجل تحسين البنية التحتية للشبكات والاتصالات والقيام بعمليات صيانة الأجهزة.
- وضع ترسانة جيدة تتماشى مع التغيرات الحاصلة في مجال تطبيق الإدارة الالكترونية.
- تفعيل نظام الرقابة والمحاسبة.
- تحيين المنظومة القانونية الناظمة والضابطة لتسيير الشأن العام المحلي.

5. الهوامش:

*د مجاد حنان.

2عبد المحسن محمد الرشود، الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية، الرياض: دار الشبل للنشر والتوزيع، 1419 هـ، ص. 36.

3المؤتمر العربي الثالث حول الإدارة المحلية، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 10-14 ابريل 2005، ص 198.

4عبد المهدي مساعدة، مبادئ الإدارة المحلية في المملكة الأردنية الهاشمية، الأردن: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1977، ص 29-32.

5طلال بن مسلط الشريف، "ظاهرة الفساد الإداري وأثرها على الأجهزة الإدارية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، جامعة الملك عبد العزيز بالمملكة العربية السعودية، كلية الاقتصاد والإدارة العامة، المجلد (18)، العدد الثاني، 2004، ص 41.

6 المرجع نفسه، ص 41.

7البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا: إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا (تعزيز التضمينية والمساءلة)، بيروت: دار الساقي، 2004، ص 35-42.

8عامر الكبيسي، الفساد الإداري رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة، المجلة العربية للإدارة، يونيو 2000، ص 98.

9اللا ولد محمد عمر، "الفساد: ماهيته، صوره، دوافعه، اثاره العامة، سبل الوقاية منه"، الموقع الالكتروني: www.elbidaya.net ،تاريخ الاطلاع 12/10/2020 ، ص 02.

10صلاح الدين فهمي محمود، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1994، ص 113.

11سعيد بن محمد بن فهد الزهيري القحطاني، إجراءات الوقاية من الرشوة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف، الرياض، 2005، ص 81.

12صلاح مناور الحجيلي، بعض العوامل المؤثرة في الفساد الإداري بالجمارك، مذكرة ماجستير، معهد الدراسات العليا، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2001، ص 39.

13عبد القادر عبد الحافظ الشيخلي، "الواسطة في الإدارة: الوقاية والمكافحة"، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السنة 1999، ص 80.

14السيد علي شتا، الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، القاهرة: المطبعة المصرية،2003، ص 30.

15سعيد بن محمد بن فهد الزهيري القحطاني، إجراءات الوقاية من الرشوة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الرياض: جامعة نايف، 2005، ص 84.

16فتيحة تالحيت، "الفساد: ثمن الإصلاح المضاد"، الجزائر الحرة، نوفمبر 1998، ص 26.

17خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، موجه للأمة بتاريخ 29 ماي 1999، جريدة المساء، العدد 661، الصادرة بتاريخ 31 ماي 1999.

18 عبد الله ساقور، الحكم الموسع بين المفهوم والاليات في المجتمع الجزائري، في بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول: الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، المنعقد يومي 08-09 أفريل 2007 بجامعة فرخات عباس، سطيف، ج2، قسنطينة: مكتبة أقرأ، 2007.

19خطاب رئيس الجمهورية أمام الولاة بقصر الأمم، بنادي الصنوبر، موجه للأمة بتاريخ 2006/06/25، يومية الخبر، عدد 4739، الصادرة بتاريخ 26 جوان 2006، ص 03.

20عبد القادر الشيخلي، "دور القانون في مكافحة الفساد الإداري والمالي"، النزاهة والشفافية والإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص 354.

21عبد الرحمان إبراهيم الجويير، "الإصلاح الإداري من منظور إسلامي"، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2003، ص 10.

22عبد الحليم مشري، عمر فرحاتي، "الفساد الإداري: مدخل مفاهيمي"، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2009، ص 80.

23زكي راتب غوشة، " الانحراف بالوظيفة العامة في الإدارة العربية– أسبابه وسبل مكافحنه"، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد 10، العدد 01، 1983، ص 161.

24محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006، ص 38.

25طارق المجذوب، الإدارة العامة والوظيفة العامة والإصلاح الإداري، ط 1، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2005، ص 923.

26الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، البرلمان ، قانون 04/15، الصادر في 2015/02/01 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكتروني، الجريدة الرسمية، العدد 05، الصادر يوم 2015/02/10، ص 06.

27الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 14/03، المؤرخ في 2014/02/24 يتعلق بسندات ووثائق السفر، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادرة في 2014/03/23، ص 04.

28حماد مختار، "تأثير الإدارة الالكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر يوسف بن خدة، (2006–2007)، ص 18.

29الأخضر أبو علاء عزي، "الملتقى الدولي حول التنمية المحلية والحكم الراشد"، في دراسات استراتيجية، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، عدد 02، جوان 2006.

30محمد أحمد الخضيري، ديمقراطة الإدارة، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007.

31عمار بوحوش، الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص 299.

32عماد الشيخ داود، الفساد والإصلاح، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2003.

33سليمان رحال،" موقع الحكومة الالكترونية من الحكم الراشد"، في بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، المنعقد في 08-09 افريل 2007، بجامعة فرحات عباس بسطيف، ج 1، قسنطينة: مكتبة أقرأ، 2007.

34فوزي كمال أدهم، الإدارة الإسلامية دراسة مقارنة بين النظم الإسلامية والوضعية الحديثة، بيروت: دار النفائس، 2001.

35عنترة بن مرزوق، مصطفى عبدو معضلة الفساد في الجزائر: دراسة في الأسباب–الجذور–الحلول، الجزائر: دار جيطلي للنشر والتوزيع، 2009.

36 دنيا محمد حسن وفاء، المواطنة الفعالة كمدخل لتحسين الأداء في الجهاز الحكومي، القاهرة، 2015، ص 65.

6. قائمة المراجع:

1. أدهم فوزي كمال، الإدارة الإسلامية دراسة مقارنة بين النظم الإسلامية والوضعية الحديثة، بيروت: دار النفائس، 2001.
2. بن مرزوق عنترة، عبدو مصطفى معضلة الفساد في الجزائر: دراسة في الأسباب–الجذور–الحلول، الجزائر: دار جيطلي للنشر والتوزيع، 2009.

3. بن مسلط الشريف طلال، "ظاهرة الفساد الإداري وأثرها على الأجهزة الإدارية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، جامعة الملك عبد العزيز بالمملكة العربية السعودية، كلية الاقتصاد والإدارة العامة، المجلد (18)، العدد الثاني، 2004.
4. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا: إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا (تعزيز التضمينية والمساءلة)، بيروت: دار الساقي، 2004.
5. بوحوش عمار، الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.
6. تالحيت فتيحة، "الفساد: ثمن الإصلاح المضاد"، الجزائر الحرة، نوفمبر 1998.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، البرلمان، قانون 04/15، الصادر في 2015/02/01 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكتروني، الجريدة الرسمية، العدد 05، الصادر يوم 2015/02/10.
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 14/03، المؤرخ في 2014/02/24 يتعلق بسندات ووثائق السفر، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادرة في 2014/03/23.
9. الجويير عبد الرحمان إبراهيم، "الإصلاح الإداري من منظور إسلامي"، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2003.
10. الحجيلي صلاح مناور، بعض العوامل المؤثرة في الفساد الإداري بالجمارك، مذكرة ماجستير، معهد الدراسات العليا، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2001.
11. حماد مختار، "تأثير الإدارة الالكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر يوسف بن خدة، (2006-2007).
12. الخضيري محمد أحمد، ديموقراطة الإدارة، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007.
13. خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، موجه للأمة بتاريخ 29 ماي 1999، جريدة المساء، العدد 661، الصادرة بتاريخ 31 ماي 1999.
14. خطاب رئيس الجمهورية أمام الولاة بقصر الأمم، بنادي الصنوبر، موجه للأمة بتاريخ 2006/06/25، يومية الخبر، عدد 4739، الصادرة بتاريخ 26 جوان 2006.
15. دنيا محمد حسن وفاء، المواطنة الفعالة كمدخل لتحسين الأداء في الجهاز الحكومي، القاهرة، 2015.
16. رحال سليمان،" موقع الحكومة الالكترونية من الحكم الراشد"، في بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، المنعقد في 08-09 افريل 2007، بجامعة فرحات عباس بسطيف، ج 1، قسنطينة: مكتبة أقرأ، 2007.
17. الزهيري القحطاني سعيد بن محمد بن فهد، إجراءات الوقاية من الرشوة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف، الرياض، 2005.
18. ساقور عبد الله، الحكم الموسع بين المفهوم والاليات في المجتمع الجزائري، في بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول: الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، المنعقد يومي 08-09 أفريل 2007 بجامعة فرخات عباس، سطيف، ج2، قسنطينة: مكتبة أقرأ، 2007.
19. سليمان محمد مصطفى، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006.
20. شتا السيد علي، الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، القاهرة: المطبعة المصرية،2003.
21. الشيخ داود عماد، الفساد والإصلاح، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2003.

22. الشيخلي عبد القادر عبد الحافظ، "الواسطة في الإدارة: الوقاية والمكافحة"، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السنة 1999.
23. الشيخلي عبد القادر، "دور القانون في مكافحة الفساد الإداري والمالي"، النزاهة والشفافية والإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006.
24. عزي الأخضر أبو علاء، "الملتقى الدولي حول التنمية المحلية والحكم الراشد"، في دراسات استراتيجية، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، عدد 02، جوان 2006.
25. غوشة زكي راتب، " الانحراف بالوظيفة العامة في الإدارة العربية– أسبابه وسبل مكافحنه"، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد 10، العدد 01، 1983.
26. فهمي محمود صلاح الدين، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1994.
27. الكبيسي عامر، الفساد الإداري رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة، المجلة العربية للإدارة، يونيو 2000.
28. ولد محمد عمر، "الفساد: ماهيته، صوره، دوافعه، اثاره العامة، سبل الوقاية منه"، الموقع الالكتروني: www.elbidaya.net ،تاريخ الاطلاع 12/10/2020.
29. المجذوب طارق، الإدارة العامة والوظيفة العامة والإصلاح الإداري، ط1، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2005.
30. مساعدة عبد المهدي، مبادئ الإدارة المحلية في المملكة الأردنية الهاشمية، الأردن: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1977.
31. مشري عبد الحليم، فرحاتي عمر، "الفساد الإداري: مدخل مفاهيمي"، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2009.
32. المؤتمر العربي الثالث حول الإدارة المحلية، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 10–14 ابريل 2005.

مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (05) / العـدد: (01)،(2021)، ص 231 - 249

الكايزن...ضرورة حتمية للحد من سلوكيات العمل السلبية
Kaizen: an imperative to limit negative work behaviors

وداد سعدي
جامعة الجزائر 03، (الجزائر)، widadsaadi@hotmail.fr

تاريخ الإستلام: 2021/05/22 تاريخ قبول النشر: 04/ 06/ 2021 تاريخ النشر: 07/ 06/ 2021

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المدخل الياباني الشهير وهو مدخل التحسين المستمر أو ما يعرف بالكايزن، والذي يهدف إلى القيام بتغييرات بسيطة مستمرة من شأنها إحداث تغيرات أساسية كبيرة نحو الأفضل على المدى البعيد، وقد تمّ التطرق إلى توضيح أثر الكايزن على السلوك التنظيمي لا سيما من خلال دوره في القضاء على السلوكيات السلبية في العمل كالتسيب والفساد الإداري، وذلك نتيجة سلسلة التحسينات المتواصلة باستمرار، والتي تساهم في تحسن زمن أداء الوظائف أو العمليات وتكلفتها وجودتها من جهة، وفي تغيير ثقافة المنظمة نحو الأفضل من جهة أخرى، ومن أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة هو أن تعديل السلوك بتبني الكايزن وإن كان يعتبر حلا مستمدا من البيئة اليابانية، إلا أنه في الحقيقة ليس بشيء مبتكر من اليابان أو وليد تجربة لها،بل إن مضمونه في الأساس هو القيم الإسلامية، ذلك أن قيمنا الدينية التي تعتبر منهاج حياة يمكن توظيفها في شتى المجالات بما فيها سلوكياتنا التنظيمية.

الكلمات مفتاحية: الكايزن؛ التحسين المستمر؛ سلوكيات العمل السلبية؛ البيئة اليابانية؛ القيم الاسلامية.

Abstract:

This study highlights the well-known Japanese approach of Continuous Improvement, also known as the Kaizen, which aims to achieve incremental achievements or small positive changes that can result in major and more significant changes in the long run. Further, this paper will examine the impact of the Kaizen on the organizational behavior, particularly its role in eradicating negative work behaviors like administrative corruption through a chain of continuous improvements that helps to improve the performance of tasks and operations efficiently and positively alter the prevalent organizational culture as well. In conclusion, this paper proves that the essence of this Japanese approach is genuinely present in the Islamic values that are feasible and applicable to all fields of life, including organizational behaviors.

Keywords: Kaizen; Continuous Improvement; Negative Work Behaviors; Japanese Environment ;Islamic Values.

1. مقدمة:

يعتبر المورد البشري أهم مورد في المنظمات، ذلك أنه يشكل الدعامة الأساسية التي تستند اليها أي مؤسسة في تحقيق أهدافها وتحديد فرص بقاءها ونجاحها، كيف لا وهو العقل المدبر الذي يمكن من خلاله استغلال جميع الإمكانيات المادية الموجودة وتحقيق الأهداف المنشودة، فهو القادر على تحويل الثروات إلى قيمة منتجة ومفيدة للمجتمع، مما يؤكد أن رأس المال البشري يفوق في أهميته وقيمته رأس المال المادي، هذا الأخير الذي وإن كانت تتناقص قيمته الموجودة بمرور الوقت، نجد أنه على العكس من ذلك تتزايد قيمة الموارد البشرية، حيث أنها تمثل أصلا تتزايد قيمته يوما بعد آخر، وبالتالي ضرورة العمل على حسن الاستفادة منه.

ولذلك، فمنذ القديم كان سلوك الإنسان في مؤسسته محورا رئيسيا في عملية التنظيم الإداري، وهو ما جعله يحظى باهتمام المفكرين من خلال مختلف مدارس الفكر الإداري التي انشغلت بالبحث في كيفية توجيه سلوك العاملين بشكل يسمح ببذل أقصى طاقاتهم خدمة لمؤسساتهم، ولذلك كان من أولويات تلك المدارس دراسة سلوك القادة والعمال وكيفية التعامل بينهم وفق مختلف الأساليب التي من شأنها تحقيق الرضا ومن ثمّ تجنب التسيّب وبلوغ الكفاءة التي تؤدي بدورها لزيادة الإنتاج.

إشكالية الدراسة:

لعل ما جعل اليابان تتبوأ مكانة متقدمة بين دول العالم هو ارتكازها على ما لديها من موارد بشرية حرصت على استثمارها وتنمية قدراتها، وذلك بفضل اعتمادها عل أساليب إدارية مميزة كالكايزن مثلا، ما جعلها في مصاف الدول المتقدمة، وعليه فإن كل منظمة اليوم في أي دولة كانت، إن كانت تطمح للرقي فهي بحاجة إلى إعادة النظر في أساليبها الإدارية بشكل يجعلها قادرة على القيام بجهود إصلاحية تكيفية، وذلك لتصحيح مظاهر القصور والضعف من جهة،ومجابهة التحديات المستقبلية من جهة أخرى.فالعصر الحالي مليء بالتغيرات المستمرة ما يستدعي ضرورة التحسينات المستمرة أيضا،لكن في ظل ما باتت تعرفه العديد من المنظمات العربية من انتشار مظاهر الانحراف عن أهداف المنظمة بتبني طاقمها لسلوكيات فيها هدر للجهد والوقت وانعدام الابداع،فإن التساؤل الذي تطرحه هذه الدراسة يتمثل في ما يلي:

كيف يمكن للكايزن أن يكون آلية لمعالجة السلوكيات التنظيمية السلبية؟ ومن هذه الإشكالية تتفرع التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالكايزن؟
- هل يمكن استنساخ تجارب الآخرين الناجحة وتوقع نجاحها في حال تطبيقها ببيئة مغايرة؟

الفرضيات:

كإجابة مؤقتة نقترح الفرضيات التالية، والتي ممكن أن تثبتها الدراسة في الأخير أو تنفيها:

- كلما كانت التحسينات مستمرة في مجال العمل،كلما قلّت السلوكيات التنظيمية السلبية.

– كلما كانت الحلول لتقويم السلوك التنظيمي مستمدة من بيئة تنظيمية غربية كلما كانت غير مجدية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بالدرجة الأولى لتوضيح أثر استخدام الكايزن في مجال العمل ومدى انعكاسه على السلوك التنظيمي، وذلك لن يتم إلا من خلال التعرف على المقصود بالكايزن وعلى سلوكيات العمل السلبية.

أهمية الدراسة:

إنّ أهمية هذه الدراسة مستمدة من أهمية موضوع الكايزن نفسه، ذلك أنه من المواضيع التي زاد الاهتمام بها في الآونة الأخيرة، لاسيما ما باتت تواجهه مختلف المنظمات من منافسة حادة في ظل العولمة وتداعياتها حيث يكون البقاء للأقوى وأيضا يلزم كسب رضا المواطن وتعزيز السمعة والمكانة...وعليه لا مجال للقبول بسلوكيات العمل السلبية التي تعرقل الأداء.

مناهج واقترابات الدراسة:

بغرض اختبار فرضيات الدراسة، تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي، إضافة إلى الاستعانة بالاقتراب النسقي، ذلك أن السلوكيات التنظيمية كمخرجات تكون مبنية على المدخلات والتي يعتبر الكايزن أحد أهم آلياتها.

هندسة الدراسة: سنعالج الموضوع من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: عملية التحسين المستمر وفق منهج الكايزن.

المحور الثاني: سلوكيات العمل السلبية.

المحور الثالث: تعديل السلوك بتبني الكايزن كحل مستمد من بيئة يابانية وقيم إسلامية.

2. المحور الأول:عملية التحسين المستمر وفق منهج الكايزن

1.2 ماهية الكايزن:

1.1.2 تعريف الكايزن: تتكون كلمة كايزن في اللغة اليابانية من جزئين الجزء الأول Kai ويعني التغيير أو التحسين، والجزء الثاني zen ويعني الأفضل أو الجيد وبالتالي معنى كلمة Kaizen التغيير للأفضل أو التحسين الجيد[1].ووفق منهج الكايزن، فعملية التحسين هذه تكون مستمرة على المدى القصير، وذلك من خلال إحداث تحسينات في مفردات صغيرة متكررة الحدوث[2]،أو بعبارة أخرى عملية التحسين المستمر لا تأتي دفعة واحدة، بل هي عملية تدريجية في شكل خطوات صغيرة مدروسة بشكل جيد، وترتكز على العنصر البشري أكثر من العنصر المادي أو التكنولوجي، ذلك أنّ العنصر البشري الذي يتمتع بالمهارة هو المحور الأساسي لأي عملية تغيير تتم على مستوى المنظمة، فهو مصدر الإبداع المتحقق من خلال المعرفة المتراكمة لديه والمكتسبة من نتائج التعلم عن طريق التجربة والخطأ[3].

وفي سياق متصل،عرف التحسين المستمر بأنه "تلك التقنية التي توجه أنظار الإدارة العليا للتفكير في الكيفية التي يمكن من خلالها تحفيز المدراء والعاملين لديها في جميع مستوياتها باتجاه إيجاد طرق لتخفيض التكاليف للمنتج أو الخدمة"[4]، ذلك أنّ الكايزن هو استراتيجية العمل بهدف القضاء على الهدر في العمليات[5]،وهو توجه فكري ونمط سلوكي ينبغي أن يسود بين جميع أفراد المنظمة،فهو ليس مجرد تقنية متخصصة يمارسها خبراء الجودة فقط[6]، وهو ما يجعلنا نعتبر أنّ الكايزن يحمل عمق المسؤولية لكل شخص يشتغل بالمنظمة، مما يجعله يحس بتقصيره ويسارع لمعالجته، فمفهوم الكايزن يقوم على مبدأ أن كل عمل ينفذ يمكن تحسينه،وكل عملية لابد وأنها تحتوي على هدر ما،سواء كان ماديا أو معنويا أو فكريا، والتقليل من هذا الهدر ولو بنسب قليلة ينتج قيمة مضافة للعملية والعميل المستفيد من نتائجها[7].

وعليه، يمكن اعتبار تطبيق كايزن يتضمن عناصر تقنية واجتماعية، حيث يتضح الجانب التقني في العملية من خلال هدف التغيير باستخدام كايزن، وهو التخلص من الهدر أو الفاقد في العمليات قدر الإمكان، مما يؤدي بالتالي لتحسن زمن العملية وتكلفتها وجودتها.أما الجانب الاجتماعي في كايزن يتضمن التغيير في ثقافة العاملين والمؤسسة من خلال التعلم، واعتبار أنشطة التعلم جزءا أساسيا في فلسفة كايزن حيث يتعلم الفرد كيف يحدد أهدافه ويصل إليها بنفسه[8].

وإذا كان مفهوم الكايزن مرافقا دوما للتغيير، فإنه يختلف عن هذا الأخير في كونه لا يحمل معه تلك المخاوف التي طالما حملها التغيير، خاصة تلك التغييرات المفاجئة، كما أنّ التغيير يتطلب إصلاحات قد تكون جذرية وهيكلية، بينما تتبع تقنية الكايزن خطوات صغيرة بل ومريحة باتجاه التحسين[9]، فالتحسينات المستمرة تستند على العديد من التغييرات الصغيرة بدلا من التغييرات الجذرية التي يمكن أن تؤدي إلى إعادة الهندسة[10].

2.1.2 نشأة الكايزن: تم تطبيق فكرة الخطوات الصغيرة من أجل التحسين المستمر على نحو منهجي أول مرة في فترة الكساد في أمريكا عام1940،حيث كان لزاما عليها الاستعداد للحرب والتغلب على الوقت والقصور الشخصي،فابتكرت بذلك دورات إدارية أطلقت عليها "التدريب في إطار التصنيع"،ومن بين أول من دعم هذه الفكرة إدوارد ديمينغ الذي علّم المدراء أن يشركوا كل موظف مهما كانت درجته في عمليات التحسين.

وقد تم نقل فلسفة الخطوات الصغيرة من أجل التحسين إلى اليابان بعد الحرب العالمية الثانية،وتقبلها اليابانيون بكل سهولة على عكس الأمريكيين،مما جعل الاقتصاد الياباني يعيد بناء ذاته على دعامة الخطوات الصغيرة ويكون في الريادة،وهو ما جعل اليابانيين يطلقون على هذه التقنية اسما خاصا بهم وهو الكايزن[11].

والحقيقة أن المنهجية اليابانية للتحسين المستمر «كايزن» هي عبارة عن فلسفة إدارية يابانية ابتكرها المهندس تاييشي أوهونو Taiichi O hno لقيادة المؤسسات الصناعية والمالية، وتطبيقها في كل مناحي

الحياة.تم تطبيقها في عدة ميادين خلال إصلاح اليابان بعد الحرب العالمية الثانية ثم انتشرت بعد ذلك لتطبق في جميع ميادين الأعمال في العالم.

ويرجع الفضل في ظهور وانتشار فلسفة ومنهجية الكايزن اليابانية والتي تتبنى مفهوم التحسين المستمر والتدريجي إلى العالم الياباني ماساكي إماي Massaki Imai والتي قدّمها عام 1986 من خلال إصداره لكتاب "كايزن: مفاتيح نجاح المنافسة اليابانية"،حيث تصدر كتابه الذي تم إصداره بالإنجليزية أكثر الكتب مبيعا لفترة ثلاث سنوات حيث عرف «إماي» بلقب مطور الكايزن، ثم عاد ماساكي إماي في العام 1997 ليصدر كتاب بعنوان «جمبا كايزن منهجية التفكير المنطقي لإستراتيجية التحسين المستمر»،حيث ربط خلال هذا الكتاب الكايزن بالجمبا، أي أنه لا يمكن إدخال تحسينات تدريجية مستمرة تخفض التكاليف وتقلل الهدر إلا من خلال التواجد في الجمبا والذهاب إليها، والجمبا هي الموقع الفعلي لحدوث المشكلة أو موقع تقديم المنتج أو الخدمة، فالجمبا هي مكان إصدار القرارات وموقع تنفيذ كل التحسينات[12].

وتجدر الإشارة أنّ ارتباط نشأة الكايزن وتطوره باليابان، يرجع نتيجة للحاجة التي يشعرون بها من أجل التفوق في الأسواق العالمية،وذلك كون اليابان بلدا لا يحتوي على موارد اقتصادية وطبيعية كالبترول أو الفحم أو غيره.إذ أن المورد الأساسي فيها هو الإنسان[13].لكن مع هذا يجب أن لا نغفل عن حقيقة جوهرية، وهي أن نشأة الكايزن ضمنيا مرتبطة بالإسلام، كيف لا ورسولنا «ص» يقول: «أحب الأعمال إلى الله أدومها وإن قل»،إلا أنه وللأسف نجد المجتمعات المسلمة تغفل عن ما نص عليه ديننا الحنيف وتلجأ لاستيراد نظريات غربية كان الأجدر أن نكون نحن أصحابها لو التزمنا بتعاليم ديننا الحنيف.

2.2 خصائص أسلوب كايزن:

يتسم التحسين المستمر بالعديد من الخصائص يتمثل أهمها فيما يلي:

- يتم التقدم بخطوات صغيرة ومنخفضة.
- الاطار الزمني مستمر وتزايدي.
- التغيير متواصل وتدريجي.
- المدخل أساسه جهود الفرد والجماعة.
- يهتم أسلوب العمل بالمحافظة على ما أنجز وتحسين ما يمكن تحسينه.
- متطلبات العمل هي استثمار قليل وجهود كبيرة للمحافظة عليه.
- من حيث الأثر الذي يحدثه التغيير طويل الأمد غير مفاجئ.

فمن خلال ما سبق،نجد أن العنصر الأساسي في عملية كايزن هو الالتزام بإجراء التغيير نحو الأحسن بشكل متصل،ويتم التركيز على العنصر البشري فيه أكثر من العنصر المادي[14].

3.2 المبادئ التي يقوم عليها كايزن:

– يجب أن لا يمر يوما واحدا دون إحداث أي تحسينات مهما كانت صغيرة وفي أي مكان من المنظمة.
– بدلا من الانتقاد الموجه للفرد يجب اقتراح أي تحسينات.
– أي نشاط للإدارة ينبغي في النهاية أن يؤدي إلى زيادة رضاء الزبائن.
– توقع رغبات وتفضيلات الزبائن ومحاولة توفيرها في الحال.
– الجودة أولا وليس الربح أولا، فأي منظمة يمكن أن تزدهر فقط إذا كان الزبائن راضين عن منتجاتها وخدماتها.
– بناء ثقافة تنظيمية تشجع الفرد العامل على الاعتراف بوجود مشكلات، وأن يقترح حلول مناسبة لها.
– مبدأ منع حدوث مشكلات من خلال أنظمة لا تسمح بحدوث الاخطاء أو أنظمة تستطيع مراقبة الأخطاء.
– مبدأ معاينة الاشياء بشكل مباشر،وعدم الاكتفاء بقراءة التقارير او سماع وجهات نظر الاخرين.
– مبدأ عمق المسؤولية ويتضمن إحساس الفرد العامل بالتقصير والسعي من أجل معالجته.
– التوقف لحل المشكلات.
– استخدام العقل والحكمة أكثر من المال[15].
– تحتاج عملية التحسين إلى جهود جميع من يعمل في المنظمة.
– لا يعني عدم وجود أخطاء توقف التحسين، إذ لا يوجد أي شيء لا يمكن تحسينه فكل شيء يمكن تحسينه بل ينبغي تحسينه[16].

4.2 خطوات تطبيق منهج الكايزن:

لتطبيق منهج الكايزن يعتمد اليابانيون على الخطوات الخمسة المعروفة ب"5S"،وقد اشتق هذا المصطلح The five S's من الحروف الأولى للكلمات اليابانية Seiton,Seiri,Seiso,Seiketsu,Shitsuke[17]، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

أ.الفرز: والتي تلفظ باليابانية"Seiri"وهي تعني عملية الاحتفاظ بالأشياء التي يمكن الاستفادة منها والتخلص من الأشياء التي لا يمكن الاستفادة منها.

ب.الترتيب المنهجي: والتي تلفظ باليابانية "Seiton" وتعني وضع الأشياء في أماكنها وحسب تسلسلها بدون إضاعة الوقت،ويستند في ذلك إلى الممارسة اليابانية المعروفة "بقانون الثلاثين ثانية" عند عمليات الوضع والترتيب، أي أنه لا يجب أن يستغرق وقت وضع الأشياء وترتيبها أكثر من ثلاثين ثانية.

ج.تنظيف مكان العمل: والتي تلفظ باليابانية "Seiso" أي قيام عمال المؤسسة بأعمال التنظيف الشامل لأماكن أعمالهم وذلك أثناء الخمسة الدقائق الأولى والأخيرة من كل يوم في اليابان، إذ للنظافة تأثير على عملية التحسين.أو بعبارة أخرى هو عبارة عن توفير مناخ مناسب للعمل يساعد على تحسين جودة الأداء.

د.التعقيم الشامل: وتلفظ باليابانية "Seiketsu" وتكمن هذه الفكرة في متابعة تطبيق المراحل الثلاثة السابقة باستمرار في كافة أماكن العمل بالمؤسسة، وتتعلق هذه المرحلة أساسا بالنظافة الشخصية للعامل بحيث يظهر مظهره العام لائقا عند أداءه لعمله.

هـ.الانضباط الذاتي: وتلفظ باليابانية "Shitsuke" أي تدريب الآخرين على متابعة الانضباط الذاتي والتقيد بتعليمات النظافة والترتيب واستخدام اللطف والكياسة مع الآخرين، واحترام فوانين أنظمة العمل وتحويلها إلى تقاليد قوية[18].والالتزام بالانضباط الذاتي يؤدي إلى استبعاد توقع السلوكيات السلبية في أماكن العمل.

5.2 أهداف منهجية كايزن:

تسعى منهجية الكايزن لتحقيق عدّة أهداف من خلال التطبيق للمبادئ والمفاهيم التي تعتمد عليها في مختلف عمليات المنظمة، ومن هذه الأهداف ما يلي:

1- تخفيض التكاليف المستمرة لجميع أنشطة المنظمة التي لا تعمل على إضافة قيمة.فيتم تقليص الضياع والتحسين في وقت الأداء.هذا بالإضافة إلى الأخذ بملاحظات العاملين واقتراحاتهم بمحمل الجد،وتطبيق المناسب منها وبالتالي تحقيق أعلى مستويات الكفاءة والفاعلية.

2- الاستمرار في تحسين الجودة من خلال رسم خريطة وتوضيحها وإعدادها للمواظبة على إنتاج السلع والخدمات بجودة عالية،والالتزام بالتحسين المستمر.وتوضح هذه العملية نقطة البداية بهدف المحافظة على الاتجاه الصحيح.

3- كسب رضا العملاء، إذ أنّ فلسفة كايزن تؤمن بأهمية العميل وضرورة إشباع رغباته،هذا فضلا عن الاحتفاظ بالعملاء الحاليين،وجذب عملاء جدد[19].

وإذا تأملنا في عناصر نظام التطوير المستمر في الإدارة اليابانية والمعروف باسم كايزن نجد أنه يقوم في الأساس على مفاهيم سلوكية بالدرجة الأولى،حيث تقوم فلسفة النظام على تأكيد التعلم التنظيمي بما يجعل العاملين يكتسبون أفكار الجودة ويعتمدونها أساسا في سلوكهم في الأداء دون حاجة لتشديد التوجيه والرقابة من جانب الرؤساء.كما تنطوي العملية على إجراءات أساسية وبسيطة في ذات الوقت ترتبط بأساليب الأفراد في السلوك وتعتمد على توجهاتهم السلوكية[20].

3.المحور الثاني: سلوكيات العمل السلبية

إنّ لسلوكيات العمل تأثير كبير على أداء الأعمال، فهناك سلوكيات يقوم بها الفرد مثل سلوك المساعدة والمواطنة التنظيمية التي تنعكس بشكل إيجابي على خدمة المنظمة،وبالمقابل هناك سلوكيات منحرفة عندما يقوم بها العاملون فإنها تؤثر بشكل سلبي على المنظمة وأعضائها[21].ويعتبر سلوك العمل السلبي بمثابة انحراف في مكان العمل يسمح بانتهاك القواعد التنظيمية بطريقة ما،فيؤدي بإلحاق أضرار بالمنظمة نفسها أو بأعضائها

أو كليهما معا[22].ومن بين هذه السلوكيات السلبية على سبيل المثال لا الحصر التسيب والفساد الاداري والفضاضة التنظيمية، التي تنتشر بالبيئة العربية بما فيها الجزائر في ظل غياب اعتماد منهج الكايزن.

1.3 التسيب الاداري:

التسيب الإداري هو عدم قيام الموظف أيا كان موقعه الوظيفي بما يجب القيام به تجاه وظيفته من حيث انجاز مهام هذه الوظيفة بالشكل المطلوب وفي الوقت المناسب والمكان المناسب[23].وهو يأخذ عدّة مظاهر نذكر منها ما يلي :

أ- التغيب: وهو انقطاع عن العمل لمدة ما،سواء كان هذا الانقطاع بعذر قانوني مقبول أو بدون عذر[24].إذ يعبر الأول عن التغيب اللاإرادي حيث تكون أسبابه خارجة عن قدرة الموظف كالمرض مثلا،أما الثاني فهو التغيب الإرادي،أي المتعمد من طرف الموظف بوعي كامل منه وبتخطيط مسبق[25].

ب- التأخر في الحضور والتعجل في الانصراف: تعد ظاهرة التأخر بين أوساط الموظفين أكثر انتشارا مقارنة بالتغيب،لاسيما أن الاجراءات المتخذة بشأن هذا السلوك تكون أقل حدة من الاجراءات المتخذة بشأن الغياب[26].لا سيما وأن الواقع لطالما يؤكد أن المسؤول آخر من يحضر لمكان العمل وأول من ينصرف منه،وهنا يفقد الموظف المثل العليا* ومصداقية أنظمة مراقبة الحضور والانصراف التي كثيرا ما تبقى حبر على ورق.لكن حتى لو التزم الموظف بالحضور اليومي وفي المواعيد المحددة،إلا أنه يتسيب من خلال عدم التزامه باستغلال وقت العمل الرسمي.

ج- عدم التزام الموظف باستغلال وقت العمل الرسمي: إن الوقت الضائع هو ظاهرة عامة بين الموظفين،الذين وإن لم يغادروا مكاتبهم فإنهم يقضون معظم أوقات عملهم في تبادل الزيارات بين بعضهم البعض في المكاتب،أو انشغالهم بأعمال غير رسمية كقراءة الصحف أو استعراض صفحات الأنترنيت فيما لا يخص العمل[27]،هذا بالإضافة للعديد من الصور الأخرى لتضييع الوقت،كاستقبال الزوار والخلط بين ما هو رسمي وما هو غير رسمي من خلال الخلط بين الصداقة والعمل،إذ بإمكان أي شخص سواء من الموظفين أو الاصدقاء أن يدخل على المدير ليسرق منه وقته[28].وإن كان الموظف لا يلتزم باستغلال وقت عمله الرسمي فهذا دليل على تفشي روح اللامبالاة والإهمال.

د- تفشي روح اللامبالاة والإهمال: والتي تتضح من خلال تراخي الموظف وعدم اهتمامه بأداء الواجبات الموكلة إليه بحكم وظيفته،وعدم بذله الجهد اللازم لانجازها في الوقت المحدد،ناهيك أيضا عن عدم حرصه وحذره عليها والذي يتضح من خلال تمرير العمل بأي صورة كانت من دون مراجعة وتدقيق، مما يبين الاستهتار بحسن سير الإدارة الذي قد يصل لدرجة تعطيل المرفق العام عن أداء مهامه وتقديم الخدمة العمومية[29].

2.3 الفساد الإداري:

يعرف الفساد الاداري حسب البنك الدولي بأنه إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فهو سلوك منحرف يتم بالخروج عن القوانين ومخالفة التعليمات النافذة داخل الجهاز الاداري الحكومي،وذلك لتحقيق أهداف خاصة سواء كانت أطماع مالية أو مكاسب اجتماعية،وهو ما يعيق الجهاز الإداري عن تحقيق أهدافه وتقصيره في تقديم خدمات للجمهور بكفاءة وفاعلية[30]، أما عن مظاهر الفساد الإداري نذكر ما يلي:

أ- الرشوة: وتعرّف بأنها كل ما يأخذه الموظف العمومي من عطايا في أي مرفق من المرافق العامة مقابل القيام أو الامتناع أو الإخلال بواجبات وظيفته[31]،هي تعد بذلك اتجار الموظف العام بوظيفته أو استغلالها[32]،كما تعتبر اعتداءا على ثقة المواطن في إدارته وفي الأشخاص العموميين المكلفين بخدمة الوطن والمواطن[33].وقد حرّمها الإسلام لقوله تعالى:"ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون"[34]،أما في السنة النبوية فقد ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال:"لعن رسول الله صلى الله عليه وسلّم الراشي والمرتشي في الحكم"[35].

ب- الاختلاس: هو لفظ يطلق على حالة استيلاء الموظف العام على أموال مستحقة للدولة،وفي استيلائه عليها خروج عن مقتضيات الوظيفة والواجب،ولهذا ينص القانون على اعتبار الموظف العام المختلس مجرم،لارتكابه جريمة عامة يحاسب عليها أمام محكمة الجنايات،وعقوبتها السجن لمدة تتناسب مع قيمة المبلغ المختلس.

ويرتبط مفهوم الاختلاس بمفهوم الأمانة لدى الموظف العام ومدى صحوة الضمير لديه،فكلّما كان الموظف العام لا تتوافر فيه صفات الأمانة فهو لا يمتنع عن ارتكاب خطأ سلوكي مثل الاختلاس،ولهذا فإن غالبية النظم الإدارية تضع الضوابط وقواعد المعاملات المالية ونظم الرقابة المالية الدقيقة التي تمنع الوقوع في مثل هذا الخطأ الفاحش[36].

ج- إساءة النفوذ واستغلال المنصب العام:إن الموظف مهما صغرت وظيفته فإنه مخوّل بجزء من الصلاحيات لأداء مهامه،وهذا الجزء من الصلاحيات يمكن أن يساء استخدامه فيوجّه لأغراض شخصية أو يتم التعسف باستخدام السلطة للإضرار بالآخرين[37].

وتعد ظاهرة استغلال السلطة والنفوذ من أهم مظاهر الفساد الإداري الناتجة عن الاستهانة بالملكية العامة وضعف الحس الوطني تجاهها من قبل الموظفين، والذي يمكن لمسه من خلال استعمالهم للسيارات الحكومية للأغراض الخاصة،وإهمال تنفيذ المشروعات العامة،وذلك ناتج عن قلة الاهتمام بأموال الدولة والعمل على التلاعب بها من خلال اختلاس الأموال العمومية وتوجيهها نحو الأغراض الشخصية،والأخطر من ذلك أن مثل هذه التصرفات لم تنحصر بين الموظفين الصغار بل تعدت لتشمل أعلى المستويات الوظيفية في أجهزة الدولة[38].

د- تبييض الأموال: وهي عملية تحويل الأموال المحصلة من أنشطة إجرامية كالاتجار في المخدرات والأسلحة،إلى أموال تتمتع بمظهر قانوني سليم خاصة من حيث مصادرها،الهدف منها إخفاء أو تمويه المصدر غير الشرعي والمحظور لهذه الأموال،أو مساعدة أي شخص ارتكب جرما ليتجنب المسؤولية القانونية عن الاحتفاظ بمتحصلات هذا الجرم،أي تتمثل في توظيف الوسائل المشروعة لإخفاء المحصلات غير المشروعة[39].

وعليه،يتضح أنّ كل من التسيب والفساد يشكلان مودا Muda،أي ما يعرف حسب الكايزن هدرا في الوقت والمال.

3.3 الفضاضة التنظيمية:

سلوكيات الفضاضة في مكان العمل هي عبارة عن سلوكيات منحرفة غير متمدنة تؤدي إلى انتهاك لقواعد العمل والاحترام المتبادل بين الأفراد العاملين، وتظهر من خلال عدة أوجه وتسميات، أحيانا تسمى بسلوكيات العنف، التحرش، التنمر، الاستقواء، أو سلوكيات المهاجمة والعدوان في مكان العمل.ومن أهم الأبعاد الرئيسية لسلوكيات الفضاضة في مكان العمل:

أ- العنف النفسي:يحدث عندما يكف العقل عن قدرة الإقناع أو الاقتناع مع الشعور الذاتي بأنه لا يحتاج للأخر،فيلجأ الإنسان لتأكيد الذات بالعنف من خلال ضغط جسمي أو معنوي ذو طابع فردي أو جماعي، فينزله الإنسان بقصد السيطرة أو التدمير[40].

ب- السلوك الانسحابي: وهو يدل على وجود الموظف جسديا فقط في مكان عمله،فهو بمثابة هروب نفسي وعقلي من واقع بيئة العمل[41]، وهذا السلوك الانسحابي يصحبه غياب التعاون أو الشعور بالمسؤولية، إذ نجده يمثل تجنبا للتفاعل الاجتماعي والإخفاق في المشاركة في المواقف التنظيمية والاجتماعية بشكل مناسب،والافتقار إلى أبسط أساليب التواصل الاجتماعي[42].وهذا الواقع هو ما يجعل روح الفريق مستحيلة التشكل به.

ج- العداء تجاه الموظف: يعتبر العداء أحد المشاعر السلبية التي تتضمن كره الآخرين والشعور بالغضب تجاههم واضطراب الحالة المزاجية.كما يمكن أن يكون المناخ التنظيمي هو من يساهم في تعزيز الصراعات وخلق التنافر بين الأفراد والجماعات في بيئة العمل مما يؤدي إلى العداء اللفظي أو الجسدي.

وعموما، يترتب على الفضاضة التنظيمية عدّة آثار على المنظمة، قد تكون آثر مالية تتمثل في تكلفة دوران العمالة وضياع وقت العمل في المشاحنات مما يؤدي إلى نقص الأرباح.أو آثار إدارية تتمثل في انتهاك قواعد وقوانين المنظمة والسلوك الإنحرافي، والتأثير السلبي على ثقافة المنظمة.أو أثار بيئية حيث تخلق الفضاضة بيئة عمل غير آمنة نفسيا،ن تيجة الخوف الذي تخلفه حوادث الفضاضة من خلال تدمير العلاقات بين فرق العمل والعمل الجماعي والصراع بين الأفراد[43].

وبالرجوع للسلوكيات السلبية السالفة الذكر نجد أن الفضاضة التنظيمية تولد مناخا يشجع على التسيب، وتفاقم هذا الأخير يوصله للفساد، ولو اعتبرنا الكايزن تغيير الطريقة لتحقيق هدف ولمعالجة مشكلة بأقل تكلفة وبشكل تراكمي باستخدام ما هو متوفر من مدخلات تشغيلية[44]،فهذا يدل أنه منهج يمكننا من خلاله علاج التسيب الذي قد يصل إلى الفساد،ذلك أن التسيّب هو الخطوة الأولى للفساد،فهذا الأخير يعد جريمة بينما الأول مرض يصيب الإدارة،لذا ينبغي قبل التفكير في علاج ظاهرة الفساد الإداري العمل تدريجيا على استئصاله من جذوره وذلك بالقضاء على ظاهرة التسيّب الإداري أولا .

ففلسفة كايزن بصورة مبسطة هو أن أي عمل تقوم به ذلك يعني أنك قادر على تطويره واستغلال الوقت للأمثل، كون الوقت يمثل عامل مهم في هذا النظام[45].وبالرجوع لسلوكيات العمل السلبية نجد على سبيل المثال كيف أن التسيب الاداري فيه مضيعة كبيرة للوقت، أو كما يسمى في ثقافة الكايزن هدرا أو مودا، أما ببلوغه حد الفساد الإداري فهو الآخر سيتسبب في هدر كبير للوقت والثروات معا.

كما أنّ الفضاضة تدمر العلاقات بين فرق العمل والعمل الجماعي والصراع بين الأفراد، في حين الكايزن وباعتباره أسلوبا يابانيا في الإدارة والتسيير فهو ذو طبيعة خاصة،إذ يعتمد بالدرجة الأولى على روح الفريق والعمل الجماعي والمشاركة في اتخاذ القرارات وحرية المبادرة...الخ.إن كل هذه الأساليب تعتبر منبعا مهما للإبداع،إذ تساعد هذه البيئة بشكل كبير الأفراد المبدعين داخل المنظمة وتحرك ما يملكون من مواهب وقدرات لخلق كل ما هو مختلف ومتميز[46]، وهذا ما يساهم في التخلص من سلوكيات الفضاضة التنظيمية إذ ستسخر الجهود لخدمة المنظمة.

ومن خلال كل ما سبق يتضح أنّ الاعتماد على الكايزن في مجال العمل من شأنه تعديل السلوك التنظيمي، لاسيما أنّه يعمل على تغيير ثقافة العمل داخل المؤسسة بترك اللوم والنقد والبحث دائما عن حلول تمنع تكرار المشاكل، وعلى حد قول الباحث وليام أوشي فإنّ أفضل عملية استثمار هي تلك الموجهة نحو الإنسان، لأنه بالإنسان تستطيع المنظمات أن تتغلب على معظم مشكلاتها، ذلك أنه وحسب ما توصل إليه الباحث الأمريكي في دراساته لمعرفة السر وراء نجاح الادارة اليابانية وتميزها، فإن الجانب الانساني هو العقبة التي تواجه المنظمات قبل أن تكون مالية أو استثمارية[47].وفي سياق متصل نجد أوبيرا وينفري تقول أعظم التحولات تأتي من أصغر التغيرات، ويقول روبيرت موريير رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة[48]،و هذا ما نجد مدلوله في الكايزن كما سبق الإشارة إليه، والتي تقوم على الإيمان بدور وأهمية العنصر البشري مهما كان موقعه في المنظمة.

4.المحور الثالث: تعديل السلوك بتبني الكايزن كحل مستمد من بيئة يابانية وقيم إسلامية

يعتبر منهج الكايزن وليد نظريات واجتهادات نشأت في بيئة غريبة عن البيئة العربية المسلمة،ولا ينكر أي باحث أهمية البيئة وتأثيرها على فكر الفرد كعامل أو مدير على حد سواء،ومن ثمّ التأثير على سلوكياته

التنظيمية،مما يبيّن أنه من الصعب استنساخ تجارب الآخرين وتوقع نجاحها في حال تطبيقها ببيئة مغايرة.إلا أن هناك استثناء في إمكانية تطبيق الكايزن في البيئة العربية المسلمة.

فإن كان هناك من يعتقد أنّ اليابانيين هم من صدّروا للعالم أحد أهم مبادئ الإدارة والحياة ككل متمثلا في الكايزن، فلا بد أن نذكره بالحديث النبوي الشريف:«أحب الأعمال إلى الله أدومها وإن قل» وعليه، وبالتركيز في أهم مبادئ الكايزن نجدها مستقاة من القواعد الإسلامية،فهي في الحقيقة ليست بشيء مبتكر من اليابان أو وليد تجربة لها،بل هي في جوهرها قامت على أسس أكّد عليها الإسلام من قبل،كيف لا ونجد قوله تعالى:«ما فرطنا في الكتاب من شيء»[49]،أي أن كل شيء مذكور في القرآن[50] إلا أننا لم نلتزم بتعاليمه، وعليه،قوة الثقافة التنظيمية اليابانية حققت نجاحا لاسيما بسبب اهتمامها بالقيم المصاحبة للسلوك العملي، فالإدارة اليابانية أقرب للشدة لكنها تعكس في جوهرها ملامح الثقافة اليابانية وتسخر القيم الاجتماعية السائدة لتكون في خدمة المنظمات الإدارية[51].فقد استحدثت فكرة الإدارة اليابانية من البيئة الاجتماعية الخاصة بالمجتمع الياباني والأسرة اليابانية على وجه التحديد التي تقوم على مبدأ الاحترام لرب الأسرة وإطاعة أوامره، في حين يكون مسؤولا عنهم ومشاركا إياهم في اتخاذ القرار، وانعكس ذلك على العمل الإداري داخل المنظمات على فرض أن المديرين والأفراد بمثابة الأسرة الواحدة وكان لذلك الأثر البالغ على إنتاجية الأفراد وإخلاصهم لمؤسستهم بلا مثيل[52].لا سيما أنّ كل فرد منهم يعمل في إطار الانضباط الذاتي، فقدوة الفرد الياباني في سلوكه و محاسبته لنفسه قبل أن يحاسبه غيره، نابع من ضميره ومن مجتمعه ومن حضارته وثقافته وتربيته، لذلك كل فرد فيها يعرف دوره في الحياة و يؤديه بحماس وإيمان، ولا ينتظر من أي جهاز سواء أكان داخل العمل أو خارجه أن يكون عليه رقيبا أو حسيبا[53].

وفي الوقت الذي حول اليابانيين المبادئ إلى تطبيق عملي يظهر جليا في حياتهم اليومية، اكتفى المسلمون بحفظ هذه المبادئ في رؤوسهم دون أثر على الواقع[54].ومن ثمّ فمن المفروض أنّ اعتماد المسلمين لهذا المنهج الياباني ليس بالمستحيل مادام في الأصل سبق وأن سطره لهم المنهج الإسلامى.حيث يمكن الربط على سبيل المثال وليس الحصر بين العديد من القيم المعتمدة في الإدارة اليابانية السالفة الذكر، وبين ما كان الإسلام سباقا للمجيء به وذلك كما يلي:

– افتراض أن المديرين والأفراد بمثابة الأسرة الواحدة في المؤسسة اليابانية تبين القدرة على العمل معا كما تؤدي إلى فكرة تشكيل فريق العمل وروح الجماعة.وقبل ذلك نجد الدعوة في الإسلام إلى الاجتماع والتعاون ونبذ الفرقة، حيث يقول تعالى: «وتعاونوا على البر والتقوى»[55]، وقوله :«واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا»[56]،فالعمل الجماعي هو السبيل الوحيد لتحقيق القوة والنصر، فيقول الرسول «ص»:«يد الله مع الجماعة»[57].فالمسلمين في النهاية لحمة واحدة وجسد واحد مصداقا لقوله «ص»:«مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر و الحمى»[58].

– طاعة رب الاسرة عند اليابانيين تنتقل لمؤسسة العمل بطاعة الرؤساء وتنفيذ أوامرهم، يقول تعالى: « يا أيها الذين أمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم... »[59].

– تقوم الإدارة اليابانية على فكرة المسؤولية الجماعية،والمسؤولية من المنظور الإسلامي أمانة وليست مجرد وظيفة يقوم بها الفرد لمجرّد الأجر، ولذلك ينبغي أن تسند للشخص الكفء لا على أساس اعتبارات أخرى كالمحاباة– لاسيما أن التوظيف في اليابان مدى الحياة–.فيقول تعالى:« إنّ خير من استأجرت القوي الأمين...»[60]،وقوله:« والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون»[61].وفي بيانه سبحانه وتعالى لأهمية وخطورة الأمانة يقول:« إنّ عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا»[62].

– المشاركة في اتخاذ القرار عند اليابانيين: أي لا يستبد بالرأي حيث يجب عند اتخاذ القرارات الهامة أن يأخذ بالشورى،وقد كان الرسول عليه الصلاة والسلام أكثر الناس مشورة لأصحابه.والقيادة الشورية من شأنها أن ترفع الروح المعنوية للعمال من خلال إشراك الكل في الاهتمام بالعمل وهو ما يجنبهم السلوكيات السلبية.

– الإخلاص في العمل عند اليابانيين: وبالرجوع إلى قواعد الدين نجد أكثر من موضع ينص على ضرورة إتقان العمل وربطه بالإيمان، حيث قال تعالى :«الذين آمنوا وعملوا الصالحات»[63]، وقوله :«إلا من تاب وعمل صالحا»[64]. ويوضح هذا الربط قيمة العمل، هذا الأخير الذي يكون عقيما بدون إيمان، كما أن الإيمان يعتبر ناقصا بدون عمل.

ونجد أن الاخلاص يقود للجودة، ومفهوم الجودة وتحسين ظروف العمل عموما ليس بجديد علينا نحن المسلمين، فالإسلام يحثنا على إتقان العمل ويدعو دائما للتحسين والجودة، وجعل لمن يحسن العمل أطيب الجزاء في القرآن الكريم والكثير من الأحاديث النبوية الشريفة، مثل قوله تعالى: «صنع الله الذي أتقن كل شيء إنه خبير بما تفعلون»[65]، وقوله سبحانه: «إن الذين أمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا»[66].ومن الأحاديث النبوية الشريفة التي تحث على تجويد العمل وكفاءته قوله «ص»:«إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه»[67].

– يعد اليابانيين أكثر شعوب العالم حرصا على احترام وقت العمل،ونجد أنّ الإسلام أعطى أهمية قصوى للوقت،وحث المسلم على حسن استغلاله في العبادة والعمل الصالح للدنيا والآخرة،ولذلك نجد أن الله سبحانه وتعالى ربط جميع العبادات الأساسية من صلاة وصيام وزكاة وحج بمواقيت محددة وأمر الناس بأدائها في مواقيتها،وهذا سبب رئيسي في تنظيم الناس لأوقاتهم،وقد كان النبي الكريم وصحابته يستثمرون جميع أوقاتهم في ما يفيدهم ماديا وجسديا وروحيا.وقد روي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال:«ما ندمت على شيء ندمي على يوم غربت شمسه نقص فيه أجلي ولم يزد فيه عملي».

ولقد أوجب الإسلام على الفرد المسلم الالتزام بأداء العمل في الوقت المحدد لأن ذلك من تمام إتقانه،ولذلك فينبغي على العامل المسلم أن يحرص على مواعيد العمل فلا يأتي للعمل متأخرا ولا يخرج مبكرا،لأنه يتقاضى أجره على عمله بمواعيده المحددة[68].

– عند الحديث عن الانضباط الذاتي عند الياباني نجد بالمقابل أنه مجرد ما يحث عليه ديننا من أمر بالمعروف ونهي عن المنكر يمكن أن يكون هيئة رقابة حقيقية لسلوك الأفراد تساهم في انضباطهم، وعليه يتضح أن ديننا الإسلامي يمثل منهاجا شاملا للتنشئة السليمة التي تغرس الفضائل والسلوكيات الأخلاقية في الموظف، مما ينعكس على أدائه لمهامه،حيث تجعل منه مواطنا صالحا في مجتمعه، يعرف واجبه فيؤديه من تلقاء نفسه طمعا في ثواب الله عز وجل قبل المطالبة بحقوقه، وتبقى رقابة الدين أقوى من رقابة الحكومة، فهو يعاقب على الفعل والنية، ويمتد العقاب من الدنيا إلى الآخرة، ما يجعل الأخلاق الإسلامية أهم من القانون، وذات فعالية في تجنب كل ما هو سلبي وخارج عن إطار الوظيفة، وكذا بذل الجهد في سبيل الرقي وتحقيق الصالح العام.

5. الخاتمة:

من خلال ما سبق، يتضح أن الكايزن وما يدل عليه مضمونه ليس بغريب عن ديننا الإسلامي الحنيف، فالاختلاف يكمن فقط في طريقة التطبيق،فإن كانت ثقافتنا وقيمنا الاجتماعية تختلف عن اليابان،لكن من المفروض نحن كمجتمع مسلم بإمكاننا أن ننجح بتجسيد العمل بقيمنا الدينية التي تعتبر منهاج حياة يمكن توظيفها في شتى المجالات بما فيها سلوكياتنا التنظيمية.

6. الهوامش:

[1] لخضر ديلمي ومحمد روازقي،**الادارة الاقتصادية في الشركات اليابانية:نظام الوقت المحدد** (عمان:دار امجد للنشر والتوزيع، 2016)،ص.123.

[2] Pauline Weetman , **Management Accounting**(Harlow:Pearson Education Limited,2006),p.482.

[3] حمزة هرباجي وفتيحة بوحرود،"العوامل المؤثرة على تطبيق منهج التحسين المستمر الكايزن:دراسة حالة بعض المؤسسات الصناعية بولاية سطيف،" **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير** 01 (ديسمبر 2019):366.

[4] Robert S Kaplan and Antony A Atkinson,**Advanced Management Accounting,**3rd ed.(New Jersey: prentice Hall,1998),p.229.

[5] ماهر محسن مرهج،" التحسين المستمرkaizen"(ورقة عمل قدمت ضمن ورشة العمل حول:" ادارة الجودة الشاملة كمدخل للتنمية الادارية "،جامعة تشرين كلية الاقتصاد سوريا،08-07 – 2014)،ص.09.

[6] فتيحة حبشي،"إدارة الجودة الشاملة:مع دراسة تطبيقية في وحدة فرمال لانتاج الادوية بقسنطينة"(**اطروحة دكتوراه** في العلوم الاقتصادية،جامعة منتوري قسنطينة،2006 - 2007)،ص.157.

[7] محمد محمد فاروق المصري،**شق ثمرة:نحو ثقافة إدارة الإنفاق وحياة بلا تكلف**(الرياض:دار مدارك للنشر ،2018)،ص.237.

[8] وسن يوسف عبد الله عباس و عصام أبكر إسحاق،"أثر تطبيق منهجية الكايزن في المؤسسات الصناعية من خلال التخلص من الهدر: دراسة حالة مجمع ساريا الصناعي،" **مجلة إدارة الجودة الشاملة** 02 (2019):40.

[9] صبرينة حديدان و حسان تريكي،"المنهجية اليابانية للتحسين المستمر لأداء الموارد البشرية:الكايزن،" **مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية** 02 (ديسمبر 2019):57.

[10] حمزة هرباجي وفتيحة بوحرود،**مرجع سبق ذكره**،ص.366.

[11] صبرينة حديدان و حسان تريكي،**مرجع سبق ذكره**،ص.59.

[12] هاني عبد الله عبد الغفار فضل،"برنامج التحسينات المستمرة الكايزن،" **مجلة المقتصد**43 (يوليو 2016):46.

[13] طاهر رجب قدار،**المدخل إلى ادارة الجودة الشاملة والايزو**(دمشق:دار الحصاد،1997)،ص ص 207 -208.

[14] نعمة عبد الرؤوف عبد الهادي منصور،"تصور مقترح لتوظيف مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المدارس الثانوية بمحافظات غزة"(**رسالة ماجستير** في أصول التربية،الجامعة الاسلامية غزة،2005)،ص.147.

[15] نادية عبد الخالق رمضان بكر،"مدخل التحسين المستمر Kaizen وأثره على آداء المنظمات:بالتطبيق على الشركة القابضة لكهرباء مصر،" **المجلة العربية للإدارة** 01 (يونيو 2016):243.

[16] رشيد سالمي وأخرون،"الرفع من جودة الخدمات الصحية من خلال تبني أسلوب التحسين المستمر:الكايزن،" **مجلة معارف** 20 (جوان 2016):76 - 77.

[17] محفوظ جودة ،**إدارة الجودة الشاملة** (عمان:دار وائل للنشر والتوزيع،2004)،ص ص.190 - 193.

[18] لتفاصيل أكثر انظر كل من:

- حمزة هرباجي وفتيحة بوحرود، **مرجع سبق ذكره**،ص.368.

- أنور عبد الله محمد أبو بكر،"تحسين الأداء اللوجستي باستخدام منهجية كايزن:دراسة تطبيقية على قطاع صناعة الطلاء في ولاية الخرطوم،" **مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية** 97 (يونيو 2020): 46.

[19] عطية حسين عطية أبو باقي،محمد مفضي الكساسبة،"أثر منهجية كايزن على الأداء المالي للبنوك الإسلامية في الأردن،" **مجلة جامعة عمان العربية للبحوث**01 (2017):77.

[20] علي السلمى،**ادارة السلوك التنظيمي**(القاهرة:دار غريب،2004)،ص.212.

[21]علي رزاق جياد العابدي و هديل محمد علي عبد الهادي،"القيادة الأبوية وتأثيرها في سلوكيات العمل:دراسة تطبيقية على عيّنة من الكليات الأهلية في محافظة النجف الأشرف،" **مجلة المثنى للعلوم الادارية و الاقتصادية** 02 (2017):09.

[22] علي عبد الحسن عباس الفتلاوي،"سلوكيات العمل السلبية الناشئة عن التهكم التنظيمي وانعكاسها على مرونة ممارسات الموارد البشرية:دراسة استطلاعية تحليلية في عينة من جامعات الفرات الأوسط" (**اطروحة دكتوراه** فلسفة في علوم ادارة الأعمال، جامعة كربلاء، 2014)،ص.93.

[23] سليمان حيدر خضر وجميل قصي سالم،"التسيب الاداري الوظيفي:دراسة استطلاعية لأراء عينة من العاملين في جامعة الحمدانية،" **مجلة تنمية الرافدين** 120 (2018):151.

[24] مصطفى عشوي،**أسس علم النفس الصناعي والتنظيمي**(الجزائر:المؤسسة الوطنية للكتاب ،1992)،ص.186.

[25] مؤيد سعيد السالم وعادل حرحوش صالح،**ادارة الموارد البشرية**(بغداد:ديوان العلوم للطباعة ،1991)،ص.244.

[26] نصير سمارة،**ظاهرة التسيب الإداري في الجزائر**(الجزائر:منشورات المجلس الأعلى للغة العربية،2005)،ص.49.

* على حد قول الشاعر:إذا كان رب البيت بالدف راقص فشيمة أهل البيت كلهم الرقص.

[27] أيمن أحمد الدويك،**السلوك الانتهازي في العمل**(الجزائر،دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2007)،ص.58.

[28] سمارة،**مرجع سابق**،ص.35.

[29] عبد العالي حاحة وأمال يعيش تمام،"أثر الإهمال الوظيفي على أداء الخدمة بالمرافق العامة،" **مجلة الاجتهاد القضائي** 15 (سبتمبر 2017): 147- 150.

[30] محمد بن براك الفوزان،**المفاهيم والابعاد في الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد**(الرياض:مكتبة القانون والاقتصاد،2012)، ص ص.62 – 63 .

[31] أحمد أجو بيد،**جريمة رشوة الموظف العمومي في التشريع المغربي**(الدار البيضاء:دار الرشاد الحديثة،1983)،ص.31.

[32] محمد بن براك الفوزان،**جرائم الرشوة والتزوير دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية**(الرياض:مكتبة القانون والاقتصاد،2014)، ص.16 .

[33] عبد العزيز سعد،**جرائم الاعتداء على الأموال العامة والخاصة**(الجزائر:دار هومة ،2005)،ص.19.

[34] **سورة البقرة**:الآية 188.

[35] محمد بن عيسى الترميذي،**سنن الترميذي**(القاهرة:دار بن الهيثم،2004)،ص.358.

[36] **نفس المرجع الأنف الذكر**،ص ص. 262-263.

[37] نجم عبود نجم،**أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال**(عمان:مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،2006)، ص.448.

[38] سمارة،**مرجع سابق**،ص.40 .

[39] محمد أحمد محمد الصالح،**جريمة غسل الأموال**(الرياض:مكتبة الملك فهد الوطنية،2007)،ص ص. 22-24.

[40] عصام عليوي صاحب العبيدي،"الكياسة التنظيمية ودورها في تخفيف مخاطر سلوكيات الفضاضة في مكان العمل:دراسة تحليلية لعينة من المدارس الاعدادية في قضاء المسيب،" **مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية** 38 (نيسان 2018): 1434- 1435.

[41] سالي سمير أحمد ابراهيم وآخرون،"دور السلوك الانسحابي للموظف كمتغير وسيط بين الفضاضة التنظيمية وسلوك المواطنة في مديريات الخدمات بمحافظة دمياط،" **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية** 02 (يوليو 2018): 04 - 05.

[42] عصام عليوي صاحب العبيدي،**مرجع سابق**،ص.1436.

[43] سالي سمير أحمد ابراهيم وآخرون،**مرجع سابق**،ص.02 - 04.

[44] ابراهيم عبد الله المنيف،**استراتيجية الادارة اليابانية**(الرياض:مكتبة العبيكان،1998)،ص.68.

[45] محسن بن حفيظ باعمر،**منهجية كايزن اليابانية**(الرياض:دار الاصحاب للنشر والتوزيع،2017)،ص.31.

[46] شريف غياط وآخرون،"ترقية الابداع وتدعيمه في المنظمات،" **مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والابحاث** 04 (أفريل 2019):46.

[47] محسن بن حفيظ باعمر، **مرجع سابق**،ص ص.14 - 15.

[48]**نفس المرجع الأنف الذكر**،ص.30.

[49] **سورة الانعام**:الآية 38.

[50] حسن عياد،**منتهى البيان في قضايا القرآن** (لندن:إي كتب،2015)،ص.92.

[51] ابتسام عبد الرحمان حلواني."من أين يبدأ التغيير في ثقافة المنظمة؟."(ورقة بحث قدمت في المؤتمر الدولي حول:" التنمية الإدارية : نحو أداء متميز في القطاع الحكومي"،معهد الإدارة العامة بالرياض، 13- 16 دو القعدة 1430 هـ)،ص.14.

[52] محمود حسن الهواسي وحيدر شاكر البرزنجي،**مبادئ علم الادارة الحديثة**(د،م،ن:د،د،ن،2014)،ص.32 - 33.نقلا عن :

https://books.google.dz

[53] تقية محمد المهدي الحسان،"من أسرار نجاح التجربة اليابانية،" **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية** 05 (2011): 143.

[54] أحمد الشقيري،**خواطر من اليابان**، ط.3.(الرياض:مكتبة العبيكان،2009)،ص.08.

[55] **سورة المائدة**:الاية 02.

[56] **سورة ال عمران**:الاية 103.

[57] محمد ملكاوي عدلي ،**التربية على العمل الجماعي في ضوء القران والسنة** (عمان:دار الخليج،2018)،ص.31.

[58] **نفس المرجع السابق**،ص.17.

[59] **سورة النساء**:الاية 59.

[60] **سورة القصص**:الاية 26.

[61] **سورة المؤمنين**:الاية 08.

[62] **سورة الأحزاب**:الاية 72.

[63] **سورة الرعد**:الاية 28.

[64] **سورة مريم**:الاية 60.

[65] **سورة النمل**:الأية 88

[66] **سورة الكهف**:الاية 30

[67] محسن بن حفيظ باعمر،**مرجع سابق**،ص.09.

[68] محمد الفاتح المغربي،**السلوك التنظيمي**(القاهرة:الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي ،2018)،ص.63.

7. قائمة المراجع:

1- باللغة العربية:

- أبو باقي،عطية حسين عطية،والكساسبة،محمد مفضي."أثر منهجية كايزن على الأداء المالي للبنوك الإسلامية في الأردن." **مجلة جامعة عمان العربية للبحوث**01 (2017).
- أبو بكر،أنور عبد الله محمد."تحسين الأداء اللوجستي باستخدام منهجية كايزن:دراسة تطبيقية على قطاع صناعة الطلاء في ولاية الخرطوم." **مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية** 97 (يونيو 2020).
- أجو بيد،أحمد.**جريمة رشوة الموظف العمومي في التشريع المغربي**.الدار البيضاء:دار الرشاد الحديثة، 1983.
- الدويك،أيمن أحمد.**السلوك الانتهازي في العمل**.الجزائر،دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2007.
- الهواسي،محمود حسن،والبرزنجي،حيدر شاكر.**مبادئ علم الادارة الحديثة**.د،م،ن:د،د،ن،2014.نقلا عن : https://books.google.dz
- المهدي الحسان،تقية محمد."من أسرار نجاح التجربة اليابانية." **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية** 05 (2011).
- المنيف،ابراهيم عبد الله.**استراتيجية الادارة اليابانية**.الرياض:مكتبة العبيكان،1998.
- المصري،محمد محمد فاروق.**شق تمرة:نحو ثقافة إدارة الإنفاق وحياة بلا تكلف**.الرياض:دار مدارك للنشر ،2018.
- المغربي،محمد الفاتح.**السلوك التنظيمي**.القاهرة:الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي،2018.
- السالم،مؤيد سعيد،وحرحوش صالح،عادل.**ادارة الموارد البشرية**.بغداد:ديوان العلوم للطباعة،1991.
- السلمى،علي.**ادارة السلوك التنظيمي**.القاهرة:دار غريب،2004.
- العابدي،علي رزاق جياد،وعبد الهادي،هديل محمد علي."القيادة الأبوية وتأثيرها في سلوكيات العمل:دراسة تطبيقية على عيّنة من الكليات الأهلية في محافظة النجف الأشرف." **مجلة المثنى للعلوم الادارية و الاقتصادية** 02 (2017).
- الفوزان،محمد بن براك.**المفاهيم والابعاد في الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد**. الرياض:مكتبة القانون والاقتصاد،2012.
- الفوزان،محمد بن براك.**جرائم الرشوة والتزوير دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية**.الرياض:مكتبة القانون والاقتصاد،2014.
- الفتلاوي،علي عبد الحسن عباس."سلوكيات العمل السلبية الناشئة عن التهكم التنظيمي وانعكاسها على مرونة ممارسات الموارد البشرية:دراسة استطلاعية تحليلية في عينة من جامعات الفرات الأوسط" (**اطروحة دكتوراه** فلسفة في علوم ادارة الأعمال، جامعة كربلاء، 2014).
- الصالح محمد،محمد أحمد.**جريمة غسل الأموال**.الرياض:مكتبة الملك فهد الوطنية،2007.
- الشقيري،أحمد.**خواطر من اليابان**.ط.3.الرياض:مكتبة العبيكان،2009.
- الترميذي،محمد بن عيسى.**سنن الترميذي**.القاهرة:دار بن الهيثم،2004.
- بن حفيظ باعمر،محسن.**منهجية كايزن اليابانية**.الرياض:دار الاصحاب للنشر والتوزيع،2017.
- جودة،محفوظ.**إدارة الجودة الشاملة**.عمان:دار وائل للنشر والتوزيع،2004.
- ديلمي،لخضر،وروازقي،محمد.**الادارة الاقتصادية في الشركات اليابانية:نظام الوقت المحدد**.عمان:دار امجد للنشر والتوزيع، 2016.
- هرباجي،حمزة،وبوحرود،فتيحة."العوامل المؤثرة على تطبيق منهج التحسين المستمر الكايزن:دراسة حالة بعض المؤسسات الصناعية بولاية سطيف." **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير** 01 (ديسمبر 2019).

- حاحة،عبد العالي،ويعيش تمام،أمال."أثر الإهمال الوظيفي على أداء الخدمة بالمرافق العامة." **مجلة الاجتهاد القضائي** 15 (سبتمبر 2017).

- حبشي،فتيحة."إدارة الجودة الشاملة:مع دراسة تطبيقية في وحدة فرمال لانتاج الادوية بقسنطينة"(**اطروحة دكتوراه** في العلوم الاقتصادية،جامعة منتوري قسنطينة،2006 - 2007).

- حديدان،صبرينة،وتريكي،حسان."المنهجية اليابانية للتحسين المستمر لأداء الموارد البشرية:الكايزن." **مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية** 02 (ديسمبر 2019).

- حيدر خضر،سليمان،وسالم،جميل قصي."التسيب الاداري الوظيفي:دراسة استطلاعية لأراء عينة من العاملين في جامعة الحمدانية."**مجلة تنمية الرافدين** 120 (2018).

- حلواني،ابتسام عبد الرحمان."من أين يبدأ التغيير في ثقافة المنظمة؟."ورقة بحث قدمت في المؤتمر الدولي حول:" التنمية الإدارية : نحو أداء متميز في القطاع الحكومي"،معهد الإدارة العامة بالرياض، 13- 16 ذو القعدة 1430 هـ.

- مرهج،ماهر محسن." التحسين المستمرkaizen."ورقة عمل قدمت ضمن ورشة العمل حول:" ادارة الجودة الشاملة كمدخل للتنمية الادارية "،جامعة تشرين كلية الاقتصاد سوريا،08-07 – 2014.

- نجم،عبود نجم.**أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال**.عمان:مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،2006.

- سالمي،رشيد،وفلاق،علي،و زيتوني،سارة."الرفع من جودة الخدمات الصحية من خلال تبني أسلوب التحسين المستمر:الكايزن." **مجلة معارف** 20 (جوان 2016).

- سمارة،نصير.**ظاهرة التسيب الإداري في الجزائر**.الجزائر:منشورات المجلس الأعلى للغة العربية،2005.

- سمير أحمد ابراهيم،سالي،وشوشه،أمير علي،ودويدار،محمود محمد عوض."دور السلوك الانسحابي للموظف كمتغير وسيط بين الفضاضة التنظيمية وسلوك المواطنة في مديريات الخدمات بمحافظة دمياط." **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية** 02 (يوليو 2018).

- سعد،عبد العزيز.**جرائم الاعتداء على الأموال العامة والخاصة**.الجزائر:دار هومة ،2005.

- عباس،وسن يوسف عبد الله،و أبكر إسحاق،عصام."أثر تطبيق منهجية الكايزن في المؤسسات الصناعية من خلال التخلص من الهدر: دراسة حالة مجمع ساريا الصناعي." **مجلة إدارة الجودة الشاملة** 02 (2019).

- عبد الهادي منصور،نعمة عبد الرؤوف."تصور مقترح لتوظيف مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المدارس الثانوية بمحافظات غزة"(**رسالة ماجستير** في أصول التربية،الجامعة الاسلامية غزة،2005).

- عبد الغفار فضل،هاني عبد الله."برنامج التحسينات المستمرة الكايزن."**مجلة المقتصد**43 (يوليو 2016).

- عدلي،محمد ملكاوي.**التربية على العمل الجماعي في ضوء القران والسنة**.عمان:دار الخليج،2018.

- عياد،حسن.**منتهى البيان في قضايا القرآن**.لندن:إي كتب،2015.

- عشوي،مصطفى.**أسس علم النفس الصناعي والتنظيمي**.الجزائر:المؤسسة الوطنية للكتاب،1992.

– صاحب العبيدي،عصام عليوي."الكياسة التنظيمية ودورها في تخفيف مخاطر سلوكيات الفضاضة في مكان العمل:دراسة تحليلية لعينة من المدارس الاعدادية في قضاء المسيب."**مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية** 38 (نيسان 2018).

– قدار،طاهر رجب.**المدخل إلى ادارة الجودة الشاملة والايزو**.دمشق:دار الحصاد،1997.

– رمضان بكر،نادية عبد الخالق."مدخل التحسين المستمر Kaizen وأثره على آداء المنظمات:بالتطبيق على الشركة القابضة لكهرباء مصر." **المجلة العربية للإدارة** 01 (يونيو 2016).

– غياط،شريف،وزدوري،أسماء،ومساعدية،جمال."ترقية الابداع وتدعيمه في المنظمات."**مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والابحاث** 04 (أفريل 2019).

2– باللغة الأجنبية:

- Weetman,Pauline. **Management Accounting**.Harlow:Pearson Education Limited,2006.
- Kaplan,Robert S;et Atkinson,AntonyA.**Advanced Management Accounting.**3rd ed.New Jersey: prentice Hall,1998.

مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (05) / العـدد: (01)، (2021)، ص 250 - 267

وضعية التربية والتعليم في المؤسسات الدينية الجزائرية
The Education Situation in Algerian Religious Institutions

سيف الدين هيبة[1]، شوقي نذير[2]*
[1]جامعة غرداية، (الجزائر)، seife507@gmail.com
[2]جامعة غرداية، (الجزائر)، chaouki.nadir@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/04/28 تاريخ قبول النشر: 2021/05/22 تاريخ النشر: 2021/06/07

ملخص:

تعدّ المؤسسات الدينية بمختلف أنواعها؛ مسجدا كانت أو زاوية أو كتابا أو مدرسة قرآنية أو محضرة من بين أهم المؤسسات التي كانت وما تزال تؤدي دورا هاما في التنشئة الاجتماعية المهمة في المجتمع سواء قبل الاستعمار وإبان الفترة الاحتلالية وما بعد الاستقلال.

ومن خلال هذا البحث سنسلط الضوء على الأدوار الحالية لهذه المؤسسات، موضحين طرق ومناهج التعامل مع هذه التحولات وفي ظل هذه المستجدات، من أجل تحقيق أهدافها والحفاظ على مقومات الأمة وهويتها وشخصيتها الوطنية.

كلمات مفتاحية: المؤسسة الدينية؛ المؤسسة التربوية؛ المدرسة القرآنية؛ الزاوية؛ المسجد.

Abstract:

Religious institutions of all kinds, mosque or zawiya of quran, kuttāb or quranic school, or even a Mahdarah are considered one of the most important institutions which have been played a pivotal role in socialization of people in community, both in precolonial and during and beyond independence.

In this research, we highlight the existing roles of that institutions, we also try to clarify its ways and approaches of dealing with changes under the existing novelties for achieving its goals and maintain components of nation and its identity, national personality as well.

Keywords: religious institution; educational institution; quranic school; zawiya; religious education, mosque.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

المؤسسات الاجتماعية كثيرة ومتعددة، وهي خاصية من خصائص الانسان، وبالنظر إلى أنّ متطلبات الإنسان وقضاياه دائمة التجدد والتنامي، فإنّ وسائل ذلك ومؤسسات ذلك أيضا متنامية ومتزايدة، وإنّ المؤسسات الدينية باعتبارها واحدة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية المهمة في المجتمع، ومن أهمها المساجد والكتاتيب أو ما يسمى أيضا بالمدارس القرآنية أو المحاضر والزوايا، التي كانت وما تزال تؤدي أدوارا مهمة في المجتمع، سيما في مجال التربية والتعليم.

ومن نطرح الإشكالية الآتية: كيف كانت أدوار المؤسسة الدينية قبل الاستعمار وإبان الفترة الاحتلالية وما بعد الاستقلال وما هي أدوارها الحالية أي خلال الفترة المعاصرة (ما بعد الحداثة)؟ وكيف تعاملت هذه المؤسسات الدينية مع هذه التحولات؟ وماهي التحديات والمعوقات التي تقف حاجزا أمام دورها الأساس اليوم ألا وهو الحفاظ على مقومات الأمة وهويتها وشخصيتها الوطنية؟

2. التعريف بالمؤسسات الدينية الثلاث (المساجد، الزوايا والكتاتيب):

1.2 مفهوم المسجد:

"لقد علمنا الرسول صلى الله عليه وسلم أنّ المسجد – إلى جانب أنّه بيت الله تعالى المخصص للعبادة – فهو مؤسسة اجتماعية بالغة الأهمية، بل هو مؤسسة تعليمية تربوية يتعلم المسلمون فيها كثيرا مما يتصل بأمور الدين وأمور الدنيا من خلال الخطب والدروس والمحاضرات التي تلقى في المسجد، فهو مدرسة عالية للراغبين في العلم"[1]، حيث أن "المسجد مؤسسة اجتماعية ينشئها المجتمع المسلم بهدف تأهيل النشء للحياة الاجتماعية من خلال التنشئة المنضبطة بقيم الاسلام ومبادئه"[2].

2.2 مفهوم الزاوية:

"هي في اصطلاح المسلمين محلّ تثقيف العقول دينيا وأدبيا وتكون مسماة باسم أحد المرابطين على اصطلاح المغاربة، ولاسيما قبائل الجزائر، وهي عبارة عن مسجد وقبة على ضريح المرابط المنسوبة إليه، ومحلّ يقرأ فيه القرآن وآخر تدرس فيه العلوم وثالث لتعليم الصغار ومنزل للطلبة الذين يريدون تتميم دروسهم حتى يصيروا أهلا للتدريس أو نيابة القضاء ومنزل آخر للفقراء والمسافرين وقد يكون فيها مقبرة لأهل الصلاح القاصدين مجاورة قبورهم لقبور المرابطين"[3].

"وإنّ الزاوية هي مجموعة من التلاميذ (الطالب، المريد) يلتفّون حول معلم (شيخ) ويبدؤون مسار الدخول في جمعية دينية التي تمتد إلى سنوات حتى يصلون إلى عدد كبير يصبحون به قادرين على تقديم الدروس الملقّنة، تتحول إلى مركز للزاوية...هذا النوع من التنظيم لعب دورا عظيما في المغرب حتى بداية القرن العشرين، ولها عدة مهام (دينية، اجتماعية، سياسية وحتى الحربية)"[4].

كما "أنها مراكز مشايخ الطرق الصوفية في الجزائر والمغرب الإسلامي بصفة عامة، ويعدّ التعليم العربي الديني إحدى وظائفها الأساسية إلى جانب العبادات والأذكار الصوفية"[5].

والزاوية هي ملجأ للفقراء والمساكين وأبناء السبيل، كما أنّها مدرسة تربوية تعتمد على مبادئ دينية (تعليم القرآن تفسيره، تدريس الفقه والسنة النبوية الشريفة، المتون بمختلف أنواعها)، إضافة إلى اعتمادها على طريقة صوفية تتبعها لما لها من عقود وعهود دينية وأوراد متداولة بين مريديها.

3.2 مفهوم المدرسة القرآنية: هي: "مدرسة لتحفيظ القرآن الكريم وترتيله، بها وسائل قديمة من اللوح والمداد، السبورة، والمدرسة القرآنية عبارة عن حجرة أو حجرتين قد تكون مجاورة للمسجد أو بعيدة عنه، أو غرفة في منزل وتبنى خصيصا لتعليم القرآن "[6].

وتسمى المدارس القرآنية أيضا بالكتاتيب وهي جمع كتاب، وربما جاءت الكلمة من تعلم الكتابة والقراءة وغيرها من الأساسيات لتعليم القرآن وعلومه.

3. أهمية المؤسسات الدينية وأهم وظائفها وأدوارها:

1.3 الأهمية:

في حديثنا عن أهمية المؤسسات الدينية يمكننا إجمالها في أهمية المسجد ووظائفه، حيث إنّ الزوايا والمدارس القرآنية في كثير من الأحيان تكون هي إحدى مكونات ومرافق المسجد وتؤدي أدوارا فرعية ومكملة لدور المسجد سيما فيما يتعلق بالتعليم القرآني والعلوم الأخرى المكملة له، وتعليم الآداب والأخلاق والأذكار...والمنظومات والقصائد والأناشيد الدينية، إلا أنّ الزاوية تزيد على هذا في بعض الأحيان أو في أغلبها من حيث إنّها تكون مأوى لطلبة العلم وعابري السبيل والفقراء والمساكين، كما أنّها تقوم بوظيفة أخرى وهي إطعام الطعام والقيام بالصدقات والولائم والوعدات وغيرها...

إذن فللمسجد أهمية كبيرة – قد لا تضاهيها أهمية في مؤسسة أخرى – حيث يلاحظ على الأطفال الصغار رغبتهم الملحة في أن يعاملوا مثل الكبار، فابن الرابعة يلحّ على أهله كي يذهبوا به إلى المدرسة إذا كان له إخوة تلاميذ في المدرسة، وتحسن الاستفادة من هذه الرغبة في التنشئة الاجتماعية فيصطحب الآباء أولادهم في الرابعة إلى المسجد فيتعلموا عدة أمور اجتماعية منها: آداب دخول المسجد وآداب المجلس فيه والمحافظة على نظافته والهدوء فيه والإصغاء إلى الخطيب، كل هذه الأمور يتعلمها بتقليد الآخرين.

وفي الخامسة من عمره يمكن إلحاقه بجماعة تحفيظ القرآن في المسجد ليتعلم السور القصيرة والحروف الهجائية، ويحفظ الأناشيد الإسلامية، ودخول الأطفال الصغار إلى المسجد جائز، إذ إنّ دخولهم إلى المسجد من سمات المجتمع المسلم كما كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقد حمل رسول الله صلى الله عليه وسلم أمامه بنت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يؤم الناس فإذا قام حملها وإذا سجد وضعها[7].

وأخرج البخاري في صحيحه عن أنس رضي الله عنه – أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إِنِّي لَأَقُومُ فِي الصَّلَاةِ أُرِيدُ أَنْ أُطَوِّلَ فِيهَا، فَأَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ، فَأَتَجَوَّزُ فِي صَلَاتِي كَرَاهِيَةَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمِّهِ»[8].

وأخرج النسائي بإسناد صحيح عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي إِحْدَى صَلَاتَيِ الْعِشَاءِ وَهُوَ حَامِلٌ حَسَنًا أَوْ حُسَيْنًا، فَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَضَعَهُ، ثُمَّ كَبَّرَ لِلصَّلَاةِ فَصَلَّى فَسَجَدَ بَيْنَ ظَهْرَانَيْ صَلَاتِهِ سَجْدَةً أَطَالَهَا، قَالَ أَبِي: فَرَفَعْتُ رَأْسِي وَإِذَا الصَّبِيُّ عَلَى ظَهْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ سَاجِدٌ فَرَجَعْتُ إِلَى سُجُودِي، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصَّلَاةَ قَالَ النَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ سَجَدْتَ بَيْنَ ظَهْرَانَيْ صَلَاتِكَ سَجْدَةً أَطَلْتَهَا حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ قَدْ حَدَثَ أَمْرٌ أَوْ أَنَّهُ يُوحَى إِلَيْكَ، قَالَ: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ وَلَكِنَّ ابْنِي ارْتَحَلَنِي فَكَرِهْتُ أَنْ أُعَجِّلَهُ حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ»[9].

"والظاهر أنّ الأطفال كانوا يلعبون بأفنية المساجد – في زمن الصحابة والتابعين وتابع التابعين، كما روى القاسم بن محمد– رحمه الله– قال: "كانت عند عمر بن الخطاب امرأة من الأنصار، فولدت له عاصم بن عمر، ثمّ إنّه فارقها، فجاء عمر قباء فوجد ابنه عاصما يلعب بفناء المسجد، فأخذه بعضده فوضعه بين يديه على الدابة، فأمسكته جدة الغلام فنازعته إياه، حتى أتيا أبا بكر الصديق وهو خليفة يومئذ فقال له: خل بينها وبينه، فما راجعه عمر الكلام.

"وإنّ تردد الصغير إلى المسجد وتنشئه على ذلك تجعله يألفه ويرتبط به، وارتباطه بالمسجد ليكون من رواده مصلحة عظمى لا يجوز التفريط فيها بحجة تلويث المسجد أو التشويش على المصلين، والمصلحة العظمى تقدم، وقد قدمت في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم"[10].

"وارتياد المساجد وأداء الصلاة فيه يعلم الطاعة وسرعة الاستجابة والنظام والدقة والخشوع والإقبال على الله، ويعلم آداب دخول المسجد وآداب الخروج منه، والصمت وحسن الاستماع".

2.3 الأدوار والوظائف:

1.2.3 أهم وظائف وأدوار المسجد:

كان أول عمل قام به رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما وصل المدينة بناء المسجد، لأنّ المسجد هو الذي يضم شتات المسلمين، يجمعون فيه أمرهم ويتشاورون لتحقيق أهدافهم ودرء المفاسد عنهم، والتعاون لمجابهة المشكلات، وصد العدوان عن عقيدتهم وعن أنفسهم وأموالهم، بل هو المعقل الذي يلجؤون فيه إلى بارئهم، يستمدون منه السكينة والقوة والعون، ويعمرون قلوبهم بشحنة جديدة من الطاقات الروحية، بها يمنحهم الله صبرا وبأسا وإقداما ووعيا وتبصرا ورباطة جأش، وبعد نظر وتفاؤلا ونشاطا، إذن فمن أهم وظائفه ما يلي[11]:

***الوظيفة التربوية والخلقية والتعليمية والروحية:** كانت للمسجد في صدر الإسلام وظائف جليلة أهمل المسلمون اليوم عددا منها، فقد كان منطلقا للجيوش وحركات التحرير، تحرير الأمم والشعوب من العبودية للبشر

والأوثان والطواغيت، ليتشرفوا بعبوديتهم لله وحده، وكان المسجد مركزا تربويا، يربى فيه الناس على الفضيلة وحبّ العلم وعلى الوعي الاجتماعي ومعرفة حقوقهم وواجباتهم في الدولة الإسلامية التي أقيمت لتحقيق طاعة الله وشريعته و عدالته ورحمته بين البشر، فكان أن انطلق تعليم القراءة والكتابة، أي البدء بمحو الأمية من مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان المسجد مصدر إشعاع خلقي، يتشبع فيه المسلمون بفضائل الأخلاق وكريم الشمائل.

***الوظيفة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمسجد:** حين تعصف بالمسلمين نكبة أو نازلة يعتصمون ببيوت الله ليرفعوا راية الإسلام، وليجتمعوا على إعلاء كلمة الله كما حدث عند الغزو الصليبي الأول، وكما حدث في معظم الحركات التحررية ضد الغزو الصليبي اليهودي الثاني. أي ضد المستعمرين الذين وطئت جيوشهم منذ أكثر من قرن معظم البلاد الإسلامية فقد انطلقت الثورة السورية من عدد من أكبر مساجد المدن السورية، وانطلقت ثورة الجزائر ومن الكتاتيب والمدارس الإسلامية في المساجد، وكذلك حركات التحرر الإسلامي في الباكستان وأفغانستان وغيرهما.

فمن خلال المسجد يتربى الناشئ في ظلّ مجتمع إسلامي ناهض راق، ينظم شؤونه على أساس الشورى، ويتفقد مرضاه فيعودوهم، وفقراءه المعوزين فيعطيهم مما أعطاه الله، وتنعقد أواصر المحبة بين جمع القلوب، فيغدو مجتمعا قويا متماسكا يساهم في تربية الجيل ونهضته وإنعاشه.

وفيما يتعلق بالوظيفة الاقتصادية فهي من خلال دوره في تنظيم وجمع وتوزيع الزكوات سواء الزكاة العامة أو زكاة الفطر أو القيام ببعض النشاطات والتظاهرات والمواسم التي يتحقق فيها التكافل الاجتماعي بكلّ صوره وأشكاله.

وعندما يأخذ المسجد مكانه الطبيعي الذي بنى من أجله وأراده الله له، يصبح من أعظم المؤثرات التربوية في نفوس الناشئين، فيه يرون الراشدين مجتمعين على أمر الله فينمو في نفوسهم الشعور بالمجتمع المسلم، والاعتزاز بهم، وفيه يسمعون الخطب والدروس العلمية، فيبدؤون بوعي العقيدة الإسلامية وفهم هدفهم من الحياة، وما أعده الله لهم في الدنيا والآخرة. وفيه يتعلمون القرآن ويرتلونه، فيجمعون بين النمو الفكري والحضاري بتعلم القراءة ودستور المجتمع الإسلامي، والنمو الروحي وهو الارتباط بخالقهم.

وفيه يتعلمون الحديث والفقه، وكلّ ما يحتاجون من نظم الحياة الاجتماعية كما أراد الله أن ينظمها للإنسان، ومن هداية الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ومن العلوم المتممة لذلك كاللغة والتاريخ الإسلامي وغيرها، ولكن ما يدعو المسلمين الى المسجد هو الالتقاء على طاعة الله، فشعار الاجتماع في المسجد لأمر طارئ أن ينادي منادي في أسواق المسلمين ومآذن مساجدهم (الصلاة جامعة) فإذا اجتمعوا كان أول عملهم أن ينتظموا صفوفا ويصلوا ركعتين، ثم يتداولون أمرهم هذا إذا اضطروا للاجتماع في وقت لا تحين فيه صلاة

مفروضة، وفي الحالات غير الاضطرارية ينتظرون وقت الصلاة المفروضة، فلا يبرمون أمرا إلا بعد اجتماعهم على صلاة .

فالمسجد على هذا يعلم الناشئين أنّ كل أمور الحياة تابعة للارتباط بالله، وصادرة عن هدف التربية الإسلامية الشامل الذي هو إخلاص العبودية لله، وينغرس هذا المعنى في نفس الناشئ عفوا من غير قصد ولا تكلف.

2.2.3 أهم وظائف وأدوار الزاوية: الزاوية شأنها شأن المسجد، وظائفها كثيرة ومتعددة يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

*__الوظيفة الدينية والروحية__: وتتمثل في نشر التعاليم الدينية الإسلامية السمحة والحفاظ على الشعائر ومختلف العبادات، بالإضافة الى غرس القيم الاسلامية الفاضلة والأخلاق الحسنة والسلوك القويم في نفوس المسلمين.

*__الوظيفة الوطنية والسياسية__: حيث كانت الزاوية دائما تذود عن الأوطان، لأنّها تعرف أنّ حبّ الوطن من الإيمان، وأنّ جلّ الثورات التي قامت في الجزائر ضدّ الاستعمار الفرنسي كانت تسيرها الطرق الصوفية بقيادة وزعامة شيوخها، وفي كلّ أنحاء العالم الإسلامي ، حيث كان المتصوفة المشهورون يحرضون على الجهاد لتحرير الأوطان من براثن الاستعمار، فكانت رباطات ونقاط أساسية ضد الاعداء، وأصبح المرابطون يقودون أتباعهم في الحروب الجهادية وينصرون المجاهدين ويطعمونهم في زواياهم ويتحالفون مع المكافحين من أجل الدين وحماية البلاد ، وقد ظلت هذه المؤسسة – الزاوية في الجزائر– عقودا من الزمن صامدة صمودا الجبال الرواسي في وجه الحملات التبشيرية والمحاولات التنصيرية لتحافظ على الشخصية الإسلامية العربية لهذا الشعب، وتحفظ له أصالته من عوامل المسخ والذوبان والتشويه، وحافظت على كتاب الله العزيز واللغة العربية وبذلك صانت الشريعة الاسلامية والوطن.

*__الدور القضائي__: تقوم الزاوية بدور الهيئة القضائية بحيث تفصل فيها الخلافات والنزاعات بين المتخاصمين ويعدّ شيوخها قضاة عادلين، فكان لها الفضل أن منعت أبناء المسلمين من اللجوء للمحاكم الفرنسية، فكانت هي محاكم المسلمين، وملجأ للمتخاصمين منهم بحلّ المنازعات وتسوية الخلافات بينهم، وذلك بالمصالحة والتسامح.

فكان الصلح على التسامح وتراضي الخصمين فلا غبن ولا إجحاف، ولا ميل ولا إرغام، بل ينبع من طيبة النفس وصفاء القلب وحب الخير والطمع في الأجر، لقوله تعالى: «فمن عفى وأصلح فأجره على الله»[13]، وبذلك يقطعون رأس الفتنة، ويخمدون نار الحقد المؤججة في الصدور ويقضون على الفتنة في مهدها.

*__الدور التربوي والتعليمي والتثقيفي__: إنّ الزوايا كما أشرنا هي مؤسسات تعليمية، تربوية، تثقيفية، لها طابعها الثقافي، فقد علمت الجاهل، ومناهجها تختلف اختلافا بسيطا من حيث الطريقة التربوية لكل شيخ، وكلّها تصب في الحفاظ على التعاليم الدينية الإسلامية عن طريق الوعظ والإرشاد والإصلاح.

أمّا دورها الثقافي فيتمثل في إحياء المناسبات الدينية وإقامة الصدقات السنوية (الوعدات) والقيام ببعض العادات والتقاليد والشعائر.

***الدور الاجتماعي والاقتصادي:** ويكمن هذا الدور في إطعام الطعام، ومساعدة الفقراء، وإيواء العجزة، واستقبال الضيوف الوافدين إليها، وأبناء السبيل، أما من الناحية الاقتصادية فقد كان لها دور التحكم في تسيير الموارد الاقتصادية، وذلك من خلال بعض المصادر المالية لتغطية حاجياتها وحاجيات الوافدين إليها، وكذا بعض النفقات الأخرى على الطلاب (الطلبة)، حيث تتمثل هذه المصادر في مساهمة شيوخ القبائل والأعراش المجاورة للزاوية، أو حتى أتباعها في مناطق أخرى بتخصيص جزء من أموالهم وثرواتهم للزاوية حسب ثرائهم (من النقود والأنعام والزروع) بالإضافة إلى تبرعات المحسنين والمريدين والتبرعات التي تقدمها مختلف شرائح المجتمع المحلي (المقاديم، الأتباع، المريدين، والمحبين)، وكذا المبالغ المالية التي يتبرع بها الزوار ، كذلك ما يجنيه أهل الزاوية من الحقول والمزارع والغابات وكذا ما ينتج من الأنعام (صوف، وبر، شعر)، وغيرها من ممتلكات المؤسسات الوقفية وبعض العقارات، هذا بالإضافة إلى أموال الصدقات (الوعدات والمعاريف) التي يقدمها الزوار – كما أسلفنا – على شكل نقود وبضائع ومواد غذائية متنوعة وألبسة تختلف كمياتها ومقاديرها وأنواعها حسب اختلاف مصادر أموال وثروات هؤلاء الزوار وحسب حبهم ومولاتهم للزاوية، وفي هذا الصدد يقول أبو القاسم سعد الله: "للطرق الصوفية مصادر للعيش والتوسع، فإذا انقطعت أو نضبت تقلص نفوذ الطريقة واعتراها الانكماش والفناء، ولذلك كانت كلّ طريقة حريصة على تحصيل المال بوسائل معلنة وغير معلنة، تقليدية ومتجددة"[14].

كلّ هذه الأدوار تقوم بها الزاوية بالإضافة إلى الدور الحضري الذي يكمن في تكوين قرى ومدن تجتمع حول مؤسسة الزاوية مما يساهم في التطور العمراني والتحكم في تسيير شؤون القرية والمدينة، وهو ما يسهل عليها عملية تحولها إلى ممالك، وهذا ما حدث فعلا في أغلب الزوايا في غرب إفريقيا وشمالها وحتى في مناطق أخرى من العالم.

3.2.3 أدوار المدارس القرآنية (الكتاتيب): يمكننا القول إنّ الدور الرئيس الذي تقوم به المدارس القرآنية (الكتاتيب) هو تحفيظ كتاب الله على ظهر قلب وذلك بالتلقين، بالإضافة إلى بعض علوم القرآن الأخرى المتصلة به كعلم التجويد والتلاوة (الأحكام) في بعض الأحيان، "وقد بقي تعلم القرآن في الكتاتيب والمساجد إلى عهد قريب وسيلة لتعلم القراءة والكتابة، فكان الأطفال قبل انتشار المدارس الحديثة يتقنون قراءة القرآن، فيتعلمون القراءة على أسلوب الطريقة الجملية، أي أنّهم يتقنون التعرف إلى صور الكلمات المكتوبة مقترنة بألفاظها المنطوقة. وكان الأطفال بعد هذه القراءة الأولى، يكتبون القسم الذي قرأوه على ألواح خشبية يحاكون رسمه في المصحف، وكلما كتبوا جزءا يناسب مقدرتهم، عادوا فأتقنوا تلاوته ثم ينتقلون إلى غيره، وهكذا حتى يتموا جميع القرآن، ثم ينتقى منهم المتفوقون ليحفظوا القرآن عن ظهر قلب"[15].

وإنّ المتتبع لأحوالهم وفي مساراتهم الدراسية عادة ما يجدهم متفوقين في شتى العلوم، وحائزون على الرتب الأولى في الامتحانات المؤهلة للأطوار المتقدمة.

4. وضعية التعليم في المؤسسات الدينية:

1.4 وضعية التعليم قبل 1830 (غداة الاحتلال):

يسمى هذا التعليم بالتعليم الإسلامي (الأصلي) وهو تعليم عربي من حيث اللغة والثقافة، وتعليم إسلامي من حيث المحتوى والروح، وكان ينعت بالتعليم التقليدي أحيانا باعتباره استمرارا للتعليم السائد خلال العهد العثماني، ومن الممكن وصفه بالتعليم الأصلي باعتباره تعليما يمثل المنهج التربوي الذي مارسته أجيال من المتعلمين، وباعتباره حافظ على التراث القومي في وجه الغزو الحضاري الأجنبي...وقد كان تعليما موازيا للمدرسة الفرنسية والتأثير الفرنسي، وكان أهله يكافحون به بعد عجزهم عن مكافحة الاستعمار والاحتلال بالسلاح ...وكلّ الذين درسوا موضوع التعليم في الجزائر غداة الاحتلال اندهشوا من كثرة المدارس وحرية التعليم وكثرة المتعلمين ووفرة الوسائل من أجل التعلم ، كالمداخيل الوقفية، ومحلات الأوقاف والأجور العالية، وفي المدن كما في الأرياف كان التعليم جزءا أساسيا من حياة الناس، وكان المعلم والمتعلم موضع تقدير الجميع، وحبّ العلم كان جزءا من العبادة. كما اندهش أولئك من وفرة المدارس التي كانت تزيد ربما عن نسبة السكان، وكان التعليم حرا وخاصا ويكاد يكون مجانيا وإجباريا قبل أن تشرعه فرنسا لأبنائها بعد 1873...إذ يلتقي أولاد الأغنياء وأولاد الفقراء على صعيد واحد ويتلقّون نفس البرنامج على يد نفس المعلم، وبنفس اللغة والروح. وربما وظف الأغنياء معلمين (مؤدبين) خاصين لأبنائهم[16].

لقد كان التعليم والتربية العربية الإسلامية للجميع وفي هذا الصدد يقول الدكتور الصديق تاوتي: "الشيء الذي يتفق عليه عدد كبير من المؤرخين هو أنّ كلّ الجزائريين كانوا يعرفون القراءة والكتابة، يعطي "ميشال هابار" (Habart Michel) العدد مائة وهو عدد المدارس الموجودة في مدينة الجزائر، و86 بمدينة قسنطينة، و50 بمدينة تلمسان، لقد أورد وجود عشرة جامعات موزعة عبر التراب الجزائري عام 1830م، كان جنرال فرنسي هو الذي أعلن يوم: 1834/01/20، أمام غرفة النواب: "كلّ العرب تقريبا يعرفون القراءة والكتابة، وفي كلّ قرية توجد مدرستان""[17].

وتروي "إيفون توران Yvonne turin"شهادات عدد كبير من الضباط الذين يقرون بأنّ التعليم الجماهيري كان جدّ شائع، وأنّ لكل قبيلة ولكلّ حيّ معلمه قبل الاحتلال الفرنسي، كما يروي أحد أولئك الضباط هو "لاموريسيار Lamoricier" في تقريره بعض الإشارات عن الوضع قبل الغزو في مقاطعة تلمسان فقط، كان يوجد في المدينة 3 إكماليات وخمسون مدرسة لحوالي 12000 أو 14000 نسمة. وفي الريف

كانت توجد 30 زاوية مشهورة نوعا ما لحوالي 125000 نسمة، وكان يوجد في كلّ دوار مدرسة، كان هناك 2000 طالب يزاولون تعليما ثانويا و600 يتابعون دراسات عليا، وكان لكل مؤسسة مكتبتها[18].

وفي حديثه عن مكانة المدرسة عند الجزائريين يقول الدكتور الصديق تاوتي أيضا: "كانت عائدات المؤسسات الدينية المسماة الحبوس أو الوقف هي التي تسمح أساسا بدفع مرتبات المدرسين وبناء الهياكل وصيانتها ، وقد اكتشف الضباط الأوائل أنّ السكان كانوا يضعون تعليم أبنائهم في المقام الأول من انشغالاتهم. وإن الشهادات الصريحة التي يقدمها الوالي "كارات Carette" لها مغزاها حينما يروي الأحداث التالية: "طلب أهالي بجاية مقابلتي فكان لهم ما طلبوا، لم يحدثوني لا عن حجز ممتلكاتهم ولا عن مأساتهم العميقة بل قالوا لي: "رمموا لنا مسجدنا، واعطونا مدرسة لائقة، وادفعوا أيّ راتب للمعلم الذي لا نستطيع إعطاءه أجره، هذا كل ما نطلبه، لقد تأثرت أيما تأثر أمام هذا التفاني ونكران الذات بجانب العوز والفاقة الشديدة، ووعدتهم أن أتوسط بكلّ ثقلي في سبيل مطالب لها حقها من الشرعية" [19].

لعل هذه الشهادات تكفي لتثبت أنّ التعليم كان جد شائع، وأن جزائر ما قبل 1830لم تسجل أيّ تأخر في مجال تربية أبنائها، "ففي الوثائق الفرنسية الرسمية أنّ التعليم العربي الإسلامي كان على العموم مزدهرا سنة 1830م، وهو يتألف من مستويات التعليم الثلاث المعروفة اليوم: الابتدائي والثانوي والعالي. وكان التعليم الثانوي والعالي مجانا، أمّا الابتدائي فقد كان بأجر اختياري ضعيف، وفي أغلب الأحيان يدفع الأجر عينا، وجميع أنواع التعليم لا تقدم إليها الدولة (الجزائرية) أية مساعدة، فكان تعليما حرا بمعنى الكلمة، وكانت المدارس متصلة بالمساجد في أغلب الأحيان، ويشرف عليها وكلاء الشؤون الدينية، وهي تتغذى من أملاك الأوقاف الخيرية. ولكن منذ الاحتلال دخلت أملاك الأوقاف في أملاك الدولة الفرنسية، فأهملت المدارس الإسلامية، وتوقف التعليم الابتدائي والثانوي، ولم تبق إلا بعض الزوايا البعيدة والمعزولة حيث الدروس العليا...ويضيف تقرير آخر أنّ المعلمين كانوا أيضا أحرارا فهم لا يخضعون إلى أية ترقية، وشهرتهم هي التي تدل عليهم، وهذه الشهرة تكون في العلم والأخلاق الكريمة والسلوك الجيد، كما أنّهم كانوا يحصلون على الشهادة (الإجازة) من أستاذ معروف، وكانت المدارس كثيرة، ورواتب المعلمين مضمونة من مداخيل المساجد (الوقف)، وكان مشاهير الأساتذة يأتيهم المتعلمون من أماكن بعيدة، وقد أقيمت الزوايا المجاورة للمساجد لإيواء أمثال هؤلاء الغرباء"[20].

إذن نلاحظ الحرية التامة التي كان يتمتع بها التعليم في الجزائر بصفة عامة (التعليم الإسلامي) وأهله (المعلمون، المتعلمون) وأماكنه (المساجد، الزوايا والمدارس القرآنية) "كان برنامج التعليم يكمل بعضه بعضا، ففي الابتدائي يحفظ الطفل كلّ أو أجزاء من القرآن الكريم، ويتقن الكتابة والقراءة، ويتعلم مبادئ الدين، ويحفظ المتون والنصوص الضرورية. وفي الثانوي يواصل المطالعة والفقه والتوحيد ودراسة النحو والصرف وأولويات التفسير ومصطلح الحديث والسيرة النبوية. وأمّا الدراسات العليا فتشمل الفقه أيضا وأصول الدين والتوحيد

والتاريخ الإسلامي وبعض الحساب والفلك والجغرافية والطب والتاريخ الطبيعي...والهندسة وعلم الرسم والزخرفة الخطاطة وكتابة الوثائق، وقد لاحظت التقارير أنّ التعليم الأول كان يحصل عليه أبناء الطبقة الغنية وكذلك التعليم العالي الذي لا يواصله عادة إلا الطبقة التي كرست حياتها للعلم حتى أصبح فيها وراثة. والمقصود هنا هو علم الدين"[21].

من خلال ما سبق نلاحظ الحرية التامة التي كان يتمتع بها التعليم في الجزائر بصفة عامة (وهو ما يعرف بالتعليم الإسلامي).

2.4 وضعية التعليم الاسلامي أثناء الاستعمار الفرنسي:

لم يكن غزو البلاد بالأمر الهين، سيما وأنّ جيوش الاحتلال قد أمضت ما يقارب نصف قرن حتى تخضع الأهالي للسلطة الفرنسية، حيث كان البعض يرى أنّ وضعية الاحتلال جعلت من إنشاء مدرسة أمرا سابقا لأوانه، بينما يرى آخرون بأنّه يجب أولا حلّ مشكل اللغات قبل التفكير في التعليم...وكان يرى آخرون أنّ العمل الجبار الذي يمكن القيام به هو إحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية وسوف لن تتأخر اللغة الفرنسية عن الانتشار بين الأهالي، سيما إذا جاءت الأجيال الجديدة بكثرة للتعلم في المدارس الجديدة.

1.2.4 الزوايا: "إذا كان حال العلم غداة الاحتلال هو الازدهار والانتشار والاحترام، فأين هو بعد ربع قرن من ذلك؟ لقد أهمل الفرنسيون التعليم في المدن والأرياف، على السواء، لأسباب مختلفة منها اغتصاب موارده، وكثرة الحروب، ومشاركة الطلبة في واجب الجهاد. وبعد ضعف التعليم بل نكاد نقول انهياره في المدن على إثر الاحتلال، بقي التعليم في الزوايا والمعمرات، فخرج إليها التلاميذ واغتربوا فيها طلبا للعلم والمقاومة الثقافية، وبعد نجاح الاستعمار في التوغل في الريف أيضا ومراقبة المعلمين والتلاميذ ضعف التعليم هناك أيضا وحوصر إداريا بالقوانين ولغويا بالفرنسية ، سيما منذ الستينات، وفي هذه الأثناء نشأت زوايا جديدة مثل زوايا الهامل وأولاد جلال وقصر البخاري، وفتحت زاوية نفطة أبوابها للجزائريين، وظلت زوايا زواوة مستمرة في التعليم إلى ثورة 1871.وكلّ هذه الزوايا ترجع إلى الطريقة الرحمانية عدا زاوية قصر البخاري التي كانت شاذلية. ومع ضغط الاستعمار في عهد الجمهورية الثالثة كادت حركة التعليم العربي الإسلامي تختفي"[22].

"وتعترف بعض المصادر الفرنسية بأنّ اختفاء التعليم – العربي الإسلامي– أو فشله يرجع أيضا إلى هدم العديد من المدارس والزوايا أثناء الثورات المتأخرة مثل 1857، 1864، 1871 وقد حدثت الأزمات الاقتصادية خلال الخمسينات والجوائح الماحقة بين (1867،1869)، ثمّ إنّ الزوايا كانت تعيش من الأوقاف (الأحباس) إلى سنة 1863، ولكن في هذه السنة صدر المرسوم الشهير حول تمليك الأرض والذي قضى على أوقافها أيضا إذ كان كثير من الزوايا يعيش على الأرض الموقوفة، فلم يبق للزوايا بعد ذلك من الموارد سوى الزيارات التي يأتي بها أتباع الزوايا في مواسم معينة، وقد تدخلت السلطات الفرنسية في هذه الزيارات أيضا فمنعتها عمن تشاء وأبقتها فقط لبعض الشيوخ الذين خدموا فرنسا بإخلاص...وليس السبب الاقتصادي هو

وحده الذي كان وراء فشل الزوايا في أداء دورها – والتعليم من أبرزه – ذلك أنّ مجالات العمل أمام المتخرجين منها أصبحت معدومة تقريبا. فالفرنسيون كانوا يعتبرونها ملجأ للتعصب الديني والتراث العربي الإسلامي. ولذلك زعزعوها من جذورها، ولم يكونوا يثقون في المتخرجين من الزوايا ولا من الذين يتخرجون من القرويين أو الزيتونة أو من الأزهر. وقد أسسوا المدارس الشرعية الرسمية الثلاث لتخرج من يحتاجونه في الوظائف الدينية والقضائية دون الحاجة إلى خريجي الزوايا أو معاهد المغرب أو تونس أو مصر، وبنى الفرنسيون بعض المدارس الابتدائية –العربية الفرنسية – لتنافس تعليم الزوايا والمعمرات والتأثير على جيل من المتعلمين لا رابطة بينه وبين ما يسمى التعليم الديني أو التقليدي .ولم يعد في استطاعة الزوايا التوسع في أوساط الأعراش وفي المدن كما في الماضي لأنّ مرسوم الأرض المشار إليه أخذ صلاحيات كثيرة من القيادات العربية السابقة وبدأ في تدجينها بتقليص مساحات نفوذها ونزع أهمّ اختصاصاتها وإدخال منافسين جدد ليسوا من أهل السيف...ولكن يجب ألا يفهم من هذا اختفاء الزوايا ودورها التعليمي تماما. فرغم التدهور الذي أصابها خلال الستينات...فإنّها قد استمرت في أداء مهمتها في بعض المناطق كالجنوب وزواوة والأوراس، وكان بعضها يكتفي بالحد الأدنى "المسموح به" وهو تحفيظ القرآن الكريم ومبادئ الدين..."[23].

وفي هذا الصدد يقول محمد نسيب: "إنّ معظم الزوايا العلمية تعرضت للهدم والتخريب والإغلاق من جيش الاستعمار الفرنسي أثناء ثورة التحرير بعد إحراق ما فيها من كنوز المخطوطات التي حفظت في هذه الزوايا والكتب التي سلمت من السلب والإتلاف والإحراق في الأيام الأولى للاحتلال الفرنسي المشؤوم للجزائر "ويواصل قائلا: "ولقد تعرضت زوايا القرآن والتعليم لحقد الاستعمار الصليبي لأنّها كانت حصون الإسلام، وكانت قذى في عيون الصليبين وشجى في حلوقهم وصخرة في طريقهم منعتهم من الوصول إلى غايتهم الدنيئة، بل كانت مراكز المقاومة ومقر المجاهدين، لذلك أنتقم منها جيش الاحتلال الفرنسي الذي أعماه الحقد الصليبي وكان تقوده الطغمة الاقطاعية المجرمة وصبّ عليها جامّ غضبه وهدم البعض، وأغلق الباقي وشرد طلبتها فمنهم من قتل ومنهم من سجن ومنهم من فرّ والتحق بصفوف المجاهدين، أمّا الطلبة الصغار الذين لا يقدرون على حمل السلاح فقد جمعهم جيش التحرير وبعثهم إلى تونس لمواصلة دراستهم ومن هناك وزعوا على البلدان العربية كليبيا ومصر وسوريا ولبنان والكويت والعراق ومعظم هؤلاء الطلبة هم اليوم إطارات البلاد تجدهم في كل ميدان من ميادين الحياة"[24].

ويضيف محمد نسيب في هذا المجال قائلا: "إذن فالزوايا حافظت على الجانب الروحي وتمسكت بالقيم الدينية والاجتماعية وأصالة الأمة وما تحمل هذه الأصالة من عقيدة وشريعة وثقافة وشخصية...لا تقبل الذوبان وإنّ جردها الاستعمار الفرنسي من الجانب المادي لكنه لم يقدر أن يجردها من الجانب الروحي وكلما ضعف الجانب المادي تقوى الجانب الروحي الذي استمد منه الشعب الجزائري قوته النضالية، التي تحدت كلّ الأساليب الاستعمارية، فالجانب الروحي هو ينبوع الطاقة الذي لا ينضب...والجذوة التي لا تنطفئ والشعاع

الذي لا يخبو نوره. بذلك حافظ الشعب الجزائري على روح الجهاد والعمل المستمر والايمان الثابت الذي لا تزحزحه عواصف الظلم والطغيان، بل صمد في وجه التنصير والتغريب رغم الظروف الصعبة المحيطة به من كل جانب والعراقيل التي تعترض طريقه، والضربات القاسية التي يتلقاها باستمرار من الإدارة الاستعمارية وتهديداتها التي تنذره بالفناء والابتلاع في كل حين. إنّ مقاومة التعليم الديني للاستعمار الغربي الصليبي كانت أقوى وأعنف من مقاومة السلاح، إذ إنّها مقاومة الرفض لكلّ ما هو أجنبي استعماري يخالف الإسلام وتقاليد البلاد. وإنّ طالب الزاوية كان يتمسك بدينه ويتعلق بشخصيته، ويعتز بثقافته العربية الإسلامية في الوقت الذي كان الناس يتهافتون فيه على اللغة الفرنسية لغة الخبز ويتسابقون إلى لغة الوظيفة أي لغة المستعمر، لكي يحظوا بفتات الخبز الذي لا يسمن ولا يغني من جوع، بل الخبز المغموس في دماء الضحايا المذبوحة، وكان طالب الزاوية حريصا أشد الحرص على لغته التي تتمثل فيها شخصيته، إنّها مرآة تتجلى فيها ذاتيته ويتجسد فيها وجوده، بذلك يحس أنّه حيّ لم يمت، ورغم الفقر والقهر والحرمان وشظف العيش فإنّه لم ينخذل ولم يتضعضع بل استمر يعمل من أجل تدعيم الحواجز بينه وبين الغزاة ...لقد جاهدت الزوايا زوايا القرآن، وصمدت في وجه الاستعمار الصليبي وقاومته عند دخوله إلى يوم خروجه، قاومته بالسلاح وعندما انهزمت في الميدان العسكري استعملت سلاح الرفض والصمود. لم تزحزحها عواصف الشر والطغيان، ولم ترضخ لأساليب القمع والارهاب، ولم تستكن للمعتدين المستبدين، بل جاهدت وقاومت الاستعمار حتى أحرقت وهدمت عن آخرها، والواقع يشهد بذلك..."[25].

وبالرجوع إلى التعليم الإسلامي العربي – خصوصا في مؤسسة الزوايا خلال هذه المرحلة (القرن الأول من الاحتلال)– نعود إلى خلاصة ذلك حيث يقول أبو القاسم سعد الله: "ولكن كلّ ذلك لم يجعل الزوايا ترفع العلم الأبيض، فقد بقي "في الزوايا خبايا" كما يقولون، ومن هذه الخبايا سيتخرج جيل مطعم بالتأثير العربي الإسلامي وبالجو العام الفرنسي ، وسيكون هو العمود الفقري لحركة الإصلاح القادمة، وقد وجد هذا الجيل احتياطيا قويا في خريجي المعاهد الإسلامية الذين كانوا مهمشين وغرباء في بلادهم، إلى أن فتح الفرنسيون مجال التعليم من جديد في عهد "كامبون"، بشرط طلب الرخصة حسب قانون أكتوبر 1892م ، فأقدم الجزائريون على إحياء التعليم في مختلف مجالاته، في الزاوية والمسجد والمدرسة" .[26]

2.2.4 المدارس القرآنية: أمّا فيما يخص التعليم في المداس القرآنية في هذه المرحلة (الاحتلال) فهو مثل سابقيه (المساجد والزوايا)، لم يسلم من المضايقات والمنع والهدم والتخريب والإغلاق...، وها هو الدكتور أبو القاسم سعد الله يصف لنا هذه الوضعية قائلا: "لقد درس الفرنسيون وضع هذا التعليم منذ أوائل الاحتلال، ورأوا أنّه تعليم قاعدي تنبني عليه الدراسات الإسلامية في البلاد وفي العالم الإسلامي كله. فإذا حاربوه ومنعوه ثارت عليهم ثائرة السكان، فاتفقت كلمتهم على الإبقاء عليه مع تجريده من مؤسساته في المدن... والتحكم في المؤدبين من الناحية المالية والفكرية، وقطع التواصل بينه وبين التعليم المتوسط والثانوي، ومنع المؤدبين من

تجاوز الحفظ إلى التفسير والتفهيم أو تعليم أي مادة أخرى معه، ثم إنشاء المدارس الضرة إلى جانبه، ونعني بها المدارس الفرنسية ذات الطراز العصري والبرنامج العملي والمنهج المتطور، وبذلك أصبح حفظ القرآن نوعا من العبادة فقط كالصلاة التي لم يمنعها الفرنسيون أيضا، ولكنه لا يقدم شيئا للمتعلم في الحياة إلا العقيدة في البركة، وقد حاولت بعض الزوايا منذ الستينات أن تربط بين حفظ القرآن وبرنامج التعليم فكان التلاميذ فيها ينتقلون من الابتدائي القرآني إلى المتوسط فالثانوي وبذلك استمرت تجربة التعليم القديمة في هذه الزوايا...ومن جهتهم لجأ الفرنسيون لجلب المسلمين إلى المدارس الفرنسية القليلة التي أنشأوها منذ 1850م (حوالي 36 مدرسة في الجملة) إلى إدخال مادة حفظ القرآن فيها والعهد بها إلى "طالب" مسلم، وكان التلاميذ في هذه المدارس يحفظون القرآن بطريقة جديدة...لقد كان نوعا من التحايل المؤقت، ذلك أنّ التلميذ بعد مادة القرآن كان يتفرغ كلية للغة الفرنسية وموادها وتاريخ فرنسا وجغرافيتها وعلومها الخ...ومن الخطأ حصر دور المدارس القرآنية في تحفيظ القرآن الكريم ، لأنّه في الواقع يمتد إلى التربية الدينية والأخلاقية، وهذا هو الجانب الذي أراد الفرنسيون القضاء عليه، مع احتفاظهم باستظهار التلميذ للقرآن فقط...ويشير أبو القاسم سعد الله إلى الدراسة التي قام بها "ألفريد بيل" في ذكره ملامح التعليم القرآني في وقته (1908م) يقول وهو يتحدث عن التجربة منذ إصلاح 1892م، أنّ تلاميذ المدرسة القرآنية قد تركوها إلى المدرسة الابتدائية الفرنسية، وبعضهم كان يجمع بين المدرستين، وسيحل في نظره التعليم اللائكي (غير الديني) للفرنسية والعربية في المدرسة الفرنسية الخاصة بالأهالي، محلّ المدارس القرآنية بالتدرج، ثم إنّ المدرسة التحضيرية التي تنوي فرنسا إقامتها (وقد فعلت) في الأرياف، سيجعل الأطفال الجزائريين يتركون التعليم القرآني، لأنّ معظم الآباء إنما يرسلون أولادهم إليه ليتخلصوا منهم فقط...وبهذه الطريقة يخرج الطفل من المدرسة القرآنية ويذهب إلى المدرسة التحضيرية الفرنسية...لكن ظاهرة التخلف أوصلت التعليم القرآني، وغيره إلى الحد الذي وصفه "بيل" إلاّ أنّ المدارس القرآنية قد استمرت في المدن رغم الصعوبات".[27]

3.2.4 المساجد: أمّا فيما يخص التعليم "فإنّ هدم عشرات المساجد أو تحويلها إلى كنائس أو مستودعات أو منحها للجيش والجمعيات الدينية الفرنسية، كلّ ذلك حرم العلم من مقراته ومن موارده أيضا، لأنّ كل بناياته كان لها ريعها ووكيلها ومدرسها... فالدروس التي كانت تلقى في أغلبها قد توقفت نتيجة هدم العشرات منها أو تعطيلها...أمام هذه المعاملات للمساجد لا أحد كان ينتظر استمرار الدروس فيها، فلا العلماء ولا الفقهاء كانوا مستعدين لمواصلة مهمتهم في جو من الإرهاب والبطش وعدم الاستقرار، ولا الفرنسيون كانوا سيسمحون بذلك وهم يحاولون وضع أيديهم على كلّ شيء في البلاد، ولا الطلبة الذين لم يعد يطيب لهم مقام في المدن تحت قبضة العدو. وهكذا كان الاحتلال وما تلاه من إجراءات وارهاب ومصادرة سببا في توقف دروس المساجد في المدن...وابتداء من 1851م وقع تنظيم خاص للمساجد والمدرسين فيها. والتنظيم جاء بعد دراسة شاملة للدراسات الإسلامية وموظفيها عموما. وقد رتبت المساجد إلى خمس درجات، ولم يختص بالتدريس إلاّ

مساجد الدرجة الأولى. وهذه المساجد لا تكون إلا في المدن الرئيسية. فكان ستة فقط في كل القطر من الدرجة الأولى ثلاثة في العاصمة واثنان في قسنطينة وواحد في تلمسان، وقد سمي المدرس "مفسرا للقرآن" فقط. فلم يعد تدريس اللغة والنحو والأدب والتاريخ وما إليها جائز للمدرس، وإنما كان الفرنسيون هم الذين يختارون له موضوعات في الفقه وأخرى في التوحيد لا يخرج عنها...وفي سنة 1897 وصف المدرسون بأنهم هم الذين يقومون بالتعليم العالي في المواد الآتية: التوحيد والفقه والنحو والأدب وعلم الفلكّ، وعرفوا بأنهم العلماء الأكثر تقدما في التعليم، وبذلك تطور مفهوم المدرس عما كان عليه منذ سنة 1850م في نظر الفرنسيين، فالعلماء أصبحوا يكونون التلاميذ لوظائف الديانة، ومن بينهم تختار الدولة عادة المفتين والقضاة ...وإنّ مدرسي المساجد على النحو المذكور كانوا لا تأثير ولا أثر لهم. فعلمهم كان ضئيلا وكان بعضهم لا يكاد يحسن الكتابة الصحيحة كما لاحظ المعاصرون، وكانوا موظفين طائعين يعملون على إرضاء الفرنسيين بكلّ الطرق، وهم في أغلبهم البقية التي لم تهاجر أو لم تغضب السلطات الفرنسية. وبعضهم كان مجهولا تماما فلم يكن له اسم ولا رسم بين العلماء السابقين ولا في العائلات العلمية التي كانت عادة تتوارث العلم أبا عن جد...وهذه نتيجة هيئة التدريس الجديدة التي نصبتها السلطات الفرنسية في المساجد، إنّها هيئة جاءت لتبارك العمل الفرنسي وتختم على أوراق الإدارة، وتصدر الفتاوى المناسبة والدروس الفاترة على من بقي من التلاميذ. ومن عادة الجزائريين عدم الثقة فيمن تعينه السلطات الفرنسية ولو كان من أنبغ العلماء، وهو ما لا يكون".[28]

5. واقع المؤسسات الدينية والتعليم بها من بعد الاستقلال إلى اليوم:

لقد وضع حد لهذا النوع من التعليم في الجزائر من طرف المستعمر الفرنسي أيام احتلاله لبلادنا –كما رأينا– وذلك بقضائه على المؤسسات الدينية وحتى أنّه أغلق المدارس بصفة عامة والمعاهد والجامعات، ولم يبق إلاّ التعليم القرآني الذي ينصب على الحفظ وحده بعيدا عن الفهم والتحليل والاستنتاج، "وهو تعليم ببغائي إذا قسناه بالتعليم الفكري المنهجي الأمر الذي أدى إلى تجميد الفكر وفهم الإسلام فهما سطحيا، وفي كثير من الأحيان فهما خرافيا مشوها باستثناء فئة قليلة تلقت نصيبا من المعرفة وكانت بمثابة المصباح المنير للآخرين ولكنها تتجاوز في معرفتها حدود النقل والتقليد الممتد منذ بداية عصر الانحطاط، ولذلك ظل فهم الإسلام سطحيا إلى يومنا هذا...وكان من المفروض بعد استرجاع السيادة الوطنية أن تولي الدولة الجزائرية اهتمامها بهذا الجانب حيث تقيم مدارس ومعاهد وجامعات وتوظف فيها أحسن الأساتذة الأكْفاء يتم اختيارهم من قبل لجنة أو مجلس يضم أحسن العناصر ذات المقدرة العلمية الفائقة في الإسلام، وهذا الاختيار للأساتذة يكون على مستوى الوطن العربي والإسلامي...ولقد ظهرت مثل هذه البادرة في مستواهم العلمي وأخذت الدراسة تسير ولكنها اجهضت في المهد وحولت المعاهد إلى ثانويات عادية ذلك خشية بعض الملحدين والمغرضين من الإسلام، أو خضوعا لتعليمات خارجية، المهم ثمّ وضع حدّ لذلك المخطط للتعليم الإسلامي، والشيء الذي أدى إلى التخوف منه وقع فيه، والواقع الحالي أكثر خطورة من الواقع الذي كان منتظرا خصوصا بعد مرحلة

التسعينات وما أفرزته العشرية السوداء وبعد العشرين السنة الأخيرة (من سنة 1999 إلى 2019م) لأنّ التشبث بالإسلام كان عن جهل إن لم نقل التعصب الأعمى الذي انصب على الهوامش والشكليات مثل اللحية والعبادة والعمامة والمرأة مظهرها وصوتها وشغلها وخروجا ودخولها وغير ذلك، والادعاء بالعلم الإسلامي والجدل والإفتاء بدون علم والتحليل والتحريم حسب الأهواء والميول وتكفير الآخرين بكل بساطة وبدون حجة ولا مبرر صحيح"[29].

وهذا واضح للعيان ومشاهد في حياتنا اليومية لمن أراد أن يقف على ما يجري في مساجدنا وعلى ما يدور بين الناس من أحاديث وجدال في هذا الموضوع.

"هناك فئة كبيرة من الناس لا يفقهون من الإسلام شيئا وتوظيفهم في هذه الأماكن القصد منه ملء الفراغ نزولا عند رغبة المواطنين وإلحاحهم وليس عن دراسة مستفيضة وتخطيط دقيق من قبل مفكرين كبار في هذا الميدان...وإذا كان كذلك كيف يتسنى للناقص الذي هو في حاجة إلى تعلم أن يدرس غيره ويغوص في محيط عميق وواسع وهو لا يحسن السباحة ولا يملك وسائل الغوص؟ إنّه يفهم الأمور خطأ ويعلم غيره الخطأ وهذه هي الطامة الكبرى التي يقع فيها الإسلام في مجتمعنا اليوم، الخوض في الإسلام بدون فهم أو اتخاذه كوسيلة لبلوغ أهداف خاصة، أو اعتباره كتجارة تدر الربح على أصحابها، هذا هو مسار المدعين الوصاية على الإسلام" [30].

فالمسجد ليس في أحسن حال مما كان عليه بالأمس (الاحتلال) لأنّ شدة وقوة الغزو الثقافي والفكري اليوم أكثر من أيّ وقت مضى والحرب المعلنة على المؤسسات الدينية – والمسجد بالذات – جد شرسة وتزداد حدتها يوما بعد يوم، والمخططات الموجهة إليه كادت أن تفرغه من محتواه وتحيد به عن رسالته الحضارية الكبيرة، حيث أصبحت مساجدنا هياكل وبنايات لتأدية صلاة خالية من مظاهر الخشوع بمثابة حركات رياضية فقط أو عادة من عادات المجتمع تؤدى كموضة أو تقليد أو من أجل المظهر أو المباهاة والرياء والسمعة و... وحتى الدروس – بما فيها خطب الجمعة – فهي فارغة جافة غير مواكبة للعصر ولا تحرك المشاعر ولا الأحاسيس ولا تثير الحماس في نفوس المصلين، وهكذا أصبحت مساجدنا تشبه دور العبادة في ديانات أخرى (الكنائس والصوامع والبيع والدير...)

وما يقال عن حال المسجد يقال عن حال مؤسسة أخرى جد مهمة ألاّ وهي الزاوية أو الزوايا إذ إنّه من خلال ملاحظاتنا ومعايشتنا لها ولبعض التي زرناها على مستوى الوطن فهي بدورها كذلك وبالإضافة إلى ما عانت منه أثناء الاستعمار الفرنسي إنها اليوم أشد عناء للأسباب التي ذكرنا بعضا منها عن المسجد كذلك التهميش الذي مسها في الثلاثين سنة الأخيرة (من 1990 إلى اليوم 2020م) أضر بالكثير منها ، حيث لحقها التخريب والتهجير ، وشلت حركتها ، وأفرغت من محتواها السوسيوثقافي، وجردت من معظم أدوارها (إلاّ الدور الترفيهي بإحياء المناسبات أو القيام ببعض التظاهرات الظرفية والمؤقتة) وتم تسييسها (تعرضها لمضايقات

سياسية قلصت من جميع أدوارها سيما الديني (الأخلاقي والروحي)، والتربوي التعليمي، والاقتصادي والاجتماعي (مساعدات رمزية وجد شحيحة من الدولة)، فلم تعد لها مداخيل كالسابق ولم تعد أيضا تتحمل تبعات الإيواء (الضيوف، العجزة، الفقراء والمساكين وأبناء السبيل بصفة عامة (وإنّ المتتبع لشأن الزوايا يمكنه تقسيمها إلى قسمين أو إلى نوعين:

1.5 النوع الأول: الزوايا التي أسست لعبادة الله تعالى وتحفيظ القرآن الكريم، وتعليم الدين ونشر القيم والفضائل والإسلامية، وهذه في الحقيقة مدارس للتربية والتعليم وتهيئة النشء للمعاهد الإسلامية العالية بمصر وتونس والمغرب. ومؤسسو هذه الزوايا والمعلمون فيها أصحاب رسالة وذووا وزن عند الله تعالى وعند الناس لأنهم صانعوا أجيال وبناة مجد، احتفظ التاريخ في صفحاته الوضيئة المشرقة بأسمائهم، لنذكرهم بالإعجاب والتقدير ونترسم خطاهم ونحذو حذوهم وكثير من هؤلاء لم يقتصروا على تعليم الطلبة وتربية العامة بل هجروا المحابر وحلقات الدروس إلى جبهات القتال دفاعا عن الإسلام والمسلمين وتحريرا للأوطان من براثن الاستعمار.

2.5 النوع الثاني من الزوايا: هي الزوايا التي حادت عن رسالتها أو لم تفهمها فاشتغلت بما يشغلها عن رسالتها.

6. الخاتمة

إنّ موضوع المؤسسات الدينية يشكل في نظر النزهاء من الكتاب والباحثين حلقة هامة في سلسلة تاريخنا الثقافي العظيم الحافل بجلائل الأعمال، لذلك نتمنى أن يعنى الدارسون به، ويولوه عناية كبيرة ويخصوه بالبحث المستفيض، والنظر الدقيق – بعيدا عن التأثير بما قيل ويقال حوله خدمة لأغراض حزبية معينة، ورغبة في تشويه صورته الحقيقية المشرقة لمآرب ذاتية معينة – ليسجلوا بذلك كلمة حق وصدق وإنصاف للحقيقة والتاريخ، ويعيدوا الاعتبار لأولئك الجنود المجهولين الذين ظلوا مرابطين في ثغورهم — مشايخ تصوف وقرآن وأئمة وعلماء عاملون مصلحون – من أجل الحفاظ على عروبة الجزائر وإسلامها والذين كانت حياتهم – وماتزال للبعض — صفحة مشرقة من صفحات الجهاد والبطولة ومثلا صادقا من مثل التقى والورع والاستقامة.

إنّه من الجناية على الحقيقة وعلى التاريخ ومن الكذب على الأجيال، والظلم، أن ينكر البعض ما قامت به الطرق الصوفية والزوايا – المؤسسات الدينية بصفة عامة — المنتشرة في قرى الوطن ومدنه وفي جباله وسهوله وصحرائه الواسعة من دور عظيم في نشر الإسلام والحفاظ على كتابه الخالد، وتعليم لغة الضاد والمحافظة عليها.

ونوصي في ختام هذا البحث بما يلي:

- وضع منهج محكم ورسم نهج مستقيم وخطة محكمة من أجل تأطير هذه المؤسسات، لإبعاد المجتمع من الانحراف عن صميم تعاليم الدين الحنيف وفهمه فهما صحيحا وسطا.
- الدعوة إلى عقد لقاء على مستوى كلّ ولاية بمختلف أطيافها، ومن ذوي الكفاءات العلمية البارزة وفي مختلف فنون العلوم لتكون هي المحرك الرئيسي والمنشط للعملية.
- الدعوة إلى إعادة تفعيل الدور المحوري المسجد، فبدل أن يكون جامعا، فإنه يفترض فيه أن يكون جامعا ومدرسة وجامعة وقضاء، فيصبح المسجد مركز الثقل ومحور الحركة في الحي والقرية والمدينة، لأنّ المسجد متمم لعملية التعليم والتربية التي بدأت بالأسرة.
- ضرورة إعادة الاعتبار للزوايا العلمية والصوفية (السلوك)، باعتبارها مؤسسة من مؤسسات المجتمع، وحركة من حركاته الجمعوية الفاعلة بالمفهوم المعاصر حتى تساهم في حركية المجتمع وتعمل على توازنه في ضوء المقومات الشخصية.
- ضرورة إعادة نظر هذه المؤسسات (الزوايا) في مناهجها وطرق تعليمها وتوجيهها، وتوحيد اتجاهاتها بدءا من إنشاء أكاديمية علمية للزوايا تجمع التراث الثقافي ويشرف عليها باحثون في العلوم الاجتماعية والشرعية.
- ضرورة التفكير في آليات وأساليب وطرق تحفيزية لجلب أبنائنا وتحبيبهم في الالتحاق بالمدارس والمعاهد القرآنية، واستخدام أساليب علمية ومتطورة وتكنولوجية للحفظ والاستظهار والمراجعة، وإعطائها أهمية بالغة من المجتمع المدني المحلي (أولياء التلاميذ) من خلال تشجيع الأبناء ومعلمي الأطفال بكلّ الطرق بما فيها التشجيعات المادية، مع سن قوانين نظامية تؤطرها.

7. الهوامش:

1-علي عبد الحليم محمود، التربية الاجتماعية الإسلامية، ط1، دار النشر والتوزيع الإسلامية، مصر 1422هـ، 2001م، ص134.

2-مراد زعيمي، مؤسسة التنشئة الاجتماعية، ط1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، 1427هـ، 2007م، ص109.

3-المعلم لطرش البستاني، دائرة المعارف، الجزء التاسع (9)، بيروت، لبنان، بدون تاريخ، ص161، 162.

4- ABDELLAH LAROUI ,l'histoire du Maghreb , tome1, Paris , 1970 , p229,230.

5-تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الوطنية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1395هـ، 1975م، ص17.

6-الطالب عبد الرحمان بن أحمد التجاني، الكتاتيب القرآنية بندرومة من 1900 إلى 1977، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983، ص 134.

7-علي عبد الحليم محمود، المرجع السابق، ص134.

8-محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، تحقيق: جماعة من العلماء، المطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر المحمية، 1311هـ، باب باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي، ج01، رقم الحديث143، ص 707.

9- أحمد بن شعيب النسائي، السنن الصغرى للنسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط02، 1406، باب هل يجوز أن تكون سجدة أطول من سجدة، ج02، رقم الحديث1141، ص 229.

10-خالد أحمد الشنتوت، دور البيت في تربية الطفل المسلم، ط4، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر 1990م، ص36.

11-سورة الحجرات، الآية 9.

12-سورة الشورى، الآية 40.

13-عبد الرحمان النحلاوي، أصول التربية الإسلامية وأساليبها في البيت والمدرسة والمجتمع، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر دمشق، سورية، 1420 هـ،1999م،ص133،132.

14-أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، ط1، (1830,1954)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998م، ص284

15-عبد الرحمان النحلاوي، المرجع السابق، ص134.

16- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ط1، (1830، 1954)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998م، ص19،17.

17-الصديق تاوتي، تكوين الإطارات من أجل التنمية، ط1، شركة دار الأمة، الجزائر، 2001م، ص14.

18-TURIN (Y) affrontement culturels dans l'Algérie coloniale. écoles. médecines, religion , 1830-1880, Maspero, Paris.1971.p131 (p436).

19-الصديق تاوتي، المرجع السابق،ص15.

20-أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، المرجع السابق، ص22.

21-أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص23 ،24.

22- المرجع نفسه ص30, 31.

23-المرجع نفسه ، ص33.

24-محمد نسيب، زوايا العلم والقرآن بالجزائر، دار الفكر، دمشق، سورية، دار الفكر الجزائر، 1409هـ، 1989م، ص77.

25- محمد نسيب، المرجع السابق، ص78، 79، 80.

26-أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج3، ص34.

27-المرجع نفسه، ص36، 37، 47، 54. بتصرف

28- المرجع نفسه، ص 54 ، 56 بتصرف.

29-المرجع نفسه، ص 58، 59، 62، 63، 64 بتصرف.

30-إدريس خضير، دراسة وضعية التعليم والثقافة في الجزائر، منشورات تالة، الجزائر،2001م، ص71، 72، 73 بتصرف.

8. قائمة المراجع:

1. أحمد بن شعيب النسائي، السنن الصغرى للنسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط02، 1406.
2. البستاني المعلم لطرش، دائرة المعارف، الجزء التاسع (9)، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
3. تاوتي الصديق، تكوين الإطارات من أجل التنمية، ط1، شركة دار الأمة، الجزائر، 2001م.
4. التجاني الطالب عبد الرحمان بن أحمد، الكتاتيب القرآنية بندرومة من 1900 إلى 1977، ديوان المطبوعات الجامعية 1983.
5. تركي رابح ،التعليم القومي والشخصية الوطنية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر، 1395هـ، 1975م.
6. خضير إدريس ، دراسة وضعية التعليم والثقافة في الجزائر، منشورات تالة، الجزائر،2001م.
7. زعيمي مراد، مؤسسة التنشئة الاجتماعية، ط1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، المحمدية ،الجزائر، 1427هـ، 2007م.
8. سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ط1، (1830 ،1954)، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، لبنان، 1998م.
9. سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، ط1، (1830,1954)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998م.
10. الشنتوت خالد أحمد، دور البيت في تربية الطفل المسلم،ط4، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر 1990م.
11. محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، تحقيق: جماعة من العلماء، المطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر المحمية، ١٣١١ هـ.
12. محمود علي عبد الحليم، التربية الاجتماعية الإسلامية، ط1، دار النشر والتوزيع الإسلامية ،مصر 1422هـ،2001م.
13. النحلاوي عبد الرحمان، أصول التربية الإسلامية وأساليبها في البيت والمدرسة والمجتمع، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر دمشق، سورية، 1420 هـ،1999م.
14. نسيب محمد، زوايا العلم والقرآن بالجزائر، دار الفكر، دمشق، سورية، دار الفكر الجزائر، 1409هـ، 1989م.
15. ABDELLAH LAROUI ,l'histoire du Maghreb , tome1, Paris , 1970.
16. TURIN (Y) affrontement culturels dans l'Algérie coloniale. écoles. médecines , religion , 1830-1880, Maspero, Paris.1971.

مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (05) / العـدد: (01)، (2021)، ص 268 - 281

تداعيات جائحة كورونا على اقتصاد روسيا وعلاقاتها الدولية: دول منطقة الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي نموذجا

The repercussions of the Corona pandemic on Russia's economy and its international relations: the countries of the Middle East and the European Union as a model

خميس جديد[1]*، نورالايمان قلاتي[2]

[1] جامعة باجي مختار عنابة، كلية الحقوق (الجزائر) ،Djedidkhamiss @yahoo.fr

[2] جامعة باجي مختار عنابة، كلية الحقوق (الجزائر)، Guellatinourelimene29@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2021/01/30 تاريخ قبول النشر: 2021/04/28 تاريخ النشر: 2021/ 06/07

الملخص:

يمكن القول أن انتشار فيروس كورونا جاء ليؤكد عبارة أن الأزمات تُظهر حجم القوة الحقيقي للدول والمؤسسات، ففي خضم الاضطرابات التي يعيشها العالم جراء التفشي السريع والمميت للفيروس نجد أن هناك دول فشلت منظوماتها الصحية والاقتصادية في مواجهة هذه الأزمة، في حين أن هناك دول أخرى استطاعت أن تستغل الفرص لتثبت دورها رغم العديد من الصعوبات التي تواجهها سواءا على صعيد اقتصادها أو قطاعها الصحي ضمن نظام دولي يشهد تغيرات جذرية عميقة، على أساس هاذين الطرحين ارتأينا أن نسلط الضوء على دولة روسيا الاتحادية ومعالجة ما إذا كانت جائحة كورونا قد ثبطت من سياستها وأرهقت اقتصادها، أم أنها استطاعت استغلال الوضع الراهن المتشتت وسعت الى تنشيط دورها في إطار علاقاتها مع دول منطقة الشرق الأوسط ودول الاتحاد الأوروبي.

الكلمات المفتاحية:

جائحة كورونا؛ الاقتصاد الروسي؛ انهيار أسعار النفط؛ تداعيات جائحة كورونا؛ الشرق الأوسط؛ الاتحاد الأوروبي.

Abstract: We can say that the spread of the Corona virus came to confirm the phrase that crises show the true power of countries and institutions, in the midst of the turmoil that the world is experiencing due to the rapid and deadly spread of the virus, we find that there are countries whose health and economic systems have failed to confront this crisis, while there are other countries that have been able to It seizes opportunities to prove its role despite the many difficulties it faces, whether in terms of its economy or its health sector, within an international system undergoing profound radical changes. On the basis of these two propositions, we decided to shed light on the state of the Russian Federation and address whether the Corona pandemic dampened its policy and exhausted its economy, or was it able to exploit the dispersed current situation and sought to revitalize its role in the framework of its relations with the countries of the Middle East region and the countries of the European Union.

Keywords: Corona pandemic; Russian economy; Collapse in oil prices; Repercussions of the Corona pandemic; The Middle East and the European Union.

***المؤلف المرسل**

1. مقدمة:

فرضت جائحة كورونا نفسها على العالم وعلى كل مظاهر الحياة الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية وحتى الصحية، وأسفرت على العديد من التغيرات الهيكلية في النظام الدولي، وطرحت اختبارا صعبا ومعقدا على امكانيات الدول ونفوذهم وسبل إدارتهم للأزمات وكذا قدرة اقتصادهم على الصمود أمام تداعياتها، لتظهر بذلك العديد من التساؤلات والتوقعات؛ وعلى اعتبار أن الدولة الروسية قوة عالمية صاعدة من جديد ارتأينا أن نسلّط الضوء عليها ونتعرّف على سياساتها وتعاملاتها مع فيروس كورونا وكيف أثّر على منظوماتها خاصة منها القطاع الاقتصادي وعلاقاتها مع الدول المجاورة لها كدول منطقة الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي، وندرس ما إذا كانت التداعيات انعكست بصورة سلبية أم ايجابية، أو أن روسيا استطاعت أحداث التوازن واستغلال الوضع الراهن لتبرز دورها ومكانتها العالمية من جديد من خلال طرح الإشكالية التالية:

*إلى أي مدى أثرت جائحة كورونا على اقتصاد روسيا وعلاقاتها مع دول منطقة الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي؟

- للإجابة على هذا التساؤل المركزي نقترح الفرضيات التالية:

-إن إعادة إحياء الدور العالمي والمركزي لروسيا مرتبط بمدى إدراك صانع القرار الروسي بالأهمية الجيوسياسية للدولة وكذا مقوماتها وعمقها الاستراتيجي.

- يكمن سر بقاء روسيا واستمرارها بسياسة خارجية نشطة واستغلالها للفرص خلال جائحة كورونا في حنكة القيادة السياسية وخبرتهم في إدارة مختلف الأزمات العالمية.

الأهمية العلمية للدراسة:

1- تزخر روسيا بمقومات مادية وغير مادية ضخمة تستغلها في تحقيق أهداف سياستها الخارجية؛

2- تسعى روسيا الى تجديد دورها الإمبراطوري من خلال التوسع الجيوبوليتيكي في اطار علاقات استراتيجية واقتصادية مع دول الجوار؛

3-استغلال روسيا لأزمة فيروس كورونا من أجل إعادة تجديد دورها وعلاقاتها مع حدودها الشمالية الغربية والجنوبية الغربية المتمثلة في دول الاتحاد الاوروبي والشرق الأوسط.

أهداف الدراسة:

1- تمكن القارئ من ادراك جل المقومات التي تتمتع بها الدولة الروسية وكيف تستغلها في تحقيق اهداف سياستها الخارجية؛

2- التعرف طبيعة العلاقات التي تربط روسيا مع دول الشرق الاوسط والاتحاد الاوروبي؛

3-الوقوف عند مؤشرات تداعيات جائحة كورونا على اقتصاد روسيا وكيفية احتوائها للوضع واستغلاله في اطار علاقاتها الاقتصادية مع دول الجوار.

منهجية الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض كافة المعلومات النوعية والكمية التي تمكننا من متابعة سياسة الدولة الروسية وعلاقاتها الاقتصادية في ظل تداعيات الأزمة الوبائية الراهنة، بالإضافة إلى اعتماد مقترب القوة ومقترب الدور ضمنيا من أجل تحليل الدور الذي تلعبه روسيا على الساحة الدولية وسعيها بالوصول إلى أهدافها من خلال فرض قوتها غير المادية ضمن شراكات واتفاقيات على المدى البعيد.

2. مقومات القوة الروسية وأثرها على سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية :

تنبع قوة السياسة الخارجية الروسية ونشاطها من مقومات مادية وأخرى غير مادية التي تتمتع بها وتمنحها زخما وثقلا على الصعيد الاقليمي والدولي، يمكن أن نفصّل فيها من خلال:

2-1 المقوّمات المادية:

أ. المقومات الجيوسياسية:

تتصدر روسيا قائمة التصنيف على أساس المساحة، إذ تبلغ مساحة رقعتها الجغرافية 17.075.200 كيلومتر مربع[1]، تمتد عبر شرق أوروبا وشمال آسيا وصولا إلى بحر اليابان وبحر اوخستك شرقا والصين ومنغوليا وكازاخستان وجورجيا جنوبا[2]. ورغم كونها دولة مترامية الأطراف بها العديد من الثغرات يسهل الوصول إليها واختراقها، إلاّ أنها تسعى جاهدة لسدها والحفاظ على أمنها الحدودي وأمن المناطق النائية المعزولة.

تمثل روسيا الطريق الوسيط بين قارتي أوروبا وآسيا، وعلى مر التاريخ اهتم الكثير من الباحثين بدراسة أهمية هذا الموقع، ويرى المفكر الاستراتيجي "ماكيندر" "Makinder" صاحب نظرية "قلب الأرض" " Heart Land" الذي تحدّث فيها عن المنطقة الحيوية في العالم وهي الاتحاد السوفياتي الذي يمتد من النصف الشرقي لأوروبا والثلث الشمالي لآسيا، ومن بحر البلطيق في الغرب إلى المحيط الهادي في الشرق[3]، على أن من يسيطر على هذا الحيز الجغرافي بإمكانه السيطرة على مناطق النفوذ العالمية وبالتالي السيطرة على العالم.

الكثير ينظر إلى روسيا على أنها حبيسة موقعها الجغرافي اليابس المحاط بالجليد والبحار المغلقة؛ غير أن الواقع والحقيقة يقولان غير ذلك فالسياسة الخارجية الروسية القائمة على المصلحة والتوسع الجيواستراتيجي لها توجهات وارتباطات بالعديد من مناطق النفوذ؛ فقد أعادت روسيا قراءة حدودها المادية بطريقة لينة وربطت

---

[1] لمى، الامارة. **المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990–2003**، (الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005)، ص.18

[2] حسني عماد، العوضي. **السياسة الخارجية الروسية زمن الرئيس فلاديمير ديميتري بوتين** .(ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017)، ص.18

[3] توفيق، سعد حقي. مبادئ العلاقات الدولية، (بغداد: دار وائل للنشر والتوزيع، 2006)، ص. 131،132

علاقاتها الخارجية مع دول وقوى إقليمية ودولية ساعدتها بالوصول إلى المياه الدافئة وتثبيت أقدامها في شواطئ أهم بحار العالم وهو البحر الأبيض المتوسط عن طريق المنفذ الرسمي والوحيد "سوريا".

على الرغم من تقلص أهمية دراسة المقوّم الجغرافي نتيجة التطورات الحاصلة في وسائل الاتصال والمواصلات وبروز مقومات أخرى ذات أهمية تقاس بها قوة الدولة مثل المقوّم الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي، إلا أن هذا المحدد لايزال يقدم امتيازات ثابتة، ولايزال يُصنّف كأحد أهم عناصر قوة روسيا الذي يُعبّر عن عمقها الجغرافي والاستراتيجي.

ب. المقومات الاقتصادية:

انعكست المساحة الشاسعة لروسيا بصورة جدّ ايجابية على جانبها الاقتصادي، واستطاعت روسيا توفير الحاجيات الضرورية لأغلب سكانها، إذ أن هذه الشساعة بها حوالي 220 مليون هكتار من الأراضي الزراعية، و120 ألف نهر يبلغ طول كلّ منها 10 كيلومتر فأكثر أهمها: نهر الفولغا، نهر لينا، بالإضافة إلى 2 مليون بحيرة أهمها بحيرة بايكال التي تعد أعمق بحيرة بالعالم بعمق يصل إلى 1620 متر. كما يصل طولها إلى 636 كيلومتر ويبلغ عرضها 48 كيلومتر، ضف إلى ذلك إطلالة روسيا على العديد من البحار كبحر قزوين، بحر البلطيق، بحر بارنيتس في الشمال والبحر الأسود والمحيط الهادي من خلال فلاديستوك[4] .

من أهم ما تزخر به روسيا الاتحادية وما أعطى دفعا لاقتصادها هي الموارد الطبيعية، حيث تصنّف من أغنى دول العالم، تمتلك سابع أكبر احتياطي نفط يقدّر ب49 مليار برميل أي ما يعادل 4.6 بالمئة من الاحتياطي العالمي[5]، ما يجعلها ثاني أكبر منتج ومصدّر للنفط بعد السعودية، إذ تنتج 7.5 مليون برميل يوميا وتصدّر 2.2 مليون برميل يوميا نحو العديد من الدّول والمناطق من أهمها منطقة الشرق الأوسط ودول الاتحاد الأوروبي؛ لتصل بذلك صادراتها إلى 40 بالمئة من إجمالي الصادرات العالمية[6] . إضافة إلى النفط تمتلك أيضا 54.3 تريليون متر مكعّب من الغاز، أي بنسبة 35 بالمئة من احتياطي الغاز العالمي[7] ، كما تتربع على المعادن الثمينة كالحديد، الذهب، الألماس، الفوسفات، التيكل.

إنّ إدراك الوحدة القرارية الروسية بجُلّ هذه الثروة التي تمتلكها وتواجدها في قلب العالم الأوراسي جعلها تدرك الدور الذي لابد أن يعكس هذه القوة والمقومات، لتنهض بعد ذلك من جديد كفاعل منافس في الأسواق العالمية وعلى الساحة الاقتصادية الدولية.

---

[4] أحمد، العلو. **روسيا : قلب العالم يخفق من جديد**، مجلة الجيش اللبناني، ع.262 (أفريل، 2007)، ص. 22

[5] Amir Hossein, Ardebili. **The Caspian sea:Its Resources, Its Legal status and its future ,** OPEC bulletin, vol.28, n.03 (march ,1997), p. 10

[6] الأمارة، مرجع سابق، ص. 21

[7] نورهان السيد، الشيخ. **روسيا والعالم الإسلامي: بين خبرات الماضي وآفاق المستقبل، التقرير الاستراتيجي الأول**، الصادر عن مجلة البيان: مستقبل العالم الإسلامي تحديات في عالم متغير، المركز العربي للدراسات الانسانية، 2003، ص. 121،122

ج. المقومات العسكرية:

إنّ تاريخ العلاقات الدولية شاهد على القوة العسكرية العالمية التي امتلكها الاتحاد السوفياتي لأكثر من نصف قرن؛ وتعد روسيا الآن وريثة هذه الترسانة، إذ تحصلت على نسبة 85 بالمئة من قوات الدفاع الجوي الاستراتيجي، وورثت 90 بالمئة من الأسلحة النووية و85 بالمئة من القوات البرية والصواريخ؛ بالإضافة إلى عدد لا يستهان به من الغواصات والقاذفات بعيدة المدى[8].

مع وصول فلاديمير بوتين إلى سدة الحكم صب جُلّ اهتمامه على القطاع العسكري بما يُمكّن روسيا من الحفاظ على قدراتها العسكرية واستعادة مكانتها كقوة كبرى، بل وتحوّلت صناعات ومبيعات السلاح إلى ركيزة أساسية للاقتصاد الروسي ومصدر ثاني للدخل القومي بعد الطاقة؛ فمع بداية عام 2020 أعلنت وزارة الدفاع الروسية نجاح تجربة الصواريخ فائقة السرعة التي تعرف ب "Hypersonic"[9] تتراوح سرعتها ما بين 500 إلى 25000 كيلومتر في الساعة، أي ما بين ميل إلى 5 أميال في الثانية؛ وما يُميّزها عن غيرها من الصواريخ قدرتها على المناورة وتغيير مسارها، وعليه لا يسهل على الأقمار الصناعية تحديد مسارها ووجهتها بالتمام من النقطة "أ" نحو النقطة "ب"[10]. يكمن أيضا سر خطورتها في عدم وجود رادع أو منظومة دفاع جوية قادرة على مجابهتها، إذ يصعب رصدها وتتبعها منذ انطلاقها إلى حين ارتفاعها نحو 100 كيلومتر من سطح الأرض وصولا إلى هدفها بدقة لا متناهية[11]، وهذا ما جعل روسيا تتقدم بخطوات ثابتة عن القوى الأخرى الاقليمية والدولية.

يجدر بنا القول بأن روسيا هي المموّل الأساسي بالأسلحة والآلات العسكرية (الصواريخ، الغواصات، القذائف..) لكل من تركيا، الهند، سوريا، الجزائر، مصر و السودان وغيرها من الدول.

2.2. المقومات غير المادية:

أ. المقومات السياسية:

تعتبر روسيا فيدرالية ذات نظام سياسي ديمقراطي ونظام حكم شبه رئاسي وفقا للدستور الروسي الصادر سنة 1993، فرئيس الجمهورية هو رئيس الوزراء والحكومة. تتكوّن روسيا الاتحادية من 83 وحدة إدارية فدرالية

[8] الامارة، مرجع سابق، ص. 28

[9] Fraioli, Paul. **strategic comments-Hypersonic Weapons and strategic stability**,2020, VOL 26, p.01

[10] Speir, Richard; nacouzi, George; A.Lee, Carrie. **hypersonic missile nonproliferation. handing the spread of new class of weapons**. California: rand corporation,2018, p. 12

[11] Richard, **ibid**, p.17

تنقسم إلى 21 جمهورية، 46 اقليما و9 مقاطعات و4 مناطق ذات حكم ذاتي ومدينتين فيدراليتين ذات قيادة سيادية هي موسكو وسان بطرسبورغ.[12]

يقوم النظام السياسي الروسي على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث المرتبة على التوالي التشريعية، التنفيذية، القضائية؛ أضف إلى ذلك العديد من الأحزاب والنخب السياسية المتمثلة في الليبراليون، القوميون، المحافظون ورجال الأعمال التي تؤثر بشكل أو بآخر على مخرجات الوحدة القرارية وتفرض عليها سلوكيات وبدائل متعددة ومتباينة، إذ أن طبيعة النظام السياسي الروسي يترك لهم هامش من التحرك والنشاط، حيث في روسيا لا وجود لجهة واحدة أو سلطة واحدة ووحيدة تصدر القرارات وصاحبة القوة الشرعية، ومن هنا نفهم أن مهمة الرئيس فلاديمير بوتين صعبة ومتشابكة ذات رؤى متعددة، فهناك أنصار لتياره وهناك نخب سياسية تنظر إليه على أنّه ذو فكر متطرّف[13]، رغم ذلك نجد أن الرئيس بوتين يحاول إحداث التوازن والتقارب للخروج بالقرار الصائب الذي يدعم تصوّره القائم على استعادة الدور العالمي واختراق الحدود الطبيعية الروسية والتوسّع نحو مناطق نافذة بطريقة مرنة تخدم مصالحة بالدرجة الأولى.

ب. المقومات البشرية:

روسيا هي خامس أكبر دول العالم من حيث عدد السكان بعد كل من الصين، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية وإندونيسيا، حيث بلغ عدد سكانها خلال عام 2020 نحو 145.938.540 نسمة. ورغم هذا العدد الهائل إلا أنه شهد تراجعا مقارنة مع عام 2019 الذي وصل عدد السكان حينها إلى 146مليون نسمة. مع ذلك تبقى من أكبر دول العالم وذات كثافة سكانية ضخمة وقوة بشرية كفؤة وتعليم عالي المستوى. ويتركب المجتمع الروسي من 130 جماعة عرقية، يُمثّل الروس 10.1 بالمئة من العدد الاجمالي للسكان، في حين يمثل التتار 3.8 بالمئة والأوكرانيين 3 بالمئة، وتشهد أيضا ديانات متباينة أبرزها دين المسيح، دين الاسلام والأرثوذكسية[14].

إنّ هذا الزخم من التنوع البشري، الديني والثقافي قد يؤثر على وحدة الدولة الروسية ويزعزع أمنها الداخلي؛ لهذا عمدت الوحدة القرارية على رسم مبادئ أساسية تقوم عليها تتمثل في: اللغة الرسمية واحدة هي اللغة الروسية، تعايش العرقيات، الأمة الروسية مدنية ينتمي لها كل من يحمل الجنسية الروسية مهما كان عرقه أو بلده الأم.

3. تداعيات جائحة كورونا على روسيا ودورها الاقتصادي العالمي

[12] الامارة، مرجع سابق، ص.16

[13] سعود، كابلي . **نظرة تفسيرية للسياسة الروسية: دور النخبة السياسية**. 25 جوان, 2013،على الموقع الالكتروني ، http://www.alarabiya.net، تم الاطلاع عليه يوم 2021/01/20

[14] العوضي، مرجع سابق، ص. 19

ممّا لا شكّ فيه أن جائحة كورونا هي ظاهرة عالمية مسّت جميع دول العالم وأرهقت منظوماتها السياسية والاقتصادية وحتى الصّحية، غير أن القطاع الاقتصادي الذي يُعد ركيزة القطاعات الأخرى شهد انهيارا وشللا في كثير من الدول كما شهد نشاطا ونموا في دول أخرى استطاعت استغلال الفرص والوضع الرّاهن، وفي هذا الصدد سندرك ما إذا كانت تداعيات الجائحة على اقتصاد روسيا ودورها العالمي عادت بصورة ايجابية أم سلبية أو أنها استطاعت خلق التوازن بين الطرحين؟

1.3. التحولات الاقتصادية الروسية خلال جائحة كورونا:

ورثت روسيا الاتحادية سنة 2000 كتلة اقتصادية متدهورة يصل مقدراه ديونها لأكثر من 200 مليار دولار، وبلغ عدد البطالة أكثر من 20 مليون، وتراجع الإنتاج الصناعي والزراعي واختفاء احتياطيات الذهب وعجز الحكومة عن تسديد رواتب الموظفين[15]. تفشي جرائم السرقة والقتل وحدوث انقلاب أمني كبير انعكس على السلوك الخارجي للدولة الروسية، غير أن الاصلاحات التي قام بها الرئيس بوتين من خلال فتح اقتصاد السوق، دعم صغار رجال الأعمال، خفض الاعتماد على الواردات وتحقيق الرفاهية أنعشت الاقتصاد الروسي لينضم إلى قائمة أقوى الاقتصاديات العالمية ويحتل المرتبة الرابعة خلال عام 2010. يمكن القول أن ما ساعد أو دفع الاقتصاد الروسي بعد ويلات الحرب الباردة وفترة حكم يلتسين هي تلك الموجودات الطبيعية الثابتة التي تزخر بها جغرافية روسيا سابقة الذكر.

استمر الاقتصاد الروسي في الصعود والانتعاش ومجابهة التنافس على الأسواق الاقتصادية مع القوى العالمية، وكذا التذبذب في أسعار النفط التي لم تشهد ثبوتا منذ فترة معتبرة، إلى حين بروز تهديد أمني لا تماثلي جديد يتمثل في فيروس كورونا "Covid-19" الذي كانت ولا تزال آثاره مستمرة لحد الساعة على مختلف القطاعات في روسيا خاصة منها القطاع الاقتصادي فقد تم غلق الحدود البرية، البحرية، والجوية وتعليق انشاء المشاريع وتنفيذ الاتفاقيات المبرمة.

كما حدث تراجعا كبيرا في الميزان التجاري الروسي نتيجة توقف الدول عن استيراد النفط كالصين مثلا؛ ومن أخطر التداعيات الاقتصادية التي طالت روسيا بسبب الفيروس هو انهيار أسعار النفط، فيما عمد مُنتجو النفط الصخري الذين لا تقيّدهم اتفاقيات خفض الانتاج إلى ملء الفراغ في الأسواق التي خرج منها تحالف "أوبك بلس" "Opec plus"؛ في حين أصرت السعودية على إجراء المزيد من التخفيضات في الأسعار رفضت روسيا هذا القرار الصادر في مارس 2020 وأصرت على الاستمرار في إنتاجها، فباشرت السعودية على الفور بتزويد وإغراق الأسواق الأوروبية بالنفط لتبدأ بعدها إيرادات الموازنة الروسية تتعرض للاستنزاف في حرب

[15] محمد، مجدان. **سياسة روسيا الخارجية اليوم: البحث عن دور عالمي مؤثر**. المجلة العربية للعلوم السياسية ، ع.47-48،(لبنان،2015)، ص. 46

أطلق عليها "حرب الأسعار" وتنخفض قيمة النفط بأكثر من 65 بالمئة لم تشهد لها من قبل في تاريخ الطاقة[16]، في السياق ذاته انخفض انتاج النفط الروسي من 12 مليون برميل يوميًا إلى 6 مليون برميل فقط[17].

إن تداعيات جائحة كورونا كان لها الأثر الكبير في تعميق الأزمة الاقتصادية الروسية إذ تراجع الناتج المحلي الإجمالي الروسي في 2020 نسبة 3.8% [18]، كما سجل نمو الاقتصاد الروسي خلال 2020 تراجعا بنسبة 4%[19]، فبالإضافة إلى العقوبات المسلطة عليها على إثر أزمة أوكرانيا وانخفاض أسعار البترول وتقليص الميزانية، وصل معدل الإصابة بالفيروس نحو 600ألف مصاب، وسجّلت 8190 حالة وفاة في 22 مارس 2020 أي حين كانت الجائحة والأزمة الصحية في بدايتها فقط مع ذلك أفضت بالوحدة القرارية الروسية إلى رصد 1.4 تريليون روبل أي ما يقابل 17.76 مليار دولار للتصدي لمختلف التداعيات واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة للحيلولة دون تفاقم الوضع[20].

2.3. تجديد الدور الدولي والبحث عن الفرص الاقتصادية في ظل جائحة كورونا:

أضحى لروسيا وزن دولي وترسانة عسكرية نووية لا يستهان بها وقاعدة ضخمة للتصنيع العسكري، ومستوى عالي الدرجة والكفاءة في التكنولوجيا بالإضافة إلى المخزون الباطني؛ مما خوّل لها أن تُصنّف كبديل عن الغرب وطرف صاعد وقوة تنافس الهيمنة الأمريكية على العالم.

لابد من القول والاعتراف أيضا بأن رغبة وإرادة القيادة السياسية الجديدة باسترجاع الدور الاقليمي والعالمي وتركيزها على البيت الداخلي، واتخاذ الحمائية كإجراء تسترجع به روسيا أنفاسها لترتب الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمن المجتمعي، وانفتاحها على العالم والأسواق العالمية، حيث جسّد بوتين تلك الدينامية والتغيرات التي تحمل في طياتها جملة من البراغماتية انطلاقا من العمق الاستراتيجي للدولة وإدراكه بأنّه لا يمكن لروسيا أن تلعب دورا لا يليق بمقوماتها وقدراتها.

لا يخفى عن الكثيرين الوضع الاقتصادي المتذبذب الذي تعيشه أغلب دول العالم ليست روسيا فقط، إلاّ أن هذه الأخيرة كما سبق لنا الذكر تعتمد بنسبة كبيرة على المداخيل الاقتصادية العائدة من صادرات الطّاقة ومع

---

[16] بانك، اندريه. **جائحة فيروس كورونا والصراع السوري، الآثار المترتبة على الجهات الفاعلة الدولية واستراتيجياتها**(بيروت: مؤسسة فريدريش ايبرت، 2020)، ص. 02

[17] أحمد، السيد. **استراتيجية موسكو في التعامل مع الازمات الدولية.. بين الاستمرارية والتراجع**،2020/06/29 على الموقع الالكتروني https://marsad.ecsstudies.com/33702/ ، تم الاطلاع عليه يوم2021/01/21

[18] عام عصيب على الاقتصاد الروسي والروبل 2021/12/31، على الموقع الالكتروني https://www.alaraby.co.uk/economy تم الاطلاع عليه يوم2021/01/21

[19] بوتين: 2020 كان أسوأ عام للاقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الثانية،2021/03/11،على الموقع الالكتروني https://arabic.rt.com/business/1210474 ،تم الاطلاع عليه يوم2021/01/21

[20] **تأثير تداعيات كورونا على الاقتصاد الروسي**، 2020/04/04، على الموقع الالكتروني https://al-ain.com/article/effects-corona-russian-economy، تم الاطلاع عليه يوم 2021/01/22

انهيار أسعار النفط أحدث تخوفا كبيرا لدى الكرملين؛ فبالإضافة إلى العقوبات الغربية المسلّطة عليها بعد الأزمة الأوكرانية لا يمكن لاقتصادها أن يتحمل صدمة أخرى. في السياق ذاته توقّع وزير المالية الروسي "أنطون سيلوانوف" Anton Siluanov " تراجع الإنتاج القومي لبلده بنسبة 10 بالمئة خلال الفترة القادمة، مستبعدا أن ترى الدولة عائدات النفط المرتفعة مرّة أخرى.

في ضوء هذه المعطيات السلبية والتشاؤم والتخوف من تراجع الدور الاقتصادي لروسيا الاتحادية؛ اقترحت النخبة السياسية أجندة إيجابية موحدة تحمل في جوهرها أهداف ضمنية لعل أهمها هو إثبات أنّ روسيا هنا ولا تزال وسوف تستمر، و وهي فاعل اساسي على الساحة الدولية ولها العديد من الأدوار التي تلعبها من أجل خلق التوازنات فيها؛ وقد تجسدت هذه الرغبة من خلال الشروع في تعزيز تعاون متعدد الأطراف في مجال الصحة الدولية بالجهود الروسية على مستوى هيئة الأمم المتحدة، عبر وكالاتها المتخصصة على رأسها منظمة الصحة العالمية، وأيضا على مستويات منظمة الاتحاد الاقتصادي الأوروبي، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ورابطة بريكس ومنظمة شانغهاي للتعاون ومجموعة العشرين وغيرها من المنظمات.

إضافة إلى انجاز مهمة القيادة في عدد من المنتديات والمنظمات الدولية، حيث أقيم حوالي 140 حدثا في رابطة بريكس، وتم اعتماد أكثر من 40 وثيقة مشتركة. وأكد إعلان موسكو، الذي تمت الموافقة عليه في قمة بريكس الثانية عشرة، 17 نوفمبر، على المبادئ الأساسية لأنشطة الرابطة والتشابه في مواقف أعضائها بشأن القضايا الرئيسية على جدول الأعمال الدولي. كذلك تمت الموافقة على استراتيجية مكافحة الإرهاب، وإقرار استراتيجية الشراكة الاقتصادية للفترة حتى عام 2025، وإطلاق منصة أبحاث الطاقة. وعقب نتائج رئاسة روسيا لمجموعة "روسيا والهند والصين"، تم تبني رسالة إعلامية مشتركة أكدت على دور التفاعل بين الدول الثلاث لضمان النمو الاقتصادي العالمي والسلام والاستقرار، حيث بدأ توجه جديد للتعاون في هذا الإطار فيما يتعلق بالخدمات الصحية والوبائية، كما كانت نتيجة رئاسة روسيا لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي لعامي 2019-2020:[21]

– اعتماد وثائق استراتيجية بشأن ضمان الأمن الجماعي؛

–التصدي المشترك للتحديات والتهديدات الجديدة؛

– تعزيز أسس التعاون متعدد الأطراف في مجال الأمن الإقليمي والقدرات العملياتية للمنظمة في مكافحة الإرهاب والتطرف والإتجار بالمخدرات؛

– تعزيز عنصر حفظ السلام في منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

[21]النتائج الرئيسية للسياسة الخارجية الروسية لعام 2020، مصدر: وزارة الخارجية الروسية، 29.12.2020، على الموقع الالكتروني: https://arabic.rt.com/press/1187867-، تم الاطلاع عليه يوم 2021/01/22

كذلك ففي غضون فترة زمنية قصيرة، شكل الاتحاد الاقتصادي الأوراسي حزمة من تدابير مكافحة الأزمة لضمان الاحتياجات الحيوية للسكان، والحفاظ على التجارة المتبادلة، وحرية حركة البضائع، وتهيئة الظروف للنمو الاقتصادي اللاحق. كما تم فتح ممرات خضراء لاستيراد المنتجات الحيوية إلى الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، وتمت الموافقة على التوجهات الاستراتيجية لتطوير التكامل الاقتصادي الأوراسي حتى عام2025 [22] . وعليه يمكن القول بأن روسيا لم تقف مكتوفة الأيدي تشاهد التراجع الذي أُلحق بمنظماتها ومنظومات دول العالم دون أن تستمر في حركتها، فقد بذلت جهود كبيرة في مجال مواجهة التحديات والتهديدات الجديدة ولربما استغلت فرص تدهور أوضاع الدول المجاورة لها لتعرض نفسها للمساعدة وترتبط بها باتفاقيات طويلة الأمد كما سبق ذكره.

4. أثر جائحة كورونا على علاقات روسيا مع دول منطقة الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي" سوريا وايطاليا دراسة حالة":

1.4. أثر جائحة كورونا على سياسة روسيا في سوريا: الاستمرار أم التراجع.

بناء على المطالب الدولية في ظل انتشار فيروس كورنا تم وقف اطلاق النار في سوريا بعد عقد اتفاق بين روسيا وتركيا في الخامس من شهر مارس 2020؛ إلاّ أنه تعرّض هذا الأخير للعديد من الخروقات التي كانت ردا على العمليات الإرهابي التي شنها تنظيم داعش مستغلا بذلك الوضع الوبائي، حيث قام بتنفيذ 52 عملية إرهابية داخل سوريا في نية واضحة منه لتصعيد أعمال العنف من جديد في سوريا، الأسوأ من ذلك أنه بالإضافة إلى المدنيين السوريين الذين لقو حتفهم جراء هاته التفجيرات نجد أن عدد الوفيات بفيروس كورونا يشهد ارتفاعا هائلا ليبلغ في 4 أوت 847 حالة. وما زاد الأمر سوءا وتأزما هي تلك الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المزرية أكثر مما كانت عليه السنوات الماضية نتيجة انخفاض سعر الصرف وتراجع الايرادات العامة بسبب خروج الآبار الرئيسية المنتجة والمصدّرة للنفط عن سيطرة النظام السوري[23]؛ لتكون بذلك سوريا وجها لوجه مع أزمة الجوع ونقص المواد الغذائية الضرورية وفقدانها القدرة على تحقيق اكتفائها وانتاج احتياجاتها من القمح.

في خضم هذه الظروف والوقائع نجد أن روسيا لا تزال مستمرة في سوريا ولم تنسحب أو تستسلم رغم تضررها الشديد من الجائحة فبحلول أفريل 2020 صرحت الحكومة الروسية تسجيل رقم قياسي من الإصابات والوفيات يصل إلى 600 ألف اصابة و 8190 حالة وفاة[24]، وهو أعلى ثالث رقم في العالم بعد الولايات

---

[22] المرجع نفسه.

[23] **الأزمة الاقتصادية في سورية: أسبابها وتداعياتها واتجاهاتها**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة الدراسات السياسية، جوان 2020 ، ص ص . 2 ،3

[24] أندريه بانك، **جائحة كورونا والصراع السوري: الآثار المترتبة على الجهات الفاعلة الدولية واستراتيجياتها**،(بيروت: مؤسسة فريدريش إيبرت، 2020)، ص. 02

المتحدة الامريكية والبرازيل آنذاك. علاوة على الأزمة الاقتصادية التي لحقتها من انخفاض أسعار النفط، ونظرا للمصالح الجيواستراتيجية والجيواقتصادية لروسيا في سوريا فإنها لم تغير نظرتها العامّة بصورة كبيرة في ظل جائحة كورونا. وما زالت أهدافها تتمثل في منع تغيير النظام والحفاظ على مركزها بوصفها القوة الخارجية الوحيدة التي يجب على الجميع استشارتها بشأن القرارات الحاسمة المتعلقة بالمستقبل السياسي لسوريا[25]، إنّما أحدثت فقط تعديلات طفيفة وحاولت الحفاظ على الهدنة ووقف إطلاق النار. كما قدّمت مساعدات اقتصادية معتبرة للحكومة السورية حيث تضمنت الدفعة الأولى من المساعدات الروسية التي تسلمتها وزارة الصحة السورية 10 آلاف اختبار خاص بالكشف عن الإصابة بفيروس "كورونا" المستجد إضافة إلى 50 جهاز تنفس اصطناعي و1000 لباس واق ضد الفيروس متكرر الاستخدام، ومثلها 1000 لباس واق للاستعمال مرة واحدة.وحضر تسليم شحنة المساعدات السفير الروسي بدمشق ألكسندر يفيموف، ونائب وزير الصحة السوري الدكتور أحمد خليفاوي، وإيليدر زاريبوف مالك الشركة التي قدمت المساعدات، وهي شركة روسية متخصصة في قطاع إنتاج المعدات الطبية[26]. ضف إلى ذلك تزويدهم بالأقنعة والأدوية والأجهزة الطبية اللاّزمة التي تمكنها من مواجهة الوباء أو التقليل من فعالياته، وفتحت معابر حدودية مع سوريا لعل أهمها معبر شمال شرق سوريا عبر الحدود التركية لكي يستفيد السوريون من المساعدات الإنسانية للتقليص من هول تداعيات أزمة كوفيد-19. والأهم من ذلك كما سبق الذكر أن روسيا قدمت دعما معنويا كبيرا للشعب السوري فقد سعت مع تركيا من اجل الوقف التام لإطلاق النار والحفاظ على الهدنة لأطول مدة زمنية ممكنة.

باختصار، رغم تضرر روسيا اقتصاديا بجائحة كورونا في عهد بوتين، إلاّ أنها لم تغير مصالحها الرئيسية ونظرتها العامة إلى سوريا. وقد شهدت الأشهر القليلة الماضية بعض التعديلات الطفيفة المتعلقة بخفض التكاليف، ولكن من المؤكد أنه لم يطرأ أي تغيير على السياسة أو الاستراتيجية الأساسية التي اتبعتها موسكو في سوريا على مدى السنوات الخمس الماضية.

2.4. أثر جائحة كورونا على علاقة روسيا مع ايطاليا: مساعدات مباشرة وأهداف ضمنية.

لقد عاشت ايطاليا ويلات الجائحة كما لم تعشها أية دولة في العالم ومن الصعب أن نتعرّف على الأسباب المختلفة والمتعددة التي تسببت في انتشار الوباء في ايطاليا مقارنة بالدول الأخرى، حيث بلغ عدد الإصابات 647674حالة ، مما أدى إلى إرهاق الحكومة الايطالية واستسلام وفشل تام في القطاع الصحي،

[25] أسييروغ ، لموريل، حامد رضا، عزيزي. **جائحة كورونا وآليات الصراع في سوريا** ، موجز سياسات، المعهد الأماني للشؤون الدولية والأمنية 2020/05/12https://bit.ly/2ByWngP . تم الاطلاع عليه يوم 2021/01/23

[26] "المساعدات الروسية" للسوريين لم تتوقف في "عصر كورونا"، 18.04.2020،على الموقع الالكتروني: https://arabic.sputniknews.com/arab_world/202004181045207511 . تم الاطلاع عليه يوم 2021/01/23

في ظل الأزمة التي تغرق فيها ايطاليا استمرت هذه الأخيرة بالتلويح بيدها للاتحاد الأوروبي منتظرة النجاة ويد المساعدة المتفق عليها كأحد المرتكزات التي تأسس عليها الاتحاد، غير أن ايطاليا لم تتلقى أي رد أو اهتمام واستثناها الجميع من المساعدات، حيث صرحت قيادة ايطاليا بأنّ "مبدأ التعاون والتضامن بين دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لم نجده مطبق مع ايطاليا كما طبق مع بقية الدول الأخرى". ليس هذا فقط بل ألقت اللوم والتنديد على سياسات الاتحاد ونعتتها "بالفاشلة والضعيفة في التعامل مع القضايا والكوارث الطارئة"[27].

في خضم الاضطرابات والمناوشات التي تعيشها ايطاليا في الاتحاد كانت روسيا تخطط وتُبلور سياسات مرنة تستغل من خلالها هذه الفرصة السانحة من أجل التقرب إلى ايطاليا وكسبها كحليف معها، فإيطاليا التي كانت تُصوّت ب"نعم" من أجل تسليط العقوبات على روسيا يمكن اليوم أن يسقط صوتها ويتغير 180 درجة لتصبح بذلك الداعم الرسمي لروسيا في أوروبا؛ وعليه سارعت روسيا بنقل 9 طائرات شحن عسكرية محملة بالمعدات الطبية وخبراء في علم الفيروسات مع تجهيزات طبية ومختبرات نقالة ووحدات تعقيم. بالإضافة إلى أنه وفقا للمعلومات الرسمية من وزارة الدفاع الإيطالية وصل حوالي 120 متخصصا، بما في ذلك أخصائيو الأوبئة وعلماء الفيروسات وشاحنات O.TM-Kamaz Lang Or - KDA 65، للتطهير قادرة على رش ما يصل إلى 5 كيلومترات مربع كل ساعة، و100 جهاز تنفسي و500 ألف قناع[28]. وغيرها من المساعدات الطبية المستمر التي من شأنها أن تجعل متنفسا لإيطاليا وتُعزز منظومتها الصحية وتقلل من الحالة المزرية التي تعيشها.

يجدر بنا القول بأن روسيا تستطيع الصيد في المياه العكرة بمهارة، فهذه المساعدات الانسانية المعلنة لابد أن لها أهداف ضمنية تخدم المصلحة القومية الروسية على وجه الخصوص؛ خطوة جيوسياسية هدفها تعزيز أصوات معارضي العقوبات الاقتصادية على روسيا و تسويق روسيا كدولة مسالمة تفضل الديبلوماسية الناعمة ومستعدة للمساعدة، وإرسالها المساعدات في طائرات عسكرية رسالة مشفرة على قوتها وقدرتها على التعبئة في وقت وجيز[29] وبالتالي تعلن روسيا من خلالها أن نظام القطب الواحد قد انتهى عهده لاسيما بالنسبة لها وهي الآن بديل عن الغرب ضمن نظام متعدد الأطراف.

---

[27] سببان يمنعان "إيطالكست"... وبوتين أظهر روسيا بشكل مختلف،2020/04/03، على الموقع الالكتروني: https://arabic.sputniknews.com/interview/202004031045059879-% تم الاطلاع عليه يوم 2021/01/24

[28] عمرو الديب، موسكو وأزمة كورونا.. كيف سيعظم ''بوتين'' مكاسب السياسة الخارجية الروسية، مقالات وتحليلات، 2020/03/28، على الموقع الالكتروني، https://covid-19.ecsstudies.com/5027/ تم الاطلاع عليه يوم 2021/01/24

[29] isabelle, FACON. **La Russie Face à la Covid-19, Enjeux Nationaux et Internationaux** .fondation pour la recherche strategique.N°20,p.09

الخاتمة:

تناولنا في هذه الدراسة مقومات السياسة الخارجية الروسية التي من خلالها تعمل على استعادة دورها ومكانتها العالمية التي فقدتها إثر سقوط الاتحاد السوفياتي، تبعا لنظرية الدور التي تم استخدامها ضمنيا فإن إدراك صانع القرار الروسي بوزن الموقع الاستراتيجي للدولة وقدراتها عزز فيه روح النهضة والعمل على إحداث تحولات كبرى تمس بنية النظام الدولي نحو تعدد الأقطاب، ما نتج عنها سياسة خارجية روسية جد نشطة واقتصاد قوي ومنتعش ينافس في الأسواق العالمية وجها لوجه أمام القوى الكبرى الغربية، غير أن بروز الأزمة الصحية العالمية (جائحة كورونا)شتت وبعثرت مختلف الارتباطات والاتفاقيات المبرمة بين الدول ومسّت الاقتصاد الروسي في صلبه حين تسببت في انهيار أسعار النفط إلى سعر لم يسبق له مثيل في تاريخ الطاقة، وهنا التفتت الأنظار نحو كفاءات وقدرات روسيا في إدارة هذه الأزمة وتحدي تداعياتها وتوقع العديد فشل وتراجع الدور الروسي، إلا أن الواقع أقرّ بعكس ذلك بنسبة معتبرة؛ فلا يمكننا الجزم بأن روسيا لم تتأثر اقتصاديا بالفيروس وهي شهدت أعلى نسب الإصابة به، لكن يمكن القول أنها استطاعت الخروج من دائرة الخطر بخسائر أقل بل واستغلت الوضع الذي انشغل فيه معظم الدول بالداخل وانشغلت هي الأخيرة بالخارج وعلاقاتها مع الدول المجاورة لها ومحاولة كسبهم بطرق لينة. كاستنتاج للدراسة يمكن القول بأن جائحة كوفيد-19 أتت لتبرهن بأن قوة الدول لا تقاس فقط بقدراتها العسكرية والمادية إنما تقاس بقدرة قياداتها السياسية على مواجهة واحتواء وإدارة الأزمات المختلفة، ومدى نجاعة وصمود قطاعها الاقتصادي، الاجتماعي والصحي.

قائمة المراجع:

أ. باللغة العربية:

1. الامارة، لمى. **المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990–2003**، الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005
2. اندريه، بانك. **جائحة فيروس كورونا والصراع السوري، الآثار المترتبة على الجهات الفاعلة الدولية واستراتيجياتها** بيروت: مؤسسة فريدريش ايربت، 2020
3. سعد حقي، توفيق. **مبادئ العلاقات الدولية،** بغداد: دار وائل للنشر والتوزيع، 2006
4. الشيخ، نورهان السيد. **روسيا والعالم الإسلامي: بين خبرات الماضي وآفاق المستقبل**، التقرير الاستراتيجي الأول، الصادر عن مجلة البيان: مستقبل العالم الإسلامي تحديات في عالم متغير، المركز العربي للدراسات الانسانية، 2003 .
5. العلو، أحمد. **روسيا : قلب العالم يخفق من جديد،** مجلة الجيش اللبناني، ع.262 (أفريل، 2007)

6. العوضي، حسني عماد. **السياسة الخارجية الروسية زمن الرئيس فلاديمير ديميتري بوتين** . ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017

7. مجدان، محمد. **سياسة روسيا الخارجية اليوم: البحث عن دور عالمي مؤثر**. المجلة العربية للعلوم السياسية ، ع.47-48،(لبنان،2015).

8. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. **الأزمة الاقتصادية في سورية: أسبابها وتداعياتها واتجاهاتها**، وحدة الدراسات السياسية، جوان 2020.

ب. باللغة الاجنبية:

1. Ardebili ,Amir Hussein . **The Caspian sea: Its Resources, Its Legal status and its future** , OPEC bulletin, vol.28, n.03)march ,1997
2. Facon, isabelle .**La Russie Face à la Covid-19, Enjeux Nationaux et Internationaux .**fondation pour la recherche strategique.N°20,p.09
3. Paul, Fraioli . s**trategic comments-Hypersonic** Weapons and strategic stability,2020, VOL 26
4. Richard ,spear. nacouzi, George; A .Lee, Carrie. **hypersonic missile non proliferation handing the spread of new class of weapons**. California: rand corporation,2018

ج. المواقع الالكترونية:

1. كابلي، سعود . نظرة تفسيرية للسياسة الروسية: دور النخبة السياسية. 25 جوان, 2013،على الموقع الالكتروني ، http://www.alarabiya.net
2. السيد، أحمد. استراتيجية موسكو في التعامل مع الازمات الدولية.. بين الاستمرارية والتراجع،2020/06/29 على الموقع الالكتروني/https://marsad.ecsstudies.com/33702
3. تأثير تداعيات كورونا على الاقتصاد الروسي، 2020/04/04، على الموقع الالكتروني https://al-ain.com/article .1
4. النتائج الرئيسية للسياسة الخارجية الروسية لعام 2020، مصدر: وزارة الخارجية الروسية، 29.12.2020، على الموقع الالكترونيhttps://arabic.rt.com/press
5. لموريل، أسيبروغ. حامد رضا، عزيزي. جائحة كورونا وآليات الصراع في سوريا ، موجز سياسات، المعهد الأماني للشؤون الدولية والأمنية 2020/05/12 . https://bit.ly/2ByWngP
6. سببان يمنعان "إيطالكست"... وبوتين أظهر روسيا بشكل مختلف،2020/04/03، على الموقع الالكتروني: https://arabic.sputniknews.com
7. عمرو الديب، موسكو وأزمة كورونا.. كيف سيعظم ''بوتين'' مكاسب السياسة الخارجية الروسية، مقالات وتحليلات، 2020/03/28، على الموقع الالكتروني، https://covid-19.ecsstudies.com/
8. "المساعدات الروسية" للسوريين لم تتوقف في "عصر كورونا"، 18.04.2020،على الموقع الالكتروني: https://arabic.sputniknews.com/arab_world/

9. عام عصيب على الاقتصاد الروسي والروبل 2021/12/31، على الموقع الالكتروني https://www.alaraby.co.uk/economy

مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (05) / العـدد: (01)، (2021)، ص 282 - 297

السياسات العامة المحلية بالجزائر وإشكالية تفعيل قدرات الفواعل المحليين: رؤية في الواقع والتحديات

Domestic public policies in Algeria and the problem of activating the capabilities of local actors: A Vision in Reality and Challenges

خالدتلعيش[1*]، جلود رشيد[2]
[1]جامعة الجلفة، (الجزائر)، k.telaiche@univ-djelfa.dz
[2]جامعة الجلفة، (الجزائر)، rachiddj01@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2021/04/27 تاريخ قبول النشر: 2021/05/26 تاريخ النشر: 07/ 2021/06

ملخص:

تعتبر التنمية المحلية من المفاهيم الجديدة التي تهتم بتنمية العنصر البشري، الذي يعتبر من أهم العناصر الأساسية لتحقيق التنمية، مرورا بالاقتصاد الذي يحقق الرفاهية وصولا إلى التنمية السياسية التي تدل على درجة الوعي عند الأفراد، لقد أصبحت من الأمور التي يجب التوقف عندها والتمعن في كل مفاهيمها، مما يُمكن من معرفة أهم الجوانب المهمة فيها وما مدى ضرورة وجودها في المجتمعات ومدى أهميتها.

لذا حاولنا البحث عن الإشكاليات التي تقف حائلا دون تجسيد وتفعيل المسار التنموي في الجزائر لإبراز أهم التحديات والعقبات أمامها.

الكلمات مفتاحية: الجزائر؛ السياسات المحلية؛ الفاعلين المحليين؛ تنمية المواطنة.

Abstract:

Local development is one of the new concepts that focus on the development of the human element, which is one of the most important elements for achieving development, through the economy that achieves prosperity and leading to political development which indicates the degree of awareness of individuals. It has become one of the things that should be considered and examined in all its concepts, which enables us to know the most important aspects of it and the necessity of its presence in societies and how important.

Keywords: Algeria; local politics; local actors; citizenship development**.**

.

*المؤلف المرسل

1.مقدمة:

تعتبر التنمية المحلية من المفاهيم الجديدة التي تهتم بالتنمية بالعنصر البشري الذي يعتبر من أهم العناصر الأساسية لتدقيق التنمية مرورا بالاقتصاد الذي يحقق الرفاهية وصولا إلى التنمية السياسية التي تدل على درجة الوعي عند الأفراد. لقد أصبحت من الأمور التي يجب التوقف عندها والتمعن في كل مفاهيمها، مما يمكن من معرفة أهم الجوانب المهمة فيها وما مدى ضرورة وجودها في المجتمعات ومدى أهميتها.

أهمية الدراسة: للموضوع الأهمية الأكاديمية والعلمية، كما يُعتبر من بين الدراسات الحديثة التي تهدف إلى التعرف على أهم المؤسّسات والقوى الفاعلة في صنع واتخاذ القرار، وكيف تعمل على تجسيد التنمية المحلية في الجزائر وتوضيح مهام المؤسّسات الدستورية وتُبيّن دورها في ترقية بيئة التنمية داخل الدولة. كما تبحث الدراسة في نوعية الأدوار وسُبل تفعيلها وتكييفها مع تطلعات مجتمع الدولة وما يصبو إليه. هذه السِمات تمنح النظام السياسي المرونة في البحث عن مجالات وخصائص مجتمع الدولة لتطويره وتحديثه أمام المتغيرات الجديدة.

إشكالية الدراسة: يسعى النظام السياسي في الدولة إلى تحقيق مطالب وحاجيات الأفراد عبر مخرجاته السياسية المنتظمة والتي يحاول أن يحقق التوازن بين كل الفئات، لذا نجد دائماً يسعى إلى الابتكار والإصلاح عبر سياساته العامة المحلية عبر عمليات مُمَنهَجَةٍ تتسِّم بطابع الإلزامية والشمول.

انطلاقاً ممَّا سبق، تبرز إشكالية الدراسة وهي: إلى أي مدى تساهم السياسات العامة في تفعيل أداء الفواعل الرسمية وغير الرسمية المحلية؟ وما هي انعكاساتها على التنمية المحلية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية المنبثقة عنها، وهي كالآتي:

- ما المقصود بالتنمية المحلية؟ وماذا نعني بالنمو؟
- ما المقصود بالفواعل المحليين؟ وما هي العلاقة بينهم وبين تطوير التنمية؟ وكيف يمكن تنمية المجتمع وخلق الثروة؟

فرضية الرئيسية للدراسة: تعتمد الدراسة على الفرضية العلمية التي تساعدنا في تحليل المشكلة البحثية بدقة:

كلما كانت السياسات العامة المحلية فعالة كلما ارتقى دور الفاعل المحلي في تجسيد أدواره وتحقيق التنمية المحلية لمجتمعه. ما ينعكس إيجاباً على تحقيق مكتسبات سياسية واجتماعية واقتصادية.

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة وتساؤلاتها الفرعية، فإننا نستعين بمنهج علمي لتحقيق الهدف الأساسي والغاية منها. إذ يُعتبر المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث أثناء دراسته للمشكلة، بحيث تتضمن قواعد وخطوات الإجابة على أسئلة البحث واختيار فرضياته من أجل الوصول إلى اكتشاف الحقيقة والوقوف على نتائج دقيقة. ولهذا فإننا قد تم الاستعانة بالمنهج الشبكي الذي نستخدمه في وصف المؤسّسات سواء الإدارية أو السياسية والتي نبحث في مضمون وظائفها وأدوارها المجتمعية، ما يجعلنا نستخلص علاقتها بالتنمية

المجتمعية ومدى إلتزامها بتقديم الخدمة العمومية في الدولة. ومن خلال منهج الدراسة المتبع نستخلص العلاقة بين الإصلاح المؤسسات وعملية ترشيد القرار في الدولة ومدى انعكاسها على قيمة المجتمع بكل أصنافه الحيوية.

وللإجابة على ما سبق طرحه، نطرح تصور للخطة نجيب فيه على الإشكالية ونثبت مدى صحة الفرضية التي طرحناها. كما يلي:

1. رؤية فكرية مفاهيمية للتنمية المحلية

1.1. تعريف التنمية والنمو.

2.1. التنمية المحلية: نظرة في المفهوم والأهمية.

3.1. نظريات التنمية المحلية.

2. الإدارة المحلية بالجزائر وإشكالية ترسيخ قيم المواطنة

1.2. الإدارة المحلية الجزائرية والمساهمة في تبني السياسات

2.2 .إعادة توزيع الأدوار بين مختلف الفواعل في السياسات العامة المحلية.

3.2. تطوير أسلوب تسيير الإدارة: مدخل لتنمية المواطنة بالجزائر.

1. رؤية فكرية مفاهيمية للتنمية المحلية: قبل التطرق إلى مفهوم التنمية المحلية لابد من التطرق إلى عدد من المفاهيم التي تتقاطع معها، وهي كما يلي:

1.1. تعريف التنمية والنمو: من الناحية اللغوية تعني التنمية شيء واحد وهو التغير المرتبط بالزيادة في شيء ما في وقت معين، كما تختلف دلالة مصطلح التنمية في مصطلح التطوير الذي نعني به الانتقال من حالة أو طور إلى آخر.

كما يعتقد الباحث (علي غربي)؛ أن التنمية هي عملية معقدة وشاملة وتضع جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية مع عدم إهمال الجوانب النفسية والبيولوجية وذلك لفهم السلوك الإنساني بالدرجة الأولى والدوافع التي تربط الأفراد وما يقومون به من علاقات[1]. من خلال هذا التعريف نرى بأن يربط التنمية بعدد من الجوانب المتعددة والمتناسقة مع بعضها البعض للوصول إلى تنمية وطنية شاملة تضع الإنسان محور اهتمامها.

أما النمو في القاموس العربي؛ يقصد به الزيادة النسبية السابقة، ويتحقق النمو بتضافر عوامل الإنتاج وتفاعلها في نطاق العملية الإنتاجية [2]، بحيث يرفع معدل النمو بزيادة عوامل الإنتاج المستخدمة وارتفاع إنتاجية العمل وإنتاجية كل من هذه العوامل.

وعليه فإن النمو، يكمن في الزيادة الكمية على عكس التنمية التي تعبر في الزيادة والنمو المخطط والنمو هو ظاهرة مستقرة وليست عارضة.

2.1. التنمية المحلية: نظرة في المفهوم والأهمية: منذ أواخر النصف الأول من القرن العشرين شهدت الدولة النامية العديد من البرامج والمشروعات الخاصة بالتنمية والتطوير الريفي، استخدمت في إطارها مصطلحات عديدة مثل "تنمية المجتمع" والتنمية الريفية، والتنمية الريفية المتكاملة وأخيرا التنمية المحلية وتجدر الإشارة إلى تنمية المناطق الريفية والمحلية قد أطلق عليها في البداية مصطلح "تنمية المجتمع" خاصة عام 1944م. كما أوصى مؤتمر كمبريدج في عام 1948م، بضرورة تنمية المجتمع المحلي لتحسين الظروف المعيشة للمجتمعات.

لقد تم التركيز إذن على مفهوم التنمية الريفية المتكاملة دون ربطها بتنمية المناطق الحضرية وبالتالي أصبح هناك مفهوم جديد للتنمية يشمل على التنمية المحلية حيث أصبحت تتجه إلى الوحدات المحلية سواء كانت ريفية أو حضرية[3]. وعليه يمكن أن نستخلص مفهوم التنمية المحلية من خلال ما سبق ذكره، نجد أن التنمية المحلية عملية تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا.

كما أنها سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة.

إن التنمية المحلية تهدف إلى تحسين أحوال المعيشة للمجتمع المحلي وتأسيس المشاركة الإيجابية للأفراد في برامج ومخططات توضع على المستوى المحلي، وتحقق منفعة عامة في إطار عقلاني يستغل فيها عامل الوقت والمال والموارد والطاقات البشرية لتحقيق الثروة والعمل على تقسيمها بعدالة على فئات المجتمع.

3.1.نظريات التنمية المحلية: برزت التنمية المحلية كبديل للنموذج الاقتصادي الكلاسيكي الذي كان سائدا في نهاية الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي دفع إلى بروز توجهات وأفكار جديدة متمثلة عدد من النظريات؛ نذكرها كما يلي:

أ. **نظرية أقطاب النمو** (Les pôles de croissance): يتمثل روادها في المفكرين"فرانسوابيرو"،"بود فيل"، و"هيرشمان"، حيث أن هذه النظرية اعتبرت مصدرا للحكومات في تلك الفترة في تعمير الأرياف والقضاء على الفوارق. كما أنها كانت تقوم على اختلاف الأقطاب وأنها فضاء متنوع، وقد عرف المفكر"فيليب أبدلو" هذه النظرية "بأنها نظرية للنحو القطاعي غير المتوازن وفي آن واحد كنظرية نمو جهوية غير متوازنة...، إنها بالنسبة لنا تمثل نظرية تنمية المناطق وهذه النظرية تأخذ بعين الاعتبار عدم التساوي بين الفضاءات".

نعتقد أن نظرية أقطاب النمو أسست لأفكار جديدة في تلك الفترة. حيث تعمل على تقسيم جغرافية الدولة إلى عدد من المناطق وفق متغيرات ومؤشرات واقعية وتضع محو اهتمامها كيفية تقسيم الثروة بعدالة إذ لابد من التساوي في التنمية المحلية بين كل الأقطاب داخل الدولة.

ب. نظرية القاعدة الاقتصادية (La Base Economique): تقوم هذه النظرية على فكرة الصادرات التي تعتبر المبدأ الأساسي للتنمية المناطق. إذ أن مستوى الإنتاج والتشغيل لأي منطقة يعتمد على مدى قدرتها على التصدير والذي يتحدد بدوره بحسب الطلب الخارجي وفي هذا المجال يقول المفكر "كلودلكوز" أن النمو الحضري، يتحدد بإنشاء مناصب شغل والذي يخلق مداخيل من الخارج، تأتي من خلال النشاطات المتميزة، هذه النشاطات تؤدي للتصدير الذي يؤمنها من الخارج، هذه المداخيل تسمح بتوفير مختلف الحاجيات المحلية وكذا توسع النمو. كما تقسم الأنشطة الاقتصادية داخل المنطقة إلى نشاطات قاعدية ونشاطات داخلية، فالنشاطات القاعدية تخص القطاعات المصدرة والتي تخلق مناصب شغل وتوفر مداخيل من خارج الدولة.

أما النشاطات الداخلية ويقصد بها تلك التي تلبي الحاجيات الداخلية للمنطقة. إذن التكامل بين هذه الأنشطة يحقق ويساهم في تطوير المنطقة، بحيث أن تنمية الأجزاء يعود بالفائدة على الكل فتكون هناك نهضة تنمية محلية شاملة تراعي كل ربوع الدولة.

ج. نظرية التنمية من تحت (Théorie du Développement le Bas): تقوم على فكرة تنظيم مجموعات محلية تنظم الاقتصاد لصالحها، وقد كانت بداية ظهورها في بداية السبعينات. إذ تميزت هذه الفترة بتحولات مست الاقتصاد العالمي (ارتفاع أسعار الطاقة، تكاليف النقل، انخفاض المالية العمومية). مما طرح أفكار جديدة أدت إلى البحث عن التنمية والتي تنطلق من القاعدة نحو الهرم، حيث يقول الباحث "لويسقويقو" أن التنمية المحلية تعبير عن تضامن محلي، هذا التضامن يخلق علاقات اجتماعية جديدة ويظهر إرادة سكان منطقة معينة لتثمين الثروات المحلية والذي يخلق بدوره تنمية اقتصادية.

لقد تم التركيز في هذه النظرية على محلية الاقتصاد لكل منطقة سواء من خلال التضامن بين مختلف الأعضاء أو من خلال الاقتصاد الذي تقوم عليه كل منطقة.

د. نظرية المقاطعة الصناعية (District Industriel): لقد قدم المفكر "ألفريد مارشال" مجموعة من الأعمال العلمية حيث كان أول من تحدث عن التجمعات التي تنشأ من تركز مجموعة من المؤسسات تنشط في نفس المجال في منطقة واحدة بحيث يطلق عليها اسم (مقاطعة صناعية)؛ إذن المتمعن في هذه النظرية يدرك أنها تركز على مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME في منطقة واحدة مما يؤدي بالنفع عليها. من خلال تخفيض تكلفة النقل، للاستفادة من يد عاملة مؤهلة وقريبة، كذلك تسهيل تحويل المعارف والمعلومات بين المؤسسات.

هـ. نظرية الوسط المجدد (Le milieu innovateur): لقد قام الباحثين الأوروبيين ببحث حول الوسط المحدد(Gremi)[4]، والتي يرأسها "فيليب أيدلو"، فجاءت هذه النظرية ناتج في هذا البحث، فيرى مؤطرو هذه النظرية أن التنمية المحلية هي نتاج تطور متسلسل ومتجدد على إقليم معين، بمعنى أن تدقيق هذه الأخيرة

يتطلب وجود وسط، وهو الإقليم الذي فيه عناصر وعوامل قادرة على استيعاب مختلف المعارف والتأقلم مع مختلف المتغيرات. في هذا الإطار يقول الباحث "دينيسم ايلات"؛ إن الوسط يضم مجموعة متكاملة من أدوات الإنتاج وثقافة تقنية وعناصر تساعد المؤسسة على المعرفة والتنظيم واستعمال التكنولوجيا ودخول السوق". فهذه النظرية تعتبر الوسط هو المكان الأفضل للتطور وإحداث التنمية[5]. من خلال ما تم تناوله نجد أن، الاعتناء بالوسط داخل الأقاليم يجعل من التنمية المحلية تتسع وتتشعب داخل الأنسجة الاجتماعية الحضرية ما يساعد على ترقية الفعل التنموي داخل الدولة.

لقد قدمت نظريات التنمية المحلية الإطار العام الذي تتحدد فيها أسس تنظيم المجتمع والدولة بواسطة ترقية مستويات التنمية المحلية وتساويها داخل كل الفضاءات، ومحاولة الاستثمار في العوامل والعمل تنسيق الجهود وتثمينها للارتقاء بالمستويات الاجتماعية الاقتصادية والثقافية للمواطن وإشراكه في العملية باعتباره المحور الذي تدور عليه العمليات التنموية.

إن التنمية المحلية عملية واقعية مستمرة ومدروسة من كل الجوانب تساعدنا في تفعيل أدوار المجتمعات وتنسيق جهودها لإحداث القفزة النوعية التي يبتغيها جميع الأفراد داخل كل حيز جغرافي. وانطلاقا مما سبق نستنتج عدد من المبادئ التي تقوم عليها التنمية المحلية والتي بدونها لا يمكن أن نترجم سلوكيات الأفراد إلى نتائج واضحة الأهداف. نذكرها كما يلي:

- إشراك أفراد المجتمع المحلي يحدث التدقيق الأمثل للأهداف المرجوة من التنمية المحلية. ذلك لأن اقتناع أفراد المجتمع المحلي بالتغير ينتج عنه اتجاهات إيجابية نحو المشروعات التنموية.
- التوافق بين المجهودات التنموية والحاجات الأساسية في المجتمع المحلي وتكون الأولوية للمشروعات التي تهم الأفراد في حياتهم مباشرة.
- تكامل المشروعات والخطط التنموية.
- ضرورة الاعتماد على الموارد المحلية الموجودة المتمثلة في الموارد الطبيعية أو الطاقات البشرية المتوافرة في المجتمع المحلي.
- الاعتماد على القيم والتصورات في التنمية المحلية.
- التقويم المستمر للتنمية المحلية.

2. الإدارة المحلية بالجزائر وإشكالية ترسيخ قيم المواطنة: يعتمد القائد الإداري في تحقيق وتجسيد التنمية المحلية الحقيقية والفعلية على جملة من الركائز من أبرزها الإدارة المحلية والمشاركة الشعبية وبدونها لن نستطيع تجسيد مفهوم التنمية على الواقع إذ من الصعب تصور ذلك لما له من انعكاسات سلبية على حلقة التنمية المجتمعية.

إذ يقوم القائد الإداري بإشراك مرؤوسيه، إشراك فعليا في اتخاذ القرارات خاصة ما يتصل منها برسم السياسات العامة المحلية المتعلقة، وذلك دون أن يكتفي بطلب العون أو المساعدة منهم في صنعها، فهو القائد الذي لا ينفرد بصنع هذه القرارات اعتمادا على سلطته الرئاسية أو الرسمية وإنما ينضم إلى أعضاء منظمته كعضو وزميل مشارك في صناعة القرارات وفي انجاز الأهداف المشتركة، وفي هذا النوع من القيادة يفضل القائد أن لا يعطي لمرؤوسيه توجيهات مسبقة وهو إن أعطاهم إياها فهو يعطي إلا القرار المطلوب منها هادفا من ذلك أن يحتاج لهم الفرصة أكبر ومشاركة فعالة في صنع القرارات وفي تسير شؤون المنظمة بوجه عام[6].

وتقوم القيادة الديمقراطية بمباشرة أعمالها الجماعية في التنظيم، وذلك حتى يحدث تفاعل خلاق بين السياسات التنظيمية وخططه وأهدافه وتكون علاقات التنظيم مبنية على أساس موضوعي بحث سواء كانت هذه العلاقات بين القيادة وأعضاء التنظيم أو بين الأعضاء أنفسهم لا على أساس شخصي، فتكون الجزاءات الصادرة في القيادة ثوابا أو عقابا على أساس دقائق عملية[7]، ويرى الفقه أن من أهم سمات القائد الديمقراطي أن ينظر إلى شخصه على أنه منسق لأعضاء منظمة وأن يعطي أهم الفرصة للتعبير عن أراءهم وموافقتهم وأن يظهر بمظهر الممثل لهم والأمين على مصالحهم أمام المستويات الإدارية العليا إذا فهو قائدا ديمقراطيا[*]. هذا النمط القيادي هو الذي نستطيع من خلاله تنظيم الإدارة المحلية والسهر على شؤونها كما أننا نستطيع من توظيفه في ابتكار سياسات عامة محلية تتوافق مع طبيعة المنطقة والإنسان الذي يقطنها بقيمه وتقاليده وعاداته.

1.2. الإدارة المحلية الجزائرية والمساهمة في تبني السياسات: تنشأ الإدارة المحلية وفق قوانين دستورية أو وفق دساتير تتطلب عادة إجراءات معقدة لبعثها، فهي تعكس مدى قدرة النظام على التأقلم مع المعطيات والتطورات التي تحصل على المستوى الإداري وما مدى قدرة الدولة على تجسيد اللامركزية التي تساهم في تنفيذ سياسات، كما أنها تعكس صورة وجود اللامركزية الإدارية[8]Administration De centralisation التنمية المحلية من خلال الجماعات المحلية.

وتعتبر شكل من أشكال التنظيم المحلي، يتم بموجبها توزيع المهام الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات محلية منتخبة ومستقلة تؤدي وظيفتها تحت إشراف الحكومة المركزية ورقابتها[9]، بمعنى أنها أداة تنفيذية على المستوى المحلي تابعة للحكومة المركزية.

ويعرفها الباحث (فؤاد العطار)؛ على أنها توزيع للوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية وبين هيئات محلية منتخبة تباشر مهامها تحت إشراف الحكومة ورقابتها[10]، هذا يعني أن الحكومة تفوض صلاحياتها للإدارة المحلية من أجل العمل والاستمرارية، إن الإدارة المحلية، وسيلة تعتمد عليها الحكومة في تنفيذ سياساتها المحلية على كل الأقاليم مما يساهم في تحقيق تنمية محلية.

أما عن الجزائر فنجد أن الجماعات المحلية جزء لا يتجزأ من الدولة فهي تابعة لها بالرغم من وجود اللامركزية التي تعتبر أسلوب من أساليب التنظيم الإداري، التي تعني توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطات

اللامركزية في الدولة والهيئات الإدارية المنتخبة تباشر مهامها تحت رقابة هذه السلطة وتعد الجماعات المحلية بصفة عامة والبلدية بصفة خاصة هيئات لامركزية للدولة واحدة من بين الهياكل والنماذج التطبيقية لتسير الجماعات المحلية ودورها في التنمية. حيث جاء في دستور 1996م في المادة"16"على أن الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية، وعليه فالبلدية حسب المادة الثانية من القانون 90-08 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتعلق بالبلدية: "للبلدية إقليم واسم ومقر". كما أن لها هيئات تتمثل في المجلس الشعبي البلدي ورئيس المجلس الشعبي البلدي، تبعا للمادة 13 من قانون البلدية، أما طبقا للمادة 03 من نفس القانون، يدير البلدية مجلس منتخب هو المجلس الشعبي البلدي، وهيئة تنفيذية.

أما الولاية تعد وحدة إدارية من وحدات الدولة وفي نفس الوقت شخصا من أشخاص القانون تتمتع بالشخصية المعنوية والمالية المستقلة كما اهتم دستور 1976 بهذه الوحدة الإدارية حينما نص في المادة 36 منه على اعتبار الولاية هيئة أو مجموعة إقليمية بجانب البلدية ونص دستور 1996 على أن "الجماعات الإقليمية هي البلدية والولاية". وخصها القانون 90-09 المؤرخ في 1990/04/07 المتعلق بالولاية بتعريف خاص على أنها:" جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتشكل مقاطعة إدارية للدولة"[(11)]، فهي حلقة وصل بين الحاجيات والمصالح والمقتضيات المهمة المتميزة عن مصالح الدولة ككل فالهيئات التنفيذية المحلية تتمثل في الوالي الذي هو ممثل الدولة على مستوى الولاية و ممثل الولاية أمام الدول، وكذلك رئيس المجلس الشعبي البلدي، فضعف التأهيل والتأطير الذي تتميز به المجالس المحلية البلدية ينعكس سلبا على رؤسائها خاصة إذا علمنا أن العديد منهم يجهل القوانين المنظمة مما يحد من القدرة على التخطيط ويجعله تحت وصاية الدائرة والولاية، فلكل من البلدية والولايـة دورا مهما في تنفيذ سياسات التنمية المحلية، من خلال تنفيذ كافة المشاريع الوجهة لها دون تماطل وهذا من خلال الوقوف على المشاريع والصهر على تطبيق كل تعليمات السلطة التنفيذية بالتطبيق لكل القوانين الصادرة من السلطة التشريعية مع احترام حق الرقابة للسلطة القضائية.

إضافة إلى ما ذكرنا. فإن هناك مؤسسات رسمية أخرى مخولة بتحقيق التنمية؛ وهي المؤسسة التشريعية والمؤسسة القضائية اللتان تلعبان دور محوري متميز في تطوير التنمية المحلية بكل الفضاءات العمومية التابعة لجغرافية الدولة، نوجز دورها فيما يلي:

تعد السلطة التشريعية السلطة المكلفة في كل الدساتير بمهمة التشريع أي إصدار القوانين والتشريعات المنظمة لحياة المجتمع في كل الجوانب، حيث تمارس من طرف البرلمان الذي يتكـون من غرفة أو غرفتين يتم اختيار أعضاء الغرفتين في أغلبهم عن طريق الانتخاب وفي بعض الأحيان قد يضاف إليهم أعضاء عن طريق التعين من قبل الحاكم، كما أن كل مواطن له الحق في المشاركة في الانتخاب بمجرد أنه يتمتع بجنسية تلك الدولة وبلغ سن معين دون أن يشترط فيه.

لقد تطورت السلطة التشريعية في الجزائر من خلال دساتيرها وتطورها من اعتبارها وظيفة في دستور 1976 إلى اعتبارها سلطة بموجب قانون 1989 قبل تعديله، وبعد تعديله في 1996 أصبح البرلمان يتكون من غرفتين، غرفة المجلس الشعبي الوطني يتكون من 389 عضو ومجلس الأمة من 144 عضو يعين رئيس الجمهورية ثلث أعضائه[12].

والمتعارف عليه في النظم الديمقراطية، الشعب هو الذي يملك سلطة التشريع إما مباشرة في الديمقراطية المباشرة وإما بواسطة النواب عنه، فالجزائر تعتمد على الصنف الثاني في المشاركة الشعبية وهي بوجود نواب عن الشعب بالإضافة إلى أن الهدف المعلن عن إضافة الغرفة الثانية هو مضاعفة المجال التمثيلي الوطني عن طريق ضم منتخبي الجماعات المحلية وكذلك الكفاءات والشخصيات الوطنية، كما أعطى هذا التعديل الدستوري صلاحيات كبيرة منها ما نصت عليها المادة 122 التي نصت على اختصاصات تشريعية مرتبطة بالحقوق والواجبات وحماية الأفراد والحريات والقواعد العامة المتعلقة بالأحوال الشخصية والقواعد المتعلقة بالتنظيم القضائي. أما الاختصاصات التي لها علاقة بالتغيرات الجوهرية فقد نصت عليها المادة 123 والمتعلقة ببعض القوانين، كتنظيم السلطات العمومية والقانون المتعلق بالأحزاب السياسية والقانون الأساسي والمتعلق بالمالية، وكذلك المتعلق بالأمن الوطني.

ومن خلال المرحلتين الأحادية والتعددية يتبين لنا أن السلطة التشريعية كانت محل اهتمام وتركيز من طرف المشرع الجزائري، الذي أعطى لها جملة من الصلاحيات، لكن حدود هذا المركز والموقع يتوقف عن حدود الصلاحيات الموكلة لرئيس الجمهورية، هرم السلطة التنفيذية، الذي أعطي مركزا قانونيا متميزا جعله مركز الثقل في النظام، الأمر الذي أدى إلى أن تتميز علاقته بالسلطة التشريعية[13]، فالدستور منح البرلمان حق واضح بالرقابة على تصرفات السلطة التنفيذية مع إمكانية طلب السماع لفائدة أعضاء السلطة التنفيذية من قبل اللجان وهذا إما بمخاطبتهم شفهيا أو بواسطة أسئلة مكتوبة، التي يتم الإجابة عليها في خلال شهر على عكس الأسئلة الشفوية التي يتم الإجابة عنها خلال الجلسة بالإضافة إلى أن هناك الحق لعشرين عضوا من أعضاء المجلس الشعبي الوطني الحق في المبادرة بالقوانين بحيث تخرج من المجلس الوطني الشعبي ويوافق عليها ثلاثة أرباع مجلس الأمة أي قانون أقره المجلس الشعبي الوطني بأغلبية الأصوات وفي حالة طلب رئيس الجمهورية إجراء مداولة ثانية في قانون تم التصويت عليه في غضون ثلاثين يوما من موافقة المجلس عليه يفترض موافقة ثلثي أعضاء المجلس الشعبي الوطني لإقرار القانون وفي حالة اختلاف المجلس على مشروع قانون بادرت الحكومة به تجتمع بطلب من رئيس الوزراء لجنة مشتركة من المحلين متساوين الأعضاء للعمل على تسوية الاختلافات القائمة [14].

فمن مجرد امتلاك عشرين عضو من المجلس الشعبي الوطني الحق في المبادرة بقوانين، هذا سيساهم في بلورة قوانين تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وبالأخص المحلية، التي تعتبر من أهم الانشغالات التي ينقلها

النواب من الشعب إلى السلطة فهو حلقة وصل بين الشعب والسلطة وتحقيق التنمية المحلية هو من واجب الجميع وبشتى الطرق التي تضمن تحقيق التنمية كالجباية المحلية التي كانت في جلسة قامت بتنظيمها لجنة المالية و الميزانية بالمجلس الشعبي الوطني في يوم برلماني 2013/04/21م، والذي أكد ضرورة الإسراع في إنشاء مجلس وطني للجباية وإصدار قانون خاص بالجباية المحلية واعتماد نمط الشباك الوحيد في عملية التحصيل الجبائي مع توجيه حواصل العديد من المراسيم المطبقة على العقار والثروة لصالح البلديات فهذا المشروع بقدر ما يجسد عمل البرلمان وفاعليته بقدر ما هو في خدمة الشعب من خلال توفير السيولة للبلديات من البلدية بحد ذاتها بالإضافة إلى التأكيد على تفعيل دور الجباية في إحداث تنمية محلية عادلة متوازنة على غرار ضبط مقاييس جديدة وناجعة، بالإضافة إلى إنشاء صندوق مشترك للجماعات المحلية على المستوى المحلي بين البلديات مع تخويله منح قروض دون فائدة للبلديات، وتوسيع الوعـاء الضريبي وتنظيم القطاع الموازي للحد من التهرب الجبائي وإحداث اللامركزية في القرار على المستوى المحلي.

فقد دعا المنتخبون المحليون إلى توسيع استعمال رقم التعريف الجبائي ليشمل الملاك العقاريين والمنتخبين في القطاع ألفلاحي، وكذا تخصيص حاصل قسيمة السيارات وحاصل الرسم على السكن مباشرة لصالح البلديات. فمن خلال هذه المحاولة نرى أن المنتخبون المحليون لهم دور كبير في تحقيق التنمية المحلية من خلال ما يقدمونه من اقتراحات وحلول تساعد البلديـات في تحقيق هذه الأخيرة بالإضافة إلى نص القانون 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن ديسمبر النفايات ومراقبتها ينص على مسؤولية البلدية وقانون 03-10 لحماية البيئة المؤرخ في 19 جويلية 2003 فالمشرع الجزائري منح للبلديات والولايات قوانين تسهل عملهم في تحقيق التنمية.

أما السلطة القضائية التي تقتصر مهمتها في تحقيق العدالة، وهذا بتجسيد القوانين وتطبيقها على الواقع والتي تعرض عليها في المنازعات، كما أنها لعبة دورا مهما في وضع سياسات التنمية المحلية والعامة في الولايات المتحدة الأمريكية، خصوصا مما لا شك فيه أن مباشرة السلطة القضائية لرقابة فعالة على أعمال الإدارة كضمان أسياسي من ضمانات قيام الدولة القانونية للحقوق والحريات الفردية ضد أي تعسف.

كما أن السلطة القضائية تنتقل بمختلف درجاتها في ممارسة أعمالها دون تدخل السلطة التنفيذيـة أو التشريعية، ففي الجزائر تشهد هذه السلطة استقلالية وهذا من خلال المواد والنصوص القانونية التي جاءت تنص على ذلك فالمادة 138 من دستور[15] 1996 تؤكد على استقلال السلطة القضائية وهذا أمر لا نقاش فيه كما يعتقد بعض الأساتذة ويذكرون أن القاضي يتمتع باستقلال كبير، غير ذلك فإن استقلالية السلطة القضائية متجذرة في الجزائر[16] فهذه السلطة تلعب دورا هام ومحوريا في التنظيم العام للمجتمعات الحديثة وعلى قدر هذا الدور تستقر المجتمعات وتتقلص درجة وحدة الاحتقان الاجتماعي، دون أن ننسى الرقابة على الأعمال

الإدارية بصفة عامة والأعمال الإدارية الضبطية بصفة خاصة، جاءت كضرورة للحفاظ على مبدأ المشروعية وضمان تأكيده حتى تكون سيادة القانون فوق أي اعتبار.

فلا يستطيع رئيس البلدية أن يتخذ قرار إداري ضبطي يتضمن المنع المطلق من ممارسة نشاط معين حتى ولو كان بهدف حماية النظام العام باعتبار أن هذا الإجراء يشكل عقوبة لا يحق اتخاذه إلا من طرف جهة قضائية.

إن التنمية المحلية هي مسئولية كل السلطات الثلاثة بدءا من التشريعية التي تشرع وتسن القوانين والمشاريع من خلال المجلس الشعبي الوطني الذي يمثل الشعب، وتكون هذه القوانين هادفة إلى تحقيق التنمية المحلية من خلال التنفيذ الجيد لها الذي يتم من طرف السلطة التنفيذية التي تقوم بدورها هي الأخرى في تنفيذ كل المشاريع والقوانين من أجل الوصول إلى التنمية من خلال الجماعات المحلية التي تعمل على المستوى المحلي في ظل رقابة قضائية تضمن حسن سير الأمور وتطبيق القرارات، لذا فالتنمية هي مسئولية الجميع ولا تأتي من الثورات والانقلابات وإنما تأتي بالتخطيط الاستراتيجي وعمل كل المؤسسات على تحقيق التنمية المحلية.

2.2. إعادة توزيع الأدوار بين مختلف الفاعلين: لابد أن نفهم عقيدة النظام السياسي في الجزائر والذي يعتبر من بين أبرز الأنظمة المغلقة في دول النامية، (بمعنى أن سياساته الموجهة نحو البيئة الخارجية سواء الإقليمية أو العالمية منها تعتبر جدا محدودة وهي وفق قاعدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول). لكن هذا المسار تغير بدخول المنطقة العربية والإقليمية مرحلة تحول في الأنظمة السياسية إذ بعد حدوث الثورة في تونس وليبيا ومصر، وما تشهده دول الجوار من بينها النيجر ومالي من صراعات سياسية... حتم على النظام السياسي تغير منهجه ومحاولة إدارة الأزمات السياسية لدول المنطقة باعتبار فاعل إقليمي.

أما من جانب السياسات الداخلية التي انتهجها النظام السياسي إحداث تعديلات دستورية (التعديل الدستوري لسنة 2016م)، وإعطاء دور متميز للفواعل الجديدة في هذه المرحلة الحساسة من خلال:

- ✓ التأكيد على تبني النظام الديمقراطي القائم على علوية الدستور والتداول السلمي على السلطة وكفالة الحقوق والحريات.
- ✓ توسيع قاعدة الحقوق والحريات، بإدخال حقوق جديدة: الحق في البيئة، المناصفة بين النساء والرجال، وحماية حقوق الأجيال القادمة.
- ✓ الاعتراف بحقوق الأحزاب السياسية والمعارضة البرلمانية[17].
- ✓ تثمين العلاقة بين المرفق العمومي وشركائه.

إن التحديث الإداري يتطلب تدبير الشأن العام والنظر في وسائل وعمل الإدارة أي أن الأمر يتطلب التجديد والتغيير في بنيات الإدارة العمومية من خلال تطوير الآليات القانونية والمؤسساتية والعملية، بما يحقق أسلوب

الإدارة الحديثة العصرية أساسه عمل الإدارة بالأهداف، والتدبير بالنتائج، وجعل الموظف في قلب عملية الإصلاح باعتباره فاعلا ومؤثرا في إنجاح أي عملية للإصلاح.

3.2. تطوير أسلوب تسيير الإدارة: مدخل لتنمية المواطنة بالجزائر: لأجل تحقيق أسلوب الإدارة العصرية والحديثة في الجزائر، فإن الأمر تطلب نهج استراتيجية شمولية متعددة الأبعاد إداريا، تنمويا، ووظيفيا، وأخذت في حسبانها الجوانب القانونية والتنظيمية، وجوانب الحكامة الإدارية والرقابة المالية وعملية التقييم وربط المسؤولية بالمحاسبة، وإدارة وتخطيط الموارد البشرية، وجوانب التكوين المستمر، وكذلك الحوافز المالية، وظروف وإمكانيات العمل من آليات ومعدات..، وجوانب استقرار الموظف، وقد تمخض على هذا المسار، ما يلي:

أ. تعزيز وتثمين الموارد التكنولوجية العصرية، في سياق العولمة والتنافسية على الإدارة أن تتحكم في التقنيات الحديثة، ذلك أن الاستفادة من تقنيات التواصل والمعلومات يساهم بلا شك في تغيير كبير لمنظومة العمل الإداري من خلال تنظيم المصالح وعلاقات العمل[18]. وتجسد في مجموعة من الإنجازات لِسنة 2016م في هذا المجال[19]:

- ✓ رقمنة جميع سجلات الحالة المدنية على مستوى الوطني، وربط كل البلديات وملحقاتها الإدارية وكذا البعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية به. ولقد مكن هذا الإنجاز من:
- ✓ تمكين المواطن من استخراج كل وثائق الحالة المدنية بصفة آنية من أي بلدية أو ملحقة إدارية عبر الوطن دون أن يتكبد عناء التنقل.
- ✓ تمكين الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج بتقديم طلب الحصول على عقد الميلاد الخاص 12خ مباشرة عبر خدمة الانترنيت والحصول عليه من الممثلية الدبلوماسية أو القنصلية المسجل فيها.
- ✓ إنشاء السجل الوطني الآلي لترقيم المركبات الذي مكن المواطنين من الحصول على بطاقات الترقيم لمركباتهم بصفة آنية ودون تكبد عناء التنقل إلى ولاية التسجيل.
- ✓ خدمات إلكترونية جديدة عبر الإنترنت تمكن طالبي جواز السفر البيومتري من متابعة مراحل معالجة ملفاتهم
- ✓ تمكين الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج بتقديم طلب الحصول على عقد الميلاد الخاص 12خ مباشرة عبر خدمة الانترنيت والحصول عليه من الممثلية الدبلوماسية أو القنصلية المسجل فيها.

ب. الاهتمام بعملية تدبير الموارد البشرية ستكون لها انعكاسات إيجابية على أداء الإدارة، وبالتالي سينعكس على علاقاتها مع المتعاملين معها، مما يقتضي وضع سياسة جديدة مفادها اختيار أصلح وأحسن العناصر وإعطاء أهمية للتدريب والتعليم والتحفيز.

ج. تعزيز آليات الحكامة من خلال نهج ثقافة جديدة في ترشيد المال العام، والعمل تثمنين الموارد المحلية، والعمل على تأهيل المورد البشري لمسايرة عمليات العصرنة للمرفق العمومي.

كما تم ترشيد نفقات الموارد المالية للجماعات المحلية من أجل رفع مستوى الإيرادات الضريبية للجماعات المحلية لاسيما الخاصة بالبلديات فقد تم إدراج الإجراءات التالية ضمن قوانين المالية وتتمثل فيما يلي: [20]

- تخصيص 50%، من الضريبة على الناتج الخام IRG الخاص بالمداخيل الإيجارية لصالح البلديات.
- الزيادة في الرسم الخاص المتعلق برخص العقار ولاسيما على مستوى التجمعات الكبرى.
- توسيع رسم الإقامة على كافة البلديات مع الزيادة في التعريفة بصفة متزنة حسب تصنيف مراكز الإيواء المعنية.
- الزيادة في الضريبة المستحقة للدولة، الولاية أو البلدية بعنوان البناء في الأملاك العمومية بناء على ترخيص الطرقات لصالح الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين الخاضع للقانون العام أو الخاص.
- تخصيص 50% من الضريبة الجزافية الوحيدة لفائدة الجماعات المحلية.
- تخصيص أقساط من الرسوم البيئية المخصصة للدولة لصالح البلديات.
- إصلاح نظام التضامن المالي ما بين الجماعات المحلية
- منح تخصيص سنوي من ميزانية الدولة لصالح الجماعات المحلية للتكفل بأعباء الأثر المالي الناتج عن الزيادة في أجور موظفي الجماعات المحلية
- منح تخصيص سنوي من ميزانية الدولة لصالح البلديات للتكفل بنفقات تسيير وحراسة المدارس الابتدائية.

كما سمحت الإجراءات الموجهة لتأسيس وعقلنة تسير الجماعات المحلية وعصرنتها[21]، الترخيص للبلديات للقيام خلال الثلاثي الأول من كل سنة بدفع النفقات ذات الطابع الإجباري بدون كشوفات (المادة 16من قانون المالية لسنة 2009م). وتم تحسين تأطير المصالح المالية للجماعات المحلية بفتح 13000 منصب مالي ممول من ميزانية الدولة 2596 منصب مالي ممول من ميزانية البلديات.

لقد خطت الجزائر خطوة مهمة فيما يخص الاهتمام بالحكومة الإلكترونية باستخدام الوسائل الإلكترونية لتسهيل الأمور على المواطنين وعلى المؤسسات الحكومية وأيضا القطاع الخاص، لكن هذا لا يمنع من القول بأن الجزائر لازالت تحتل مراتب متدنية على الصعيد العالمي فيما يخص الحكومة الإلكترونية، وأيضا في حصيلة إنجازها لهذا المشروع الذي يظل في بداياته رغم مرور سنوات على تطبيقه.

بذلت الجزائر جهودا كبيرة منذ سنة 1994م، من أجل توفير البنية التحتية للحكومة الالكترونية، على الرغم من العقبات التي واجهتها، والتي حالت دون استكمال مشروعها الذي له القدرة على تعزيز التنمية في شتى المجالات الحيوية المرتبطة بالنظام السياسي، ومن جهة أخرى المرتبطة المواطن بشكل مباشر وغير مباشر.

إن عملية التحديث الإداري في الجزائر تعتبر مطلبا أساسيا في المرحلة الراهنة، وذلك نظرا للمستجدات والتحولات التي تعرفها على جميع المستويات الأمر الذي يتطلب من السلطات العمومية أن تخطو خطوات جريئة إلى الأمام في جميع الميادين التي تساعد على تحديث الإدارة وتطويرها، لكن ذلك يقتضي وجود إرادة سياسية واضحة من خلال التعبير عن الرغبة في الإصلاح، وإعادة النظر في الطرق التدبيرية السابقة والتي أصبحت متجاوزة.

لذا فالأمر يتطلب وضع استراتيجية شاملة ومتكاملة، بحيث ينبغي مراجعة وإعادة النظر في كل ما من شأنه قيام سياسة إدارية فعالة وناجعة، كما يجب العمل على تجاوز جميع الإكراهات والصعوبات التي تم الحديث عنها سلفا، لاسيما أن معظمها ترتبط بالإرادة السياسية والعنصر البشري.

- رقمنة الإدارة تحمل أبعادا اقتصادية.
- بذل المزيد من الجهد في تسيير الإدارات إلكترونيا.
- الإدارة الإلكترونية رهان الدولة تسعى لتحقيقه لتمكين المواطنين من مستو عال للخدمة الإدارية.
- الاهتمام بالتكنولوجيا سيعطي الإدارة دفعة قوية لتنظيم وترشيد أعمالها.

د. المواطنة الرقمية وإشكالية تمييع القيم: تقوم الدولة على الثالوث شعب، سيادة وإقليم، فالشعب بكل تفرعاتها إن كان شعبا اجتماعيا أو شعبا سياسيا، فمن خلا استقراء تركيبة الشعب يمكن استخراج الفئة التي تهمن وهو الشعب السياسي الذي يعد محور العملية السياسية في أي دولة، ومنه يمكن استنباط فكرة المواطن أو المواطنة، فالمواطنة من المنظور القانوني هو الرابطة قانونية سياسية تسمى بالجنسية، التي تناولها أحكامها القاعدة الدستورية و قواد القانون الدولي الخاص الذي نظم أحكام الجنسية كواقعة قانونية، محددا الحقوق التي يكتسبها حامل هذه الجنسية وفي المقابل رتب التزامات في ذمة المواطن وفي المقابل له حقوق يمارسها باليات قانونية، هده المواطنة من المنظور القانوني. أما البعد القانوني للمواطنة الافتراضية فقد تم استيعابها من خلال توفير آليات تنسجم مع هد التوجه الجديد ودالك في محاولة لمسايرة هدا التطور تم استحداث ميكانيزمات تتوافق مع التوجه نحو المجتمع الافتراضي فتم التأطير القانوني لمساحة معينة والاعتراف بها من خلال فتم فضاء اليكتروني عام يسمح بممارسة الحقوق بتغطية قانونية مثال ذلك الحكومة الالكترونية، التوقيع والتصديق الالكترونيين الديمقراطية الالكترونية البرلمانات الالكترونية.

أما عن البعد السياسي للمواطنة فإنها ولزمن مضى اقترنت المواطنة بفكرة الانتماء، فالانتماء هو علاقة نفسية في المقام الأول، وهو الشعور بمفهوم نحن وتنبثق عن تلك العلاقة بين نحن والهم فالانتماء هو شعور الإنسان بالانخراط في جامعة ما واعتناقه لرموزها وتقاليدها وسلوكياتها هذا الشعور يعطيه ذاتية وخصوصية ما كما تمكنه من أن يضع الحدود بين الجماعات الأخرى ويحدد طبيعة العلاقات مثل التعاون والمنافسة...الخ

ولكن مفهوم الانتماء تم كبعد سياسي واجتماعي للمواطنة قد تراجع وحمل مفهوما أخر ينسجم مع التحولات العالمية و العولمة الاتصالية، فالعولمة أضافت أبعاد جديدة الثقافة السياسية ولاسيما العولمة الاتصالية فأصبح الشباب ينشطون في بيئة عالمية جديدة تتسم بقيم مختلفة ومختلفة عما كانت عليه في السابق وهي قيم تؤثر على أنماط مشاركة في كافة مجالات الحياة وتلقي بنتائجها على كافة المستويات، فقد فرضت العولمة علة الشباب المغاربي اليوم متغيرات[22]، جديدة جعلته روادا للتغير وضحايا له حيث نتج عنه ثقافة خاصة ساهمت في إنتاج مشكل الهوية وصراع الأوليات بين المحلي والعالمي.

لقد شكلت القيم على مر العصور المرجع والمحور الذي ينظم سلوك الفرد والمجتمع على حد سواء، كما انه العامل المهم الذي يسهم في تماسك المجتمع والمحافظة على أهميته واستقراره وتطوره كما أنها كمجموعة من المعتقدات والمبادئ التي تتسم بقدر من الاستقرار النسبي.

لذلك فإن منظومة القيم التي يتبناها الفرد والمجتمع والدولة هي المحرك الأساسي لأفكار وأفعال هذه الأطراف جميعا إضافة إلى ذلك فهي تمثل المكون الأساسي لشخصية المجتمع والأمة والملهم الحقيقي لها والقوة الدافعة نحو المحافظة على البقاء والنمو والتطور هذا ما يجعل علاقة تفاعل بين الوطن والمواطن. فالقيم هي عبارة عن مخرجات اجتماعية لمدخلات متعدد مثل نوعية التنشئة الاجتماعية العادات التقاليد إضافة لطبيعة الظروف الأخرى.

لقد أثبتت أحداث التاريخ وعلى كافة المستويات، والحضارات الإنسانية على أن لكل أمة ثلاث مصادر أساسية تحفظ بقاءها قدرتها على الاستمرار في مواجهة مختلف التحديات والأحداث مهما عظمت؛ وهي مرتبة حسب أهميتها كالآتي:

–أولا القيم التي تتبناها وتعيش بها ومقدار التمسك بها فهي التي تحمي البنيان الاجتماعي للأمة.

– ثانيا القدرة العلمية والاقتصادية.

– ثالثا القدرة العسكرية.

الخاتمة:

مع هذا التطور التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم تغيرت المفاهيم والقيم وتغيرت الحقائق وضاعت الخصوصية هذا ما يجعل اليوم، أي فرد الجزائري يتأثر بكل الأحداث الثقافية والسياسية والاقتصادية في العالم ويتبنى مواقف معينة تجاه عدة قضايا هي في حقيقة الأمر لا تمت له بأي صلة، بحيث أصبحت اليوم الحدود بين الدول هي حدود وهمية لا يمكنها مقاومة هذا المد الثقافي العالمي الذي يحاول خلع ثوب الخصوصية على النسيج الاجتماعي.

التهميش

(1)سليمان الرياشي، آخرون، **الأزمة الاقتصادية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص179.

(2)عصام فوزي، عدنان سليمان، **التنمية الاقتصادية**، سوريا: منشورات جامعية بدمشق، 1995، ص142.

(3) عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2001، ص14-15.

(4)الوسط المحدد تعتبر الإقليم هو الوسط المحدد والمنشئ لكل الأنشطة.

(5) سعدون بوكيوس، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق**، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية)، جامعة الجزائر3، السنة 2011،،ص ص14-15.

(6) مصطفى أبو زيد فهمي، حسين عثمان، **الإدارة العامة**، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2009، ص 529.

(7) نواف كنعان، **القيادة الإدارية**، عمان، مكتبة دار الثقافة، 2002، ص 227.

(*)- **ملاحظة:** تحت القيادة الديمقراطية يندرج العديد من القيادات التي تبرز الدور الفعال للقائد ومنها القيادة التشاركية والمتساهلة.

(8)- اللامركزية الإدارية تسمى بالإدارة المحلية.

(9)- ناجي عبد النور، **دور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة، "تجربة البلديات الجزائرية**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، (سداسية)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد الأول، جوان2009، ص153.

(10)-فؤاد العطار، **مبادئ في القانون الإداري**، القاهرة، (د،د)، 1955، ص17.

(11)- **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، الجريدة الرسمية، العدد 33، المادة 1 من الأمر 38/69 المؤرخ في 23 ماي 1969 المتضمن قانون ميثاق الولاية والمتمم، 1969، ص 20.

(12)- الضيف أويحي، **النظام الدستوري في الجزائر**؛ الجزائر: (د.د.ن)، 2002، ص 20.

(13)- ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية**، الجزائر، مدرية النشر لجامعة قالمة ، 2006، ص100.

(14)- ناجي عبد النور، **مرجع سابق**، ص 191.

(15)- المعدل بموجب القانون رقم 08-19 المؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1929 الموافق ل15 نوفمبر 2008 المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية العدد 63 لسنة 2008

(16)- العربي بوكعبان، **استقلالية القضاء ضمان لحماية الحقوق والحريات**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، الجزء 40، العدد 3، السنة 2002، ص 109.

(17)عمار عباس، **النظام السياسي الجزائري في التعديل الدستوري لسنة 2016م**، محاضرة في القانون الدستوري والنظم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة معسكر، 12 أفريل 2016م.

(18) – مندور أحمد، رمضان أحمد، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية**، بيروت: الدار الجامعية ،1990،ص:74.

(19)http://www.interieur.gov.dz/index.php/a، تم الاطلاع عليها بتاريخ: 12.12.2016.

(20)http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/2-non-categorise/242-، تم الاطلاع عليها بتاريخ: 14.12.2016.

(21)المرجع السابق، http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/2-non-categorise/242-.

(22) يحي بن يمينه، **السلوك الانتخابي عند الشباب في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر،كلية العلوم الاجتماعية جامعة وهران، السنة 2014، ص ص 107 ، 151 .

مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (05) / العـدد: (01)، (2021)، ص 298 - 315

مظاهر قوة الرّقمنة في زمن الجائحة: تحديات التغيير الرّقمي المغاربي

Aspects of Power of Digitization in times of Pandemic: Challenges of Maghreb digital change

فاطمة بقدي[1]*، فطيمة بوهاني[2]
[1]جامعة الجزائر 03، (الجزائر)، bakdi_fatima@yahoo.fr
[2] جامعة الجزائر 03، (الجزائر)، univfati@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/04/30 تاريخ قبول النشر: 2020/05/24 تاريخ النشر: 2021/06/07

ملخص:

لقد تغير وجه العالم بغتة، تبعات الطفرة الرقمية تصلنا والوباء يشلنا وحياتنا، وقد أغلق العالم على نفسه لما يقرب السنة إلى إشعار آخر، أُجبر حوالي ثلاثة بليون شخص على الحجّر المنزلي خلال بداية جائحة (covid-19) التي تهدّد الإنسان، المجتمع والروابط المختلفة والعالم، أضحى العيش مع كذا واقع أحد أصعب الامتحانات المواجهة لإنسان، مجتمع وعالم الألفيّة الثالثة. الأمر الذي يتطلب من الجميع وفي كلّ مكان (مرونة التأقلم)، (إعادة النظر في كل شيء)، وعليه، تُفتح كل الملفّات، وتحتدّ النقاشّات، من جملتها، النقاشّ حول الاستدامة. وتنخرط المنطقة المغاربية في ذلك، بريتمها الخاص، وتندفع اندفاعًا نحوّ الرّقمنة، كأحد التوجّهات العالمية الحالية (العالم الرّقمي). لا يخلو الأمر من تجليّات واقع مُثقّل بالتحديّات، المُعوقات، لكن ديناميات الفعل، التغيير، المحاولة، تنبني بدرجات متباينة في مختلف أقطار المغرب العربي، الرّقمنة تصلنا ويجب إدراجها ضمن استراتيجياتنا وواقعنا بكلّ تجليّاته، لتحديد الفرص والمخاطر نحو الرقمنة التي تنتظرنا والبدء في النقاش الموسع نحو الرقمنة.

الكلمات المفتاحية: المنطقة المغاربية؛ التنمية المستدامة؛ جائحة كورونا؛ الرّقمنة؛ المخاطر.

Abstract:

In today changing world, the digital deluge is sweeping, us and the epidemic is paralyzing our lives, the world has shut itself down for nearly a year until further notice, about three billion people were forced to quarantine during the beginning of the pandemic (Covid-19), the pandemic threatens humans, society, various ties and the world of the third millennium. This requires everyone and everywhere (flexibility to adapt) and (review everything).

Accordingly, discussions are raging, as a whole, the debate about sustainability. a rush to digitization, as one of the current global trends is the "digital world". The attempt is based on varying degrees in the various countries of the Maghreb, because digitization is sweeping us and must be included in our strategies and our reality in all its manifestations to identify the opportunities and risks towards digitalization.

Key words: the Maghreb; sustainable development; the Corona pandemic; digitalization; risks.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يكمن التثوير الحقيقي للعلاقات الدولية في صعود القضايا الاجتماعية، تدريجيا، إلى قلب النقاش الدولي، اضحت تُوازي القضايا السياسية والعسكرية أو تتجاوزها، منها نذكر، القضايا المرتبطة بالتقدم والفشل في تحقيق معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ما يُطلق عليه، التنمية البشرية، التنمية المستدامة. يشهد العالم حالة "عدم اليقين" مُتواصل ومُمتد بالنظر إلى التحولات الجذرية وفي كل المجالات، من جهته، يمتدّ النقاشّ حول الاستدامة لأزيد من نصفّ قرن، إذ تتابعت الوثائق الدولية والكتابات العلمية، والندوات، فمنذ أن عُقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية البشرية في عام (1972) حتى إقرار (جدول أعمال أهداف التنمية المُستدامة 2030) في عام (2015)، مرورًا بإطلاق (عقد الأمّم المتّحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، 2005-2014) نتلمس وجود (سرديات، أسطورات) حول التنمية والتنمية المُستدامة غير المُتّسقة، ولا مُتناسقة تفكيرًا، تنظيرًا وواقعًا معيشًا، ذلك أنّ أهمّ ما يميّز النقاش أنّه متقدّم، متطوّر، متجدّد، أساسًا، في دوّل عالم الشمال الغنّي، خاصة الدوّل الإسكندنافية، ذات السبق في الاستحواذ على مجال الاستدامة، نقاشًا، تنظيرًا وواقعًا مُتقدمًا. بالمقابل، نقاش، مُتذبذب، مُتقطع، في عالم الجنوب المُفقّر، المتخبّط في مختلف الاضطرابات، منها اضطرابات حول تحقيق معدلات مقبولة من التنمية المُستدامة، ولم يخرج بعد برُؤى تنموية واضحة بعد، المنطقة العربية والمغاربية منها تحديدًا أنموذجا، إلى حدّ الآن، ومن أهمّ المراجعات المطلوبة والملحّة، هي مراجعة نماذج التنمية نفسها، كونها لا تتناغم مع واقع المجتمعات المتغيرة، وواقع التحوّلات المجتمعية، السياسية والاقتصادية العميقة المتلاحقة .

من جهة أخرى، يمكن ملاحظة النقاش العالمي المتسارع والمتطوّر حول التنمية المستدامة، فبعد ست سنوات من بدايته، بنسخته أهداف التنمية المُستدامة، مع إضافة تفصيل مُباغت ومُلح، الجائحة، كواقع مُستجد، يقتضي توجيه السياسات العامّة الوطنية أولاً ضمن مروحة مُوسعة من الإجراءات والتفاعلات مع الفاعلين والشُركاء المحلين والخارجيين للتقليل من حجم الضرّر والتحضير لواقع ما بعد الجائحة، خاصة في الشقّ الرّقمي الذي يجلب إليه مجالات وأهداف أخرى: التعليم، الصّحة، الطاقة، الغذاء، التمدّن، والابتكار .

من المفارقات المرتبطة بالجائحة، أنّها أدخلتنا في فصل جديد، آخر، ففي الوقت الذي نحضر فيه الدراسة، يتّجه العالم ويتآزر لإيجاد اللُقاح ضد (كوفيد-19). لقد جلبت الجائحة وضعًا (The new normal) جديدًا بكل المقاييس، وتغييرات عميقة على مستوى المعيش اليومي إلى سياسات الدوّل والحركية الدوّلية التي تأجلت إلى حين، تمّ التحوّل قسريًا نحوّ العمل المنزلي، مؤتمرات الفيديو، التعلم والدراسة الإلكترونية، أيّ أنّ العالم يتجه بقوّة نحوّ الرّقمنة، وقد سرّعت الجائحة من وقع ذلك. كما وأنّها كشفت عن عديد التحدّيات والمشاكل المصاحبة لهذا التحوّل، أهمها على توقع الجائحة وعدم الاستعداد لها في كل مناطق العالم، كما المنطقة المغاربية. على الرغم من المبادرات، والمساعي للدخول إلى الرّقمنة في مختلف

المجالات، إلا أنّها ليست مستعدة بعد لمواجهة الأزمة بمختلف مخرجاتها وأبعادها والتبعات الممتدة تحديدا، وأمام الوضع الجديد الذي فرضه وضع الجائحة، اضطرت الدوّل لتسريع الانتقال نحوّ الرّقمنة بأشكال متفاوتة. والمنطقة المغاربية، شأنها شأن باقي مناطق العالم، تتوجّه، بمنطقها الخاص بها، نحوّ التغيير والتحوّل الرّقمي واعتماد التكنولوجيا تدريجيًا في مختلف مجالات الحالية سيما بعد جائحة كورونا التي فرضت على الجميع أن يتحوّل أو يُفكر في التحوّل الرّقمي ضمن خطّطه واستراتيجياته، منها نذكر تجربة استعمال مختلف التطبيقات الرّقمية أثناء الوباء. يهدف المقال إلى الإسهام في إثراء النقاشّ العام (الأكاديمي تحديدا) حول الاستدامة مغاربيًا والإشكاليات المرتبطة به، ذلك أن توجيه النقاشّ سينشط كثيرًا حول الموضوع. من المهم، الوقوفّ على استعمالات التكنولوجيا واستخدامات الرّقمنة في المنطقة في هذه الفترة الحرجة التي يواجهها العالم، ما يزال المشهد التكنولوجي، الرّقمي غير متطوّرٍ في المنطقة المغاربية. الإشكالية المُلحة التي تشغلنا: ما مدى جاهزية الأفراد، المجتمعات، الحكومات المغاربية للتحول نحو الرقمنة؟

ستتمحور منهجية الاشتغال على الأطّر النظرية وتمظهرات الموضوع في الواقع والسوق المغاربي ضمن سياق الجائحة على التقارير والدراسات المتخصّصة، وفي المحوّر التطبيقي، على المقابلات مع بعض المُشتغلين في الميدان المُطلعين أكثر على تفاعلات الموضوع.

2.واقع التوجّه نحوّ الرّقمنة مغاربيًا قبل وخلال الجائحة

تدعو أهداف التنمية المستدامة (SDGs) واتفاقية باريس بشأن تغير المناخ إلى تحوّلات عميقة في كل بلد تتطلب إجراءات تكميلية من قبل الحكومات والمجتمع المدني والعلوم ومجال الأعمال. ومع ذلك، يفتقر أصحاب المصلحة إلى فهم مشترك لكيفية تفعيل أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. بالاعتماد على العمل السابق الذي قامت به مبادرة العالم في عام (**2050**)، نقدّم ستّة تحوّلات لأهداف التنمية المستدامة باعتبارها لبنات بناء معيارية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:

1 – التعليم والجنس وعدم المساواة،

2 – الصحة والرفاهية والديموغرافيا،

3 – إزالة الكربون عن الطاقة والصناعة المستدامة،

4 – الغذاء المستدام والأرض والمياه والمحيطات،

5 – مدن ومجتمعات مستدامة،

6 – ثورة رقمية من أجل التنمية المستدامة.

يحدّد كل تحوّل الاستثمارات ذات الأولويّة والتحديات التنظيمية، ويدعو إلى اتخاذ إجراءات من قبل أجزاء محددة جيّدًا من الحكومة تعمل مع قطاع الأعمال والمجتمع المدني. لذلك، يمكن تفعيل التحوّلات داخل الهياكل الحكومية مع احترام الترابط القويّ عبر أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر ([1]).

1.2 النقاش حول التعليم المستدام "هموم" تحقيق الاستدامة:

جاء في مقال ابراهيم العيسوي[(2)]، مراجعة لكتاب حول تدريس التنمية المستدامة: التحديات الأخلاقية والسياسية "Sustainable Development Teaching Ehical and Political Challenges"، في مقال مقتضب، ذو هوامش مهمة حول روابط مختلف الهيئات الدوّلية التي تعمل على تفصيلة التعليم وطرق التدريس والمناهج وخاصة تعليم البيئة والاستدامة، هيئات الأمم المتحدة، تقارير اليونسكو، البيبلوغرافيات الشارحة، يُضاف إلى ذلك الإشارة إلى الرصيد الضخم من الكتابات التي تناولت الموضوع والشبكات البحثية المُنبثقة[(3)]. ومن أهم النقاط التي تمّ الإضاءة عليها، ضرورة تصحيح وإعادة مفهمة الاستدامة، فمن الأخطاء الشائعة عنها، أنّها تختصّ بالهموم الإيكولوجية حصرًا، وكذا سهولة تخطيط وإدارة التحوّل نحوّ التنمية المستدامة، وهو التيار الفكري المُبطّن الذي تتبناه المؤسسات الدوّلية ويوجهها النظام الرأسمالي الليبرالي وقوى السوق. لكن في الواقع، أنّ التوجّه نحوّ تحقيق الاستدامة يقتضي ويحتاج تحوّلات جذرية وجوهرية في المجتمعات المعاصرة[(4)].

كما يحيلنا الكتاب التمعن في مستوى النقاشّ حول التعليم ووظائفه في التغيير المُجتمعي وتفعيل قيّم مُغايرة، وهو تعليم غير اعتيادي، (التعليم ما بعد الاعتيادي/ Post normal education)، وهي مقاربة موسّعة ومعمّقة حول التعليم وأكثر تنوعًا في مصادر المعرفة، وفي الأطراف المُشاركة في انتاجها، وينتج عنها مقاربة

---

1 - Sachs, J.D., Schmidt-Traub, G., Mazzucato, M. *et al.* Six Transformations to achieve the Sustainable Development Goals. *Nat Sustain* **2,** 805–814 (2019). https://doi.org/10.1038/s41893-019-0352-9

2- ابراهيم العيسوي، تدريس التنمية المستدامة التحديات الأخلاقية والسياسية، مراجعات الكتب، عمران، العدد 31/ شتاء 2020.
https://omran.dohainstitute.org/ar/031/Pages/omran-31-2020-El%E2%80%93Issawy.pdf

3- ابراهيم العيسوي، مرجع سبق ذكره، عن تهميش ص 172. لمتابعة أكثر تفصيلًا للوثائق والمؤتمرات الدولية التي دعت إلى الإهتمام بتعليم البيئة والإستدامة، يُنظر: مصطفى كمال طلبة، "عن الإستدامة البيئية في العالم العربي"، مجلة البيئة والتنمية، مج 13 ، العدد 127(تشرين ألول/ أكتوبر 2008)؛
Hasslof Helen, The Educational Challenges in ' Education for Sustainable Development' : Qualification, Social Change and the Political (Malmö : Holmbergs, 2015), pp. 14-21, accessed on 23/12/2019, at : http://bit.ly/2LFkDjG
2- UNESCO, Education for Sustainable Development Goals : Learning Objectives (Paris : UNESCO, 2017), p. 8 .
يُنظر: قائمة مراجع هذا التقرير، للتعرف إلى عدد من التقارير المهمة التي أصدرتها اليونسكو بشأن التعليم البيئي، وبشأن عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، وبشأن برنامج العمل العالمي الخاص بالتعليم الخاص بالتعليم لأجل التنمية المستدامة GAP-ESD، بشأن المؤشرات المُقترحة لمتابعة جدول أعمال 2030 للتعليم Education 2030 Agenda.

3-يُنظر: طائفة من الكتابات والمجلات العلمية في الببليوغرافيا الشارحة حول تدريس الإستدامة الصادرة من جامعة ماكواري في استراليا:
'Annotated Bibliography_Teaching Sustainability,' Macquarie University, accessed on 10/12/2019, at : http://bit.ly/2qHehJr

4- ابراهيم العيسوي، نفس المرجع السابق، ص 173.

تعدّدية لتدريس الاستدامة، وتقوم على التواضع في التعامل مع الوقائع عند تقديمها للطالب، ذلك أن الحقائق وحدها لا تكفي لتوجيه تصرفاتنا نحوّ بناء عالم أكثر استدامة، كما أنّها مقاربة أكثر تناسبًا مع الديمقراطية كونها تُنمّي قدرات الطالب على التفكير والتقييم النقديين سواء في الصفّوف الدراسية أو في المجتمع الأوسَع[5].

الهدف من هذه الإضاءة، هو تبيين المكانة التي يحظى بها النقاشّ حول التعليم من أجل الاستدامة في الدوّل الإسكندنافية –دوّل معظم مؤلفُوا الكتاب–، وما يُحيله ذلك إلى المكانة المتواضعة، المتردّية للتعليم والتدريس عمومًا والمُتَعلِق بالاستدامة خاصّة في واقعنا العربي والمغاربي تحديدًا. إذ يقع شطرنا من العالم ضمن مكانة جدّ متأخرة في ترتيب التنمية المُستدامة، فقد حذر التقرير العربي للتنمية المُستدامة (2015) [6]، – في طبعته الأولى المُتزامنة مع خطة التنمية المُستدامة–، من عدم تحقيق المنطقة العربية لأهداف التنمية المستدامة بحلول (2030)، ومن جملة ما جاء في التقرير: ملف الرعاية الصحية، أحد أبرز الملفات المُلحة، إلى جانب التعليم، سوء نوعيته وشدّة التفاوّت وإمكانية الحصول عليه في وبين البلدان العربية. مع ملاحظة وجود التفاوت الداخلي، البيني والعالمي على مستوى مضمون الأهداف وكيفية تحقيقها ومدى القدرة على تعميق وتطوير النقاشّ حولها وفي مجال الرقمنة، ما تزال الدول العربية، حسب التقرير تُعاني من الفجوة الرقمية والفجوة التمويلية كذلك. أما الطبعة الثانية من التقرير، (2020)، فقد تم التركيز فيها، وبإلحاح على منطق التحول وضرورة انخراط المنطقة العربية فيه، "‥ تدعو الخطة إلى تغيير جذري وتحول في الأنماط السائدة. فحشد الموارد المحلية والخارجية يُعد من التحديات المُلحة في المنطقة العربية، كما يُعد تكثيف الجهود نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة أمرا مُلحا، إلا أن التحول الجذري أكثر ما يتطلب، تحولا في التوجه والنهج.."[7]، لأن السبب، وبكل بساطة، حدث تضخم في التحديات، الفجوات، والعقبات، حسب التقرير نفسه.

في عام (2020)، ومع انتشار جائحة كوفيد–19 في جميع أنحاء العالم، أعلنت غالبية الدوّل عن الإغلاق المؤقتّ للمدارس، مما أثّر على أكثر من (91%) من الطلاب حول العالم. وبحلول شهر أبريل (2020)، حوالي (6.1) مليار طفل وشاب كانوا خارج المدرسة. وكان على (369) مليون طفل يعتمدون على الوجبات المدرسية أن يبحثوا عن مصادر أخرى لغذائهم اليوميّ. لم يحدث من قبل أن كان الكثير من الأطفال خارج المدرسة لكل هذا الوقتّ، فهو أمرٌ يعطل التعلم ويُقلب الحياة، وخاصةً بين الفئات الأكثر ضعفاً وتهميشاً. إن

[5]– ابراهيم العيسوي، المرجع السابق، ص 175.

[6]- https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/arab-sustainable-development-report-1st-arabic_1.pdf

[7] التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020–https://asdr.unescwa.org/index-ar.html

لهذه الجائحة العالمية عواقب بعيدة المدى قد تعرض للخطر المكاسب التي تحققت بشقّ الأنفس في تحسين التعليم العالمي([8]).

2.2 النقاش حول التغيير التكنولوجي:

لقد تقدّمت التكنولوجيات الرّقمية بسرعة تفوق أيّ ابتكار في تاريخنا – حيث وصلت إلى حوالي (50%) من سكّان العالم النامي فيما لا يتجاوز عقدين من الزمان وأحدثت تحولاً في المجتمعات، ومن خلال تعزيز الاتصال الإلكتروني والشمول المالي وإمكانيات الوصول إلى الخدمات التجّارية والعامة، يمكن أن تمثّل التكنولوجيا عاملاً كبيراً في تحقيق المساواة([9]).

يمكن للتكنولوجيات أن تساعد في جعل عالمنا أكثر إنصافًا وأكثر سِلمًا وأكثر عدلاً. ويمكن للإنجازات الرّقمية أن تدّعم كل هدف من أهداف التنمية المستدامة السَّبعة عشر وأن تعجّل بتحقيقه — بدء من إنهاء الفقّر المدقّع إلى الحدّ من وفيات الأمّهات والرضّع، وتعزيز الزراعة المستدامة والعمل اللائق، وتحقيق إلمام الجميع بالقراءة والكتابة. لكن يمكن أن تهدّد التكنولوجيات أيضًا الخصوصية وأن تؤدّي إلى تقلُّص الأمن وتفاقُمِ عدم المساواة. وهي تنطوي على آثار بالنسبة لحقوقّ الإنسان وفعالية دوره.

يقّع القلق من التطوّرات التكنولوجية في قلب النقاش كذلك، خاصّة التحوّل الكبير المُصاحب لها، فقد دفع التقدم العلمي والابتكار التكنولوجي عبر التاريخ، من العجلة إلى الرقاقة المتناهية الصغر، بتحسين مستويات المعيشة. ويُرجّحُ أن يظلّ التغير التكنولوجي القوّة الدافعة الأساسية إلى الازدهار، بدفعه زيادة الإنتاجية وتمكينه، على ما يُؤمَل، أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة. ولكن ما الذي سيكون عليه حجم التغيرات المستقبلية وكيف ستتوزع المكاسب المحقّقة من الابتكار؟ يتنامى القلقّ إزاء كيفية صّوغ التغير التكنولوجي لأسواق العمل، لاسيما بشأن كيف سيتولى الإنسان التشغيل الآلي والذكاء الاصطناعي. لقد كان التغير التكنولوجي مزعزعًا في المرات السابقة ويمكن استقاء الكثير من الدروس من الماضي. ومن أهمّ هذه الدروس ضمان أن تساعد الابتكارات المزعزعة الرئيسية الجميع، ما يتطلب اعتماد سياسات ابتكاريه بالقدر نفسه وربما مؤسسات جديدة. وستتطلب الموجّة الحالية من التقدم التكنولوجي تغييرات أخرى تشمل سياسات وقوانين مكافحة للاحتكار أقوى وقوانين تحكم الاستخدام الأخلاقي للبيانات والذكاء الاصطناعي.

ما يختلف الآن — ربما للمرة الأولى في التاريخ — هو أنّه يمكن في أيّ مكان الحصول على التكنولوجيا التي تقفّ خلف التحوّلات الحالية. لكن الفوارق كبيرة في قدرات البلدان على الاستفادة من الفُرصّ الجديدة، ولذلك تداعيات ضخمة على عدم المساواة كما على التنمية البشريّة. لن يحدث التغير التكنولوجي في فراغ، بل

[8] أهداف التنمية المستدامة –https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/

[9] – التكنولوجيات الرقميةتأثيرhttps://www.un.org/ar/un75/impact-digital-technologies

تصوغه عمليات اقتصادية واجتماعية، وهو ناجم عن عمل يقوم به الإنسان. ويمكن لواضعي السياسات تحديد توجّه التغير التكنولوجي بطرقٍ تُعزّز التنمية البشريّة. [10]

وقد كانت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الخطّوط الأمامية الخاصة بالاستجابة لكوفيد-19. حيث أدّت الأزمة إلى تسريع رقمنه العديد من الشركات والخدمات، بما في ذلك العمل عن بعد وأنظمة مؤتمرات الفيديو داخل وخارج مكان العمل، بالإضافة إلى الوصول إلى الرعاية الصّحية والتعليم والسلّع والخدمات الأساسية. وبينما تعيد الجائحة تشكيل طريقة عملنَا وبقاءنَا على اتصال وذهابنا إلى المدرسة وتسوّقنا للحصول على الضروريات، تزداد أهميّة سدّ الفجوة الرّقمية لما يقارب (6.3) مليار شخصّ لا يزالون بلا اتصالٍ بشبكة الإنترنت، وغير قادرين على الوصول إلى التعليم عبر الإنترنت أو التوظيف أو النصائح الهامة المتعلقة بالصّحة والمرافق الصّحية. ويقدّم تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام (2020) خيارات سياسية لتسخير إمكانات التقنيات الرّقمية.

ستحتاج الحكومات بمجرد انتهاء المرحلة الحادّة من أزمة كوفيد-19، إلى استثمارات في البنيّة التحتيّة أكثر من أيّ وقتٍ مضَى لتسريع الإنعاش الاقتصادي، وخلق فرصّ العمّل، والحدّ من الفقر، وتحفيز الاستثمار المنتج. وتشير تقديرات البنك الدوّلي إلى أنّ الدوّل النامية تحتاج إلى استثمار حوالي (5.4) في المائة من الناتج المحلّي الإجمالي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ولِتَحُدَّ في ذات الوقتّ من الاحترّار العالمي بحيث لا يزيد عن درجتين مئويتين. لقد كشفت جائحة الفيروس التاجّي عن وجود حاجةٍ ملحّة إلى بنيةٍ تحتيةٍ مرنّة. ويُلاحظ بنك التنمية الآسيوي أنّ البنيّة التحتيّة الحيويّة في المنطقة لا تزال بعيدةً عن الحدّ الكافي في العديد من الدوّل، على الرغم من النموّ الاقتصادي السريع والتنمية التي شهدتها المنطقة على مدى العقد الماضي. وتُظهر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن جعل البنيّة التحتيّة قادرة على التكيف مع الكوارث. وتغير المناخ سيتطلب استثماراً إضافيًا بقيمة (434) مليار دولار سنوياً. وقد تكون هنالك حاجةٌ إلى مبلغٍ أكبر في بعض المناطق الفرعية، مثل الدوّل الجزّرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ[11] .

من المهمّ النظّر إلى الكيفية التي تقوم بها المنطقّة المغاربية بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وما وصلت إليه خاصّة فيما يتعلق بالرّقمنة، لقد ساعد الوباء في تنشّيط النقاشّ حول حاضر ومستقبل سياسات التنميّة البشريّة والاستدامة. ركز النقاشّ، في المدى القصير، على التخفّيف من الآثار المباشرة للجائحة؛ وعلى المدى المتوسّط

---

[10]- لمحة عامة تقرير التنمية البشرية لعام 2019 ما وراء الدخل والمتوسّط والحاضر: أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين. ص ص،18-19.
http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr_2019_overview_-_arabic.pdf

[11]– أهداف التنمية المستدامة https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/infrastructure-industrialization/

والطويل، تهدف إلى إعادة تكييف جداول الأعمال العالمية المختلفة (خطّة عام (2030) والأجندة الحضرية الجديدة، على سبيل المثال لا الحصر، بعض الحالات ذات الصلّة). أحدّ الأصوات الأكثر موثوقيّة، أعاد (جيفري ساكس) على الفور التأكيد على أن أهداف التنمية المستدامة والتحوّلات الستّة لا تزال تُشكّل الطريق نحوّ مجتمعات أكثر استدامة ومرونة في حقبة ما بعد الجائحة[12].

في عام (2019)، أشار تقرير التنمية المستدامة إلى أنّه بعد أربع سنوات من اعتماد أهداف التنمية المستدامة واتفاقية باريس، لم يكن هناك بلد متوسّطي على المسّار الصحّيح لتحقيق جميع الأهداف. وضع متوسّط قيمة مؤشّر SDG (71.4) المنطقّة في حوالي المركز (49) في الترتيب العالمي. لعام (2020)، ليس من المتوقع حدوث تحسينات ملحوظة.

الفكرة الرئيسية هي أنّ السرد الجديد لأهداف التنمية المستدامة – بتركيزه على الحوكمة والتوطين – يمكن أن يساهم في اتخاذ خطوّة أبعد من الخطّاب الكلاسيكي من خلال تزويد السلطات المحليّة والإقليمية بمبادئ توجيهيّة للعمل. في المغرب العربي، على سبيل المثّال، يستمر عدم الاستقرار السياسّي والتوترات المستمّرة في إحباط أيّ تقدّم نحوّ اندماج حقيقي .في مجال السياسة وعمليات الدمقرطة، لا يوجد تقدّم واضح وملموس في جودة المؤسسات والحكومات والإدارات العامّة في البلدان المعنية. في عام (2011) ، تدل المؤشرات على تأخر الدول العربية ومنها المغاربية في الترتيب العالمي، مختلف مؤشرات التصنيف ضعيفة، والبيئة السياسية، الاقتصادية الاجتماعية غير مستقرة في أحسن الأحوال، مُتخبطة.

وعليه، تزيد الحاجة إلى تكييف تنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر مع السياقات الإقليمية المختلفة في المنطقة المغاربية، فقد أبرزت خطّة عام (2030) في الواقع جانبين أساسيين: أولها الحاجة، عند تصميم وتنفيذ استراتيجيات الاستدامة، إلى الجمع بين نماذج حكم مختلفة (وأحيانًا متناقضة) على أرض الواقع؛ المساهمة الثانية – من خلال مفهوم التوطين– هي التأكيد المتجدّد على الدور المركزي للمجموعات المحليّة في تحديد أقلمة السياسات العامة من أجل التنمية. على عكس الجهود العالمية السابقة التي اعتمدت إلى حدّ كبير على المناهج القائمة على القمّة والسوق، تعتمد خطّة عام (2030) على "الحَوكمة من خلال الأهداف". تعني الأقلمة بشكل أساسي "مراعاة السياقات دون الوطنية في تحقيق الخطة، بدءًا من تحديد الأهداف والغايات، إلى تحديد وسائل التنفيذ واستخدام المؤشرات لقياس التقدم ورصده".[13].

3. واقع التوجّه نحوّ الرّقمنة مغاربيًا قبل وخلال الجائحة

12 - Andrea Noferini, SDGs Localization in the Context of Euro-Mediterranean Relations: Obstacles and Options for Local and Regional Authorities https://www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/arxius-adjunts/anuari/med.2020/SDG_Mediterranean_Local_Regional_Authorities_Euro-Mediterranean_Andrea_Noferini_IEMed_YearBook2020_.pdf

13 - Andrea Noferini, Op.cit

1.3 التطبيقات الرقمية

للوقوف على بعض من تجليات الواقع الرّقمي المغاربي، تمّ التواصل مع بعض العارفين بخبايا المجال، فحسب، السيد (خير الدين غفار)، حينما بدأ الوباء يجتاح العالم بدأ مطوّرو البرامج الرّقمية عبر العالم يعملون وفي تنافس شديد على إنشاء تطبيقات جديدة تليق بمستوى مواجهة جائحة كورونا، غير أنّ هناك الكثير من التطبيقات الكاذبة التي ظهرت إلى جانب الفحوصات الوهمية خلال هذه الفترة، بالأخصّ وأنّ الفيروس شهد انتشارًا واسعًا عبر مختلف دول العالم التي تزايد فيها خوف وقلق الأفراد والحكومات، "ما دفع بشركة (جوجل) إلى اتخاذ قرارات سريعة قضت بحذف كلّ التطبيقات التي اهتمت بكورونا، واعتبرت أنّ أيّ إشارة له في التطبيق قد تُعرّض صاحبه للحذف، وهذا لأنّ هنالك نوعين من الاستنساخ أحدهما قانوني وهو استنساخ الفكرة أما استنساخ التطبيق كما هو فهدا ممنوع وأحيانًا يلزم ربوت (جوجل) بعض الوقت ليتمكن من تحديد التطبيق، لهذا تتمّ عملية إزالته، وقد تزامن قرار شركة (جوجل) مع إطلاق وزارة الحاضنات في الجزائر تطبيقًا لصالح وزارة الصّحة والسّكان شهر مارس (2019)، تمحورت فكرته حول جمع بيانات المستخدمين لقراءة احتمال إصابتهم بالفيروس، وقد تحصل التطبيق على (100) ألف تحميل غير أنّ الشركة رفضته ورفعته من متجرها واعتبره تطبيقًا فاشلاً من جوانب عدّة كما هو الشأن بالنسبة لكتابة الكود (الكود مليء بالأخطاء) (10/5) التصميم والشكل (10/4)، إلاّ أنّها سرعان ما شرّعت قوانين جديدة سمحت فيها للحكومات فقط برفع تطبيقات كورونا، ما أدى إلى اعتبار أيّ تطبيق يتحدث عن هذا الأمر تطبيقًا غير قانونيًا ومن غير اللائق الحديث عنه إعلاميًا"[14].

يوجد في الجزائر مطوّرون شباب، مبرمجون وكفاءات فعلية ولكن مطوّرو التطبيقات عددهم قليل.. ، "فجلّ التطبيقات المنتشرة في الجزائر وحتى في دوّل المغرب العربي (تونس والمغرب) أجنبية باستثناء بعض التطبيقات التي تخصّ مجال الطبخ، وتوجد في الحقيقة بين الحين والأخر بعض المحاولات مثل (تطبيقات طاكسي تطبيقات التسوق أونلاين.. إلخ)، لكن أغلبها فشلت بحكم أنّ أغلبية الجزائريين وحتى المغاربة والتونسيين لا يثقون في التطبيقات ذات الصنع المحليّ، بالرغم من أنّ أيّ تطبيق يُحمَّل من (بلاي ستور) يعتبر آمن، إلا في حالات شاذة قليلة يتم ازالتها بسرعة"[15].

هناك مؤسسات تنشئ التطبيقات لكنها مركّزة على تطبيقات الحواسيب أكثر من تطبيقات الجوّال "فأغلب ما يوجد في متّجر (جوجل) من صنع شباب هوّاة وعددهم قليل جدًا أصلاً فكرة العمل على الأنترنت لم يفلح الكثير من الشباب في هضمهما، بالرغم من إمكان أيّ شاب أن يتعلم أيّ شيء ويبدأ العمل في ظرف سنة وإن

---

[14]– مقابلة الكترونية مع خير الدين غفار، مؤسّس شركة ناشئة لبرمجة التطبيقات، مطوّر تطبيقات الجوال، مسؤول عن الرّقمنة وتطوير القاعدة البيومترية بدائرة مرسى بن مهيدي ولاية تلمسان، 03/12/2020. على الساعة 23:00.

[15]– المصدر نفسه، 03/12/2020. على الساعة 23:00.

عمل بذكاء يمكنه أن يضمن عيشًا كريمًا دون أن يغادر منزله"، غير أنّ ثمّ أسبابًا كثيرة تعيق استمرار المبرمجين، بل ودفعت بهم إلى العزوف عن العمل بالتطبيقات، نذكر منها الآتي:

1 – من غير الممكن حصر سوق صنع التطبيقات في البرمجة فقط،

2 – خطأ الفكرة أو ما يسمى بـ (النيتش Niche)، حيث يؤدي خطِها، بطبيعة الحال، إلى عدم صلاحية التطبيق.

3 – جهل البعض بأساسيات الرسومات والجرافيك، الأمر الذي يتطلب مهارات وإتقان كبير في أبجديات الفوطوشوب، البرمجة وكتابة التطبيق،

4 – وجود قوانين صارمة جدًا تسمح أو لا تسمح برفع التطبيق على (جوجل)، الأمر يتعلق بالتعامل مع الآلة وليس الإنسان، إذ يستحيل تحليل كل التطبيقات، كما وأنّ الآلة لا تتسامح ولا تشفق ولا تراعي الظروف التي حالت دون تقديم تطبيق سليم خالٍ من الأخطاء السابقة الذكر، إذ يمكن العمل بتطبيقات خاطئة لمدة شهور لكن في آخر المطاف يتم رفضها ثم حذفها لمخالفتها الشروط المنصوص عليها في العقد،

5 – الفشل في جلب المستخدمين وإقناعهم بأهميّة العمل بالتطبيقات التي تمّ قبولها من طرف (جوجل) ومحاولة إبقائهم أطول مدّة، وهذا ما يسمى بتسويق التطبيقات وهو علم قائم بذاته، فهنالك استراتيجيات وحملات إعلانية والكثير من تحليل للبيانات ومحاولة فهم أين الخلّل، وفي هذا الإطار نذكر التجربة الصينية مع تطبيق (alibaba) الذي صنعه مطوّرون خلال جائحة كورونا، والذي حقّق نجاحًا باهرًا في احتواء الفيروس في (المقاطعة) التي انطلق منها"[16]. لهذا لا نعثر مثلاً، "على مجموعة جزائرية واحدة تتحدث عن برمجة التطبيقات عند (جوجل)، فيما يوجد في المغرب عشرات المجموعات، لهذا يعد الرائد في المنطقة المغاربية في هذا المجال، في حين تظهر (الهند) كأقوى دولة في العالم، حتى أقوى من أمريكا ذاتها التي تعمل على استقطاب المبرمجون والمطورون بشتى الطرق. ونذكر هنا، أنّ التطبيقات التي حصلت على تحميلات كبيرة خلال فترة الوباء هي تطبيقات مؤتمرات الفيديو على رأسها منصة (zoom)، بلغ عدد مستخدميها في أفريل 2020 حوالي (300) مليون مستخدم يومي مع تحميل يومي يفوق (2) مليون.. وصلت قيمته السوقية إلى مليار دولار، أما ما تبقى فقد حصدته تطبيقات مواقع التواصل الاجتماعي كالعادة"[17].

4. الجائحة كمُحفِّز للرّقمنة مغاربيًا

1.4 تسريع التوجه نحو الاستثمار في البُنى التحتية الرقمية

تساعد التكنولوجيات الرائدة التي يدعمها الذكاء الاصطناعي، في قطاع الصّحة، على سبيل المثال، في إنقاذ الأرواح وتشخيص الأمراض وإطالة العمر المتوقع. وفي مجال التعليم، يسّرت بيئات التعلم الافتراضي والتَعَلُّم

[16]- المصدر نفسه، 03/12/2020. على الساعة 23:00

[17]- لمصدر نفسه، 03/12/2020. على الساعة 23:00.

عن بعد إمكانية الالتحاق بالبرامج لطلاب كانوا سيتعرضون بدونها للاستبعاد. كذلك أخذت الخدمات العامة، بفضل المساعدة التي يقدمها الذكاء الاصطناعي، تزداد سهولة في الحصول عليها، وتزداد خضوعًا للمساءلة من خلال النظُّم التي تعمل بتقنية سلاسل السجلات المغلقة، كما أخذت تبتعد عن الطابع البيروقراطي المرهق. ويمكن للبيانات الضخمة أن تدعم أيضًا سياسات وبرامج أكثر تلبيةً للاحتياجات وأكثر دقّة. لكن يظلّ الأشخاص الذين لم تصلهم بعد وسائل الربط الإلكتروني محرومين من منافع هذا العصر الجديد وأبعد عن الركب. وكثير ممن تركوا خلف الركب هم من النساء أو كبار السن أو ذوي الإعاقة أو من الأقليات العرقية أو اللغوية وجماعات الشعوب الأصلية وسكان المناطق الفقيرة أو النائية. وقد أخذت وتيرة الاتصال الالكتروني في التباطؤ، بل والتراجع، في بعض الأوساط. فعدد النساء اللائي يستخدمن الإنترنت على مستوى العالم، مثلاً، يقل عن عدد الرجال، وبينما ضاقت هذه الفجوة في معظم المناطق خلال الفترة ما بين عامي (2013-2017) لحوالي (12%)، فإنّها قد اتسعت في البلدان أقل نموّاً من (30 % إلى 33 %). [18]

أظهرت الصحة الإلكترونية من خلال تحليلات البيانات الضخمة للمراقبة الوبائية إلى التطبيب عن بعد والتطبيقات الصحية المتنقلة، أنّ الحلول الصحية الرّقمية تلعب دورًا محوريًا دور في مكافحة جائحة كورونا في دوّل جنوب البحر الأبيض المتوسّط حيث الجمهور تنهار النظّم الصّحية بسبب سنوات من نقص الاستثمار، وقد ثبت أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسيلة فعّالة من حيث التكلفة لنشر المبادئ التوجيهية العلمية بشأن كيفية تجنّب انتشار الفيروس والحفاظ على سلامته .على سبيل المثال، تعاونت الحكومة الجزائرية مع مُتعامليّ الهاتف النقال لتوصيل رسائل (SMS) إلى المشتركين تحتوي على معلومات صحية متعلقة بالجائحة، في حين أطلق مجموعة من الأطباء في تونس موقع (Tobba.tn) يهتمّ بتقديم المساعدة اللازمة للأشخاص غير القادرين على حضور الاجتماعات الجسدية.

2.4 التعليم الإلكتروني:

أجبر أكثر من (1.2) مليار طالب عبر العالم خارج المدرسة، ومنصّات التعلم الإلكتروني بمثابة بديل مفيد للتدريس التقليدي في الفصول الدراسية، الشركات التكنولوجية الناشئة، المحتوى باللغتين العربية والفرنسية عمومًا. وقد تمّ ادماج التدريس والتعلم عبر الانترنيت تدريجيًا، إلى أن عادت المؤسسات التعليمية للعمل بنظامين 'خاصة الجامعات'، الكتروني تحاضري عبر المنصات والتطبيقات وحضوري بما يتوافق مع البروتوكول الصحي –إلى حد بعيد–. وبغض النظر على مدى النجاعة الأنية لهذه العمليات والتوجهات التي فرضتها الجائحة، إلا انه تعبير عن التوجهات الجديدة نحو الرقمنة وبالريتم المغاربي الخاص، أي حسب متطلبات البيئة

18 - https://www.un.org/ar/un75/impact-digital-technologies

المحلية، البنية التحتية، نسب تأقلم السياسات، وهو الواقع الذي سيشهد تحسن نوعي بمرور الوقت، والأهم في الموضوع هو الدخول للحظة الرقمنة ولو بنسب متفاوتة وفي أحيان اخرى ضعيفة ومتخبطة.

3.4.التجّارة الإلكترونية:

أدّت تدابير التباعد الاجتماعي بالمستهلكين إلى ارتفاع نسب زيادة التسوّق عبر الإنترنت، مما أدّى إلى زيادة مبيعات الأعمال التجارية للمستهلكين. الزيادة في المبيعات وبشكل خاص عبر الإنترنت للإمدادات الطبية والضروريات المنزلية والمنتجات الغذائية. وفقًا لـ (ساشا بوينيونيك)، الرئيس التنفيذي لشركة (Jumia)، أكبر مشغل للتجّارة الإلكترونية في إفريقيا، سجلت (Jumia) زيادة في مبيعات البقالة أربعة أضعاف خلال الوباء، خاصة في تونس والمغرب حيث أدّت عمليات الإغلاق إلى زيادة المبيعات بنسبة (100٪) أن الممارسات التسوقية عبر النت تصبّ كلها لصالح ترسيخ الممارسات التقنيّة الرّقميّة، وهذا سيحدث فروقات على المدى المتوسّط والطويل([19]) ذلك أن الرقمنة ستتحول الى اسلوب عيش وخيار مستحب للمستهلكين. ويندرج هذا ضمن التحوّل العالمي نحو الرّقمنة، بالرغم من أنّ أكثر الأعمال والنشاطات تُصنّف ضمن الاقتصاد غير الرسمّي، فقد استعمل بشكل خاصّ مجموعات في مختلف منصّات التواصل الاجتماعي، وذلك لأجل الترويج للسلّع والخدمات المختلفة، بالأخص خدمة التوصيل، وهو الأمر الرائج جدًا في الجزائر، حيث انتعشت التجّارة عبر التواصل الاجتماعي كثيرًا في السنوات الأخيرة وأكثر خلال فترة الجائحة الأولى وتحول الأمر إلى أحد تفضيلات المستهلكين حيث يتم استخدام الشبكة أكثر فأكثر للتسوق. كما يمكن ملاحظة أن هذا التوجه ساهم في التقليل من حدة التبعات الاقتصادية للجائحة في المنطقة، لأنه أعطى منفذا لتصريف العديد من المنتجات وحركية الأعمال ولو بنسب أقل من المستويات العالمية، لكنه يعكس الديناميكية الرقمية المحلية.

4.4 الاقتصاد الرّقمي: معادل رئيسي؟

تنبأ المختصّون والعلماء منذ سنوات لاكتساح التكنولوجيا للقارة، لذا فالأمر مسألة وقتّ فقط بالنسبة للمنطقة المغاربية، ففي ظلّ الأنظمة الكلاسيكية سيحاولون منع الأمر وسينجحون لكن ليس طويلاً سيتم إرغام دول المنطقة وكل العالم على الدخول كما فعلوا في مسألة جواز السفر البيوميتري ... لذا ستكون المنطقة مستهلكة فقط كما هو الأمر حاليًا، ننتج أنظمتنا وهذا ما سيجعلنا في دائرة الخطر.. وهنا توجد عدة أسباب لذلك هي:

[19] - Tin Hinane El Kadi , Uneven Disruption: COVID-19 and the Digital Divide in the Euro-Mediterranean Region. https://www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/arxius-adjunts/anuari/med.2020/Digital_Divide_Euro-Mediterranean_Covid-19_Tin_Hinane_El-Kadi_IEMed_YearBook2020_.pdf

1 – "فئة الشباب، فالجيل الناشئ لا يفعل أي شيء بتاتًا لا يتحرك إلا بشقّ الأنفس، فحينما نتحدث عن التكنولوجيا تقصد علوم الانترنت وكلها متوفرة وبالمجان ويمكن لأيّ شاب بمستوى تعليمي متوسّط خلال سنة على أقصى تقدير، أن تكون القيمة المضافة التي يقدمها لوسطه كبيرة جدًا،

2 – بعدها يأتي النظام الذي لم يفكر يومًا في إحصاء ثروته الشبابية في هذا المجال ومحاولة استخدامها بطريقة صحيحة، فأغلب الشركات الناجحة في المجال وعلى رأسها (جوجل) و(آبل) و(فايسبوك) أنتجها شباب بعيد عن الدولة وعن أي أمر آخر،

3 – الدولة تنظم السوق وتحاول تطويره ومراقبته لكن مسؤولية الإنتاج تقع على عاتق الشباب حيث يُمكن لأي شاب أن يبدأ مشروعًا ما لكن الأغلبية في المنطقة المغاربية لا تفعل، باستثناء المغرب هناك حركة نوعًا ما لكن في الجزائر الأمر كارثي فالمغاربة والتونسيون استفادوا بعض الشيء من الانفتاح السياسي واحتكوا بالأجانب حتى أن بعضهم استطاع استقطاب استثمارات أجنبية، إذ هنالك من الشباب من أسس شركات مع أجانب لبيع مختلف المنتوجات، مثل بيع زيت (لارقان) في المغرب عن طريق النت وكذلك هناك تجارب كثيرة لهم في هذا الإطار، وذلك انّه لهم تسهيلات كثيرة فيما يتعلق بالبنوك والمعاملات المالية عكس الجزائر، لكن في كل الحالات لا يمكن التحجّج بهذا كذريعة لعدم تجربة أي شيء، حيث نشير هنا إلى أن النظام الحاكم عندنا هو الذي عطل الشباب في إطلاق العنان لإبداعاتهم بما فرضه من قيود، وهذا الذي أثبتته لنا كورونا مؤخرًا، فقد شهدنا تناقضًا شديدًا بين بعض الأساتذة والطلبة الذين سارعوا إلى تقديم بعض المحاولات ([20])،

4 – سياسة الريع هي من فعلت هذا على سبيل المثال لا الحصر لم نسمع يومًا عن برنامج لدعم المؤسسات الناشئة في إطار التكنولوجيا فقط، لم تنظم مؤتمرات أو ملتقيات أو ندوات ولا تشجيع للأبحاث العلمية في هذا الإطار، حتى إعلاميًا الأمر غير مذكور بتاتًا، صحيح أنّ هنالك تغيرات كثيرة تحدث تدريجيًا وحتى الاهتمام بالكفاءات الشابة لم يكن من قبل ولا حتى تكريمهم ولا ذكرهم، لا شيء فهذا هو الذي يحدث مع الجميع لكن جانب التكنولوجيا الأكثر ضررًا.

هناك بعض الشركات الناشئة التي بدأت تنجح في السعودية والمغرب والإمارات التي يوجد بها فرع لـ (جوجل) وهذا في حدّ ذاته يعتبر انجازًا عظيمًا، لأنّ (جوجل) لا تقصد إلا البلدان التي تتوفر فيها التكنولوجيا، الشيء الذي تتقنه (جوجل) وهذا أمر ثابت في تاريخها لأنه بمقدورها تحديث المشاريع الناجحة قبل أن تنجح وتشتريها مسبقًا كما فعلت مع (اليوتوب) و(انستغرام) وغيرها من التطبيقات، لذا عندما تفتح فرعًا في دولة فلأنها ترى شيء لا يراه العالم، فلا تتطلب التكنولوجيا بنية تحتية قويّة لتبدأ وإنما هي من تصنع قاعدتها لهذا لو

[20]– مقابلة الكترونية مع خير الدين غفار، مصدر سبق ذكره.

تستقر الأوضاع السياسية والأمنية في منطقة المغرب العربي وتسمح بفتح البنوك سيكون الأمر سهلا، فالأمر يتطلب ثلاثة مستلزمات والبقية تحدث لوحدها وهي: فتح البنوك، فتح الموانئ، وفتح الأنترنت"[21].

كان هناك الكثير من الضجة حول إمكانات التقنيات الرّقمية لإنتاج نموًّا شاملاً وجسر عدم المساواة. في بعض الأدبيات الأكاديمية ودوائر السياسة، يُنظر إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أنّها متطرفة الأدوات التي يمكن أن تعمل على (تسطيح) الاقتصاد العالمي. باختصار، تؤكّد الحجّة ذلك من خلال تحسين وصول المستخدم إلى المعلومات وتقليل تكاليف المعاملات فيما يتعلق بالتجّارة، فإنّ دمج التقنيّات الرّقميّة في الأنشطة الاقتصادية سيؤدّي إلى إنتاجية المكاسب والنموّ الاقتصادي.

بلغت نسبة الاشتراكات الثابتة المحليّة للأنترنيت في الجزائر سنة (2018) نسبة (7%)، غير موجودة في موريتانيا، ما يبيّن انخفاض الاشتراكات، أما المجال الذي يشهد نموًّا هو اشتراكات الهاتف النقال إذ بلغت اشتراكات الجيل الثالث والرابع (G3) و(G4) حوالي (60%) بنسبة (120) اشتراك لكل (100) نسمة، وقد فاقت كل من تونس والمغرب كل من بلجيكا وفرنسا واسبانيا من حيث هذه الاشتراكات. وهنا يمكن التساؤل حول أنماط استخدام الانترنيت؟ لأيّ أغراض؟ لاتصال فقط؟ لإغراض التعليم؟ التسوّق عبر الانترنيت؟ الخدمات المختلفة؟ ما مكانة التكنولوجيا المالية؟ هل توجد المنصّات الرّقمية الكبيرة والضخمة؟ ما الشركات الكبرى التي تملكها؟ هل توجد منافسة تكنولوجية؟ من المهيمن على السوق التكنولوجي والرّقمي؟

أهم تحدي هو الاستثمار في البنيّة التحتيّة الرّقمية لسدّ الفجوة الرّقمية، ذلك من المتوقع أن تحسين البنية التحتية الرّقمية سوف يؤدّي إلى أحجام بيانات معمّمة غير مستغلّة لكل من النطاق العريض المتنقّل والثابت بالجودة والتسعير ما يعادل البلدان الواقعة على الشواطئ الشمالية للبحر المتوسّط .نقاط تبادل الإنترنت (IXPs)هي نوع مهمّ من البنيّة التحتيّة، مع إمكانية تحسين جودة الإنترنت والقدرة على تحمّل تكاليفها في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسّط. حاليًا الجزائر وتونس وليبيا ليس لديهم أيّ (IXPs) مما يعني أنّ حركة الإنترنت المحليّة الخاصة بهم يتمّ تبادلها من خلال نقاط خارج حدودهم الوطنية، عبر الأقمار الصناعية أو تمرّ عبر الكابلات الليفية البحريّة في البحر المتوسّط، حيث توجد عدة محاور دوّلية للوصول إلى وجهتهم، وهذا ما يؤدّي بطبيعة الحال إلى انخفاض سرعة الإنترنت وعدم تشجيع استضافة المحتوى محليًا، وهي بعض العوامل الرئيسية التي تعيق تطوير نظام بيئي رقمي محلّي ديناميكي في المنطقة.

سيتمّ تمكين المزيد من (IXPs) بشكل أسرع، للوصول إلى النطاق العريض الأكثر موثوقية وبأسعار معقولة. وبالمثل، يمكن لمراكز البيانات أن تقلّل من جنوب البحر الأبيض المتوسّط استهلاك البلدان للنطاق التردّدي الدوّلي وتعزيز صمود شبكاتهم الوطنية، الامر الذي سيجعل من تحسين البنيّة التحتيّة الرّقمية أمرًا حيويًا

[21]- مقابلة الكترونية مع خير الدين غفار، المصدر نفسه.

للتداول خارج شبكات (G5) واستخدام التقنيات الناشئة مثل إنترنت الأشياء (IoT) والذكاء الاصطناعي (AI) و(blockchain) والروبوتات. يجب أن يكون الانتقال إلى الاقتصاد الرّقمي أولوية قصوى لواضعي السياسات لدعم الاستثمار في أبنية تحتية تنافسية عالميًا. ومع ذلك، سوف تتطلب هذه الترقيات استثمارات كبيرة، ومن هنا الحاجة إلى تعاوّن أصحاب المصلحة المتعددين لإنشاء ودعم مبادرات تطوير البنيّة التحتيّة الرّقمية.

غالبًا ما تكون طرق التعليم في أفقر دوّل البحر الأبيض المتوسّط قديمة وتفتقر إلى التدريب على محوّ الأميّة الرّقميّة. في عالم ما بعد (COVID-19)، ستكون إصلاحات شاملة في الأنظمة التعليمية ذات أهميّة حاسمة لبناء القوّى العاملة الذكية رقميًا في المستقبل إلى جانب النظم التعليمية التقليدية، تلعب الحكومات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني دورًا حاسمًا في تعزيز التعلّم مدى الحياة، وضمان حصول الجميع، وخاصة أولئك المعرضين لخطر الاستبعاد، على فرصّة لتطوير مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفهمّ. إذْ تعدّ قضايَا اللّغة في المجال الرّقمي، بالنظر إلى هيمنة اللّغة الإنجليزية، أساسية للأشخاص الذين يعيشون في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، أشارت أحدث البيانات التي تمّ إنشاؤها بواسطة منصّة مسح تكنولوجيا الويب، "W3techs" التي يرتكز على توزيع اللّغات في أفضل (10) ملايين لغة مواقع الويب، حيث نجد (0.9٪) فقط من هذه المواقع باللّغة العربية، الأمر الذي يتطلب وضع حدًّا للاستبعاد الرّقمي وتطوير المزيد من المحتوى الرّقمي باللغة العربية.

ومع ذلك، فإن تحسين محوّ الأميّة الرّقميّة لن يكون كذلك بما يكفي لسدّ الفجوة الرّقمية. نظرًا لأنّ إنتاج البيانات الرّقمية ومعالجتها يكتسبان قيمة كبيرة متزايدة في الاقتصاد العالمي، السؤال عن من يمكنه إنتاج البيانات ومعالجتها وتسويقها يصبح حاسمًا للتفكير حول طبيعة التنمية الاقتصادية في العصر الرّقمي. وبالتالي، للشباب في الجنوب دوّل البحر الأبيض المتوسّط لجنيّ الفوائد الكاملة في الاقتصاد الرّقمي، حيث يحتاجون إلى التدريب ليس فقط ليصبحوا مستخدمين للتكنولوجيا ولكن منتجين للتكنولوجيا. في هذا السياق، من الضروريّ تقويّة النُظُّم البيئية للابتكار من خلال تعزيز التعاون فيما بين الجامعات ومراكز البحوث والقطاع الخاص. ومن المتوقَّع أن تكون الفجوّة الرّقميّة أكثر جودة في المستقبل، سيكون لتعزيز القدرات الرّقمية تأثير إيجابي على الاستخدام النوعيّ للإنترنت وزيادة العوائد الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بها ومعها. يجب الاستثمار في تنميّة رأس المال البشريّ كجزء من الاتحاد من أجل المتوسّط، ووضع استراتيجيات اللحاق بالركب الرّقمي في عالم ما بعد الجائحة، من خلال برامج التدريب والمنحّ الدراسية ونقل التكنولوجيا وأفضل الممارسات، سيتطلب سدّ فجوة المهارات التركيز على النساء والمواطنين الريفيين وغيرهم من الفئات المهشمة لإصلاح الأطرّ التنظيمية الرّقمية، حيث تلعب الإصلاحات التنظيمية دورًا مركزيًا في سدّ الفجوة بين تقسيم رقمي.

لقد أثبت تعزيز المنافسة في صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية منذ فترة طويلة (1999) أنّه يخفض أسعار الإنترنت (Stiglit) ، لكن في المغرب العربي، يحتكر مشغلو الاتصالات الوطنية مواقف في أسواقهم. في المقابل، شهدت البلدان النامية التي فتحت قطاع الاتصالات أمام المنافسة انخفاضًا في أسعار النطاق العريض، كما يمكن أن تحسن القدرة على تحمّل تكاليف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لجميع أصحاب المصلحة من خلال تعزيز الأعمال الرّقميّة الصديقة للبيئة والإصلاحات التنظيمية.

تعمل قوانين الأمن السيبراني على تحسين استخدام الإنترنت، من خلال إنشاء ملف آمن وديناميكي ومساحة رقميّة شاملة للدفاع ضدّ التهديدات السيبرانية، فقد سنّت كل من المغرب وتونس والجزائر ومصر قوانين للأمن السيبراني، لكنها تفتقر إلى مكوّنات الخصوصية وحماية البيانات المناسبة بالإضافة إلى عدم وجود الوسائل الكافية لحماية مستخدميّ الإنترنت، الأمر الذي قد يقود الأفراد والإدارات والشركات إلى الابتعاد عن الأدوات والخدمات الرّقمية في ظلّ وجود عواقب تنمويّة كبيرة. علاوة على ذلك، عدم حماية الناس، وخاصة الأكثر ضعفًا فيما بينها، ضد الهجمات الإلكترونية والجرائم الإلكترونية وتعريض الفوائد التي يوفرها الوصول إلى الإنترنت للخطر، التسبّب في فقدان المواد والخصوصية في البيئات ذات أطرّ حماية البيانات الضعيفة.

نشير هنا إلى أن استخدم تطبيقات تتبّع الموقع لمراقبة الانتشار من جائحة كورونا يثير مخاوفَ جدّية بشأن الخصوصية وحماية حقوق الإنسان، الأمر الذي أقرّته التقارير الأخيرة الواردة من الجزائر والمغرب حيث أشارت إلى أنّ الأنظمة الحالية استفادت من التقنيات الرّقمية للتحكّم في المعارضين السياسيين والتجسّس على الصحفيين والاجتماعيين النشطاء. ما أدى بالدوّل الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى زيادة مشاركتها مع دوّل جنوب البحر الأبيض المتوسّط ووضع معايير مشتركة تعزّز الأمن السيبراني، حماية للبيانات وحقوق الإنسان، ومع ذلك، يشكل مشغلو الاتصالات الوطنيون في المغرب العربي، مراكز احتكار في أسواقهم. ([22])

5.4 مستقبل الفضاء الإلكتروني:

تخضع الكيفية التي تُدار بها تلك التطوّرات لقدر كبير من النقاشّ، على الصعيدين الوطنّي والدوّلي، في وقت تتصاعد فيه حدّة التوترات الجيوسياسية، وقد حذر الأمين العام للأمم المتحدة من حدوث (صدع كبير) بين القوى العالمية، فلكل منها استراتيجيتها الخاصة بالإنترنت والذكاء الاصطناعي، فضلاً عن قواعد العملة والقواعد التجّارية والمالية السائدة لديها، وآراءها الجيوسياسية والعسكرية المتناقضة، ومن شأن هذه الفجوة أن تنشئ جداراً رقميًا على غرار جدار برلين. وعلى نحوّ متزايد، يُنظر إلى التعاون الرّقمي بين الدوّل – وإيجاد فضاء إلكتروني عالمي يعكس المعايير العالمية للسلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة – باعتباره أمرًا بالغ الأهمية لضمان

22 - Tin Hinane El Kadi , Op.cit

وحدة العالم. ويمثل (الالتزام العالمي بالتعاون الرّقمي) إحدى التوصيات الرئيسية للفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاوّن الرّقمي التابع للأمين العام [23].

إن النقاط التي يمكن التأكيد عليها، هي ضرورة الوعي بالإشكاليات والمعوقات التالية والعمل على التصدي لها:

- عدم القدرة على فعالية التعامل مع الأزمة الوبائية بالإمكانيات الماديّة الموجودة،
- ضعف التغيرات كالبنيّة البشريّة والتحتيّة لصالح الرّقمنة،
- التفاوت الجغرافي في التحكّم في المعلومة وقدرات المعالجة،
- تذبذب الحصول على الانترنيت وعدم التناسق والوصول، استخدام داخل أو وفي المنطقة المغاربية،
- التفاوت وزيادة الفجوة الرّقمية وتعقد عملية التقليل منها،

فجوات بين مستخدميّ الأنترنيت، التفاوت بين المناطق الحضرية والريفية في استخدام الانترنيت وهو الأمر المرتبط بالتفاوت في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فقد بلغت نسبة التفاوت المناطقي في المغرب بحوالي (35%) هذا ما يؤثر على –الاستبعاد والتفاوت الرّقمي– تعزيز محوّ الأميّة الرّقميّة والتكنولوجيا، إذْ يكمن تحسين التعليم والتعلّم، رعاية المهارات الرّقمية هي، جزئيًا، مهمّة المدارس والجامعات، حيث أسّس التعلّم مدى الحياة ووضعت محوّ الأميّة التكنولوجية.

5. الخاتمة:

ليس التحوّل الرّقمي مجرد استخدام للتقنيّة، إنّما هو بيئة عمل جديدة وإطار مرجعي يعيد تشكيل القيّم والوعيّ والممارسات والعادات والخبرات والعلاقات اعتمادًا على التقنيّة، ويوفر إمكانات ضخمة لتعزيز الفعالية والكفاءة والسرعة والمرونة والإبداع والابتكار والتنافسية ويحقّق في النهاية تغييرًا جذريًا لصالح مختلف الأطراف.

وفي عالم ما بعد جائحة كورونا، فإنّ العمل على سد الفجوات، كالفجوة الرقمية، فجوة التمويل، فجوة التحول،.. من أهم الخيارات التي يجب الاشتغال عليها، وبجدية، يتطلب في داخل كل بلد خلق آليات الدعم لتطوير البنيّة التحتيّة الرّقمية، والبناء الرّقمي للمهارات والقدرات التكنولوجية، فضلاً عن تعزيز المعايير التنظيمية الرّقميّة الشاملة والعادلة التي تساعد بلا شّك في تقليل أوجّه عدم المساواة الرّقميّة. إذا اقترنت هذه السياسات مع استراتيجيات أوسع لبناء اقتصاديات المعرفة التنافسية، الأمر الذي سيخلق الفُرص، يقلل من التحديات

23 - https://www.un.org/ar/un75/impact-digital-technologies

والمخاطر، ويُحسن الحياة ويُحقق النمو، وحتى لو كانت هذه السطور ضمن الطموحات، إلا أن سقف الطموح هنا، مُتواضع جدا، إننا نقلل من فجوة الطموح ونركز على "الحق في التغيير كحق قاعدي".

6. الهوامش:

1- Sachs, J.D., Schmidt-Traub, G., Mazzucato, M. *et al.* Six Transformations to achieve the Sustainable Development Goals. *Nat Sustain* **2,** 805–814 (2019). https://doi.org/10.1038/s41893-019-0352-9

2- ابراهيم العيسوي، تدريس التنمية المستدامة التحديات الأخلاقية والسياسية، مراجعات الكتب، عمران، العدد 31/ شتاء 2020. https://omran.dohainstitute.org/ar/031/Documents/omran-31-2020-El%e2%80%93Issawy.pdf

3-https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/arab-sustainable-development-report-1st-arabic_1.pdf

4- https://asdr.unescwa.org/index-ar.html

5-https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/

6- https://www.un.org/ar/un75/impact-digital-technologies

7- لمحة عامة تقرير التنمية البشرية لعام 2019 ما وراء الدخل والمتوسّط والحاضر: اوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين.

8- http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr_2019_overview_-_arabic.pdf

9- https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/infrastructure-industrialization/

10 - Andrea Noferini, SDGs Localization in the Context of Euro-Mediterranean Relations: Obstacles and Options for Local and Regional Authorities https://www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/arxius-adjunts/anuari/med.2020/SDG_Mediterranean_Local_Regional_Authorities_Euro-Mediterranean_Andrea_Noferini_IEMed_YearBook2020_.pdf

11- مقابلة الكترونية مع خير الدين غفار، مؤسّس شركة ناشئة لبرمجة التطبيقات، مطوّر تطبيقات الجوال، مسؤول عن الرّقمنة وتطوير القاعدة البيومترية بدائرة مرسى بن مهيدي ولاية تلمسان، لمصدر نفسه، 03/12/2020. على الساعة 23:00.

12 - https://www.un.org/ar/un75/impact-digital-technologies

13- Tin Hinane El Kadi , Uneven Disruption: COVID-19 and the Digital Divide in the Euro-Mediterranean Region. https://www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/arxius-adjunts/anuari/med.2020/Digital_Divide_Euro-Mediterranean_Covid-19_Tin_Hinane_El-Kadi_IEMed_YearBook2020_.pdf

14- https://www.un.org/ar/un75/impact-digital-technologies

1. قائمة المراجع:

1- باللغة العربية:

- https://omran.dohainstitute.org

-تقرير التنمية البشرية لعام 2019.

- مقابلة الكترونية مع خير الدين غفار.

2- باللغة الأجنبية:

- www.iemed.org.
- https://doi.org
-www.unescwa.org
-www.asdr.unescwa.org
-www.un.org
-www.un.org/ar/

مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (05) / العـدد: (01)، (2021)، ص 316 - 330

دور منظمة الإيكواس في تسوية النزاعات في غرب إفريقيا: دراسة في الآليات والإنجازات

The ECOWAS role in conflict resolution in West Africa: Study in mechanisms and achievements

محمد الشريف شيباني
جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، med.cherif.doc@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2021/05/18 تاريخ قبول النشر: 2021/06/03 تاريخ النشر: 2021/06/07

ملخص:

تعد تجربة منظمة الإيكواس في مجال تسوية النزاعات في غرب أفريقيا من التجارب العالمية الرائدة في هذا المجال إذ تعتبر أول منظمة ذات طابع اقتصادي عملت على توسيع صلاحياتها لتشمل القضايا السياسية والأمنية، خاصة لعلاقة هاته القضايا بمسائل التنمية الاقتصادية، وعليه تحاول هاته الدراسة تقييم حدود فاعلية دور الإيكواس في تسوية النزاعات في منطقة غرب افريقيا من خلال تسليط الضوء على المقاربة الأمنية للمنظمة في تسوية الأزمة في دولة غينيا–بيساو.

الكلمات مفتاحية: الإيكواس؛ المنظمات الاقليمية؛ التنمية الاقتصادية؛ الامن؛ الانقلاب العسكري؛ غينيا بيساو.

Abstract:

The ECOWAS experience in conflict resolution in West Africa is one of the leading international experiences in this field considered the first organization with an economic interest that worked to expand its powers to include political and security issues, especially for the relationship of these issues to economic development, this study tries to assess the limits of the effectiveness of the role ECOWAS in settling disputes in the West African region by highlighting the organization's security approach to resolving the crisis in Guinea-Bissau

Keywords: ECOWAS; regional organizations; economic development; security; military coup; Guinea-Bissau.

1. مقدمة:

يشهد العالم في السنوات الأخيرة اهتماماً كبيراً بالمنظمات الإقليمية والفرعية خاصة لما يمكن أن تلعبه هاته المنظمات من دور هام في عملية التكامل الاقتصادي في مختلق المناطق بالعالم، ولقد زاد هذا الاهتمام نتيجة ترابط الكثير من المفاهيم حيث أصبح من الصعب تميز ما هو سياسي عن الأمني أو الاقتصادي كما أن تغير مفهوم الأمن الذي أصبح شاملاً لمختلف المجالات سهل لهذه المنظمات لأداء أدوار أكبر عبر توسيع صلاحياتها.

وفي هذا الإطار تعتبر الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا من بين المنظمات السباقة إلى تولي قضايا الأمن ومسائل السلم في منطقة غرب أفريقيا والتي تعد إحدى أهم بؤر النزاع في قارة أفريقيا، كما أن ترجع أدوار الدول في المنطقة وهشاشة الأنظمة ساهم بشكل كبير في نجاح عمل هذه المنظمة في القضايا الاقتصادية والأمنية وفق مقاربة الأمن من أجل التنمية.

الإشكالية: تسلط هذه الدراسة الضوء على تجربة الإيكواس في حل الأزمة السياسية والأمنية في غينيا بيساو 2012-2018 لكونه نموذج هام يوضح لحد كبير حدود فعالية تدخل المنظمة في مجال الأمن بإبراز الأليات والإنجازات وحتى النقائص وفي هذا الإطار كيف نقيم دور الإيكواس في حل النزاعات في منطقة غرب افريقيا؟

الفرضية: تساهم المنظمات الإقليمية الفرعية بشكل كبير في عملية تسوية النزاعات داخل الإقليم، ويعود ذلك لمعرفة هذه المنظمة طبيعة ونسق وبناء الدول في تلك المنطقة.

ولإثبات ذلك تتبع الباحث الخطوات المنهجية للوصول إلى هدف الدراسة موظفا النظرية الإقليمية لتفسير دور ومهام المنظمات الإقليمية في بناء السلم، كما اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة الذي ساهم بشكل كبير في إعطاء أمثلة عن بعض الأزمات الأمنية داخل إقليم منطقة غرب إفريقيا.

1.2 نشأة الإيكواس:

كانت منطقة غرب إفريقيا قبل الاحتلال مهدا للعديد من الممالك الإفريقية القديمة وهي مملكة غانا، مملكة مالي، مملكة سونغاي" Songhaï"، مملكة جولو " Jolof "، مملكة أويو، مملكة بنين، مملكة كنم بورنو Kanem-Bornou ، وتزخر المنطقة بتنوع ثقافي ولغوي وايكولوجي هام جعلها محط أنضار القوى الاستعمارية القديمة البريطاني والفرنسي والبرتغالي، وبالإضافة للغات المحلية فقد اتخذت الأنظمة الإدارية في المنطقة بعد الاستقلال من اللغات الثلاثة للاستعمار الفرنسية والإنجليزية والبرتغالية خيارًا لها [1] .

وتعود أولى محاولات التكامل الاقتصادي في منطقة غرب إفريقيا الى سنة 1945بتأسيس المجموعة المالية الإفريقية CFA والتي جمعت الدول الفرنكوفونية في منطقة غرب أفريقيا وكان الهدف من هذا التجمع

هو اعتماد " الفرنك "كعملة موحدة، وفي عام 1964 اقترح رئيس ليبيريا "وليام تيبمان" أول مرة فكرة إنشاء تجمع اقتصادي لدول غرب أفريقيا تحصل على موافقة الكوديفوار، غينيا، ليبيريا والسيراليون إلا أن هذه الفكرة لم تجسد على أرض الواقع، وفي سنة 1972 أعلن رئيسا نيجيريا الجنيرال "ياكوبو جوون Yakubu Gowonورئيس الطوغو "جاناسينغابي اياديما Gnassingbé Eyadéma عن قياميهما بجولة في منطقة غرب إفريقيا للترويج للمشروع والعمل على تجسيده [2]، وتأسست رسميا الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في 28 ماي 1975 من 16 دولة (وتتكون الان من 15 بعد انسحاب موريتانيا 1999) وكان الهدف الأساسي من تأسيسها آنذاك هو الاهتمام بمشاكل التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر والحد من التبعية الاقتصادية وإيجاد أليات جديدة لتحقيق النمو[3]، كما وقعت الدول الاعضاء على اتفاقية لاغوس Treaty of Lagosالتي تدعو إلى تحرير التنقل والتجارة بين الدول الاعضاء وتضم المجموعة الأن 15 دولة هي البينين ، بوركينافاسو، ساحل العاج (كوت ديفوار)، غينيا بيساو، مالي، النيجر، السينغال، الطوغو، غامبيا ، غانا، غينيا، نيجيريا ،سيراليون، كاب فارد، وليبيريا[4] .

بالإضافة للعوامل الاقتصادية ساعد التقارب السياسي لدول غرب على قيام المنظمة التي أجمع قادتها على ضرورة تكيف السياسية لخدمة الاقتصاد وفق متطلبات المرحلة والبيئة الدولية، وتضمنت "اتفاقية لاغوس" 1975 الأهداف الاساسية التالية:"....تطوير وترقية التعاون في المجال الاقتصادي وخاصة في ما يتعلق بقطاعات الصناعة، النقل المواصلات السلكية واللاسلكية، الطاقة، الزارعة، الموارد الطبيعية، التجارة ، والنقد والقضايا المالية والاجتماعية والثقافية لترقية حياة شعوب منطقة غرب افريقيا والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي 5"

خريطة رقم 01: تبين الدول الاعضاء في الإيكواس

المصدر: موقع المنظمة على الرابط: http://www.comm.ecowas.int

الملاحظ من خلال "اتفاقية لاغوس" 1975 أنها تناولت فقط الجوانب الاقتصادية والتنموية دون الاهتمام بالقضايا الأمنية والقضايا السياسية رغم التحديات الكبيرة التي تعيشها منطقة غرب أفريقيا فهي تعد من بين بؤر الصراع في العالم، كما تعاني من عديد المشاكل الداخلية والأمنية كهشاشة بعض الدول، وتأجج النزاعات القبلية التي قد تعيق عملة التنمية، إلا أن سنة 1990 كانت حاسمة بالنسبة للمنظمة التي وجدت نفسها مجبرة على التدخل دبلوماسيًا وسياسيًا في مواجهة أحد أعنف النزاعات الداخلية في ليبيريا لتجد المنظمة نفسها مجبرة على المشاركة في عملية لحفظ السلام والأمن في إحدى أهم الدول المؤسسة لها.

وانطلاقا من تنوع المشاكل والأزمات في منطقة غرب أفريقيا تداركت المنظمة في سنة 1993 إهمالها للجوانب السياسية والأمنية حيث قامت باستحداث مؤسسات جديدة وهي البرلمان المشترك ومحكمة الجماعة واللجان المتخصصة، إضافة إلى العديد من المبادئ كعدم الاعتداء بين الدول الاعضاء والحفاظ على السلام والآمن والاستقرار الإقليمي من خلال تشجيع وتقوية روابط حسن الجوار، وتسوية النزاعات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية والتعاون الفعال بين الدول المتجاورة وتشجيع إقامة بيئة أمنة لتحقيق المتطلبات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية (المادة الرابعة، الفقرات 4.5.6) [6].

2.2 المبادئ العامة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

ترتبط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بمجموعة من الأهداف والمبادئ التي تحدد علاقة الدول فيما بينها والمواطنين وكافة المؤسسات التابعة للمنظمة، كما تنص الاتفاقية المؤسسة للمنظمة وكافة الاتفاقيات الأخرى على ضرورة التقيد بهذه المبادئ والأهداف الكبرى ولعل أبرز هذه الأهداف التي تم اعتمادها بشكل نهائي تضمنتها المادة 03 من المعاهدة الحالية المعتمدة منذ سنة[7] **1993**:

- المساواة والترابط بين الدول الأعضاء
- التضامن والاكتفاء الذاتي والجماعي
- التعاون بين الدول ومواءمة السياسات وتكامل البرامج
- عدم الاعتداء بين الدول الأعضاء
- صون السلام والأمن والاستقرار الإقليمي من خلال تعزيز وتقوية علاقات حسن الجوار
- التسوية السلمية للنزاعات بين الدول الأعضاء والتعاون النشط بين الدول المجاورة وتعزيز البيئة السلمية كشرط مسبق للتنمية الاقتصادية
- احترام وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب وفقاً لأحكام الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب
- الشفافية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية والمشاركة الشعبية في التنمية
- الاعتراف واحترام القواعد والمبادئ القانونية للجماعة

- تعزيز وتوطيد نظام حكم ديمقراطي في كل دولة عضو على النحو المنصوص عليه في إعلان المبادئ السياسية المعتمد في 6 يوليو 1991 في أبوجا.
- التوزيع العادل والمنصف لتكاليف وفوائد التعاون والتكامل الاقتصادي.

وبالرغم من وضع المنظمة وتحديدها لمجموعة من المهام والأهداف فأن البروتوكول الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن حرية الحركة وحقوق الإقامة الذي يضمن تنقل الأشخاص وتداول السلع داخل المجموعة دون عوائق مما تقرر عنه إلغاء تأشيرات الدخول والتصاريح لمواطني الجماعة وكذا مواءمة استمارات الهجرة و ومخطط البطاقة الخضراء للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومع ذلك فإن بروتوكول حرية الحركة مثل الآخرين قريبا بدأت جميعها تواجه مشاكل مماثلة في تنفيذها، بصرف النظر عن الإيرادات التي ستخسرها الدول الأعضاء من خلال إلغاء جوازات السفر الوطنية، كما لا توجد لدى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حتى الآن سياسة استثمار جماعية فعالة كما تفتقر إلى القوة السياسية اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية للتنمية[8]، والملاحظ من خلال تعديل الدول الأعضاء في الإيكواس للاتفاقية سنة 1993 أن هذا التعديل قد ساعد المنظمة على أداء أدوار أكثر ووسع من مجالات تدخلها حيث أصبحت أكثر قدرة على التعاطي مع مختلف المتغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية في منطقة غرب إفريقيا كما أن المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لازالت تحافظ على نفس التسمية المتفق عليها في المعاهدة التأسيسية سنة 1975 ولم تغير الاسم على عكس البعض من تجارب التكامل الإقليمي في العالم، ولعل مواجهة هذه الجماعة للكثير من الأزمات السياسية والأمنية في ظل عدم قدرة بعض الدول بمفردها على مواجهة هذه التحديات هو ما فرض عليها أداء أدوار اخرى غير الاقتصاد .

3. الإيكواس من الاقتصاد إلى مهمات الأمن والسلم في غرب إفريقيا:

1.3 جهود الإيكواس في حفظ الأمن

تحول واقع تدخل المنظمات الاقليمية regional والفرعية Sub-regional في الحفاظ على السلم والأمن العالمين في السنوات الأخيرة إلى أمر فرض نفسه في العلاقات الدولية ويرجح الدارسون والمهتمون بالشأن الإفريقي أن الأمر يعود إلى معرفة هذه المنظمات لواقع الدول المتشابهة الخصائص السياسية والاقتصادية والجغرافية والأمنية، ومع انتهاء الحرب الباردة نتجه جملة جديدة من التحديات الأمنية أو ما بات يعرف بالتهديدات الأمنية اللاتماثلية كالهجرة والإرهاب والجريمة المنظمة، كما أن بعض الدول في منطقة غرب إفريقيا تعيش على واقع الأزمات الداخلية المعقدة التي أدخلت الدول في ما يعرف بالحروب الأهلية والأثنية .

ووفق هذا الإطار تحولت منظمة الإيكواس إلى أول منظمة اقليمية في هذا المجال رغم الكثير من الاعتقادات الموجهة إليها في أداءها لمهامها الاقتصادية والتنموية إلا أنها تظل أول تجربة وجهد من قبل منظمة إقليمية فرعية للقيام بمجهودات عسكرية للحفاظ على السلم في منطق غرب إفريقيا وهو ما يعكس محاولة

إفريقية للتصدي لحالة النزاعات التي تعرفها الكثير من دول المنطقة من دون انتظار المساعدة من رعاة السلام الخارجيين (الأمم المتحدة) ولتجاوز موقف المتشائمين الذي قد يركز أكثر على محدودية فعاليته، فانه يجب النظر إلى هذا التدخل الذي يعد بمثابة حلول بديلة لبعض المشاكل الملحة المطروحة على الأمن في إفريقيا[9].

وبالرغم من وجود منظمات إقليمية تهتم فقط بالجانب الأمني على غرار حلف الناتو، إلا أن تغير مفهوم الأمن التقليدي وأدوار الدولة ومع توسع لمفهوم الجديد للأمن المتداخل Interlaced والمترابط interconnected والمعقد complex بادرت الإكواس بمهام جديدة تفترضها متغيرات البيئات الثلاث الدولية International والإقليمية regional والداخلية internal ووقفت الدراسة على مدى التداخل الكبير بين ما هو اقتصادي وسياسي وأمني في مختلف النزاعات التي تعيشها منطقة غرب إفريقيا، وعليه فان تجربة الإيكواس في هذا المجال تعد الأولى من نوعها لمنظمة ذات طابع اقتصادي تجاري وتنموي تتدخل في قضايا الأمن.

وبعد موجة المظاهرات الشعبية التي عرفتها إفريقيا الغربية التي طالبت بالتعددية السياسة وزوال الأنظمة الشمولية، أجمع مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في جويلية1991 إعلان المبادئ السياسية حيث أعاد المؤتمر التأكيد على الحقوق والحريات الأساسية غير القابلة للتصرف كما تضمنت المادة 58 من الاتفاقية الموقعة بكوتونو سنة 1993 التكفل بقضايا التعاون في الأمن الإقليمي[10].

الإطار القانوني للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للأمن [11]

1978 بروتوكول عدم الاعتداء

1981 بروتوكول المساعدة المتبادلة في مسائل الدفاع

1991 إعلان المبادئ السياسية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

1993 معاهدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المنقحة

1998 وقف استيراد وتصنيع الأسلحة الصغيرة

1999 بروتوكول آلية الوقاية والإدارة والتنظيم الصراعات، وصون السلام والأمن

2001 بروتوكول الحكم الرشيد والديمقراطي

2004 قرار بإنشاء القوة الاحتياطية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

2006إنشاء برنامج الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للحد من الأسلحة الصغيرة

2008اعتماد إطار للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمنع الصراعات

ما يمكن استخلاصه من خلال الإطار القانوني للجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا للأمن أنه قد مر بمرحلتين أساسيتين، وتتعلق المرحلة الأولى باعتماد السياسة الدفاعية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من سنة 1978 المتمثل في برتوكول عدم الاعتداء و 1981 اعتماد المساعدة المتبادلة في مسائل الدفاع

دون التدخل وصولا الى تعزيز ذلك من خلال إعلان السياسة المشتركة للجماعة، اما المرحلة الثاني فتعد نقلة هامة في تاريخ المؤسسة من التوقيع على اتفاقية كوتونو المنقحة سنة 1993 تحولت مهام الجماعة كليا في أمور الدفاع والأمن حيث اتخذت سياسة دفاعية وهجومية في نفس الوقت وهو ما تعزز على مدار السنوات وصولا لسنة 2008.

لقد منحت المعاهدة الجديدة للإيكواس القدرة على التدخل في القضايا الأمنية والأزمات وأصبحت تمتلك نفس الغطاء القانوني الذي يمتلكه الاتحاد الإفريقي في التدخل في القضايا الأمنية، كما غيرت هذه الاصلاحات من شكل المنظمة وأليات عملها ففي البداية كان يوجد 7 مفوضين واليوم أصبح هناك 13 مفوضًا بما في ذلك المفوض السامي للشؤون السياسية والسلام والأمن وتضم هذه المندوبية ثلاث إدارات على غرار قسم الإنذار المبكر؛ دائرة الشؤون السياسية قسم السلام والأمن[12].

2.3 آليات الاكواس لمواجهة التحديات الامنية في منطقة غرب إفريقيا

أ. مجلس الوساطة والأمن (CMS) الهيئة المنفذة لآلية: يتألف مجلس الوساطة والأمن من 9 دول أعضاء منها تنتخب من قبل مؤتمر رؤساء دول وحكومات الإيكواس الاثنين الاخرين الأعضاء الذين هم رئيس المؤتمر والرئيس السابق مباشرة هم أعضاء بحكم المنصب في مجلس الوساطة والأمن، يتم انتخابهم لمدة عامين قابلة للتجديد**؛** تأخذ CMS نيابة عن مؤتمر رؤساء دول غرب أفريقيا قرارات بشأن قضايا السلام والأمن في غرب أفريقيا ويضمن تنفيذ أحكام البروتوكول آلية لمنع النزاعات وإدارتها وحلها والسلام والأمن[13]، ويقوم المجلس بالعديد من الوظائف الأخرى التي تخص جميع المسائل المتعلقة بالسلام و الأمن كما ينفذ سياسات الوقاية والإدارة والتسوية وحفظ السلام والأمن كما يجيز جميع أشكال التدخل ويقرر بشكل خاص نشر البعثات السياسية والعسكرية كما يوافق الولايات (المدة) والاختصاصات لهذه البعثات ويستعرض بشكل دوري هذه التفويضات والاختصاصات وفقاً لتطور الوضع؛ بناء على توصية من يعين رئيس الهيئة الممثل الخاص لرئيس اللجنة وقائد القوة[14]، بالإضافة إلى ذلك يتم عمل CMS على ثلاثة مستويات: على مستوى رؤساء الدول والحكومات، على مستوى الوزراء وعلى مستوى السفراء على مستوى رؤساء الدول والحكومات ، يجتمعون مرتين على الأقل في السنة في جلسة عادية يجوز للرئيس الحالي عند الضرورة أو بناء على طلب الأغلبية أعضاء المجلس العادي المنعقد، عقد دورات استثنائية ويجتمع مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر لمراجعة الوضع السياسي والأمني العام في المنطقة و يمكن أن يجتمعوا أيضا حسب الظروف ومتطلبات الاوضاع يقدم المجتمعون في كل مرة توصياتهم إلى رؤساء الدول والحكومات[15].

ب. لجنة الدفاع والأمن: وتتألف من رؤساء أركان الجيوش أو ما يعادلها من مسؤولو وزارتي الداخلية والأمن وخبراء من وزارة الشؤون الخارجية لكل دولة، اعتمادا على البنود المدرجة في جدول الأعمال للجنة الدفاع والأمن أن تتلقى من بين مسؤوليها الأجهزة الأمنية الهجرة والجمارك ومكافحة المخدرات والمخدرات الحدود

أو الحماية المدنية، لجنة الدفاع والأمن هي المسؤولة عن دراسة التقنية و الموظفين الإداريين لتحديد الاحتياجات اللوجستية لعمليات السلام، كما أنها تساعد **CMS** في صياغة تفويض قوة الصيانة السلام ؛ وضع اختصاصات القوة عند التعيين قائد القوة أو تحديد تكوين الوحدات[16].

ج. مجلس الحكماء: يضع رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا قائمة بأسماء الشخصيات البارزة كل عام الشخصيات التي يمكنها نيابة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، استخدام مساعيها الحميدة ومهارات لعب دور الوسيط أو الموفق أو المحكم و هذه الشخصيات يمكن أن تأتي من مختلف طبقات المجتمع بما في ذلك النساء، القادة السياسيين والزعماء العرفيين والتقليديين، الموافقة على هذه القائم تكون من قبل على مستوى رؤساء الدول والحكومات**؛** يجب أن تكون محايدة وغير متحيزة الأهداف[17] ويتم الاتصال بهذه الشخصيات عند الضرورة من قبل رئيس مفوضية الإيكواس أو رئيس cms للتعامل مع حالة صراع معينة.

د.نظام الإنذار المبكر: لدى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا نظام يشبه ما يمتلكه الاتحاد الأفريقي وهو نظام إنذار مبكر يهتم بجمع البيانات والمعلومات حول المخاطر والتهديدات الأمنية في غرب افريقيا ومع ذلك في بعض الأحيان تكون مكاتب المنطقة غير قادرة على الوفاء بالمهام الموكلة إليها بشكل خاص إذا كانت تغطي فقط أربعة إلى خمسة بلدان بالنسبة للمنطقة 3 على سبيل المثال والتي تغطي غانا ليبيريا وسيراليون وغينيا ومقرها في مونروفيا لا يوجد ما يكفي من الموظفين لتغطية أكبر عدد ممكن من البلدان أيضا والذين يرسلون تقارير الحوادث كل أسبوع يقومون الى مجلس الوساطة والأمن (CMS) للتوجه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا انتباهها إلى الوضع الأمني في المنطقة واتخاذ تدابير وقائية استباقية ، تمويله عادة من ميزانية الإيكواس ولكنه دعم من شركاء خارجيين مثل الوكالة الأمريكية وكالة التنمية (USAID) والاتحاد الأوروبي والبنك الأفريقي التنمية (AfDB)[18] .

الوحدة الانتخابية ونزع فتيل العمليات الفوضوية: أنشأت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وحدة للشؤون الانتخابية في جويلية 2006 لتقدم تقارير إلى قسم الشؤون السياسية حول علاقة المشمل الأمنية بالأوضاع السياسية في منطقة غرب أفريقيا والانتقال الديمقراطي والتسليم الأمن لمنع الصراعات وإدارتها وحلها[19].

القوة الاحتياطية للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا: تفرض بنية تتكون من عدة وحدات متعددة الأغراض مدنيين وجنود على أهبة الاستعداد في بلدانهم الأصلية وعلى استعداد للقيام بعمليات مثل المراقبة وصون واستعادة السلام، دعم الأعمال الإنسانية تطبيق العقوبات بما في ذلك الحظر، الانتشار الوقائي، عمليات بناء السلام ونزع السلاح، أداء مهام أنشطة الشرطة ولاسيما مكافحة الاحتيال والجريمة تتكون هذه القوة من 5000 جندي[20] .

4.تقييم العمليات العسكرية للإيكواس في غرب أفريقيا: غينيا–بيساو أنموذجا

أتيحت للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فرص عديدة للحفاظ على السلم والأمن وهندسة عمليات الانتقال السلمي في دول غرب أفريقيا كإدارة الصراع في غينيا ومالي وتوغو وغينيا بيساو والنيجر حيث تعد منطقة غرب أفريقيا بؤرة نشطة للكثر من الأزمات السياسية والصراعات المسلحة حيث أثبتت المنظمة الإقليمية فعاليتها في حل أزمات مؤسسية محتملة الانفجار، كما هو الحال في بوركينا فاسو في عام 2014 ، رغم انقلاب سبتمبر 2015 فقد نجحت الإيكواس إلى حد كبير في تجنيب البلاد أوضاع أخطر، وعليه تقدم هذه الدراسة عرضًا لتدخل الإيكواس في غينيا – بيساو ومالي وبوركينا فاسو كما تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في نموذج حل الأزمات للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا .

1.4 دور الإيكواس في عمليات بناء السلام في غينيا – بيساو 2012–2018.

عملت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا جاهدة على فرض الأمن وإعادة العملية السياسية في غينيا بيساو هذا البلد الذي يعيش عدم استقرار سياسي يفوق العشرين عامًا، وعليه تعد تجربة الإيكواس في غينيا بيساو تجربة هامة إلى حد كبير نظرًا لكونها أول التجارب لمنظمة فرعية اقتصادية في الأمن.

2.4 نبذة عن الصراع في غينيا–بيساو

تقع غينيا بيساو على الساحل الغربي لأفريقيا وتغطي مساحة قدرها 36120 كم 2 بما في ذلك أرخبيل بيجاجوس المكون من حوالي ثلاثين جزيرة، يحد البلد من الشمال السنغال ومن الشرق والجنوب الشرقي غينيا ومن الجنوب الغربي المحيط الأطلسي[21]، توضح حالة غينيا – بيساو التي واجهت سلسلة من الأزمات السياسية والأمنية منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، نقاط القوة والضعف للتدخل الإيكواس في تسوية الصراع هناك وقد تدخلت المنظمة بالفعل في البلد خلال الحرب الأهلية 1998-1999، ولكن النشر المرتجل لفريق الرصد بين أطراف النزاع كان فاشلاً وأنتهى سريعًا، وقد استغرقت عدة سنوات لتعلن الإيكواس في 2004 عودتها إلى التدخل في غينيا بيساو على أعقاب تمرد من قبل القوات المسلحة مع تعيين ممثل خاص لرئيس اللجنة في بيساو في عام 2004.[22]

استطاعت المنظمة أن يكون لها وجود دائم في الميدان هذه المرة والذي تداركت فيه فشلها سنة 1999 حيث تحصل وسيطها إلى غينيا بيساو على إشادة الفاعلين السياسيين والعسكريين في البلاد كما لم يتوقف الأمر هنا فحسب بل امتد إلى إيفاد الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا السريع لبعثات المساعي الحميدة رفيعة المستوى التي تتألف في معظمها من رئيس المفوضية ووزير وأحد على الأقل من دولة عضو والذي يعد أمر حاسم في الحد من الأزمات 2005 و 2008 و 2009 و 2014، كانت المساعدة الطارئة التي قدمتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وبعض أعضائها وفي مقدمتها نيجيريا حاسمة في تسهيل إجراء انتخابات مرضية وغير عنيفة، كما تمكنت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من التدخل عبر سنوات في

غينيا حيث أصبحت أكثر معرفة للتراث السياسي والمجتمعي في غينيا بيساو هذه المستعمرة البرتغالية السابقة الوحيدة في المنطقة التي حاربت من أجل الاستقلال[23].

كما عملت الإيكواس على إنشاء مجموعة اتصال دولية حول غينيا – بيساو في ماي 2006 وقدمت المساعدات لتعبئة المجتمع الدولي وبالرغم من التوصل إلى حلول مبدئية في البلاد إلا أن هذا لم يمنع حدوث انقلاب عسكري جديد في عام 2010 لتجد المجموعة نفسها هذه المرة مجبرة على إعادة إطلاق عملية السلام بالاشتراك مع مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية (CPLP) ولا سيما أنغولا. وبين عامي 2004 و 2012، شهدت غينيا – بيساو تمردًا من قبل القوات المسلحة (أكتوبر 2004) وانقلاب فاشل (أوت 2008) و محاولتي اغتيال الثانية كانت ناجحة ضد الرئيس فييرا (2005 و 2009) وانقلابان فاشلان (أفريل 2010 وديسمبر 2011) و انقلاب ناجح ضد رئيس الوزراء كارلوس غوميز جونيور (أفريل 2012).

3.4 أليات تدخل الإيكواس في غينيا– بيساو

استفادت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من تدخلاتها السابقة في ليبيريا وبوركينافاسو، وأصبحت على قدرة أكبر في مواجهة التحديات الأمنية في غرب أفريقيا، وبالرغم من التقارب الجغرافي ألا أن الخصائص الداخلية للدول في منطقة غرب أفريقيا لا تتشابه نظرًا لطبيعة الأنظمة السياسية في تلك البلدان والطبيعة الجغرافية وعوامل سوسيواقتصادية أخرى لكن الإيكواس قد رصدت ألية مهمة قد تكون أول قوة عسكرية لمنظمة فرعية وهي الإيكوميب.

4.4 قوات ECOMIB وعملية بناء السلم في غينيا بيساو

تم تفويض بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا بيساو (ECOMIB) في 26 أفريل 2012 من قبل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أعقاب الانقلاب الذي وقع في 12 أفريل 2012. وتتألف من حوالي 500 فرد من كوت ديفوار ، نيجيريا والسنغال وتوغو، مهامها الرئيسية هي المساعدة في تأمين عملية الانتقال السياسي والمساهمة في عملية إصلاح القطاع الأمني. يبلغ القوام المأذون به لـ ECOMIB تحتوي هذه المهمة اليوم حوالي 500 جندي وشرطي، معظمهم من نيجيريا والسنغال وتولت سنة 2019 فرقة سنغالية جديدة قوامها 205 رجال[24]، وبالرغم من تعزيز أدوار وهام هذه البعثة إلى غينيا بيساو إلا أن الدراسة وقفت على مدى الضعف الموجود في هذه الألية انطلاقا من مشكلتين أساسيتين وهما عدد الجنود المبعثين هناك وصولا إلى من يقوم بالتمويل ودفع الكلفة العسكرية الباهظة الثمن التي تواجه مثل هذه البعثات، خاصة وأن التجارب الدولية السابقة أثبت أن الكلفة قد تكون عائقا كبيرًا امام نجاح تدخل المنظمات الدولية.

لعبت الإيكواس دورًا هاما جدا في إقناع قادة الانقلاب العسكري بضرورة نزع السلاح وإلزامية الحل السياسي، و يرى الكثير من المهتمين بالشأن الإفريقي أن إدارة الأزمة السياسية في أفريل 2012 من قبل

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا-بيساو مختلفة بشكل واضح عن إدارة الانقلاب في مالي خلال الفترة نفسها ويرجح اعتقادهم أن الأمر يعود لصفقة معينة بين الإيكواس والانقلابين في غينيا وترى بعض التقارير الأمنية الدولية خاصة تلك التي تم إعدادها من قبل " مجموعة الازمات الدولية " International Crisis Group في 2016 شجعت المنظمة الجنود على إسقاط غوميز جونيور، الذي يعتبر أقرب إلى الشبكات الناطقة بالبرتغالية منه إلى القادة من اللغة الإنجليزية الناطقة بالفرنسية غرب أفريقيا[25]. وهو الأمر الذي يبعث الكثير من التساؤلات حول طبيعة الأزمة الفعلية ومدى نجاح أليات الوساطة والحل ولكن وبالرغم من امتلاك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بعض خيوط حل الأزمة في غينيا بيساو إلا أن الوضع الداخلي في البلاد يشهد تأزم كبيرًا.

أدى التوتر بين الفاعلين الدوليين في نهاية المطاف إلى نوع من التسوية المرضية إلى حد ما وقد أتاحت البعثات المشتركة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من المنظمات الدولية المهتمة التوفيق بين وجهات النظر إن استمر الانتقال عامين، لكن الحكومة الجديدة في بيساو وجدت نفسها مجبرة على التفاوض مع حزب غوميز جونيور الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر (PAIGC). تم إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية مرضية أخيرًا في أفريل وماي 2014[26]. ورغم هذه الانجازات إلا أن مهمة Ecomib فشلت في منع عمليات العنف ضد قادة الانقلاب البارزين خلال الفترة الانتقالية ومع حلول سنة 2015 تجددت أزمة سياسية جديدة في غينيا عندما أقال الرئيس رئيس وزرائه "دومينغوس سيمويس بيريرا "في منصبه منذ يونيو 2014 حيث أنتقد الرئيس رئيس وزرائه لعدم إبقائه على علم بكاف الشؤون الجارية وأطلق اتهامات بالفساد ضده [27] .

لقد تعرض جهاز الإنذار المبكر للأزمات إلى جملة من الانتقادات حول فعاليته، كما أن سماح الجماعة لبعض الدول التصرف بمفردها في غينيا بيساو حدد من إمكانية الحل النهائي للصراع في البلاد، كما أن عدم قدرة الإيكواس على النبأ بالانقلاب العسكري في غينيا هو ما زاد الشكوك والمخاوف حول عمليات التدخل العسكري هناك خاصة لما ترسخ من تجربة السيراليون، والجدير بالملاحظة أن الأمر يقتصر فقط على التدخل دون التنبؤ بالأزمات ووقعوها، ومع حلول سنة 2016 تمكنت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من الوصول إلى حل مبدئ للازمة هناك عن طريق فريق الوساطة ويقتضي هذا الحل أن يعين الرئيس رئيس وزراء توافقي بالاتفاق مع القوى السياسية في البلاد وتشكيل حكومة وحدة وطنية ووضع حل للازمة السياسية في البلاد وتمثل هذا في" اتفاق كوناكري "[28] تمثلت مهام بعثة ECOMIB لمساعدة بعد الانتخابات من خلال ضمان حماية منازل ومباني رئيس الوزراء الوزير والرئاسة ولها تأثير رادع قوي ، تثبيط أي تدخل عسكر، بالرغم من السياق السياسي الصعب ساعد في دعم السلطات الجديدة المشاركة في طريق الإصلاحات الديمقراطية مع الاحترام الكامل حقوق الإنسان وسيادة القانون، مع ضمان أمن سكان البلاد، بناء القدرات من

خلال خطة تدريب للجيش والشرطة تهدف أيضا إلى التسريح إعادة التحول وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لقوى الأمن. وتم تخصيص مبلغ 15 مليون يورو لبعثات ECOMIB وتم ارسال وحدات ECOMIB على ثلاث مراحل: I ECOMIB جوان 2015 – 30 جويلية 2016 ، II ECOMIB جويلية 2016 – 31 ديسمبر 2017 III ECOMIB جانفي 2018 – 3 سبتمبر 2018[29].

لقد شكل هاجس التمويل عائق كبيرًا أمام جهود الإيكواس الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار في غينيا بيساو، وبالرغم من قرارات مجلس الأمن الدولية والأمم المتحدة والتنديد الدولي بالانقلاب في البلاد إلا أن الإيكواس وجدت نفسها بمفردها في إدارة هذا الصراع، كما أن الجهود المبذولة من قبل السينغال وبوركينافاسو ونيجيريا ليست كافيا مقارنة بالتحديات التي تواجه ال15 دولة في المنظمة وهو أمر قد يعيق عمل الإيكواس في هذا البلد، كما أن طبيعة النظام السياسي الغيني وتركيبته السياسي تحتمل وقوع أزمة في أية وقت نظرا للتجارب السابقة، و عليه فانه من الصعوبة بمكان الحكم على فعالية تدخل الإيكواس او الحكم عليها بالفشل.

5.خاتمة

لقد تبين جليا من خلال هذه الدراسة أن طبيعة الدول المعقدة والمركبة في غرب أفريقيا هو ما أقحم الإيكواس في عملية هندسة السلم والأمن في غرب أفريقيا، كما أن مقتضيات الساحة الدولية عجلت من تدخلات المنظمة في الكثير من الأزمات في المنطقة، بالإضافة إلى كون أغلب الأزمات في غرب افريقيا نتيجة غياب الشفافية وأليات الانتقال السلمي والسلس للسلطة، ضف لها سيطرة الطغمة العسكرية على مفاتيح الحكم في مختلف دول غرب أفريقيا كما أن طبيعة الدول وتركيبتها الاجتماعية المعقدة تحول في كل مرة دون إيجاد حلول دائمة.

وبالرغم من كون الإيكواس أولى المنظمات الفرعية داخل القارة الأفريقية وحتى العالم التي بادرت بتولي مسائل الأمن والدفاع إلا أن توجه المنظمة لمثل هذه العمليات النوعية يطرح الكثير من المشاكل خاصة لضعف اقتصاديات أغلب الدول في منطقة غرب افريقيا، كما أن الحديث عن إيجاد حلول أفرقيه لمشاكل إفريقية African solutions to African problems يثار حوله الكثير من الجدل خاصة لارتباط الحلول الحقيقية دائما بمجلس الأمن والقوى الكبرى التي تمتلك مفاتح الازمة والحل في نفس الوقت كما كان عليه الحال في مالي، وبالرغم من أن نموذج غينيا بيساو مختلف عن مالي فإن المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قد تمكنت إلى حد كبير من إدارة الأزمة الغينية وفرض حلول بشكل دوري، كما أن تعقد الأزمة السياسية والأمنية في البلاد هو ما صعب من إيجاد حل دائما إلا أن الإيكواس تحاول جاهدة بذل المزيد من الجهد وهو ما تعزز من خلال جملة القرارات واللوائح الإلزامية.

الهوامش

[1] Djeneba Traore, Défis et Perspectives de la CEDEAO, institut de l'Afrique de l'Ouest, novembre 2018,p08
[2] Djeneba Traore, op cit, p 09.
[3] Adejuwon Kehinde David , REGIONAL INTEGRATION IN AFRICA: THE CASE OF ECOWAS, Wilolud Journals,2011, p08,
[4] Sagiru Mati AND OUTHERS, ECOWAS common currency: how prepared are its members?, Escuela Nacional de Profile: Economic Community of West Afrrican States (ECOWAS) , p.p: .12, (Accessed 10/ 01/2020) in: http://www.africa-union.org/Recs/ECOWASProfile.pdf
[5] Chris Kwaja, The Role of Economic Community for West African States (ECOWAS) in Post-Conflict Rehabilitation: Lessons from Liberia, NUST Journal of International Peace & Stability, Vol. I, 2017 pp 53,54
[6] سامي بخوش، دور المنظمات الاقليمية في ادراة النزاعات في غرب افريقيا أنموذج منظمة الايكواس في ليبيريا والكوت يفوار ، جامعة الحاج لخصر باتنة ، 2012/2011 ، ص 47
[7] Ecowas, sur le site www.ecowas.int/documentation-2/?lang=fr , 02/01/2020 a 19h

[8] Anadi,S.K.M, Regional Integration in Africa: The Case of ECOWAS", Faculty of Arts, University of Zurich, 2005p 125)
[9] غازلي عبد الحليم، الجواعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWASوإسهاهها في تسية النساع في شوال هالي 2012م، جامعة الجزائر 03، ص 65.
[10] Elowson, Camilla, MacDermott, Justin ,ECOWAS Capabilities in Peace and Security, Swedish Defence Research Agency, 2010.p24
[11] Adekeye Adebajo, Building Peace in West Africa: Liberia, Sierra Leone and Guinea-Bissau (Londres, 2002)
[12] le site de la CEDEAO, http://www.comm.ecowas.int , consulté le 22 mai 2019.
[13] CEDEAO, Protocole portant mécanisme pour la prévention, la gestion et le règlement des conflits, la paix etla sécurité, Lomé, CEDEAO, 1999, Article 10.
[14] Article 10 alinéa 2 du protocole portant mécanisme pour la prévention, la gestion et le règlement des conflits,la paix et la sécurité.

[15] انعقاد الدورةالعادية الثالثة والأربعون 43 لمجلس الوساطة والأمن (CMS) للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)على المستوى الوزاري يوم الاثنين 16 ديسمبر 2019 في أبوجا ، نيجيريا انظر الرابط :
https://www.ecowas.int/ouverture-de-la-43eme-session-ordinaire-du-conseil-de-mediation-et-de-securite-de-la-cedeao/?lang=fr
[16] article 18 du protocole de la CEDEAO portant mécanisme pour la prévention, la gestion et le règlement des conflits, la paix et la sécurité.
[17] International Crisis Group, Mettre en œuvrel'architecture de paix et de sécurité :l'Afrique de l'Ouest , Rapport Afrique N°234 | 14 avril 2016, p 11
[18] Op cit , p 12.
[19] Op cit , p 12
[20] Article 22 du protocole de la CEDEAO portant mécanisme pour la prévention, la gestion et le règlement desvconflits, la paix et la sécurité.
[21] L'irrigation en Afrique en chiffres – Enquête AQUASTAT 2005,p 01
[22] Mission en Guinée-Bissau, sur le site de l'union africaine, https://www.africa-eupartnership.org/fr/projects/mission-en-guinee-bissau-ecomib-ecomib-i-ii , le 12/04/2020
[23] Op cit

[24] Crise politique en Guinée-Bissau: la Cédéao renforce l'Ecomib, sur le site http://www.rfi.fr/fr/afrique/20191109-crise-politique-guinee-bissau-cedeao-renforce-ecomib
[25] Adekeye Adebajo , op cit, p 68
[26] Op cit , p 70
[27] Claire Rainfroy,Guinée-Bissau : 4 questions pour comprendre la crise politique, jeune afrique, mai 2016, p12
[28] Commission européenne, Mission de la CEDEAO en Guinée-Bissau (ECOMIB), 2018, p 02
[29] L'irrigation en Afrique en chiffres, op cit , p 03.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1. بخوش سامي ، دور المنظمات الاقليمية في ادراة النزاعات في غرب افريقيا أنموذج منظمة الايكواس في ليبيريا والكوت يفوار ، جامعة الحاج لخصر باتنة ، 2012/2011 .
2. غازلي عبد الحليم، الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وإسهامها في تسوية النزاع في شوال مالي 2012م، جامعة الجزائر .

المراجع باللغات الأجنبية

3. Adejuwon Kehinde David , REGIONAL INTEGRATION IN AFRICA: THE CASE OF ECOWAS, Wilolud Journals,.2011
4. Adekeye Adebajo, Building Peace in West Africa: Liberia, Sierra Leone and Guinea-Bissau (Londres, 2002)
5. Anadi,S.K.M, Regional Integration in Africa: The Case of ECOWAS", Faculty of Arts, University of Zurich, .2005
6. Article 10 alinéa 2 du protocole portant mécanisme pour la prévention, la gestion et le règlement des conflits,la paix et la sécurité.
7. article 18 du protocole de la CEDEAO portant mécanisme pour la prévention, la gestion et le règlement des conflits, la paix et la sécurité.
8. Article 22 du protocole de la CEDEAO portant mécanisme pour la prévention, la gestion et le règlement desvconflits, la paix et la sécurité.
9. CEDEAO, Protocole portant mécanisme pour la prévention, la gestion et le règlement des conflits, la paix etla sécurité, Lomé, CEDEAO, 1999, Article 10.
10. Chris Kwaja, The Role of Economic Community for West African States (ECOWAS) in Post-Conflict Rehabilitation: Lessons from Liberia, NUST Journal of International Peace & Stability, Vol. I, 2017 .
11. Claire Rainfroy,Guinée-Bissau : 4 questions pour comprendre la crise politique, jeune afrique, mai 2016.
12. Commission européenne, Mission de la CEDEAO en Guinée-Bissau (ECOMIB), 2018.
13. Crise politique en Guinée-Bissau: la Cédéao renforce l'Ecomib, sur le site https://bit.ly/3c08Olc
14. Djeneba Traore, Défis et Perspectives de la CEDEAO, institut de l'Afrique de l'Ouest, novembre 2018.
15. Ecowas, sur le site www.ecowas.int/documentation-2/?lang=fr , 02/01/2020 a 19h
16. Elowson, Camilla, MacDermott, Justin ,ECOWAS Capabilities in Peace and Security, Swedish Defence Research Agency ,2010.
17. International Crisis Group, Mettre en œuvrel'architecture de paix et de sécurité :l'Afrique de l'Ouest , Rapport Afrique N°234 | 14 avril 2016.
18. L'irrigation en Afrique en chiffres – Enquête AQUASTAT 2005.

19. le site de la CEDEAO, http://www.comm.ecowas.int , consulté le 22 mai 2019.
20. Mission en Guinée-Bissau, sur le site de l'union africaine, https://www.africa-eupartnership.org/fr/projects/mission-en-guinee-bissau-ecomib-ecomib-i-ii , le 12/04/20207
21. Sagiru Mati AND OUTHERS, ECOWAS common currency: how prepared are its members?, Escuela Nacional de Profile: Economic Community of West Afrrican States (ECOWAS) , (Accessed 10/ 01/2020) in: http://www.africaunion.org/Recs/ECOWASProfile.pdf Security, Swedish Defence Research Agency, 201

مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (05) / العدد: (01)، (2021)، ص 331 - 353

آليات تفعيل المجتمع المدني تكريسا للمشاركة السياسية الواعية

Enhancing Political Participation through activating the Role of Civil Society

دباغي سارة
جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، debbaghi.sara@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/23 تاريخ قبول النشر: 2021/06/04 تاريخ النشر: 2021/06/07

ملخص:

تعبّر المشاركة السياسية عن شرعية السلطة القائمة، وتمكّنها من معرفة رأي الشعب وتطلعاته واتجاهاته، كما تكرّس الأمن والاستقرار داخل المجتمع، خصوصا لما يتم تنظيمها وتأطيرها في تنظيمات وهيئات تعبّر عنها، وهنا تبرز أهمّية وجود مجتمع مدني فعّال ونشط، يضمن تحقيق التكامل والتفاعل بين مختلف الفواعل، ويمكّن المواطنين من اسماع صوتهم وأخذ اقتراحاتهم وحلولهم بعين الاعتبار مما يدعّم ويزيد الثقة بين الإدارة والمواطن.

فالمجتمع المدني بمختلف هيئاته يعبّر بكل شفافية عن مختلف اهتمامات أفراد المجتمع، و يعدّ فاعلا أساسيا في نقل مطالبهم واحتياجاتهم للجهات المسؤولة، والتي إذا أخذت بعين الاعتبار تسمح بصياغة سياسات عامة أكثر نجاعة، فهو يتوسط العلاقة بين المواطنين و الدّولة لتأمين مصالحهم، كما يعدّ المجتمع المدني آلية محورية في مكافحة الفساد خاصة مع انتشار واستفحال هذه الظاهرة عالميا، وهذا من خلال مراقبته للسلطات ومساءلتها ومحاسبتها بكل حرّية، وفي هذا الإطار يعتبره المنظر السياسي الفرنسي "Alexis de Tocqueville" "ألكسي دي توكفيل" العين الفاحصة والمستقلة اليقظة والضرورية للديمقراطية.

الكلمات مفتاحية: المجتمع المدني؛ المشاركة السياسية؛ الوعي السياسي؛ الديمقراطية؛ الآليات الدستورية؛ الاستقلالية.

Abstract:

Political participation, in all its forms, often reflects the legitimacy of an established government. It enables the officials to know the people's concerns, interests and orientations, and hence, it boosts political stability and security within society, particularly if it is framed and organized in representative organizations and institutions. Here, the presence of an active civil society emerges as an important factor to ensure the constructive interactions between the various actors operating in the internal politics in a way that enhances the trust between the government and its citizenry.

Civil society, as a combination of multiple organizations, is the intermediary standing between the citizens and their government as it delivers their concerns and demands to the authorities in an efficient way. A fact that helps the government to embrace effective and efficient public policies that are mainly directed to meet those demands. Moreover, civil society plays a crucial role in combating corruption and mitigate its negative effects through monitoring the behavior of government agencies and holding public officials accountable. Here is why the French philosopher Alexis De Tocqueville deemed civil society "a necessary element for democracy and its monitoring eye".

Keywords: Civil Society; Political Participation; Political Awareness; Democracy; Constitutional Mechanisms; Independence.

1. مقدّمة

يعدّ المجتمع المدني صمام الأمان لترسيخ معالم الديمقراطية التشاركية*، والتي تقوم على مواطنة فعّالة ومسؤولة وتحقيق العدالة الاجتماعية مع تشجيع العمل الجماعي، ولا تتحقّق إلاّ باشراك المواطنين في الحوار والمناقشات حول القضايا العامة والمساهمة في اتخاذ القرارات حولها، وهذا مع متابعة مدى تطبيق السلطات لما تم اعتماده من سياسات، وهذا من خلال مشاركة سياسية واعية يعبّر عنها ويكرّسها مجتمع مدني فعاّل يمتلك مختلف الوسائل القانونية والسياسية للعمل بكل حرّية واستقلالية لمتابعة ومساءلة السلطات ومن ثم مساندتها أو معارضتها تحقيقا للمصلحة العامة وتنمية المجتمع.

تمكّن هذه المشاركة السياسية من القضاء على الاستبداد والتسلط والانفراد بالسلطة، وهذا ما يتجسّد من خلال تمكين المواطنين واشراكهم في تدبير الشأن العام والمحلي، كما تعدّ مدخلا لتحقيق التكامل والتفاعل بين مختلف فواعل المجتمع المدني، الذي يستوجب تحقيق فعّالية تنظيماته ومؤسساته توفّر مجموعة من الأسس والآليات، لتمكينه من أداء وظائفه وتبوّء مكانة تليق به، وهذا نظرا للصعوبات والمشاكل الداخلية والخارجية التي يعاني منها خصوصا في المجتمعات النامية، إذ نجد أنّ مختلف التشريعات والمراسيم التنظيمية التي تشجّع على تواجده وتنظّم نشاطه من جهة تحاصره وتحدّ من حرياته وتجعل جهات وهيئات وصّية عليه من جهة أخرى، ولهذا نسعى للبحث عن هذه الآليات والسبل التي من شأنها تطويره وتفعيله ليحقّق ما هو منوط به من تعزيز المشاركة وترسيخ مبادئ الديمقراطية وتنمية المجتمع.

ومن هنا جاءت إشكاليتنا كالتالي:

*فيما تكمن أهم ميكانيزمات وأدوار تفعيل المجتمع المدني لتكريس مشاركة سياسية واعية؟

ويمكننا صياغة أو إدراج التساؤلات التالي:

1.فيما تتمثّل أهم مرتكزات المجتمع المدني وما علاقته بالدّولة؟

2.ماذا نعني بالمشاركة السياسية والوعي السياسي؟

3.ما هي أهم الآليات والأدوار التي من المهم اعتمادها لبناء مجتمع مدني فعّال؟

4.كيف يعزّز المجتمع المدني المشاركة السياسية؟

وعلى ضوء عناصر الإشكالية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- كلّما اتّسمت تنظيمات ومؤسسات المجتمع المدني بالاستقلالية والوعي الاجتماعي والحقوقي كلما توصّلنا إلى مجتمع مدني فعّال ونشط يؤدي دوره في تعزيز المشاركة السياسية ويساهم في تحقيق التنمية.
- إذا كان هناك مجتمع مدني قوي وفعّال فإنّه يؤدي إلى بناء نظام متكافئ مع السلطة السياسية وبالتالي يكون قادرا على محاسبتها ومراقبة أعمالها تحقيقا للمصلحة العامة.

وللإجابة على إشكاليتنا يمكن إدراج المحاور التالية:

- المجتمع المدني، الدّولة والديمقراطية.
- آليات بناء مجتمع مدني فاعل في الحياة السياسية (دستورية، اجتماعية، ثقافية، اقتصادية)
- مسؤوليات وأدوار كل من الدّولة، التنظيمات المجتمعية والمجتمع في تعزيز المشاركة السياسية.

2. المجتمع المدني، الدّولة والديمقراطية:

عرفت فترة التسعينات من القرن الماضي تزايد الاهتمام الدّولي بالمجتمع المدني باعتباره شريك للدّولة في إحداث عملية التنمية وأنّ له من القوة ما يساويه بها و يزيد من فاعليته في مواجهتها، و هذا نتيجة لما يمثّله من مجال اجتماعي مستقل يشتمل على الأنشطة التطوّعية للجماعات مما يؤدي إلى قدر من التوازن بين طرفي معادلة القوّة، و لهذا تعرّفه مختلف البرامج التنموية على أنّه المساحة التي تجمع المؤسسات التطوعية و مجموعات الضغط و الهيئات السياسية و التجمعات المهنية والحركات الاجتماعية في تحالف واسع يشكل جهازا توازنيا مواجها لنفوذ الدّولة ومراقبا لها[1]، وتمثّل هذه العلاقة بين الدّولة و المجتمع المدني أحد الدعائم الأساسية التي يقوم عليها الحكم الراشد.

كما يتميّز **المجتمع المدني الفعّال بمجموعة من الخصائص،** كلّما توفّرت في تنظيماته ومؤسساته تطوّرت واتّجهت نحو المأسسة، ويحدّدها "صموئيل هنتنغتون" في: القدرة على التكيّف، الاستقلال، التعقّد، والتجانس[2]:

- القدرة على التكيّف: بمعنى قدرة المؤسسة على التكيف مع التطوّرات في البيئة التي تعمل من خلالها، فكلّما كانت المؤسسة قادرة على التكيّف كلّما زادت فاعلية، أما الجمود فيؤدي إلى تضاؤل أهمّيتها وحتى القضاء عليها، ويكون التكيّف عبر محاور:
  - التكيّف الزمني: القدرة على الاستمرار لفترة طويلة، فكلّما طال وجود المؤسسة ازدادت درجة مأسستها.
  - التكيّف الجيلي: وهو القدرة على الاستمرار مع تعاقب أجيال قادتها، فكلّما تم التغلب على مشكلة خلافة القائد سلميا ازدادت مأسسة، وهذا ما يدلّ على مرونة المؤسسة في مواجهة متطلّبات التطوّر الاجتماعي والاقتصادي، فسرعة التحوّل الاجتماعي تؤدي إلى ظهور أجيال متعاقبة من النخب ذات الخبرات التنظيمية المختلفة ولها معاييرها الخاصة للإنجاز وقيمها المتميّزة.
  - التكيّف الوظيفي: أي قدرة المؤسسة على اجراء تعديلات في أنشطتها للتكيّف مع الظروف المستجدة.

- الاستقلال: بمعنى ألا تتبع المؤسسة ولا تخضع لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد، لكي لا يسهل السيطرة عليها أو يتم توجيه نشاطها وفق ما يراه المسيطر، وتتوقف درجة الاستقلال على عدّة معايير منها:
  - طبيعة نشأة مؤسسات المجتمع المدني ومدى بعدها عن تدخل النظام السياسي.
  - مدى تمتعها بالاستقلال المالي وبعد مصادر تمويلها عن مؤسسات النظام.
  - مدى ودرجة استقلالها الإداري والتنظيمي في ادارة شؤونها الداخلية تكون وفقا للوائحها وقوانينها الداخلية بعيدا عن تدخّل النظام السياسي.
- التعقّـد: بمعنى تعدّد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة أي تعدّد هيئاتها التنظيمية، اضافة إلى وجود مستويات تراتبية داخلها وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها فيه، فكلّما ازداد عدد الوحدات الفرعية وتنوّعها ازدادت قدرة المؤسسة على ضمان ولاء أعضائها والحفاظ عليه والمؤسسة ذات الأهداف العديدة أفضل من ذات الهدف الواحد، إذ يمكنها تكييف نفسها والسعي إلى تحقيق الأهداف الأخرى.
- التجانس: ويكون من خلال عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثّر في ممارسة نشاطها فكلّما كانت الصراعات أو الانقسامات بين الأجنحة والقيادات يتم حلّها سلميا وهذا ما يدلّ على تطوّر المؤسسة، حيث أنّ المجتمع المدني لا يتصف بالضرورة بالتجانس بل تعتبر ظاهرة صحيّة وجود اختلاف وتنافس بين القوى والجماعات ذات المصالح المتناقضة والرؤى المختلفة، فكلّما ازدادت أنماط هذه العلاقات القائمة على أساس التنافس والتعاون على حساب علاقات الصراع فهذا مؤشرٌ على حيوية المجتمع.

المجتمع المدني والدّولة

تميّز منظمات المجتمع المدني بالاستقلالية عن أجهزة الدّولة هذا لا يعني الانفصال الكامل بينهما، وإنّما يدلّ على أنّ هذه المؤسسات تتمتّع بهامش واسع من حرية الحركة والفكر بعيدا عن التدخل المباشر للدّولة، ومن هنا تتضح هذه العلاقة في مجموعة من المبادئ والآليات[3]:

1. الدّولة والمجتمع المدني واقعان مترابطان ومتلازمان وليس بالضرورة متناقضان إنّما لا وجود للمجتمع المدني بلا دولة ولا بناء دولة دون مجتمع مدني، إذ أنّ هذه العلاقة تحكمها قاعدة أساسية هي الحفاظ على الاستقلالية عن الأجهزة الحكومية.
2. تتكامل وظائفهما إذ هناك تقاسم للمسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية بينهما، حيث يسدّ أي منهما القصور في دور الآخر مثلا: حماية المجتمع المدني لحقوق ومصالح الأفراد والجماعات، عدم التعارض مع آليات الدّولة لحفظ النظام ووحدة المجتمع.

3. تعمل هيئاته على التأثير في السياسات العامة و صنع القرار و هذا ليكون أكثر استجابة لمطالب المجتمع، و تعتمد لذلك العديد من الوسائل منها السلمية مثل: وسائل الإعلام، المجالس التشريعية، الأحزاب السياسية، جماعات الضغط، الملتقيات، كما نجد أخرى غير سلمية: كأعمال الاحتجاج الجماعي، الاضطرابات، الاعتصامات وهذا إذا لم تجد القنوات الرسمية التي يمكنها من خلالها التعبير السلمي عن مطالبها، و يتوقف هذا على طبيعة الدولة و مدى احترامها لحقوق الإنسان والديمقراطية من جهة و درجة النضج في المجتمع المدني من جهة أخرى.
4. تؤدي الدّولة وظائفها تجاه المجتمع وفق إطار قانوني ينظم عملها ويمنعها من التعسف في الاستخدام الشرعي للقوّة، ومن هذه الوظائف توفير القنوات الشرعية للأفراد للتعبير عن مطالبهم و احتياجاتهم.

وفي إطار هذه العلاقة بين الدّولة والمجتمع المدني يرى هيغل أنّها تتحدّد بمتغيّرين أساسيين هما: الحرية والقانون اضافة إلى محدّدات أخرى اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، أخلاقية، سياسية. فالمجتمع المدني يجسّد مملكة الحرية وهذا بوصفها وعي الضرورة وموضوعية الإرادة وإمكانية الاختيار، والمجتمع المدني هو الذي يعي ويدرك هذه الضرورة وهي الاحتياجات الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي يجسّدها واقعيا القانون بتسويته بين القوى والمصالح المتعارضة، والدّولة هي مملكة القانون[4].

وباعتبار أن الحرية مشروطة بالقانون والمجتمع المدني مشروط بالدّولة، فلا حرية بلا قانون ولا مجتمع مدني بلا دولة والعكس صحيح، فالقانون هو الضامن الرئيسي للحريّة وهي مضمونه، ومن هنا تصبح الدّولة مملكة الحرية كلّما تعزّز تواجد المجتمع المدني فيها وتتجه لترسيخ مبادئ النظام الديمقراطي.

المجتمع المدني والديمقراطية:

يعدّ المجتمع المدني الضامن للديمقراطية وللقوى الاجتماعية لتمارس حياتها السياسية، و يوفّر الظروف المناسبة لقيام حوار جاد حول قضايا المجتمع و كيفية تجاوز العقبات التي تعرقل تقدّمه، فإذا كانت الديمقراطية هي الأساس السياسي والاجتماعي لتطوّر قوى و مؤسسات المجتمع المدني، فإن هذه المؤسسات هي التي تساهم و تعزّز العملية الديمقراطية، و تدافع عن الديمقراطية باعتبارها قيمة كبرى و تعمل على تطويرها، و ليؤدي المجتمع المدني هذا الدور المنوط به يجب توفّر البيئة أو الأرضية المهيأة لذلك في إطار دولة المؤسسات المتفاعلة و المعبّرة عن المجتمع، مما يوصلنا إلى رشادة وعقلانية في الحكم، ومن هذه الشروط الضرورية لبناء مجتمع مدني فعال و متماسك نجد[5]:

1. توفّر مرجعية قانونية في إطار ممارسات ديمقراطية تمنع من هيمنة أو تدخّل السلطات الحاكمة في شؤون مؤسسات المجتمع المدني.

2. وجود صيغة سياسية تسمح لمختلف القوى وفئات المجتمع المدني بالتواجد والتعبير عن مصالحها وآرائها بطريقة سليمة منظمة (قنوات ووسائل رسمية للتعبير)، وتنصّ هذه الصيغة على اقرار التعدّدية السياسية والفكرية والحزبية، التداول السلمي على السلطة، حماية الحقوق والحريات السياسية والمدنية.
3. منظومة القيم السائدة في المجتمع والتي تؤثّر في التفاعلات والممارسات وتؤدي إلى ترسيخ مجتمع مدني فعّال كلّما تميّزت واتّسمت بـ: قبول الآخر وقبول التنوّع، التسامح الفكري والسياسي، التراضي، المواطنة، إدارة الحوار والخلاف سلميا، احترام النظم والقوانين وهذا ما يعكس الثقافة المدنية.[6]
4. توفّر نظام اقتصادي يسمح بانتهاج سياسية اقتصادية سليمة توفّر متطلبات الحياة، وتعمل على توزيع عادل للخيرات المادية بما يعني ربط الديمقراطية السياسية بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وهذا باعتماد هذا النظام على القطاع الخاص والمبادرات الفردية كفاعل أساسي للتنمية و تحقيق متطلبات الأفراد، بمعنى يصبح القطاع الخاص شريك للدّولة في عملية التنمية و هذا ما يقوم عليه الحكم الراشد، فالدّولة يقتصر دورها في المجال الاقتصادي في وضع القواعد التنظيمية للأنشطة و القيام ببعض المشاريع و عدم السماح بانفلات الأوضاع المجتمعية اقتصاديا أو اجتماعيا، و هنا يلعب المجتمع المدني دوره بشكل متكامل مع الدّولة و القطاع الخاص لتنمية المجتمع.

إضافة إلى هذه الشروط هناك مقوّمات أخرى لتشكيل مجتمع مدني قوي وفعّال مرتبطة بعلاقته بالديمقراطية، حيث يبرز دوره الفعّال في تحقيق قدر كبير من الكفاءة ووضع الأسس اللازمة لتحقيق التوازن بين الديمقراطية ومبدأ التمثيل والمشاركة المباشرة للمواطنين، إذ أنّ الحكم ليس فقط انعكاس للعلاقة بين المؤسسات والسوق بل يشمل أيضا المجتمع المدني باعتباره عنصرا اجتماعيا حاميا للمصلحة العامة، إذ أنّ قضايا العامة لا تصبح شعبية إذا لم يتبناها ويدافع عنها المعنيون بها [7]

كما للمجتمع المدني دور مهم في تحقيق مطالب الشعب وتدعيم الثقة وترسيخ القيم الديمقراطية، وهذا ما اهتمّ به "Putnam" في دراسته حول "الديمقراطية في إيطاليا"، حيث يرى أنّ للمجتمع المدني (الرأس المال الاجتماعي) دور مهم في تحقيق الديمقراطية، وعرّفه أنّه شبكة واسعة من التنظيمات المدنية التطوّعية التي تستوعب مواطني المجتمع، وربط بينها من حيث المشاركة السياسية ودرجة الثقة واحترام القانون وعددها وحجم العضوية بها وبين معدّلات النمو الاقتصادي[8]، إذ يرى أنّ لها تأثيرا على تنمية المجتمع.

وهذه الممارسة الديمقراطية تتم عبر مؤسسات المجتمع المدني فهي التي تجسّدها، كما أنّ الأساس لقيامها هي الديمقراطية من خلال الحقوق والحريات التي توفّرها من حرية التعبير وحرية انشاء الجمعيات والأحزاب والنقابات والشركات، والحق في العمل والمساواة والملكية وغيرها، وهذا ما يعني أنّ هناك علاقة تفاعلية بين

الديمقراطية والمجتمع المدني فكلّما ترسّخت مبادئ الديمقراطية تدعّمت مؤسسات المجتمع المدني وأصبحت أكثر فاعلية ونشاط ومن العوامل المدعّمة لذلك نجد[9]:

1. تعديل التشريعات بحيث توفّر استقلالية حقيقية في ممارسة نشاط مؤسسات المجتمع المدني وتحصينها من هيمنة السلطة، خاصة النقابات والجمعيات والاتحادات المهنية، الصحافة ولجان حقوق الإنسان.
2. تعميق الطابع المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني بتوفير البيئة الحقوقية المناسبة التي تحدّد وضعها القانوني في المجتمع، وتكسبها الشرعية والاعتراف والحرص على تعميق الديمقراطية الداخلية لهذه المنظمات، وهذا مع التأكيد على مبدأ الشفافية بالنسبة لبرامج النشاط والتمويل.
3. تطوير التعاون بين منظمات المجتمع المدني والتنسيق بينها لطرح قضاياها على الرأي العام وتشكيل رأي عام مساندا لها وداعما لدورها في تحقيق التنمية السياسية والتطوّر الديمقراطي.
4. تطوير العلاقة مع الدّولة والتأكيد على أنّها علاقة جدلية تقوم على التأثير المتبادل والمتطوّر، نتيجة لتغيّر الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، مع التأكيد على التكامل بينهما والتعاون لتحقيق التنمية.
5. توفير مناخ مناسب لقيام هذه المنظمات بنشاط فعّال من خلال التمكين للقيم الثقافية المساعدة على التحوّل الديمقراطي، وانعكاساتها في سلوك المواطنين.

كلّما توفّرت هذه المقوّمات تمكّن المجتمع المدني من لعب دور مهم في تعزيز المناخ الديمقراطي و توفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية و تأكيد قيمها الأساسية و هذا ينبع من طبيعته و قيمه من الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والحل السلمي للخلافات، كما تعتبر مؤسساته مدارس للتنشئة على القيم الديمقراطية و التدريب العملي على ممارستها، إذ تعدّ هذه الأخيرة الوسيلة العملية لإقامة توازن بين مصالح الفرد و المجتمع، و في ظلّها يتعوّد المواطن على ممارسة الحقوق و الواجبات من خلال آليات مختصة و هي منظمات المجتمع المدني[10]، و التي تسعى لحماية و تحقيق المصلحة العامة و تربية الأفراد على قيم و مبادئ يأخذون من خلالها مصالح الآخرين بعين الاعتبار و يتمتعون بالثقة في أنفسهم، كما يعملون على كبح الأعمال التعسفية للسلطة، و يتميّزون بالاستعداد للتضحية من أجل الصالح العام، يرتكز المجتمع المدني باعتباره شريكا شرعيا للدّولة والسوق في نظام حكم ديمقراطي على **تركيبة أساسية** تمكّنه من لعب دور مهم في مختلف نواحي الحياة والمساهمة في التنمية والدفاع عن حقوق المواطنين، وتتكوّن هذه التركيبة من: المشاركة المدنية، بناء التحالفات، دعم القطاع الخاص ومصادر التمويل[11]:

- المشاركة المدنية: وتعني ما مدى مشاركة أفراد المجتمع في برامج منظمات المجتمع المدني و مدى فعّالية هذه المنظمات في بناء رأس المال الاجتماعي**و مجتمعات ناشطة فمن خلال هذه المشاركة يلعب

المواطنون دورا محوريا في هذا البناء و في مد المجتمع بالخدمات، وتكون هذه المساهمات بصفة تطوّعية وهذا ما تدعّمه العديد من الدّول من خلال تربية أطفالها و شبابها على هذه العملية لتدعيم قيم التماسك و التكافل الاجتماعي، وهذا هو الهدف من عملية المشاركة لربط الناس بعضهم البعض و تمتين علاقة الثقة و التعاون بينهم، مع التأكيد على مبدأ العمل الجماعي لإخراج الفرد من حالة التقوقع الذاتي و ترشيد سلوكه ضمن هياكل مستقرّة، مما يؤدي إلى ارتباط و اندماج مؤسسات المجتمع المدني مع كافة أفراد المجتمع.

- بناء التحالفات: بناء شبكات وتعاون بين مختلف منظمات ومؤسسات المجتمع المدني حول القضايا والأهداف المشتركة من أجل تمثيل مصالح واهتمامات الجميع، مما يؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية.
- دعم القطاع الخاص: رغم أنّ دور الشركات الكبرى مهم في دعم عمل المنظمات إلا أنّه غير مسطّر في استراتيجيات عمل القطاع الخاص، وتبرز أهمية هذا التعاون في توفير التمويل المحلي لتطوير المجتمع المحلي، إضافة إلى المساهمة في بلورة السياسات المطلوب تنفيذها وبناء الإجماع حول القضايا السياسية والاقتصادية الهامة، كما يمكن للقطاع الخاص بما يملكه من موارد ونفوذ أن يمارس تأثيرا على العملية السياسية وفي صنع السياسات العامة.
- مصادر التمويل: تعدّ هذه المسألة من الأمور الهامة في المجتمعات لأنّها ترتبط بمدى استقلالية المجتمع المدني، لأنّه إذا اعتمد بشكل كبير على الموارد الحكومية سيتعرض إلى ضغط وإلى إسكات المعارضين لسياسات وخطط الحكومة، ولذلك يجب أن يعتمد في التمويل على عائدات ومداخيل الأعمال المحلية والقطاع الخاص.

ومن هنا نجد أنّ للمجتمع المدني دور فعالا و أساسيا في تجسيد المشاركة السياسية الفعّالة لما تتميّز به مؤسساته من خصائص من استقلالية و قدرة على التكيّف و التجانس، و هو يتكون من مؤسسات غير حكومية كالنقابات المهنية و الجمعيات ذات الطابع الثقافي و الأحزاب السياسية غير الممثلة في مؤسسات الدولة و الجمعيات الخيرية وغيرها، كما يساهم أيضا في توعية و توجيه الرأي العام بضرورة حماية و الدفاع عن الفئات الضعيفة و المحرومة في المجتمع، و ضرورة إشراك أفراد المجتمع و خاصة الشباب في اتخاذ القرارات وتحقيق التنمية، بالإضافة إلى ذلك يقوم بدور مهم في مراقبة أداء و عمل المؤسسات الرسمية ومساءلتها، وهذا ما يتطلب اعتماد مبدأ الشفافية في كل المجالات و حرية الوصول إلى المعلومات، إضافة إلى مجموعة من الشروط من مرجعية تشريعية ديمقراطية و منظومة قيم مدنية.

3. آليات بناء مجتمع مدني فاعل في الحياة السياسية (دستورية، اجتماعية، ثقافية، اقتصادية)

يستوجب تحقيق فعّالية تنظيمات ومؤسسات المجتمع المدني توفّر مجموعة من الأسس والآليات، لتمكينه من أداء وظائفه وتبوّء مكانة تليق به، وهذا نظرا للصعوبات والمشاكل الداخلية والخارجية التي يعاني منها، ولهذا

سعينا للبحث عن هذه الآليات والضوابط التي من شأنها تطويره وتفعيله ليحقّق مختلف أدواره في المجتمع، ومن هذه الآليات والأطر الضرورية نجد[12]:

1) - **الآلية الدستورية والإطار القانوني:**

إنّ إقامة الحكم على أسس دستورية يرضاها الشعب و تلتزم بها السلطة ضرورة حيوية لتنظيم العلاقات السياسية و الاجتماعية و للحد من تعسف السلطة، و هذا ما يمثّل اللّبنة الأساسية لبناء المجتمع المدني، فعلى السلطات أن تمتلك إرادة حقيقة و مواقف داعمة و حامية للحريات العامة و حقوق الإنسان، و هذا ما يتجسّد من خلال مواد دستورية تقضي بفتح المجال أكثر أمام الحقوق والحريات والاستقلالية، مع التقليص من الإجراءات والشروط لتأسيسها وتنظيم عملها، والتفصيل في كل المواد لكي لا تفهم بطرق مختلفة تعيق عملها، وتحديد الآجال المخصّصة لمعالجة المسائل القضائية لكي لا تبقى معلّقة و بدون حلول.

كما نجد الإطار القانوني والذي تجسّده الدّولة ويقصد به الوحدة الحقوقية التي جوهرها المساواة في الحقوق والحريات بين مختلف المواطنين، وهو بهذا إطار للمواطنة والحريات والقانون[13]، وهو يمثل المبادئ والقواعد القانونية التي من شأنها تنظيم نشاط تنظيمات المجتمع المدني، وهي بمثابة الضمانات الأساسية لعملها ولحماية وجودها ونجد منها:

- وجود دستور مقرّر رسميا وتم الاستفتاء عليه شعبيا، وأن يتم الإقرار فيه وبكل وضوح بحرية تكوين مختلف منظمات المجتمع المدني والفعاليات غير الحكومية (السياسية والاجتماعية والمهنية والثقافية)، وأن ينظم العلاقة بينها وبين السلطة السياسية، مع ضمان استقلاليتها وحماية الحريات العامة وحقوق الإنسان.
- ضرورة احترام النظام القضائي واستقلاليته والتقيّد بأحكامه، وهذا ضمانا لحماية الشرعية الدستورية والحريات العامة والممارسات الديمقراطية من الانتهاكات.
- أن ينص الدستور على مبدأ الفصل بين السلطات وضرورة الالتزام به، وهذا ضمانا لعدم سيطرة أو تغوّل إحدى السلطات على الأخرى، ولإحداث التوازن وتحمّل المسؤوليات وحماية الحريات.
- اضافة إلى ضرورة وجود ضوابط دستورية أو وطنية في شكل مواثيق تمنع من الاستغلال التعسفي للسلطة واستخدام القوة والتهديد بها، وأن تحول هذه الضوابط أيضا دون حل السلطة التشريعية أو تجميد الدستور أو اعلان حالة الطوارئ دون الرجوع إليها.
- وضوح القواعد القانونية التي تنظم وتأطّر تأسيس ونشاط مؤسسات المجتمع المدني، وهذا لتكون مفهومة ومحترمة كما هي ولا يتم تأويلها واختراقها.

- التأكيد على أهميّة المشاركة في اتخاذ القرارات وفي مختلف مراحل صنع السياسة العامة من إقرارها إلى تنفيذها، والتي من الضروري أن يضمنها النظام السياسي من خلال اعتماد اللامركزية وتوزيع المهام والصلاحيات.[14]

تمثّل مختلف هذه الأسس والمبادئ البنية القانونية الضرورية لتفعيل وتطوير المجتمع المدني، وهذا من خلال توفير الشّرعية، الإصلاح السياسي، الحرّية، العدالة، حماية حقوق الإنسان، وهذا ما يمكّن من تحقيق الاستقرار والسعي نحو التنمية، لكن هذه الأطر الدستورية والقانونية وحدها غير كافية وإنّما يجب تدعيمها وتكامل مختلف الآليات والأطر الأخرى.

2) – الآلية السياسية:

ويقصد بها الصيغة أو التركيبة التي تسمح لمختلف تنظيمات وهيئات المجتمع من التعبير عن مصالحها وآرائها بطريقة سليمة وبكل حرّية، وهذا ما تضمنه الديمقراطية بمختلف مبادئها ومقوّماتها الداعمة لتأسيس ونشاط المجتمع المدني و منها: تعدّدية السياسية و الفكرية حرية اقامة تنظيمات و هيئات في المجتمع مع حرّية الانضمام إليها، حريّة التعبير و التّمكين من الوصول إلى مصادر المعلومات، حق التجمّع و التنقّل، حرية تأسيس نقابات مهنية و الأندية و المنافسة سعيا لتقديم الأفضل.

و لاحترام و تكريس هذه الحريات و الحقوق من المهم توفّر مجموعة من الضمانات و منها:

- الارتقاء بهذه الحقوق إلى مستوى ضمانات دستورية، وهذا ما يمنع المشرّع من وضع قوانين قد تنتهكها.
- توفير وسائل حماية لها مثل فرض الرّقابة القضائية على القرارات الإدارية وعلى القوانين المتعلقة بالحريات.
- اعتماد آليات من شأنها كشف المخالفات والانتهاكات التي تقع و تطال هذه الحقوق .[15]

3) – البنية الثقافية:

تمثّل الثقافة السياسة البنية أو المجال الذي يعيش فيه النظام السياسي، و هو الذي يعمل على نقلها أو تغييرها حسب التطوّرات، و هنا في اطار تفعيل المجتمع المدني و تنشيطه نجد أنّه لا يكفي فقط المبادئ الدستورية و القانونية، و إنّما أهمّية وجود ثقافة سياسية مكمّلة و متجانسة مع هذه الأطر المشجّعة لنشاط تنظيمات المجتمع المدني، و هذا من خلال تغيير التوجّهات و أشكال العلاقات السياسية و مجموعة القيم و التقاليد المرتبطة بها، و هذا ليتم الانتقال من ثقافة خضوعية إلى ثقافة مساهمة، و التي تعدّ المشاركة السياسية من أبرز الصور المجسّدة لها، و يكون هذا بفتح المجال أمام مؤسسات و تنظيمات المجتمع المدني و تمكين المواطنين من التأثير و توجيه عمل السلطات تحقيقا لمطالب المجتمع، من خلال المشاركة في اتخاذ القرارات

و صنع السياسات العامة، و بالتالي يتم إشراك الفرد في الحياة السياسية بكل مستوياتها، فهذه الثقافة تقوم على أسس و مضامين ديمقراطية من إيمان بالتعدّدية والتداول السلمي على السّلطة، و احترام الرأي و الرأي المعارض، والاستعداد لتقبّل الحلول الوسطية والتوفيقية[16].

لينتعش عمل هذه التنظيمات وينشط يجب أن تتوفّر بيئة ثقافية تقوم على المساواة وحرية العمل الفكري والسياسي للقوى والتنظيمات المختلفة، أي بيئة تتسم بترسيخ قيم الديمقراطية ومبادئها، وهذا بالقضاء على التصّور التسلّطي للسلطة والاحتكار وإلغاء الآخر، واحلال التعدّدية والشراكة وامكانية التنافس السلمي بين القوى، والتكافؤ النسبي في السلطة بين مراكز اتخاذ القرار، اضافة إلى الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع وباتجاه النظام في حدّ ذاته.

كما تتجسّد الثقافة المساهمة من خلال ضرورة تقييد السلطات بالمعاملة القانونية و الحقوقية للمواطنين فرادى أو جماعات، باحترام و دعم حقّهم في التنظيم، الاجتماع، التفكير والتعبير ويتم خلق هذه الثقافة وترسيخها بنقلها من جيل إلى آخر من خلال عملية التنشئة الاجتماعية – السياسية، و التي من شأنها تكوين الأفراد و اكسابهم اتجاهات و قيما سياسية، تنمي و تعزّز شعورهم بالمواطنة و الرّغبة بالمشاركة والانخراط في الحياة السياسية و بالتالي المشاركة في اتخاذ القرار، حيث تعدّ التنشئة ميكانيزما لتعديل الثقافة السياسية السائدة في المجتمع أو خلق ثقافة جديدة تراها النخبة الحاكمة ضرورية للانتقال بالمجتمع من وضع إلى وضع أكثر تطوّرا و انفتاحا عبر الأجيال.

وتتم عملية التنشئة لبناء دولة مستقرّة من خلال مستويين: أوّلهما المستوى العمودي وهو أنّ الجيل القائم ينقل ثقافته للجيل اللاحق، والمستوى الآخر وهو الأفقي أين يكون هناك تجانس وانسجام بين قيم واتجاهات الجيل السائد ضمانا للتلاحم والتكاثف مما يؤدي إلى الاستقرار[17] ولتكون هذه العملية فعّالة في بناء مجتمع مدني نشط من الضروري:

1 – إدراك أهمية العلاقة بين التنشئة وبناء مؤسسات المجتمع المدني.

2 – تطبيق أهم نظريات التنشئة وتوظيفها لتعزيز أدوار مؤسساته.

3 – وضع إطار علمي وعملياتي لدور التنشئة لضمان النجاح والوصول إلى النتائج المرجوة.[18]

تقوم التنشئة الاجتماعية و السياسية الأفراد بتكوينهم المعرفي والسلوكي والوجداني على ثقافة حقوقية مساهمة، قوامها العقل والإنسان والحرّية، مما يدعّم ويصون قيم المواطنة و الوعي السياسي لديهم، ويعزّز احترام حقوق الأفراد وحرّياتهم ونبذ سلوكيات العنف، وهذا من خلال مضامينها المختلفة (قيم واتجاهات سياسية، سلوك سياسي اجتماعي) الدّاعمة للمشاركة و المساهمة في المجتمع وبالتالي بناء مجتمع مدني فعّال، يعمل بشكل موحّد لمواجهة المشاكل وتحقيق المصلحة العامة، ومن هذه المضامين نجد ترسيخ قيم التسامح وقبول الآخر والتنوع، تقدير الخصوصية الثقافية، الانتماء، النقد البناء الذي من شأنه احداث الإصلاح والتطوّر، العمل بروح الفريق

وتحمّل المسؤولية، تدعيم المساواة وتكافؤ الفرص في التعامل مع أفراد المجتمع، والتي تنعكس على سلوكياتهم من تصويت والتعبير عن الرأي، المشاركة في العمل العام والعمل التطوّعي وفي مختلف الفعّاليات والنشاطات، كما تطوّر وتنمي شخصيتهم ليكونوا مواطنين واعين صالحين مدركين لحقوقهم وواجباتهم تجاه وطنهم.

4) - الإطار الاقتصادي والاجتماعي:

تكتسب هذه الآلية أهمية كونها تمثّل معيارا مهما لقيام مجتمع مدني قوي ونشط، وهذا باعتبار أنّ مختلف الدّول التي عرفت أنظمة ديمقراطية و كانت لها الأسبقية في ظهور وتطوّر تنظيمات المجتمع المدني هي الدّول السبّاقة من حيث التطوّر الصناعي– الاقتصادي و الحضاري (الحداثة)، ومن هنا فمن الضروري توفّر درجة معقولة من التطوّر الاقتصادي والاجتماعي لبناء مجتمع مدني متطوّر ومنتج، إذ تعدّ التنمية الاقتصادية وتحسّن المستوى المعيشي عوامل أساسية لدفع الأفراد للمشاركة والتعبير عن مطالبهم للتأثير في عملية اتخاذ القرار وصنع السياسات العامة [19]، وهذا عبر مختلف القنوات و الطرق السلمية و المشروعة و التي تعتبر تنظيمات المجتمع المدني أهم صورها.

و من بين المفكّرين الذين يؤكّدون على هذه العلاقة بين التنمية الاقتصادية و الديمقراطية نجد "روجيه غارودي" الذي يرى أنّ متطلبات التنمية الاقتصادية ومتطلّبات الديمقراطية والتنمية الإنسانية تسير في اتجاه واحد وضرورية لبعضها البعض[20]، فللوصول إلى نظام ديمقراطي متفتّح من الضروري توفّر قدرات اقتصادية، وبترسيخ القيم الديمقراطية من عدالة وحرّية تستقر الدّول بالتالي تزدهر اقتصاديا، ومن هنا يتم التوصّل إلى التنمية الإنسانية وبهذا يرتقي الإنسان وترتقي ممارساته المدنية ويتطوّر المجتمع المدني، وهذا ما يؤكّده أيضا "Beetham" والذي اعتبر أنّ تحقيق التنمية الاقتصادية إذا ما ارتبط بالتوزيع العادل للعائدات يدعّم امكانية تطوّر النظام الديمقراطي وترسيخه[21]، وهذا لأنّ النمو الاقتصادي يواكبه زيادة في نشوء التنظيمات الاجتماعية الحرّة و المستقلة، التي تدعّم المشاركة وتنشر الوعي في المجتمع، وتنشر آراء جديدة و تكوّن مهارات سياسية.

كما نجد أنّه لا يمكن أن تتحقق التنمية في اطار بيئة سلطوية مركزية مسيطرة على وسائل الإنتاج، أو تابعة في قراراتها و سياساتها للإملاءات الخارجية، إنّما عليها فتح المبادرة في الداخل وفتح المجال أمام المجتمع والمبادرات الخاصة، و هنا يظهر الدور المهم للقطاع الخاص في توفير الإمكانات الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي، وهذا متى ما كان مدعّما من طرف الدّولة و لكن دون تدخّلها أو ضغوطها، وإنّما من خلال وضع قواعد منظمة لنشاطه والقيام ببعض المشاريع القاعدية التي من شأنها تسهيل عمله ونشاطه، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية وبناء مجتمع مدني متطوّر مما يؤدي إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي.

4. مسؤوليات وأدوار كل من الدّولة، التنظيمات المجتمعية، المجتمع في تعزيز المشاركة السياسية.

إضافة إلى هذه الآليات و المبادئ التي يجب الاعتماد عليها، نجد أنّ هناك أدوار ومسؤوليات اخرى تقع على عاتق جهات مختلفة في الدّولة من تنظيمات ومجتمع، تتحمّلها وتقوم بها في سبيل بناء و تطوير مجتمع

مدني حقيقي وفعّال، وهذا ليقوم بدوره في تنمية المجتمع وترقيته من خلال زيادة الوعي بأهمية المشاركة السياسية وتعزيزها *** لدى مختلف فئات المجتمع، و تتمثل هذه الأدوار والمتطلّبات حسب كل جهة من مؤسسات الدّولة وتنظيمات المجتمع المدني و المجتمع نفسه[22] :

- المسؤوليات والأدوار التي تقع على عاتق **سلطات الدّولة** في سبيل تنمية وتطوير المجتمع المدني:

1. توفير البيئة القانونية المناسبة من خلال مراجعة القوانين وتطويرها لدعم نشاط واستقلالية تنظيمات المجتمع المدني لأنّها أمر جوهري لممارسة أعمالها وتحقيق أهدافها بكل حرّية.
2. تقديم الدّعم الحكومي والمادي وتوزيعه بكل عدالة وأحقّية، بمعنى وفق مقاييس واضحة ومعيارية (حسب النشاطات والاحتياجات)، وليس وفق أسس مشبوهة وغامضة (القرابة، المحاباة، الولاءات). اضافة إلى دعمها وتشجيعها لتطوير مواردها الذاتية، من خلال قوانين وقواعد تنظيمية، وهذا نظرا لأهمّية الموارد لنشاطها ولتحقيق أهدافها.
3. اشراك تنظيمات المجتمع المدني وفق قنوات مؤسسية مناسبة في مناقشة القضايا و القوانين المطروحة، خصوصا التي تهمهم وذات الصلة بنشاطهم، ويمكن أن يكون هذا من خلال: اللّجان المشتركة أو الاجتماعات، ورش العمل وهذا ما يسمح بتمثيل مختلف التنظيمات في عملية اتخاذ القرار وصنع السياسات العامة، ومن أمثلة ذلك اجتماعات الثلاثية (الحكومة – النقابات العمالية – القطاع الخاص)، إذ تعدّ مبادرة مهمّة لفتح النقاش والحوار حول مختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية، ما من شأنه تشجيع هذه التنظيمات للعطاء ومواصلة العمل.
4. قيام مختلف مؤسسات الدّولة وأجهزتها مثل المؤسسات التعليمة، وسائل الإعلام، بنشر ثقافة مدنية مساهمة من خلال غرس قيم العدالة، المساواة، الحوار، تقبّل الآخر، المواطنة، المشاركة التطوّع والتعاون.

أما الأدوار والمتطلّبات التي على **تنظيمات المجتمع المدني** تبنيها فنجد منها:

1. الالتزام بالممارسة والأساليب الديمقراطية في تسييرها داخليا، وهذا من خلال انتخاب سري ونزيه لأعضاء مكتب المنظمة، وحضور الجميع في الاجتماعات الدّورية والمشاركة الفعّالة، والعمل وفق مبادئ الشفافية والحوار والمساءلة[23]، مما يسمح بتدريب أعضائها والمنتسبين إليها على العمل وفق مبادئ الديمقراطية وبالتالي ترسيخها فيهم ونشرها في المجتمع.
2. تكوين وتدريب القادة لتمكينهم من تطبيق أساليب القيادة الحقّة والفعّالة، وتطوير مهاراتهم مما يحقق الكفاءة والنجاعة في رسم الخطط ووضع البرامج وتنفيذها تحقيقا للأهداف المسطّرة.
3. تدعيم وتطوير البنية المؤسسية لهذه التنظيمات من خلال تحديث هياكلها الإدارية والتنظيمية، وتحديث قواعد بياناتها فمن خصائص المجتمع المدني التعقّد والتكيّف لأنّ بتحديثها يمكنها التأقلم مع مختلف المستجدات وبالتالي تكون أكثر فاعلية.

4. اعتماد برامج وخطط مدروسة موضوعة مسبقا، تحدّد فيها أهدافها وتسعى لتنفيذها بصفة مستمرة ودائمة ليس فقط في المناسبات، كما أنّه من الضروري تنويع النشاطات ومجالات الاهتمام، حيث لا يتم التركيز فقط على المجال الاجتماعي الخيري وإنّما أيضا المجالات التنموية، الحقوقية والمطلبية.
5. السعي من أجل توفير موارد مالية ذاتية للتخلّص من التبعية للمموّل و التمتّع بالاستقلالية، وهذا من خلال الاشتراكات والتبرعات، أو استثمار أموال المنظمات حسب القانون في مشاريع مصغّرة تعود بالفائدة عليها و تساهم في تنمية المجتمع، و هذا ما نجده مثلا في فرنسا تحت مسمى " الجمعية المقاولة" و في هذا الإطار يسمح للجمعيات بمزاولة أنشطة اقتصادية متنوعة شريطة أن لا تتعارض هذه النشاطات مع أهدافها، وهي مكلّفة ومسؤولة وتدفع ضرائبها [24].
6. العمل على توعية الشباب واستقطابهم للعمل الجمعوي والتطوّعي، ما من شأنه تنشئتهم وفق قيم المشاركة، المسؤولية، المساعدة، الحوار، إضافة إلى مختلف القيم الديمقراطية الأخرى مما يؤهّلهم ليكونوا أفرادا واعين وفاعلين في المستقبل.
7. ايجاد سبل للتواصل والتنسيق بين مختلف الجمعيات والتنظيمات للتعاون وتبادل الخبرات لتحقيق التطوّر، إضافة إلى العمل بشكل مشترك ومتناسق مع الجهات الحكومية المختصة من وزارات وهيئات ومجالس محلّية[25]، وهذا ما من شأنه تحقيق نتائج أحسن في معالجة مختلف القضايا والمشاكل التي تواجه المجتمع، لأنّ المجتمع المدني هو شريك فعّال للدّولة لتحقيق التنمية وليس منافسا تخشاه.

- كما على **المجتمع** أيضا تحمّل مسؤولياته في بناء وتنمية هذه التنظيمات وهذا من خلال:

1. ضرورة مساندة مختلف القوى والفئات الاجتماعية للجمعيات والمنظمات التي جاءت للتعبير عنها وخدمة لها وللمجتمع، ويكون هذا من خلال المشاركة في أنشطتها أو تقديم الدعم المالي لها في شكل مساعدات أو تبرعات، أو حتى الانخراط فيها.
2. دعم فواعل أخرى في المجتمع لدور هذه التنظيمات مثل القطاع الخاص ووسائل الإعلام، إذ يمكن للقطاع الخاص أن يدعّم ويثري جهودها في إطار المسؤولية الاجتماعية لرأس المال، وقد يكون ذلك من خلال مشاركتها في تنفيذ برامجها وخططها، مثلا من خلال تمويل بعض أنشطتها أو تظاهراتها وأيامها الدراسية، أما وسائل الإعلام فيكون دعمها من خلال تغطية هذه الأنشطة المختلفة والتوعية والتحسيس بأهمية العمل التطوّعي وأهمية الأعمال التي تقوم بها هذه التنظيمات خدمة للمجتمع.

إضافة إلى ضرورة التأكيد هنا على دور كل هذه الفواعل في عملية التنشئة الاجتماعية – السياسية، وفي نشر ثقافة مدنية مساهمة قوامها الخصوصية الحضارية للمجتمعات وقيم ومبادئ الديمقراطية واحترام القوانين،

وهذا ما من شأنه التأسيس لبناء مجتمع مدني ذا بنية قيمية وثقافية فاعلة تتسم بمشاركة سياسية واعية، وهذا من خلال ما يوفّره من قنوات للاتصال ووسائط متنوعة للتعبير عن الرأي و وجهات النظر بكل حرّية وبأسلوب منظم وسليم، وهذا ما يقوي شعور الأفراد بالانتماء و المواطنة، إضافة إلى التواصل مع السّلطات للتوصّل إلى نقاط الالتقاء والتوافق بين الأراء المختلفة مما يحقق الاستقرار.

ومن هذه **القيم** التي يمثّلها ويدافع عنها المجتمع المدني نجد [26]:

– العدالة الاجتماعية والمساواة: والتي تعدّ من القيم والمبادئ التي على المجتمع المدني نشرها والترويج لها وهي قيم يوافق عليها الجميع فكل ما التزم بها المجتمع المدني كلما زاد دعم المواطنين له ومن هذه القيم نجد أيضا الإشراك الاجتماعي وحقوق الإنسان والاهتمامات البيئية.

– الشفافية والمحاسبة: تعدّ هاتان القيمتان أساسيتان للحصول على ثقة وشرعية وتفويض المواطنين والحكومات، ولكي تستطيع هذه المنظمات القيام بعملية المحاسبة والمساءلة يجب أن تتمتّع بالاستقلالية وحق الوصول إلى المعلومات، إضافة إلى إمكانية الدخول إلى المؤسسات الحكومية التنفيذية والتشريعية لتقصي الحقائق مثل حضور الجلسات البرلمانية والدخول في نقاشات مع النواب من خلال اللجان البرلمانية.

– المشاركة والحكم: يجب أن يتميّز تسيير منظمات المجتمع المدني بممارسات ديمقراطية وعلاقات قوية تربط مؤسسيها والمشاركين والمتطوّعين قائمة على المشاركة مما يسمح ببناء الإجماع في التخطيط الفاعل وتطبيق البرامج والاستراتيجيات.

بتوفّر هذه القيم تسعى مؤسسات المجتمع المدني إلى التأثير في صناعة السياسة العامة و لعب أدوار رئيسية تقوم من خلالها بإنتاج القيم و الأفكار و الممارسات الفاعلة، مما يؤدي إلى نشر ثقافة المواطنة و يوجه نشاطاتها و يسهل توزّع القوى، كما توفّر آليات للمشاركة المباشرة للمواطنين، وهذا ما يمكّن من تجاوز أزمات المشاركة والمواطنة والاستقرار، ويسمح بإقامة علاقات فعّالة بين محاور النسق السياسي من قطاع خاص ومجتمع مدني وحكومة تكون قائمة على ديمقراطية تشاركية، ويرفع من الأداء الوظيفي لمكونات النظام السياسي من حكومة ووزارات والإدارة المحلية، لأنّ المجتمع المدني هو الضمير الحي و الرأسمال الاجتماعي حسب "Gramsci"، وهو المحرك الأساسي للحسبة الديمقراطية (شفافية + تقييم للقرارات و السياسات + كشف التجاوزات والتعسف والفساد الإداري والسياسي) كما ورد عن " Beetham" [27]، وهذا ما يؤدي إلى ترشيد الحكم والتأسيس لنظام سياسي يتجاوب مع متطلبات التحديث السياسي*** ، ويتميّز بالتفاعل المستمر بين فواعل النظام من أجل حل المشاكل المختلفة اقتصادية سياسية، اجتماعية، بنيوية، و من هنا يضطلع المجتمع المدني بعدّة وظائف صنّفها " Edwards" إلى: وظيفة عامة و شبه عامة من خلال تجميع الوسائل للمواطنين العاديين للمشاركة في الحياة

العامة، و وظيفة ثانية تمثيلية للمواطن و مصالحه، و هو هنا بمثابة الرقيب و المحاسب للأداء الحكومي[28]. كما نجد عدّة وظائف أخرى للمجتمع المدني في هذا الإطار وهي:

- يوفّر المجتمع المدني ومؤسساته قنوات للمشاركة الاختيارية والإرادة الحرّة، هذه المشاركة النابعة من تطوّع الأفراد، وهذا في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، كما يتوسط بين الفرد والدّولة من أجل تحقيق مصالح الأفراد والتعبير عن أفكارهم وآرائهم[29]، وهذا من خلال تشكيل جماعات أكثر قوة للتأثير على السياسات العامة، ما يخلق توازنا بين سلطة الدّولة وحقوق الأفراد ويحافظ على النظام[30].
- يكرّس حرية الفرد وحقوق الإنسان ويعمل على إرساء مبادئ الديمقراطية والحكم الراشد من مشاركة وشفافية ومساءلة والانتقال السلمي للسلطة والتداول عليها، وسيادة القانون ومكافحة الفساد.
- كما يساهم في عملية بناء المجتمع من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية بغرس القيم والمبادئ في نفوس الأفراد ومنها الولاء والانتماء والتعاون.
- لمؤسسات المجتمع المدني دور مهم في التأثير في صناعة السياسات العامة، من خلال تزويد العملية السياسية بالمعلومات من خلال أفكار وحوارات عامة ونقاشات، عبر تنظيم مؤتمرات وندوات وإصدار منشورات لعرض وجهات النظر المختلفة والتقريب بينها، إضافة إلى عدّة وسائل أخرى منها المباشرة من خلال السعي للوصول للدوائر الحكومية والاتصال الشخصي بصناع القرار، أو أن يكون للمنظمة أشخاص يمثلونها داخل الحكومة، ووسائل غير مباشرة مثل التفاوض والمساومة وتأسيس شبكة من المؤسسات التربوية كالمدارس والمكتبات والمراكز التعليمية.
- تعزيز الشفافية و المساءلة فالمجتمع المدني باعتباره الممثّل الشرعي للشعب فهو مسؤول عن مساءلة أصحاب القرار، و جعلهم مسؤولين عن أعمالهم و دفعهم للوفاء بوعودهم لتقديم برامج أكثر فعالية و سياسات أفضل، كما يعمل على تحفيز شفافية الحكومة و المنتخبين من خلال نشر المعلومات و حملات التوعية العامة و النشاطات التعليمية لإعلام المواطنين و المجتمعات المحلية بالسياسات العامة و قضايا المنفعة العامة، و هذا ما يدفع بازدياد المطالبة بالشفافية في اتخاذ القرار[31]، كما يفرض ضوابط على سلطة الحكومة و يسعى للحد من الانتهازية ورصد الإساءات و يطالب بالإصلاح، و هو يمارس هذا الدّور نتيجة لعدّة عوامل من أهمّها:
  - أنّ مؤسساته أو تنظيماته هي ملك للمجتمع كله وليس ملكية خاصة يستخدمها صاحبها كما يشاء وإنّما يسعى لخدمة الصالح العام.
  - حرصه على تطبيق مبدأي الشفافية والمساءلة ما من شأنه المساهمة في تعميق الممارسة الديمقراطية في المجتمع.

- باهتمامه هذا وحرصه فإنّه يقدّم المثال والنموذج لكل من الحكومة والقطاع الخاص للاقتداء به والاستفادة من أعماله.
- المساهمة في كبح ومحاربة الفساد بمختلف أشكاله.[32]
- ملأ الفراغ في حالة غياب الدّولة أو انسحابها حيث عرفت فترة الثمانينات من القرن 20 ظاهرة واسعة لانسحاب الدّولة من عديد الأدوار التي كانت تؤديها خاصة في المجال الاقتصادي كالإنتاج وتوفير الخدمات التعليمية والعلاج[33]، وهذا نتيجة للأزمة المالية وأزمة الديون، وقد تسبب هذا الانسحاب في ترك فراغ يحتاج إلى من يملأه، ويوفّر ما يحتاج إليه أفراد المجتمع ويساعد الدّولة في أداء مهامها، وهنا جاء المجتمع المدني ليتم المهام ويحمي المجتمع من الانهيار ويوفّر احتياجاته.
- تقديم برامج اجتماعية والمساعدات والخدمات الخيرية للفئات الضعيفة والمحتاجين بهدف تحقيق التكافل الاجتماعي، وتختلف طبيعة هذه المساعدات من إعانات مالية إلى بناء مستشفيات ومدارس.
- توظيف الجماعات المحلية وتقويتهم من خلال إشراكهم في عملية صنع السياسات العامة خاصة الصحية والتعليمية والاقتصادية، وهذا بإبداء أراءهم واقتراحاتهم من خلال جلسات الاستماع البرلمانية ومختلف المنابر.
- أصبح المجتمع المدني يلعب دورا مهما في التنمية باعتباره أحد دعائم الحكم ونتيجة لعدم قدرة الدّولة وحدها تلبية كل حاجيات المجتمع، مما أدى إلى ظهور هذا القطاع بمشاركته الفعّالة في عملية التنمية، وهذا ما أكّدته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والتي أوضحت أن مساهمات منظمات المجتمع المدني تتراوح ما بين 7.6 ملايير دولار سنويا في أواخر القرن 20[34].

كما أنّ للمجتمع المدني دورا هاما في مكافحة الفساد، من خلال توعية و تأطير المواطنين ليكونوا مساهمين في مراقبة و مساءلة الحكومة على أعمالها، و الذي يكون من خلال عدّة إجراءات و آليات منها [35]:

- المساهمة في اتخاذ القرار: للمجتمع المدني دور هام في مكافحة الفساد والوقاية منه، وهذا بمشاركته للحكومة في عملية صنع واتخاذ القرار، إضافة إلى مساهمة المواطنين في تسيير شؤونهم العمومية وتحمل مسؤولياتهم باحترام القوانين وتطبيقها، والعمل وفق قيم ومعايير الآداب العامة ومن هنا تتأت محاسبتهم لأصحاب القرار[36]، والتي تكون من خلال تمكينهم من الاطلاع على المعلومات المتعلقة بتسيير الشؤون العامة والميزانية ومعرفة كيفية صرف الأموال العامة.
- التحسيس: على المجتمع المدني توعية المواطنين بضرورة المشاركة في تسيير الشؤون العامة، وذلك بالقيام بحملات تحسيسية لشرح مخاطر جرائم الفساد وآثارها الخطيرة على التنمية، القيام بأنشطة إعلامية وبرامج تسهم في عدم التسامح مع الفساد ومع الأشخاص المتورطين فيه، ويكون هذا من خلال مختلف الوسائل

ومنها وسائل الإعلام والاتصال، البرامج التربوية والتعليمية، الملتقيات والندوات، للتحذير من هذه المخاطر والتعريف بأسبابه وآثاره الوخيمة.

- الحصول على المعلومات: من الضروري الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد ونشرها وتعميمها، من أجل تكريس الشفافية وتمكين مختلف الوسائل من لعب دورها في كشف الممارسات المتعلقة بالفساد، هو دور مكمّل لمهام الأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية في محاربة ومكافحة الفساد المالي والإداري، ولكن ينبغي احترام الخصوصية عند نشر المعلومات ومراعاة حقوق الآخرين.
- الرصد: وهو وسيلة فعالة تمكن المجتمع المدني من كشف وفضح الممارسات المشبوهة والفساد لتعبئة الرأي العام وتجنيده ضدّه، من خلال مراقبة كيفية صرف المال العام وإبرام الصفقات، ومراقبة الأحزاب السياسية وتمويل الحملات الانتخابية، حيث نجد أنه في كثير من البلدان يقوم أصحاب المصالح الخاصة والمال بابتزاز السياسيين وإغرائهم بالمال.

5. خاتمــة:

تعّبر المشاركة السياسية عن سلوك تطوّعي و نشاط ارادي مكتسب، يقوم المواطنون في اطارها بتقديم جهودهم التطوعية لشعورهم بالمسؤولية الاجتماعية تجاه قضايا المجتمع، و هذا ما لا يتكرّس إلاّ من خلال تنظيمات مجتمع مدني مستقلة و متجانسة تمارس مهامها المختلفة الاجتماعية والثقافية والمطلبية والاقتصادية بكل حرّية، فكلّما تميّزت هذه التنظيمات المجتمعية بالاستقلالية والوعي الاجتماعي والحقوقي، كلّمت توصّلنا إلى مجتمع مدني فعّال يؤدي دوره في توسيع المشاركة، وهذا ما يتحقّق خصوصا باعتماد الدّول لمجموعة من الآليات الدستورية والاقتصادية والثقافية، اضافة إلى تحمّل كل جهة لمسؤولياتها و لأدوارها من مؤسسات مجتمع مدني إلى سلطات العامة و المجتمع عامة.

فتحسين أداء تنظيمات المجتمع المدني و تفعيلها و فتح المجال أوسع أمام احترام الحقوق والحرّيات، يُمكّن من نجاح هذا النموذج التشاركي الذي يتسم فيه المواطنون بالوعي الكافي والمواطنة المسؤولة والفعّالة للمشاركة بكل إيجابية في الحوار والمناقشات مع السلطات، سواء كان ذلك على المستوى العام أو المحلي لاتخاذ القرارات و رسم السياسات المناسبة، عبر مختلف القنوات والطرق السلمية والمشروعة، والتي يعتبر المجتمع المدني أهم صورها بعيدا عن الاحتقان والعنف السياسي، مما يؤدي إلى الاستقرار السياسي ودعم ركائز الديمقراطية خدمة للصالح العام، وبالتالي المساهمة في تنمية المجتمع فهو شريك أساسي ومهم في التنمية.

الهوامش:

* يعدّ هذا المفهوم من المفاهيم الحديثة ظهر في خلال فترة الستينات في الميدان الصناعي و التجاري (في الاقتصاد)، و هذا عندما خطّطت كبرى المؤسسات و الشركات الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية (و.م.أ) بإشراك عمالها و اطاراتها لتسيير

العمل و الإنتاج، و مناقشة كل المسائل و اتخاذ القرارات ثم متابعة و مراقبة تنفيذها، وقد حقّقت هذه التجارب نجاحا كبيرا، و بعدها في السبعينيات انتقل هذا المصطلح إلى المجال السياسي خاصة على المستوى المحلي، و كان هذا نتيجة للمشاكل و الفقر الذي كانت تعانيه بعض المناطق في و.م.أ و أمريكا اللاتينية (من دول أمريكا اللاتينية التي طبّقت هذا النموذج نجد الأرجنتين، البرازيل و التي عرفت فيها مدينة مونتي أليغرو تطبيق حقيقي لهذا النموذج ثم انتقلت في فترة الثمانينات إلى الدّول الأوروبية خاصة بريطانيا أين أطلق عليها مصطلح "الديمقراطية التداولية Démocratie Délibérative "، و في ألمانيا بمدينة برلين، أما فرنسا فقد عرفتها تحت مسمى " الديمقراطية الجوارية Démocratie de Proximité" كما أصدرت قانون سنة 2002م الذي جعل من الديمقراطية التشاركية ذات بعد محلي بمعنى تطبيقها على المستوى المحلي)، إذ لحل هذه المشاكل تدخّل السكان المحليين من خلال خلق نخبة محلّية من المواطنين العاديين، و التي كان لها القدرة و القوة لطرح الحلول الملائمة للمشاكل، و لمواجهة النخبة المهيمنة محليا و المكوّنة من القوى الضاغطة و الفاعلين المحليين (الممثلين)، كما يمكن أن تشكّل هذه المجموعات من المواطنين شبه هيئة استشارية ترشد المسؤولين في اتخاذ قراراتهم، و هذا تفاديا للصدام مع رغباتهم و مطالبهم و بهذا يصبح الحكم تعاونيا ذو مصدر مفتوح، و بهذا تتعوّد النخبة الحاكمة على شريك طبيعي و يعملان معا مما يدعّم الإستقرار و الشرعية للحكم.(انظر: محمد فخري راضي: الديمقراطية –مشاركة المواطن في اتخاذ القرر–،ط1، عمان، دار أمجد للنشر، 2015،ص 114-115، و قوي بوحنية و آخرين: الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية و الإدارية في الدّول المغاربية،ط1، عمان، دار الحامد للنشر، 2015، ص 8).

[1]) – اليسار سروع : الحكم الرشيد و التخفيف من حدّة الفقر و المجتمع المدني، اجتماع الخبراء حول الحكم و التنمية الاقتصادية والإجتماعية و مكافحة الفقر(القاهرة 13.11 نوفمبر 2001)، سلسلة دراسات مكافحة الفقر 14، نيويورك، الأمم المتحدة، 2002، ص 216.

[2]) – انظر:

- أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 32-37.
- Samuel P. Huntington, : Political Order in Changing Societies, Yale Univ, Press, 1968, pp. 394-401.
- Nina Cvetek Et Friedel Daiber:QU'est-ce Que La Societe Civile?, Antananarivo, KMF-CNOE Et Friedrich-Ebert-Stiftung, Octobre 2009, P 8-9. Sur le site: http://library.fes.de/pdf-files/bueros/madagaskar/06890.pdf

[3]) علي عبد الصادق: مفهوم المجتمع المدني، ط1، القاهرة، مركز المحروسة، 2004، ص 77.

[4]) . جاد الكريم الجباعي: المجتمع المدني هوية الاختلاف، ط1، دمشق، النايا للدراسات و النشر،2011، ص 263.262.

[5]) علي عبد الصادق: مرجع سبق ذكره، ص 83.79.

[6]) ـ حسنين توفيق إبراهيم: المجتمع المدني في دولة الإمارات العربية المتّحدة، حوليات الآداب و العلوم الإجتماعية، الحولية 34، جامعة الكويت، مارس 2014، ص 39.

[7]) . عبد الكريم هشام: دور المجتمع المدني في تعميق الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة المفكر، ع 7، بسكرة، دار الهدى، 2006، ص 326.

[8]) – عبد الكريم هشام، دور المجتمع المدني في ترقية الرشادة الديمقراطية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدّولية، جامعة الجزائر 3، 2012-2013، ص 292.

[9]) . انظر:

- عبد الكريم هشام، دور المجتمع المدني في تعميق الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 333.
- أحمد شكر الصبيحي، مرجع سبق ذكره، ص 221.

[10]) . خالد الحروب و آخرون: المواطنة و الديمقراطية في البلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001،

[11]) . اليسار سروع : مرجع سبق ذكره، ص 238.237.

* * بداية استخدام الرأس المال الإجتماعي كان مع "R.Putnam" في كتابه "جعل الديمقراطية تنجح" سنة 1993م ،و كان أوّل من ربط بين مفهوم المجتمع المدني و رأس المال الإجتماعي، حيث عرّفه أنّه يجسّد مقوّمات التنظيم الإجتماعي و التي تتمثّل في الثقة و التعاون و التشبيك و المعايير الإجابية و الشبكات الإجتماعية البناءة التي يمكن أن تحسن كفاءة المجتمع وتؤدي إلى التطوّر، و هذا ما ينتج عن المجتمع المدني الفعّال و النشط و الذي تتميّز تنظيماته بالثقة و التماسك و تطوير العلاقات سعيا لتحقيق التنمية. (أمينة بلحنافي و فيصل مختاري: إشكالية رأس المال الإجتماعي بين المفهوم و القياس، مجلة الحكمة للدراسات الإقتصادية، العدد 09، بن عكنون، مؤسسة كنوز الحكمة، السداسي الأول 2017، ص 132،126.)

[12]) – انظر:

- محمد ثامر كامل: المجتمع المدني و التنمية السياسية، ط 2، ابوظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، ص 79- 107.
- أحمد شكر الصبيحي، مرجع سبق ذكره، ص 218-234

[13]) – حسنين توفيق إبراهيم: بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمّية و الكيفيّة، في المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية، ط 3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 699.

[14]) – انظر:

- أحمد شكر الصبيحي: مرجع سبق ذكره، ص 218.
- علي لطف الثور: مناقشات مداخلة باقر النجار : المجتمع المدني في الخليج و الجزيرة العربية، في المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية، ط 3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 610-611.

[15]) – محمد ثامر كامل، مرجع سبق ذكره، ص 101.

[16]) – أحمد شكر الصبيحي: مرجع سبق ذكره، ص 226

[17]) –David Easton : The Theoretical Relevance of Political Socialization, Canadian Journal of political science, June 1968, pp. 131- 138.

[18]) – محمد ثامر كامل، مرجع سبق ذكره، ص 87-88.

[19]) – للمزيد حول تأثير العوامل أو المحدّدات الإقصادية و الإجتماعية على عملية المشاركة السياسية يمكن مراجعة:

- Lester Milbrath : Political Participation: How and Why do People Get Invloved in Politics? , Chicage Rand Mc Nally & Comp, 1965, pp. 110-137.

[20]) – أحمد شكر الصبيحي: مرجع سبق ذكره، ص 230.

[21]) – David Beetham :Civil Society: Market Economy and Democratic Polity, in Civil Society in Democratization London, Frank Cass, 2004.

** يقصد بالوعي اليقظة الفكرية أين يدرك الانسان نفسه و قدرته على التفهم و التحليل، كما يمثّل **الوعي السياسي** المعارف السياسية و القيم و الاتجاهات السياسية التي تمكن الفرد من ادراك أوضاع مجتمعه و محيطه و تحليلها، و بالتالي يحدّد موقفه منها إما بالاندفاع والتّحرّك من أجل تغييرها و تطويرها أو الحفاظ عليها للإبقاء على أحسن الأوضاع، و بهذا فهو يعدّ من أبرز أسس المجتمعات الديمقراطية.

و **المشاركة السياسية** و التي تعني حسب صموئيل هنتغتون و جون نيلسون: ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواءا كان هذا النشاط فرديا أم جماعيا، منظما أم عفويا، متواصلا أم متقاطعا، سلميا أو عنيفا، شرعيا أو غير شرعي، فعّال أم غير فعّال. كما تعتبر أحد معايير شرعية السلطة السياسية في أي مجتمع، و هذا بتنظيمها لبنية النظام السياسي و مؤسساته من خلال مشاركة الشعب في العملية السياسية و فعّالياتها ما يعدّ ضمانة حقيقية للاستقرار السياسي.

[22]) – حسنين إبراهيم توفيق: المجتمع المدني في دولة الإمارات العربية المتّحدة، مرجع سبق ذكره، ص 124-130.

[23]) – د.م : منظمات المجتمع المدني في العالم العربي: الواقع الحالي والرؤيا المستقبلية، الندوة الإقليمية للمنظمة العربية لمكافحة الفساد، لبنان،14-15 ماي 2015.

[24]) – عادل عزي: القانون المنظم للعمل الجمعوي في ميدان التنمية: رؤية مقارنة بين فرنسا و المغرب، على الموقع:

www.tanmia.ta/article.php3?id-article ، تم الإطلاع بتاريخ: 2016/03/16، على الساعة 11:20.

[25]) – محمود قرزيز و مريم يحياوي: دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر، ورقة مقدّمة في الملتقى الوطني حول التحوّلات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر – واقع و تحدّيات–، أيام 16-17 ديسمبر، جامعة الشلف، 2008، ص 11 ، في الموقع:-http://www.univ chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_14.pdf،يوم 2014/02/03، ص 13.

[26]) . اليسار سروع : مرجع سبق ذكره، ص 240.238.

[27]) – محند برقوق: دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: مقاربة في الحسبة الديمقراطية، ورقة مقدّمة في الملتقى دولي حول: دور المجتمع المدني في تنمية الدّولة، جامعة أدرار، أيام 20-22 نوفمبر 2005، ص 5.

**** من بين هذه المتطلبات التي تمكّن الإنتقال إلى المجتمع السياسي الحديث الذي يتميّز بوجود سلطة عقلانية، و بنى متمايزة و مشاركة جماهيرية، كما يمتلك القدرة على تحقيق عدد كبير من الأهداف و الغايات، نجد:

- نظام من التمايز و التخصّص الوظيفي العالي للمنظمات الحكومية.
- درجة عالية من الإندماج و التكامل في البنية الحكومية.
- سيطرة الإجراءات العقلانية على عملية اتخاذ القرارات السياسية.
- اتساع حجم و مدى و كفاءة القرارات السياسية و الإدارية.
- انتشار و فعالية الإحساس الشعبي بالإنتماء للتاريخ و الأرض و الهوية القومية للدّول.
- اتساع درجة الإهتمام و المشاركة الشعبية في النظام السياسي و لكن ليس بالضرورة المشاركة في عملية اتخاذ القرار نفسها.
- توزيع الأدوار السياسية استنادا إلى الكفاءة و الإنجاز و ليس على أساس الوضع الإجنماعي أو الطبقي للفرد.
- استناد الإجراءات القضائية و التنظيمية على أسس قانونية و غير شخصية. (ثامر كامل محمد الحزرجي: النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة، ط1، عمان، دار مجدلاوي، 2004، ص 137.)

[28]) _ انظر:

- عبد الكريم هشام: مرجع سبق ذكره، ص 326.
- Nina Cvetek Et Friedel Daiber,op.cit., P. 10.

[29])-ibid.P. 11

[30]) _ إسماعيل عثمان، دور القطاع الخاص و المجتمع المدني في التنمية البشرية، ورقة مقدّمة في ندوة " التعاون الإقتصادي العربي بين القطرية و العولمة"، عقدت بالتعاون بين مؤسسة عبد الحميد شومان الثقافي و منتدى الفكر العربي في 10_1999/4/11، ص 69.

[31]) . اليسار سروع : مرجع سبق ذكره، ص 236.235.

[32]) – محمد ثامر كامل، مرجع سبق ذكره، 2012

[33]) . عيسى الشماس: المجتمع المدني: المواطنة و الديمقراطية، ط 18، دمشق، مشورات إتحاد الكتاب العرب، 2008، ص 18.17.

[34]) . مشري مرسي: المجتمع المدني في الجزائر، مداخلة في ملتقى وطني حول التحوّلات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر واقع و تحدّيات، جامعة الشلف،17.16 ديسمبر 2008، ص 9.

[35]) _ رضا هميسي : دور المجتمع المدني في الوقاية من جرائم الفساد ومكافحتها ، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009.

[36]) _John Williams: La Responsabilité et la Bonne Gouvernance (L' absence de Responsabilité exacerbe la Corruption), Scène Internationale, Numéro : NOV_DEC 2007 .

6. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم حسنين توفيق: بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمّية و الكيفيّة، في المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية، ط 3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010 .
2. إبراهيم حسنين توفيق: المجتمع المدني في دولة الإمارات العربية المتّحدة، حوليات الآداب و العلوم الإجتماعية، الحولية 34، جامعة الكويت، مارس 2014 .

3. الثور علي لطف: مناقشات مداخلة باقر النجار : المجتمع المدني في الخليج و الجزيرة العربية، في المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية، ط 3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010،
4. الجباعي جاد الكريم : المجتمع المدني هوية الاختلاف، ط1، دمشق، النايا للدراسات و النشر،2011.
5. الحروب خالد و آخرون: المواطنة و الديمقراطية في البلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001 .
6. الخزرجي ثامر كامل محمد : النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة، ط1، عمان، دار مجدلاوي، 2004 .
7. الشماس عيسى : المجتمع المدني: المواطنة و الديمقراطية، ط 18، دمشق، مشورات إتحاد الكتاب العرب، 2008.
8. الصادق علي عبد الصادق: مفهوم المجتمع المدني، ط1، القاهرة، مركز المحروسة، 2004 .
9. الصبيحي أحمد شكر: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي،ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
10. برقوق محند : دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: مقاربة في الحسبة الديمقراطية، ورقة مقدّمة في الملتقى دولي حول: دور المجتمع المدني في تنمية الدّولة، جامعة أدرار، أيام 20-22 نوفمبر 2005 .
11. بلحنافي أمينة و مختاري فيصل : إشكالية رأس المال الإجتماعي بين المفهوم و القياس، مجلة الحكمة للدراسات الإقتصادية، العدد 09، بن عكنون، مؤسسة كنوز الحكمة، السداسي الأول 2017.
12. بوحنية قوي و آخرين: الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية و الإدارية في الدّول المغاربية،ط1، عمان، دار الحامد للنشر، 2015 .
13. سروع اليسار : الحكم الرشيد و التخفيف من حدّة الفقر و المجتمع المدني، اجتماع الخبراء حول الحكم و التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و مكافحة الفقر(القاهرة 13.11 نوفمبر 2001)، سلسلة دراسات مكافحة الفقر 14، نيويورك، الأمم المتحدة، 2002.
14. عثمان إسماعيل : دور القطاع الخاص و المجتمع المدني في التنمية البشرية، ورقة مقدّمة في ندوة " التعاون الإقتصادي العربي بين القطرية و العولمة"، عقدت بالتعاون بين مؤسسة عبد الحميد شومان الثقافي و منتدى الفكر العربي في 10_1999/4/11.
15. عزي عادل : القانون المنظم للعمل الجمعوي في ميدان التنمية: رؤية مقارنة بين فرنسا و المغرب، على الموقع: www.tanmia.ta/article.php3?id-article
16. قرزيز محمود و يحياوي مريم: دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر، ورقة مقدّمة في الملتقى الوطني حول التحوّلات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر – واقع و تحدّيات-، أيام 16-17 ديسمبر، جامعة الشلف، 2008، ص 11 ، في الموقع: http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_14.pdf ، يوم 2014/02/03.
17. كامل محمد ثامر : المجتمع المدني و التنمية السياسية، ط 2، ابوظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2012.
18. مرسي مشري: المجتمع المدني في الجزائر، مداخلة في ملتقى وطني حول التحوّلات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر واقع و تحدّيات، جامعة الشلف،16.17 ديسمبر 2008.
19. هشام عبد الكريم: دور المجتمع المدني في تعميق الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة المفكر، ع 7، بسكرة، دار الهدى، 2006 .
20. هشام عبد الكريم: دور المجتمع المدني في ترقية الرشادة الديمقراطية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدّولية، جامعة الجزائر 3، 2012-2013 .
21. همیسي رضا: دور المجتمع المدني في الوقاية من جرائم الفساد ومكافحتها ، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009.
22. د.م : منظمات المجتمع المدني في العالم العربي: الواقع الحالي والرؤيا المستقبلية، الندوة الإقليمية للمنظمة العربية لمكافحة الفساد، لبنان،14-15 ماي 2015.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Beetham David :Civil Society: Market Economy and Democratic Polity, in Civil Society in Democratization London, Frank Cass, 2004.

2. Cvetek Nina Et Daiber Friedel:QU'est-ce Que La Societe Civile?, Antananarivo, KMF-CNOE Et Friedrich-Ebert-Stiftung, Octobre 2009, P 8-9. Sur le site: http://library.fes.de/pdf-files/bueros/madagaskar/06890.pdf
3. Easton David : The Theoretical Relevance of Political Socialization, Canadian Journal of political science, June 1968.
4. Huntington Samuel .P: Political Order in Changing Societies, Yale Univ, Press, 1968.
5. Milbrath Lester : Political Participation: How and Why do People Get Invloved in Politics? , Chicage Rand Mc Nally & Comp, 1965.
6. Williams John: La Responsabilité et la Bonne Gouvernance (L' absence de Responsabilité exacerbe la Corruption), Scène Internationale, Numéro : NOV_DEC 2007.

مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (05) / العـدد: (01)، (2021)، ص 354 - 369

دورفواعل المجتمع المدني في الجزائر: دراسة تحليلية لتداعيات الحراك الشعبي في الجزائرعلى آداء وفاعلية المجتمع المدني: 1989 – 2020

The role of civil society in Algeria: an analytical study of the impact of the popular movement in Algeria on the performance and effectiveness of civil society

لقمان مغراوي
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، (الجزائر)، meghraoui.loukmane@enssp.dz

تاريخ الإستلام: 2021/05/22 تاريخ قبول النشر: 2021/ 06/04 تاريخ النشر: 2021/06/07

ملخص:

تتناول الدراسة موضوعا يتصل بشكل مباشر بقضايا الديمقراطية والانتقال الديمقراطي في ظل السياقات المتغيرة المعبرة عن خصوصية وتمايز كبيرين بين السياقات الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتشظية والمتغيرة باستمرار، ومن أجل ذلك نعتمد على مقاربة تحليلية و نقدية لدور فواعل المجتمع المدني في الجزائر في عملية صنع السياسات العامة، وصولا لفهم و تحليل السياق الذي تعيشه الجزائر المتميز باللاستقرار في عديد المستويات والمجالات وذلك يقودنا للتوصل لفهم جملة التأثيرات والتغيرات الحاصلة على آداء وفعالية المجتمع المدني في الجزائر، وذلك جعلنا نقترح هذه الدراسة التي تسلط الضوء على أدوار الفواعل المؤثرة في عملية صنع السياسات العامة.

تستند الدراسة إلى منهج التحليل السياقي و المنهج المقارن بغرض ربط و تحليل أدوار المجتمع المدني في إطار السياق الجزائري وما يميزه من خصوصية في عملية صنع السياسات العامة تتمثل في كون السلطة التنفيذية و الجهاز البيروقراطي محتكرا لهذه العملية و لا تسمح إلا بهامش ضئيل لما نسميه بالفواعل المستجدة على غرار المجتمع المدني،و ذلك ما يقودنا لفهم التغيرات الحاصلة خصوصا في ظل الحراك الشعبي، وذلك بالاعتماد أيضا على المنهج التاريخي وصولا إلى ربط مجالي بين مختلف مراحل الظاهرة، و اعتمادا على ذلك حيث الدراسة لجملة من النتائج الهامة التي تؤكد على مرافقة النص الدستوري لهذا التغير و كذلك ما يبينه الشارع من ابتعاد تدريجي عن الدور الإلحاقي للمجتمع المدني وتناقص الدمج الكوربوراتي بين مؤسسات النظام السياسي و فواعل المجتمع المدني.

الكلمات مفتاحية: الجزائر؛ المجتمع المدني؛ الحراك الشعبي؛ السياسات العامة.

Abstract:

This study seeks to clarify and analyze an important topic directly related to the issues of democratic transition in the changing contexts, which is expressing the specificity and differentiation of the cultural, social, political and economic contexts that are fragmented and constantly changing,.

This study is conducted using the systematic analysis method, as it enables a comprehensive understanding and evaluation of complex dynamics, and the phenomenon structures in question, and also we use an analytical and critical approach to the role of civil society in Algeria, and their impact on the policy-making process, in aim to understand and analyze this context which is characterized

by instability in many levels and areas, leading us to understand the range of impacts and changes that took place.

The study is based on the approach of contextual analysis and comparative approach to linking and analysing the roles of civil society within the Algerian context and its specificity in the policy-making process ,that the executive authority monopolize this process, and allow only a small margin of the civil society role, which leads us to understand the changes taking place, especially in the era of the popular movement, where the study reached a number of important results that confirm the accompanying constitutional text of this Change as well as what the street shows is a gradual departure from the role of civil society and the decrease in the integration between the institutions of the political system and the rise of civil society.

.**Keywords** ALGERIA; CIVIL SOCIETYSOCIAL MOVEMENT; PUBLIC POLICY;

مقدمة

إن فهم و تحليل فاعلية المجتمع المدني في الجزائر لابد أن يستند لمقاربة تحليلية و نقدية لدور الفواعل ذات الصلة بعملية صنع السياسات العامة، في الجزائر و تبعا لما يتميز بع الواقع الجزائري من خصوصية طبعها اللااستقرار السياسي والاقتصادي انطلاقا من نهاية الثمانينات وتحديدا سنة 1989 أين عرفت الجزائر انتقالا غير سلس من مرحلة الأحادية الحزبية إلى مرحلة التعددية السياسية التي تضمنها الدستور أنذاك، والتي كان من مخرجات سياقها عشرية دموية هي الأخرى أسست لمرحلة جديدة عرفت فيها الجزائر دستورين آخرين هما دستور 1996 ودستور 2020، و اللذان يعطيان و يحددان هيكلة معدلة لأدوار المجتمع المدني و مغايرة لما كان عليه الحال في المرحلة الأولى للتعددية السياسية، وبالمقابل يعبر الواقع بالخصوص في السنتين الماضيتين عن حراك شعبي قوي ميزته السلمية المنادية بضرورة إجراء تغييرات جذرية و عميقة تمس البنى و الهياكل.

إن السياق الذي تعيشه الجزائر المتميز باللاستقرار في عديد المستويات والمجالات جعلنا نقترح هذه الدراسة التي تسلط الضوء على أدوار الفواعل المؤثرة في عملية صنع السياسات العامة، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأسئلة المحددة والموجهة لهذه الورقة البحثية قيد الإنجاز:

هل ساهم الحراك الشعبي في تفعيل أدوار المجتمع المدني بعدما كان ملحقا وظيفيا في كنف النظام السياسي؟

هل ساهم الحراك الشعبي في الجزائر في تعديل الاختلالات التي تعرفها عملية صنع الساسات العامة؟

هل يعبر التعديل الدستوري لسنة 2020عن أدوار مستجدة تسهم في تفعيل عملية صنع السياسات العامة في الجزائر؟

الإطار المنهجي المقترح للورقة البحثية

تبعا لمقتضيات منهجية فإننا نعتمد على منهج التحليل السياقي و المنهج المقارن بغرض ربط و تحليل أدوار المجتمع المدني في إطار السياق الجزائري و ما يميزه من خصوصية في عملية صنع السياسات العامة تتمثل في كون السلطة التنفيذية و الجهاز البيروقراطي محتكرا لهذه العملية و لا يسمح إلا بهامش ضئيل لما نسميه

بالفواعل المستجدة على غرار المجتمع المدني وذلك قد يكون إرثا لمرحلة الأحادية الحزبية جعلت درجة مقاومة التغيير شديدة، و هو ما ينقلنا لسياق الحراك الشعبي الذي نقل مقاومة التغيير إلى الشارع بطرق سلمية خالفت مرحلة التسعينيات، و لكن هل فعلا وصلت الجزائر بكل ذلك لتفعيل آداء المجتمع المدني في عملية صنع السياسات العامة؟ ذلك ما نسعى لتحليله وتبيانه من خلال الاعتماد على التحليل والمقارنة الداخلية وبناء علاقات مجالية بين مختلف المراحل التي عرفها تطور المجتمع المدني في الجزائرو في ذلك نبتغي الصول إلى الإجابة بشكل موضوعي لما نعتمده من أسئلة موجهة لهذه الورقة البحثية.

المحاور المقترحة للورقة البحثية

خصوصية البيئة الجزائرية

مقارنة تطور النصوص الناظمة لأدوار المجتمع المدني في الجزائر

الحراك الشعبي: دراسة سياقية

مخرجات الحراك الشعبي وأثاره على عملية صنع السياسات العامة في الجزائر

مراجع الدراسة

تعمد الورقة البحثية قيد الإنجاز على مصادر قانونية على غرار الدستور الجزائري لسنة 1989 ودستور 1996 ودستور 2020 والقوانين المتعلقة بالمجتمع المدني و التي يعود أولها لفترة الثمانينات مرورا بمختلف الوثائق القانونية ذات الصلة، فضلا على المعطيات الإحصائية الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاءات وكذلك المعطيات اللإحصائية الصادرة عن المؤسسات الدولية، وتقارير الهيئات الحكومية على غرار المجلس الوطني والاقتصادي، وأيضا تتبع وتحليل واقع الحراك الشعبي من بدايته ولغاية الآن اعتمادا مقاربة موضوعية تركز على التغيرات الحاصلة بالنسبة لآداء و فاعلية المجتمع المدني حيث نركز جهودنا على التأكد من بقاء أو انتفاء الدمج الكوربوراتي الحاصل بين فواعل المجتمع المدني والنظام السياسي.

1. خصوصية البيئة الجزائرية:

إن التطرق لعنصر خصوصية البيئة الجزائرية له تبرير منطقي ومنهجي نجده مترتبا عن العلاقة الكامنة بين المجتمع المدني و الدولة و كذلك النظام السياسي فطبيعة الدولة ومن خلالها النظام السياسي تعتبر محددا و ظابطا لطبيعة و دور المجتمع المدني وهو ما ذهب إليه عديد المفكرين والباحثين، بل و يثبته الواقع فتجد أليكس دي توكفيل يعتبرالمجتمع المدني جيشا يتعاضد مع الدولة لمواجهة الأعداء[1]، شريطة الحفاظ على استقلالية وظيفية و بنيوية و هو ما يعبر عن تناسق الدور و الرؤى و الأفكار خدمة للهدف الواحد المتعلق بعملية يناءئ الدولة و استمرار النظام السياسي، و يؤكد ذلك مفكرون آخرون على غرار عزمي بشارة الذي يعتبر المجتمع المدني نتاج قوة الدولة، ووليد تحديد العلاقة بينهما كمجال السلطة واحتكار القوة، وبين المجتمع الذي يفترض

أن يكون مصدر شرعية الدولة فهو ينشأ في فضاء العلاقة المتبادلة بين المجتمع و الدولة[2]، وهنا تبرز أهمية هذا المحور في فهم و تحديد العلاقة بين المجتمع المدني وبيئته في الجزائر.

المقصود ههنا من خلال هذا المحور أن ثمة تمايزا وفروقات تختص بها البيئة الجزائرية والتي تؤثر بشكل مباشر على فعالية وأدوار المجتمع المدني، وهي ليست المتعلقة حصريا بتمايز المجتمع المدني باعتباره مخرجا غربيا ذو ثقافة تستند لقيم غربية صرفة فذلك تشترك فيه جل المجتمعات العربية، أما التمايز المقصود ههنا فهو المتعلق بجملة من الفروقات و الخصائص التي نوردها تباعا:

أولا: نشوء الدولة: من المؤكد أن بحثنا قد لا يفي تاريخ المجتمع والدولة في الجزائر حقه بالنظر لعمق وامتداد الفترات التاريخية و تعاقب كثير من الحضرات على أرض الجزائر و شمال افريقية كله بدءا من الفينيقيين قبل التاريخ الميلادي ومرورا بالدولة الرومانية لغاية 431 ميلادي وصولا للفتح الاسلامي في السنة الثانية والعشرين للهجرة و لغاية الدولة الحمادية و ما تلاها من التواجد العثماني في القرن السادس عشر و ما تلاه من استعمار فرنسي في القرن التاسع عشر، و هنا نود التركيز على مسألة في غاية الأهمية و هي المتعلقة بضرورة عدم اقتصار فهم تاريخ الجزائر على محطة دون سواها أو التوقف في لحظة تاريخية معينة و إلا سيكون فهما قاصرا و ضالا عن الموضوعية العلمية، و حتى نربط بموضوع بحثنا فإننا نجد أن تتبع الصيرورة التاريخية ببناء الدولاتتي و المجتمعي في الجزائر يجعلنا نتأكد من أن نشوء الدولة تم خارج السياق المجتمعي والخصوصيات المحلية، وهو الواقع الذي يناقض الطروحات النظرية المتعلقة بكون البناء الاجتماعي أسبق من البناء السياسي وأسبقية المجتمع كقاعدة لبناء الدولة، فتاريخ الجزائر يعبر عن كونها ملتقى لعديد الحضارات والثقافات التي عمرت المنطقة بدءا بالساكنة الأصليين و هم بربر شمال إفريقيا الذين تحقق لهم الاندماج مع الحضارة الإسلامية بفعل الفتوحات الإسلامية على الرغم من وجود بعض من التناحر القبلي المدفوع بنزاعات شخصية على غرار ما حدث مع القائد البربري كسيلة والصحابي الجليل عقبة بن نافع و الذي لا يعتبر بأي شكل من الإشكال صراعا حضاريا بين الإسلام و بربر شمال إفريقيا، و لا تتوقف مسيرة بناء الدولة ههنا حيث عرفت المنطقة قيام دولة المرابطين و الموحدين و صولا للوجود العثماني الذي ينطلق من القرن السادس عشر و لغاية القرن التاسع عشر حيث تم تشكيل الدولة أنذاك على نفس شاكلة الدولة القومية في أوربا حيث قامت على مركزية شديدة أهملت البناء الاجتماعي المحلي و اعتمدت في ذلك على النخب العسكرية و البيروقراطية و بعض من ممثلي الفئات الاجتماعية التي كانت تضمن الولاء و الاستقرار لحد يضمن بقاء و قوة الدولة العثماني و هو ما حذا ببعض من المفكرين لوصف تلك العلاقة بالدمج القسري للمجتمع الجزائري مع البناء السياسي للدولة العثمانية[3]، و هو الأمر الذي يزداد حدة و خطورة لا سيما في أواخر عهد العثمانيين بالجزائر أين تعزز السطوة العسكرية للحكام العثمانيين زادها النفصال الشيه مطلق عن حكومة الباب العالي باسطمبول و هو ما يؤكده المؤرخ الجزائري عبد الرحمان

الجيلالي نقلا عن المؤرخ الألماني سيمونوف[4] و مع الاحتلال الفرنسي الذي دام زهاء قرن واثنين و ثلاثين سنة فقد ميز المرحلة استهداف الهوية العربية الاسلامية في الجزائر و إحياء النعرات القبلية قدر المستطاع و ذلك لمواجهة قوة الوحدة الوطنية خدمة للمشروع الاستعماري الهيميني الذي عمل أيضا على تكوين جيل من النخبة الفرنكفونية التي ستؤثر على مستقبل الجزائر المستقلة، كل هذه الفترات ازاحت دور البناء الاجتماعي و تحديدا القبيلة و عززت من دور النخب العسكرية بقاء المنطق التسلطي و الأبوي جوهرا للسلطة السياسية و هو ذات المنطق المكرس أيام التواجد العثماني و أيام الاستعمار الفرنسي.

ثانيا :نشوء المجتمع المدني في الجزائر

إن تاريخ المجتمع المدني في الجزائر يشير إلى تاريخية وقدم الموضوع الذي يبسن وجود تنظيمات اجتماعية مستقلة عن الدولة وتتوافر على عدة خصائص ايجابية منها الطوعية و التسيير الذاتي و الاستقلالية المالية و هو ما تعبر عنه الدراسات العلمية و التي من بينها أطروحة دكتوراه[5] حول واقع المجتمع المدني في الجزائر و هي دراسة ميدانية لجمعيات ولاية بسكرة، ومما تضمنه العمل:

" لقد عرف المجتمع الجزائري العديد من التكوينات الاجتماعية التقليدية ذات الملامح الدينية والمدنية منذ دخول الإسلام إلى شمال إفريقيا كالمساجد والزوايا والأوقاف، والتي كانت تؤدي أدوارا بالغة التنوع والثراء تشمل مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية والتشريعية وغيرها، إلى جانب بعض التنظيمات الأهلية التي عرفت قبل دخول الإسلام إلى هذه البلاد خاصة لدى المجتمعات الأمازيغية مثل" تاجماعت "و"التويزة "وغيرها من المؤسسات الاجتماعية التي كانت تتسم بالطابع الطوعي والهادفة إلى المساهمة في تنمية المجتمع بشكل عام وتنظيم سير الحياة فيه، وتسهم إلى حد كبير في إرساء قواعد الاعتماد على الذات وحل مشاكل المجتمع دون اللجوء إلى الدولة ومؤسساتها المحلية في كل صغيرة وكبيرة .ولم تكن هذه البنى الاجتماعية محكومة بالانتماء القبلي أو العشائري أو الإرثي بشكل عام بل كانت متاحة لكل راغب أو متطوع، كما أنها كانت تتمتع باستقلالية مادية عن الدولة حيث تعتمد في تمويلها على التبرعات والصدقات وخراجات الأوقاف".

إن الحركية التي ميزت فترة الاستعمار الفرنسي و درجة الوعي العالية التي كان يحركها هدف نيل الاستقلال لم تكن لتستمر في المرحلة الأولى للاستقلال الممتدة من 1962 لغاية 1989حيث تشير البحوث في هذا الصدد[6] إلى بروز مفارقة بين النصوص القانونية التي تضمن التعددية الاجتماعية و السياسية و الواقع الذي يثبت اختزال و احتواء الحزب الحاكم لكل الفعاليات الجمعوية، وعموما ما نود الإشارة إليه ههنا هو أن المجتمع المدني في الجزائر وعلى الرغم من الطوعية التي يمتاز بها إلا أنها طوعية مناسباتية تزداد فعالياتها خلال السياقات الأزموية ولذلك تجدها مرتبطة بالفعل الإجتماعي أكثر من ارتباطها بالفعل السياسي وما يزيد من حدة ذلك هو سعي النظام السياسي من خلال الحكومات المتعاقبة تحقيق دمج كوربوراتي بين فواعل المجتمع المدني والبنية السياسية الحاكمة، وهو ما نعتمد لتوضيحه و بيان علله من خلال المحور الموالي أين نعتمد على مقاربة قانونية و مؤسساتية و ذلك بالاعتماد على النصوص القانونية الرئيسية والتي تكفل و تنظم أدوار المجتمع المدني، و في

ذلك نعتمد على توظيف جملة من المتغيرات لمقارنة هذه النصوص و هي معايير و أسس المجتمع المدني على غرار معيار الطوعية و عدم الربحية و كذلك كعيار الاستقلالية و معيار حرية الانتماء.

1.مقارنة تطور النصوص الناظمة لأدوار المجتمع المدني في الجزائر:

إن أهم قانون في الفترة الأولى للتعددية السياسية في الجزائر والتي عبر عنها دستور فبراير 1989 هو القانون رقم31/90المؤرخ في 1990/12/04و الذي جاء في سياق سياسي و اجتماعي خاص يتمثل في أولى مراحل التعددية السياسية تعرفها الجزائر المستقلة و من ثم الأحداث العنيفة التي عرفتها الجزائر، فضلا على تداعيات الوضع السيوسيو اقتصادي المنهار و المتميز بالاحتقان خلال الفترة التي سبقت إعلان التعددية السياسية ، ما كان سببا في انطلاقة صعبة تحمل تحديات و رهانات كبيرة ، و لكن رغم ذلك صدرت القوانين المرافقة لدستور فيفري 1989 و التي من بينها القانون 31/90[7] و الذي سنحاول تحليل محتواه و اكتشاف المواد التي من شأنها أن تسند أدوارا لفواعل المجتمع المدني ذات العلاقة بتفعيل السياسات العامة.

لقد جاء القانون 31/90 مشكلا من 50 مادة صريحة لم تشر و لا مادة واحدة لعلاقة صريحة بين الجمعيات وصنع السياسات العامة و قد يرجع ذلك للأهداف التي من أجله تم تشريع هذا النص القانوني الذي يبدو و أنه يركز على مسائل تنظيمية صرفة بالدرجة الأولى ، لكن نظرة عميقة للنص تجعلنا نكتشف تزويد هذه البنى بعض الآليات الضرورية لممارسة أنشطة تتعلق بالسياسات العامة و التي تتمثل في رفع انشغالات المواطنين و ذلك ينعكس مباشرة على المرحلة الأولى لصنع السياسات العامة والمتعلقة بتحديد الأهداف، و كذلك الرقابة على تنفيذ السياسات العامة من خلال التبليغ عن المخالفات و هو الحال بالنسبة لجمعيات المستهلكين، و ذلك ما يفهم من الفقرة الثانية للمادة الثانية[8] و التي تنص على تسخير أعضاء الجمعية لمعارفهم من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي و التربوي و الرياضي و العلمي و المهني و الديني والثقافي، ويستثنى من ذلك العمل السياسي الممنوع بصريح المادة 11، وكان هذا تقديرنا لمصطلح ترقية إذ المطلوب نظريا التصريح و تحديد علاقة قانونية و اضحة المعالم للجمعيات و مسألة صنع السياسات العامة و هذا ما يغيب صراحة عن النص محل التقييم، بالرجوع مرة أخرى لنص القانون**31/90** نجد تضمنه لبعض المعايير المتعلقة بعمل المجتمع المدني و هي كالتالي:

معيار عدم الربحية: و **معيار حرية الانتماء:** و هو ما تنص عليهما و تضمنهما بشكل صريح الفقرة الأولى للمادة الثانية وكذلك بالنسبة لحرية الانتماء حيث المادة الرابعة تحد من مطلقيه حرية الانتماء في حال سلوك مخالف لمبادئ نوفمبر وهو ما يتعلق بطابع الدولة.

معيار الاستقلالية:

الاستقلال الهيكلي و الوظيفي :حيث يمنع الأشخاص المعنويون و الطبيعيون من التدخل في عمل الجمعيات إلا فيما تعلق بالأمور التنظيمية أو احتمال مخالفة النص القانوني فيكون للهيئات المخولة التدخل .

الاستقلال المالي: جاء الفصل الرابع متضمنا للأحكام المالية التي تنص على تمويل حكومي محتمل و إمكانية قبول الهبات شرط التبليغ عن مصدرها و موافقة السلطة الإدارية فضلا عن آلية التمويل الذاتية المتمثلة أساسا في اشتراكات الأعضاء.

مما سبق يتضح و أن مضمون النص يثبت استقلالية محدودة بحكم التمويل الحكومي المحتمل و الذي كرسه واقع العمل الجمعوي و أصبح قاعدة ملازمة لعمل المجتمع المدني في الجزائر و كذلك هي استقلالية خاضعة للقرار الإداري،كل ذلك يجعل المحللين لواقع المجتمع المدني في هذه الفترة بالمتعثر و الذي يمثل نتيجة لفشل الدولة و ضعفها كما تذكره دراسة Andrea livraniحول المجتمع المدني في الجزائر[9] ولكن بخلاف هذا الحكم قد تسهم هذه التجربة في تفعيل المجتمع المدني لاحقا حيث أن المعطيات الكمية لطالما كانت منطلقا لمستويات جيدة من الآداء إذا ما تم تكييف هذا العمل الجمعوي مع مقتضيات النسق السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي المتجدد، و منه نتساءل عما استجد في قانون الجمعيات لسنة 2012.

استكمالا للإصلاحات السياسية التي دعا لها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة تم استحداث قانون جديد للجمعيات هو **القانون 06/12 المؤرخ في 2012/01/12**[10] و الذي جاء بعد استحداث دستور 1996 بمعنى أنه يأتي في بيئة مغايرة للبيئة التي صدر فيها قانون الجمعيات 31/90 ، خاصة و أن الوضع الأمني استتب وقد أفادت التجربة السابقة في تدارك مواطن القصور في الفترة السابقة فهل يعبر القانون الجديد حقا عن كل ذلك حيث يهدف عمل الجمعيات بقتضى أحكام هذا القانون لتسخير أعضاء الجمعية لمعارفهم من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي و التربوي و الرياضي و العلمي و المهني و الديني و الثقافي و هذا ما يطابق النص القديم إلا أنه قد أضيف مجال جديد هو الإنساني و هو ما يوسع مجالات عمل المجتمع المدني و إن كان لفظ الإنساني فضفاض و يحتاج لتحديد خاصة و أن اللفظ يتم تداوله انطلاقا من مؤتمر التنمية البشرية لسنة 1994 حيث لا يتم قبول تجزئة الحقوق المرتبطة بالإنسان، وتزيد المادة الثانية من توسعة تعريف الجمعية حيث تربط نشاطها بالصالح العام وهي نقطة الالتقاء الأولى حيث تصبح السياسات العامة و تنظيمات المجتمع المدني مشتركة في نفس الهدف و هو الصالح العام، لكن لا بد من توفير الآليات اللازمة لذلك فهل كان التصور مكتملا في هذا النص القانوني؟ تتيح **المادة 17** للجمعية و تمنحها أهلية التقاضي كا تمنحها الحق في إقامة شراكة مع السلطات العمومية بما يتوافق و أهدافها، و ذاك مسألة إيجابية بنظرنا و تؤسس لعلاقة قوية بين المجتمع المدني و السياسات العامة باعتبارها شريكا استراتيجيا في صنع و تنفيذ السياسات العامة.

وتتيح **المادة 24** للجمعية الحق في القيام بالنشاطات العلمية و الندوات و الأيام الدراسية ما يفهم منه إمكانية دراسة المشاكل المجتمعية بطريقة علمية خاضعة للتنظيم و هو ما يمثل نقطة تقاطع أخرى مع السياسات العامة.

يحافظ النص القانوني على **معيار حرية الانتماء وطوعية العمل** المحدودة دوما بالثوابت الوطنية، كما يثبت مرة أخرى **معيار عدم الربحية**، أما فيما يخص **معيار الاستقلالية** فنسجل ما يلي:

الاستقلال الهيكلي: المادة 13 **تمنع صراحة الانتماء الهيكلي أو الوظيفي** بين الأحزاب و الجمعيات.

المادة 17 تمنح الجمعية الشخصية المعنوية و تزودها بآليات ممارسة هذه الصفة

الاستقلال المالي: ينص القانون على تمويل حكومي محتمل و إمكانية قبول الهبات شرط التبليغ عن مصدرها و موافقة السلطة الإدارية فضلا عن آلية التمويل الذاتية المتمثلة أساسا في اشتراكات الأعضاء. و لكن ما يستجد بصريح المادة 34 أن نشاطات الجمعية التي تعترف السلطة العمومية بأنها ذات منفعة عامة يحق لها التمويل الحكومي.

ولقد استثنى النص الجمعيات الدينية التي تخضع لقانون خاص وخصص الفصل الثاني للجمعيات الخاصة المتمثلة في المؤسسات على غرار مؤسسات الذاكرة والوداديات التي تعنى بالعلاقات الاجتماعية كالصداقة والتضامن في إطار العيش المشترك أما الجمعيات الرياضية والطلابية فهي تخضع لنفس أحكام هذا القانون.

و ختم النص بضرورة مطابقة الجمعيات مع القانون الجديد و هو ما أفرز مفارقات تتعلق بتحين الجمعيات لقوانينها مع النص الجديد و هو ما يظهر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 01: الجمعيات المطابقة لقانون الجمعيات 06/12

الجمعيات المطابقة	48957	44,94%
الجمعيات غير المطابقة	59983	55,06%
المجموع	108940	100,00%

المصدر: الباحث اعتمادا على مصادر الدراسة.

على الرغم من أن ما يقل على النصف هو عدد الجمعيات التي واكبت القانون الجديد إلا أن ذلك لا يكفي للحكم على دور الجمعيات في تفعيل السياسات العامة، مع تسجيل ملاحظة هامة و هي أن النص القانوني الجديد يربط بشكل صريح بين الجمعيات و السياسات العامة في المشاركة بما يخدم الصالح العام لكن للأسف لا يوجد في النص ما يشير إلى آليات التي تسمح بممارسة هذا الحق المكفول،برغم أن الواقع يشير إلى مظاهر إيجابية أحيان و هي المتعلقة بنشاط جمعيات المستهلكين و التي يتضح و أن عملها يصب في خانة الرقابة على تنفيذ السياسات العامة المعبر عنها بالقوانين و التنظيمات المختلفة ، و لنا أن نذكر الجمعيات العلمية و التربوية التي تساعد السياسات التعليمية على تحقيق أهداف السياسات التعليمية في شقها الكمي المتعلق بالقضاء على كل أشكال الأمية،أو

الجمعيات التي تعنى بالمشاكل المرورية و الذي يسهم في تحقيق الأمن للراجلين و مستعملي الطرقات، وفيما يلي جدول إحصائي لمختلف الجمعيات الناشطة في الجزائر.

جدول رقم 02: تعداد الجمعيات الوطنية في الجزائر حسب مجالات النشاط الجمعيات الوطنيـــــــة

العدد	مجال عمل و نشاط الجمعيات	الرقم
30	الصداقة،التبادل،التعاون	1
15	الدين	2
90	**الرياضة**	3
160	الثقافة و التربية و التكوين	4
40	التراث	5
50	**علوم و تكنولوجيا**	6
20	العائلة الثورية	7
20	حقوق الانسان	8
30	جمعيات أجنبية	9
80	**البيئة**	10
30	**ذوي الهمم**	11
120	**المستهلكين**	12
80	**الشباب و الأطفال**	13
30	**السياحة و الترفيه**	14
20	**المتقاعدين و كبار السن**	15
40	**المرأة**	16
30	**التضامن و الجمعيات الخيرية**	17
40	التعاضديات	18
220	مهن مختلفة	19
40	**قدماء الطلبة**	20
1165	**المجموع**	

المصدر: الباحث اعتمادا على مصادر الدراسة

الملاحظ من خلال الجدول هو تنوع المجالات التي تهتم بها المجالات فلت تكاد تترك مجالا إلا ووجدت جمعيات تشتغل فيه مع بروز عددي كبير للجمعيات التي تمثل المهن لتليها جمعيات الفنون و الثقافة و التربية ثم تأتي جمعيات المستهلكين في المرتبة الثالثة، و فيما يخص تعداد الجمعيات المحلية فقد كان الوضع كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم03:تعداد الجمعيات المحلية في الجزائر حسب مجالات النشاط

الرقم	مجال عمل و نشاط الجمعيات	العدد	النسبة المئوية
1	مهنية	4171	4,50%
2	دينية	15304	16,52%
3	رياضية	15019	16,21%
4	ثقافة و فنون	10014	10,81%
5	أولياء التلاميذ	14891	16,08%
6	علوم و تكنولوجيا	949	1,02%
7	جعيات الأحياء	20137	21,74%
8	البيئة	1938	2,09%
9	ذوي الهمم	1234	1,33%
10	المستهلكين	111	0,12%
11	الشباب	2677	2,89%
12	السياحة	894	0,97%
13	المتقاعدين	152	0,16%
14	المرأة	919	0,99%
15	التضامن	2978	3,22%
16	الإسعاف	167	0,18%
17	الصحة	644	0,70%
18	قدماء الطلبة	134	0,14%
المجموع		92333	100%

المصدر:الباحث اعتمادا على مصادر الدراسة

و مع إيجابية المعطيات الكمية إلا أن ثمة حاجة ملحة لتفعيل هذا الدور من خلال تضمن النصوص القانونية للآليات التي تكفل للجمعيات أداء الأدوار المنوط بها على أكمل وجه، و كنتيجة لهذا المحور نسجل تطورا ملحوظا للنص القانوني الذي يبقى بحاجة لتعديل يجعل من النص القانوني مواكبا للممارسات حيث أن واقع المجتمع المدني في الجزائر يشهد انحسار للدور المِؤسساتي في مقابل تزايد الحركات الاحتجاجية و التي تثبت في أكثر من مناسبة أن تأثيرات المجتمع المدني خارج الأطر المؤسسية أقوى منها داخل مؤسسات المجتمع المدني و هو نسعى لتوضيحه من خلال المحور الثالث .

1. الحراك الشعبي: دراسة سياقية

إن صورة الاحتجاجات المستمرة تعبر لاشك عن فشل العمل المؤسساتي و عن ما نسميه أزمة الثقة و ما يعرف بأزمة المشروعية التي يمكن أن تواجهها الأنظمة السياسية و هو حال الواقع الجزائري الذي عرف الحركات الاحتجاجية كسبيل لتحقيق مطالب مجتمعية، و كانت سنة 1980 هي أول محطة بالغة التعبير عن هذه الحركات الاحتجاجية في سياق نظام سياسي مغلق قائم على نمط الحزب الواحد مع استثناء حرية ممارسة الحق النقابي المكفول أنذاك كتعبير عن الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية، و عرفت سنة 1988 في الخامس من أكتوبر احتجاجات قوية رفعت مطالب سوسيو اقتصادية كتعبير عن الاحتقان الالجتماعي و تناقص القدرة الشرائية و كانت المخرجات على النقيض حيث تمثلت استجابة النظام السياسي في فتح المجال السياسي و تفعيل الحق في إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، ليليها فيما بعد توقيف المسار الانتخابي و الدخول في عشرية دموية كادت أن تعصف بالدولة و المجتمع، و مع عودة الاستقرار النسبي عاودت الحركات الاحتجاجية للظهور و لعل أبرزها كان سنة 2011و هي التي كانت تحمل مطالب ذات طبيعة سوسيو اقتصادية و أخرى ذات طبيعة سياسية و لكن أريد لهذه المطالب أن تختزل حصريا في طبيعة سيوسيو اقتصادية لتكون الاستجابة مرة أخرى سياسية في شكل ما عرف بالاصلاحات السياسية التي عرفتها سنة 2012 و التي تضمنت تعديل القانون العضوي للانتخابات و نظام المحاصصة بالنسبة لتمثيل المرأة في المجالس المتخبة و القانون العضوي للأحزاب، و هذا ما يجعلنا نسجل ملاحظة محورية بالنسبة لدور المجتمع المدني من خلال الحركات الاحتجاجية و هي المتعلقة بتأثيره على عملية صنع السياسات العامة من خلال ردود أفعال حكومية لا تستهدف تلبة هذه المطالب بقدر ما تستهدف ضمان استمرارية النظام السياسي و هو ما نعتبره تفسيرا لاستجابة لا تعكس المطالب المطروحة فكلما وجدت مطالب سوسيو اقتصادية إلا و تقابله استجابة سياسية، و هو المؤشر ذاته لاستمرار و بقاء الحركات الاحتجاجية، و هو ما حصل سنة 2019 عرفت الجزائر بتاريخ 22 فيفري 2019 تفاقما للأزمة السياسية (أزمة المشروعية) نظرا لسحب الثقة والمصداقية من النظام السياسي بمختلف مكوناته ومؤسساته، فمع تفشي ظاهرة الفساد بكل أنواعه وتدهور الأوضاع الاجتماعية من البطالة وتفاقم أزمة الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري،

مقابل ذلك غياب رئيس الجمهورية على الساحة الوطنية والدولية، كذلك ضعف المؤسسات التشريعية والقضائية مقابل هيمنة السلطة التنفيذية على مركز صناعة القرار، أدت كل ذلك الى خروج الشعب الجزائري بمختلف فئاته و فاعليه لإيجاد حلول وبدائل لإجراء انتخابات حرة ونزيهة ومحاسبة الفاسدين تحت مسمى "العصابة"، وفي هذا السياق استنجدت السلطة الجزائرية بعد عودة رئيس الجمهورية الى أرض الوطن من مستشفى سويسرا" بالخبير الدبلوماسي الجزائري "الأخضر الابراهيمي" في محاولة منه لإدارة الازمة السياسية في الجزائر والحفاظ على السيادة الوطنية خاصة وأن الشعب الجزائري مارس أسلوب الضغط من خلال المطالبة بتطبيق المادة 102 والمادة 02 من الدستور الجزائري، فكانت زيارته ذات هدفين الأول تقديم حلول سياسية للاستجابة لمطالب الشعب الجزائري والذي أطلق عليه بمصطلح "الحراك الشعبي" ،اما الهدف الثاني هو طمأنة الدول المتنافسة للحفاظ على تبعيتها، ولقد استمرت الأوضاع السياسية بالرغم من محاولة الطبقة الحاكمة امتصاص غضب الشعب الجزائري، إلا أنها ولأول مرة تخسر رهان الحفاظ على الوضع القائم واستمرار النظام السياسي، واستجابة لمطالب المتظاهرين في شوارع العاصمة ومختلف ولايات الوطن، حيث خرج الملايين من الجزائريين الى الشوارع عبر مختلف ولايات الوطن منددين "لا للعهدة الخامسة" والمطالبة برحيل النظام وحكومته واجراء انتخابات حرة ونزيهة، اصبح النظام السياسي الجزائري في ازمة سياسية مزدوجة (شرعية ومشروعية) و بالرغم من المحاولات التي قدمها النظام، فان أي مشروع سياسي ديمقراطي لا يستند الى شرعية الشعب فهي مرفوضة، ولا يمكن تطبيق أي حل سياسي من غير تنظيم انتخابات حرة ونزيهة تشرف على مراقبتها لجنة وطنية مستقلة ذات شرعية سياسية.

وبتاريخ 11 مارس 2019 قدم رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" رسالة طويلة للشعب الجزائري ، تضمنت اجراء الانتخابات المقررة في 18 افريل 2019 وهدفها استجابة لمطالب الشعب، وقدم اقتراح حول تشكيل "ندوة وطنية جامعة مستقلة" وهي هيئة تتمتع بكل السلطات لإعداد الإصلاحات الجديدة تضم مختلف الفاعلين في المجتمع الجزائري، حيث تتولى مهمة تحديد تاريخ اجراء الانتخابات الرئاسية، وتنتهي مهامها قبل نهاية 2019، وسيعرض مشروع الدستور للاستفتاء الشعبي، وبعد نهاية رسالته للشعب تم تعيين وزير الداخلية "نور الدين بدوي" وزير الأول خلفا للوزير "أحمد أويحي" كمطلب من مطالب الشعب الجزائري، حيث استمرت التعبئة الشعبية في الاحتجاجات ضد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ،بالرغم من إعلانه عدم ترشحه للعدة الخامسة، وتواصلت المسيرات عبر شوارع ولايات الوطن في 13 مارس 2019، فقد خرج أساتذة التعليم العالي والطلبة في مسيرات احتجاجية بساحة البريد المركزي بالجزائر العاصمة، لتلتحق بذلك مختلف النقابات المستقلة من أجل دعم الحراك الشعبي الذي يطالب بتقديم رحيل النظام وأتباعه، وقد كانت شعارات ذات دلالات ومضامين تعبر عن تغيير الطاقم الحكومي والمطالبة برحيل كل الوجوه السياسية وحتى لرجال الاعمال ومحاسبتهم في اطار تطبيق دولة الحق والقانون، وقد التحقت بمسيرة الطلبة والأساتذة الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين معبرة عن رفضها

الإجراءات التي أعلنها رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" كونها غير مشروعة واعتبرتها بأنها إجراءات غير دستورية .

وما يلاحظ في هذه الفترة الحساسة التي تمر بها الجزائر من أزمات سياسية هو موقف الجيش باعتباره فاعلا رئيسيا، مارس دورا محوريا في إدارة الدولة والتحكم في التفاعلات السياسية بقيادة "نائب وزير الدفاع ورئيس الأركان فقد تبين دوره في الحفاظ على الامن والاستقرار الدولة، وقد أكد ذلك في عديد من المرات في خرجاته المختلفة للنواحي العسكرية عبر مختلف ولايات الوطن، كما أنه منذ بداية الأزمة أصدر عدة بيانات لموقفه تجاه المطالب الشعبية والحفاظ على امن واستقرار الدولة من التهديدات الخارجية وفي محاولة لاستغلال الوضع القائم في صالح أعداء الوطن، و بالرغم من كل ذلك بقي الحراك مستمرا من خلال التظاهر السلمي و كذا التأطير الشرطي الذي ابتعد عن القمع الممارس سابقا و هو ما نلمسه من خلال واقع المسيرات السلمية من جهة و الخطابات الرسمية من جهة أخرى و هو ما يمكن اعتباره أول مكاسب الحراك، لكن دونما وصول إلى استجابة كلية للمطالب المطروحة و التي يعبر عنها الشارع في مسيراته و كذا مختلف اللقاءات التي عقدت على غرار الندوة الوطنية لفعاليات المجتمع المدني التي انعقدت بتاريخ 15 جوان 2019 مبادرة لتقديم اقتراحات للخروج من الأزمة السياسية التي تعيشها البلاد منذ 22 فيفري 2019 بهدف تحقيق المطالب المشروعة للشعب، وتضمنت هذه المبادرة التي تم طرحها في الندوة الوطنية التي احتضنها المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار:[11]

*دعوة تنصيب شخصية وطنية أو هيئة رئاسية توافقية تشرف على المرحلة الانتقالية.

*تنظيم الانتخابات الرئاسية المقبلة وذلك لمدة سنة أشهر كأقصى تقدير.

*تشكيل حكومة كفاءات وطنية.

*تنصيب هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات والإعلان عن نتائجها، مع ضمان آليات الرقابة.

*فتح حوار وطني شامل مع مختلف فعاليات المجتمع المدني.

كما دعت المبادرة التي وقعتها أكثر من 71 نقابة وجمعية وطنية منهم (كونفدرالية النقابات المستقلة، المجتمع المدني، مجموعة الأمل، المنتدى الوطني للتغيير، جمعية العلماء المسلمين)، على تقديم مقترحات للخروج من الأزمة السياسية وما من شأنه المساهمة في ضمان الديمقراطية وبناء مؤسسات شرعية ذات مصداقية، والحد من انتشار الفساد، وضرورة ضمان حرية ممارسة الحقوق والحريات الفردية والجماعية، واحترام مرافقة العملية السياسية بهدف إرساء الثقة بين مؤسسات النظام السياسي ومجتمعه.

جدول رقم(04): مسار الحركات الاحتجاجية والاصلاحات في الجزائر ما بين سنة 2011 إلى2019:

تاريخ	الأحداث
يناير 2011	انطلاق الاحتجاجات على الظروف المعيشية و ارتفاع معدل البطالة.
فبراير 2011	رفع حالة الطوارئ المفروضة منذ 1993.

سنة 2012	إصلاحات سياسية مست القوانين العضوية للانتخابات و الأحزاب
مارس 2014	خروج "حركة بركات"* للشارع داعية إلى مظاهرات مناهضة للسلطة وتطالب بالانتقال الديمقراطي.
نوفمبر 2014	مرض رئيس الجمهورية السيد "عبد العزيز بوتفليقة" بجلطة دماغية ونقله للعلاج في فرنسا.
سبتمبر 2015	عزل مدير جهاز الاستخبارات بعد تغييرات واسعة في قيادات الجيش.
يناير 2016	تصويت البرلمان على تعديلات دستورية منها الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة ثانية وتحديد فترة رئاسية ب05 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.
مايو 2017	فوز جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي بأغلبية المقاعد البرلمانية.
فبراير 2019	الإئتلاف الحاكم في الجزائر يرشح "بوتفليقة" لولاية رئاسية خامسة.
22 فبراير 2019	انطلاق المسيرات عبر الوطن مطالبة بالتغيير ورفض ترشح الرئيس "بوتفليقة" للعهدة الخامسة"، مع محاسبة الفاسدين.
11 مارس 2019	إعلان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة انسحابه من الانتخابات الرئاسية
19 مارس 2019	اقتراح المؤتمر الوطني للخروج من الازمة التي تعيشها الجزائر
15 جوان 2019	انعقاد الندوة الوطنية لفعاليات المجتمع المدني
12 سبتمبر 2019	تعديل القانونيين العضويين المتعلق بنظام الانتخابات والسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات
06 ديسمبر 2019	انطلاق أول مناظرة تلفزيونية في الجزائر تم فيها تقديم أسئلة لكل مترشح للانتخابات الرئاسية
12 ديسمبر 2019	اجراء الانتخابات الرئاسية، وإعلان السلطة الوطنية المستقلة عن فوز المترشح عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بفوزه الساحق بأغلبية الأصوات المنتخبة.
20 مارس2020	أول توقف للحركة الاحتجاجية منذ بداياتها في فيفري 2019
22فيفري 2021	معاودة الحركة الاحتجاجية لسابق عهدها المتمثل في استمرار المسيرات السلمية في كل جمعة و ثلاثاء

المصدر: تصميم الباحث اعتمادا على مصادر الدراسة

1.مخرجات الحراك الشعبي و أثاره على عملية صنع السياسات العامة في الجزائر:

التطرق لمحور مخرجات الحراك وتأثيره على عملية صنع السياسات العامة يرتبط بالنسق السياسي و ما يصاحب عملية التغيير من مقاومة شديدة للتغيير أو قدرة عالية على التكيف و هو مضمون الاقتراب المؤسسي الحديث الذي يمكن الاعتماد عليه في تحليل واقع الحراك الشعبي و مخرجاته خاصة و أنه يركز على الأبنية والمؤسسات الرسمية ومدى مطابقتها لقواعد ومبادئ الدستور، حيث يركز الاقتراب المؤسسي الحديث دراسة فوق المؤسسات فهو يفترض وجود علاقة تفاعلية بين المؤسسة وبيئتها ثم ينظر في قدرة هذه المؤسسة على التكيف والاستمرار[12].

ويعتمد الاقتراب المؤسسي الحديث على أربعة معايير هي التماسك والاستقلالية والتعقيد،أما رابع المعايير فهو التكيف وهو الذي نعتمده منطلقا للتحليل لما له من أهمية بالغة فهو ينظر في قدرة المؤسسات على الاستمرار رغم تغير البيئة حولها ورغم ما يواجهها من تحديات وذلك اعتمادا على جملة من المؤشرات هي:

*العمر الزمني: حيث أن قدم المؤسسات واستمرارها يمنحها قدرة أفضل على البقاء بما تملكه من خبرات وتقاليد.

العمر الجيلي: قدرة المؤسسة على الاستمرار رغم تغير القيادات والفواعل فهي مستمرة بمبادئها وقواعدها لا بأشخاصها.

*التغير الوظيفي: قدرة المؤسسة على خلق وظائف جديدة تماشيا مع التحديات المحلية والدولية.

وهنا يأتي دور التساؤل حول الإصلاحات التي باشرها النظام السياسي الجزائري من خلال الحكومة الحالية و التي من شأنها تفعيل محتمل لأدوار المجتمع المدني؟

إن أول ما نجح فيه الحراك هو التأثير المباشر على إعادة انتخاب الرئيس بوتفليقة لعهدة خامسة أو عهدة أولى بناءا على الدستور الجديد و هو الأمر الذي لم يكن ليتم لولا دخول هيئة الأركان على الخط و مساندة مطالب الحراك، و ذلك كان له تأثير مباشر على مسألة التداول على السلطة و تحديدها من خلال عهدة رئاسية واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة ،و يكون التطبيق الفعلي لها مؤشرا نحو بناء نظام ديمقراطي رشيد، و بالتالي تكون تلك ضمانة دستورية نحو تكريس الفعل الديمقراطي و التي تبقى بحاجة لتفعيل نموذج ثقافي إيجابي يمكن من تحقيقها، ومن جهة أخرى يمكن اعتبار الفعل الحكومي الحالي تعبيرا عن مقاومة شديدة للتغيير ، ويكون المؤشر ههنا اعتماده على تغيير الحقائب الوزارية و مسؤوليها كما حصل في آخر تعديل وزاري بتاريخ 21 فيفري 2021، وهو التعديل الذي قلص من عدد الوائر الوزارية و أدخل كفاءات جديدة على الطاقم الحكومي، ونفس الأمر كان قد حدث في التعديل الوزاري الجزئي بتاريخ 23 يونيو 2020، وما هو ما يمكن اعتباره سعيا حثيثا للتكيف مع مستجدات البيئة المحلية التي تشهدا حراكا كثيفا و مستمرا لطالما يعبر عن رفض كل الأعمال الحكومية، ما يجعل الحكومة و النظام السياسي برمته في ارتباك مستمر و تضاءل لقدرته على تسيير أزمة الحراك الشعبي.

ما يمكن تسجيله بالنسبة لتأثيرات المجتمع المدني أو بالأحرى القدرة على لعب أدوار مؤثرة أنها تتزايد في السياق الحالي الذي تشهده الجزائر، و بتقديرنا سيستمر الوضع على ما هو عليه في ظل تناقص القدرة الشرائية و ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية من جهة و منجهة أخرى يرتبط تزايد هذا التأثير بالطابع السلمي للحراك الشعبي و التسيير الشرطي المعتمد على سلمية التسيير و الابتعاد على الأساليب القمعية، ولكن في حال تغير الميزان الاقتصادي بسبب ارتفاع أسعار البترول و عودة الحكومة لشراء السلم الاجتماعي عن طريق توزيع الريع قد نشهد تضاؤلا لقدرة المجتمع المدني على التأثير و هو السيناريو الأبعد في تقديرنا بالنظر لإضطراب وتدني سعر البترول الخام و تداعيات الأزمة الصحية العالمية و ما رافقها مست تأثيرات على المستويات الاقتصادية و الاجتماعية خصوصا في ظل غلق كل المناف البحرية و البرية و الجوية في الجزائر، ويعتمد تأثير المجتمع المدني في كل البيئات على نموذج ثقافي إيجابي تشاركي و تعاضدي بين المجتمع السياسي و المدني و هو السبيل لبناء نموذج ديمقراطي رشيد و عليه يتوقف تأثير المجتمع المدني في الجزائر بارتقاء درجة الوعي و الالتفاف حول مشروع الدولة من جهة ، و من جهة أخرى ضرورة توافر إرادة سياسية حقيقية من لدن النظام السياسي من أجل الحفاظ على مقدرات الدولة و الرقي بها و في ذلك الخروج من الأزمات العميقة التي يعرفها النظام السياسي على غرار أزمة الشرعية و المشروعية التي سلف و أن أوردناها فيما سبق من فصول البحث.

الخاتمة

نهاية لهذا البحث يمكن لنا الإجابة عما اعتمدناه إشكالية لبحثنا، حيث يتضح و أن الحراك الشعبي ساهم بشكل كبير في فصل المجتمع المدني عن النظام السياسي و أبعده عن الدمج الوظيفي و لو نسبيا وفي ذلك تطبيق لروح القانون المتعلق بالجمعيات لا سيما فيما تعلق بمعيار الاستقلالية، أما بالنسبة للاختلالات التي تعرفها عملية صنع السياسات العامة في الجزائر فالمسألة لا تزال بعيدة المنال، و لكن ما يمكن تسجيله هو أن أغلب ما أيصبح يوضع من برامج و قرارات يمثل ردود أفعال حكومية تسعى للاستجابة لمطالب الحراك و التكيف معه و ذلك بح ذاته يعتبر نقطة مقصلية في سبيل إرساء نظام ديمقراطي رشيد تصنع فيه السياسات العامة وفق منطق تعاضدي وتشاركي، أما بالنسبة للتعديل الدستوري لسنة 2020 فهو يعبر عن مكسب آخر بالنسبة لأدوار المجتمع المدني ومسألة دسترة الدور التشاركي في تسيير الشأن العمومي، مع بقاء تفسيرات مصطلح التسيير بالنسبة للنظام السياسي غامضة في ظل عدم صدور النصوص واللوائح التنظيمية التي تبين طريقة تفعيل هذه المادة الدستورية وما هي المجالات المقصودة من وراء الشأن العمومي ومن ثم الفواعل المعنية بهذا الدور التشاركي.

---

[1] Woldring, Henk E. S. "State and Civil Society in the Political Philosophy of Alexis De Tocqueville." Voluntas: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations 9, no. 4 (1998): 363-73. Accessed May 22, 2021. http://www.jstor.org/stable/27927623.

[2]عزمي بشارة،2013. *المجتمع المدني-دراسة نقدية*(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،ط6،.2012)،ص32

[3] Bennoune, Mahfoud.. Esquise dune anthroplogie de LALGERIE Politique. (Algerie: EDITION Marinoor, 1998),P15.

[4]عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام(. الجزائر، دار الأمة،ط 2010، المجلد،4 2010،)،ص94

[5]جهيدة شاوش.. واقع المجتمع المدني في الجزائر-دراسة ميدانية لجمعيات ولاية بسكرة، أطروحة دكتوراه غير منشورة(جامعة بسكرة2014-2015)

[6]صالح زياني،''تشكل المجتمع المدني و آفاق الحركة الجمعوية في الجزائر.(مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية العدد 17ديسمبر2007)ص93.

[7]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ''قانون الجمعيات31/90.'' الجزائر: المطبعة الرسمية للجيش، العدد،12،1990.

[9] Andrea Liverani, Civil Society in Algeria: The Political Functions of Associational Life, Routledge, Abingdon, 2007,pp1,4.

[10]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. 2012. القانون رقم06/12 المتعلق بالجمعيات. الجزائر: المطبعة الرسمية للجيش،العدد 2012،،15 .

[11]خيرة بوعمرة. 2019. ''../https://www.tsa-algerie.com/ar 05 ماي2019.

12صموئيل هنتغتون. 1993. النظام السياسي لمجتمعات متغيرة،تر: سمية عبود (بيروت،دار الساقي 1993)،ص ص 20،28

مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (05) / العـدد: (01)، (2021)، ص 370 - 381

بناء السلام الديني في مناطق النزاعات في العالم
Religious Peace Building in Conflict Areas of the World

عبد الوهاب عمروش
جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، (الجزائر)، amr2007abd@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2021/05/21 تاريخ قبول النشر: 2021/06/04 تاريخ النشر: 2021/06/07

ملخص:

تحضى المرجعيات الدينية بمكانة مهمة سواء في المجتمعات الحديثة أو التقليدية، أين تقوم بدور رئيسي في مساعدة أطراف النزاع في الوصول إلى حل النزاع وبناء السلام، وهذا عن طريق مجموعة من الآليات: كالدفاع عن الفئات الضعيفة في النزاع، والتي هي ضحايا استعملت كوسيلة ضغط في النزاعات، ويعمل القادة الدينيون على الوساطة بين المتنازعين، وتوظيف القيم الروحية وتعاليم الديني التي يتقاسمها أطراف النزاع من أجل تحقيق المصالحة، كما تراقب الهيئات الدينية مدى تطبيق أطراف النزاع للهدنة أو عملية بناء السلام ونصح أو ردع الطرف الرافض للسلم،

يعمل رجال الدين على تعليم وتربية الأفراد قيم السلم والمصالحة ونبذ العنف في المجتمعات، وتقوم هذه الهيئات بدور الحوار بين الأديان ونشر العدالة والتسامح عبر الحدود.

الكلمات المفتاحية: الوساطة الدينية؛ حل النزاعات؛ بناء السلام.

Abstract :

Religious references have an important place in both modern and traditional societies, where they play a key role in helping parties to conflict reach conflict resolution and peace-building through a range of mechanisms: Religious leaders mediate disputes, use spiritual values and religious texts shared by the parties to the conflict for reconciliation. Religious bodies monitor the application of the truce or peace-building process by the parties to the conflict, advise and prevent non- peace party.

Religious leaders are also working to educate individuals about the values of peace, reconciliation and non-violence in societies. These institutions also play a role in interreligious dialogue, the promotion of justice and tolerance across borders.

Keywords: Religious mediation; conflict resolution; peacebuilding

1. مقدمة:

تؤدي الوساطة الدينية أو ما يسمى ببناء السلام الديني دورا محوريا في حل النزاعات وتسويتها، وهذا بالرجوع إلى المكانة الاجتماعية والدينية التي تحضى بها المرجعيات الدينية، والتي لها تأثير مباشر في الحياة اليومية للأفراد والجماعات، فالأدبيات الجديدة في دراسة الدبلوماسية وحل النزاعات تعطي اهتماما بالغا في مشاركة هذه المرجعيات الدينية في حل النزاعات، وهذا لقدرتها الرمزية على التأثير في صناعة السلام أي العمل على وقف النزاع، كذلك عملية بناء السلام بعد حل النزاع، عن طريق تسهيل تقديم الدعم المادي والمعنوي للجماعات الأكثر تضررا من تداعيات النزاع.

وعليه نطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن لبناء السلام الديني أن يكون بديلا لحل النزاعات في العالم؟

ولمعالجة الموضوع يمكن اعتماد الفرضيات التالية:

– بناء السلام الديني في النزاعات مرهون بمدى قدرة تأثير القادة الدينيون في الأفراد بضرورة وقف العنف واللجوء إلى السلم.

– تحقيق السلام عن طريق تفعيل الوساطة الدينية يتطلب تمكين القادة الدينيين من المشاركة في المهمات الدبلوماسية والاعتراف بدورهم الفعال في بناء السلام في مناطق النزاعات.

لتحليل هذا الموضوع تم اعتماد المحاور التالية:

1. مفهوم بناء السلام الديني

2. تصنيف وآليات بناء السلام الديني

المناهج المستخدمة: يمكن استخدام "اقتراب الاتصال" لتحليل وفهم ظاهرة بناء السلام الديني، بالرجوع إلى قدرة القادة الدينيون على الاتصال المباشر مع أطرف النزاع، ومدى التأثير فيهم عن طريق الخطاب الديني لتحقيق السلم، كون الخطاب الديني من أكثر الوسائل تأثيرا في الأفراد.

النظريات المعتمدة: من أكثر النظريات تفسيرا للنزاعات وسبل معالجتها هي "نظرية الحاجات الأساسية"، والتي تقول بأن تلبية الحاجيات الأساسية للأفراد كالحاجات المادية من توفير الغذاء والمسكن، والمعنوية المتمثلة تكريس قيم العدالة السلام والتسامح لإشباع حالة الحرمان التي يعيشها الأفراد ماديا وروحيا، وبالتالي بناء السلام في مناطق النزاعات.

2. مفهوم بناء السلام الديني

1.2 مفهوم بناء السلام

عرف الباحثون في السلام منذ فترة طويلة توجهات مختلفة في تحديد مفهوم السلام، فيوجد من عرفه بأنه "استخدام أساليب اللاعنف في السعي نحو أهداف مؤيدة للسلام، في حين أن الإقرار بأن مثل هذه الأساليب لا يمكن أن تستلزم قسر أو إكراه الناس من خلال الحجة أو إجبارهم رغم إرادتهم على القيام بأعمال الامتناع عنها بالتهديد".

فالنهج السلمي هو مجموعة من المبادئ العامة التي توجه تطبيق استراتيجيات اللاعنف، ويمكن ترسيخ النهج السلمي روحيا، بشكل قطعي أو بصرامة، أو كعقيدة أو سياسة، بناء على ما إذا كانت معارضة العنف هي مسألة (غالبا تبنى على أساس معتقدات دينية)، أم مسألة حسابات استراتيجية ومنطقية لعلاقة الكلفة بالفائدة.

فاللاعنف هو مجموعة مواقف ومفاهيم وأفعال المقصود منها إقناع الناس على الجانب الآخر بتغيير آرائهم ومفاهيمهم وأفعالهم، ويستخدم اللاعنف وسائل سلمية لتحقيق نتائج سلمية، ويعني اللاعنف أيضا بأن المعنيين لا يثأرون بعنف من أفعال خصومهم، بل يمتصون الغضب والضرر بينما يقومون بإرسال رسالة راسخة عن الصبر والتصميم على هزيمة الظلم، تتمثل السمات الرئيسية للعمل اللاعنفي في: [1]

- أنه غير عدائي جسديا لكنه عدائي روحيا بشكل ديناميكي،
- أنه لا يسعى إلى إذلال الخصم، بل إقناع الخصم بالتغير من خلال فهم ووعي جديدين للمعيار الأخلاقي من أجل إعادة بناء مجتمعات الأخيرين العزيزة،
- أنه موجه ضد قوى الشر أكثر من توجهه ضد أشخاص وقعوا في شراك هذه القوى،
- لا يسعى اللاعنف إلى تجنب العنف الجسدي الخارجي فقط، بل العنف الداخلي للروح أيضا،
- اللاعنف مبني على أساس الإيمان بأن العالم في صف العدالة.

2.2 **السلام الديني**: فهو مدخل ينشد الكمال محكوما بمعيار يتطلب لا مقاومة بدلا من مقاومة غير عنيفة، من هذا المنظور فإن المثل الأعلى الذي يجب الكفاح من أجله في هذا العالم هو تحقيق الخير المثالي في حياة الفرد، لم يتم تقديم النهج السلمي الديني المطلق بوصفه أساسا منطقيا لفاعلية سياسية استراتيجية، بل عزز على أنه رفض للدنيوية أو للحقيقة السياسية، وبالرغم من ذلك فإن هذه المناقشة قدمت برنامجا سياسيا قويا يمكن خلق خيارات سياسية منه، مثل رفض المشاركة في الحروب.[2]

في العقود الماضية ازداد الاهتمام بدور الدين في تحقيق السلام بمعتقداته، وقيمه وتشريعاته وقادته، وفي هذا المجال توجد دراسات كثيرة منها: دراسات أبلباي Appleby كونه رائد الباحثين في هذا المجال، فهو يعتبر أن القوة الرمزية (الدين) تؤدي إلى المساعدة في توحيد المجتمعات المنقسمة، فيما يعتبر توماس Thomas أن الدين يلعب دور لتسهيل الحوار حول الفضيلة للوصول إلى مجتمعات صالحة.[3]

من الدارسين نجد محمد أبو نمر وهو أشهر باحث مسلم في استكشاف أثر القادة الدينيين المسلمين في تحقيق السلام وحل النزاعات، فحسبه العدالة الاجتماعية والقيم الإسلامية تساعد على تسوية النزاعات بطرق سلمية، كون الأمة الإسلامية لا يمكن أن تقوم دون الفعل الخير، والتوافقات الملائمة لمساعدة الفقراء وحماية جميع الفئات، فالهدف الرئيسي هو وقف المعاناة والحد من الفقر.[4]

ولعل أبرز من نبه الباحثين على ضرورة محورية الدين في دراسات السلام: مارتي Marthy والذي يقول: "إن انشغالنا بالسؤال عن سبب مركزية الدين في الحروب قد صرفنا عن استكشاف الطاقة الكامنة في الأفراد العاملين باسم الدين من أجل العلاج".[5]

ومن المفاهيم في هذا المجال "بناء السلام الديني" Religion peace building، وهو حقل علمي جديد متخصص في كثير من الجامعات الأمريكية، وأنشئت له الكثير من المؤسسات والأكاديميات المتخصصة.

من المصطلحات ذات الصلة بالقادة الدينيين في حقل بحوث السلام مصطلح: "بناة السلم الدينيون" Religion peace builders، وهو أكثر الألقاب تداولا واشتهارا وهناك "النشطاء الدينيون" Religion Actors، و"صناع السلام الدينيون" peace makers religions، وغيرها.[6]

ويعرف هانيس Hanis صناع السلام الدينيون بأنهم: "الأفراد أو ممثلو المنظمات ذات البنية الدينية، الذين يحاولون مساعدة الجماعات المتنازعة في حل نزاعاتها وبناء السلام".

وتذهب سينيتيا Cynthia من تحديد لمجالات تحقيق السلام بوصفه إطارا نظريا: لاستكشاف أثر العلماء والقادة الدينيين في تحقيق السلام والوئام في المجتمع الإفريقي.

فاليوم وفي ظل النزاعات المعقدة يتطلب الأمر تكوين بناة السلام تكوينا عاليا، يمكنهم من توظيف القدرات والإمكانات المتاحة لفض النزاعات ونع وقوعها مجددا، وتحقيق المصالحة وإيجاد عناصر التوافق بين الجماعات المنخرطة في الصراع.[7]

3.2 جوانب السلام الديني:

هناك جانبان لصنع السلام الديني وربما أكثر، لكنهما في الأساس جانبان أساسيان:

أ – الدين هو مصدر النزاع، وهكذا يتحتم على الجماعات الدينية والزعماء الدينيين أن يلعبوا دورا في معالجته. لكن حتى في تلك الأوضاع وعلى وجه العموم تقريبا، عند وصف أحد النزاعات بأنه ديني، فإنه يتعلق في واقع الأمر بما هو أكثر من الدين، فقد يكون الدين بديلا عن عوامل أخرى إذا كان نزاعا عرقيا وقد تتداخل الانقسامات العرقية مع الانقسامات الدينية، أو إذا كانت إحدى الجماعات أفضل حالا من الناحية الاقتصادية وكان هناك استياء من تلك الجماعة، أو إذا كان النزاع في أماكن في إفريقيا إذ يدور بين الرعاة والمزارعين المستقرين وقد يكون بين الرعاة المسلمين والمزارعين المسيحيين.

ب – يتم توظيف الدين كوسيلة لتعبئة تحرك ما ضد جماعة أخرى، بيد أنه في كثير من الأحوال لا يكون الدين في حد ذاته هو الدافع أو هو الذي يقف وراء النزاع. فحتى عندما يكون هناك نزاع ديني، فإنه أكثر من أن يكون نزاعا دينيا أو أن الدين من كونه القوة الدافعة أقل تأثيرا بكثير مما يظن في تلك الحالة.[8]

لا يعتبر الدين مصدرا فقط للتعصب وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف المتطرف حسب البعض، بل أيضا هو عامل للخروج من النزاع المسلح والدفاع عن حقوق الإنسان وسيادة الحكومة، والمصالحة والاستقرار في المجتمعات المنقسمة.[9]

إذ يعتبر السفير توماس بيكرينغ R. Pickering Thomas وهو من أهم الدبلوماسيين في أمريكا، أنه من خلال خبرته التي شملت بلدانا ذات أغلبية مسيحية أو يهودية، أو إسلامية، أو هندوسية، وجد سياقا دينيا يؤثر على الدبلوماسية، فمن المهم بالنسبة للدبلوماسيين أن يفهموا الدور الذي يضطلع به القادة الروحيون في عالم حيوي، لا يؤدي فيه القادة الروحيون أدوار سياسية فحسب، بل تعلم الدوافع الدينية أين الفعاليات السياسية حتى لو تباهت بعلمانيتها، بالتالي فعلى الدبلوماسيين الأمريكيين ألا يخافوا من إشراك الدين في الدبلوماسية، حتى لو تقيدت تصوراتهم للدور الصحيح للدين في الدولة تقليديا.[10]

كما شدد الرئيس الأمريكي السابق أوباما Obam على الحرية الدينية مشيرا إلى روح التسامح لدى المسلمين، والتي شهدها في صغره في أندونيسيا قائلا: "إن الحرية الدينية هي الحرية الأساسية التي تمكن الشعوب من التعايش" وأضاف "ينبغي أن يكون الإيمان عاملا للتقارب فيما بيننا ... من حول العالم يمكننا تحويل حوار الأديان إلى خدمات تقدمها الأديان يكون من شأنها بناء الجسور التي تربط بين الشعوب سواء كان ذلك في مكافحة الملاريا، أو توفير الإغاثة في أعقاب كارثة طبيعية".[11]

كما تذهب وزيرة خارجية أمريكية مادلين أولبرايت *Madeleine Albright* أنه في شروط الدبلوماسية العملية يمكن أن تكون الدبلوماسية مستندة على الدين كأداة مفيدة للسياسة الخارجية، أولا يمكن للقادة الروحيين أن يساعدوا في تثبيت عملية السلام، خلال المفاوضات وبعدها بإمكانهم من خلال الحوار والتصريحات العلنية، إرساء السلام بشكل أسهل والمحافظة على عليه، ثانيا يمهد إقناع الأفراد من أديان مختلفة للعمل معا فالطريق أمامهم للاعتراف بإنسانيتهم المشتركة، من تحقق ذلك يصبح التفاهم أسهل لاعترافهم بأنهم يتعاملون مع أفراد يشبهونهم، أين يعزز الدين في أفضل الحالات القيم الجوهرية التي يحتاجها الأفراد في مختلف الثقافات ليعيشوا في جو من الوئام علينا الاستفادة القصوى من ذلك".[12]

تعد جنوب إفريقيا خير مثال على هذا في نضالها ضد الفصل العنصري، حيث كان الزعماء الدينيون (لاسيما بين السود ولكن بين البيض اللبراليين) في طليعة الاحتجاج السلمي لدفع عملية التغيير ولمحاولة إفاقة الضمير (الضمير المسيحي) من كانوا يدعمون نظام الفصل العنصري، أو في الحالة الموزنبيق حيث يمثل

المسيحيون غالبية السكان بها أين لعبوا دورا في إنهاء الحرب الأهلية في عام 1991، ولم يكن النزاع نزاعا دينيا ولكن المنظمات الدينية والزعماء الدينيين كانوا في المقدمة لإحلال السلام هناك.[13]

على الرغم من أن الدين يعد جانبا هاما وبارزا في الكثير من النزاعات في مختلف أنحاء العالم، وعلى الرغم من تنامي الاعتراف بالدور الهام الذي ممكن أن تلعبه الجماعات والزعماء الدينيون في معالجة النزاعات وفي تعزيز السلام داخل مجتمعاتهم، لا يزال هناك قصور عام في فهم الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه الزعماء الدينيون. فهم لا يزالون مهمشين في الكثير من عمليات السلام في المسار الأول، أي على المستوى الرسمي، بل أيضا في المبادرات الشعبية، غير أن الزعماء الدينيون يتطلعون في كثير من الأحوال إلى المشاركة والتدخل في بعض القضايا المحورية التي تقع في قلب النزاع، ويمكن أن يشاركوا في مختلف مراحل إدارة النزاع، في منعه وحله وفي الاستقرار والمصالحة بعد نهايته، إنهم يلعبون أدوارا مهمة في جميع جوانب إدارة النزاع.[14]

لذلك يمكنهم أن يلعبوا دورا خاصا في منع النزاع حيث في مقدورهم الوصول إلى كل بقعة من البلاد نظرا لتواجدهم حتى في المناطق الريفية، وفي واقع الأمر كثيرا ما تكون المنظمات الدينية والزعماء الدينيون في طليعة خطوط الاستجابة الأمامية لتقديم الإغاثة الإنسانية، عندما تكون هناك حالة من عدم الاستقرار واندلاع النزاع، لأن لديهم إحساسا عاما بالديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية في مختلف أنحاء البلاد، ومن ثم يمكنهم أن يشكلوا نوعا من الإنذار المبكر وآلية استجابة لمنع نشوب النزاعات. ويمكنهم معرفة متى يعلو عدم الاستقرار ومتى تنشأ التوترات التي يمكن أن تؤدي إلى اندلاع العنف، كما يمكنهم إصدار تحذيرات إما من خلال بنيتهم المؤسساتية أو من خلال تحذير الجهات الرسمية الفاعلة أو المنظمات الدولية التي تقدر على الاستجابة لمنع اندلاع العنف.[15]

كما في مقدورهم الاستجابة إذا كانت لديهم مهارات والتدريب للتوسط في النزاعات والتصدي لها للتقليل من حجم التوتر وقت نشوئه كوسيلة لمنع اندلاع العنف. وضمن عملية حل النزاعات والوساطة، يمكنهم القيام بها بمجرد اندلاع العنف، ونظرا لتواجدهم في هذه المناطق في مختلف أنحاء البلاد يمكنهم التصدي المبكر للعنف بمجرد اندلاعه، أين يمكنهم أن يلعبوا دور الوسطاء بين الأطراف المسلحة في النزاع، ففي كولومبيا على سبيل المثال نجد أن القساوسة المحليين الذين قاموا بدور الوسطاء بين الجماعات المسلحة الموجودة في المنطقة والسكان المحليين لمحاولة خلق نوع من جيوب السلام ولتوفير الحماية للمدنيين داخل قراهم.[16]

3. تصنيفات وآليات بناء السلام الديني:

يتميز العامل الديني بمجموعة من الأبعاد القيمية والاجتماعية والأخلاقية تسمح لها بالتدخل والانخراط بطريقة بناءة في مسار السلم.

يعتبر السلم ذو النزعة الدينية له نظرة إيجابية للسلم، ويتعلق الأمر بمهمة الإنجاز، ومن المعايير المعتمدة من طرف رجال الدين هي الإيمان الروحي بالاعتماد المتبادل بين البشر، الفعل الاجتماعي، المساعدات للفقراء، محاربة الأمراض ووقف المعاناة، والعدالة والمساواة بين الأفراد، كذلك العفو والمصالحة، ممارسة الشعائر الدينية، إسعاف المرضى، معاداة العنف، النزعة نحو السلم.

1.3 التصنيفات المعتمدة لفهم الوساطة الدينية:

1- الانتماء الديني كالصراع داخل الديانة الواحدة أو بين الديانات في حال مجتمع متعدد الثقافات.

2- تنظيم العامل الديني كالفرد، العلماء أو مؤسسة دينية، أو وفد.

3- مجال العمل: إذا كان محلي، وطني، ما بين الدول.

تلعب الكنيسة الكاثوليكية دورا في حل النزاعات الدولية عن طريق الوساطة، كالنزاع بين الشيلي والأرجنتين حول قناة بيقل 1984.

فاعل ديني آخر جمعية الأصدقاء الدينيين les Quakers أين لعبت دورا كبيرا في الوساطة في العديد من النزاعات، مثل النزاع الهندي الباكستاني، والنزاع في نيجيريا أثناء حرب البيافرا، كذلك في الشرق الأوسط، فقد طورت هذه الجمعية مقاربة خاصة تسمى "قوة الضعفاء" والتي تبحث عن تمثيل متساو لواقع النزاع، وتعتمد على الاتصال الضيق والشخصي على مستوى عال لأطراف الصراع، وهذا لتسهيل الاتصال بين أطراف الصراع.[17]

كذلك نظر أصحاب النزعة الكاثوليكية لمحاربة الأمية بشكل سلمي (les Mennonites) نسبة إلى رجل الدين البريطاني مينو (1496-1561) والذي قاد حملة لمحاربة الأمية سلميا.

فرجال الدين أوفياء لمبادئهم السلمية، للعدالة الاجتماعية والمصالحة (مساعدة الفقراء، دعم المبادرات المحلية، تطوير العلاقات الإنسانية).

2.3 آليات الوساطة الدينية:

ويتلخص ما ذهبت إليه سينيتيا من تحديد لمجالات عمل القادة الدينيين في تحقيق السلام في ستة محاور:[18]

1.دور المدافع، المطالب بإحياء الضمير، الدفاع عن الطرف الأكثر ضعفا في النزاع، إعادة بناء العلاقات السلمية، وتحول البنى الاجتماعية والمساواة.

تعمل وفق التصنيف العوامل الدينية الداخلية المندمجة في مجتمعات تلعب دور نشط (فعال)، دور الكنيسة البوذية أثناء حرب الفيتنام، كما تؤدي الفواعل الدينية الخارجية أي من خارج الحدود بالدفاع عن الطرف المعارض الأكثر ضعفا، أين تحضى الزعامة الدينية بشرعية معنوية مثال لجنة العدالة والسلم في جنوب إفريقيا. والمعهد الكاثوليكي للعلاقات الدولية ومقره في لندن، أين لعبت هاتين الهيئتين دور اللوبي على البرلمان

البريطاني، وهذا للتحسيس بالنزاع في جنوب إفريقيا. وفرض عقوبات في 1977 طالبت هاتين الهيئتين بتدخل دبلوماسي للدول الغربية.

2.وظيفة الوساطة وتقريب وجهات النظر بين المفاوضين من أطراف الصراع للوصول إلى اتفاق. وهنا نذكر كل آليات التدخل السلمي من الوساطة إلى المصالحة مرورا بالنوايا الحسنة (المساعي الحميدة).

3.وظيفة الملاحظ: وهذا يعني حضور الفاعل الديني في قلب النزاع للوقاية من العنف والوصول إلى حل النزاع، وإدانة كل أعمال انتهاك حقوق الإنسان والتجاوزات الحكومية الخطيرة (فرق السلم peace teams) كاعتماد مناهج غير العنف (غاندي)، ففي 1991 لعبت الكنيسة دورا في مراقبة الانتخابات في زامبيا. وقد لعبت ثلاث لجان دينية دورا مهما وقامت بزيارة 3000 مقر انتخاب.

4.وظيفة التربية ونشر آليات السلم وبناء السلم: بمناسبة مسار السلم تستطيع الفواعل الدينية ترقية المصالحة بين أطراف الصراع عن طريق شبكات التعليم المحلية ودعم المساواة وقيم التسامح من خلال توظيف القيم الدينية والعقائدية.[19]

فقد تأسست مؤسسة غاندي للسلم في الهند وأسست لأفكار من غير العنف، كما لعبت لجنة سانت إجيديو كمنظمة تطوعية دورا في الوساطة الدبلوماسية في العديد من النزاعات من بينها أرضية روما الخاصة بالنزاع في الجزائر 1992، للوساطة بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ والنظام السياسي. [20]

5.العدالة العابرة للحدود: العمل من أجل محاسبة المنتهكين لحقوق الإنسان، ومرتكبي الجرائم في فترات الحرب.

6.الحوار الداخلي أو بين الأديان: هي المساعي التي يبذلها القادة الدينيون من أجل تجاور الجماعات الدينية أو المتخاصمين، لتحقيق تفاهم أفضل بينها.[21]

فعلى سبيل المثال لا الحصر لعبت الأقلية المسلمة في رواندا والبوراندي في الفترة الممتدة من 1999-2002 دورا كبيرا في حفظ السلام على إثر الحرب الأهلية سنة 1994، أين معظم قبائل الهوتو والتوتسي تنتمي إلى المسيحية وتوجد أقلية من الجماعتين تعتنق الإسلام، وتشير الدراسات أن مسلمي البلدين رغم انتمائهم إما لإثنية الهوتو أو التوتسي رفضوا الاشتراك في الحرب الأهلية لإيمانهم بأن الاقتتال لأسباب عرقية يتنافى مع الإسلام، بل قام أكثر منهم بأدوار فعالة وشهد الكثيرون لدورهم في حفظ السلام وحماية الأرواح، ومزال المجتمع والدولة إلى يومنا هذا يشهدان لهم بالعرفان لدورهم السلمي، والذي يعتبر نموذجا للتعايش السلمي بين الوهوتو والتوتسي.[22]

4. الخاتمة:

في الأخير يمكن القول أن المرجعيات الدينية تلعب دورا رئيسا في عمليات الوساطة في حل النزاعات، وهذا لقدرتها على التأثير في أطراف النزاع، وهذا راجع لمكانة الدين في حياة جميع الأفراد والجماعات، كذلك الثقة الكبيرة التي تمنح لهاته المرجعيات لدورها التربوي والإصلاحي والدعوي داخل المجتمعات، خصوصا المجتمعات التقليدية في مناطق النزاعات، فالمتخصصين في مجال الدبلوماسية وحل النزاعات يشيرون إلى ضرورة توظيف هاته المرجعيات الدينية في عملية الوساطة في حل النزاعات، وبناء السلام عن طريق مجموعة من الآليات الفعالة (كالدفاع عن الطرف الضعيف وتحقيق المساواة، والوساطة في عملية التفاوض بين أطراف الصراع، وظيفة المراقب لعملية وقف إطلاق النار، ولعل أهم وظيفة هي وظيفة التربية والتعليم).

وتعتبر المرجعيات الدينية من أكثر المرجعيات تأثيرا في الجماعات والأفراد في مناطق النزاعات في العالم، كون المجتمعات الساكنة في هاته المناطق هي مجتمعات تقليدية مازالت السلطة الدينية دورا كبيرا في الحياة الاجتماعية للجماعات، وعليه تعمل على تربية الأفراد عن طريق التعليم في المدارس والزوايا الدينية، ونشر قيم التسامح والرحمة والعدل بين الأفراد، ورفض كل قيم العنف والتطرف والإرهاب بين الجماعات، وتعتبر رابطة أئمة وعلماء الساحل من أبرز هذه المرجعيات التي تعمل على تنسيق الجهود بين العلماء والمرجعيات الدينية في المنطقة على نبذ قيم التطرف والإرهاب، وهذا عن طريق الدور التربوي والتعليمي لتعاليم الإسلام المعتدل وتكريس قيم الاعتدال والتسامح والعيش المشترك رغم الاختلافات بين الجماعات.

ومنه يمكن تسجيل الاستنتاجات التالية:

- يعتبر بناء السلام الديني بمثابة اكتشاف في أدبيات برامج دراسة السلام وبناء السلام في العالم، كون النظرة السائدة عن الدين هو سبب التعصب وهو مصدر للحروب وانتهاكات حقوق الإنسان، وبالتالي فصل الدين عن الدولة.
- يتمتع القادة الدينيون خصوصا في مناطق النزاعات بالقدرة الرمزية والمكانة الاجتماعية، وتوظيف الخطاب الديني الذي يحث على نبذ العنف والظلم وإعلاء قيم التسامح والعدالة.
- قرب القادة الدينيين وانتمائهم لنفس بيئة أطراف النزاع يسهل مهمتهم في التواصل مع جميع الأطراف، وتلبية حاجياتهم الأساسية من الغذاء والدواء، وكذلك من تكريس القيم الروحية للوصول إلى المصالحة وبناء الثقة بين أطراف الصراع..
- آليات بناء السلام الديني على رغم من بساطتها كالوساطة والحياد ونصرة المظلوم، هي أكثر تأثيرا من الآليات الأخرى المعتمدة في البعثات الدبلوماسية التي تتبنى خلفية فكرية ومرجعيات دينية مختلفة تماما عن مرجعية أطراف النزاع.

- تتوجه برامج تدريب بناء السلام في الدول المتقدمة وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية على تخصيص دورات لتدريب بناة السلام الدينيون، واعتماد مديريات خاصة في وزارة الخارجية لبناء السلام الديني.

4. الهوامش:

[1] محمد أبو نمر، تر: لميس اليحيى، اللاعنف وصنع السلام في الإسلام، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2007، ص: 27.

[2] British Academy, the role of religion in conflict and peace building, uk: british academy, 2015. P: 30.

[3] British Academy, op cit, P: 28.

[4] idem

[5] آدم بمبا، دور العلماء المسلمين في تحقيق السلم وحفظ الهوية بإفريقيا، مجلة قراءات إفريقية، العدد 29، يوليو- سبتمبر 2016، ص: 7.

[6] Kristian Berg Hapviken, Hanne Egggan Roislien, Mapping the Terrain the role of religion in peacemaking, Oslo: international prace research institute, 2005. P: 05.

[7] Bakaki Andrew, the role religion in leadership for conflict resolution and peace building, Meta review of inter-religious peacebuilding program evaluations, us: Carnegie corporation, 2015. P: 8.

[8] عبد الوهاب عثمان محمد كوكو، دور الحوار في درء النزاع من منظور إسلامي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 10، جانفي 2014. ص: 192.

[9] Amina rasul, the role of religion in peace making, us: CSID 10 th annual conference, May 5 th 2009. P: 2.

[10] ألن كيسويتر، جون شاين، الدبلوماسية والدين: البحث عن مصالح مشتركة والانخراط في عالم من الاضطرابات والتغيرات الديناميكية، واشنطن: مشروع العلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي، مركز سابان لدراسات الشرق الأوسط في معهد بروكنغز، 2013. ص: 8.

[11] المرجع نفسه.

[12] Lesya Michlina Sabada, Religious peacebuilding, Thesis submitted to faculty of technology, saint paul university, canada, 2016, p: 50.

[13] معهد السلام الأمريكي دورة مؤهلة لنيل شهادة في حل النزاعات بين الأديان، مركز التعليم والتدريب، أوت 2008، ص: 04.

[14] نفس المرجع السابق، ص: 5.

[15] Atalia Omer, R. Scott Appleby, David Little, The Oxford Handbook of religion, conflict, and peacebuilding, us: oxford university press. 2015. P: 664.

[16] سايمون جيه، الوسطاء الداخليون دراسة حول استكشاف دورهم الرئيسي في عمليات السلام غير الرسمية، ترجمة دعاء عبدن، ألمانيا: مؤسسة بيرغهوف، 2015. ص: 16.

[17] Jean Luc Marret, La Fabrication de la paix nouveaux conflits nouveaux acteurs nouveaux méthodes, paris Ellipses édition, 2001. 117.

[18] آدم بمبا، مرجع سابق، ص: 7.

[19] Harold Coward, Gordon Smith, Religion and Peace Building,Us: state university of new York press, p: 295.
[20] Jean Luc Marret,op cit. 129.
[21] Salam institute for peace and justice, Muslim peacebuilding actors in the Balkans and Africa, Washington DC, 2005. P: 11.

[22] برنامج دراسات السلام الدولي، حل النزاعات، نيويورك: جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2009-2010. ص: 65.

5. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1- محمد أبو نمر، تر: لميس اليحيى، اللاعنف وصنع السلام في الإسلام، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2007.

2- معهد السلام الأمريكي دورة مؤهلة لنيل شهادة في حل النزاعات بين الأديان، مركز التعليم والتدريب، أوت 2008.

3- آدم بمبا، دور العلماء المسلمين في تحقيق السلم وحفظ الهوية بإفريقيا، مجلة قراءات إفريقية، العدد 29، يوليو- سبتمبر 2016.

4- عبد الوهاب عثمان محمد كوكو، دور الحوار في درء النزاع من منظور إسلامي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 10، جانفي 2014.

5- سايمون جيه، الوسطاء الداخليون دراسة حول استكشاف دورهم الرئيسي في عمليات السلام غير الرسمية، ترجمة دعاء عبدن، ألمانيا: مؤسسة بيرغهوف، 2015.

6- بطرس بطرس غالي، خطة للسلام الدبلوماسية الوقائية صنع السلم وحفاظ السلام، نيويورك: الأمم المتحدة، 1992.

7- ألن كيسويتر، جون شاين، الدبلوماسية والدين: البحث عن مصالح مشتركة والانخراط في عالم من الاضطرابات والتغيرات الديناميكية، واشنطن: مشروع العلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي، مركز سابان لدراسات الشرق الأوسط في معهد بروكنغز، 2013.

8- برنامج دراسات السلام الدولي، حل النزاعات، نيويورك: جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2009-2010.

المراجع باللغات الأجنبية:

9- Salam institute for peace and justice, Muslim peacebuilding actors in the Balkans and Africa, Washington DC, 2005.

10- Jeab Luc Marret, La Fabrication de la paix nouveaux conflits nouveaux acteurs nouveaux méthodes, paris Ellipses édition, 2001.

11- Arielle Denis, Mondialiser la paix, edition la dispute, 2000.

12- Amina rasul, the role of religion in peace making, us: CSID 10 th annual conference, May 5 th 2009.

13- Bakaki Andrew, the role religion in leadership for conflict resolution and peace building, Meta review of inter-religious peacebuilding program evaluations, us: Carnegie corporation, 2015.

14- British Academy, the role of religion in conflict and peace building, uk: british academy, 2015.

15- Susan Hayward, religion and peacebuilding reflections on current challenges and future prospects, unites states institute of peace, special report, 2012.

16- Jeffrey Haynes, Religion and development conflict or cooperation, us: palgrave macmilan publication, 2007.

17- Harold Coward, Gordon Smith, Religion and Peace Building,Us: state university of new York press.

18- Atalia Omer, R. Scott Appleby, David Little, The Oxford Handbook of religion, conflict, and peacebuilding, us: oxford university press. 2015.

19- Lesya Michlina Sabada, Religious peacebuilding, Thesis submitted to faculty of technology, saint paul university, canada, 2016.

Journal of Political Orbits
ISSN: 2588-1825 EISSN: 2710-8341
Volume: 05 / N°: 01 (2021),
p 382 - 395

Terrorism Interacted Environmental Change, a Non-traditional Threat in Africa: Case of the Lake Chad Basin LBC

Elanzeer. M.E.Shaaleidn
Politics and Strategy Centre for Research and African Studies-International University of Africa (Sudan),
nazeltom@gmail.com

received: 26/08/2020 Accepted: 08/11/2020 *Published*: 07/06 /2021

Abstract:

Enter Recently, terrorism insurgency in Lake Chad Basin region LCB (comprises of countries such as Cameron, Chad, Nigeria and Niger) has adversely affected security, socio-political and humanitarian situations in the region which previously has experienced regular drought and climatic hazards. This work aims at explaining how terrorist interacted environmental change worsen already vulnerable human security and stability in the region, moreover, seeking means that may help to curb this phenomenon and address environmental change challenges. It uses a qualitative method, mainly interpretative content technique, which closely suites this work. Data are largely collected form secondary sources mainly literature interesting in environmental hazard, terrorist insurgency in the Lake Chad basin. It reaches that efforts may excreted by national, regional and international partners is possible means combat terrorist insurgency, restore security and address environmental challenges in the region. This paper shall probably be able to close the visible academic gap, by expanding debate and deepening understanding on such issue.

Keywords: Environmental Change; Terrorism; Insecurity; Human Security.

1. INTRODUCTION

The Lake Chad Basin (LBC) is a region which comprises of countries such as Chad, Cameron, Nigeria and Niger have political, socio-economically value to its varied nearly 30 million inhabitants in the region. Over the last five decades the region is gravely affected by ecological damages, due to drought, decreasing in rain falling and resource scarcity which have adversely affected livelihood conditions of its people and mass relocation, this in addition to unstable political condition in the countries of the region and their neighbors (i.e. Central Africa Republic, Sudan and Libya). Lately, the region witnessing terrorist activities in wide forms which couple with other environmental hazards to cause a serious damage to its people, moreover, corrupting fragile situation in the region. This paper aims at making a link between environmental changes and serves terrorist activities in the region; likewise, it tends to show how terrorist activities carrying out by Boko Haram worsen the situation and threatening security in the region. Finally, it aims at seeking means that may help to curb this phenomenon. However, this work contributes to the knowledge as deepening understanding and expands debate on the linkage between environmental change and non-traditional threat (terrorist insurgency) which defined as non-direct impact of environmental change (e.g. displacement, scarcity and rivalry over resources) in Lake Chad basin and Sahel Region.

Methodology:

This paper uses a qualitative method, mainly interpretative content technique, which closely suites this work. Data are largely collected form secondary sources mainly literature interested in environmental hazard, terrorist insurgency in the lake Chad basin, synthesis of review identified reason gaps, whereby it noticed that almost no much-direct work was done in the area of relationship between environmental change and non-traditional threat and its effects (i.e. terrorism) in the region, probably because of little work in this area. However, work has been done in some related elements (e.g. migration, food insecurity and violence). This paper shall probably be able to close the visible academic gap, by expanding debate and deepening understanding on such issue.

Some Literature Review:

Since the end of Cold war, and Globally, relationship among environmental change, water security and insecurity threats are well reviewed by authors. Recently, there is a growing body of literature which has been determined that climate change is growing to be a security issue at both international and national levels, as it is always associates with resources rival, conflicts and migrations as

well as human insecurity. This well demonstrates work for example: (Garrett and Piccinni 2012; Trombetta 2012; Dorr et al. 2013). Regarding relationship among climate change, water stress and development, some state that "climate change affects water resource variability in different locations is of critical importance to sustainable development in different parts of the world" (Yingkui and Urban 2016). Most interestingly, Kreamer (2012) demonstrates that, "increasing water scarcity and stress can induce regional and local tension, trans-boundary water dispute and cross-border terrorism". On the other research area, some work makes a link among environmental change, resource depletion and human insecurity. This for example illustrates Hoffiman and Grigera 2013 and Mason, M. 2015. In Africa, the authors pay much attention to the relationship between environmental change, resource scarcity, migration and intra-ethnic enmity, they conclude that: drought, inconsistent agricultural policies and overgrazing result in reduced land capacity; and thus, cause rivalry over land usage in Sahel region in Africa. In addition, Obioha (2008) states that, "drought is the principal factor that leads to scarcity competition over natural resources and violence among Africa rural groups". Following this, Eriksen and Lind (2008) spell out that drought plays a role in violent conflict between ethnic groups over scare resources, this often takes place in dry land of Africa, and the situation in Kitui and Turkana districts in Kenya confirmed this reality.

This is similar to the case of Lake Chad Basin region; however, relationship among environmental hazard, water security and insecurity condition is visible. Presently, in the region, declining water supply reasoning by environmental change, is barely affects people living around the lake, pastoral, farmers and fishermen have long been vulnerable due to water shortage whom they very depend on to sustain their living (Abubakar 2002). Moreover, water scarcity in the lake region is also become a source of violence mainly in sites where resource scarcity combined with other motivated factors (Okpara, et al. 2015). In this way, "violence continues to displace people in the region. In communities hosting IDPs, refugees, and returnees, the presence of additional families is straining local resources and exacerbating food, relief commodity, shelter, livelihood, and protection needs, among others". (WFP 2016)

On the other hand, there are a little documents endeavored to make link between climate change and development of terrorism and its activities in some part of the world. They agreed that lacking of access to water, land, food and spreading diseases and migration help both breaking of international conflict, foster terrorism and existing security risks. (Farley 2015 and Worland 2015)

Similar in Lake Chad basin some say that chronic drought, cross border immigration; food insecurity and political turmoil in the region are considered to be sources of thriving of Boko Haram in the Basin. (Darby 2017, Mar Dieye 2017 and Agnew 2017)

Review of literature shows that, relationship between environmental change and rising, activates of terrorist movements is not well debated, much work was done in some related elements mainly negative impacts on the socio-political and economic areas and terrorists financing. In addition to above literature, this also illustrates work, for example (Enobi and Rokou 2016 and king sly et al. 2015). While there is no direct link and final anticipation of association between environmental change and terrorism, the non-traditional threats concern referred to in this paper implies non-traditional threats in spread, insecurity impacts of terrorist activities in the Lake Chad basin region.

2. Setting of the Scene

The LCB, is a geo-political zone sites in the center-west of Africa as a part of Sahel region of Africa, the region covers surface area of 2.300.000 km2. (Antimbom 2016), It is almost 8% of the African continent. The lake locates between (lat.12:30N and long. 13:00E to 15:30 E) it shared by Chad, Niger, Nigeria and Cameron. (Abubakar 2017) and its basin encompasses three climate zones: the Saharan desert climate in the north, the Sahel in central Chad with its wet and dry seasons, and the Sudan zone in the south with a hot, wet-dry tropical climate. This results is marked regional and season variation in rainfall. (BMZ 2018). The basin's inhabitants are about 30 million, and growing rapidly, ethnically diverse mainly Kanuri, Buduma, Hausa, Fulani, Bagger, Haddad and Kuri.(Antimbom 2016).

Table 1: Surface Area of the Basin among the LCBC Member Countries

State	Size of Basin (Km2)	%National Territory
Cameron	56,800	12.12
Niger	162,375	12.70
Nigeria	188,000	22.17
Chad	361,980	28.42
CAR	197,800	31.75
Total	967,000	-

Source: Antimbom (2016).

Over decades, and since 1970s, the lake Chad Basin LCB region is one of the most vulnerable regions of climate stress in Africa. The Lake Chad was one the world's largest lake, which is fed by the Chari and Logone rivers. Declining the rainfall rates and water supply caused by ecological change has negatively scare the lake's water source. Recently, the lake is shrinking, it was approximately 25,000 km2 in 1963, decreased to less than 2,500 km2 . (Ikusemoran et al. 2018) threatening the natural capital (water, food, land, forest, biodiversity… etc.) and livelihoods (fishing, farming and pastoral) of the 30 million people living in the region. Ongoing alteration of the lake environment quality and water renewal rates due to such change resulted in several traditional threats and difficulties in local communities and governments i.e. mass relocation, food insecurity and violence in which are often considered as serious consequences of climate hazard.

3. Climate Change: Traditional Insecurity Threats in LCB

In recent years, the LCB region challenges by series climate change effects appear in greatest humanitarian crisis, food insecurity and ethnic tension. Before and during the golden age in the 1960s for the livestock keepers "the lake hosted about 135 species of fish and fishermen captured 200,000 metric tons of fish every year, providing an important source of food security and income to the basin's populace and beyond, and the grazing was good, and conflicts between herders and farmers were rare. (UN Environmental program 2018) Today, environmental change and degradation worsen the situation and cause severe humanitarian challenges in vulnerable livelihood, access to natural resources, freshwater, grazing land, the entire risk human, food security and living condition in the basin. However, in addition to the flee of herders due to drought over years, it reported that 2.350.578 Million people are internally displaced and about 177.966 were immigrated this in addition to more than 4.5million people in the basin severely food insecure. (UNHCR 2015 and UN Environmental program 2018)

Table 2: account of IDPs and Immigrants in LCB countries 2015

Immigrants	
Cameron	58.220
Chad	14.163
Niger	105.583
Total	
IDPs	
Nigeria	2.150.451
Cameron	81.693

Chad	68.434
Niger	50.000
Total	

Source: United Nation High Commission for Refugees.2015. UNHCR-Nigeria

Situation Report: High-Level Side Event on the Lake Chad Basin, 70th season of United Nation General Asembly.25 September, 2015. New York: United Nation.

Besides, food insecurity and displacement, the region witnesses some ethnic disputes over land and grazing. However, water scarcity, decrease of fresh water for irrigation, nutrition, and rivalry over limited resources, is creating hostility and risk of ethnic unrest, this same to rising tension and violence between nomadic Fulani herdsmen and member of Buduma ethnic group and between settled group (e.g. Kuri) and mobile tribes (e.g. Burnu and Tunjur), those shared the lake water. (Shaaeldin 2015), this in addition to protracted dispute between Chadians, Cameroonians and Nigerian over regional -water border, this same to the dispute between citizens of Cameroon and Nigeria over historical possession of Darak area. (Shaaeldin 2015). All these risks, and challenges have vulnerable people's livestock, food security and ethnic relationship in the basin region.

4. Terrorism Interacted Environmental Change and Insecurity in LCB

In recent years, the environmental changes, degradation has been intricate by Boko Haram insurgency, which began in 2009, and worsen already vulnerable situations in the region, used hundred displaced, poor people and who effected by environmental change in its troops (Agnew 2018) Boko Haram interrelated violence in northeastern Nigeria has spilled over areas of neighboring Sahlean countries in the Lake Chad Basin-specially Cameroon, Chad and Niger devastating effect on food security and livelihood. The violence has driven million from their homes and hampered access to agricultural lands and assets, creating massive humanitarian needs in an area already characterized by food insecurity, poverty and environmental degradation. Recently, the violence is continuing and focusing on suicide bombing and attack aiming at civilian and security forces and resulting in loss of lives, destructing infrastructure, disruption of trade communications, and potentially destabilizing inter—community relations. (FAO 2017).

Shape 1: Number of Boko Haram-related Incidents per-country in 2016

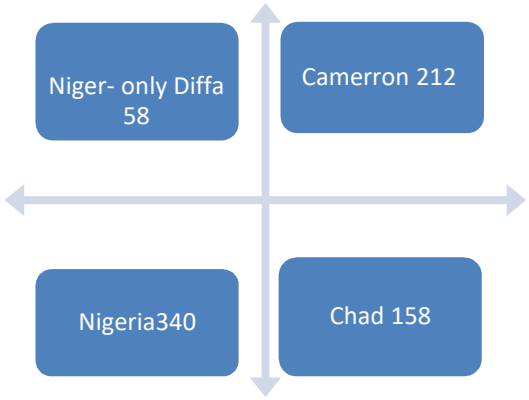

***Source*: Food and Agricultural Program FAO (2017).**

These violent accidents resulted in a great humanitarian emergency. In number, terrorist interacted environmental change causes massive displacement, food insecurity and acute malnutrition. It is reported that 2.4 million people are displaced; about 6.9 million people in the Basin being severely food insecure and nearly 11 million people in the region require humanitarian assistance including 7.7 million people in northeastern Nigeria's three most affected states- Adamawa, Borno and Yobe, (USAID 2017), this in addition to kidnaping accidents, however, it also reported that 270 school girls were abducted in in Chibok, Borno state, while some of them were released by militants 112 of them are still missing. (Crisis Group Africa 2018). Evidentially, these challenges have proven a fact that; the LCB region facing a serious security threats, risk both life and stability in the region, given that the four counties of the region are suffering from severe internal problems i.e. political instability, poverty and corruption, intra-ethnic disputes as well as insecurity conditions in neighboring countries- especially Libya, Sudan and Central Africa Republic* . This situation lead in many ways particularly, negative impacts of climate hazard i.e. displacement, food insecurity and resource scarcity to hindering fighting against terrorism in the Basin, and making the LCB catching in conflict and insecurity trap, to make it in need to much efforts to be excreted by regional and international bodies to curb

* Niger and Chad are among the most 25 poorest countries in Africa and the world, while Nigeria is among the most 10 corrupted countries in Africa and the world according to the 2018 U.S. News and the world report ranking (World Population Review 2019).

terrorism insurgency and address environmental challenge, as we suggest in line below.

5. Strategic Framework for Peace and Human Security

The paper strategy is use to response to immediate situation in the LCB region focusing solely on addressing environmental hazards, insecurity and conflicts, however, rivalry over limited natural, economic resources, terrorism insurgency and human insecurity risking instability and human- well-being in the region. This reality needs emergency humanitarian support and military action to curb terrorist insurgency and human insecurity. Therefore Lake Chad Basin commission included member states (e.g. Chad, Nigeria, Niger, Cameroon, the Central African Republic and Libya), has responsibility with stakeholders across the continent and the world to address sharing, conservation and management of the lake resource and in engaging diplomatic options to resolve conflicts and curb terrorist insurgency. (Okpar et al. 2015)

To put its objectives that aiming to helping and improve socio-economic, Human security in practicing to adders environmental Hazards and maintain security, the LCBC, and its partner in Africa and worldwide , implemented and continue doing several efforts, aiming at recovering vulnerable situations in the region mostly projects made by, for example GIZ, Africa Development Fund during 2015-2015, these projects implemented in the Bain countries to alleviate poverty improve eco-economic situation and preserve the lake's water, such projects as Sustainable Development Program, of the Lake Chad Basin, Sustainable Management of Water Resources of the Lake Chad Basin (Surface and Ground Water) and LCBC Institutional Support Project by the German Cooperation. (LCBC 2015)

Moreover, due to conflict perpetuated by Boko Haram in the LCB countries, and doing complex emergency Humanitarian crisis , the United State Government Development Program USAID has fund millions with its partner for many humanitarian, logistic and agricultural projects aimed at recovering Economic, Health, Food Security, these in addition to Humanitarian Coordination and Information Management in the Basin's affected countries i.e. Chad, Nigeria, Cameroon and Niger, as per see in the table below.

Table3: USG Humanitarian Funding for the a Lake Chad Basin Response in FY 2018-2019

Implementing Partner	Activity	Location	Amount
USAID/OFDA			
NIGERIA			
Implementing Partner Yobe 80,761,820	agriculture and Food Security; Economic Recovery and Market System; Health Humanitarian Coordination and Information Management; Multipurpose, Cash Assistance ; Nutrition; Risk Management ;Shelter and Settlement , Water Sanitation	Adamawa, Borno, Gombe, and	
IOM 10, 500,000	ERMS, Humanitarian Coordination and Information Management, Health, Protection, shelter, and Settlement, WASH	Adamawa, borno, Bauchi, , Gombe ,Taaba,and Yobe	
OCHA 4,500,000	Humanitarian Coordination and Information Management	Countrywide	
FAO 1,500,000	agriculture and Food Security	Adamawa, Borno, and Yobe	
UNHAS 6,500,000	Logistic Support and Relief Commodities	Adamawa, Borno, and Yobe	
UNICEF 4,745,823	Health	Adamawa, Borno, and Yobe	
WFP 1,500,000	Logistic Support and Relief Commodities	Adamawa, Borno, and Yobe	
WHO 2,000,000	Health	Borno	
2,227,293	**Program Support Cost**		
Total USAID/OFDA For the Nigeria Response FY 2018-2019 114, 234,936			
CAMEROON			
IPs 7,007,719	agriculture and Food Security, ERMS, Health, Multipurpose, Cash Assistance, Nutrition, Protection, Shelter and Settlement , WASH	Far North	
OCHA 1,200,000	Humanitarian Coordination and Information Management	Countrywide	
UNHAS 500,000	Logistic Support and Relief Commodities	Countrywide	
Total USAID/OFDA Funding for the Cameroon Response FY 2018-2019 8,707,719			
CHAD			
IPs 4,855,000	Agriculture and Food Security, ERMS, Health, Multipurpose Cash Assistance,	Lac	

	Nutrition, Protection, WASH		
UNHAS 1,000,000	Logistic Support and Relief Commodities	Countrywide	
	Program Support Cost 1,000		
Total USAID/OFDA Funding for the Chad Response FY 2018-2019 5,856,000			
To be connected …			
NIGER			
IPs 8,819,494	Agriculture and Food Security, ERMS, Health, Multipurpose Cash Assistance, Nutrition, Protection, Shelter and Settlement , WASH	Diffa	
OCHA 600,000	Humanitarian Coordination and Information Management	Countrywide	
UNHAS 1,300,000	Logistic Support and Information Management	Countrywide	
	Program Support Cost 772,794		
Total UAID/OFDA Funding for the Niger Response FY 2018-2019 11,492,288			
Total USAID/OFDA Funding for the Lake Chad Basin Response in FY 2018-2019 140,290,943			

Source: **USAID (2019).Lake Chad Basin-Complex Emergency. Fact Sheet3, Fiscal Year 2019.Washington: The United States Agency for International Development USAID.**

On the other hand, and particularly, the military effort by the Basin's and Sahel regions targeting curb terrorist insurgency, it' important to strength the role, strategy of the G5 in this challenge. The group established in February 2014, includes countries of Burkina-Faso, Chad, Mali, Mauritania and Niger. (France Diplomatic 2019). It created by the region's leaders as a way to taking their security into their hands, encouraging regional development by coordinating their effort, therefore, it's initially designed as a framework for coordinating, monitoring existing regional cooperation and international initiative- including the African Union, European Union and United Nations Development Program. (Dider 2019). To achieve its goals aiming development, security, and operationalizing a regionalized strategy, the donors and partners of the Sahel alliance have committed to fund millions to initiate many supportive projects and military operations to fight terrorist insurgency in the region and beyond, this including €176 million from EU and its member states, €100 million from African Peace Facility. (European Commission 20018b). More funds are also offered by France €60million, £100 million from Saudi Arabia and £ 30 million

from United Arab Emirates, such funding, merely represents bilateral assistance for the states of the joint force. (Dider 2019)

Table 4: the G5 Sahel Alliance

Member States	Initial Partners	Joint Force	Mission
Burkina-Faso, Chad, Mali, Niger, and Mauritania	African Development Bank, World Bank, European Union, UNDP	5000 Men	Counter-terrorist, Organized cross-border crime, and Human Trafficking

***Source*: France Diplomatic (2019).**

It's important to remember that, the G5, is a regional alliance aims to fight terrorist insurgency and restore security in the region and beyond, it had from start and coupling with Nigerian and France forces launched series of military operation authorized by the African Union and United Nation to reduce Boko Haram violence and retake much territory from the hand of the extremist insurgency to level, may see prior to 2014. (Irish 2017). This in return, brings a relative peace, stability to the region, a matter requires much logistic and finance assistance from the alliance countries and their partners to mitigate terrorist activities.

6. Conclusion and Policy Implication

In the Lake Chad Basin, Environmental Hazards is complicated by rising terrorist insurgency carrying out by Boko Haram since 2009 that worsen already vulnerable situation in the region and risks instability and human security in the area. Though efforts excreted by the Lake Chad Basin Commission, its Stakeholders and G5 to address Humanitarian crisis, water scarcity and people's livelihood, yet, the two bodies and their partners are not in the position to fulfill those wide-range tasks, since the two bodies and the region facing many challenge as follows:

1. The entire region's countries facing growing threat of terrorist, organized crime, climate change, poverty, and demographic growth, and these are leading to institutional fragility in the region.
2. Among the region's countries, there is a lack of political –well and consensus on ratifying relevant climate's laws and policies that serve development and maintaining of the lake's water resources.

3. There is a lack of political stability, as the region and neighboring countries (e.g. Libya and Central Africa Republic), have witnessed waves of violence and political turmoil.
4. In entire countries, there is an absence of investment's plan, laws that related to productive –water projects.
5. Absence of research-technical centers expert in environmental change and security.
6. Lack of economic potentiality, which helps in initiating productive, livelihood schemes.

Lastly, to help addressing these challenges, this paper recommends that:

1. Urge the region's government leaders to put forward concrete pledge and commitment to work hand by hand in order to response, face environmental hazards.
2. Urge donors' government to enhance their fund and founding of relief, investment schemes for those people in need for more protection and humanitarian assistance.
3. Development of integrated-rational water management and use for adequate distribution and use of the lake water by inhabitant those shared the lake water.
4. Founding of Sustainable Management of Water Resources of the Lake Chad Bain (Surface and Ground Water).
5. Building institutional capacity, for efficient water management and use.
6. For combating terrorism, effort must be excreted to mitigate the root causes of terrorist insurgency (poverty, social, political and economic marginalization and illiteracy);
7. Military effort carrying out by individually country or joint effort by G5, must continue to coordinate their work for further security in the region;
8. Fund, logistic assistance offering by donors to a country or to G5 must continue to enable them fighting terrorist insurgency in the region.

7.References

1. Garrett, N and Piccinni, A. (2012). Natural Resources and Conflict: a New Security Challenge for European Union. Resource Consulting Services. Solana: Stockholm Peace Institute.
2. Trombetta, M. 2012. Climate Change and the Environmental Conflict Discourse. Hexagon Series on Human and Environmental Security and Peace (8): 151-164.
3. Dorr, T., Madison, L., and Reichel, K. (2013). Missing the Poorest for the Trees? REDD+ and Links between Forestry, Resilience and Peace Building. London: London School for Economic and Political Science.

4. Yingkui, L., and Urban, M. (2016). Water Resource Variability and Climate Change. Jouranl of Water. 8(348):1-7.
5. Kreamer, D. (2012). The Past, Present, and Future of Water Conflict and International Security. Journal of Contemporary Water Research & Education. 149 (1): 87–95.
6. Hoffiman, M., and Grigera, A. (2013). Climate Change , Migration and Conflict in Amazon and Andez: Rising Tension and Policy Options in South America. Washington: Centre of America Progress.
7. Mason, M. (2015). Climate Change and Human security: the international governance architectures, policies and instruments. London: London Scholl of Economic and Political Science.
8. Obioha, E. (2008). Climate Change, Pupolation Drift and Violent Conflict over Land Resource in Northeastern Nigeria. Journal of Human Ecology. 23(4):311-324.
9. Eriksen, S., and Lind, J. (2008). Adapting as Political Process: Adjusting to Drought and Conflict in Kenya Drylands. Environmental Management. 43(5):817-835.
10. Abubakar, B. (2017). The Impacts of Global Climate Change in Africa: the Lake Chad, Adaptation and Vulnerability. Available from: https://www.researchgate.net.
11. Okpara, U., Lindsay C., Dougill, S and Bila.M. (2015). Conflicts about water in Lake Chad: Are environmental, vulnerability and security issues linked? Progress in Development Studies 15 (4): 308–325.
12. WFP (2016). Lake Chad Basin - Desk Review: Socio-economic analysis of the Lake Chad Basin Region, with focus on regional environmental factors, armed conflict, gender and food security issues. Available from: https://www.wfp.org.
13. Farley, R. (2015). Climate change and terrorism. Available from: http://www.factcheck.org.
14. Worland, J. (2015). Why Climate Change and Terrorism Are Connected. Available from: https://time.com.
15. Darby, M. (2017). Boko Haram terrorists thriving on climate crisis: report. Available from: https://www.climatechangenews.com.
16. Mar Dieye, A. (2017). Tackling the crisis in the Lake Chad Basin. New York: United Nation Development Program.
17. Agnew, N. (2017). Climate Change, Hunger and Terrorism in Lake Chad Basin – Analysis. Available from: https://www.eurasiareview.com.
18. Enobi, A,\., and Rokou, S. (2016). Terrorism Financing . The Socio-Economic and Political Implication of Boko Haram Insurgency in Lake Chad Basin. Academic Journal of Economic Studies. 2(1). 25-41.
19. Kingsly, K., Rokosu, S., and Olanrewaju, R. (2015). Combating Boko Haram Terrorism Financing : Case of Nigeria and Lake-Chad Basin. International Journal of Current Research. 7 (11): 22849-22861.
20. Antimbom, F. (2016). Transnationalization of Terrorism in the Lake Chad Basin: the Case of Boko Haram. M.Sc. Thesis. Peace, Conflict and International Relations. Pan African Institute for Development-West Africa, Buea, Cameroon.
21. German Federal Ministry for Economic Cooperation and Development (BMZ). (2018). Adapting to climate change in the Lake Chad Basin. Available from: https://www.giz.de.
22. Ikusemoran, M., Alhaji, M. and Abdussalam, B. (2018). Geospatial Assessments of the Shrinking Lake Chad. Adamawa State University Journal of Scientific Research. 6(1).
23. UN Environmental Program. (2018). the Tale of a Disappearing Lake. Available from: https://reliefweb.int.
24. United Nation High Commission for Refugees.2015. UNHCR-Nigeria Situation Report: High-Level Side Event on the Lake Chad Basin, 70th season of United Nation General Asembly.25 September, 2015. New York: United Nation.

25. Shaaeldin, E. (2015). Regional, Water Security in Africa. In the 3th African Strategic Report. Khartoum: Centre for Research and African Studies.
26. Food and Agricultural Organization FAO. (2017). Lake Chad Crisis: Response Strategy 2017-2019. Rome: Food and Agricultural Organization.
27. United States Agency for International Development. (2017). Lake Chad Basin-Complex Emergency. Washington: 26. United States Agency for International Development USAID.
28. Crisis Group Africa. 2018. Preventing Boko Haram Abductions of Schoolchildren in Nigeria. Briefing N°137. 3. Dakar/Nairobi/Brussels: International Crisis Group.
29. World Population Review 2019. Most Corrupt Countries 2019. Available from: http/worldpopulationreview.com.
30. World population review 2019. The poorest countries in Africa 2018. Available from: http/worldpopulationreview.com.
31. Lake Chad Basin Commission LCBC. (2015). Commissions' Projects. Available from: http/www.cbit.org.
32. France Diplomatic. (2019). G5 Sahel Joint Force and the Sahel. Available from: http://www.diplomatie.gouv.fre.
33. Dider, B. 2018. The regionalization of Counter-terrorism Strategies in the Sahel: the G5 as a Challenge for Transatlantic relation. College of Europe Policy Brief. Bruges: College of Europe.
34. European commission b. 2018. International High-level Conference on Sahel, Brussels, 23 February 2018.
35. Irish, J . (2017). Saudi-backed Military Alliance to help G5 Sahel fight: minister. https://www.reuters.com.

Democratic People's Republic Of Algeria

Ministry of Higher Education and Scientic Research

Cognitive Orbit For Researches And Studies

MADARATE SIASSIA

Periodical And International Academic Vefereed Journal

Journal of Political Science and International Relations

L.D: June 2017 / ISSN :2588-1825 / EISSN: 2710-8341

Volume: (05) – Issue: (01) – June 2021

website: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/429